تحليل الأوضاع

التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية

مراجعة على مدار ١٠ أعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠

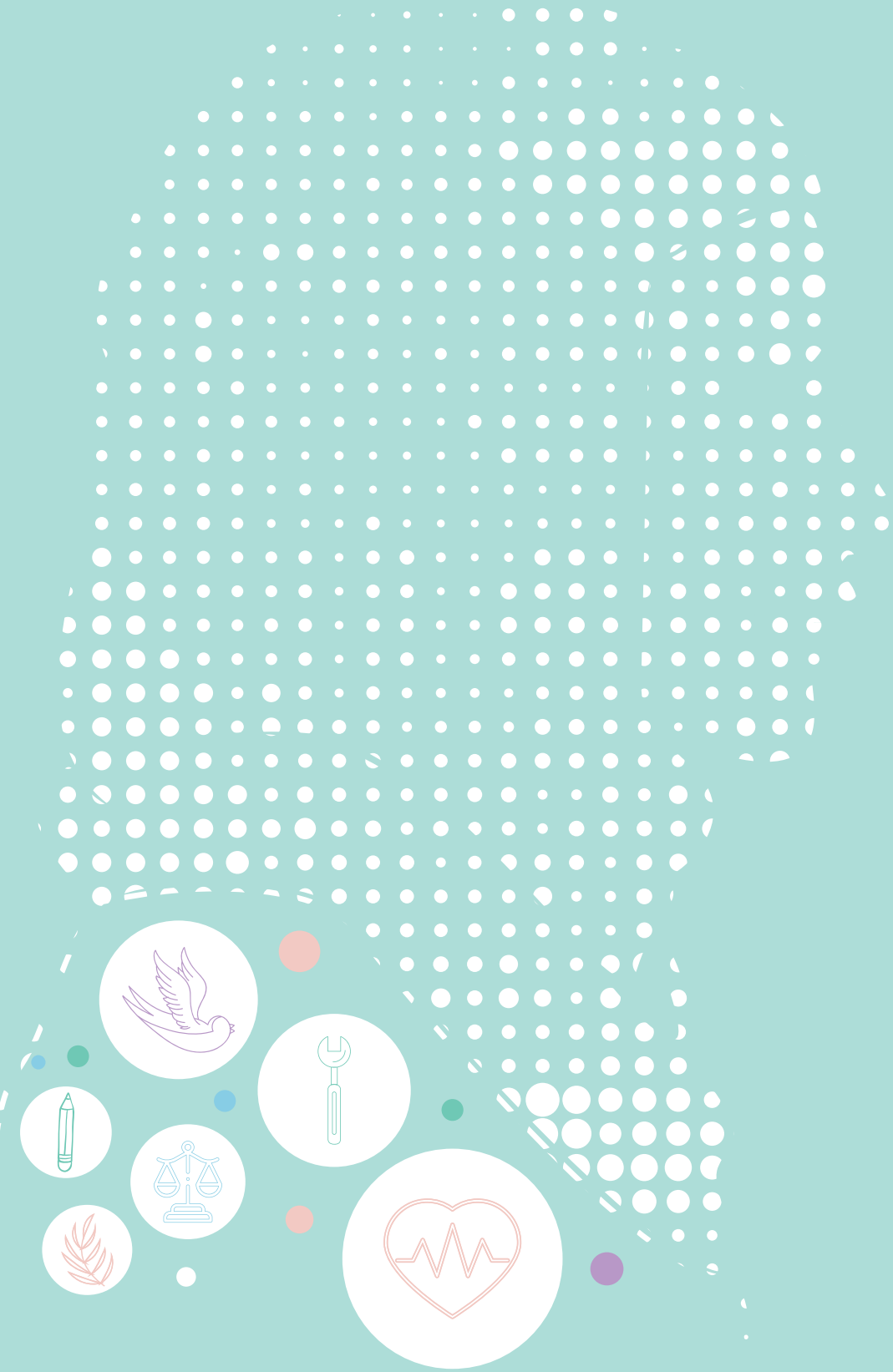

UNFPA PLAN INTERNATIONAL Terre des hommes Helping children worldwide. UN WOMEN unicef FAO WFP ESCWA Shared Prosperity Dignified Life

المحتويات

إقرارات **٢**
تمهيد **٣**
ملخص تنفيذي ١٠
تمهيد ٢٦
صورة إقليمية ٢٦
نطاق هذا التحليل الوضعي ٢٧
حقوق الفتيات والنساء وتمكينهن ٢٩
نظرة عامة واعتبارات أساسية ٢٩

تمهيد **٣٠**
الضمانات الدستورية والقوانين والسياسات التي تدعم أو تعرقل حقوق وتأهيل النساء والفتيات ٣٢
القواعد والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن ٤٠
البرامج الخاصة بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن ٤٢
جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن ٤٥

الركيزة ١:

الصحة

والرفاهيّة

٤٧

نظرة عامة واعتبارات أساسية ٤٧
الصحة العامة **٥٢**
نظرة عامة ٥٢
الممارسات/الأعراف الاجتماعية والثقافية ٥٩
الخدمات والبرامج والمعلومات ٦٣

الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي **٧٠**
نظرة عامة ٧٠
القوانين والسياسات ٧٢
الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية ٧٣
الخدمات والبرامج والمعلومات ٧٤

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية **٧٨**
نظرة عامة ٧٨
القوانين والسياسات ٨٠
الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية ٨٢
الخدمات والبرامج والمعلومات ٨٣

الأمن الغذائي والتغذية **١٠٠**
تمهيد ١٠٠
القوانين والسياسات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية ١٠١

الأمن الغذائي ١٠٤
نظرة عامة ١٠٤
الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية ١٠٧
الخدمات والبرامج والمعلومات ١٠٩

التغذية ١٠٩
نظرة عامة ١٠٩
الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية ١١٣
برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ١١٨
نظرة عامة ١١٨
القوانين والسياسات ١٢٠
الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية ١٢١
الخدمات والبرامج والمعلومات ١٢٢

الركيزة ٢:

التعلم
وسبل العيش

١٢٦

التعليم: نظرة عامة واعتبارات أساسية ١٢٦
سبل العيش: نظرة عامة واعتبارات أساسية ١٢٨

التعليم ١٣٢
تمهيد ١٣٢
التعليم الرسمي ١٣٦
الأعراف/الممارسات الاجتماعية والثقافية ١٣٨
التعليم غير الرسمي ١٥٣
الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات للتعلم على مدى الحياة ١٥٦

سبل العيش ١٦٢
فرص القوى العاملة ومشاركتها ١٦٢
الدخل والتمويل ورأس المال والثروة..... ١٧٣

الركيزة ٣:

التحرر من العنف والوصول إلى العدالة

١٧٨

نظرة عامة واعتبارات أساسية..... ١٧٨

التحرر من العنف ١٨٢

تمهيد..... ١٨٢

طبيعة العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة ونطاقه..... ١٨٢

القوانين والسياسات ذات الصلة بالعنف ضد النساء والفتيات..... ١٩٩

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات..... ٢١٥

الخدمات والبرامج الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات..... ٢١٨

الوصول إلى العدالة..... ٢٢٦

تمهيد..... ٢٢٦

الخدمات والبرامج التي تدعم الوصول إلى العدالة..... ٢٣٠

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة..... ٢٣٥

نظرة عامة واعتبارات أساسية..... ٢٣٥

تمهيد..... ٢٣٦

المشاركة والقيادة والاستقلال الذاتي على مستوى الأسرة..... ٢٣٨

مشاركة المجتمع المدني على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني، والقيادة..... ٢٤٣

التمثيل والمشاركة والقيادة السياسية..... ٢٤٦

العنف ضد النساء في السياسة..... ٢٥٥

المشاركة والقيادة في السلام والأمن..... ٢٥٦

الأعمال الوارد ذكرها..... ٢٦٢

تمهيد: حقوق الفتيات والنساء وتمكينهن..... ٢٦٢

الركيزة ١..... ٢٦٧

الركيزة ٢..... ٢٧٧

الركيزة ٣..... ٢٨٢

الركيزة ٤..... ٢٩١

الإطار المفاهيمي..... ٢٩٥

النهج والمنهجية..... ٢٩٧

الإطار المرجعي..... ٢٩٩

الاختصارات بالأحرف الأولى واختصارات الكلمات

AAAQ	التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والجودة
ACLED	بيانات مواقع النزاعات المسلَّحة وأحداثها
AFDT	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
ARDD	منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
ART	العلاج المضاد للفيروسات الرجعية
CARE	تعاونية المساعدات والإغاثة في كل مكان
CAWTAR	مركز المرأة العربية للتدريب والبحث
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CSE	التثقيف الجنسي الشامل
CSO	منظمة مجتمع مدني
DALY	سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز
DHS	الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FGM	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
FGM/C	تشويه/قطع جزء من الأعضاء التناسلية للإناث
FPD	إدارة حماية الأسرة
GBV	العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)
GBVIMS	نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GHI	مؤشر الجوع العالمي
GLAAS	تحليل خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وتقييمها على المستوى العالمي
GPI	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
HPV	فيروس الورم الحلَيمي البشري
HRC	مجلس حقوق الإنسان
ICPD	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDP	الشخص النازح
IGME	المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال
ILO	منظمة العمل الدولية
IMAGES	الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين
IPV	عنف الشريك الحميم
ISCED	التصنيف الدولي الموحَّد للتعليم
ISIL	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام
IYCF	تغذية الرضّع والأطفال الصغار
LDC	البلدان الأقل نمواً
LGBTQ	السحاقيات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسياً والشواذ
MAGNET	شبكة الهجرة والحوكمة
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MHM	إدارة الصحة أثناء الدورة الشهرية
MHPSS	خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي

MICS	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات
MMR	نسبة وفيات الأمومة
NAP	خطة العمل الوطنية
NCD	مرض غير سار
NEET	خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب
NGO	منظمة غير حكومية
NSHR	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)
NWMs	الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OHCHR	مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
PAPFAM	المشروع العربي لصحة الأسرة
PEP	العلاج الوقائي بعد التعرُّض للفيروس
PISA	برنامج تقييم الطلاب الدولي
PLW	النساء الحوامل والمرضعات
PMTCT	منع العدوى من الأم إلى الطفل
PROWD	حماية حقوق عاملات المنازل
PSS	الدعم النفسي والاجتماعي
RAF	إطار عمل المساءلة الإقليمي لإنهاء زواج الأطفال
SDG	هدف التنمية المستدامة
SIGI	مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية
SRH	الصحة الجنسية والإنجابية
SRHR	الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
SRHRR	الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية
STI	العدوى المنقولة جنسياً
TVET	التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
VAW	العنف ضد المرأة
VAWG	العنف ضد النساء والفتيات
WASH	برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة
WHO	منظمة الصحة العالمية
WPS	المرأة والسلام والأمن
WSIS	القمة العالمية لمجتمع المعلومات

ملخص تنفيذي

لا يزال وضع النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية[١] من دون حل. تم توثيق التقدُّم التدريجي، ولكن الوتيرة بطيئة ولا تعكس الالتزامات التي تم التعهد بتنفيذها في جدول أعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ولا حتى مواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة. ومثلما ستتم مناقشته، شهد العقد الماضي بعض التقدُّم المحرز المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجالات عديدة. ثمَّة زيادة في القوانين والسياسات والبرامج التي تركِّز على المساواة بين الجنسين داخل المنطقة، كما يشهد تمثيل المرأة داخل الحكومة والبرامج الوطنية تزايداً ملحوظاً، وقد أنشأت بلدان كثيرة آليات وطنية معنية بشؤون المرأة وبعض المؤسسات التي تعزِّز حقوق النساء والفتيات ورفاهيتهن. شهدت مجالات، مثل: التعليم والصحة، تحسُّناً ملحوظاً في المؤشرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، وقد زادت وتيرة البرامج المتخصصة التي تهدف إلى دعم حقوق النساء والفتيات وتمكينهن في بلدان كثيرة في المنطقة. على الرغم من تكثيف الحكومات جهودها الرامية إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان القائمة على النوع الاجتماعي بشكل كبير، فمن الضروري أيضاً إبراز المشاركة المتزايدة للمجتمع المدني، وخاصة المجتمع المدني النسوي المتكوِّن من النساء والشابات، في الدفاع عن المكاسب وتأمينها. على سبيل المثال، شارك المجتمع المدني المعني بشؤون النساء في المنطقة بفاعلية في جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الدولي، وقد أدلى النشطاء بشهاداتهم أمام مجلس الأمن لإبراز تأثير النزاعات والاحتلال المستند إلى النوع الاجتماعي في حياة النساء والفتيات في المنطقة.

ومع ذلك، وفي خضم هذه المكاسب، لا تزال الفجوات بين الجنسين موجودة في المنطقة، ويُعد جزء من التقدُّم الأخير المحرز عرضة لخطر الانتكاس. تصبح هذه الفجوات أكثر تعقيداً بسبب مخاوف النساء والفتيات متعددة الجوانب غير المجاب عنها، وتتفاقم بشكل أكبر بسبب التطوُّرات العالمية والإقليمية، بما في ذلك الاضطرابات والنزاعات والأحداث السياسية والاقتصادية، وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩. أسهم أيضاً ارتفاع رد الفعل العنيف من الحكومات تجاه المجتمع المدني منذ الانتفاضات العربية قبل أكثر من عقد، وخاصة تجاه حقوق النساء والجماعات النسوية الشابة، في عرقلة التقدُّم المحرز. النزاع هو عامل آخر يكرِّس حالات عدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض بلدان المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال طابع الحكومات القوي القائم على سيطرة الرجال يؤثر في التحرُّك صوب المساواة بين الجنسين، التي تعزِّز بدورها التفاوت الهيكلي الموجود في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية السلبية الناشئة عن القوانين وآليات العدالة والمؤسسات الاجتماعية السياسية. لا تزال الكثير من الدول في المنطقة تسمح بهذه الأعراف والممارسات بهدف تقييد حقوق الإناث مقارنة بالذكور، إلى جانب الحد من وصول النساء والفتيات إلى التعليم المستهدف فيما يتعلق بحقوقهن وغيرها من مبادرات التمكين الموضوعية. إجمالاً وعلى الرغم من المكاسب التي تم تحقيقها، توضِّح الأدلة التفصيلية الواردة في هذا التقرير أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية قد أحرزت تقدُّماً بوتيرة أبطأ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين عبر المؤشرات والمقاييس العديدة.

في هذا التقرير، تم إبراز نقص البيانات في العديد من المجالات محل الاهتمام، إلى جانب التركيز على الحاجة إلى تعزيز جمع البيانات وإنشاء الأدلة في هذه المجالات. من خلال الاستفادة من الأدلة التي تم جمعها، يُبرز ما يأتي بعض الفجوات العامة التي تتعين على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة الدول العربية معالجتها صراحة من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان تجاه النساء والفتيات:

- التصديق على التشريعات وتعديلها لتتماشى مع جميع المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتتوافق معها، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة من دون تحفظ.
- صياغة القوانين والإجراءات القضائية الفعَّالة الخاضعة للمساءلة التي تضمن حقوق جميع النساء والفتيات، وتوسيعها وتنظيمها، بما في ذلك قوانين مناهضة التمييز العنصري والقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة وقوانين الأحوال الشخصية وقوانين المشاركة الاقتصادية والسياسية والقوانين التي تؤثر في حقوق الفتيات.
- مراقبة الموارد اللازمة لتنفيذ القوانين الحالية، وتخصيصها، بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- الإقرار بمواطن الضعف المحدَّدة التي يعانيها اللاجئون والمهاجرون والأشخاص النازحون، وتتمثَّل في الحرمان من

[١] تمت الاستعانة بكل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية في التقرير لعكس المصطلحات المستخدمة فيما بين الوكالات العديدة المشارِكة في هذا التحليل. من ضمن البلدان المشمولة بالتحقيق في إطار هذه الدراسة تلك البلدان الموجودة في نطاق المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية [الجزائر وجيبوتي ومصر ومكتب منطقة الخليج (البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين والصومال والسودان وسوريا وتونس واليمن]. ومن ثَم، سيصنِّف التقرير المنطقة قيد الدراسة على أنها تتضمن جميع هذه البلدان، كما سيشير إلى المنطقة باسم "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية".

الحصول على الجنسية وعدم توثيق أوضاعهم، وقد تتضمن عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية وخدمات التوظيف الأساسية، إلى جانب العمل على التعامل مع المخاطر الكبيرة وواسعة النطاق التي تواجهها النساء والفتيات بسبب عدم وجود هوية أو جنسية رسمية.

- تعزيز المبادرات متعددة القطاعات والخدمات المتكاملة، وتخصيص موارد مالية كافية لدعم البرامج التي تركّز على الأشخاص وتقديم الخدمات للتعامل مع حالات عدم المساواة التي تجلّت من خلال الأعراف الاجتماعية التمييزية والممارسات المجتمعية.

- إزالة العوائق التي تحول دون حسن سير العمل وتمويل المجتمع المدني، وخاصة حقوق المرأة وشبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والشباب والمنظمات النسوية.

- إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات التخطيط الشاملة التي تراعي النوع الاجتماعي/التحويلية والقائمة على الأدلة على جميع مستويات الحكومة وتعزيز منصات التنسيق والمبادرات متعددة القطاعات والخدمات المتكاملة للتعامل مع التمييز متعدد الجوانب.

- الاستثمار في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وغيرها من الوزارات ذات الصلة من خلال إعداد موازنة تراعي النوع الاجتماعي، مع تخصيص موارد بشرية ومالية كافية ومؤهلة للهياكل والسياسات والقدرات التي تدعم حقوق المرأة وتمكينها، بما يتماشى مع جدول أعمال ٢٠٣٠ والهدف ٥,٥ من أهداف التنمية المستدامة.

الركيزة ١: الصحة والرفاهيّة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

حقَّقت المنطقة بأسرها تقدماً ملحوظاً في مجال تحسين مؤشرات الصحة العامة الأساسية، بما في ذلك خفض وفيات الأمومة والأطفال دون عمر الخامسة وتقليل عبء المرض عموماً. بالإضافة إلى ذلك، حلت الأمراض غير السارية محل اضطرابات التغذية والأمراض السارية كأسباب رئيسة لوفاة النساء أو إعاقتهن. في جميع أنحاء المنطقة، لا تزال البيئات التي تحكمها الحالات الطارئة والنزاعات ذات تأثيرات صحية كبيرة في السكان، وبصورة غير متناسبة في النساء والفتيات.

على الرغم من التقدُّم الملحوظ المحرز وفقَ العديد من المؤشرات الصحية، أشار تقرير صادر في عام ٢٠٢٠ عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا[٢] حول حالة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى أنَّ مستويات الصحة والرفاهية لا تزال متفاوتة تفاوتاً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها، إلى جانب تجزئة الخدمات الصحية ودفعها بالعرض في الغالب، هذا ويختلف الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة على نطاق واسع داخل البلدان والفئات الاجتماعية وفيما بينها. لا تزال معظم النظم الصحية تركّز تركيزاً كبيراً على الخدمات الصحية العلاجية بدلاً من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تولي اهتماماً كبيراً بالمحدِّدات الاجتماعية للصحة.[٣]

[٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[٣] المرجع نفسه

تؤكّد البيانات الحديثة على أنَّ النســاء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة يواجهن صـعوبات جمَّة في الوصـول إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفســي والاجتماعي والبرامج والمعلومات. في حين أنَّ نســاءً كثيرات في جميع أنحاء المنطقة يعانين الاكتئاب والتوتر بمعدلات أعلى من الرجال،[٤] فإنَّ وصمة العار الثقافية حول الصحة العقلية تمنع في الغالب الوصـول إلى الخدمات والعلاج الفعَّال على حد سـواء. بالإضـافة إلى ذلك، فإنَّ عدم وجود تشـريعات مخصـصـة للصـحة العقلية في نصـف البلدان داخل المنطقة إلى جانب عدم وجود سـياسـات وخطط وطنية في ٣٠ في المائة من البلدان قد يشـير إلى أنَّ نسـبة لا بأس بها من النسـاء من المُرجَّح أن تُترك من دون خدمات الوقاية والاسـتجابة.[٥] إجمالاً، ثمَّة نقص في الدعم النفسي والاجتماعي عبر المنطقة[٦]، وقد تفاقم هذا الأمر واستفحل بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.[٧]

إنَّ ضمان اسـتيفاء الصحة والحقوق الجنسـية والإنجابية لجميع النسـاء والفتيات في المنطقة يحتاج إلى تحدي الأعراف والممارسـات المتأصـلة في المجتمع ومواجهتها. إنَّ العوائق التي تحول دون الحصـول على الصـحة والحقوق الجنسية والإنجابية مترسخة في القوانين والسياسات والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، وهذه الحواجز تقيّد وصـول النسـاء والفتيات إلى المعرفة والخدمات التي تسـهم في حياة صحية ومنصِفة للنساء والفتيات في جميع مراحل دورة حياتهن. يتوقف تأمين الرّعاية الصّحية الجنسـية والإنجابية الكافية والمناسـبة لجميع النسـاء والفتيات اليافعات على إدراك الحقوق الإنجابية، التي يتم تجاهلها في الغالب.[٨] على الرغم من أنَّ هذه العوائق لا تقتصـر على المنطقة، وإنما توجد في جميع أنحاء العالم، فإنَّ منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تمثِّل بيئة عمل شـديدة الصـعوبة على وجه التحديد؛ لأنَّ الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية من الموضـوعات الحسَّاسـة ثقافياً في المنطقة، وخاصة داخل سياق النزاعات الجارية والهشاشة. على سبيل المثال، إنَّ الامتناع عن تدريس الجنس يعني اعتماد الشـباب في الغالب على الإنترنت أو الأقران للحصـول على المعلومات، وقد تكون هذه المعلومات غير دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يعني الاتجاه السائد بين المجتمعات المحافظة اجتماعياً في المنطقة، المتمثِّل في عدم التفكير في الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية إلا في سـياق الزواج، أنَّ اليافعين/اليافعات والرجال والنسـاء يواجهون عوائق اجتماعية عند إثارة المشـكلات ذات الصـلة بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية مع مقدّمي الرّعاية الصّحية.[٩]

ولكن تُظهر المنطقة عموماً عدم وجود نهج مسـتندٍ إلى الحقوق تجاه الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية، بالرغم من الالتزامات والجهود المبذولة للامتثال لمجموعة الأدوات العالمية المذكورة أعلاه. لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات في منح الجميع حق الحصـول على الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية، من دون تمييز عنصري على أساس الجنس أو الجنسـية أو حالة النزوح أو الحالة الاجتماعية. لا تُدمج الخدمات المتعلقة بصـحة الأم، وتنظيم الأسـرة، والوقاية من العدوى المنقولة جنسـياً وفيروس نقص المناعة البشـرية والإيدز والحصـول على العلاج المناسـب لها، بالكامل في الرّعاية الصّحية الأولية. تختلف إمكانية الوصول والجودة باختلاف البلدان، وفيما بين الطبقات الاجتماعية، ومن المناطق الحضـرية إلى الريفية. تحول العوائق الثقافية بشـكل ملحوظ دون اتخاذ النسـاء والأزواج قراراتهم ذات الصـلة بصـحتهم الجنسـية والإنجابية بكل حرية ومسؤولية، بما في ذلك تنظيم الأسرة.[١٠]

بالمثل، ومثلما ناقشـنا أدناه، لا تعكس الأطر القانونية نهجاً مسـتنداً إلى الحقوق يعزّز الخيارات الفردية المسـتنيرة، إلى جانب أنها تنص في الغالب على اسـتثناءات تبدأ من العمر القانوني وحتى الزواج، وإجبار الفتيات الصـغيرات على الزواج، والحمل المبكر، والإجهاض القسـري في بعض الأحيان.

ثمَّة بُعد جنسـاني معيَّن للأمن الغذائي والتغذية مدعوم على نطاق واسـع بالأبحاث والبيانات الراسـخة. النسـاء والفتيات أكثر عرضـة لخطر سـوء التغذية مقارنة بالرجال في جميع أنحاء العالم؛ حيث يموت عدد أكبر من الفتيات بسـبب سـوء التغذية مقارنة بالفتيان، نتيجة للتمييز العنصـري القائم على النوع الاجتماعي.[١١]

ومع ذلك، ثمَّة قيود مفروضة في البيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر فيما يتعلق بالجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم والمنطقة على حد سـواء. تجمع البيانات غالباً عن الجوع من خلال إجراء مقابلات مع أرباب

[٤] "البارومتر العربي، الدورة الخامسة من البارومتر العربي"

[٥] كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (d North Africa Middle East an le East and North Africa: Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transformations, Women and Gender in the Midd Juncture ٢٠١١-Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post)"، عام ٢٠١٩.

[٦] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (of National Jurisdictions in the Arab Region Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice)"، عام ٢٠١٨.

[٧] منظّمة الصّحّة العالميّة، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في الخدمات العقلية والعصبية وخدمات تعاطي مواد الإدمان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط: نتائج التقييم السريع (The impact of COVID ١٩ on mental, neurological and substance use services in the Eastern Mediterranean Region: results of a rapid assessment)"، عام ٢٠٢٠.

[٨] آن إم ستاررس وآخرون، "ارتفاع وتيرة التقدُّم المحرز – الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع: تقرير لجنة غوتماخر ولانست (Accelerate progress – sexual and reproductive health and rights for all: report of the Guttmacher-Lancet Commission)"، عام ٢٠١٨.

[٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[١٠] المرجع نفسه

[١١] منظمة الأغذية والزراعة، "النوع الاجتماعي والتغذية (Gender and Nutrition)"، بلا تاريخ.

الأسـر في حين تُشـير الأعراف الثقافية المتبعة في المنطقة إلى أنَّ تحديد الرجال على الأرجح على أنهم أرباب الأسـر يرجع إلى أدوارهم الجنسـانية المقبولة اجتماعياً بوصـفهم المعيلين. وهذا الأمر بدوره يجازف بتجاهل تحديات الأمن الغذائي التي تواجهها النسـاء والفتيات والفتيان، كما يتجاهل حالات عدم المساواة الناجمة عن التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي داخل الديناميات ضمن الأسرة المعيشية.

تقع الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية بشكل كبير على عاتق النساء والفتيات في المنطقة بسبب الأعراف الاجتماعية الجنسانية. تؤدي عدم مشاركة الرجال والفتيان في تحضير الطعام إلى تفاقم الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات، وتقييد مشاركة النساء والفتيات في العمل بأجر، ويعيد فرض الأدوار الجنسانية النمطية، ويُعرِّض الرجال والفتيان لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالة أي خسائر في أفراد الأسرة من النساء، وخاصة في البيئات التي تحكمها النزاعات وحالات النزوح. ثمَّة حاجة إلى مبادرات تغيير التواصل الاجتماعي والسلوكي لتعزيز المشاركة المتساوية للرجال والنساء والفتيات والفتيان في التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

لا تزال النساء والفتيات في المنطقة عرضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي، كما يواجهن عبئاً ثلاثياً من سوء التغذية، يتكوَّن من سوء التغذية وزيادة في الوزن أو السمنة وحالات النقص في المغذيات الدقيقة. يكون سوء التغذية مرتفعاً بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات: أشارت دراسة أجريت في عام ٢٠١٩ عن التفاوتات الجنسانية في المدخول الغذائي إلى أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تتميَّز بوجود فجوة جنسانية ملحوظة تضر بالنساء.[١٢] يعاني كل بلد في المنطقة إما معدلات معتدلة أو شديدة من فقر الدم لدى النساء اللواتي في سن الإنجاب، بينما في الوقت نفسه تكون النساء اللواتي يعشن في الدول العربية أكثر عرضة لزيادة في الوزن أو السمنة مقارنة بأي منطقة أخرى.[١٣]

يختلف الإلمام بممارسات تغذية الرضّع والأطفال الصغار والالتزام بها، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، اختلافاً كبيراً بين البلدان الموجودة في المنطقة وداخلها، مع وجود عوامل، مثل: مستوى تعليم الأم وعمر الأم وصحة الأم والوضع الوظيفي للأم ومكان الولادة ومكان الإقامة (على سبيل المثال، المناطق الحضرية مقابل الريفية) التي تؤثر في الحالة التغذوية للأطفال. يلزم توفير مبادرات التواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي لتعزيز وعي النساء والرجال والفتيات والفتيان حول ممارسات تغذية الرضّع والأطفال الصغار والرضاعة الطبيعية. ينبغي أن تعمل الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الحكومات، على خلق بيئات مواتية تدعم تغذية الرضّع والأطفال الصغار. ويتضمن ذلك تعزيز السياسات التي تدعم الرضاعة الطبيعية، وتوفِّر حماية الأمومة، وتزيل العوائق التي تحول دون الرضاعة الطبيعية في أماكن العمل (المرافق والخدمات وإجازة الأبوين والاستراحات) والمجتمعات. ينبغي أن تضمن السياسات ألا يؤدي اختيار المرأة الرضاعة الطبيعية إلى التأثير سلباً في أمنها الاقتصادي وحقوقها.

وفقَ أحدث البيانات، يصل عدد البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تزيد نسبة التقزم فيها على ٢٠ في المائة، إلى ٤ من أصل ١٧ بلداً تتوافر فيه البيانات. ومن ثَم، فإنَّ أقل من ربع عدد بلدان المنطقة بقليل يشهد نسبة مرتفعة أو مرتفعة للغاية من انتشار التقزم لدى الأطفال دون عمر الخامسة. هذه مشكلة كبيرة؛ حيث يؤثر التقزم وفقر الدم سلباً في النمو المعرفي والجسدي لدى الأطفال، ما يسهم في انخفاض الأداء في المدارس وخفض الدخل مدى الحياة. تجدر الإشارة إلى أنَّ أكثر الجهود المبذولة نجاحاً للحد من التقزم قد ارتبطت ببرامج تهدف إلى الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة حالات عدم المساواة بين الجنسين. إنَّ الأمهات أصحاب المستوى التعليمي المنخفض والدخل المنخفض أكثر عرضة للإصابة بالتقزم؛ ويرجع ذلك إلى معرفتهن المحدودة وقدرتهن على الحصول على طعام من شأنه توفير حمية غذائية متنوعة ومغذية. إنَّ تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء، من خلال ارتفاع إمكانية حصولهن على فرص التوظيف اللائقة وبرامج الحماية الاجتماعية، أمرٌ ضروري لتحسين رفاهيتهن وصحة الأطفال وتغذيتهم.

لم تتحقَّق المساواة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة في المنطقة. تقل احتمالية وصول النساء اللواتي يعشن في أسر فقيرة إلى أماكن نظيفة وآمنة لإدارة الصحة أثناء الدورة الشهرية أو غيرها من مرافق الصرف الصحي التي توفِّر معايير الأمن والنظافة المناسبة للحفاظ على احتياجات النساء الفريدة ذات الصلة بالخصوصية والكرامة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم وصول النساء والفتيات إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس إلى فقدان فرصة الذهاب إلى المدرسة أو تركها تماماً. تتفاقم هذه المشكلات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات في البلدان شديدة الفقر و/أو المتضررة من النزاعات، وبشكل عام ثمَّة فجوات في الوصول إلى الخدمات بين المجتمعات الريفية والحضرية في جميع أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى افتقار المواقع التي توجد فيها منازل الأسر أيضاً إلى مصادر مناسبة لمياه الشرب في الغالب، فإنَّ الأعراف الثقافية في جميع أنحاء المنطقة التي تجعل النساء والفتيات مسؤولات عن جمع المياه لأسرِهن يمكن أن تتمثَّل في المشي لمسافات طويلة قد تعرِّضهن لمخاطر ذات صلة بالحماية والأمن.

وأثناء حالات الأزمات، تستفحل معضلة انعدام الأمن المائي القائم على النوع الاجتماعي، خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات اللاجئات أو النازحات اللواتي تواجهن عقبات كبيرة تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية اللازمة لصحة أسرِهن ورفاهيتها. بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية، تواجه الأسر التي تعولها النساء أعباءً مالية تحد من

[١٢] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظّمة الصّحّة العالميّة. عام ٢٠٢٠. "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميَات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa, Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، عام ٢٠١٩.

[١٣] المرجع نفسه

قدرتها على شـــراء المياه. ترتبط حقوق المياه في بعض البلدان بحقوق ملكية الأراضي، التي تقيّد في بعض الحالات وصول المرأة.[١٤]

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- الاستمرار في تبني نهج قائم على الحقوق يرتكز على الأشخاص فيما يتعلق بالصحة والتركيز على العناصر الأساسية الأربعة للحق في الصحة، وهي: التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والجودة. يتضمن هذا الأمر التأكُّد من اتباع نهج قائم على النوع الاجتماعي للخدمات والسياسات الصحية وارتفاع الاستثمارات ذات الصلة في مجال الصحة.

- التأكُّد من توفير طرود المزايا المتكاملة التي تُقدِّم الخدمات، بما في ذلك مجموعة الرعاية الكاملة في جميع الأعمار مع التركيز على صحة الأم، وتنظيم الأسرة، والوقاية من العدوى المنقولة جنسياً والعلاج منها، والخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات لتحسين الكفاءة، بما في ذلك الدعوة إلى التثقيف الجنسي الشامل في التعليم – في البيئات الرسمية وغير الرسمية. التأكُّد من أنَّ توفير الخدمات يتضمن أبعاد التغطية الصحية الشاملة من حيث تحسين الوصول إلى الخدمات مع التركيز على الوصول في المناطق الريفية والنُّهج المبتكرة المتعلقة بالتطبيب من بُعد، ونطاق الرعاية وجودتها، وتأمين المساواة في الحصول على المعلومات الصحية، بالإضافة إلى توفير الحماية المالية لتلك الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والفتيات.

- معالجة التفاوتات الصحية وحالات عدم المساواة من خلال التعامل مع المحدِّدات الاجتماعية للصحة والتركيز على نهج "المجتمع بأسره" الذي يضمن مشاركة النساء في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية والمساءلة.

- التأكُّد من توفير الخدمات الأساسية للسكان الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والفتيات في البلدان الضعيفة في المنطقة، وأولئك السكان الذين يعيشون في بيئات إنسانية معقَّدة، بما في ذلك الحفاظ على هذه الخدمات بالرغم من التأهب والاستجابة الحاليَين لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

- معالجة البيانات غير الكافية حول صحة اليافعين وتغذيتهم من خلال تحديد أولويات المؤشرات الصحية الأساسية، وتخصيص الموارد الكافية لسد الفجوات البحثية الكميَّة والنوعيَّة ذات الصلة، وتحسين إدارة البيانات الفعَّالة مع التركيز على التصنيف حسب الجنس والعمر.

- معالجة الارتفاع الكبير في الأمراض غير السارية من خلال التأكُّد من إجراء الأبحاث وتنفيذ السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الوصول الكافي إلى مرافق التدريب.

- النهوض بالتشريعات والسياسات ذات الصلة بالصحة العقلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتوافرة، وجودتها، بما في ذلك التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وخاصة أولئك المتأثرات بحالات الطوارئ، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

- إنشاء نظم صحية تراعي النوع الاجتماعي واليافعين، بما في ذلك نظم الرّعاية الصّحية الأولية، لتوفير خدمات صحية ذات جودة وغير تمييزية ومتكاملة ومناسبة للشباب مع وجود قوى عاملة معنية باليافعين والنوع الاجتماعي.

- معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في طريق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للنساء من خلال ضمان المساواة في استحقاقاتهن، والوصول إلى الأصول والموارد والخدمات (المالية وغير المالية) والتحكم فيها، وتحسين حصولهن على فرص التوظيف اللائقة وفرص سبل العيش والحماية الاجتماعية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاعات، واللاجئات والنازحات.

- تحسين وصول المرأة الريفية إلى الأصول الزراعية (الأراضي تحديداً) والسيطرة عليها، وتسهيل تعرُّضهن للممارسات والتكنولوجيات الزراعية التي تراعي التغذية واستيعابها من خلال برامج بناء القدرات المستهدفة والتي يسهل الوصول إليها.

- تخصيص الموارد الكافية لتبني نُهج تحويلية قائمة على النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك بناء قدرات أصحاب المصلحة في التحليل وإعداد البرامج الجنسانية، لمعالجة الأعراف الاجتماعية والأدوار الجنسانية التمييزية التي تحد من سيطرة النساء على الدخل والأصول وسلطتهن في عملية صنع القرارات داخل الأسر والمجتمعات.

- التأكُّد من تصنيف البيانات الواردة بشأن الجوع وسوء التغذية حسب الجنس والعمر، وتوفير الدعم اللازم للإستراتيجيات والبرامج الإقليمية والوطنية من خلال التحليلات متعددة الجوانب القائمة على النوع الاجتماعي والجنس. ينبغي تنفيذ ذلك بطريقة تستكشف الديناميات الموجودة ضمن الأسرة المعيشية وأدوارها في الأمن الغذائي

[١٤] الأمم المتحدة، "المرأة والأمن المائي وبناء السلام في المنطقة العربية (Women, Water Security, and Peacebuilding in the Arab Region)"، موجز للسياسة، عام ٢٠١٨.

والتغذية، وتتصدى للجوع وسوء التغذية من خلال نهج دورة الحياة.

- إشراك النساء والرجال والفتيات والفتيان من خلال مبادرات التواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي التي تسعى إلى إشراك جميع الفئات على نحو منصف عبر الاستفادة من النُّهج التحويلية القائمة على النوع الاجتماعي التي تغيّر الأدوار الجنسانية النمطية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، وتقر بإسهامات النساء والفتيات الثمينة في مجالات الأمن الغذائي والإنتاج الغذائي والتحضير والتوزيع.

- معالجة تأثيرات تغيُّر المناخ الهائلة في الأمن الغذائي وصمود النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين والصمود أمام المناخ فيما يتعلق بالتدخلات ذات الصلة بتطوير النظم الغذائية.

- السعي إلى المساواة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة، وخاصة في البيئات الريفية والمتضررة من النزاعات/المتأثرة بحالات الطوارئ مع التأكُّد من وجود ما يكفي من الموارد اللازمة للتنفيذ الفعَّال.

- معالجة تأثير تغيُّر المناخ المرتبط بالنوع الاجتماعي من خلال خطط التكيف الوطنية التي تراعي النوع الاجتماعي والتي تعتمد على الأدلة ذات الصلة وتشرك النساء والفتيات في عملية التنمية، وتحافظ على الخدمات الصحية والتعليمية، وتؤمن الفرص الاقتصادية والتمكينية للنساء والفتيات في قطاع برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

- تعزيز الإلمام بالأمور الصحية والتغذية والتعليم بشأن برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لتحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات والأسر والمجتمعات، من خلال التأكُّد من استهداف البرامج والمبادرات الآباء والأمهات بشكل متساوٍ.

الركيزة ٢: التعلم وسبل العيش

التعليم: نظرة عامة واعتبارات أساسية

يلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً كبيراً في حياة الأطفال والشباب في جميع أنحاء المنطقة. ثمَّة تفاوتات بين النساء والفتيات في المنطقة من حيث ملاءمة فرص التعليم والقدرات والوصول والنتائج. لهذا السبب، من المهم استكشاف مسارات عديدة للتعليم، بما في ذلك تلك المسارات التي تساعد الأطفال الإناث والشابات على الانتقال إلى التعلم مدى الحياة وفرص سبل العيش. إنَّ الحصول على فرص التعليم والتعلم، في البيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، أمرٌ بالغ الأهمية للنهوض بمصالح جميع النساء والفتيات في المنطقة.

على الرغم من المكاسب الأخيرة التي تحقَّقت في المنطقة، لا تزال حالات عدم المساواة التعليمية بين الذكور والإناث قائمة. تعتمد حالات عدم المساواة هذه على عدد من العوامل الإضافية (على سبيل المثال، الهجرة، والنزاعات، ولغة التدريس والانتماء العرقي أو الجماعة الاجتماعية، وحالة الإعاقة، وخصخصة الوصول إلى التعليم، والفرص التعليمية غير المتساوية)، وتتجلى في أشكال لا تعد ولا تحصى، وهي تؤثر غالباً في الفئات الأكثر تهميشاً من الفتيات والنساء (على سبيل المثال، المجتمعات الريفية أو الفقيرة أو النازحة أو البدوية، وتلك الفئات ذوي الإعاقة).[١٥] على سبيل المثال، ترتفع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس لدى الإناث الريفيات في كل من مستويات مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقارنة بالسكان الآخرين في المنطقة، مع وجود بعض الاستثناءات. تزيد احتمالية أن تكون الشابات الموجودات خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب أكثر بمرتين من الشباب.[١٦] ومع ذلك، عندما تسنح الفرصة للشابات والفتيات للحصول على التعليم، فإنهن تتفوقن على الشباب والفتيان في نتائج التعلم في جميع أنحاء المنطقة. عندما يتعلق الأمر بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.[١٧]

[١٥] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[١٦] إحصاءات منظمة العمل الدولية، "نسبة الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب حسب الجنس - التقديرات النموذجية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO modelled estimates -Share of youth not in employment, education or training (NEET) by sex)"، نوفمبر ٢٠٢٠ (نسبة مئوية) | سنوي، عام ٢٠٢٠.

[١٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

للأسف، لم يُترجَم الارتفاع في معدل الإلمام بالأمور لدى الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة.[١٨] وفي مرحلة التعليم العالي، يعاني الرجال والنساء الحاصلون على تعليم عالٍ معدلات بطالة مختلفة تماماً في جميع البلدان التي تتوافر حولها البيانات. تكون النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر عرضة للبطالة بمرتين على الأقل مقارنة بنظرائهن من الرجال في ٩٠ في المائة من البلدان في المنطقة.[١٩] لا يكون التحصيل التعليمي غالباً العامل الوحيد الذي يسهم في البطالة، وهذه أمر صحيح خصوصاً في هذه المنطقة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال والأدوار المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيّد قدرة المرأة على أداء مهام معيَّنة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع)، والأعراف الجنسانية التقليدية في مستويات أعلى من البطالة.[٢٠]

تشير البيانات الإقليمية إلى أنَّ ارتفاع مشاركة الإناث في التعليم يرتبط بانخفاض معدل انتشار زواج الأطفال،[٢١] كما يُعد التحصيل التعليمي أحد المحدِّدات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية؛ تميل النساء الحاصلات على التعليم إلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر من النساء صاحبات التعليم المنخفض أو غير المتعلمات (ارجع إلى الركيزة ١).

في المنطقة، لا يمثِّل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني سوى ٢٠ في المائة من التسجيل بعد المرحلة الثانوية، كما يعاني وجود تصور سلبي حوله، على الرغم من أنَّ الأدلة تشير إلى أنَّ خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديهم آفاق أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات.[٢٢] وما يثير القلق أنَّ الأبحاث التي أجريت في المنطقة توصلت إلى أنَّ برامج التدريب المهني نفسها تعزز التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي، وتقسِّم هذه الأبحاث غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال وأخرى مقبولة اجتماعياً للنساء.[٢٣] بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أنَّ برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المنطقة تقدِّم دعماً محدوداً إلى المجموعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمحتجزون السابقون والسكان الأميون.[٢٤]

استُنتج من الأبحاث التي أجريت في المنطقة أنَّ برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في البيئات غير الرسمية تلعب دوراً مهماً في استهداف المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة. ومع ذلك، فإنَّ هذه البرامج متفرقة، وتصبح مستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنفِّذة. على هذا النحو، تفتقر هذه الأنشطة في الغالب إلى آليات التنسيق الوطنية أو المحلية، وتُقدَّم على أساس كل مشروع على حدة، ما يثير التساؤل حول استدامة مثل هذه الأنشطة على المدى الطويل.[٢٥] ومع ذلك، حرصت بعض البلدان في المنطقة على دمج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في نظامها التعليمي الوطني ومناهجها.

في بيئات التعليم الرسمية وغير الرسمية، تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على تعزيز التعليم الجيد الشامل والمنصف بالإضافة إلى تعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع النساء والفتيات. ومع ذلك، يُعد الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانخفاض مستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية من العوامل التي تسهم في وجود مشهد غير متكافئ داخل المنطقة، سواء بين البلدان وبين الجنسين تؤدي هذه الفجوة الرقمية[٢٦] إلى تفاقم حالات عدم المساواة، وخاصة استناداً إلى الثروة (الفقراء مقابل الأغنياء) والموقع (المناطق الحضرية مقابل الريفية)، بالإضافة إلى أنَّ حالات عدم المساواة بين الجنسين تعيق مشاركة النساء والفتيات في التعليم. يختلف وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. على سبيل المثال، تتراوح النسبة المئوية للسكان للإناث اللواتي تستخدمن الإنترنت في المنطقة بين ١١ في المائة في السودان و٩٩,٨ في المائة في الكويت.

تمثِّل الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية عقبات خطيرة أمام وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة. في جميع أنحاء المنطقة،

---

[١٨] كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Middle East and North Africa: Regional Architecture a: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transformations, Women and Gender in the Middle East and North Afric Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post-Juncture ٢٠١١)"، عام ٢٠١٩.

[١٩] منظمة العمل الدولية، "البطالة مع الحصول على تعليم عالٍ (Unemployment with Advanced Education)"، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

[٢٠] مجموعة البنك الدولي، "المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٤.

[٢١] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٢٢] "وثيقة داخلية تعود إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف بعنوان ديناميات النوع الاجتماعي والعوائق التي تحول دون توظيف الفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شاركتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مع فريق الدراسة البحثية) (Document titled Gender dynamics and barriers for girl child employability in MENA (shared with the research study team by)"، بلا تاريخ.

[٢٣] منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (Counting on Women's Work Without Counting Women's Work)"، عام ٢٠١٩.

[٢٤] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٢٥] المرجع نفسه

[٢٦] تشير الفجوة الرقمية إلى الامتلاك غير المتكافئ للمهارات والخبرات المطلوبة لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستلزم الوصول إلى الأجهزة والبرامج بالإضافة إلى جوانب الوصول والاستخدام التي تؤثر جميعها في الفجوة الرقمية.

تقوّض هذه الأدوار الجنسانية التقليدية والأعراف الاجتماعية الضارة وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وهذا يحول دون تمكُّن النساء والفتيات من التكيف مع الطلب المُلِح على تعلُّم المهارات الرقمية والوصول إلى التقنيات الرقمية لتعزيز التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمشاركة في جهود التعافي. يسري هذا الأمر بشكل خاص على البيئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أو المناطق الريفية؛ حيث يتم الوصول غالباً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المنزل حيث تشكِّل مخاوف السلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية عوائق أمام وصول النساء والفتيات إلى هذه التكنولوجيات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكِّل عدم التحكم في توقيت استخدام هذه التكنولوجيات وكيفية القيام بذلك عائقاً آخر أمام النساء والفتيات. أخيراً، من المهم ملاحظة أنه بالرغم من وجود تركيز على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس في جميع أنحاء المنطقة في الأعوام الأخيرة، فإنَّ الأولوية نفسها لم تُمنح لإصلاح أساليب التعليم لتحسين جودة التدريس. في الواقع، تكشف الأدلة الإحصائية المحدودة المستخلصة من المنطقة أنَّ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم ليس له تأثير كبير في أساليب التعليم.[٢٧]

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- التأكُّد من أنَّ فرص التعليم، بما في ذلك التعليم الرقمي، متوافرة ويمكن الوصول إليها ومقبولة لجميع الفتيات والنساء، بغض النظر عن الثروة أو الموقع أو الانتماء العرقي أو القدرة أو حالة النّزوح.
- مراجعة مناهج التعليم وتنقيحها، بما في ذلك محتوى التعليم الإلكتروني، للتأكُّد من أنها تراعي النوع الاجتماعي، ولا تكرّس قوالب نمطية جنسانية، وتهيئ الفتيات والفتيان بشكل متساوٍ للانتقال بوقار إلى مرحلة البلوغ، بما في ذلك العمالة اللائقة والمنتجة/سبل العيش والتعلم مدى الحياة.
- دمج مناهج المهارات الحياتية التأسيسية القابلة للنقل التي تراعي النوع من خلال منصات التعليم الرسمية وغير الرسمية وممارسات التدريس المحسَّنة.
- تعزيز المساواة في الوصول إلى التعليم الرقمي وقبوله، ومراقبة ذلك، لمعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعززها الفجوة الرقمية، والتخفيف منها، وتوسيع نطاق الوصول اليسير إلى السكان الأكثر احتياجاً مع التركيز على الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية.
- مراجعة سياسات التعليم وتعديلها لتعزيز وصول الفتيات والشابات إلى التعلم وسبل العيش، وبخاصة معالجة الممارسات الضارة والعوائق الموجودة في الأعراف الاجتماعية.
- التأكُّد من أنَّ الخدمات والسياسات التعليمية تراعي النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات والشابات وخطر التسرّب عن المدرسة.
- التأكُّد من أنَّ مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة متوافرة ويمكن الوصول إليها وتراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحالة الصحية أثناء الدورة الشهرية ودعم النظافة، في بيئات التعليم الخاصة بالفتيات واليافعات، بما في ذلك الأماكن التي تشهد أوضاعاً إنسانية.
- تنفيذ السياسات وأطر المساءلة للتأكُّد من وجود بيئة مدرسية آمنة ووقائية لمعالجة الرفاهيّة، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وللتخفيف من ارتفاع خطر التعرُّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- التأكُّد من وجود بيئة تعليمية آمنة، بما في ذلك ضرورة توفير جميع المدارس والتعليم الجامعي وسائل سهلة الوصول وموثوقة للإبلاغ عن حالات التحرش والاعتداءات الجنسية (سواء أكانت بدنية أم نفسية أم عاطفية أم لفظية) على النحو المنصوص عليه في وثائق/سياسات إدارة المدرسة، التي يجب أن تكون شاملة.

سبل العيش: نظرة عامة واعتبارات أساسية

شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير، من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، تغييراً هائلاً في المنطقة. على وجه الخصوص، ثمَّة إدراك متزايد للحاجة إلى دمج المرأة بالكامل في الاقتصاد، مع تقديم بلدان عديدة برامج الحوافز الجديدة وتغيير قوانين العمل للسماح بتحقيق ذلك. على الرغم من إحراز تقدُّم كبير، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن تحسينه. لا تزال معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة من ضمن المعدلات الأدنى في العالم، وتواجه النساء والفتيات عوائق هائلة فيما يتعلق بالميراث وملكية الممتلكات والحصول على رأس المال بالإضافة إلى إحدى أعلى النسب في العالم للرعاية غير مدفوعة الأجر ومسؤوليات العمل المنزلي مقارنة بالرجال.[٢٨]

[٢٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Digital Technologies for Arab Horizon ٢٠٣٠ Development)"، عام ٢٠١٩.

[٢٨] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الجنسين (The Role of The Care Economy in Promoting Gender Equality)"، عام ٢٠٢٠.

أثناء العقد الماضي، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية إدراكاً متزايداً لأهمية المرأة في الاقتصاد. بدأت المنظمات الخاصة والجهات المانحة العالمية في تطوير آليات المراقبة والتقييم،[٢٩] والتقارير والأبحاث، والبيانات[٣٠] المتعلقة بتأثير النساء في قطاع الأعمال والقطاع المالي. ومع ذلك، فقد ظهرت نتائج مختلطة من المعلومات الكثيرة التي تم جمعها أثناء الفترة الزمنية. على الرغم من أنَّ البيئة المواتية للنساء اللواتي تلتحقن بسوق العمل قد تحسَّنت بشكل قابل للمناقشة، فإنَّ الاتجاهات الملحوظة أدت إلى ارتفاع تمثيل النساء بشكل مفرط بين السكان العاطلين عن العمل. بدءاً من عام ٢٠١٨، لا تزال معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة[٣١] هي المعدلات الأدنى في العالم، بمعدل متوسط يبلغ نحو ١٩ في المائة في جميع أنحاء المنطقة، مقارنة بمعدل نحو ٤٩ في المائة في جميع أنحاء العالم.[٣٢] مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، يُتوقع أن تقل أعداد المشاركة في القوى العاملة.[٣٣]

على الرغم من نمو الاقتصاديات الشاملة في المنطقة، فقد زادت التفاوتات بين المجتمعات الحضرية والريفية والأكثر فقراً. مع إجمالي معدل الفقر الإقليمي البالغ ١٣,٤ في المائة (بدءاً من عام ٢٠١٧)،[٣٤] يخفي هذا الرقم تفاوتات كبيرة. تعاني البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فقراً أكبر وأكثر انتشاراً؛ حيث تقترب معدلات الفقر من ٥٠ في المائة في السودان و٣٠ في المائة في اليمن.[٣٥] تؤدي النزاعات في العراق واليمن وليبيا وسوريا إلى تفاقم أزمة الفقر، وتظل تتسبب في إبطاء النمو الاقتصادي. تتكهن أيضاً توقعات عام ٢٠١٩ للمنطقة بتباطؤ في النمو الاقتصادي، الذي قدَّره البنك الدولي بنسبة ٠,٦ في المائة، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط.[٣٦] ويلي ذلك اتجاهاً تنازلياً خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير مع تباطؤ إجمالي معدلات النمو الإقليمية عاماً بعد عام.[٣٧] يبدو أنَّ انخفاض أسعار النفط والنزاعات التي تشهدها المنطقة من العوامل الرئيسة المحرِّكة لهذا التباطؤ. والخبر الجيد هو أنه لم يكن هناك تراجع واسع النطاق – لم يصبح متوسط معدل النمو الإقليمي سالباً. توقع البنك الدولي نمواً أقوى في الأعوام المقبلة، لكن الركود الناجم عن ظهور فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ جعل معدلات النمو لعام ٢٠٢٠ وما بعده غير مؤكَّدة. يتوقع أن تتأثر معدلات النمو في المنطقة بخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخسارة في الوظائف، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.[٣٨] يتوقع أن تكون توقعات خسارة الوظائف أعلى في القطاعات "الأكثر عرضة للخطر" بالإضافة إلى الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تشكِّل النساء في المنطقة ٦٢ في المائة من القوى العاملة.[٣٩]

من الآن فصاعداً، تصبح الاعتبارات الأساسية على النحو الآتي:

- تنظيم قوانين مناهضة التمييز العنصري والتي تراعي النوع الاجتماعي وتحكم سبل العيش، مثل: قانون العمل، أو تعزيزها بشكل رسمي، وتضمين تداعيات أو عقوبات قابلة للتنفيذ ضد أولئك الذين ينتهكونها، بالإضافة إلى آليات الإنفاذ والمراقبة القوية.
- سَن التشريعات التي تعالج الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تحول دون وراثة النساء الثروة والحصول على الضمانات، أو تعزيزها.
- دعم رائدات الأعمال من خلال ارتفاع فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، والتدريب على الأعمال التجارية والتقنية، وتعزيز الشبكات والجمعيات، والمشتريات التي تراعي النوع الاجتماعي، وإدراج الأعمال التي تقودها النساء في سلاسل القيمة.
- العمل مع المجموعات المجتمعية والشركات والحكومة على تحدي الأعراف في التمييز المهني الرأسي والأفقي الذي يحول دون تولي النساء الأدوار القيادية والعليا في عالم العمل، بالإضافة إلى دخول المهن في القطاعات غير التقليدية من الاقتصاد.

[٢٩] ارجع إلى: بوفينيتش وآخرون، "قياس التمكين الاقتصادي للمرأة: خلاصة وافية للأدوات المختارة (Measuring Women's Economic Empowerment: A Compendium of Selected Tools)".

[٣٠] على سبيل المثال، يمكنك الرجوع إلى الموارد المتوافرة على https://data.unwomen.org/resources/data-x2x: center-x.org/resource٢Data/.

[٣١] تُعرِّف منظمة العمل الدولية المشاركة في القوى العاملة بأنها نسبة السكان في عمر العمل العاملين حالياً. وتحسب عادةً باستخدام الفئة العمرية ١٥ فما فوق. للحصول على مزيد من المعلومات، ارجع إلى https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions/description-labour-force-participation-rate/.

[٣٢] منظمة العمل الدولية، "اتجاهات العمالة والتوقعات الاجتماعية العالمية للمرأة لعام ٢٠١٨: لقطة عالمية (World Employment and Social Outlook Trends for Women 2018: Global Snapshot)"، عام ٢٠١٨

[٣٣] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region)"، عام ٢٠١٩

[٣٤] جامعة الدول العربية، "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (Arab Multidimensional Poverty Report)"

[٣٥] المرجع نفسه

[٣٦] أرزقي وآخرون، "الوصول إلى آفاق جديدة (Reaching New Heights)"

[٣٧] المرجع نفسه

[٣٨] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "موجز للسياسة: تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في المنطقة العربية. فرصة إعادة البناء بشكل أفضل (Policy Brief: The Impact of COVID-١٩ on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better)"، عام ٢٠٢٠.

[٣٩] المرجع نفسه

- سَن قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص لتحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص كصاحبات عمل متميزات.

- التأكُّد من الالتزام بالمعايير العالمية في عالم العمل (بما في ذلك الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية)، وتنفيذ السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل، وتعزيز الحوار الثلاثي الذي يراعي النوع الاجتماعي.

- معالجة العبء الثقيل الناجم عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية التي تتحملها النساء، مثل: رعاية الأطفال والتعليم ورعاية المسنين والعاجزين، وخاصة أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بما في ذلك الاستجابة لأي حاجة إلى دعم النساء لإعادة دخول القوى العاملة أو تغيير المطالب عند إعادة افتتاح الأعمال.

- الاستثمار في اقتصاد الرعاية، المستوحى من إطار النتائج والأدوار والعلاقات والقواعد والموارد الخاص بأعمال الرعاية اللائقة: التعرُّف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص؛ مكافأة أعمال الرعاية مدفوعة الأجر، من خلال تشجيع مزيد من العمل اللائق للعاملين في إنفاذ الرعاية؛ وضمان تمثيل العاملين في مجال الرعاية والحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي.

- تعزيز قدرة مجتمعات اللاجئين على الحصول على تصاريح العمل من خلال توفير الفرص وتطوير الاقتصاديات المحلية التي من شأنها أن تتيح للنساء الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.

- التأكُّد من أنَّ سياسات الاقتصاد الكلي الحكومية وبرامج الاستجابة وطرود الحوافز الضريبية اللازمة للتخفيف من التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ تراعي النوع الاجتماعي وتتضمن الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، بما في ذلك من خلال دعم أصحاب الأعمال والشركات التي تقودها النساء لحماية توظيف المرأة، حيثما أمكن ذلك.

الركيزة ٣: التحرر من العنف والوصول إلى العدالة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

في كل مكان في العالم، تمثل العادات والممارسات التمييزية بين الجنسين السبب الرئيسي للعديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ولا تخرج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية عن هذه القاعدة؛ حيث توجد معتقدات أبوية تدعم منح الذكور الامتياز والقوة في كل شؤون الحياة تقريباً. ويستمر انتشار العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة وفي كل مراحل حياة الإناث. وفي حالات النزاع المسلح والاحتلال، يتضاعف خطر التعرض للعنف وخاصة بين النساء والفتيات المُهمّشات. وبرغم ذلك، يتم تقييد البيانات والوثائق المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات خوفاً من وصمة العار والانتقام. يمكن أن تتسبب الأزمات في تفاقم مواطن الضعف وعوامل الخطر القائمة، ما يؤدي إلى زيادة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والاستغلال والإهمال، بالإضافة إلى النقص المتزايد في إمكانية الوصول إلى الرعاية المتخصصة وخدمات الدعم التمهيد إلى الناجين. منذ ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، أعلنت العديد من البلدان عن زيادة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الوقت نفسه، وأصبح ذلك يُعرف باسم "جائحة الظل".[٤٠]

يمكن أن تكون الفتيات الصغيرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والوطن العربي معرضات للزواج المبكر وخطر العمالة المنزلية وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهو ما تشهد فيه العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والوطن العربي أعلى معدلات انتشار عالمياً. على سبيل المثال، تتزوج فتاة واحدة من بين خمس فتيات في المنطقة قبل بلوغ سن ١٨ عاماً. كما ينتشر العنف الجماعي ضد الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الوطن العربي بشكل أكبر من أي منطقة في العالم، وفي حين يتأثر الذكور بذلك في المقام الأول، تواجه الفتيات كذلك العنف الجماعي بمعدلات عالية، خاصة في الأماكن المتضررة من النزاعات المسلحة. وثمة مشكلة أخرى متنامية وهي العنف عبر الإنترنت. أصبحت هذه المشكلة أكثر وضوحاً بشكل خاص في عصر جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، حيث أصبح الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في العديد من المجتمعات في المنطقة.

[٤٠] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: معالجة جائحة الظل (COVID-١٩ AND VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS: ADDRESSING THE SHADOW PANDEMIC)"، عام ٢٠٢٠.

كلما كبرت الفتيات، زادت المخاطر التي يتعرضن لها. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الوطن العربي، تشير البيانات الحالية إلى أنه من المحتمل أن يتعرض ما يزيد قليلاً على ثلث الإناث إلى عنف الشريك الحميم الجنسي، ومن المحتمل أن يكون هذا المعدل أعلى بكثير في بعض الأماكن. تتضمن المخاطر الأخرى للعنف ضد النساء والفتيات حالات الزواج المؤقت الجائر والإتجار والعنف الجنسي من غير الشريك.

وبرغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن انتشار أنواع مختلفة من أشكال العنف ضد النساء والفتيات يتفاوت بشكل كبير في المنطقة بأسرها. على سبيل المثال، في حين يقدر أن ثلث جميع الفتيات يتزوجن في سن مبكرة في الصومال واليمن والعراق، تكون هذه المعدلات منخفضة للغاية أو غير موجودة في الجزائر وتونس وقطر. وبالمثل، تُعد معدلات حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عالية للغاية في الصومال ومصر والسودان، في حين تكون هذه الممارسة غير موجودة من الأساس في المغرب والجزائر وتونس. إلى جانب الأعراف الثقافية، تؤثر العوامل الديمغرافية، مثل: الثراء والتعليم واستقرار البلاد، في معدلات انتشار العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. على سبيل المثال، عادة ما تشهد المناطق الحضرية، وخاصة الأماكن التي بها مستويات أعلى من الثراء والتعليم، حالات أقل من زواج الأطفال وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. على الجانب الآخر، يمكن أن يزيد انتشار العنف ضد النساء والفتيات نتيجة النزاع. على سبيل المثال، استخدمت القوات المسلحة في السودان وتنظيم الدولة في العراق[٤١] العنف الجنسي كخطة تكتيكية في الحرب، كما تم استخدامه كسلاح ضد الناشطات السياسيات في ليبيا والصومال. ينتج عن النزوح كذلك عوامل خطر معينة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والاستغلال وزواج الأطفال.

في الأعوام الأخيرة، حققت البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تقدماً تشريعياً كبيراً في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. تتضمن دساتير مصر وتونس والصومال واليمن والعراق بنوداً تسعى إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. توجد كذلك تشريعات مستقلة بشأن العنف ضد النساء والفتيات في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشمال الدول العربية، وتجرم غالبية البلدان في المنطقة العنف الجنسي من غير الشريك. كما تم حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في العديد من البلدان التي ينتشر فيها ذلك (كمصر والصومال والسودان،مثلاً). لكن على الرغم من هذه التدابير، لا تزال توجد ثغرات تتعلق بالحماية في القوانين والسياسات. لا يُعد الاغتصاب الزواجي مجرماً في العديد من الدول، كما أن القوانين التي تحظر زواج الأطفال تختلف بشكل كبير من حيث تطبيقها وتنفيذها. غالباً ما تفشل القوانين أيضاً في حماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر تحديداً، بما في ذلك اللاجئات والنساء والفتيات ذوي الإعاقة والعمالة المنزلية الوافدة وغير ذلك.

تتزايد الخدمات والبرامج المتخصصة في مساعدة النساء والفتيات المتأثرات بالعنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. على سبيل المثال، أسست جميع الدول العربية قنوات رسمية لإبلاغ الشرطة بالعنف ضد النساء والفتيات، كما خصصت عدة بلدان، مثل: الأردن وتونس، وحدات مختصة في التحقيق في القضايا وتقديم المساعدة القانونية ومنح النساء والفتيات اللواتي يقمن بالإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات إمكانية الوصول إلى الملاجئ والخدمات النفسية والاجتماعية بشكل آمن. تقدم العديد من الحكومات خدمات طبية ونفسية اجتماعية مجانية للناجيات، على الرغم من أن إمكانية الوصول إليها قد تكون محدودة، لا سيما للنساء والفتيات المهمشات، مثل: اللاجئات والنساء والفتيات ذوي الإعاقة واليافعات وغيرهن. عندما تكون الخدمات الحكومية غير كافية، تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بسد بعض الفجوات وتوفير الملاجئ وبناء القدرات وزيادة الوعي وتشجيع جمع بيانات العنف ضد النساء والفتيات بصورة محسَّنة. ومع ذلك، فإن قدراتها أيضاً محظورة بسبب القيود المفروضة على التمويل - وهو مصدر قلق متزايد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

وشهد الوصول إلى القضاء من قبل الناجيات من قضايا العنف ضد النساء والفتيات بعض التحسن من خلال الأنظمة القضائية في بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية على مدى الأعوام العشرة الأخيرة، وذلك بدعم من قضاء بعض البلدان التي تدعم التكافؤ بين الجنسين، مثل: لبنان وتونس والجزائر، بالإضافة إلى انتشار مقاعد الشرطة المخصصة للنساء والأطفال وارتفاع مشاركة النساء في القطاع القضائي. ولكن لا تزال الكثير من النساء والفتيات في المنطقة يواجهن تحديات صعبة بشأن حق اللجوء إلى القضاء في كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ليس فقط في القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، ولكن في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل عام. كما أن فرض الأعراف التمييزية القائمة على النوع الاجتماعي سواء في الأسرة أو في قوانين الأحوال الشخصية في كثير من البلدان يساعد بشكل أساسي على تقنين عدم المساواة. فالعدالة في المنطقة لا تزال لا تستجيب إلى قضايا النوع الاجتماعي في المنطقة حتى الآن، بالنسبة إلى النساء والفتيات كذلك. على الرغم من التقدم بشأن تمثيل الإناث، يظل النظام القانوني يهيمن عليه الذكور. إضافة إلى ذلك، فإن كثير من الممارسات الاجتماعية والثقافية المتأصلة لا تحفز النساء والفتيات على اللجوء إلى القضاء بل تعيرهن وتهددهن إذا لجأن إليه، وخصوصاً في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، كما أن الخدمات التي تواجه هذه الأعراف وتساعد النساء والفتيات على مواجهة هذه القيود غير كافية بالمرة.

ولا يُعد كثير من القوانين والسياسات في المنطقة تمييزية تجاه النساء والفتيات وخاصة في ما يتعلق بقوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية فحسب، بل إن الأعراف التمييزية تمنع النساء والفتيات من اللجوء إلى القضاء لأسباب أخرى، بما في ذلك هيمنة الذكور على القطاع القانوني/القضائي، ولا تحفز الأعراف الاجتماعية والثقافية النساء والفتيات عند اللجوء إلى القضاء بل تعيرهن وتهددهن، وخاصة في ما

[٤١] الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، "UN human rights panel concludes ISIL is committing genocide against Yazidis"، عام ٢٠١٦.

يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، كما أن ثمة نقص في الخدمات التي تواجه هذه الأعراف وتساعد النساء والفتيات بشكل كافٍ على التغلب على الصعاب الكثيرة التي تواجههن عند اللجوء إلى القضاء.[٤٢] على الرغم من هذه التحديات، فثمة دليل على بعض التغيرات تجاه مزيد من المساواة بين الجنسين في القطاع القانوني/القضائي في عدد من البلدان في المنطقة. ويمكن أن تعمل هذه التغيرات بمرور الوقت على تحسين السياسات والمعايير والأعراف وعمليات إنفاذ القانون المتعلقة بلجوء النساء والفتيات إلى القضاء.

على الرغم من التقدم المهم الذي حدث في بعض بلدان المنطقة بشأن العنف ضد النساء والفتيات وحق اللجوء إلى القضاء، لا يزال هناك الكثير لفعله في هذا الصدد.

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- جمع معلومات عن انتشار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) باستخدام أساليب ممنهجة متوافقة مع المعايير الدولية لجمع البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة إلى جمع بيانات دورياً بما يتفق مع مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بتفشي أشكال العنف المختلفة ضد النساء والفتيات. ويشمل ذلك ظهور أشكال من العنف، مثل: التحرش والاستغلال عبر الإنترنت.

- اعتماد تشريع قائم بذاته بشأن العنف ضد النساء والفتيات، ويشمل العنف المتعلق بالسن القانونية للزواج والإتجار والاغتصاب الزواجي والتحرش عبر الإنترنت، وتصحيح التشريع القائم بما يتماشى مع المنهج الذي يركز على الناجيات، والتأكد من أن هذا التشريع قابل للتنفيذ وأنه ستتم محاسبة الجناة.

- مواجهة الأعراف النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال تطوير برامج أعراف اجتماعية تستهدف الرجال والنساء المسؤولين عن العنف ضد النساء والفتيات، مثل: المعتقدات الذكورية والأعراف التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي، وتشمل أشكال العنف المتزايدة ضد النساء والفتيات، مثل: التحرش عبر الإنترنت.

- التأكيد على أن برامج العنف ضد النساء والفتيات تقيّم المخاطر، بما في ذلك إدراك الأخطار المتداخلة التي تمر بها النساء والفتيات في مراحل مختلفة وعناصر الحماية في دورة حياة النساء والفتيات لتعزيز المنع والاستجابات للسن المناسبة في جميع المراحل.

- اعتماد منهج متعدد الجوانب لبرامج العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك معالجة دوافع التهميش، بحيث يتوفر للنساء والفتيات أصحاب الخصائص الديمغرافية المختلفة، وخاصةً اللواتي تواجهن تحديات كبيرة في الحصول على الدعم والحماية، كالنساء والفتيات الأكثر احتياجاً من الناحية الاقتصادية والموصومات والأقل تعليماً والنساء اللواتي تعشن في المناطق الريفية أو ذوي الإعاقة.

- مواجهة الوصم بالعار المرتبط بطلب الدعم والتأكد من أن الخدمات المتكاملة والمناسبة للعمر والمتخصصة متيسرة للناجيات من العنف ضد النساء والأطفال ومقبولة ومتاحة وذات جودة عالية. ويشمل هذا تحسين المنع والمساءلة والاستجابة للتدخلات وتعزيز مناهج تركز على الناجيات.

- تأسيس أنظمة مرجعية شاملة تركز على الناجيات والمحافظة عليها بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان.

- تطبيق مناهج مختلفة تركز على الناجيات وتخصيصها وتمويلها لتحسين أمان النساء والفتيات وحق اللجوء إلى القضاء حسب السن، بما في ذلك تحسين تمثيل الإناث في القضاء، وتوفير خدمات إلكترونية وقانونية وقضائية وتقديم مناهج محو الأمية القانونية للنساء والفتيات.

- ضمان آليات مناسبة وإجراءات غير تمييزية للنساء والفتيات اللواتي لا يملكن وثائق هوية أو غير المواطنات، مثل: النساء النازحات والعمالة الوافدة من النساء واللاجئات وملتمسات اللجوء حتى يمكنهن اللجوء إلى آليات القضاء، بما في ذلك حماية الشرطة وخدمات المساعدة القانونية وطريقة سرية لتقديم الشكاوى لتمكين المقاضاة والحماية.

- القضاء على ممارسة تجريم النساء والفتيات بسبب كونهن ناجيات/ضحايا العنف والإتجار القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) بالإضافة إلى إنهاء الاحتجاز الإداري لهذا السبب.

- المشاركة في التداخلات القائمة على الحقوق مع الزعماء التقليديين/القبليين الذين يحكمون العدالة العرفية/غير الرسمية في قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) المتعلقة بالنساء والفتيات.

[٤٢] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عام ٢٠١٤. Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa—lic LifeWomen in Pub، صفحة ٣١.

- منع العنف والاستغلال والاعتداء على الأطفال بفرض تشريع خاص بمنع تشغيل الطفل وتبني مبادرات تتناول عمل الأطفال واليافعات بلا مقابل في المنزل.

- ضمان استجابة تراعي منظور النوع الاجتماعي تجاه مستويات العنف المرتفعة والقائمة على النوع الاجتماعي خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ بتعزيز قدرة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق خطوط ساخنة ومساحات آمنة وإدارة الحالات بالإضافة إلى المشاركة في شبكات حقوق النساء والشباب القائمة لدعم التواصل وتدفق المعلومات الحيوي والتأكد من أن بيانات النوع الاجتماعي متاحة وقابلة للتحليل واتخاذ القرار.

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

لقد تم التعتيم تاريخياً على مشاركة النساء وقيادتهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية برغم عقود من المشاركة في المجتمع والناشطية على الصعيدين المحلي والدولي والمشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية. ولكن حازت مشاركة النساء الرسمية في العقد الماضي اهتماماً وفعالية، حيث تخطت بذلك غالباً الحاجز غير المرئي بين المجالات العامة والخاصة. وظلت التحديات قائمة برغم هذا الزخم، وهذا ليس أقل مما سببته جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ من توسيع الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة إلى التوظيف وأعمال الرعاية والتزامات الأسرة الملحوظة، كما كبحت بشدة، في بعض الحالات، وصول النساء للمجال العام. وتظل المنطقة بكاملها صامدة في وجه الصراعات المحتدمة، من دولة فلسطين لسوريا لليمن، بينما تظل النساء في الصدارة لبناء مجتمعاتهن.

يركز هذا الفصل على إدارة النساء للمنزل بالإضافة إلى الحياة العامة، وتشمل المشاركة في المجتمع المدني والناشطية والحكومة والسياسة والسلام والأمن. ومن الناحية القانونية، فإن عدم المساواة على صعيد الأسرة مقنن في قوانين الأحوال الشخصية. إضافة إلى ذلك، عادة ما تتم عملية صنع القرار في المنزل بفضل الأعراف والتوقعات الاجتماعية والثقافية المتحفظة، ما ينتج عنه ممارسة النساء لقدر ضئيل من الاستقلال والقوة داخل الأسرة، وإن كان هذا ليس على إطلاقه.

تظل مشاركة النساء في المجتمع المدني على الصعيد المجتمعي والمحلي وسيلة مهمة للنساء للمشاركة في القيادة، ولكن ثمة مداخل حددتها الأعراف الاجتماعية المتحفظة وقلة فرص المشاركة، مثل: قدرة الشابات على المشاركة في المجتمع المدني. منذ الانتفاضات التي ظهرت على مدار عقد مضى، تم توثيق الظهور البارز للنساء والفتيات في المسيرات الاحتجاجية، وكذلك مشاركتهن السياسية الرسمية (بالرغم من تصنيفات المشاركة المنخفضة في المنطقة بوجه عام). ولكن لم يترجم ذلك إلى مشاركة ملموسة ومستمرة. ولا سيما أن هذا الرؤية المتزايدة قد نتج عنها زيادة العنف والتحرش.

في منطقة يستحوذ عليها الصراع والاحتلال، تواصل النساء قيادة الجهود المتعلقة بالسلام والأمان. في حين يلقى قبول البرنامج المتعلق بالنساء والسلام والأمان[٤٣] اهتماماً على الصعيد الشعبي والمؤسسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يستمر اهتمام النساء الأساسي بالسياسة المؤثرة وعمليات السلام وعمليات العدالة الانتقالية مقتصراً على المجتمع المدني والعمل على الصعيد المجتمعي أو الصعيد الدولي، مع تجاهلات كبيرة على الصعيد القومي.

يركز هذا الفصل على الحياة العامة للنساء، بما في ذلك المشاركة في المجتمع المدني والناشطية والحكومة والسياسة والسلام والأمن. ويتوصل الفصل إلى أن النساء قد أصبحن مركزاً لكثير من حركات تعزيز الحقوق في الأعوام العشرة الأخيرة، ولكن لا يزال ثمة مزيد من البحث المطلوب للوصول إلى الفهم الكامل للدور الذي قامت به النساء. للمضي قدماً، تشمل التوصيات الأساسية ما يأتي:

- اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.

- اعتماد تشريع وإنفاذه بحيث يجرم العنف ضد النساء في السياسة و/أو الانتخابات بشكل واضح.

- إزالة القيود القانونية والمالية على عمل منظمات المجتمع المدني وفرض حماية على كل المدافعين عن حقوق المرأة.

- تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية الأخرى وضمان تمويل كافٍ للخدمات التمهيد من منظمات المجتمع المدني.

- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج، وتشمل المدارس، لإشراك الشباب وتوفير مساحات مادية وافتراضية آمنة للشابات للمشاركة في المجتمعات التطوعية والمحلية.

[٤٣] في أكتوبر عام ٢٠٠٠، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً رقم ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن.

- مراجعة المناهج المدرسية ومحتويات الكتاب الدراسي للقضاء على القوالب النمطية الثقافية والاجتماعية القائمة على الجنس/ النوع الاجتماعي وتشجيع ثقافة المساواة بين النساء والرجال بتقديم نماذج نسائية متطورة وإيجابية لإظهار مواضعهن الفعالة وأدوارهن وشخصياتهن المتعددة في المنزل وفي الحياة العامة.

- ضمان تقرير واضح وكامل عن مشاركة النساء في كل مناحي الحياة العامة، وتشمل الخدمة العامة بالتوافق مع المعايير الدولية والمناهج المطورة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (النساء في الحوكمة المحلية).

- ضمان تجميع منتظم لبيانات الإحصائيات المحلية بشأن مشاركة النساء في صنع القرار على مستوى المنزل وفي نطاق الحياة العامة.

- البدء بالبحث النوعي لفهم ديناميكيات صنع القرار في المنزل، بالإضافة إلى بحث عن مشاركة النساء في مجال الناشطية والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي، لفهم والتغلب على قيود القيادة.

- تقديم سياسات وبرامج وتخصيص مصادر كافية لمواجهة توزيع العمل غير العادل والقوالب النمطية القائمة على الجنس داخل المنازل.

- زيادة تخصيص مصادر من أجل برنامج سلام وأمن النساء وتنمية خطط العمل المحلية.

- تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ نشاطات محددة داخل نطاق خطط العمل المحلية الخاصة بالنساء والسلام والأمن لزيادة الكفاءة الرقابية للوزارات ذات الصلة (وزارة شؤون المرأة غالباً).

- خلق بيئة آمنة للنساء للمشاركة والانخراط بفاعلية في عمليات السلام.

- دمج الجنسين في كل عمليات العدالة الانتقالية على جميع الأصعدة.

التمهيد
نطاق الدراسة والمنهج

تمهيد

صورة إقليمية

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية موطناً لأقل من ٢٥٠ مليون امرأة وفتاة،[٤٤] وتشتمل على ٢١ بلداً والكثير من اللغات والثقافات وأنماط الحياة. تشكل فئة الفتيات تحت سن ١٤ عاماً ٣١ في المئة تقريباً (٧٧ مليوناً تقريباً) من تعداد الإناث ممن تتحدد فرصهن المستقبلية في الصحة والتعليم والتوظيف والأمان والمشاركة داخل وخارج المنزل تبعاً للعالم الذي يعشن به.

تمر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بتغير سريع وعنيف على مدى العقدين الماضيين. وكان الكثير من هذه التغيرات إيجابية بالنسبة إلى النساء والفتيات، مما أدى إلى إنجازات في خدمات الرّعاية الصّحية، وزيادة فرص التعليم والمشاركة السياسية، وتغيير بعض الأعراف الثقافية مما أدى إلى الحد من العنف والتمييز. على سبيل المثال، قدم احتشاد المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية خلال العشرة أعوام الماضية مستوى غير مسبوق من المشاركة السياسية للأفراد بجانب الجماعات والمنظمات التي تقودها النساء.

ومع ذلك، لا تزال النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تواجهن عوائق خطيرة في حياتهن اليومية. ويُلاحَظ أن السمة اللافتة للنظر في البيانات التقديرية داخل المنطقة هي الفروق الشاسعة الموجودة في كل مؤشر تقريباً. وعلى الرغم من أن بعض البلدان في المنطقة تقود العالم في مجال التنمية والبنية التحتية، فإن بلداناً أخرى تعاني من ضعف في التنمية وفقر في الحوكمة وصراعات نشطة مما يشير في الإحصائيات السكانية إلى نمط حياة صعب وقاسٍ بين جميع السكان بشكل عام، وبين النساء والفتيات بشكل خاص.

يمكن أن ترتبط الفروق الشاسعة بين المؤشرات داخل كل دولة بثروة الأسرة والتعليم والموقع والحوكمة المحلية والأعراف والممارسات الثقافية والاجتماعية. وقد أثر الصراع المسلح في المنطقة، وخصوصاً في العراق وليبيا والسودان وسوريا واليمن في النساء والفتيات بشكل خطير كما أثر في حرية الحركة والقدرة على الوصول إلى الخدمات وفي مشاركتهن في المجتمع. وبالرغم من أن البيانات التقديرية المتاحة في المنطقة ليست صارمة بشكل كافٍ للوصول إلى استنتاجات عن تأثيرات هذه الصراعات على بعض المؤشرات، فإن المصادر التقديرية تعطي فكرة عن تبعات الدمار والصدامات المسلحة التي حدثت.

نطاق هذا التحليل الوضعي

يقوم هذا التحليل الوضعي على استعراض مستندي يركز على التقارير والبيانات التقديرية على الصعيد الإقليمي.

تشتمل كل الأبحاث على إطار يحدد القضايا بشكل قائم على الحقوق ويسمح بدمج القضايا المتشعبة، مثل: العمر ووضع الإعاقة والهجرة والصراع وتغير المناخ داخل وعبر كل ركيزة من الركائز كما تتيح البيانات. يشمل الإطار المفاهيمي أربعة ركائز: الركيزة ١ الصحة والرفاهية، والركيزة ٢ التعلم وسبل العيش، والركيزة ٣ التحرر من العنف وتحقيق العدالة، والركيزة ٤ المشاركة والقيادة. ارجع إلى الملحق ٣ لشرح الإطار المفاهيمي بشكل كامل.

يشمل تحليل الوضع الإطار الزمني في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠. تشمل البلدان المشمولة بالدراسة تلك البلدان الموجودة داخل المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهم [الجزائر وجيبوتي ومصر ومكتب منطقة الخليج (البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين والصومال والسودان وسوريا وتونس واليمن].

ومع الأخذ في الحسبان عدم التجانس الموجود ضمن الركائز الأربعة للمنطقة، يقسم التحليل الوضعي المنطقة إلى أربعة أقاليم فرعية للمساعدة على خلق بعض التجانس وإتاحة بعض التحليل على مستوى الإقليم الفرعي إذا كانت البيانات ضئيلة. الأقاليم الفرعية هي:

- إقليم مركز التعاون الخليجي الفرعي: ويشمل البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
- إقليم المشرق العربي الفرعي: ويشمل مصر وإيران والعراق والأردن ولبنان ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية (سوريا).
- إقليم المغرب العربي الفرعي: ويشمل الجزائر وليبيا والمغرب وتونس.

[٤٤] التقديرات وفقاً لبيانات توقعات مجلس الأمن للتعداد السكاني في العالم: مراجعة عام ٢٠١٩.

- إقليم أقل البلدان نمواً الفرعي: ويشمل جيبوتي والصومال والسودان واليمن.

تقسم الدراسة البحثية إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى كانت بمثابة مرحلة استهلالية ساعدت على إعداد الدراسة، والمرحلة الثانية عند مشاركة الفريق المرجعي لبيانات المنطقة وعند تطوير التقرير الإقليمي، والمرحلة الثالثة (المرحلة القادمة) ستستخدم البحث على مستوى البلد والمستندات القائمة والبيانات لتطوير التقارير على مستوى البلد للمساعدة على ملء الثغرات واكتشاف مناطق أخرى معروفة كمناطق بارزة ذات أهمية أو مناطق خطيرة ذات أهمية.

الهدف من هذا التقرير هو تقديم رؤية رفيعة المستوى للمنطقة وللاختلافات الموجودة داخله لإجراء أبحاث إضافية في المرحلة الثالثة للمهمة قدر المستطاع. وبعد المرحلة الثالثة من المهمة سيتم مراجعة هذا التقرير الإقليمي ودراسة حالته كما سيتم إدخال المرحلة الثالثة للمساعدة على ملء الثغرات أو اكتشاف موضوعات خطيرة تم طرحها خلال المرحلتين الأولى والثانية من الدراسة البحثية.

التمهيد
حقوق الفتيات والنساء وتمكينهن

حقوق الفتيات والنساء وتمكينهن

نظرة عامة واعتبارات أساسية

بالرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين الدول داخل المنطقة تستحق الاهتمام بها وأخذها في الحسبان، يوضح الدليل المفصل في هذا القسم أنه عند النظر إلى الإقليم إجمالياً، سنجد أنه يعد من أبطأ المناطق في العالم استجابةً للتقدم بشأن المساواة بين الجنسين من خلال عدة مؤشرات. تعاني الكثير من الدول في المنطقة من صعوبات كبيرة وانتكاسات في العقد الماضي. وتفاقمت هذه الأزمات بسبب العنف والصراع والذي يعوق عمليات التنمية.[٤٥] وقد أثر الاضطراب السياسي في حقوق النساء والفتيات بشكل كبير، وخاصةً في الدول التي كانت بها ردود أفعال عنيفة من الحكومات تجاه المجتمع المدني، وتجاه جمعيات حقوق الإنسان بشكل خاص. كما أثر الميل الذكوري المنبعث من الحكومات المتحفظة بشكل كبير على الاتجاه نحو المساواة بين الجنسين.[٤٦] كما يتم ترسيخ الأعراف غير المنصفة للنساء بشكل متواصل على الصعيد الهيكلي من خلال القوانين والمؤسسات والأعراف الاجتماعية والثقافية الثابتة والممارسات التي تقيد حقوق الإناث بالنسبة إلى الذكور والتحاق النساء والفتيات بالتعليم المستهدف حول حقوقهن أو مبادرات التمكين الأساسية الأخرى.

ومع ذلك، شهدت حقوق النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تقدماً في عدة مجالات، من خلال عدد من البلدان. كما تتطور القوانين والسياسات والبرامج التي تركز على المساواة بين الجنسين. كما ازداد تمثيل النساء في الحكومة والبرامج المحلية، والآليات الوطنية المعنية بشؤون النساء ومؤسسات أخرى تعزز من حقوق ورفاهية النساء والفتيات. وشهدت بعض المجالات كالتعليم والصحة تطوراً ملموساً في المؤشرات المعنية بقضايا الجنسين، كما برزت برامج متخصصة تهدف إلى دعم حقوق النساء وتمكينهن في كثير من البلدان داخل المنطقة.

من الآن فصاعداً، تصبح الاعتبارات الأساسية على النحو الآتي:

- التصديق على التشريعات وتعديلها لتتماشى مع جميع المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتتوافق معها، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة من دون تحفظ.
- صياغة القوانين والإجراءات القضائية الفعَّالة الخاضعة للمساءلة التي تضمن حقوق جميع النساء والفتيات، وتوسيعها وتنظيمها، بما في ذلك قوانين مناهضة التمييز العنصري والقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة وقوانين الأحوال الشخصية وقوانين المشاركة الاقتصادية والسياسية والقوانين التي تؤثر في حقوق الفتيات.
- مراقبة الموارد اللازمة لتنفيذ القوانين الحالية، وتخصيصها، بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- الإقرار بمواطن الضعف المحدَّدة التي يعانيها اللاجئون والمهاجرون والأشخاص النازحون، وتتمثَّل في الحرمان من الحصول على الجنسية وعدم توثيق أوضاعهم، وقد تتضمن عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية وخدمات التوظيف الأساسية، إلى جانب العمل على التعامل مع المخاطر الكبيرة وواسعة النطاق التي تواجهها النساء والفتيات بسبب عدم وجود هوية أو جنسية رسمية.
- تعزيز المبادرات متعددة القطاعات والخدمات المتكاملة، وتخصيص موارد مالية كافية لدعم البرامج التي تركِّز على الأشخاص وتقديم الخدمات للتعامل مع حالات عدم المساواة التي تجلَّت من خلال الأعراف الاجتماعية التمييزية والممارسات المجتمعية.
- إزالة العوائق التي تحول دون حسن سير العمل وتمويل المجتمع المدني، وخاصة حقوق المرأة وشبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والشباب والمنظمات النسوية.

[٤٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مؤشرات ودلائل التنمية البشرية: المستجدات الإحصائية، عام ٢٠١٨.

[٤٦] الاتحاد العام لنساء مصر، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية لتحقيق التكافؤ والتضامن (ثائرة)، وائتلاف البرلمانيات العربيات لتحقيق المساواة، وفريق الخبراء المعني بشؤون النوع الاجتماعي لجنوب البحر المتوسط، "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (MENA Regional Parallel Report Beijing+٢٥)"، عام ٢٠١٩.

- إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات التخطيط الشاملة التي تراعي النوع الاجتماعي/التحويلية والقائمة على الأدلة على جميع مستويات الحكومة وتعزيز منصات التنسيق والمبادرات متعددة القطاعات والخدمات المتكاملة للتعامل مع التمييز متعدد الجوانب.

- الاستثمار في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وغيرها من الوزارات ذات الصلة من خلال إعداد موازنة تراعي النوع الاجتماعي، مع تخصيص موارد بشرية ومالية كافية ومؤهلة للهياكل والسياسات والقدرات التي تدعم حقوق المرأة وتمكينها، بما يتماشى مع جدول أعمال ٢٠٣٠ والهدف ٥,٥ من أهداف التنمية المستدامة.

تمهيد

تعتمد حقوق الفتيات والنساء وتمكينهن على الكثير من العوامل المترابطة. وتعد حرية الالتحاق بالتعليم والاستقلالية الجسدية والتحكم في الصحة الشخصية والاستقرار الاقتصادي والتمثيل السياسي والإصلاح القانوني وسائل لتمكين النساء. وتتم مناقشة هذه القضايا وقضايا أخرى، تؤثر في رفاهية النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، بشكل أكثر تفصيلاً. يهدف هذا الفصل إلى وضع المعلومات في فصول متتابعة في هذا التقرير خلال نظرة عامة وشاملة على قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات والجهود المبذولة لتعزيز تمكين النساء في المنطقة. يقدم الفصل نظرة تمهيدية عامة عن قضايا النوع الاجتماعي والتطور في المنطقة والقوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل كبير والكيانات والبرامج التي تدعم حقوق وتمكين النساء في المنطقة.

قضايا النوع الاجتماعي والتطور في المنطقة

وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين الذي صدر في المنتدى الاقتصادي العالمي المعقود في عام ٢٠٢٠، تتخلف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن باقي المناطق بالنسبة إلى التقدم في التكافؤ بين الجنسين. وعند قياس الفجوات المرتبطة بالنساء والرجال بالنسبة إلى الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة استناداً إلى المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٠، نجد أن غرب أوروبا قد أحرز التقدم الأكبر في التكافؤ بين الجنسين (يبلغ ٧٦,٧ بالمائة) ويليه شمال أمريكا (٧٢,٩ بالمائة) ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٧٢,٢ بالمائة) ثم شرق أوروبا ووسط آسيا (٧١,٣ بالمائة) ثم النصف الجنوبي من قارة أفريقيا (٦٨,٢ بالمائة) ثم جنوب آسيا (٦٦,١ بالمائة)، وأخيراً منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦٠,٥ في المائة). وتتقدم الإمارات العربية المتحدة والكويت وتونس على باقي الدول المصنفة التي يبلغ عددها ١٥٣ دولةً، ولكن يبقى تصنيفها منخفضاً بالنسبة إلى التقييم العالمي وتصنيفها رقم ١٢٠ و١٢٢ و١٢٤ بالترتيب. كما أن سبعة من أصل عشرة بلدان صاحبة التقييم الأقل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، حيث تأتي اليمن في المرتبة الأخيرة متبوعةً بالعراق وسوريا وإيران والمملكة العربية السعودية.[٤٧] كما تم تسجيل بعض الاكتشافات المماثلة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عام ٢٠١٩ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم تصنيف الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت ضمن أول ثلاثة بلدان واليمن في المرتبة الأخيرة.[٤٨]

ويشير تحليل حديث إلى أن المنطقة (في المجمل) تؤدي بشكل أفضل نسبياً بالنسبة إلى مؤشرات الصحة والتعليم. وإضافة إلى ذلك، لقد تحسنت فرصة التمكين الاقتصادي للمرأة[٤٩] في المنطقة في آخر عشرين عاماً من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩. خلال الأعوام العشرة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ ارتفع متوسط نقاط الفرص الاقتصادية بمقدار ٤,٩ نقاط، ثم بمقدار ٧,٧ نقاط أخرى بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩.[٥٠] علاوة على ذلك، حققت بعض البلدان في المنطقة تقدماً كبيراً في العديد من المؤشرات الرئيسة الأخرى للنوع الاجتماعي في الأعوام الأخيرة، بما في ذلك حقوق التنقل والزواج (ارجع إلى الركيزة ٤). وفقاً للبنك الدولي، فإن ثلثي البلاد العشرة الأفضل أداءً على مستوى العالم من حيث شروط التحسينات تجاه المساواة بين الجنسين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية (ارجع إلى الجدول ٠,١ أدناه).[٥١]

[٤٧] المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Report)"، عام ٢٠٢٠.

[٤٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index)"، عام ٢٠٢٠.

[٤٩] اعتمد هذا القياس على ثمانية مؤشرات: التنقل ومكان العمل والأجر والزواج والأبوة وريادة الأعمال والأصول والمعاشات التقاعدية. ارجع إلى البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ٢٢.

[٥٠] البنك الدولي كتاب "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠، صفحتا ١٧ و١٨. البلدان المدرجة في تقرير البنك الدولي الخاص بكتاب "النساء والأعمال والقانون: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن (Women, Business and the Law: Algeria, Bahrain, Djibouti, Egypt, Iran, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Morocco, Oman, State of Palestine (West Bank and Gaza Strip), Qatar, Saudi Arabia, Syria, Tunisia, UAE, Yemen)".

[٥١] المرجع نفسه

الجدول ١,٠:

الاقتصاديات التي حققت أكبر قدر من التقدم في المساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠١٧

الاقتصاد	نتائج النساء والأعمال والقانون لعام ٢٠٢٠	تغيير في النتائج	التنقل	مكان العمل	الأجر	الزواج	الأبوة	ريادة الأعمال	الأصول	المعاشات التقاعدية
المملكة العربية السعودية	٧٠,٦	٣٨,٨	☐	☐	☐	☐	☐	☐		☐
الإمارات العربية المتحدة	٥٦,٣	٢٩,٤	☐	☐	☐	☐	☐			
نيبال	٧٣,٨	١٨,١		☐			☐			☐
جنوب السودان	٧٠,٠	١١,٩					☐			
ساو تومي وبرينسيبي	٨٦,٣	١١,٩					☐			
البحرين	٤٦,٣	٨,٨		☐	☐	☐				
الكونغو	٧٨,٨	٨,٨					☐			☐
جيبوتي	٦٨,١	٨,٨		☐		☐				
الأردن	٤٠,٦	٨,٨			☐		☐			
تونس	٧٠,٠	٨,٨		☐		☐	☐			

المصدر: البنك الدولي، النساء والأعمال والقانون، قاعدة البيانات لعام ٢٠٢٠.

على الرغم من هذه المكاسب المهمة، فإن نسبة المشاركة الاقتصادية والعامة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال هي الأدنى في العالم، بنسبة ٢٥ في المئة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ نحو ٥٠ في المائة.[٥٢] وفقاً لمنظمة العمل الدولية، فغالباً ما يشار إلى الفرق بين المجالات الصحية والتعليمية القوية نسبياً على أنها مناقضة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بالسياسة ونسبة المشاركة الاقتصادية.[٥٣] تتحمل النساء غالبية عبء العمل غير مدفوع الأجر[٥٤] في المنطقة، كما تعمل النساء في المتوسط بمقدار ٤,٧ مرات أكثر من الرجال (ارجع إلى الركيزة ٢)، ولم يتم بذل الكثير من الجهد للاعتراف بمساهماتهن وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة أو البنية التحتية أو الحماية الاجتماعية لتعزيز المسؤولية المشتركة، كما هو منصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة ٥,٤.[٥٥]

من المرجح أن تشير التفرقة بين الجنسين في عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة إلى أنه عند ظهور مسؤوليات رعاية إضافية فإن هذه المسؤوليات تقع في المقام الأول على عاتق النساء.[٥٦] علاوة على ذلك، فإنه لا يحدث تقليل أو إعادة توزيع لمسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر للنساء عندما يكون لديهن عمل مدفوع الأجر خارج المنزل.[٥٧] بينما ترتفع معدلات البطالة بين الرجال الشباب بشكل عام في المنطقة وتصل إلى أعلى المستويات بين النساء الشابات، حيث تبلغ في المتوسط ٣٩,٣ في المئة.[٥٨] بالإضافة إلى معدلات البطالة، فإن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تعد منخفضة للغاية في المنطقة، حيث تبلغ في المتوسط ١٩ في المئة.[٥٩] كما أنه بالمقارنة مع الرجال والنساء في بقية العالم، فإن النساء في المنطقة ما زلن يواجهن المزيد من العقبات القانونية بشكل ملحوظ.[٦٠،٦١] أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنه إذا استمر التقدم

[٥٢] "تقرير التنمية المستدامة العربية لعام ٢٠٢٠، الهدف رقم ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠، SDG٥: Achieve Gender Equality and Empower all Women and Girls)"، صفحة ٧٤.

[٥٣] منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٧. "سلسلة موجزة عن التأثير، قضية رقم ٩: تعزيز تمكين المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقييم سريع لأدلة تدخلات سوق العمل (Impact Brief Series, Issue ٩:Promoting Women s Empowerment in the Middle East and North Africa, A R apid Evidence Assessment of Labour Market Interventions)"، صفحة ٢.

[٥٤] في المراجع، يتم قياس هذا المؤشر على أنه مقدار الوقت الذي يقضيه الأفراد في الأسبوع أو في اليوم في أداء أنشطة الرعاية. هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "دور رعاية الاقتصاد في تعزيز المساواة بين الجنسين (The Role of The Care Economy in Promoting Gender Equality)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ٢٨.

[٥٥] "تقرير التنمية المستدامة العربية لعام ٢٠٢٠، الهدف رقم ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠، SDG٥: Achieve Gender Equality and Empower all Women and Girls)"، صفحة ٨١.

[٥٦] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الجنسين (The Role of The Care Economy in Promoting GenderEqualit y)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ٦٦.

[٥٧] المرجع نفسه. صفحة ٦٧.

[٥٨] تقرير التنمية المستدامة العربية لعام ٢٠٢٠، الهدف رقم ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠، SDG٥: Achieve Gender Equality and Empower all Wom en and Girls)"، صفحة ٧٤.

[٥٩] مكتب العمل الدولي، "اتجاهات العمالة والتوقعات الاجتماعية العالمية للمرأة لعام ٢٠١٨: لقطة عالمية (World Employment and Social Outlook Trends for Women ٢٠١٨: Global Snapshot.)"، عام ٢٠١٩.

[٦٠] البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠، صفحتا ١٧ و١٨.

[٦١] المنتدى الاقتصادي العالمي، عام ٢٠٢٠. "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Report)"، صفحة ٢٣.

بالوتيرة الحالية نفسها، فإن الأمر سيستغرق ١٥٠ عاماً لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٦٢]

كما هو موضح أدناه وفي فصول أخرى من هذا التقرير، تساهم العديد من العوامل في تقليل مستوى تمكين النساء بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك تقوية مستوى التأسيس للأعراف غير العادلة من خلال قوانين ومؤسسات وأعراف وممارسات ثقافية مستمرة تقيد حقوق النساء مقارنة بالذكور؛ وتقيد وصول النساء والفتيات إلى التعليم الموجه لحقوقهن وبرامج التأهيل الأساسية الأخرى.

الضمانات الدستورية والقوانين والسياسات التي تدعم أو تعرقل حقوق وتأهيل النساء والفتيات

في حين انضمام جميع الدول العربية، باستثناء الصومال، إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو، عام ١٩٧٩)، فإن العديد منها فعلت ذلك مع تحفظات على المواد المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس، مثل: مساواة الحقوق في الزواج أو الأسرة أو العمل أو الجنسية؛ و/أو الحق في اختيار مكان الإقامة؛ و/أو التوافق مع القوانين الدينية، ما يصعب تنفيذ إطار الاتفاقية بشكل كامل.[٦٣]

وجدت مراجعة لمدى توافق دساتير ١٨ دولة في منطقة الدول العربية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن جميع الدول تقريباً لديها على الأقل بعض المراجع لحماية المساواة بموجب القانون، باستثناء المملكة العربية السعودية.[٦٤] تتضمن دساتير مصر والمغرب وتونس شروطاً دستورية بشأن العمل على تحقيق التكافؤ بين الذكور والإناث وتتضمن أيضاً التمثيل السياسي للمرأة لمصر وتونس. وبالرغم من ذلك، فإن في غالبية الدساتير، تتضمن حكم المساواة في الحماية المبادئ الطموحة التي لا تقترن بالتزامات أو مسؤوليات الدولة لتحقيقها، ولا يتم تعدادها صراحةً على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي.[٦٥]

قدم عدد من البلدان في المنطقة قوانين تركز على تحسينات محددة في حقوق النساء والفتيات. في المملكة العربية السعودية، لم تعد المرأة مطالبة قانونياً بالحصول على إذن الوصي الذكر للحصول على جواز سفر أو السفر خارج البلاد. للنساء السعوديات الآن الحق في اختيار محل الإقامة أيضاً، بدلاً من مطالبتهن بموجب القانون بالادعاء أن إقامة أزواجهن هي نفسها إقامتهن.[٦٦]

نصت قوانين الأسرة في المغرب وتونس على الموافقة على الزواج وتسوية الحد الأدنى لسن الزواج القانوني ليكون ١٨ عاماً لكل من الذكور والإناث والقضاء على خلع الأزواج كطريقة للطلاق (ارجع أيضاً إلى الركيزة رقم ٤).[٦٧] في الجزائر والبحرين والعراق والأردن ولبنان والمغرب وعُمان ودولة فلسطين وقطر وتونس، يجب أن يوافق العروس والعريس على الزواج، كما أن زواج الإجبار ممنوع، وهو الذي يرتب فيه الوصي زواج المرأة أو الفتاة دون اذنها.[٦٨] تشترط الجزائر والبحرين والعراق والأردن ولبنان وعُمان ودولة فلسطين وقطر وتونس تسجيل الزواج بشكل رسمي.[٦٩] لا تشترط مصر والعراق والمغرب وتونس موافقة الولي على الزواج للنساء الكبيرة.[٧٠] كما تم إلغاء القانون الذي يطالب النساء بطاعة أزواجهن في المملكة العربية السعودية.[٧١]

في الأعوام الأخيرة، تم أيضاً إصدار قوانين في بعض البلدان تدعم حق المساواة للإناث في الرّعاية الصّحية والتعليم (ارجع أيضاً إلى الركيزة ١ والركيزة ٢). تقدم جميع البلدان المدرجة في تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ بشأن المرأة والأعمال والقانون سلطة إدارية متساوية على الأصول أثناء الزواج. كما أن جميع النساء في المنطقة متساويات أيضاً (بموجب القانون) في ملكية الممتلكات الثابتة.[٧٢] صدقت دولة السودان على تعديلات قانون الأحوال الشخصية كما طورت قانون الطفل لعام ٢٠٢١.

في بعض الدول، تم سن قوانين مخصصة لدعم مجموعات معينة غالباً ما تكون الإناث فيها مستضعفات، ولا سيما كبار السن وذوي الإعاقة. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، عقدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المغربية وجامعة الدول العربية مؤتمراً إقليمياً نتج

---

[٦٢] المرجع نفسه

[٦٣] تاتيانا الغصين وبوت، إس. وعقيق، سي. وآخرون. "tner violence against women in the Arab world: a systematic reviewPrevalence of intimate par"، بي إم سي للصحة وحقوق الإنسان ١٩، عام ٢٠١٩.

[٦٤] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٦٥] المرجع نفسه

[٦٦] مجموعة البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠.

[٦٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧

[٦٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

[٦٩] المرجع نفسه

[٧٠] المرجع نفسه

[٧١] مجموعة البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٢] المرجع نفسه

عنه إعلان حقوق كبار السن.[٧٣] اتخذت دولة فلسطين إجراءات ملموسة لدعم الحقوق ومنع التمييز ضد النساء والفتيات ذوي الإعاقة.

تم عرض موجز لتصديق/ انضمام المنطقة إلى تسعة صكوك دولية ملزمة في الجدول ٢,٠.

الجدول ٢,٠:

حالة التصديق على المعاهدات متعددة الأطراف المختارة[٧٤]

العام	معاهدة دولية	الدول المصدقة
١٩٦٦	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	الكل
١٩٦٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	كل البلدان باستثناء عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
١٩٦٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	كل البلدان باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
١٩٧٩	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	كل البلدان باستثناء الصومال
١٩٨٤	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	الكل
١٩٨٩	اتفاقية حقوق الطفل	الكل
١٩٩٠	اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	الجزائر وسوريا وليبيا والمغرب وسوريا فقط
٢٠٠٦	اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة	كل البلدان باستثناء لبنان
٢٠٠٦	اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	العراق والمغرب وعُمان وتونس فقط

كما أنه بالإضافة إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المذكورة أعلاه، وكأعضاء في الأمم المتحدة، فإن جميع الدول العربية تشارك بشكل مباشر مع الإطارات المعيارية الدولية التي اتخذتها الجمعية العامة، مثل: إعلانات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لذلك تشارك جميع الدول في تنفيذ وكتابة التقارير عن إعلان ومنهاج عمل بكين والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا تزال قوانين التمييز بين الجنسين تعزز العديد من أوجه عدم المساواة، ولا سيما في قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المتعلقة بالعمل (ارجع إلى الجدول ٠,٤ أدناه). لا تزال العديد من النساء في منطقة الدول العربية لا يمكنهن الزواج من دون موافقة الوصي.[٧٥] إذا تم السماح لهن ببدء إجراءات الطلاق، فإن الأسس القانونية غالباً ما ستكون أكثر تقييداً،[٧٦] وعادة ما تدعم الأحكام القانونية حضانة الأطفال للآباء. لا تحصل البنات على حقوق متساوية في وراثة الأصول من آبائهن في غالبية المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة.[٧٧] (ارجع إلى الركيزة ٤).

ظهر عدم المساواة القانونية في قانون الأسرة أو الأحوال الشخصية بشكل واضح في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية، ولكنه موجودة أيضاً في بلدان أخرى في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. في بعض البلدان في مجلس التعاون الخليجي، تكمن المشكلة في عدم تدوين قانون الأسرة، الذي يعطي القضاة الحق بفرض تفسيراتهم الخاصة التي غالباً ما تكون متحفظة. وقد دخل هذا في طور التغيير مع تزايد التدوين في قطر والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال.[٧٨] وبالرغم من أن قانون الأسرة في المملكة العربية السعودية يستند إلى قوانين الشريعة الإسلامية والقرآن، فإنه لم يتم تدوينه.[٧٩] في لبنان، يوجد ١٥ قانوناً مختلفاً للأحوال الشخصية لـ ١٨ طائفة دينية مختلفة في البلد، لم تنتج عنها فقط حماية متباينة على نطاق واسع بموجب القانون، ولكن نتجت عنها تحديات في التنفيذ أيضاً.

[٧٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الشيخوخة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: المراجعة الثالثة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية حول الشيخوخة (Ageing in ESCWA Member States: Third Review and Appraisal of the Madrid International Plan of Action on Ageing)"، عام ٢٠١٧، صفحة ١٩.

[٧٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٧٦] المرجع نفسه

[٧٧] مجموعة البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٨] سيكلي وآخرون. ٢٠١٤: ٣٥، مقتبس من دالاكورة، كاترينا، ٢٠١٩. "النساء والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: Mapping the Field and Addressing Juncture ٢٠١١-Policy Dilemmas at the Post"، تقارير العمارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا النهائية، رقم ٣ مارس ٢٠١٩.

[٧٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

الجدول ٤,٠:

اختيار القوانين الوطنية للأحوال الشخصية والعمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[٨٠]

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	قوانين الأحوال الشخصية الوطنية				قوانين العمل الوطنية			
		السن الدنيا للزواج	الزواج والطلاق	وصاية الرجل على المرأة	الميراث	الحق في المساواة في الأجر في العمل نفسه، مثل: الرجل	القيود القانونية على عمل المرأة	الانفصال بسبب الحمل	إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين								
	قطر								
	المملكة العربية السعودية								
المغرب العربي	الجزائر								
	ليبيا								
	المغرب								
	تونس								
المشرق العربي	مصر								
	العراق								
	الأردن								
	لبنان								
	دولة فلسطين								
	سوريا								
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي								
	الصومال								
	السودان								
	اليمن								

ملحوظات:

١. شرح عام لرموز الألوان أدناه. للحصول على مزيد من التفاصيل حول التصنيف حسب الموضوع، ارجع إلى التقرير الكامل.

٢. يشير الرمز الأخضر إلى أن القوانين في هذا الموضوع تنص على المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتتوافق بشكل كبير مع المعايير الدولية. لا تشير الفئة الخضراء إلى أن القانون مثالي أو أن العدالة بين الجنسين في المجال المتعلق بالموضوع قد تحققت بالكامل.

٣. يشير الرمز الكهرماني إلى أنه تم تناول بعض جوانب النوع الاجتماعي في القانون المتعلق بهذا الموضوع، ولكن لا تزال هناك أوجه عدم مساواة مهمة بين الجنسين.

٤. يشير الرمز الأحمر إلى أن القانون المتعلق بموضوع معين لا ينص على المساواة بين الجنسين و/أو أنه لا يوجد حد أدنى لتوفير الحماية من العنف القائم على أساس الجنس/النوع الاجتماعي.

٥. يشير الرمز الرمادي إلى عدم توفر البيانات أو عدم كفاية المعلومات.

٦. لم يتضمن مصدر الدراسة بيانات عن إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة.

تنطوي القوانين المتعلقة بالجنسية في العديد من البلدان المنطقة على التمييز ضد النساء. في قطر والكويت ولبنان والأردن وليبيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة وسوريا والبحرين وعُمان، لا تسمح القوانين الوطنية للنساء بنقل جنسياتهن إلى أطفالهن، أو تقصر هذا الحق في الحالات التي يكون فيها الأب غير معروف أو محروماً من الحصول على

[٨٠] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)".

الجنسية.[٨١] في العراق، على الرغم من إصلاح قانون الجنسية عام ٢٠٠٦ الذي أقر بحق النساء في نقل الجنسية إلى أطفالهن في حالة ولادتهم داخل البلد؛ لا تزال القيود سارية في حالة الأطفال المولودين خارج البلد.[٨٢] يساهم عدم المساواة في قوانين الجنسية في الحرمان من الحصول على الجنسية بين الأطفال ويمنعهم من الالتحاق بالتعليم والحصول على الخدمات الاجتماعية.

تؤثر قوانين الجنسية في النساء اللاجئات وأطفالهن. لم تصدق معظم البلدان في المنطقة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول التابع لها لعام ١٩٦٧ التي تقيد بذاتها الحماية للاجئين. يمكن أن يتفاقم نقص حماية اللاجئين بسبب التمييز القائم على أساس قوانين الجنسية. في حالة اللاجئين السوريين؛ فإن أسرة واحدة من بين كل أربعة أسر/منازل تعولها نساء، من دون وجود رجل.[٨٣] ومع ذلك، لا يحق للأطفال السوريين المولودين خارج سوريا الحصول على الجنسية إلا من خلال الأب. إذا ولد الأطفال من غير الشريك أو لآباء مفقودين أو غير معروفين أو متوفين أو محرومين من الحصول على الجنسية بأنفسهم أو غير راغبين في إتمام العملية الإدارية ذات الصلة؛ فإن خطر عدم تسجيل الأطفال يرتفع، وبدوره يرفع خطر الحرمان من الحصول على الجنسية.[٨٤] تواجه النساء والفتيات المحرومات من الجنسية و/أو اللواتي لا يحملن وثائق مدنية، مثل: شهادة الميلاد خطراً أكبر للإتجار بالبشر. من المرجح أيضاً أن تشارك الفتيات المحرومات من الجنسية واللاجئات في زواج الأطفال أو الزواج القسري من أجل الحصول على الاستقرار الاقتصادي أو مزايا المواطنة.[٨٥]

كما توجد فئة أخرى تتأثر بشكل خاص بنقص الحقوق والحماية القانونية وهي العمالة الوافدة من الإناث، حيث توجد أعلى نسبة تركيز منهن على مستوى العالم في منطقة الدول العربية.[٨٦] يلتزم العمال بنظام الكفالة الذي يستثنيهم من الحماية بموجب تشريعات العمل الوطنية.[٨٧] من أجل حماية وضع الهجرة الخاص بهم؛ يلتزم عمال المنازل (وأغلبهم من النساء) بالقواعد التي يضعها صاحب العمل. يضع عدم توازن السلطة الهائل العمالة الوافدة في مخاطر العنف والاستغلال.[٨٨،٨٩] شهدت الأعوام الماضية جهوداً من قبل العديد من البلدان في مجلس التعاون الخليجي في المنطقة لإصلاح نظام الكفالة وخصوصاً في ما يتعلق بقدرة العمالة الوافدة على إنهاء عقودها ونقل الكفالة ومغادرة البلد.[٩٠] إضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٢٠، أصبحت قطر أول دولة في المنطقة تعتمد الحد الأدنى للأجور من دون تمييز.[٩١] وعلى نحو مماثل، أعلنت المملكة العربية السعودية نيتها لإلغاء نظام الكفالة في عام ٢٠٢١ واستبداله بعقد عمل يتماشى مع رؤيتها لعام ٢٠٣٠.[٩٢] حاولت لبنان تقديم عقد منقح يضمن ارتفاع العمالة الوافدة في عام ٢٠٢٠؛ لكن مجلس شورى الدولة أوقف هذه الجهود في نهاية المطاف.[٩٣] وفي حين أن جميع هذه الجهود جديرة بالثناء ويمكن أن تكون لها أهمية اقتصادية واجتماعية وإدارية كبيرة؛ فإن الطريقة الوحيدة لضمان الكفالة الكاملة والمناسبة لحقوق العمالة الوافدة، وخاصة حقوق عاملات المنازل، هي من خلال التفكيك الكامل لنظام الكفالة الاستغلالي.

[٨١] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما هو مذكور بواسطة كاترينا دالاكورا، ٢٠١٩. "النساء والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the Post-٢٠١١ Juncture"، تقارير العمارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا النهائية، رقم ٣ مارس ٢٠١٩.

[٨٢] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "عدالة النوع الاجتماعي والقانون: العراق (Iraq: Gender Justice & the Law)"، عام ٢٠١٩.

[٨٣] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، زهرة البرازي ولورا فون فاس، "Understanding Statelessness in the Syria Refugee Context". المجلس النرويجي للاجئين ومعهد الحرمان من الحصول على الجنسية والاحتواء (ISI)، لعام ٢٠١٦.

[٨٤] المجلس النرويجي للاجئين مركز مراقبة النزوح الداخلي (NRC/IDMC)، "Understanding statelessness in the Syria refugee context" لعام ٢٠١٦.

[٨٥] الاتحاد العام لنساء مصر، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية لتحقيق التكافؤ والتضامن (ثائرة)، وائتلاف البرلمانيات العربيات لتحقيق المساواة، وفريق الخبراء المعني بشؤون النوع الاجتماعي لجنوب البحر المتوسط، "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (MENA Regional Parallel Report Beijing+٢٥)"، عام ٢٠١٩.

[٨٦] منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥ كما هو مذكور في المرجع نفسه.

[٨٧] رنا عون، عام ٢٠٢٠. "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ على عاملات المنازل الوافدات في الشرق الأوسط (Impact on Female Migrant Domestic Workers in the Middle East-COVID ١٩)"، مكتب المساعدة لمجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي،

[٨٨] أظفر خان وهيلين هاروف تافيل، "إصلاح نظام الكفالة: التحديات والفرص في المضي قدماً (Reforming the Kafala: Challenges and Opportunities in Moving Forward). المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية (ILO Regional Office for Reforming the Kafala: Challenges and Opportunities in Moving Forward. the Arab States)"، عام ٢٠١١.

[٨٩] منظمة العفو الدولية "بيتهم هو سجني: استغلال عاملات المنازل الوافدات في لبنان (Their House is my Prison: Exploitation of Migrant Domestic Workers in Lebanon)"، عام ٢٠١٩.

[٩٠] منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٧. "العلاقات بين صاحب العمل والعمال الوافدين في الشرق الأوسط: استكشاف مجال تنقل سوق العمل الداخلي والهجرة العادلة (Employer-migrant worker relationships in the Middle East: exploring scope for internal labour market mobility and fair migration)"، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية.

[٩١] منظمة العمل الدولية، "تفكيك نظام الكفالة وإدخال حد أدنى للأجور يمثِّل حقبة جديدة لسوق العمل القطري (Dismantling the kafala system and introducing a minimum wage mark new era for Qatar labour market)"، عام ٢٠٢٠.

[٩٢] جريدة سعودي جازيت "Saudi Arabia set to abolish sponsorship system"، عام ٢٠٢٠.

[٩٣] موقع ميدل إيست آي "محكمة لبنانية ترفض عقد عامل وافد جديد ليحل محل نظام الكفالة المنتقد (Lebanon court rejects new migrant worker contract to replace criticised kafala system)"، عام ٢٠٢٠.

الأجهزة الوطنية المعنية بالنساء والإستراتيجيات الوطنية وخطط العمل لدعم حقوق النساء، المساواة بين الجنسين ودمج النوع الاجتماعي على الرغم من بعض التحديات القانونية التي تواجه حقوق النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة البلاد العربية؛ فإن ثمة نمو مطرد وخاصة خلال الثلاثين عاماً الماضية للأجهزة الوطنية المعنية بالنساء (ارجع إلى الجدول ٠,٥ أدناه).

الأجهزة الوطنية المعنية بالنساء مكرسة لقضايا النساء أو القضايا التي تواجه العائلات وتعد بمثابة مؤسسات مشتركة ومركزية لدعم مشروعات تمكين النساء ودمج النوع الاجتماعي في الحكومة ككل.[٩٤] وقد دعمت العديد منها تطوير خطط العمل للمساواة الوطنية بين الجنسين ودمج النوع الاجتماعي. وقد عينت بعضها جهات تنسيق معنية بشؤون النوع الاجتماعي في وزارات أخرى، كما هو الحال في فلسطين، حيث دعمت وزارة شؤون المرأة تطوير الوحدات المعنية بالنوع الاجتماعي في ١٨ وزارة أخرى.[٩٥] في تونس، وجّه الأمر الحكومي ٦٢٦ لعام ٢٠١٦ بإنشاء مجلس النظراء للعمل مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بشأن ولاية محددة "تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في التخطيط والبرمجة والتقييم وإعداد الميزانية بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة وضمان المساواة في الحقوق والواجبات". في لبنان، تتضمن بعض الوزارات وحدات كاملة لشؤون النوع الاجتماعي، وفي الأردن تم دمج الفرق المعنية بشؤون النوع الاجتماعي في وزارات مختارة. تعد كل من الأردن ولبنان وليبيا أمثلةً على البلاد التي دعمت تطوير لجان شؤون النوع الاجتماعي في البرلمان. في اليمن، في الشمال، تضم اللجنة الوطنية للمرأة مختصين من مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم المشورة والدعم لدمج النوع الاجتماعي.[٩٦]

الجدول ٠,٥:

نظرة عامة على الآليات الوطنية المعنية بشؤون النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النوع	اسم الآلية الوطنية المعنية بشؤون النساء
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	هيئة حكومية	المجلس الأعلى للمرأة
	الكويت	هيئة حكومية تابعة للوزارة	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
	عُمان	إدارة حكومية	وزارة التنمية الاجتماعية
	قطر	هيئة حكومية، تابعة للوزارة	اللجنة الوطنية للمرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقات - وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
	المملكة العربية السعودية	هيئة حكومية تابعة للوزارة	مجلس شؤون الأسرة – وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
	الإمارات العربية المتحدة	هيئة حكومية	الاتحاد النسائي العام - المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
المغرب العربي	الجزائر	وزارة	وزارة التضامن الوطني وشؤون الأسرة ووضع المرأة
	ليبيا	إدارة حكومية	وحدة دعم وتمكين المرأة - المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني
	المغرب	وزارة	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
	تونس	وزارة	وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن
المشرق العربي	مصر	هيئة حكومية	المجلس القومي للمرأة
	العراق	إدارة حكومية	مديرية تمكين المرأة - الأمانة العامة لمجلس الوزراء
	الأردن	هيئة حكومية	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
	لبنان	هيئة حكومية	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
	دولة فلسطين	وزارة	وزارة شؤون المرأة

[٩٤] ESCWA, 'Cultivating Resilient Institutions in the Arab Region: National Women's Machineries in Challenging Times'.

[٩٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٩٦] المرجع نفسه

	سوريا	هيئة حكومية	الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	وزارة	وزارة شؤون المرأة والأسرة
	الصومال	وزارة	وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان
	السودان	وزارة	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
	اليمن	وزارة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

في بعض البلدان، تتعاون مؤسسات النساء الوطنية مع منظمات المجتمع المدني وتدعمها. ويتجلى هذا التعاون بصورة ملحوظة في بلدان المنطقة التي لها تاريخ قوي وحضور فعال نسبياً لأنشطة حقوق النساء، مثل: مصر والأردن ولبنان والمغرب ودولة فلسطين. في أحد الأمثلة، تتضمن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية دعم منظمات المجتمع المدني النسائية كجزء واضح من اختصاصها.[٩٧]

ولكن على الرغم من النفوذ المتزايد لمؤسسات النساء الوطنية في المنطقة، فإنها تعاني عادة من ندرة الموارد والموظفين والتمويل لتنفيذ المشروعات.[٩٨] ويتم تشغيل تلك المؤسسات غالباً من قِبل النساء، وفي بعض البلدان، قد يميِّل هذا الدور أحد المناصب الوزارية الوحيدة التي تشغلها النساء.

وقد استحدثت أيضاً معظم بلدان المنطقة إستراتيجيات وخطط عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالنساء خلال العقد الماضي. وتركز هذه الإستراتيجيات في المقام الأول على منع التمييز القائم على النوع الاجتماعي، ومكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء. وتشمل الأمثلة:[٩٩]

- البحرين: الإستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري (الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨)؛ خطة العمل الوطنية لتقدم المرأة البحرينية (الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢)
- جيبوتي: الإستراتيجية الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢)؛ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين (الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١)
- مصر: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١٥)؛ الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (٢٠٣٠)؛
- العراق: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧)؛ الإستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية (الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨)
- الأردن: الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥)
- لبنان: الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١)؛ خطة العمل الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩)؛ الإستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٣٠)؛ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات (الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٩)
- المغرب: الخطة الحكومية للمساواة - إكرام (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١)
- قطر: إستراتيجية التماسك الأسري وتمكين المرأة (الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦)
- دولة فلسطين: الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢)؛ إستراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠)؛ الإستراتيجية الوطنية لتعزيز ريادة المرأة الفلسطينية (٢٠١٨)
- سوريا: الإطار الوطني لدعم المرأة
- تونس: خطة العمل الوطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات (٢٠١٨)
- الإمارات العربية المتحدة: الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في الإمارات العربية المتحدة (الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١)

[٩٧] المرجع نفسه

[٩٨] Ibid.

[٩٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة المرأة العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (Arab Report on the Periodic Review of the Beijing Declaratio and Platform for Action after ٢٥n Years)"، عام ٢٠٢٠.

- اليمن: الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥)

في بعض البلدان، استُكملت إستراتيجيات المساواة بين الجنسين بإستراتيجيات أو خطط عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تسعى إلى تحسين القدرة المؤسسية على دعم المساواة بين الجنسين كما هو الحال في تونس وموريتانيا والمغرب على سبيل المثال.

وقد اعتمدت بلدان أخرى نهجاً مختلفاً تجاه تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير إستراتيجيات عامة تشمل أبعاداً خاصة بالنساء. ومن بين هذه الدول تأتي الأردن (خارطة الطريق في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠)، والمملكة العربية السعودية (رؤية ٢٠٣٠)، وعُمان (رؤية ٢٠٤٠)، وقطر (رؤية ٢٠٣٠)، والكويت (خطة التنمية الوطنية (الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠)[١٠٠]. ولكن على الرغم من هذه الجهود الإيجابية، فإن تطبيق الإستراتيجيات الحالية يميل إلى الضعف بسبب نقص البيانات والإحصاءات القوية، وعدم كفاية الموارد الخاصة بتنفيذ الإستراتيجيات، فضلاً عن النزاع المسلح وانعدام الأمن السياسي في العديد من بلدان المنطقة اللذين أسهما أيضاً في إعاقة التنفيذ؛ ولم تتمكن سوى قلة من تلك البلدان فقط من اتخاذ خطوات نحو تنفيذ هذه الإستراتيجيات.[١٠١]

ومن بين الأمثلة على التقدم الملحوظ تأتي الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١، التي تتناول مشاركة النساء وتمكينهن في مجموعة متنوعة من المجالات، والتي تتضمن أحكاماً لدعم تنفيذها من خلال شراكة بين الاتحاد النسائي العام ومجلس الوزراء الاتحادي.[١٠٢] وعلى الصعيد الآخر، وجدت إحدى مراجعات تنفيذ الأردن إستراتيجيتها الوطنية للمرأة أن الإستراتيجية لم تحدد مسؤوليات واضحة للجهات المعنية، ما أثر في فعالية تنفيذها.[١٠٣]

القواعد والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن

تحد العديد من الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية -مثلما تمت مناقشته بمزيد من التفصيل في أقسام أخرى من هذا التقرير- من حقوق المساواة للنساء والفتيات وتمكينهن. حيث تفرض الأعراف الاجتماعية والثقافية عادةً عدم المساواة فيما يخص النساء والفتيات مقارنة بالرجال والفتيان في جميع جوانب الحياة تقريباً، حتى بما في ذلك حرية الحركة الأساسية (ارجع إلى الركيزة ٤). على الرغم من أن العديد من البلدان في المنطقة، مثلما لوحظ سابقاً، قد انضمت إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإنها فعلت ذلك مع إبداء تحفظات، حيث دافعت بعض الحكومات عن هذه التحفظات على أساس الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية. ويتجسد أحد الأمثلة على ذلك عندما اعترضت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) على القوانين العرفية والدينية التمييزية، كان رد جيبوتي: "فيما يتعلق بهذا السياق... يبقى دور الزوج في الأسرة ونصيب النساء في الميراث غير قابلين للمساس لأنهما متجذران في القيم الاجتماعية والثقافية والدينية العليا لبلدنا"[١٠٤].

ولا يُعد هذا التحيز الجنساني جزءاً لا يتجزأ فقط من الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية؛ بل إنه لا يزال جزءاً لا يتجزأ من المواقف والمعتقدات الفردية. فتشير البيانات الحديثة المنشورة في تقرير آفاق التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التحيز الجنساني بين الذكور والإناث في المنطقة أعلى بكثير من المتوسط العالمي (ارجع إلى الجدول ٠,٦).[١٠٥] وحسب المؤشر، تُبدي نسبة ٩٩ في المائة من الرجال و٩٦ في المائة من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تحيزاً واحداً واضحاً على الأقل ضد المساواة بين الجنسين في مجالات، مثل: السياسة والاقتصاد والتعليم وعنف الشريك الحميم، والحقوق الإنجابية للنساء. ويأتي ذلك مقارنة بنسبة ٩١ في المائة من الرجال و٨٦ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم. ويظهر أعلى مستوى للتحيز (في أي من الفئتين) بين الرجال العراقيين، حيث تبدي نسبة ٩٩,٨٤ في المائة تحيزاً ضد المساواة بين الجنسين في مجال واحد على الأقل. بينما يظهر أقل مستوى للتحيز (لكنه لا يزال مرتفعاً) بين النساء التونسيات، حيث تبدي نسبة ٩٣,١٧ في المائة تحيزاً ضد المساواة بين الجنسين في مؤشر واحد على الأقل.

---

[١٠٠] خطة التنمية الوطنية في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥ مطروحة في البرلمان للمصادقة عليها في الكويت.

[١٠١] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "المرأة في الحياة العامة - النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women in Public Life– Gender , Law and Policy in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٤، صفحة ٨.

[١٠٢] الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة، عام ٢٠١٩. "ترجمة غير رسمية للتقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة حول التقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، بكين بعد ٢٥ عاماً (The United Arab Emirates 'Unofficial Translation National Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Beijing +٢٥)"، صفحة ٩.

[١٠٣] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقييم الإستراتيجية الوطنية للنساء وتحليل أوضاع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الأردن (valuation E of the National Strategy for Women and Situational Analysis of Women's Rights and Gender Equality in Jordan)"، عام ٢٠١٩.

[١٠٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "العدالة بين الجنسين والقانون: جيبوتي (Gender Justice and the Law: Djibouti)"، عام ٢٠١٨.

[١٠٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معالجة الأعراف الاجتماعية - نقطة تحول بالنسبة إلى عدم المساواة بين الجنسين (Tackling Social Norms– A game changer for gender inequalities)"، عام ٢٠٢٠.

الجدول ٠,٦

نسب الأشخاص المتحيزين حسب البُعد عام ٢٠٢٠

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	السياسي		الاقتصادي		التعليمي		السلامة الجسدية	
		نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال
بلدان مجلس التعاون الخليجي	قطر	٨٩,٩٥	٩٣,٤٦	٨٠,٦	٨٢,٩٢	٢٧,٩٨	٢٧,١٦	٨٥,٧٨	٨٨,٩٩
	الكويت	٧٨,٣٤	٩٣,٨٨	٦١,٤٩	٨٥,٥٢	٢٨,٤٥	٤٠,٥٧	٨٥,١٢	٨٣,٧٧
المغرب العربي	الجزائر	٧٠,٤٤	٨٩,٤٧	٦١,٨٢	٨٦,٠٢	٢٩,٠٥	٤٥,٠٧	٨٥,١٤	٨٨,٣٢
	المغرب	٥٥,٦٣	٨٢,٥٥	٥٩,٢٧	٨٥,٩١	١٥,٤	٢٣,٨٣	٧٦,٣٢	٨٨,٧٦
	تونس	٦٧,٢٥	٨٨,٤٩	٦٨,٣	٨٩,٢٧	١٧,١٦	٣١,٠٧	٧٨,٢٨	٨٨,٨
	ليبيا	٧٢,٢٥	٩٣,٠٧	٧٤,٠١	٩٣,٩٥	١٧,٥٩	٤٤,١٥	٨٩,٨٧	٩٤,٢٤
المشرق العربي	إيران	٧٩,٤٨	٨٩,٧١	٨٤,٥	٩٣,١٩	٤٦,٦٦	٦٣,٩٩	٧٦,٢٢	٨٠,٩٢
	العراق	٨٠,٢١	٩٥,٧١	٦٥,٨٥	٩٢,٣٧	٢٢,٠٧	٣٩,٧٥	٧٨,٨١	٩٠,٧٨
	الأردن	٩٠,٨٣	٩١,٥	٨٨,٣٣	٩٠,٥	٢٠,١٧	٣٧,٣٣	٧٩,١٧	٨٣,٨٣
	لبنان	٦٩,٦١	٨١,٤٦	٥٦,٣٧	٦٤,١٢	٢٩,٠٨	٣٣,١٦	٨٢,٣٥	٨٣,٣٣
	دولة فلسطين	٨٥,٣٥	٩٣,٤٤	٧١,٦٨	٨٧,٧	١٨,٧٥	٣٥,٠٤	٨١,٠٥	٨٦,٠٧
البلدان الأقل نمواً	اليمن	٧٩,٨٨	٩٤,٩٨	٧٩,٠٨	٩٥,٣٨	٣٩,٢٤	٥١,٤١	٧٤,١	٨٧,٩٥
أخرى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية	٧٤,٧٥	٩٠,١٩	٧٢,٣٨	٨٩,٩٥	٣١,٣٠	٤٦,٢٣	٧٨,٧٥	٨٦,٢٥
	المتوسط العالمي	٥٣,٠٣	٦٤,٠١	٤٩,٦٨	٦٣,١٨	٢٢,٤١	٢٨,٦٨	٦٩,٧١	٧٤,٠٩

تندرج المجالات التي تسهم بالنصيب الأكبر في المواقف التمييزية بين الجنسين في منطقة الدول العربية ضمن فئات السياسة والاقتصاد والسلامة الجسدية. ففي الفئة السياسية، يتفق ٩٠ في المائة من الرجال و٧٤ في المائة من النساء على كون الرجال يشكلون قادة سياسيين أفضل من النساء، أو تكون إجابتهم ٧ أو أقل (على مقياس من ١٠) عندما يُسألون عما إذا كان ينبغي للنساء أن تتمتع بالحقوق ذاتها التي للرجال. ويأتي ذلك مقارنة بنسبة ٦٤ في المائة من الرجال و٥٣ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم. وفي الفئة الاقتصادية، يتفق ٨٩ في المائة من الرجال و٣١ في المائة من النساء على أنه يجب أن يكون للرجال حق أكبر في الوظيفة من النساء أو أن الرجال يشكلون مديرين تنفيذيين أفضل من النساء. ويأتي ذلك مقارنة بنسبة ٦٣ في المائة من الرجال و٤٩ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم. وأخيراً، في فئة السلامة الجسدية، كانت إجابة ٨٦ في المائة من الرجال و٧٩ في المائة من النساء ٢ أو أعلى على مقياس من ١٠ نقاط لمؤشر غير مباشر عن عنف الشريك الحميم أو مؤشر غير مباشر للحقوق الإنجابية. ويأتي ذلك مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٧٤ في المائة من الرجال و٦٩ في المائة من النساء.[١٠٦]

يتم تصعيد المواقف التمييزية غالباً ضد النساء والفتيات المهمشات. ففي البيئات التي يسودها النزاع المسلح؛ حيث يتعين على النساء غالباً تحمل المسؤوليات الذكورية التقليدية، كدعم الأسرة (في حالات، مثل: عدم قدرة الذكور على العمل، أو انفصالهم عن عائلاتهم)- قد تؤدي التحولات في معايير النوع الاجتماعي وأدواره إلى زيادة مستويات عنف الشريك الحميم، فضلاً عن زيادة مستويات الاستغلال والاعتداء الجنسيَّين في مكان العمل (ارجع إلى الركيزة ٣).

[١٠٦] المرجع نفسه

ويبقى احتمال وصول النساء ذوي الإعاقة إلى الاحتياجات الأساسية، مثل: التعليم والعمل أقل بكثير.[١٠٧] فعلى سبيل المثال، أبلغت النساء الفلسطينيات ذوي الإعاقة في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان عن إقصائهن المتكرر عن الحياة الاجتماعية وحرمانهن من الحقوق الأساسية، مثل: العمل والزواج والرّعاية الصّحية والميراث.[١٠٨]

تبقى المواقف تجاه النساء والفتيات غير المتوافقات جنسياً أو جنسانياً تمييزية للغاية أيضاً، حيث تواجه العديد من النساء والفتيات المثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمتحولات جنسياً والشاذات ضغوطات هائلة للحفاظ على سرية ميولهن الجنسي و/أو هويتهن الجنسية. وطبقاً لبحث أجرته هيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الضغوط الأسرية والمجتمعية تشكل صعوبات أمام قبول الذات وبناء المجتمع وبناء الحركات.[١٠٩] فتُظهر الأدلة في المغرب أن الجوانب الثقافية والمواقف والقانون قد تسهم في التمييز تجاه نشاط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والشواذ (LGBTQ). وفي مثال لبنان، تواجه النساء المتحولات جنسًيا تمييزاً ممنهجاً من خلال المؤسسات القانونية والاقتصادية والسياسية والطبية، ما يحول دون تلبيتهن العديد من الاحتياجات الأساسية. وتتفاقم هذه المشكلات بصورة أكبر بالنسبة إلى اللاجئين وطالبي اللجوء المتحولين جنسياً الذين يواجهون أيضاً كراهية الأجانب والتمييز العنصري بصفتهم أجانب.[١١٠]

أفادت منظمة أوكسفام أن تحدي هياكل السلطة يمكن أن يعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لخطر كبير. فعلى سبيل المثال، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان أخطاراً جسيمة في جميع أنحاء منطقة الدول العربية، تشمل الاعتقالات التعسفية واستخدام القوة المفرطة والاختطاف والتهديد بالقتل. وقد تواجه الناشطات تهديدات على المستوى القضائي، تتضمن الاعتقالات وحظر السفر، وهناك أمثلة على اغتيال إحدى الصحفيات.[١١١] ولا تقتصر الأخطار التي تواجهها الناشطات على تقييد قدرتهن بشدة فحسب، بل يمكن أيضاً أن تثني النساء الأخريات عن المشاركة في عمل حقوق النساء.

وفقاً لمنظمة العفو الدولية، أدى قمع نشطاء حقوق الإنسان إلى تقليص التطورات الإيجابية على المستويين التشريعي والمؤسسي فيما يتعلق بحقوق النساء في الأعوام الأخيرة.[١١٢] لكن هناك إستراتيجيات تستخدمها النساء لتعزيز صوتهن وتعزيز حقوقهن في مجتمعاتهن بطرق يحتمل أن تكون أكثر أماناً، مثل: استخدام الوسائط الرقمية. فقد مكنت وسائل التواصل الاجتماعي النساء من المشاركة في الانتفاضات العربية بطرق متنوعة، ومن ثم وفرت للنساء منصة لتسريع أجندتهن نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وأدت زيادة الوصول إلى الإنترنت وتوافر الهواتف الذكية إلى تيسير زيادة الوعي بحقوق النساء، كما سمحت بنشر المعلومات إلى النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وأتاحت القدرة على مشاركة هذه المعلومات لمجموعة تزداد تنوعاً من النساء فرصة مشاركة قصصهن الشخصية، ومن ثم زادت الوعي الدولي بالقضايا التي تؤثر في النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية.[١١٣]

البرامج الخاصة بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن

تتبنى الهيئات الحكومية وحتى القطاع الخاص في بعض بلدان المنطقة برامج الحقوق والتمكين بمستويات متفاوتة من الاستثمار. وتركز العديد من البرامج على تحسين الظروف الاقتصادية للنساء والفتيات، ولا سيما تمكين النساء المهمشات والنساء الريفيات (ارجع إلى الركيزة ٤). فمثلاً في الإمارات العربية المتحدة، ركزت الإستراتيجيات الاقتصادية على تمكين النساء ومنحهن دوراً مهماً في تنمية الدولة؛ ويُعد إنشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين عام ٢٠١٥ الذي تم تكريسه لتقليل الفجوة بين

[١٠٧] الاتحاد النسوي المصري، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية للمساواة والتضامن (ثائرة)، وتحالف البرلمانيات العربيات من أجل المساواة، وفريق خبراء النوع الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، عام ٢٠١٩.

[١٠٨] إيمان الصيرفي، "أشخاص غير مرئيين: النساء والفتيات ذوي الإعاقة والوصول الى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان (alestinian Invisible People: Women and Girls with Disabilities and Access to Rights Organizations to in the West Bank, Gaza Strip, and P Refugee Camps in Lebanon)"، عام ٢٠١٣.

[١٠٩] منظمة هيومن رايتس ووتش، "الجرأة في الشدائد: نشاط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Audacity in Adversity: LGBT Activism in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٨.

[١١٠] منظمة هيومن رايتس ووتش، "لا تعاقبني على مَن أنا: التمييز العنصري المنهجي ضد النساء مغايري الهوية الجنسانية في لبنان (:'t Punish Me for Who I Am'Don Systematic Discrimination Against Transgender Women in Lebanon)"، عام ٢٠١٩.

[١١١] سارة الغزاوي، "صحيفة وقائع: النساء والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women, Peace and Security in the Middle East and North Africa Region)". أوكسفورد: أوكسفام، عام ٢٠١٦.

[١١٢] منظمة العفو الدولية، "استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٨ (st and North Africa: Review Human Rights in the Middle Ea of٢٠١٨)"، عام ٢٠١٩.

[١١٣] الاتحاد النسوي المصري، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية للمساواة والتضامن (ثائرة)، وتحالف البرلمانيات العربيات من أجل المساواة، وفريق خبراء النوع الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، عام ٢٠١٩. "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (MENA Regional Parallel Report Beijing+٢٥)".

الجنسين في التوظيف وتعزيز المساواة بين الجنسين عبر الهيئات العامة والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً حياً على هذه الجهود.[١١٤]

وتتمثل الجهات الفاعلة الأساسية التي تعمل على تعزيز حقوق النساء وتمكينهن في منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق النساء، التي تواجه غالباً تحديات كبيرة. ففي بلدان عديدة، تُفرض على تسجيل منظمات المجتمع المدني الجديدة قيود عامة، وحتى بعد التسجيل، تواجه تلك المنظمات مراقبة مكثفة لأعمالها اليومية. كما أن التمويل يمثِّل مشكلة أمام منظمات المجتمع المدني، في ظل وجود القوانين الوطنية المتعلقة بالتمويل وإنشاء منظمات المجتمع المدني التي تُعد تعجيزية بصورة بالغة.[١١٥] وهناك اتجاه آخر سائد بين المؤسسات الداعمة للمنظمات النسائية وهو التحول من التركيز على أنشطة رفع الوعي على المدى البعيد، وبناء التحالفات، وأنشطة التأييد إلى التمويل المحدد بمهلة زمنية والمخصص للمشروعات والذي يركز على "تمكين النساء". ويمثِّل هذا التحول موطن خطورة، حيث يترك التركيز على المشروعات الفردية غالباً النشطاء والمؤسسات دون ما يلزم من الموارد أو الوقت لتحقيق التغيير الممنهج الشامل. وقد كثرت معاناة المنظمات النسوية من انتهاكات حرية تكوين الجمعيات والتجمعات السلمية في جميع أنحاء المنطقة، ما يحد من قدرتها على ممارسة التأييد الفعال.[١١٦] وقد تترتب على هذه التحديات صعوبة تعزيز المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية.

ومع ذلك، تلعب منظمات المجتمع المدني النسائية دوراً حاسماً في دعم حقوق النساء والفتيات وتمكينهن في المنطقة، وكذلك الشبكات والحركات النسائية التي تتولى الدفاع عن حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، إضافة إلى رعايتها الأنشطة والبرامج في كثير من الأحيان لتمكين النساء والفتيات. ولا تقتصر حركات ومنظمات المجتمع المدني على كسب مزيد من الحقوق للنساء والفتيات فحسب، بل تعمل أيضاً على حماية الحقوق الموجودة حالياً. وكما أشرنا سابقاً، تعمل منظمات المجتمع المدني هذه بالتعاون مع مؤسسات النساء الوطنية في بعض المناطق.

تركز العديد من منظمات المجتمع المدني على دعم النساء لممارسة حقوقهن القانونية. ففي الأردن مثلاً، تدعم إحدى المنظمات -منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ARDD)- وصول النساء إلى العدالة من خلال دعم حقوقهن على المستويات المجتمعية والسياسية، وتزويدهن بالمساعدة القانونية في صورة المشورة والوساطة ودعم التقاضي في المحاكم.[١١٧] في مثال آخر، اجتمعت مجموعة من المنظمات النسائية في المغرب لمحاربة أنظمة العدالة غير الرسمية التي منعتهن من استخدام أرض الأجداد. وبمساعدة المجتمع المدني، تمكنت النساء من الحصول على حقوق استخدام الأرض وتحدي النظام الذي يضطهدهن.[١١٨] (ارجع أيضاً إلى الوصول إلى العدالة في الركيزة ٣).

تعد برمجة المهارات الحياتية من الإستراتيجيات الأخرى لتعزيز التمكين من خلال تزويد النساء والفتيات بالأدوات والمهارات اللازمة لزيادة قوتهن الاقتصادية والاجتماعية. وقد نفذت مبادرة المهارات الحياتية وتعليم المواطنين التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف برامج في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لزيادة مهارات الشباب والأطفال ومعارفهم.[١١٩] ويتمثل أحد الأمثلة من المغرب في تضمين برنامج المهارات الحياتية وتعليم المواطنين عنصر المشورة القائم على المهارات الحياتية، لمساعدة الشباب على اكتساب المهارات التي يمكنهم استخدامها في مكان العمل.[١٢٠] وفي حين أن هذه البرامج تفيد الفتيات والفتيان على حد سواء، فإنها قد تفيد الفتيات بشكل خاص من خلال تقليل الفجوة التعليمية بين الجنسين وتزويد الفتيات بأدوات التمكين الاقتصادي والاجتماعي. (ارجع أيضاً إلى الركيزة ٢).

تعد برمجة المشروعات الصغيرة إستراتيجية أخرى لدعم تمكين النساء، ليس فقط من حيث المكاسب المالية، ولكن من حيث معالجة هياكل العمل وممارساته التمييزية أيضاً. وقد أنشأت كل من الجزائر وجيبوتي والعراق والأردن ولبنان وعُمان والإمارات العربية المتحدة مرافق إقراض تقدم خدمات خاصة إلى النساء.[١٢١] استهدف مشروع أبادر في دولة فلسطين رائدات الأعمال الشابات، وكان يهدف إلى بناء معرفتهن وتمكينهن. وقد عمل المشروع على توسيع فرص النساء للمشاركة في الحوار على مستويات متعددة من المجتمع وتشكيل مجموعات تأييد تهدف إلى التأثير

[١١٤] الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة، عام ٢٠١٩. "ترجمة غير رسمية للتقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة حول التقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، بكين بعد ٢٥ عاماً (National Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Unofficial 'The United Arab Emirates Translation Beijing +٢٥)".

[١١٥] الاتحاد النسوي المصري، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية للمساواة والتضامن (ثائرة)، وتحالف البرلمانيات العربيات من أجل المساواة، وفريق خبراء النوع الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، عام ٢٠١٩. "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (ENA Regional M Parallel Report Beijing+٢٥)".

[١١٦] المرجع نفسه

[١١٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وآخرون، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (The State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[١١٨] المرجع نفسه

[١١٩] اليونيسيف، "مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الإطار المفاهيمي والبرامجي (Life Skills and Citizenship Education Initiative Middle East and North Africa: Conceptual and Programmatic Framework)"، عام ٢٠١٩.

[١٢٠] اليونيسيف، "التقرير السنوي لليونيسف لعام ٢٠١٧: المغرب (UNICEF Annual Report ٢٠١٧: Morocco)"، عام ٢٠١٧.

[١٢١] الاتحاد النسوي المصري، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية للمساواة والتضامن (ثائرة)، وتحالف البرلمانيات العربيات من أجل المساواة، وفريق خبراء النوع الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، عام ٢٠١٩. "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (MENA Regional Parallel Report Beijing+٢٥)".

في سياسة العمل لدعم مشاركة النساء في القوى العاملة (ارجع أيضاً إلى الركيزة ٢).[١٢٢] وفي لبنان، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامج عمل لحماية حقوق العاملات في المنازل (PROWD) وشبكة الهجرة والحوكمة (MAGNET) من أجل تحسين التكامل الاقتصادي وظروف العمل للعاملات في المنازل. وركزت هذه البرامج على آليات التنسيق، وصنع السياسات، والتوعية، والتنظيم، وبناء القدرات من أجل تمكين العاملات في المنازل.[١٢٣]

من بين التدخلات الأخرى التي استهدفت بشكل خاص حقوق النساء والفتيات وتمكينهن والتي تسارعت وتيرتها في بعض بقاع المنطقة -لا سيما في الأماكن المتأثرة بالنزاع السوري- تأتي الأماكن الآمنة للنساء. حيث توفر هذه المراكز المجتمعية غالباً للنساء والفتيات إمكانية الوصول إلى أنشطة التمكين، ومن بينها محو الأمية وسبل العيش والمجالات الأخرى. كما أنها تقدم أيضاً الدعم النفسي والاجتماعي إلى النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف، مثل: عنف الشريك الحميم و/أو العنف الجنسي و/أو زواج الأطفال (ارجع إلى الركيزة ٣).[١٢٤] في بعض الأماكن، تتلقى هذه الهيئات دعماً مباشراً من الحكومة. ففي الأردن والمغرب وأماكن أخرى، تساعد الحكومة منظمات المجتمع المدني على توسيع نطاق الأماكن متعددة الوظائف للنساء التي تقدم المشورة والخدمات الاجتماعية والقانونية إليهن. كما توفر هذه المرافق برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وخدمات المأوى المؤقت، والرعاية للنساء والفتيات في المواقف الصعبة.[١٢٥] وتوفر أيضاً في أماكن أخرى خدمات محو الأمية القانونية والدعم القانوني. ولكن في بعض البيئات، يمكن أن تمثل هذه الأماكن المنفصلة للنساء والفتيات آلية لمزيد من العزلة والقمع، لا سيما في البيئات التي لا يشارك المجتمع المدني النسائي في تشغيلها. ففي ليبيا، تدير الحكومة مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي التي تعرضت للانتقادات نتيجة احتجازها النساء والفتيات رغماً عنهن. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بهذه البرامج التي تدعمها الحكومة للنساء والفتيات وتتمثل في أنها قد تعزز المعايير غير العادلة بين الجنسين من خلال تجسيد أولوية دور الإناث في كونهن زوجات وأمهات.[١٢٦]

إضافة إلى ذلك، يشير تحليل بعض هذه الخدمات إلى أن النساء والفتيات المهمشات، كذوي الإعاقة والأقليات العرقية مثلاً،لا يتمتعن دائماً بالمساواة في الوصول إلى البرامج. فالفتيات المراهقات بالتحديد قد لا يحصلن على الدعم الذي يحتجن إليه من خلال الخدمات التي تستهدف النساء.[١٢٧] وللتغلب على هذه الفجوة، استحدثت بعض البلدان في المنطقة برامج تستهدف الفتيات المراهقات على وجه التحديد، بهدف واضح يتمثل في تعزيز تمكينهن. وعلى الرغم من صغر نطاق هذه البرامج نسبياً، فإن الدلائل تشير إلى أنها تحظى بتقدير الفتيات اللواتي يحضرنها.[١٢٨] فعلى سبيل المثال، استخدمت منظمة ميرسي كوربس واللجنة المعنية بالنساء اللاجئات، أداة قوائم الفتيات لتحديد الفئات المعرضة للخطر منهن في مجتمعات اللاجئين الحضرية داخل غازي عنتاب وتركيا وأربيل والعراق، والتواصل معهن. وقد منح المشروع العديد من الفتيات وصولاً أفضل إلى موارد المجتمع والمساعدات الإنسانية، ما سمح لهن بفهم حقوقهن في الوصول إلى الخدمات بشكل أفضل.[١٢٩] ولكن أظهر الآباء وأولياء الأمور -إلى جانب أعضاء آخرين في المجتمعات- بعض التردد في تغيير وجهات نظرهم حول الأدوار التقليدية والمحددة للمراهقات. حسب التقارير، بدا أن التعامل مع المجتمع لتوعيته باحتياجات المراهقات والحاجة إلى هذه المشروعات أمر صعب.[١٣٠]

يقع السكان المسنون أيضاً ضمن المجموعات الأكثر هشاشة في المنطقة حيث يبدو أنهم محرومون من الخدمات الحكومية وبرامج المجتمع المدني. وفي حين أن الأسرة كانت تتحمل المسؤولية التقليدية عن رعاية كبار السن، فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن يندرج ما يقرب من ١٥ في المائة من السكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية ضمن فئة كبار السن (الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ عاماً فأكثر).

---

[١٢٢] المحور الإقليمي للقوة الاقتصادية التطبيقية التابع لمنظمة الإغاثة كير، "التمكين الاقتصادي للنساء من خلال نُهج التحوُّل القائمة على النوع الاجتماعي – دليل من تجربة منظمة الإغاثة كير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ('Women's Economic Empowerment through Gender Transformative Approaches – Evidence from CARE's Experience in Middle East and North Africa')"، عام ٢٠١٩

[١٢٣] منظمة العمل الدولية، "حماية حقوق عاملات المنازل الوافدات: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة العربية (Protecting the Rights of Migrant Domestic Workers: Good Practices and Lessons Learned from the Arab Region)"، عام ٢٠١٥.

[١٢٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أبعاد، نساء ضد العنف في أوروبا، "مراكز إيواء للناجيات من العنف: التوفر وإمكانية الوصول في المنطقة العربية (Shelters for Women Survivors of Violence: Availability and Accessibility in the Arab Region)"، عام ٢٠٢٠.

[١٢٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "العدالة بين الجنسين والقانون: المغرب (Gender Justice and the Law: Morocco)"، عام ٢٠١٨.

[١٢٦] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "العدالة بين الجنسين والقانون: ليبيا (Gender Justice and the Law: Libya)"، عام ٢٠١٨.

[١٢٧] آن ماري عقيقي، "تقرير يتعلق بتقييم اليافعات (Adolescent Girls Assessment Report)"، طرابلس، ليبيا، المجلس النرويجي للاجئين، عام ٢٠١٩.

[١٢٨] مارتن إس وآندرسون كيه، "الاستماع والمشاركة والتمكين: إستراتيجية لتوسيع نطاق الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا (Strategy Engage, and Empower: A Strategy to Expand Upon and Strengthen the Response to Adolescent Girls in Syria)"، عام ٢٠١٧.

[١٢٩] "الائتلاف من أجل المراهقات والشركاء والحُلفاء: مجموعة الأدوات المتعلقة بالمشاركة الهادفة للفتيات اليافعات (Adolescent Girls, Partners and The Coalition for Adolescent Allies: Toolkit for Meaningful Adolescent Girl Engagement)"، عام ٢٠١٥.

[١٣٠] مارتن إس وآندرسون كيه، "الاستماع والمشاركة والتمكين: إستراتيجية لتوسيع نطاق الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا (Strategy Engage, and Empower: A Strategy to Expand Upon and Strengthen the Response to Adolescent Girls in Syria)"، عام ٢٠١٧

وسيشكل النساء أكثر من نصف هذه الفئة.[١٣١،١٣٢] وإدراكاً لذلك، قامت دول، مثل: مصر والعراق والأردن والكويت وعُمان وفلسطين والسودان وتونس بتنفيذ سياسات لحماية كبار السن.[١٣٣] كما أنشأت الحكومات دور رعاية المسنين ومراكز الرعاية النهارية في مصر والكويت وفلسطين. وتقدم منظمات المجتمع المدني في البحرين ومصر والمغرب وفلسطين خدمات منزلية لمساعدة المسنين داخل منازلهم.[١٣٤] ويمكن أن تكون هذه الخدمات ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى الأرامل اللواتي يظهرن بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات -مثل العراق وفلسطين وسوريا واليمن- حيث تعول الأرامل معظم الأسر التي تعيلها نساء.[١٣٥] ومع ذلك، لم يتضح بعدُ إلى أي مدى تعزز هذه الخدمات حقوق النساء المسنات وتمكينهن.

جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن

بعد مرور أكثر من عام على انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بدا واضحاً أن استجابات الدول لها بعد جنساني وتأثير جنساني. فتُظهر البيانات العالمية أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل مختلف -وفي حالات كثيرة- يتأثرن بصورة أكثر سلبية بجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، وكذلك بالقيود المفروضة من أجل السيطرة عليها.[١٣٦] ويرجع سبب ذلك بشكل كبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين الموجود بطبيعته قبل الجائحة. فعلى سبيل المثال، تكون النساء والفتيات غالباً مقدمات الرعاية إلى المرضى، ما يزيد من خطورة تعرضهن للإصابة بالفيروس.[١٣٧] وبالنسبة إلى الفتيات، قد تؤثر مسؤوليات رعايتهن بصورة سلبية في قدرتهن على البقاء في المدرسة (حتى عن بُعد) في ظل وجود الجائحة.[١٣٨] وقد تتأثر النساء بصورة أسرع بالاقتصاد غير المستقر، خاصة في أوقات الأزمات. ولأن النساء يشكلن غالبية العمال في السوق غير الرسمية ويعملن بدوام جزئي، فإن الأثر الاقتصادي لقيود الإغلاق الحكومية يمكن أن يكون له تأثير كبير في سبل عيشهن.[١٣٩] وقد شهدت الجائحة في وقت مبكر أيضاً زيادات في حالات العنف ضد النساء والفتيات التي تفاقمت بسبب ملازمة المنزل ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل: المأوى والمشورة.[١٤٠]

إضافة إلى ذلك، وجدت الأبحاث التي أجريت في المنطقة أن المنظمات النسائية تعاني من نقص في الموظفين، والافتقار إلى التمويل (حتى في سياق التكاليف الإضافية المتعلقة بالتحول إلى العمل عن بُعد)، فضلاً عن أعباء العمل الصعبة والمتزايدة، وكل ذلك مع تكثيف مواطن النقص السابقة.[١٤١] وقد وجد مسح أجرته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أكثر من ٢٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في ١٥ بلداً في المنطقة العربية أن نسبة ٨٤ في المائة منها قد تأثرت بصورة سلبية أو سلبية للغاية بجائحة فيروس كورونا المستجد، وأشارت نسبة ٦٧ في المائة منها إلى أنه إذا لم تتلقَّ المنظمة تمويلاً إضافياً في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، فستواصل عملها بصورة جزئية فقط، بينما أشارت نسبة ٦ في المائة أخرى إلى أنها ستضطر إلى الإغلاق.[١٤٢]

---

[١٣١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عن السكان والتنمية، العدد الثامن: آفاق الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية (Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧، صفحة ٣٩.

[١٣٢] UNFPA, 'Regional interventions Action Plan for Arab States ٢٠١٨-٢٠٢١'، ٢٠١٨، p.٤.

[١٣٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عن السكان والتنمية، العدد الثامن: الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية (Population and Developme t nt Repor Issue No.٨: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧. صفحة ٣٩.

[١٣٤] المرجع نفسه، صفحة ٨٩.

[١٣٥] المرجع نفسه. صفحة ٥٤.

[١٣٦] طلحة بوركي، "التأثير غير المباشر لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في النساء (The indirect impact of COVID-١٩ on women)"، عام ٢٠٢٠.

[١٣٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "المركز الإنساني للدول العربية، فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: الإبلاغ عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أثناء أزمات الصحة العامة (Arab States Humanitarian Hub, COVID-١٩: Reporting on gender sbas-ed violence during public health crises)"، عام ٢٠٢٠.

[١٣٨] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير في المساواة بين الجنسين واستجابات السياسة (COVID-١٩ crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses)"، عام ٢٠٢٠.

[١٣٩] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "المركز الإنساني للدول العربية، فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: الإبلاغ عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أثناء أزمات الصحة العامة (Arab States Humanitarian Hub, COVID-١٩: DReporting on gender based violence during public health crises)"، عام ٢٠٢٠.

[١٤٠] تحالف الأمم المتحدة الإقليمي القائم على القضايا من أجل العدل والمساواة بين الجنسين، "العنف ضد النساء والفتيات وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في المنطقة العربية (Violence Against Women and Girls and COVID-١٩ in the Arab Region)"، عام ٢٠٢٠.

[١٤١] المرجع نفسه

[١٤٢] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تأثيرات فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية.

الركيزة ١

الصحة والرفاهية

الركيزة ١:
الصحة
والرفاهيّة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

حقَّقت المنطقة بأسرها تقدماً ملحوظاً في مجال تحسين مؤشرات الصحة العامة الأساسية، بما في ذلك خفض وفيات الأمومة والأطفال دون عمر الخامسة وتقليل عبء المرض عموماً. بالإضافة إلى ذلك، حلت الأمراض غير السارية محل اضطرابات التغذية والأمراض السارية كأسباب رئيسة لوفاة النساء وإعاقتهن. في جميع أنحاء المنطقة، لا تزال البيئات التي تحكمها الحالات الطارئة والنزاعات ذات تأثيرات صحية كبيرة في السكان، وبصورة غير متناسبة في النساء والفتيات.

على الرغم من التقدُّم الملحوظ المحرز وفقَ العديد من المؤشرات الصحية، أشار تقرير صادر في عام ٢٠٢٠ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)[١٤٣] حول حالة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى أن مستويات الصحة والرفاهية لا تزال متفاوتة تفاوتاً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها، إلى جانب تجزئة الخدمات الصحية ودفعها بالعرض في الغالب، هذا ويختلف الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة على نطاق واسع داخل البلدان والفئات الاجتماعية وفيما بينها. لا تزال معظم النظم الصحية تركِّز تركيزاً كبيراً على الخدمات الصحية العلاجية بدلاً من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تولي اهتماماً كبيراً بالمحدِّدات الاجتماعية للصحة.[١٤٤]وعلى هذا النحو، ثمة نقص عام في العناصر الأساسية للحق في الصحة وهي: ضمان التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والجودة.

وتشير الأدلة إلى أن النساء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة يواجهن عقبات كبيرة تحول دون الحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والبرامج والمعلومات. وبينما يعاني الكثير من النساء في جميع أنحاء المنطقة من الاكتئاب والتوتر بمعدلات أعلى من الرجال، تحول وصمة العار الثقافية حول الصحة العقلية في أغلب الأحيان دون الحصول على الخدمات والعلاج الفعال على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، قد يشير عدم وجود تشريعات تخص الصحة العقلية في نصف البلدان داخل المنطقة إلى جانب عدم وجود سياسات وخطط وطنية في ٣٠ في المائة من البلدان إلى أن نسبة كبيرة من النساء على الأرجح لا تتمتع بخدمات الوقاية والاستجابة.[١٤٥] وبوجه عام، ثمة نقص في الدعم النفسي والاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة[١٤٦] وقد تفاقم هذا الأمر واستفحل بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

إنَّ ضمان استيفاء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع النساء والفتيات في المنطقة يحتاج إلى تحدي الأعراف والممارسات المتأصلة في المجتمع ومواجهتها. إنَّ العوائق التي تحول دون الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مترسخة في القوانين والسياسات والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، وهذه الحواجز تقيِّد وصول النساء والفتيات إلى المعرفة والخدمات التي تسهم في حياة صحية ومنصِفة للنساء والفتيات في جميع مراحل دورة حياتهن. يتوقف تأمين الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية الكافية والمناسبة لجميع النساء والفتيات اليافعات على إدراك الحقوق الإنجابية، التي يتم تجاهلها في

---

[١٤٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[١٤٤] المرجع نفسه

[١٤٥] كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transformations, Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post-٢٠١١ tureJunc)"، عام ٢٠١٩.

[١٤٦] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨.

الغالب.[١٤٧] على الرغم من أنَّ هذه العوائق لا تقتصر على المنطقة، وإنما توجد في جميع أنحاء العالم، فإنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تمثِّل بيئة عمل شديدة الصعوبة على وجه التحديد؛ لأنَّ الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من الموضوعات الحسَّاسة ثقافياً في المنطقة، وخاصة داخل سياق النزاعات الجارية والهشاشة. فعلى سبيل المثال، يؤدي الامتناع عن تدريس الجنس إلى اعتماد الشباب في أغلب الأحيان على الإنترنت أو الأقران للحصول على المعلومات، وقد تكون هذه المعلومات غير دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يعني الاتجاه السائد بين المجتمعات المحافظة اجتماعياً في المنطقة، المتمثِّل في عدم التفكير في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية إلا في سياق الزواج، أنَّ اليافعين/اليافعات والرجال والنساء يواجهون عوائق اجتماعية عند إثارة المشكلات ذات الصلة بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية مع مقدِّمي الرّعاية الصّحية.[١٤٨] علاوة على ذلك، لا تزال البيانات والأدلة المتعلقة بصحة اليافعين على وجه الخصوص تمثل ثغرة في جميع أنحاء المنطقة.

ولكن تُظهر المنطقة عموماً عدم وجود نهج مستندٍ إلى الحقوق تجاه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بالرغم من الالتزامات والجهود المبذولة للامتثال لمجموعة الأدوات العالمية المذكورة أعلاه. لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات في منح الجميع حق الحصول على الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية، من دون تمييز عنصري على أساس الجنس أو الجنسية أو حالة النزوح أو الحالة الاجتماعية. لا تُدمج الخدمات المتعلقة بصحة الأم، وتنظيم الأسرة، والوقاية من العدوى المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والحصول على العلاج المناسب لها، بالكامل في الرّعاية الصّحية الأولية. تختلف إمكانية الوصول والجودة باختلاف البلدان، وفيما بين الطبقات الاجتماعية، ومن المناطق الحضرية إلى الريفية. تحول العوائق الثقافية بشكل ملحوظ دون اتخاذ النساء والأزواج قراراتهم ذات الصلة بصحتهم الجنسية والإنجابية بكل حرية ومسؤولية، بما في ذلك تنظيم الأسرة.[١٤٩]

وبالمثل، ومثلما ناقشنا أدناه، لا تعكس الأطر القانونية نهجاً مستنداً إلى الحقوق يعزز الخيارات الفردية المستنيرة، إلى جانب أنها تنص في الغالب على استثناءات تبدأ من العمر القانوني وحتى الزواج، وهذا يجبر الفتيات الصغيرات على الزواج والحمل المبكر والإجهاض القسري في بعض الأحيان.

ثمَّة بُعد جنساني معيَّن للأمن الغذائي والتغذية مدعوم على نطاق واسع بالأبحاث والبيانات الراسخة. فالنساء والفتيات المستضعفات أكثر عرضة لخطر سوء التغذية مقارنة بالرجال في جميع أنحاء العالم؛ حيث يموت عدد أكبر من الفتيات بسبب سوء التغذية مقارنة بالفتيان.[١٥٠]

يؤثر انعدام الأمن الغذائي في النساء والفتيات في جميع الأعمار. أثناء الحمل، تصبح النساء التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أكثر عرضة للإصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد والقلق والاكتئاب وزيادة الوزن؛ وقد يؤثر انعدام الأمن الغذائي بين الأطفال تأثيراً سلبياً في النمو الجسدي والعقلي والمعرفي على المدى الطويل؛ ويصبح الراشدون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر عرضة للإصابة بداء السكري وارتفاع ضغط الدم وفرط التوتر.[١٥١]

إن العبء الثلاثي لسوء التغذية المتمثل في نقص التغذية وزيادة الوزن أو السمنة ونقص المغذيات الدقيقة يظهر بوضوح بين النساء والفتيات في المنطقة؛ حيث توجد معدلات عالية من السمنة جنباً إلى جنب مع نقص التغذية الحاد والمزمن على حد سواء، ولا سيما في البلدان المتضررة من أزمات طال أمدها، مثل: اليمن وسوريا. يصبح معدل نقص التغذية مرتفعاً بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات. حيث أشارت دراسة أجريت في عام ٢٠١٩ حول التفاوت بين الجنسين في الاستهلاك الغذائي إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تتميز بوجود فجوة ملحوظة بين الجنسين تضر بالنساء. وأشارت أيضاً إلى أن المنطقة شهدت زيادة كبيرة في انتشار الأمراض غير السارية المتعلقة بالسمنة والتغذية؛ حيث بلغ انتشار السمنة وداء السكري أعلى معدلاته في العالم.[١٥٢]

---

[١٤٧] آن إم ستاررس وآخرون، "ارتفاع وتيرة التقدُّم المحرز – الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع: تقرير لجنة غوتماخر ولانست (Lancet Commission-nd rights for all: report of the Guttmachersexual and reproductive health a –Accelerate progress)"، عام ٢٠١٨.

[١٤٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[١٤٩] المرجع نفسه

[١٥٠] منظمة الأغذية والزراعة، "النوع الاجتماعي والتغذية (Gender and Nutrition)"، بلا تاريخ.

[١٥١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Arab Horizon ٢٠٣٠: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[١٥٢] عباسي ومحمد مهدي وآخرون، أوجه عدم المساواة بين الجنسين في جودة النظام الغذائي ونمطها الاجتماعي الاقتصادي في سياق التحول الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة مقطعية أُجريت في تونس، مجلة Nutrition Journal ١٨:١٨، عام ٢٠١٩.

لم تتحقَّق المساواة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة في المنطقة. تقل احتمالية وصول النساء اللواتي يعشن في أسر فقيرة إلى أماكن نظيفة وآمنة لإدارة النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية (MHM) أو غيرها من مرافق الصرف الصحي التي توفر معايير الأمن والنظافة المناسبة للحفاظ على احتياجات النساء الفريدة ذات الصلة بالخصوصية والكرامة. علاوة على ذلك، قد يؤدي عدم وصول النساء والفتيات إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس إلى فقدان فرصة الذهاب إلى المدرسة أو تركها تماماً. تتفاقم هذه المشكلات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات في البلدان شديدة الفقر و/أو المتضررة من النزاعات، وبشكل عام ثمَّة فجوات في الوصول إلى الخدمات بين المجتمعات الريفية والحضرية في جميع أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى افتقار المواقع التي توجد فيها منازل الأسر أيضاً إلى مصادر مناسبة لمياه الشرب في الغالب، فإن الأعراف الثقافية في جميع أنحاء المنطقة التي تكلف النساء والفتيات بتحمل مسؤولية جمع المياه لأسرِهِن يمكن أن تتضمن المشي لمسافات طويلة قد تعرِّضهن لمخاطر ذات صلة بالحماية والأمن. كان

وأثناء حالات الأزمات، تستفحل معضلة انعدام الأمن المائي القائم على النوع الاجتماعي، خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات اللاجئات أو النازحات اللواتي تواجهن عقبات كبيرة تحول دون الحصول على الخدمات الأساسية اللازمة لصحة أسرِهِن ورفاهيتها. بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية، تواجه الأسر التي تعولها النساء أعباءً مالية تحد من قدرتها على شراء المياه. ترتبط حقوق المياه في بعض البلدان بحقوق ملكية الأراضي، التي تقيِّد في بعض الحالات وصول النساء.[١٥٣]

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- الاستمرار في تبني نهج قائم على الحقوق يرتكز على الأشخاص فيما يتعلق بالصحة والتركيز على العناصر الأساسية الأربعة للحق في الصحة، وهي: التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والجودة. يتضمن هذا الأمر التأكُّد من اتباع نهج قائم على النوع الاجتماعي للخدمات والسياسات الصحية وارتفاع الاستثمارات ذات الصلة في مجال الصحة.

- التأكُّد من توفير طرود المزايا المتكاملة التي تُقدِّم الخدمات، بما في ذلك مجموعة الرعاية الكاملة في جميع الأعمار مع التركيز على صحة الأم، وتنظيم الأسرة، والوقاية من العدوى المنقولة جنسياً والعلاج منها، والخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات لتحسين الكفاءة، بما في ذلك الدعوة إلى التثقيف الجنسي الشامل في التعليم – في البيئات الرسمية وغير الرسمية. ضمان أن توفير الخدمات يتضمن أبعاد التغطية الصحية الشاملة من حيث تحسين إمكانية الحصول على الخدمات مع التركيز على الوصول في المناطق الريفية والنُهج المبتكرة المتعلقة بالتطبيب عن بُعد، ونطاق الرعاية وجودتها، وتأمين المساواة في الحصول على المعلومات الصحية، بالإضافة إلى توفير الحماية المالية لتلك الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والفتيات.

- معالجة التفاوتات الصحية وحالات عدم المساواة من خلال التعامل مع المحدِّدات الاجتماعية للصحة والتركيز على نهج "المجتمع بأسره" الذي يضمن مشاركة النساء في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية والمساءلة.

- التأكُّد من توفير الخدمات الأساسية للسكان الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والفتيات في البلدان الضعيفة في المنطقة، وأولئك السكان الذين يعيشون في بيئات إنسانية معقَّدة، بما في ذلك الحفاظ على هذه الخدمات بالرغم من التأهب والاستجابة الحاليَين لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

- معالجة البيانات غير الكافية حول صحة اليافعين وتغذيتهم من خلال تحديد المؤشرات الصحية الأساسية وتخصيص الموارد الكافية لسد الفجوات البحثية الكمية والنوعية ذات الصلة، وتحسين إدارة البيانات الفعالة مع التركيز على التصنيف حسب الجنس والعمر.

---

[١٥٣] الأمم المتحدة، "المرأة والأمن المائي وبناء السلام في المنطقة العربية (Women, Water Security, and Peacebuilding in the Arab Region)"، موجز للسياسة، عام ٢٠١٨.

- معالجة الارتفاع الكبير في الأمراض غير السارية من خلال التأكُّد من إجراء الأبحاث وتنفيذ السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الوصول الكافي إلى مرافق التدريب.

- النهوض بالتشريعات والسياسات ذات الصلة بالصحة العقلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتوافرة، وجودتها، بما في ذلك التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وخاصة أولئك المتأثرات بحالات الطوارئ، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

- إنشاء نظم صحية تراعي النوع الاجتماعي واليافعين، بما في ذلك نظم الرّعاية الصّحية الأولية، لتوفير خدمات صحية ذات جودة وغير تمييزية ومتكاملة ومناسبة للشباب مع وجود قوى عاملة معنية باليافعين والنوع الاجتماعي.

- معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في طريق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للنساء من خلال ضمان المساواة في استحقاقاتهن، والوصول إلى الأصول والموارد والخدمات (المالية وغير المالية) والتحكم فيها، وتحسين حصولهن على فرص التوظيف اللائقة وفرص سبل العيش والحماية الاجتماعية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاعات، واللاجئات والنازحات.

- تحسين وصول المرأة الريفية إلى الأصول الزراعية (الأراضي تحديداً) والسيطرة عليها، وتسهيل تعرُّضهن للممارسات والتكنولوجيات الزراعية التي تراعي التغذية واستيعابها من خلال برامج بناء القدرات المستهدفة والتي يسهل الوصول إليها.

- تخصيص الموارد الكافية لتبني نُهج تحويلية قائمة على النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك بناء قدرات أصحاب المصلحة في التحليل وإعداد البرامج الجنسانية، لمعالجة الأعراف الاجتماعية والأدوار الجنسانية التميزية التي تحد من سيطرة النساء على الدخل والأصول وسلطتهن في عملية صنع القرارات داخل الأسر والمجتمعات.

- التأكُّد من تصنيف البيانات الواردة بشأن الجوع وسوء التغذية حسب الجنس والعمر، وتوفير الدعم اللازم للإستراتيجيات والبرامج الإقليمية والوطنية من خلال التحليلات متعددة الجوانب القائمة على النوع الاجتماعي والجنس. ينبغي تنفيذ ذلك بطريقة تستكشف الديناميات الموجودة ضمن الأسرة المعيشية وأدوارها في الأمن الغذائي والتغذية، وتتصدى للجوع وسوء التغذية من خلال نهج دورة الحياة.

- إشراك النساء والرجال والفتيات والفتيان من خلال مبادرات التواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي التي تسعى إلى إشراك جميع الفئات على نحو منصف عبر الاستفادة من النُّهج التحويلية القائمة على النوع الاجتماعي التي تغيّر الأدوار الجنسانية النمطية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، وتقر بإسهامات النساء والفتيات الثمينة في مجالات الأمن الغذائي والإنتاج الغذائي والتحضير والتوزيع.

- معالجة تأثيرات تغيُّر المناخ الهائلة في الأمن الغذائي وصمود النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين والصمود أمام المناخ فيما يتعلق بالتدخلات ذات الصلة بتطوير النظم الغذائية.

- السعي إلى المساواة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة، وخاصة في البيئات الريفية والمتضررة من النزاعات/المتأثرة بحالات الطوارئ مع التأكُّد من وجود ما يكفي من الموارد اللازمة للتنفيذ الفعَّال.

- معالجة تأثير تغيُّر المناخ المرتبط بالنوع الاجتماعي من خلال خطط التكيف الوطنية التي تراعي النوع الاجتماعي والتي تعتمد على الأدلة ذات الصلة وتشرك النساء والفتيات في عملية التنمية، وتحافظ على الخدمات الصحية والتعليمية، وتؤمن الفرص الاقتصادية والتمكينية للنساء والفتيات في قطاع برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

- تعزيز الإلمام بالأمور الصحية والتغذية والتعليم بشأن برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لتحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات والأسر والمجتمعات، من خلال التأكُّد من استهداف البرامج والمبادرات الآباء والأمهات بشكل متساو

الصحة العامة

الركيزة ١

الصحة العامة

نظرة عامة

الجدول ١,١:

مؤشر التغطية الصحية الشاملة

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	نتيجة المؤشر
بلدان مجلس التعاون الخليجي	قطر	٧٧
	عُمان	٧٢
	الإمارات العربية المتحدة	٦٣
	البحرين	٧٢
	المملكة العربية السعودية	٦٨
	الكويت	٧٧
المغرب العربي	تونس	٦٥
	الجزائر	-
	المغرب	٦٥
	ليبيا	٦٣
المشرق العربي	لبنان	٦٨
	إيران	٦٥
	سوريا	٦٠
	الأردن	٧٠
	دولة فلسطين	٦٠
	مصر	٦٨
	العراق	٦٣
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٤٧
	اليمن	٣٩
	السودان	٤٣
	الصومال	٢٢

المصدر: منظمة الصحة العالمية

ينص دستور منظّمة الصّحّة العالميّة (لعام ١٩٤٦) "...أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه كحق أساسي لكل إنسان". ينص هذا الاعتراف بالصحة كحق من حقوق الإنسان على فرض التزام قانوني على الدول لضمان إمكانية الحصول على الرّعاية الصّحية ذات الجودة المناسبة في الوقت المناسب وبصورة مقبولة وميسورة التكلفة، بالإضافة إلى توفير محدّدات الصحة الأساسية، مثل: المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والغذاء، والإسكان، والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة، والمساواة بين الجنسين. في الكثير من البلدان، اعتمد القانون الداخلي أو الدستوري الحق في الصحة.[١٥٤] يمثّل تتبع إعمال هذا الحق في الصحة جزءاً لا يتجزأ من مجموعة آليات حقوق الإنسان الدولية.

انضمت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة إلى المجتمع العالمي بهدف الالتزام بجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتزداد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في جميع أنحاء المنطقة. ولتوضيح ذلك، أدخلت الدول تغيرات مؤسسية وبدأت في تنسيق الأولويات الوطنية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك طرح مراجعات وطنية طوعية.[١٥٥] وتتضمن أهداف التنمية المستدامة الهدف العالمي ٣,٨ الذي ينص على "تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك توفير الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرّعاية الصّحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة".[١٥٦] قدّر تحليل أجرته منظمة الصحة العالمية (WHO) في عام ٢٠١٨ أن ٥٣ في المائة من سكان المنطقة يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية، أي أقل من نسبة التغطية العالمية (المرجحة بعدد السكان) التي تبلغ ٦٤ في المائة. ولكن توضح التوقعات أنه يمكن تحقيق تغطية إقليمية مرجحة بعدد السكان بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٣ في حال تنفيذ توصيات منظّمة الصّحّة العالميّة.[١٥٧]

جمعت التحليلات التي أجرتها منظّمة الصّحّة العالميّة مؤشرات متعددة بخصوص التغطية الصحية لتسجيل مستوى التغطية من جانب الخدمات الصحية الفردية والقائمة على السكان وإعطاء نتيجة إجمالية لكل بلد (ارجع إلى الجدول ١,١). وهذا يوفر مقياساً عاماً ومفيداً لأداء البلدان

[١٥٤] منظّمة الصّحّة العالميّة، "حقوق الإنسان والصحة (Human rights and health)"، حقائق أساسية، عام ٢٠١٧.

[١٥٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠

[١٥٦] تعني التغطية الصحية الشاملة أنه يمكن لجميع الأشخاص والمجتمعات استخدام الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، ذات الجودة الكافية لضمان فعاليتها، من دون مواجهة صعوبات مالية.

[١٥٧] منظّمة الصّحّة العالميّة، "تعزيز التغطية الصحية الشاملة (Advancing universal health coverage)"، عام ٢٠١٨

الجدول ١,٢:

العمر المتوقع عند الولادة (أعوام)

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الإناث	الذكور
بلدان مجلس التعاون الخليجي	قطر	٨١,٧٤	٧٨,٨٣
	عُمان	٧٩,٩١	٧٥,٦٥
	الإمارات العربية المتحدة	٧٩,٠١	٧٦,٩٧
	البحرين	٧٨,١٤	٧٦,١٩
	المملكة العربية السعودية	٧٦,٤٩	٧٣,٦٧
	الكويت	٧٦,٣٦	٧٤,٥٨
المغرب العربي	تونس	٧٨,٣٥	٧٤,٣٠
	الجزائر	٧٧,٧٤	٧٥,٣١
	المغرب	٧٧,٤٤	٧٤,٩٥
	ليبيا	٧٥,٦٢	٦٩,٦٧
المشرق العربي	لبنان	٨٠,٧٩	٧٧,٠٣
	إيران	٧٧,٤٤	٧٥,٢٢
	سوريا	٧٧,٤٢	٦٥,٤١
	الأردن	٧٦,٠٥	٧٢,٦٣
	دولة فلسطين	٧٥,٤٥	٧٢,١١
	مصر[١٥٨]	٧٣,٩٧	٦٩,٤٥
	العراق	٧٢,٣٢	٦٨,٢٨
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٦٨,٠٢	٦٤,٠٠
	اليمن	٦٧,٧٩	٦٤,٤١
	السودان	٦٦,٧١	٦٣,٠٩
	الصومال	٥٨,٤٢	٥٥,٠٧

المصدر: شعبة سكان الأمم المتحدة

أشار تقرير صادر في عام ٢٠٢٠ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)[١٥٩] حول حالة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى "تحسن ملحوظ في مؤشرات الصحية الأساسية في المنطقة العربية، بما في ذلك خفض وفيات الأمومة والأطفال دون عمر الخامسة".

في عام ٢٠١٦، أفاد تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا[١٦٠] أن زيادة متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال يعكس "سجلاً جديراً بالثناء" في المنطقة فيما يتعلق بصحة النساء، ما يجعلها أحد جوانب النجاح الأساسية في تنفيذ إعلان بكين ومنهاج عمله. وأشار التقرير إلى أن متوسط العمر المتوقع للإناث عند الولادة قد ارتفع في جميع بلدان المنطقة العربية، من متوسط ٦٨ عاماً في عام ١٩٩٥ إلى متوسط ٧٢,٥ عاماً في عام ٢٠١٥. وتشير البيانات الصادرة عن منظّمة الصّحّة العالميّة في عام ٢٠١٩ أن متوسط العمر المتوقع للإناث عند الولادة في منطقة شرق البحر المتوسط يبلغ ٧١,٣١ عاماً.[١٦١]

ولكن أشار تقرير صادر في عام ٢٠٢٠ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول أهداف التنمية المستدامة إلى أن مستويات الصحة والرفاهية لا تزال متفاوتة تفاوتاً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها، إلى جانب تجزئة الخدمات الصحية ودفعها بالعرض في الغالب، هذا ويختلف الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة على نطاق واسع داخل البلدان والفئات الاجتماعية وفيما بينها. لا تزال معظم النظم الصحية تركّز تركيزاً كبيراً على الخدمات الصحية العلاجية بدلاً من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تولي اهتماماً كبيراً بالمحدِّدات الاجتماعية للصحة.[١٦٢]

لم يشهد انخفاض نسبة وفيات الأمومة، على الرغم من أنه يفوق المتوسط العالمي[١٦٣]، تقدماً ملحوظاً كغيره من المؤشرات، إذ لم يحقق سوى ثلاثة بلدان في المنطقة الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) المتمثلة في خفض نسبة وفيات الأمومة (MMR) بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥: إيران ولبنان وليبيا، مع اقتراب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت كثيراً من تحقيق الهدف (وإن كانت نسبة وفيات الأمومة هناك قليلة بالفعل). وفي الجزائر، بالرغم من عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، انخفضت نسبة وفيات الأمومة إلى النصف تقريباً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٤ (من ١١٧ إلى ٦٤) لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي.[١٦٤]

---

[١٥٨] ارجع أيضاً إلى "مصر في أرقام (Egypt in Figures)"، عام ٢٠٢٠.
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=٥١٠٤&Year=٢٣٦٠٢

[١٥٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[١٦٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[١٦١] منظّمة الصّحّة العالميّة، "قاعدة البيانات: المرصد الصحي العالمي - متوسط العمر المتوقع عند الولادة (Global Health Observatory Data Base: Life Expectancy at Birth)".

[١٦٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[١٦٣] وانخفض متوسط نسبة وفيات الأمومة بالمنطقة العربية من ٢٣٨ (عام ٢٠٠٠) إلى ١٥٦ (عام ٢٠١٥) لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢١٦ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥.

[١٦٤] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عام ٢٠١٦.

تمثل سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز (DALY) طريقة كمية لعرض عبء المرض واعتلال الصحة بين مجموعة معينة من السكان. ويجمع الحساب مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالصحة (متوسط العمر المتوقع والأمراض والأوبئة والإعاقات والحوادث والزمن/العمر) لتوضيح العدد التراكمي لسنوات العمر المفقودة. ويمكن اعتبار عام واحد من سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز كعام مفقود من الحياة "الصحية".[١٦٥]

وفقاً لبيانات منظّمة الصّحّة العالميّة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، في المتوسط، اتجاهاً إيجابياً نحو انخفاض عبء الأمراض، مع تحقيق أعلى مكاسب من جانب منطقة البلدان الأقل نمواً (الصومال واليمن والسودان وجيبوتي، على الرغم من انخفاضها في اليمن منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٤). ويعكس ذلك انخفاضاً عالمياً في سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز على مدار الفترة نفسها؛ حيث أظهرت البلدان الأقل نمواً (ولا سيما في أفريقيا) أكبر انخفاض. وشهدت أيضاً بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما المغرب ومصر والعراق وإيران وتونس[١٦٦] انخفاضاً أقل ولكنه لا يزال محدداً في العبء الكلي للأمراض. ورغم ذلك، شهدت بعض البلدان زيادة في سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز والتي تتزامن مباشرة مع بداية النزاعات، ولا سيما في سوريا واليمن والصومال والسودان. وتمت ملاحظة اتجاهات مماثلة فيما يتعلق بمؤشرات صحية معينة. فعلى سبيل المثال، في سوريا التي شهدت اتجاهاً مطرداً نحو انخفاض نسبة وفيات الأمومة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، ارتفعت النسبة حتى عام ٢٠١٦ من حوالي ٥٠/١٠٠,٠٠٠ إلى ٧٠/١٠٠,٠٠٠.[١٦٧]

يعرض الجدول أدناه مقياساً مصنّفاً حسب الجنس والعمر لسنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز لعام ٢٠١٧ على مستوى المنطقة بأكملها. ويكون العبء على الذكور عادةً أعلى في كل الفئات العمرية ويتركز في الفئات العمرية الأكبر والأصغر، وهذا يعكس ارتفاع مستويات الإصابة بالمرض والوفيات المرتبطة بالفئات العمرية في بداية الحياة (أقل من ٥) ونهايتها (أكبر من ٥٠).

الجدول ١,٣:

سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية لعام ٢٠١٧ (لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)

الجنس	دون سن ٥	من سن ٥ إلى ١٤ عاماً	من سن ١٥ إلى ٤٩ عاماً	من سن ٥٠ إلى ٦٩ عاماً	سن ٧٠ عاماً فأكثر
الذكور	٥٦,٦٣٥	٩,٨٤٩	٢٢,٣٠٦	٥٣,٧٠٤	١١١,٨٠٢
الإناث	٥٠,٧٧٣	٩,١٠٤	١٩,٣١٤	٤٢,٤٠٧	٨٧,٩٨٦

المصدر: تقديرات سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز وفقاً لمنظّمة الصّحّة العالميّة (عام ٢٠١٧)

حلت الأمراض غير السارية محل اضطرابات التغذية والأمراض السارية كأسباب رئيسة لوفاة النساء وإعاقتهن. وبالرغم من أن المنطقة شهدت انخفاضاً في سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز لأسباب، مثل: الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي في الأعوام الأخيرة، أصبح مرض القلب الإقفاري والاضطرابات الاكتئابية الشديدة وداء السكري أكثر انتشاراً. يعكس هذا التحول الوبائي التحول الديموغرافي بسبب ارتفاع متوسط العمر المتوقع والتحول الغذائي.[١٦٨] وهناك عامل إضافي أساسي (يؤثر خصوصاً في وجود الأمراض غير السارية) ويتمثل في انخفاض مستوى النشاط البدني، وهي ظاهرة شائعة مع زيادة الثروة. تسجل عدة بلدان في المنطقة أعلى معدلات للخمول البدني والسمنة وداء السكري في العالم.[١٦٩]

وفي نهاية المطاف، تُعد حالات الطوارئ أو النزاعات أو الاضطرابات المدنية أحد المحدِّدات الأساسية للصحة في هذه المنطقة. ولا تزال النزاعات الجارية في اليمن والسودان وسوريا والعراق بالإضافة إلى آثارها والنزاعات السابقة، في البلدان المجاورة، تخلف آثاراً صحية جسيمة على السكان وبدرجة مفرطة على النساء والفتيات. وفي عام ٢٠١٧، كان حوالي ٨٥ في المائة من الإصابات (الجرحى والقتلى) المرتبطة بالنزاعات عالمياً ناتجاً عن النزاع في بلدان سوريا وأفغانستان والعراق واليمن والصومال.[١٧٠]

---

[١٦٥] ارجع إلى منظّمة الصّحّة العالميّة، "قاعدة البيانات: المرصد الصحي العالمي - تقديرات الصحة العالمية: متوسط العمر المتوقع والأسباب الرئيسة للوفاة والإعاقة (Global Health Estimates: Life expectancy and leading causes of death and disability -Base: Global Health Observatory data)".

[١٦٦] بيانات من مجلة ذا لانسيت - معاهد القياسات الصحية والتقييم، عبء المرض العالمي، عام ٢٠٢٠.

[١٦٧] تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، عام ٢٠١٦

[١٦٨] لارا نصر الدين، وآخرون. "الحالة التغذوية والاستهلاك الغذائي للأطفال في خضم التحول الغذائي: حالة منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (Nutritional status and dietary intakes of children amid the nutrition transition: the case of the Eastern Mediterranean Region)"، بحث التغذية ٥٧ (عام ٢٠١٨): ١٢-٢٧ ٥.

[١٦٩] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميّات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

[١٧٠] كندرا دوبوي وسيري آس راستاد، اتجاهات في النزاع المسلح، ١٩٤٦–٢٠١٧، اتجاهات النزاع، ٥. أوسلو، عام ٢٠١٨.

الأمراض السارية والأمراض غير السارية

لم تتغير أسباب الوفاة والإعاقة الناجمة عن الأمراض غير السارية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٧. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يُعزى أكثر من نصف إجمالي الوفيات في عام ٢٠١٢ إلى الأمراض غير السارية (NCD). وتتضمن الأمراض السارية أمراضاً معدية، مثل: السل والحصبة، في حين أن الأمراض غير السارية تكون غالباً أمراضاً مزمنة، مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض السرطانية وداء السكري.

وتتبع أوبئة الأمراض السارية أنماطاً يمكن التنبؤ بها، وتنتشر بين قطاعات السكان الأكثر هشاشة عن طريق العوامل الناقلة للأمراض. ورغم ذلك، يمكن أن تؤثر الأنماط الاجتماعية والثقافية والعرقية والاجتماعية الاقتصادية الحديثة أيضاً في انتشار السلوكيات التي ينتج عنها مخاطر صحية، مثل: التدخين والتغذية غير المتوازنة والخمول البدني والإفراط في تناول الكحول. هذه بعض محدِّدات الأمراض غير السارية، ويزعم الكثير من الخبراء الآن أن مخالطة الأنماط الواردة أعلاه مع الأمراض المزمنة يعني أنها أيضاً سارية في حقيقة الأمر.[١٧١] ورغم ذلك، تقدم المصطلحات مقارنة مفيدة بين الأمراض التي تحددها عوامل أنماط الحياة بشكل أكبر وتلك الناجمة عن ناقل مستقل أو تنتقل من خلاله.

توضح بيانات منظّمة الصّحّة العالميّة المتعلقة بالأمراض السارية وغير السارية عوامل خطر واضحة مرتبطة بنوع الجنس وأوجه تفاوت كبيرة في الموقع والسن. في كل منطقة عربية فرعية، ترتفع نسبة وفيات الإناث الناجمة عن الأمراض السارية وغير السارية على حد سواء. ويصبح الرجال أكثر عرضة لخطر الوفاة بسبب الإصابات. وفيما يتعلق بالأمراض غير السارية، تسهم ثلاث أفكار خاطئة في إهمالها بين النساء:

- الاعتقاد الدائم أن المشكلات المتعلقة بالصحة التي تهم النساء تحددها قدرتهن على الإنجاب.
- الاعتقاد الخاطئ بأن الأمراض غير السارية، ولا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية، تُعد أمراضاً تخص الرجال بصفة أساسية.
- الفكرة الخاطئة التي تفيد أن الأمراض غير السارية التي تصيب النساء لا تمثل مشكلة إلا في البلدان ذات الدخل المرتفع وتحدث نتيجة لخيارات أنماط الحياة.[١٧٢]

يبرز الرسم البياني الوارد أدناه توزيع الوفيات حسب الأسباب الناجمة عن نوعي الأمراض في جميع بلدان المنطقة مقارنة بالمجموع العالمي (لعام ٢٠١٦)، وهذا يبرز زيادة الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بوجه عام. تفوق احتمالات وفاة النساء في المنطقة المتوسط العالمي بسبب الأمراض السارية (٢٦,٨ في المائة مقابل ٢٠,٧ في المائة) وبسبب الإصابات.

الرسم البياني 1.1. سبب الوفاة: الأمراض السارية مقابل غير السارية (جميع الأعمار)

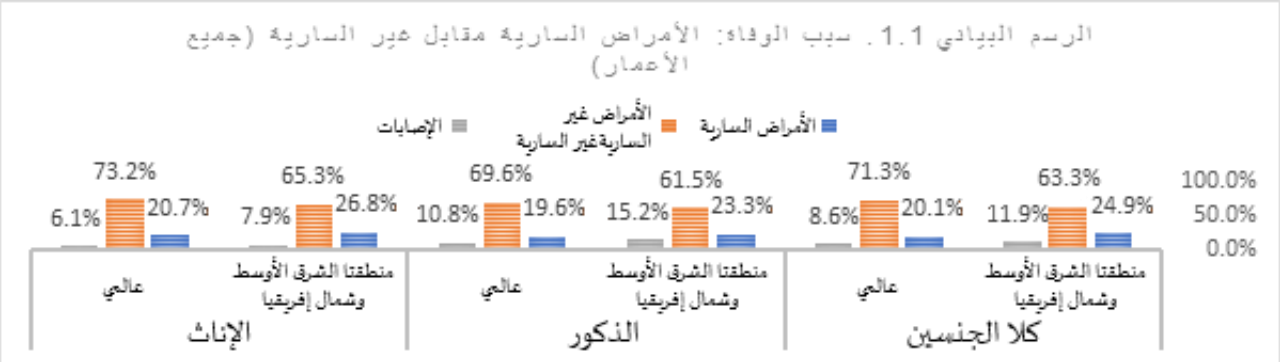

على مستوى كل بلد على حدة، كما هو الحال مع المؤشرات الأخرى، ثمة أوجه تفاوت كبيرة بسبب العديد من العوامل المؤثرة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها (المعروضة في الجدول أدناه). من بين الراشدين، تُعد الإناث في الصومال أكثر سكان البلدان عرضة لخطر الوفاة الناجمة عن الأمراض السارية، وتليها جيبوتي. وتواجه النساء في الإمارات العربية المتحدة والبحرين أعلى نسبة لخطر الوفاة نتيجة الأمراض غير السارية في المنطقة، وتليها مصر.

[١٧١] مايكل أكلاند، ويانغ باك تشوي، وبيكا بوسكا، إعادة التفكير في مصطلحي الأمراض غير السارية والأمراض المزمنة، مجلة علم الأوبئة وصحة المجتمع ٢٠٠٣،

[١٧٢] منظّمة الصّحّة العالميّة، "قاعدة البيانات: المرصد الصحي العالمي - حول مكافحة الأمراض غير السارية والوقاية منها (Data Base: Global Health Observatory - On the Prevention and Control of NCDs)."

الجدول ١,٤:

سبب الوفاة نتيجة الأمراض السارية وغير السارية

الأمراض السارية (النسبة المئوية للفئة العمرية ذات الصلة)						الأمراض غير السارية (النسبة المئوية للفئة العمرية ذات الصلة)					
المنطقة	البلد	الجنس/العمر				المنطقة	البلد	الجنس/العمر			
		الإناث		الذكور				الإناث		الذكور	
		١٥-٣٤	٣٥-٥٩	١٥-٣٤	٣٥-٥٩			١٥-٣٤	٣٥-٥٩	١٥-٣٤	٣٥-٥٩
بلدان مجلس التعاون الخليجي	عُمان	١٦,٧	٨,٤	٨	٧,٣	بلدان مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة	٦٦,٨	٩٠,٧	٣٩,٨	٧٧,٢
	الكويت	١٤,٧	٩,٦	٢,٧	٦,٥		البحرين	٦٤,٩	٩٠	٤١,٥	٧٨,٢
	المملكة العربية السعودية	١٢,٥	٧,٧	٣,٧	٥,١		قطر	٥٣	٨٨,٧	٢١,١	٦٦,٩
	البحرين	١١,١	٤,٥	٥,٤	٤,٩		عُمان	٤٩,٩	٨١,٣	٢٩,٣	٦٩,٦
	قطر	٩,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٥		الكويت	٤٩,٩	٧٩,٥	٣٣	٧٢,٧
	الإمارات العربية المتحدة	٧,٣	٢,٦	٤,٩	٣,٢		المملكة العربية السعودية	٤٤,٢	٧٥,٣	١٩,٧	٦١,٧
المغرب العربي	الجزائر	٢٤,٥	٨,٢	٥,٣	٥,٧	المغرب العربي	المغرب	٥٢	٨٥,٤	٢٩,٥	٧٤,٩
	المغرب	٢١,٤	٦,٨	٨,٧	٧,٤		تونس	٥٢,٥	٨٤,٧	٢٧,١	٧٧,٨
	تونس	١٨,٩	٦,٣	٥	٤,٣		الجزائر	٤٩,١	٨٢,٤	٢٦,٤	٧٠,٤
	ليبيا	٨	٥,٧	٢,٣	٤,٨		ليبيا	٣٩,٣	٧٦,٦	١٣,٥	٥٧,٧
المشرق العربي	مصر	١٨,٦	٤,٢	٩,٧	٤	المشرق العربي	مصر	٥٨,٦	٩١,٨	٤٢,٣	٨٥,٥
	الأردن	١٤,٩	٥,١	٢,٩	٢,٩		لبنان	٥٧,٥	٨٩,٦	٢٨,٩	٨٢
	لبنان	١١,٧	٣,٩	٢,٨	٢,٢		الأردن	٤٩,٤	٨٤,١	٢٦,٨	٧٩,٣
	إيران	٩,٣	٥,١	٥,٥	٩,٨		إيران	٤٦,٦	٨٣,٢	٢٦,١	٦٧
	العراق	٨,٣	٤,٦	١,٣	٢,٩		العراق	٢١,٩	٦٦,١	٨	٤٩,٧
	سوريا	٣,٢	٢,١	٠,٤	١		سوريا	١٢	٥٠,٣	٥	٣٥,٩
البلدان الأقل نمواً	الصومال	٦٨,٥	٤٧,١	٤١	٤٢,٩	البلدان الأقل نمواً	اليمن	٤١,٢	٧٧,٨	٢٨,١	٧١,٥
	جيبوتي	٥٨,٣	٤٧	٤٠,٦	٤٠,٦		السودان	٤١,٨	٧٤,٨	٢٨,٣	٦٧,٥
	السودان	٣٧,٩	١٨,٧	١٥,٢	١٢,٨		جيبوتي	٢٦,٦	٤٦,٨	٣١,١	٤٨,٤
	اليمن	٣١,٧	١٣,٧	٨,٢	٦,٨		الصومال	١٥,٢	٤٤,٤	١٨,٣	٣٨,٨

المصدر: تقديرات الصحة العالمية وفقاً لمنظّمة الصّحّة العالميّة

الوفيات دون سن الخامسة

أشار تقرير صادر عام ٢٠١٦ عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف حول تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١٧٣] إلى أن نسبة الوفيات دون سن الخامسة "انخفضت إلى أكثر من النصف في المتوسط" بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥؛ حيث حققت تسعة بلدان أحد أهداف التنمية المستدامة (المتمثل في خفض نسبة الوفيات دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥) واقتربت خمسة بلدان أخرى من تحقيق ذلك.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية ككل اتجاهاً ثابتاً نحو انخفاض نسبة الوفيات دون سن الخامسة. قدّرت المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال (IGME) نسبة عام ٢٠١٩ بمقدار ٢١,٨ في المنطقة، وهو أقل بكثير من نسبة الوفيات دون سن الخامسة على الصعيد العالمي التي تبلغ ٣٧,٦٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.[١٧٤]

تشير البيانات المعروضة في الشكل الوارد أدناه (بيانات عام ٢٠١٥) إلى أن نسب وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأطفال حديثي الولادة

[١٧٣] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عام ٢٠١٦.

[١٧٤] المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال، "البيانات العالمية لعام ٢٠١٨ (Global data for ٢٠١٨)".

والرضّع الأعلى من المتوسط بشكل ملحوظ تشهدها السودان وجيبوتي واليمن بدرجة أقل. وتتخطي هذه البلدان الثلاثة جميعها التقدير العالمي.

تشير أحدث التقديرات الصادرة عن المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال إلى أن نسب الوفيات دون سن الخامسة لعام ٢٠١٩ في السودان بلغ ٥٨,٤١ لكل ألف مولود حي، و٥٧,٤٩ في جيبوتي و٥٨,٣٦ في اليمن. ويُعد البلد الأخير، على وجه الخصوص، البلد الوحيد في المنطقة الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العقد الماضي (بعد أن كانت ٥٥,٢ في عام ٢٠١١).

الشكل ١,١:

نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضّع والأطفال دون سن الخامسة حسب البلد، عام ٢٠١٥

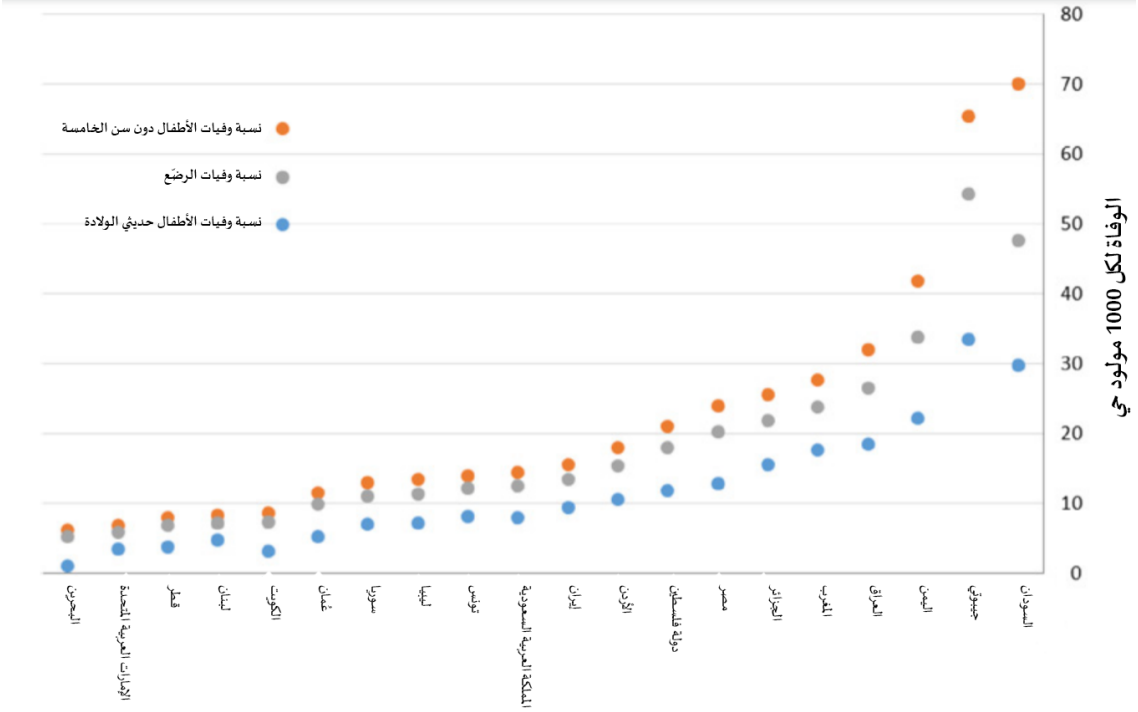

ملحوظات: نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة = الوفيات بعمر ٠-٢٨ يوماً من الولادة؛ نسبة وفيات الرضّع = الوفيات بعمر ٠-٣٦٤ يوماً من الولادة؛ نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة = الوفيات بعمر ٠-٤ أعوام من الولادة. تصنيف البلدان حسب إجمالي نسب وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، ومنظّمة الصّحّة العالميّة، ومجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة. تقديرات المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال (IGME) في عام ٢٠١٥. http://www.childmortality.org.

الممارسات/الأعراف الاجتماعية والثقافية

سلطة صنع القرار

الشكل 1.2: صنع القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية

تصف هذه الصورة النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً التي تكون فيها الجهة الفاعلة المحدّدة هي الجهات التي تصنع القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية بشكل رئيس (%).

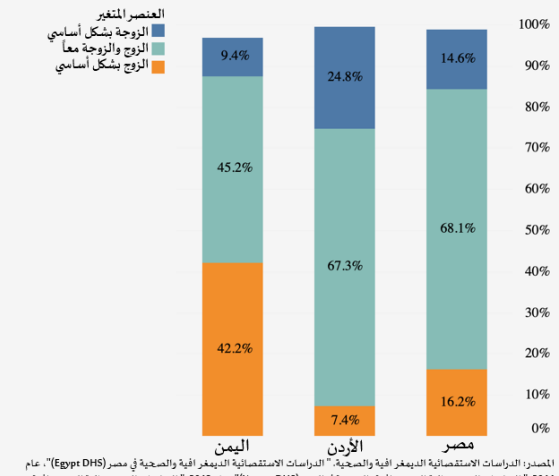

المصدر: الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية. " الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (Egypt DHS)"، عام 2014. " الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في اليمن (Yemen DHS)"، عام 2018. " الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الأردن (Jordan DHS)، عام 2017. تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة تطبيقات البنك الدولي.

على الرغم من التشريعات والسياسات التي تضمن مستوى من الاستقلالية في صنع القرار، فإن الاستطلاعات التي أُجريت في الدول العربية تشير إلى أن النساء تتمتع بمستويات محدودة من الاستقلالية فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بصحتها. فعلى سبيل المثال، أكدت ٣٦,٦ في المائة من النساء في اليمن، اللواتي تمت مقابلتهن في الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أُجريت عام ٢٠١٣، على مشكلة الحاجة إلى الحصول على إذن غير رسمي من الأقارب الذكور للحصول على الرّعاية الصّحية. وهذا يتناقض مع الأردن؛ حيث ذكرت ٦٧,٣ في المائة من النساء أنهن يتمتعن بالاستقلالية الكاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهن، بما في ذلك الرّعاية الصّحية.[١٧٥] ووفقاً للبيانات المتعلقة بالنساء المتزوجات الخاصة باستطلاعات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS) في مصر والأردن واليمن، تتخذ النساء ما بين ٩,٤ في المائة و٤٠,٠ في المائة من القرارات المتعلقة بصحتهن بأنفسهن. ويتخذ الزوج ما بين ١١ في المائة و٤٢,٢ في المائة من القرارات.

الجدول ١,٧:

صنع النساء للقرار بشأن المشكلات الصحية

البلد	قرار شخصي	قرار مشترك (مع الزوج)
مصر (٢٠١٤)	٢٣ في المائة	٧٥ في المائة
اليمن (٢٠١٣) (الرّعاية الصّحية فقط)	٩,٤ في المائة	٤٥,٢ في المائة
الأردن (٢٠١٧)	٨,٤ في المائة	٨٥ في المائة

المصدر: الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية.

يعرض الجدول ١,٧ بيانات حول صنع القرار بين النساء المتزوجات في الأردن ومصر واليمن. ويوضح سيطرة النظام الأبوي في اليمن ومستويات أعلى من الاستقلالية التي تتمتع بها النساء في الأردن. ففي مصر، يشترك الزوج والزوجة في عملية اتخاذ القرار المهيمنة ويرتبط ارتفاع مستوى الاستقلالية بارتفاع مستويات التعليم والمعيشة الحضرية وارتفاع دخل الأسرة.[١٧٦]

هناك مؤشر محدد لأهداف التنمية المستدامة في إطار ذلك وهو ٥,٦,١: إن نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً يتخذن قراراتهن المستنيرة بأنفسهن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرّعاية الصّحية الإنجابية. يتم جمع البيانات المتعلقة بهذا المؤشر من خلال تقارير الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية المتوفرة فقط في الأردن (٢٠١٧) ومصر (٢٠١٥) واليمن (٢٠١٣). وفيما يأتي نتائج البلدان الثلاثة بشأن العنصر المحدد للمؤشر المتعلق بالقرارات حول استخدام وسائل منع الحمل (في حالة اليمن، لم تُطرح سوى أسئلة بشأن القرارات المتعلقة بالرّعاية الصّحية العامة):

وعلى النقيض من مستوى البيانات الموثقة والنوعية، لا توجد سوى بيانات قليلة متسقة ومتينة وقابلة للمقارنة بشأن مسألة الأعراف والممارسات المتعلقة بقرارات الرّعاية الصّحية والمعلومات المتعلقة بها وإمكانية الحصول على خدماتها داخل المنطقة. فعلى سبيل المثال، خصص العديد من الجهات المعنية موارد لمعالجة وصمة العار المتصورة أو نقص المرافق المتعلقة بالدورة الشهرية وإدارة النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية،[١٧٧] ولكن هناك نقص في البيانات الكمية العالمية أو الإقليمية حول تفاصيل التحديات المتعلقة بالأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية والمتعلقة بوصمة العار.

التدخين

الجدول ١,٨:

معدل انتشار التدخين المقدر بحسب العمر وفقاً لمنظّمة الصّحّة العالميّة بين الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ عاماً أو أكبر (مدخنو التبغ الحاليون)[١٧٨]

		الذكور	الإناث	الإجمالي	عام البيانات
بلدان مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة	٢٩,١ في المائة	٠,٦ في المائة	١٤,٨ في المائة	٢٠١٧
	البحرين	٣٣,٨ في المائة	٤,٠ في المائة	١٨,٨ في المائة	٢٠١٧
	قطر	٢٥,٥ في المائة	٠,٧ في المائة	١٣,١ في المائة	٢٠١٧
	عُمان	١٥,٢ في المائة	٠,٣ في المائة	٧,٨ في المائة	٢٠١٧
	الكويت	٣٦,٥ في المائة	٢,٢ في المائة	١٩,٣ في المائة	٢٠١٧
	المملكة العربية السعودية	٢٤,٠ في المائة	١,٣ في المائة	١٢,٧ في المائة	٢٠١٧
المغرب العربي	المغرب	٢٧,٤ في المائة	١,١ في المائة	١٤,٢ في المائة	٢٠١٧

[١٧٥] "الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (Demographic and Health Survey)"، الأردن، عام ٢٠١٧.

[١٧٦] "الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (Demographic and Health Survey)"، مصر، عام ٢٠١٤

[١٧٧] على سبيل المثال، ارجع إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "برنامج إدارة النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية "MHM" يمكّن الفتيات من تحقيق كامل إمكاناتهن (PROGRAMME ENABLES GIRLS TO REACH THEIR FULL POTENTIAL "MHM"YGIENE MANAGEMENT MENSTRUAL H)"، عام ٢٠١٩.

[١٧٨] الملحق العاشر لتقرير منظّمة الصّحّة العالميّة بشأن وباء التبغ العالمي، عام ٢٠١٩.

	تونس	٤٣,٨ في المائة	٢,٠ في المائة	٢٢,٩ في المائة	٢٠١٧
	الجزائر	٢٨,٤ في المائة	٠,٩ في المائة	١٤,٧ في المائة	٢٠١٧
	ليبيا	غير متاح	غير متاح	٢٥,١ في المائة	٢٠٠٩
المشرق العربي	مصر	٤٢,٣ في المائة	٠,٤ في المائة	٢١,٤ في المائة	٢٠١٧
	لبنان	٣٩,٠ في المائة	٢٥,٤ في المائة	٣٢,٢ في المائة	٢٠١٧
	الأردن	٤٩,٦ في المائة	٥,٧ في المائة	٢٩,٠ في المائة	٢٠٠٧
	إيران	٢٠,٣ في المائة	١,٥ في المائة	١٠,٩ في المائة	٢٠١٧
	العراق	٣٤,٨ في المائة	٢,٦ في المائة	١٨,٧ في المائة	٢٠١٧
	سوريا	٤٨,٠ في المائة	٨,٩ في المائة	٢٤,٧ في المائة	٢٠٠٣
البلدان الأقل نمواً	اليمن	٢٧,٣ في المائة	٦,٣ في المائة	١٦,٨ في المائة	٢٠١٧
	السودان	١٧,١ في المائة	٠,٧ في المائة	٩,٦ في المائة	٢٠١٦
	جيبوتي	١٨,٠ في المائة	٢,٠ في المائة	غير متاح	٢٠١٢
	الصومال	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

إن تدخين التبغ (باستثناء الاستخدامات الأخرى) في المنطقة، بنسبة ١٩,٨ في المائة من إجمالي سكان المنطقة البالغين من العمر ≥ ١٥ عاماً، أي ٨٢ مليون مدخن إجمالاً، يُعد أقل قليلاً من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢١,٩ في المائة.[١٧٩] تشير تقديرات منظّمة الصّحّة العالميّة إلى أنه في عام ٢٠٢٠ سيصبح هناك ٩٤ مليون مدخن في المنطقة. تقل نسبة التدخين بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، التي تبلغ ٤,٥ في المائة (٧,٠/١,٩ في المائة للفتيان/الفتيات)، عن المتوسط العالمي الذي يبلغ ٦,٨ في المائة (٩,٣/٤,٢ في المائة للفتيان/الفتيات).[١٨٠]

انخفض المعدل العالمي لانتشار تدخين التبغ بحسب العمر بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٠. تشير تقديرات منظّمة الصّحّة العالميّة إلى أن معدلات التدخين انخفضت بمقدار ٦,٧ في المائة عالمياً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. ورغم ذلك، لا تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية هذا الاتجاه العام؛ حيث تبدو الاتجاهات ثابتة أو متزايدة.[١٨١] وتشير توقعات منظّمة الصّحّة العالميّة إلى أن ٣٦,٢ في المائة من السكان الذين يبلغون من العمر ≥ ١٥ عاماً سيصبحون مدخنين بحلول عام ٢٠٢٥ إذا لم تُنفذ الجهود الرامية إلى مكافحة التبغ، أي أقل بنسبة ١٣ في المائة من هدف منظّمة الصّحّة العالميّة في هذه الفترة الزمنية.[١٨٢]

يعرض الجدول ١,٨ البيانات المقدرة الخاصة بكل بلد حول التدخين بين الأشخاص الذين يبلغون من العمر ≥ ١٥ عاماً. يدخن الرجال بمعدلات أعلى بكثير (٣٣,٩ في المائة) من النساء (٢,٣ في المائة) في المنطقة. ولكن هناك استثناءات كما هو الحال في لبنان؛ حيث تدخن فيها النساء بنسبة ٢٦,٩ في المائة. وهذا أعلى بكثير من المتوسط العالمي للنساء التي تدخن الذي يبلغ ٦,٤ في المائة.[١٨٣]

تتمثل البلدان التي سجلت أعلى معدلات تدخين في الأردن (٤٩,٦ في المائة) وسوريا (٤٨ في المائة) وتونس (٤٣,٨ في المائة)، على الرغم من أن الافتقار إلى البيانات الحديثة بشأن الأردن وسوريا (٢٠٠٧ و٢٠٠٣ على التوالي) يعني أن هذه المعدلات غير دقيقة.

يعرقل الافتقار إلى البيانات حول انتشار التدخين التحديد الدقيق للسياسات في المنطقة، فبعض البلدان لم تستكمل الاستطلاعات لمدة عقد أو أكثر.

يعني الافتقار إلى البيانات والجهود الرامية إلى مكافحة التبغ المحدودة في المنطقة أن ليس من المرجح أن يحقق أي بلد من بلدان المنطقة هدف الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ المتمثل في خفض معدل انتشار التدخين بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥؛ حيث من المرجح أن يشهد بَلدان ارتفاعاً، ومن غير المرجح أن تشهد تسعة بلدان أي تغيير، ومن المرجح أن تشهد ثلاثة بلدان فقط انخفاضاً طفيفاً في معدل الانتشار (لم تكن لدى البلدان المتبقية بيانات كافية يمكن الاستناد إليها لوضع التوقعات).[١٨٤]

[١٧٩] معدل انتشار تدخين التبغ بحسب العمر بين الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ عاماً فأكثر (في المائة)، وفقاً لمنطقة منظّمة الصّحّة العالميّة، عام ٢٠١٦.

[١٨٠] منظمة الصحة العالمية، "التقرير العالمي حول اتجاهات انتشار تدخين التبغ للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥ (ort on trends in prevalence of tobacco smoking Global rep ٢٠٠٠-٢٠٢٥)"، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٨.

[١٨١] المرجع نفسه

[١٨٢] المرجع نفسه

[١٨٣] منظمة الصحة العالمية، تقرير حول وباء التبغ العالمي، عام ٢٠١٩.

[١٨٤] "التقرير العالمي حول اتجاهات انتشار تدخين التبغ للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥ (bal report on trends in prevalence of tobacco smoking Glo ٢٠٠٠-٢٠٢٥)"، الطبعة الثانية، منظمة الصحة العالمية، عام ٢٠١٨.

النشاط البدني

يُعد نقص النشاط البدني أحد عوامل الخطر الرئيسة للإصابة بمجموعة من الأمراض المزمنة، مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والوفاة المبكرة، في مختلف أنحاء العالم.[١٨٥] وعلى العكس من ذلك، تعود ممارسة النشاط البدني بفوائد جمة على الصحة وتسهم في الوقاية من مجموعة من الأمراض غير السارية. ويعرف النشاط البدني الكافي بالنسبة إلى الراشدين على أنه ممارسة ١٥٠ دقيقة من النشاط البدني المعتدل بحد أدنى، أو ٧٥ دقيقة على الأقل من النشاط البدني الشديد أسبوعياً، أو مزيج من الاثنين معاً.

وفقاً لمنظّمة الصّحّة العالميّة، كان ٢٣ في المائة من الرجال و٣٢ من النساء الراشدات غير نشطين بدنياً بما يكفي في عام ٢٠١٦ على مستوى العالم. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، تجاوزت المعدلات المتوسط العالمي بدرجة كبيرة: حيث بلغت النسبة ٢٦,٩ في المائة من الرجال و٤٣,٥ في المائة من النساء. ويُعزى هذا الارتفاع في الخمول البدني إلى طبيعة الجلوس لفترات طويلة التي أصبحت متزايدة في العديد من أشكال العمل وتغيير وسائل النقل وزيادة التوسع الحضري.

يؤدي اليافعون أداءً ضعيفاً بصفة خاصة عند ممارسة النشاط البدني الملائم. وهذا صحيح على الصعيد العالمي؛ حيث إن ٨١ في المائة من اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٧ عاماً لا يمارسون النشاط بدرجة كافية (٧٧,٦ في المائة من الفتيان؛ و٨٤,٧ في المائة من الفتيات)، ويُعد الوضع أسوأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بمعدل ٨٧ في المائة (٨٤,٣ في المائة من الفتيان؛ و٨٩,٩ في المائة من الفتيات). ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات صحية بدرجة كبيرة في الحياة لاحقاً.

على أساس قطري، وبالنسبة إلى الراشدين، تُعد الكويت من أسوأ البلدان من حيث الأداء على الإطلاق في المنطقة وعلى مستوى العالم أيضاً: حيث لا يمارس ٦٧ في المائة (٦١,٣ في المائة من الذكور/٧٤,٦ في المائة من الإناث) تمارين بدنية بدرجة كافية، على الرغم من أن نسبة اليافعين في الكويت أقرب إلى المتوسط العالمي. ويؤدي أيضاً الراشدون في المملكة العربية السعودية والعراق (النساء بصفة رئيسة) أداءً ضعيفاً بشكل خاص؛ حيث يحتلون المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي وفقاً للتصنيف العالمي المتعلق بالنشاط البدني غير الكافي. ومن بين اليافعين، تُعد السودان من أسوأ الحالات على مستوى العالم، وكذلك لا تشارك الفتيات في مصر في ممارسة النشاط البدني بالقدر نفسه. وبالنسبة إلى الراشدين واليافعين، يفوق أداء الذكور دائماً أداء الإناث من حيث مستوى النشاط الذي يمارسونه، وهذا يشير إلى أن النتائج السلبية المرتبطة بالنشاط البدني غير الكافي ستظهر بين النساء أكثر من الرجال.

الشكل 1.3: انتشار النشاط البدني غير الكافي بين الراشدين واليافعين

يوضّح هذا المؤشر النسبة المئوية لليافعين والراشدين الذين يذهبون إلى المدرسة بعمر 18 فأكبر، الذين قدّرت منظمة الصحة العالمية بأنهم لا يستوفون توصيات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالنشاط البدني الخاص بالصحة، على سبيل المثال، ممارسة أقل من 60 دقيقة من النشاط البدني المعتدل إلى الشديد يومياً.

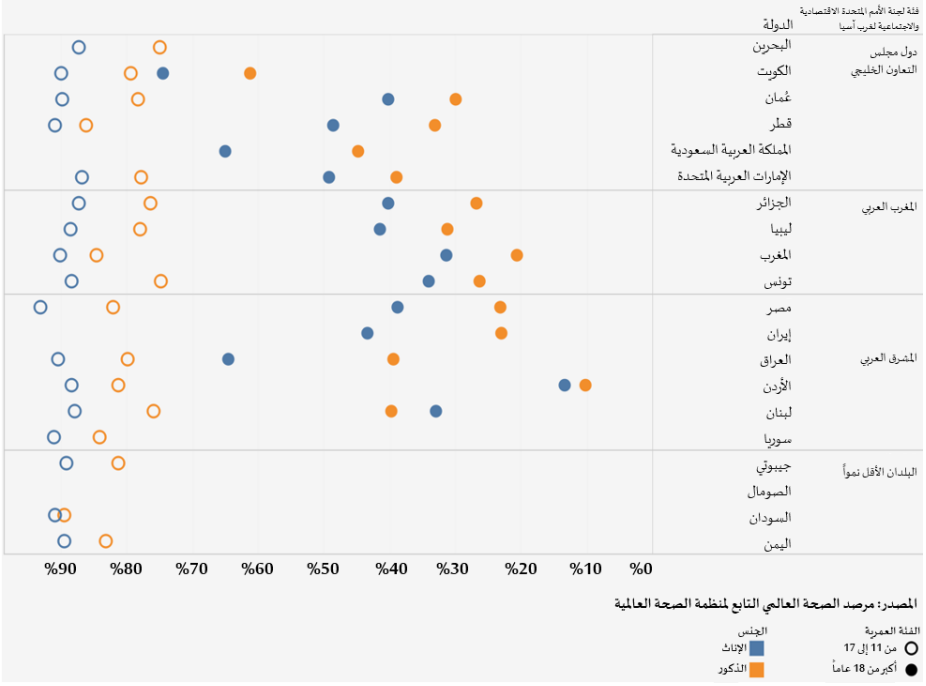

[١٨٥] كل البيانات الواردة في هذا القسم صادرة عن منظمة الصحة العالمية، عام ٢٠٢٠. يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/physical_activity والموقع الإلكتروني https://www.who.int/gho/ncd/risk_factors/physical_activity/en/

الخدمات والبرامج والمعلومات

على الرغم من التقدم المحرز في كمية الخدمات الصحية المتاحة للنساء والفتيات اللواتي يعشن في المنطقة خلال العقود الماضية ونوعيتها، ما زلن يواجهن العديد من العقبات للحصول على الرعاية اللازمة. تشمل بعض العقبات التي كثيراً ما يُستشهد بها في الأبحاث مسافات السفر الطويلة إلى مرافق الرّعاية الصّحية والتحديات المتعلقة بوسائل النقل، فضلاً عن الافتقار إلى مقدمي الرّعاية الصّحية من الإناث والمخاوف المتعلقة بدخول مرافق الرّعاية الصّحية بمفردهن (راجع الجدول ١,٩ الوارد أدناه). ويمكن ألا توضح الإحصاءات الإجمالية المتعلقة بالحصول على الرّعاية الصّحية اختلافات كبيرة في التغطية على المستوى دون الوطني. فعلى سبيل المثال، في منطقة وسط اليمن، تفيد نحو ٨٠ في المائة من النساء بأنهن يحصلن على الرّعاية الصّحية، بينما تفيد أقل من ٢٥ في المائة من النساء في المنطقة الشمالية بأنهن يحصلن على هذه الرعاية.[١٨٦] ولا يزال الشباب، ولا سيما غير المتزوجين، من الفئات السكانية المهملة إلى حد كبير من حيث الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم في المنطقة.[١٨٧]

يشكل الافتقار إلى الموارد المالية عائقاً رئيسياً آخر. وفي الوقع، لا يغطي التأمين الصحي العام في المنطقة في العادة إلا نسبة مئوية تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من السكان، وهذا يجعل باقي الأفراد أو أصحاب أعمالهم يشتركون في مخططات التأمين الخاصة. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لاستطلاع وطني أُجري في عام ٢٠١٠، لم تتمكن سوى ٤٥ في المائة من النساء في لبنان من تحمل تكاليف الأدوية والزيارات الطبية المنتظمة عندما لم يحصلن على استحقاقات التأمين الصحي من خلال عملهن. وهذا يدل على مدى تعرض النساء لخطر أكبر بسبب تغطية الضمان الاجتماعي المحدودة؛ حيث إن المشاركة الإقليمية للإناث في سوق العمل الرسمي منخفضة بنسبة ٢٣ في المائة.[١٨٨]

الجدول ١,٩:

التحديات المتصورة بشأن الحصول على الرّعاية الصّحية، على النحو الذي حددته النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً واللواتي أبلغن عن مشكلات خطيرة بشأن الحصول على الرّعاية الصّحية لأنفسهن في حال مرضهن، في بلدان محددة (البيانات في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥).[١٨٩]

البلد	الحصول على المال للعلاج	المسافة المقطوعة للوصول إلى المرفق الصحي	استخدام وسائل النقل	عدم الرغبة في الذهاب بمفردهن	عدم توفر مقدمي الرّعاية الصّحية من الإناث
مصر	١٠,٥ في المائة	١٨,٢ في المائة	٢٠,٩ في المائة	٣١,٣ في المائة	٢٨,٩ في المائة
الأردن	٢٢,٥ في المائة	٢٦,٤ في المائة	٢٨,٦ في المائة	٢٨,٨ في المائة	٢٩,٥ في المائة
اليمن	٥٦,١ في المائة	٥٨,٨ في المائة	-	٨٠,٢ في المائة	٦٢,٩ في المائة

المصدر: "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٦

تكون النفقات الصحية من الأموال الخاصة لجميع الأشخاص (وليس النساء على وجه التحديد) مرتفعة غالباً في المنطقة (راجع الشكل ١,٤ الوارد أدناه)، باستثناء بعض البلدان التي تقدم الرّعاية الصّحية المجانية إلى مواطنيها، ولا سيما تلك البلدان التي تقع في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية. وقد أدى ركود الاستثمار الحكومي أو تراجعه في القطاع الصحي إلى تفاقم هذه المشكلة في بعض الحالات. وفي المتوسط، تنفق بلدان المنطقة ٢,٩٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة، في مقابل ٣,٥٣ في المائة على الصعيد العالمي.[١٩٠] وهذا الأمر يبعث على القلق بوجه خاص؛ لأن أوجه القصور في الرّعاية الصّحية والبرامج الاجتماعية قد تؤدي إلى زيادة العبء على النساء اللواتي يتحملن عادةً مسؤولية رعاية الأقارب.[١٩١] وعلى سبيل التوضيح، تشير البيانات المتاحة إلى أن ما بين ٦٠ في المائة و٩٧ في المائة من السكان في البلدان الأقل نمواً معرضون لخطر إنفاق مبالغ كارثية على الرعاية الجراحية (أي >٤٠ في المائة من دخل الأسرة المتبقي بعد الاحتياجات المعيشية)، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٨,١ في المائة في عام ٢٠١٧.[١٩٢]

---

[١٨٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[١٨٧] التقرير الإقليمي: قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عام ٢٠١٦

[١٨٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[١٨٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[١٩٠] منظمة الصحة العالمية، مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي.

[١٩١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[١٩٢] بيانات البنك الدولي. يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني https://data.worldbank.org/indicator/SH.SGR.CRSK.ZS

هنـاك تفـاوت كبير داخـل المنطقـة فيمـا يتعلق بـالنفقـات من الأموال الخاصـــة على الرّعاية الصّـحية؛ حيث تتراوح بين ٥,٩ في المائة في عُمان و٨١,٠ في المائة في اليمن.

الشكل 1.4: النفقات النثرية المتعلقة بالرعاية الصحية

يوضّح هذا الرسم البياني النسبة المئوية للنفقات النثرية المتعلقة بالرعاية الصحية الحالية.

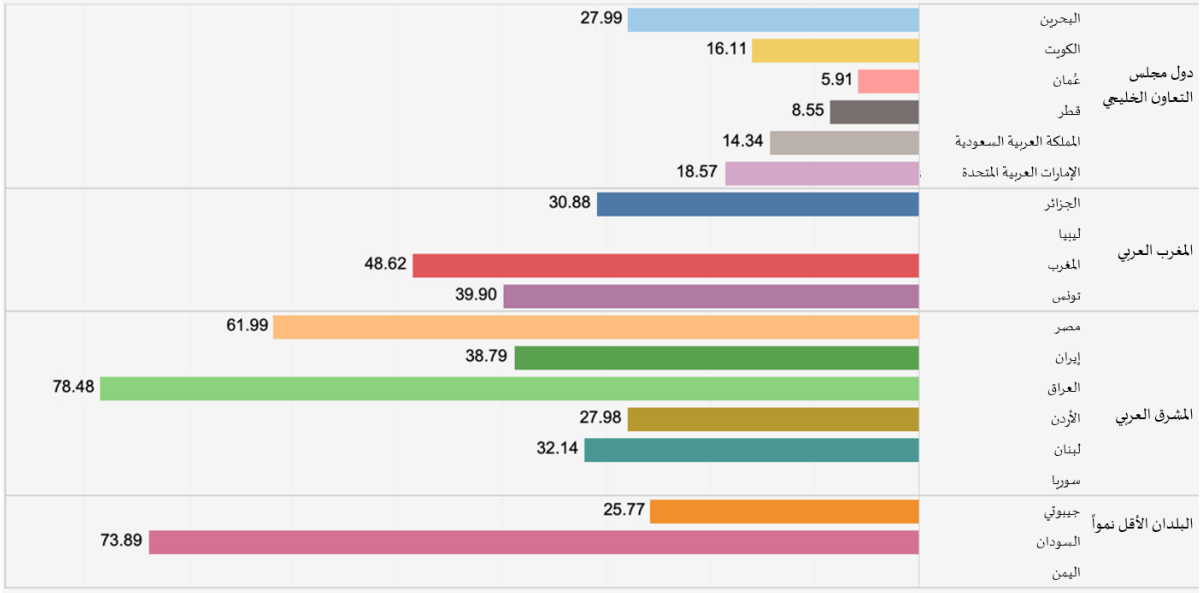

المصدر: قاعدة بيانات النفقات الخاصة بالصحة العامة التابعة لمنظمة الصحة العالمية

تغطية التطعيمات والتلقيح

تتراوح تغطية التلقيح للأمراض الخطيرة إلى الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاح بين ٣٧ في المائة في الصومال (للقاح BCG ضد السل) و٩٩ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تبلغ جميع بلدان المنطقة عن تغطية عالية للتلقيح ضد فيروس التهاب الكبد B٣، ولقاح BCG ضد السل، ولقاح ١DPT ولقاح ٣DPT الثلاثي ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز، مع تحقيق معدلات تغطية تزيد على ٩٠ في المائة في جميع أنحاء المنطقة. أما البلدان التي تقل نسبة تغطية التلقيح فيها عن ٩٠ في المائة لهذه الأمراض الشائعة فهي العراق وسوريا وجيبوتي والصومال والسودان واليمن.

الجدول ١,١٠:

تغطية التلقيح بين الأطفال الذين تبلغ أعمارهم عاماً واحداً ()

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	لقاح ضد فيروس التهاب الكبد B٣	لقاح BCG ضد السل	١DPT	٣DPT	١MCV	٢MCV
بلـدان مجلس التعـاون الخليجي	البحرين	%٩٩	-	-	%٩٩	%٩٩	%٩٩
	الكويت	%٩٩	%٩٩	%٩٩	%٩٩	%٩٩	%٩٩
	عُمان	%٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة
	قطر	٩٨ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٨ في المائة	٩٩ في المائة	٩٥ في المائة
	المملكة العربية السعودية	٩٧ في المائة	٩٨ في المائة	٩٦ في المائة	٩٦ في المائة	٩٨ في المائة	٩٧ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	٩٩ في المائة	٩٥ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٩١ في المائة	٩٩ في المائة	٩٦ في المائة	٩١ في المائة	٨٠ في المائة	٧٧ في المائة
	ليبيا	٩٧ في المائة	٩٩ في المائة	٩٨ في المائة	٩٧ في المائة	٩٧ في المائة	٩٦ في المائة

	المغرب[١٩٣]	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة
	تونس	٩٧ في المائة	٩٢ في المائة	٩٨ في المائة	٩٧ في المائة	٩٦ في المائة	٩٩ في المائة
المشرق العربي	مصر	٩٥ في المائة	٩٥ في المائة	٩٦ في المائة	٩٥ في المائة	٩٤ في المائة	٩٤ في المائة
	إيران	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٩ في المائة	٩٨ في المائة
	العراق	٨٤ في المائة	٩٥ في المائة	٩٢ في المائة	٨٤ في المائة	٨٣ في المائة	٨١ في المائة
	الأردن	٩٦ في المائة	٩٤ في المائة	٩٨ في المائة	٩٦ في المائة	٩٧ في المائة	٩٦ في المائة
	لبنان	٨٠ في المائة	-	-	٨٣ في المائة	٨٢ في المائة	٦٣ في المائة
	سوريا	٤٧ في المائة	٧٩ في المائة	٦٧ في المائة	٤٧ في المائة	٦٣ في المائة	٥٤ في المائة
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٨٤ في المائة	٩٣ في المائة	٩١ في المائة	٨٤ في المائة	٨٦ في المائة	٨١ في المائة
	الصومال	٤٢ في المائة	٣٧ في المائة	٥٢ في المائة	٤٢ في المائة	٤٦ في المائة	-
	السودان	٩٣ في المائة	٨٨ في المائة	٩٧ في المائة	٩٣ في المائة	٨٨ في المائة	٧٢ في المائة
	اليمن	٦٥ في المائة	٦٤ في المائة	٧٥ في المائة	٦٥ في المائة	٦٤ في المائة	٤٦ في المائة

المصدر: المرصد الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية (٢٠١٨)

الإعاقة

يمثّل حصول النساء والفتيات ذوي الإعاقة على الرّعاية الصّحية عادةً تحديات كبيرة تتفاقم بسبب الافتقار إلى الخدمات أو عدم وجودها. وعلى الرغم من توقيع كل بلدان المنطقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن تفعيل هذا الصك وتنفيذه محدودان للغاية. يتعايش أكثر من ١٠٠ مليون نسمة (١٥% في المائة من عدد السكان) في منطقة شرق المتوسط التابعة لمنظّمة الصّحّة العالميّة مع شكل ما من أشكال الإعاقة. وأبرزت البيانات الصادرة عن تقرير منظّمة الصّحّة العالميّة حول الإعاقة لعام ٢٠١١ أن ٥٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم تحمل تكاليف الرّعاية الصّحية ويواجهون تحديات تعوق حصولهم على تلك الخدمات.[١٩٤] وتختلف هذه التحديات بين مستويات الدخل، والمجتمعات الريفية والحضرية، والبلدان ذات الموارد الفقيرة والبلدان الغنية والنامية والمتقدمة والصناعية والزراعية.[١٩٥] وتشير التقارير إلى تزايد حالات الإعاقة الناتجة عن النزاع والاحتلال والعمليات الإرهابية في عدد من البلدان العربية.[١٩٦]

إضافة إلى ذلك، تشير الأدلة الموثقة إلى وجود ثغرات كبيرة في الخدمات الصحية غير الرئيسة، مثل: علاج إعادة التأهيل/العلاج الطبيعي/العلاج المهني والأجهزة المساعدة (أجهزة المساعدة السمعية والكراسي المتحركة والنظارات وما إلى ذلك) والأدوية المختصة فضلاً عن التدخلات الجراحية التي لا توفرها وزارات الصحة بشكل منتظم أو التي يغطيها مقدمو خدمات التأمين الصحي.

المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية

يبين الدليل العربي حول الفقر متعدد الأبعاد أن الخدمات الصحية أقل بشكل عام في المناطق الريفية، وهذا يعكس ارتفاع ظاهرة عدم المساواة المكانية؛ حيث ينتشر الفقر والفقر المدقع بشكل أكبر في المناطق الريفية. ولذا، تحصل النساء في الريف على الرّعاية الصّحية بدرجة أقل من نظيراتها في المناطق الحضرية.[١٩٧]

المناطق الإنسانية والمناطق المتأثرة بالنزاع

في العديد من بلدان المنطقة، أثرت النزاعات المسلحة بشكل غير مسبوق في حصول النساء والفتيات على خدمات الرّعاية الصّحية، وهذا يهدد حياتهن ويقوض الاستثمارات التي استمرت عقوداً طويلة. وفي سوريا، كشف تقييم أجرته منظّمة الصّحّة العالميّة في عام ٢٠١٥ أن ٤٣ في المائة فقط من المستشفيات العامة تؤدي مهامها على الوجه الأكمل. حيث يعمل اثنان وثلاثون في المائة من المستشفيات بشكل جزئي بسبب نقص في المعدات أو المستلزمات أو الموظفين، في حين أن النسبة المتبقية التي تبلغ ٢٥ في المائة لا تعمل على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يتعذر الوصول إلى ٢٢ في المائة من مرافق الرّعاية الصّحية في هذا البلد.

ألحقت العمليات العسكرية المتكررة التي تشنها إسرائيل ضرراً بالغاً بالبنية التحتية الصحية في قطاع غزة. حيث تضرر ما لا يقل عن ١٥ مستشفى من أصل ٣٢ مستشفى في تلك المنطقة خلال الحرب التي

---

[١٩٣] ارجع أيضاً إلى: "الاستطلاع الوطني حول الصحة والسكان لعام ٢٠١٨ لمعرفة المزيد من الإحصاءات في المغرب (National Survey on Population and Health for ٢٠١٨ more numbers on Morocco)".

[١٩٤] منظّمة الصّحّة العالميّة، "العنف والإصابات والإعاقة (Violence, injuries and disability)"، عام ٢٠٢٠. يمكن الوصول إليه على الموقع الإلكتروني #disability/index.html-injuries-http://www.emro.who.int/entity/violence

[١٩٥] "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (Arab Multidimensional Poverty Report)"، عام ٢٠١٧

[١٩٦] المرجع نفسه

[١٩٧] المرجع نفسه

استمرت من شهر يوليو إلى شهر أغسطس في عام ٢٠١٤، وهذا شكل ضغوطاً إضافية على المرافق الصحية المتبقية. وإضافة إلى ذلك، تسببت أعوام الحصار في عجز مزمن في الإمدادات الطبية الأساسية وتأخر وصول المرضى إلى المستشفيات على الجانب الآخر من نقاط التفتيش العسكرية.[١٩٨]

بسبب النزاع في اليمن الذي بدأ في عام ٢٠١٥، وصلت البنية التحتية الصحية في اليمن إلى حافة الانهيار. وبدءاً من عام ٢٠١٩، تؤدي ٥١ في المائة فقط من المرافق الصحية في البلاد مهامها على الوجه الأكمل. وكان حصول معظم السكان اليمنيين على الخدمات الصحية محدوداً بسبب الظروف الاقتصادية القاسية التي تؤثر في قدرتهم على طلب الخدمات الصحية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وضعف البنية التحتية للطرق وانعدام الأمن، وحواجز الطرق، وتقدم الجبهة الأمامية.[١٩٩]

تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩

أثرت جائحة عام ٢٠٢٠ الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في عام ٢٠١٩ في المنطقة بشدة، نظراً إلى أن العديد من بلدانها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، مع تعرض النظم الصحية الهشة لإمكانات دون المستوى الأمثل لمراقبة الأمراض والتأهب والتصدي لها.

انتشر الفيروس، الذي دخل مرحلة الوباء في مارس ٢٠٢٠، إلى جميع بلدان المنطقة البالغ عددها ٢٢ بلداً بحلول أوائل مايو. وبحلول أواخر عام ٢٠٢٠، تم تسجيل أكثر من أربعة ملايين حالة في جميع أنحاء المنطقة وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ حالة وفاة. وكانت إيران أكثر البلدان تضرراً في المنطقة؛ حيث سجلت أكثر من ١,١ مليون حالة وأكثر من ٥٠,٠٠٠ حالة وفاة بدءاً من ديسمبر ٢٠٢٠.[٢٠٠]

أثرت الجائحة تأثيراً كبيراً في قدرة النظام الصحي في البلدان على الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية ومواصلة تقديمها. ومع زيادة الطلب على رعاية المرضى المصابين بفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، كان من الضروري الحفاظ على الخدمات الوقائية والعلاجية للفئات السكانية الأكثر هشاشة بما في ذلك النساء والفتيات. لذا كان يتعين على البلدان تحقيق التوازن الأمثل بين التأهب للجائحة والتصدي لها وتوفير الخدمات الأساسية، وأهمها الصحة الجنسية والإنجابية بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية والعقلية.

بالرغم من أن بلدان المنطقة تصدت للجائحة من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وصارمة لتجنب انتشار الفيروس، فقد أثرت هذه الإجراءات تأثيراً كبيراً في النواتج الاجتماعية والاقتصادية التي ستؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والإنسانية القائمة. وتتضمن التأثيرات المحددة المتعلقة بالصحة ما يأتي:[٢٠١]

- أدت الزيادات في أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تستهلك أنظمة غذائية غير كافية إلى أعلى مستوياتها في الأعوام الخمسة الماضية (السودان واليمن وسوريا ولبنان).
- أسهم انخفاض أسعار النفط العالمية والطلب العالمي عليه إلى عرقلة الاستجابات الصحية، كما أدى إلى خفض ميزانية الصحة (العراق وليبيا).
- تحد القيود المفروضة على التنقل وتدابير التباعد الاجتماعي من فرص وصول الأسر إلى العمل والدخل المنتظم والتحويلات المالية والأسواق والمدارس والرّعاية الصّحية (في جميع البلدان).
- قد يؤدي انخفاض الدخل/استنفاد المدخرات وانخفاض قدرة الحكومة على التصدي لموجة ثانية إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، فضلاً عن تدهور الأمن الغذائي للأسر وزيادة الاحتياجات الصحية للأفراد.

[١٩٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[١٩٩] منظّمة الصّحّة العالميّة، عام ٢٠٢٠: https:///www.who.int/bulletin/volumes/٩٣/١٠/١٥-٢١٠١٥٠/en/

[٢٠٠] مركز جونز هوبكنز لموارد فيروس كورونا، لوحة معلومات فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ بواسطة مركز علوم النظم وهندستها، عام ٢٠٢٠.

[٢٠١] برنامج الأغذية العالمي، تحليل أوجه الضعف وإعداد خرائط تحليل الأمن الغذائي، تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، التحديث رقم ٧، عام ٢٠٢٠.

خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي

الركيزة ١

الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي[٢٠٢]

نظرة عامة

يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الحق في الصحة. ترد المادة الأكثر شمولاً فيما يتعلق بالحق في الصحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ حيث تعترف الدول الأطراف "بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية".[٢٠٣] ورغم ذلك، توضح البيانات أن النساء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة يواجهن عقبات كبيرة في الحصول على خدمات الصحة العقلية والبرامج والمعلومات. وبينما يعاني الكثير من النساء في جميع أنحاء المنطقة من الاكتئاب والتوتر، تحول وصمة العار الثقافية حول الصحة العقلية في أغلب الأحيان دون الحصول على الخدمات والعلاج الفعال على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، قد يشير عدم وجود تشريعات تخص الصحة العقلية في نصف البلدان داخل المنطقة إلى جانب عدم وجود سياسات وخطط وطنية في ٣٠ في المائة من البلدان إلى أن نسبة كبيرة من النساء على الأرجح لا تتمتع بخدمات الوقاية والاستجابة.[٢٠٤] وبشكل عام، لا يتوفر الدعم النفسي والاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة.[٢٠٥]

إلى جانب ذلك، يمكن أن تؤثر الأزمات الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي من صنع الإنسان (مثل النزاعات المسلحة) وحالات الطوارئ المعقدة (أي مجموعة من العوامل الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان) بدرجة كبيرة في السكان المتضررين، كما تؤدي إلى معاناة نفسية واجتماعية كبيرة لاحقة في كثير من الأحيان. وقد تفاقمت هذه الأزمات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بالإضافة إلى أنها تشكل ضغوطاً على الصحة العقلية (وما يرتبط بها من ضغوط على الخدمات) في جميع البلدان. وقد تأثرت بالفعل خدمات الصحة العقلية المجتمعية والعيادات الخارجية النادرة بدرجة كبيرة. وتأثرت برامج الوقاية من الصحة العقلية وتعزيزها تأثيراً بالغاً في وقت كانت فيه البلدان في أمس الحاجة إليها. على الرغم من أن الدعوة العالمية لتضمين الصحة العقلية في إجراءات التصدي لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ قد أدت إلى تكامل أفضل في الخطط ومنصات التنسيق متعددة القطاعات وتجميع البيانات بانتظام، لا تزال هناك فجوة في الموارد المالية والبشرية المخصصة لدمج الصحة العقلية في الاستجابة لحالات الطوارئ وهذا يشكل تحدياً كبيراً وعائقاً أمام استمرارية تقديم الخدمات.[٢٠٦]

تعاني النساء من التوتر بشكل متكرر أكثر من الرجال في المنطقة. عندما تم طرح أسئلة على النساء والرجال في جميع أنحاء المنطقة[٢٠٧] بشأن عدد المرات التي أُصيبوا فيها خلال الأشهر الستة الماضية بالتوتر الشديد لدرجة أن كل شيء يبدو مرهقاً، أجابت النساء بعبارات "أحياناً" و"غالباً" و"معظم الوقت" أكثر من نظرائهن الذكور. وأعربت ٣٣ في المائة من النساء على وجه التحديد عن شعورهن بالتوتر لدرجة أن "كل شيء يبدو مرهقاً" أو "غالباً" أو "معظم الوقت" في المنطقة.

من المرجح أن تعاني النساء في منطقة المشرق والمغرب العربي من مستويات شديدة من التوتر؛ حيث تعاني ٣٨,٥ في المائة في منطقة المشرق و٣٥,٩ في المائة في منطقة المغرب العربي من مستويات عالية من التوتر (حيث أجابت النساء حسب التقارير عن تعرضهن لمستويات عالية من التوتر لدرجة أن كل شيء يبدو مرهقاً بعبارتي "غالباً" أو "معظم الوقت"). سجلت النساء في المغرب العربي أعلى مستويات بخصوص الإصابة بالتوتر (حيث يشعرن "معظم الوقت" بالتوتر الشديد لدرجة أن كل شيء يبدو مرهقاً) بنسبة ١٧,٠ في المائة، أي أعلى بنسبة ٥ في المائة من النساء في أي منطقة فرعية أخرى.

---

[٢٠٢] يعرف بأنه أي نوع من أنواع الدعم الداخلي أو الخارجي الذي يهدف إلى حماية الرفاهية النفسية والاجتماعية وتعزيزها و/أو منع الاضطراب النفسي أو علاجه. المصدر: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ، عام ٢٠٠٧.

[٢٠٣] الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦.

[٢٠٤] كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Middle East and North Africa ations, Women and Gender in the Middle East and North Africa: Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transform Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post-٢٠١١ Juncture)"، عام ٢٠١٩.

[٢٠٥] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (Region Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab)"، عام ٢٠١٨.

[٢٠٦] منظمة الصحة العالمية، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في الخدمات العقلية والعصبية وخدمات تعاطي مواد الإدمان: نتائج تقييم سريع (The impact of COVID-١٩ on mental, neurological and substance use services: results of a rapid assessment)"، عام ٢٠٢٠.

[٢٠٧] البلدان المدرجة: الجزائر، العراق، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، دولة فلسطين، السودان، تونس، اليمن.

الجدول ١,١١:

توزيع تكرار الإصابة بالتوتر

المتغير: خلال الأشهر الستة الماضية، كم مرة شعرت فيها بالتوتر الشديد لدرجة أن كل شيء يبدو مرهقاً؟

النتائج: يبين اختبار تشي سكوير وجود اختلافات كبيرة في تكرار الإصابة بالتوتر بين المشاركين في مجموعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

	المغرب العربي		بلدان مجلس التعاون الخليجي		البلدان الأقل نمواً		المشرق العربي		المنطقة بالكامل	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
على الإطلاق	٢٠,٩٩	١٧,٠٧	٣٣,٥٢	٢٨,٠١	٣٢,٢٦	٣٠,٠٧	١٨,١٥	١٣,٤٢	٢٢,٦٥	١٨,٤
أحياناً	٤٣	٤٧,٠٧	٥٥,٩٢	٥٩,٧٩	٤١,٨١	٤٣,٦٩	٤٧,٨٥	٤٨,٠٣	٤٦,٢١	٤٨,٢٣
غالباً	٢٠,٣٣	١٨,٨٨	٩,٧	١١,١٤	١٨,٦٢	١٩,٦٨	٢٣,٤٧	٢٧,٥	٢٠,٣٨	٢١,٩٩
معظم الوقت	١٥,٦٧	١٦,٩٨	٠,٨٦	١,٠٥	٧,٣١	٦,٥٦	١٠,٥٣	١١,٠٥	١٠,٧٦	١١,٣٨

المصدر: الدورة الخامسة من الباروميتر العربي

وعلى نحو مماثل، تشير التقارير إلى ارتفاع مستويات الاكتئاب عند النساء مقارنةً بالرجال في المنطقة بالكامل. عندما تم طرح أسئلة على النساء والرجال في جميع أنحاء المنطقة[٢٠٨] بشأن عدد المرات التي أُصيبوا فيها خلال الأشهر الستة الماضية بالاكتئاب الشديد لدرجة الشعور بأنه ليس هناك ما يدعو إلى البهجة، أجابت النساء بعبارات "أحياناً" و"غالباً" و"معظم الوقت" أكثر من نظرائهن الذكور.

الجدول ١,١٢:

توزيع تكرار الإصابة بالاكتئاب

المتغير: خلال الأشهر الستة الماضية، كم مرة شعرت فيها بالاكتئاب الشديد لدرجة الشعور بأنه ليس هناك ما يدعو إلى البهجة؟

النتائج: يبين اختبار تشي سكوير وجود اختلافات كبيرة في تكرار الإصابة بالاكتئاب بين المشاركين في مجموعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

*لم يتم طرح هذا السؤال على المشاركين من بلدان مجلس التعاون الخليجي

	المغرب العربي		البلدان الأقل نمواً		المشرق العربي		المنطقة بالكامل*	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
على الإطلاق	٣٦,٨	٣٢,٦١	٣٩,٩٦	٣٨,٥٢	٢٧,٤٦	٢١,٩٤	٣٢,٨١	٢٨,٤٢
أحياناً	٣٨,٧	٣٩,٧٨	٣٩,٦٧	٣٨,٦٢	٤٢,٢٩	٤٢,٥٤	٤٠,٥٨	٤٠,٩٢
غالباً	١٣,٤٥	١٤,٨٨	١٤,٣	١٥,٧٧	٢٠,٦٧	٢٥,١٤	١٧,٠٦	١٩,٩٦
معظم الوقت	١١,٠٦	١٢,٧٤	٦,٠٧	٧,٠٨	٩,٥٨	١٠,٣٨	٩,٥٤	١٠,٧١

المصدر: الدورة الخامسة من الباروميتر العربي

تشير أرقام سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز للصحة العقلية إلى أن الرجال أكثر تأثراً بالاضطرابات النفسية والاضطرابات المتعلقة بتعاطي مواد الإدمان، في حين أن النساء أكثر تأثراً باضطرابات القلق. فعلى سبيل المثال، أشارت تقديرات منظّمة الصّحّة العالميّة إلى أن اضطرابات القلق في إيران سجلت ٣١٠,٤٣ وفقاً لسنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز، بينما سجلت ١٨٨,٩٦ فقط عند الرجال. تتأثر النساء بالقلق أكثر من الرجال في كل بلدان المنطقة.

وبالرغم من أن المنطقة تشهد أقل نسبة للوفيات الناجمة عن الانتحار بين الإناث (١٥-٢٩ سنة و٣٠-٤٩) على مستوى العالم، تجدر الإشارة إلى الاختلافات التي تشهدها المنطقة في نسب الوفيات الناجمة عن الانتحار. فعلى سبيل المثال، بالرغم من انتحار أقل من أنثى واحدة من بين ١٠٠,٠٠٠ شخص سنوياً في الإمارات العربية المتحدة، تنتحر الإناث في اليمن بمعدل يتراوح بين ٨ و١٠ أضعاف.[٢٠٩] ورغم ذلك، فإن العوامل التي تساعد على زيادة مخاطر الانتحار معقدة، وتشير الوثائق إلى أن العيش في منطقة متأثرة بالنزاع يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن والمزيد من العنف ومن ثَمَّ انتشار الاكتئاب والقلق واضطراب توتر ما بعد الصدمة بشكل أكبر، وهذا يثقل كاهل قدرة الفرد على التأقلم بشكل طبيعي.[٢١٠،٢١١] وبالرغم من أن الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٩ عاماً أكثر عرضة للانتحار مقارنةً بنظرائهم الأصغر سناً (الذين

[٢٠٨] البلدان المدرجة: الجزائر، العراق، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، دولة فلسطين، السودان، تونس، اليمن.

[٢٠٩] تقديرات الصحة العالمية وفقاً لمنظّمة الصّحّة العالميّة.

[٢١٠] الهيئة الطبية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، الصحة العقلية والصحة النفسية والاجتماعية وحماية الطفل للاجئين السوريين اليافعين في الأردن، عام ٢٠١٤.

[٢١١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ عاماً)، يكون نقيض ذلك صحيحاً بالنسبة إلى الإناث في العديد من البلدان؛ حيث تكون حالات الوفاة الناجمة عن الانتحار أعلى بشكل عام بين الراشدين الشباب (١٥-٢٩ عاماً) مقارنةً بالراشدين (٣٠-٤٩ عاماً).

يؤثر عادةً النزاع والحالات الإنسانية تأثيراً سلبياً في الصحة العقلية والرفاهية النفسية والاجتماعية للسكان. ويتأثر اليافعون بشكل خاص بهذه الحالات لأنهم يواجهون هذه الصعوبات خلال فترة حياتهم التي يقومون فيها بتطوير هويتهم وأدوارهم في أسرهم ومجتمعاتهم.[٢١٢] وعلى سبيل المثال، تشير الأدلة الواردة من دولة فلسطين إلى أن ٤٧ في المائة من الفتيات الفلسطينيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٦ و١٢ عاماً يعانين اضطرابات عاطفية و/أو سلوكية، وأن النساء يعانين معدلات عالية من القلق والاكتئاب.[٢١٣]

وفي سوريا، يصبح الأفراد الذين يعانون من حالات صحية عقلية موجودة من قبل أكثر ضعفاً، وتعاني أعداد كبيرة من السوريين من مستويات متزايدة من الاضطرابات العاطفية (مثل الاكتئاب واضطراب الحزن المطول، واضطراب توتر ما بعد الصدمة).[٢١٤] اكتشفت دراسة أُجريت في عام ٢٠١٤ أن اللاجئين السوريين ذوي الإعاقة يبلغون عن شعورهم بضيق نفسي شديد أكثر من اللاجئين غير المعاقين بمقدار الضعف، وأن اللاجئين ذوي الإعاقة يواجهون عقبات أكبر في الحصول على الخدمات والدعم والعدالة.[٢١٥]

القوانين والسياسات

على الصعيد الإقليمي، تطبّق نصف البلدان تشريعاً مخصصاً للصحة العقلية فيما يتعلق بالصحة العقلية، ولكن عندما يتم تقسيمه حسب المناطق الفرعية تظهر تباينات أكبر. فعلى سبيل المثال، يطبق ربع البلدان الأقل نمواً وثلثا بلدان المشرق قوانين مستقلة فيما يتعلق بالصحة العقلية.

تطبّق أغلبية بلدان المنطقة (٧٠ في المائة) سياسة أو خطة معتمدة رسمياً للصحة العقلية. وتشهد منطقتا مجلس التعاون الخليجي والمشرق دون الإقليميتين أعلى نسبة مئوية من البلدان التي تطبّق سياسات الصحة العقلية وخططها بنسبة ١٠٠ في المائة و٨٣ في المائة على التوالي.

الجدول ١,١٣:

القوانين وخطط السياسة المستقلة للصحة العقلية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الفئة	البلد	القانون	السياسة أو الخطة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الفئة	البلد	القانون	السياسة أو الخطة
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين		✓	المشرق العربي	مصر	✓	✓
	الكويت				إيران	✓	✓
	عُمان		✓		العراق	✓	✓
	قطر	✓	✓		الأردن		✓
	المملكة العربية السعودية	✓	✓		لبنان	✓	✓
	الإمارات العربية المتحدة	✓	✓		سوريا		✓
المغرب العربي	الجزائر	✓		البلدان الأقل نمواً	جيبوتي		
	ليبيا				الصومال		
	المغرب	✓	✓		السودان	✓	✓
	تونس		✓		اليمن		

المصدر: منظمة الصحة العالمية، المرصد الصحي العالمي (تم الاطلاع عليه في عام ٢٠١٩)

[٢١٢] الهيئة الطبية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، الصحة العقلية والصحة النفسية والاجتماعية وحماية الطفل للاجئين السوريين اليافعين في الأردن، عام ٢٠١٤.

[٢١٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (يوليو ٢٠١٦ – يونيو ٢٠١٨)، عام ٢٠١٩.

[٢١٤] ويليام أفيس، "تأثير الأزمات التي طال أمدها في المواقف والتطلعات (The impact of protracted crises on attitudes and aspirations)"، عام ٢٠١٦.

[٢١٥] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتصدي له في أوضاع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (based Violence Prevention and Response in Refugee Situations in the Middle East and North Africa-Sexual and Gender)"، عام ٢٠١٥.

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

أكدت مراجعة أدبية منهجية تشمل ما يقرب من ١٠٠ تقرير يتعلق بالصحة العقلية في المنطقة أن الشابات في المناطق المتضررة من الأزمات يعانين من انتشار قضايا الصحة العقلية بدرجة أكبر مقارنة بنظرائهن من الذكور. ومن المثير للاهتمام، أنه على الرغم من أن الفتيان يتعرضون بالقدر نفسه (أو في كثير من الأحيان) لصدمات نفسية – تُعزى إلى الأعراف والمعايير الاجتماعية والثقافية التي تسمح للفتيان بقضاء وقت أطول خارج المنزل مقارنة بالفتيات – تعاني الفتيات من انتشار أعلى لحالات، مثل: اضطراب توتر ما بعد الصدمة والاكتئاب والقلق وأعراض نفسية أخرى.[٢١٦]

تكشف الأبحاث أيضاً أن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختان الإناث (FGM/C) يمكن أن يؤثر سلباً في السلامة العاطفية للفتيات والنساء طوال حياتهن. أبلغت غالبية النساء اللواتي تعرضن للممارسة الضارة المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختان الإناث عن مشكلات تتعلق بالصحة العقلية والاضطرابات العاطفية بسبب هذا الإجراء، وأبلغ العديد من الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختان الإناث عن الشعور باكتئاب حاد وقلق واضطرابات توتر ما بعد الصدمة.[٢١٧]

وفي المناطق المتأثرة بالنزاع، تُعد الفتيات أول من يتم إقصاؤهن من المدرسة، وتُفرض قيود على حركتهن لأسباب أمنية. ومع التوقف عن التعليم وملازمة المنزل بشكل متزايد، تبدأ العائلات النظر إلى فتياتها بوصفهن عبئاً مالياً. وهذا بدوره يؤدي إلى فرض قيود على إمكانية الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الحماية الأخرى.[٢١٨]

الخدمات والبرامج والمعلومات

تُعد خدمات الصحة العقلية محدودة للغاية على الرغم من أن المنطقة شهدت زيادة مطردة في اضطرابات الصحة العقلية.[٢١٩] كشف استطلاع لمراكز إيواء تديرها المنظمات غير الحكومية في المنطقة، التي تقدم غالباً بعض خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، أن ٤٦ في المائة فقط من مراكز الإيواء التي شملها الاستطلاع تستوعب النساء المسنات فوق سن ٦٥ عاماً، وأن ٦٩ في المائة تستوعب الفتيات غير المصحوبات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً، وأن ٣١ في المائة تستوعب النساء اللواتي يعانين مشكلات تتعلق بالصحة العقلية، وأن ٦٢ في المائة تستوعب النساء ذوي الإعاقة الجسدية/ الحركية، وأن ٥٤ في المائة تستوعب العمالة الوافدة، وأن ٧٠ في المائة تستوعب اللاجئات. ويتبع حوالي ٧٠ في المائة من مراكز الإيواء التي تديرها المنظمات غير الحكومية في المنطقة ممارسة عدم إيواء النساء اللواتي يعانين مشكلات تتعلق بالصحة العقلية. وهذه مشكلة رئيسة نظراً إلى وجود صلة مباشرة بين عنف الزوج (الذي تتأثر به النساء أكثر من غيرهن) والصدمات النفسية والضغط النفسي ومشكلات الصحة العقلية. ولذا، من التناقض منع النساء من الحصول على الخدمات التي يحتجن إليها بسبب مشكلات الصحة العقلية، وهي مشكلات يعانين منها كنتيجة مباشرة لتعرضهن للعنف.[٢٢٠]

خلصت نتائج الاستطلاع إلى أن مراكز الإيواء في لبنان تفرض أقل قدر من القيود فيما يتعلق بمن يمكنه الوصول إلى مراكز الإيواء في حين أن اليمن تفرض أشد القيود. وكشف الاستطلاع نفسه أنه في عام ٢٠١٧ اضطرت مراكز الإيواء في الجزائر ولبنان وتونس إلى رفض استقبال النساء بسبب نقص الموارد أو بسبب عدم الوفاء بمعايير المأوى المحدد.[٢٢١] ويشكل الحد من فرص وصول النساء أصحاب الاحتياجات الخاصة مصدر قلق كبيراً داخل المنطقة؛ حيث يتطلب توفير الدعم المتخصص للنساء أصحاب الاحتياجات المتوسطة أو الحادة للصحة العقلية خبرة وموارد إضافية تفرض عبئاً إضافياً على الموارد المحدودة في كثير من الأحيان لمراكز الإيواء.[٢٢٢]

تُعد البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على الصحة العقلية قليلة. ومن أصل ٢١ بلداً في المنطقة، تبلغ ستة بلدان عن النفقات الحكومية على مستشفيات الأمراض العقلية كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الحكومية على الصحة العقلية. وتتصدر لبنان المنطقة بنسبة ٥ في المائة من ميزانية الصحة العقلية التي تُنفق على مستشفيات الأمراض العقلية، تليها المملكة العربية السعودية (بنسبة ٤ في المائة) والبحرين (بنسبة ٣,٢ في المائة) وقطر (بنسبة ٠,٦ في المائة) ومصر (بنسبة ٠,٥ في المائة) وسوريا (بنسبة ٠,٢ في المائة).

إضافة إلى ذلك، تتفاوت الموارد البشرية المخصصة للصحة العقلية على نطاق واسع داخل المنطقة. وتتجاوز بعض البلدان، مثل: البحرين

---

[٢١٦] مايا فهلنج وآخرون، الشباب يعيشون في خضم الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة أدبية منهجية وتحليل مركّز للمشهد، المجلة الصحية لشرق المتوسط، المجلد ٢١ العدد ١٢، عام ٢٠١٥.

[٢١٧] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحركات السكان داخل المنطقة العربية ومنها، عام ٢٠١٨.

[٢١٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وجهات أخرى، "زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية: تسليط الضوء على الوضع في المنطقة العربية (Child marriage in humanitarian settings: Spotlight on the situation in the Arab region)". بلا تاريخ

[٢١٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+20))"، عام ٢٠١٦.

[٢٢٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أبعاد، نساء ضد العنف في أوروبا. "مراكز إيواء للنساء الناجيات من العنف: مدى توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية (Shelters for Women Survivors of Violence: Availability and Accessibility in the Arab Region)"، عام ٢٠١٩.

[٢٢١] المرجع نفسه

[٢٢٢] المرجع نفسه

وإيران، المتوسط العالمي[٢٢٣] في كل فئة من فئات القوى العاملة في مجال الصحة العقلية التي تتوفر البيانات بشأنها. وهناك بلدان أخرى، مثل: العراق وسوريا واليمن، لديها ما بين صفر و١,٢ موظف لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان.

الشكل 1.5: الموارد البشرية ذات الصلة بالصحة العقلية

يوضّح هذا الرسم البياني معدل الممرضات المتخصصات في الصحة العقلية والأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين لكل 100000 من السكان.

	البحرين	مصر	إيران	العراق	الأردن	لبنان	المغرب	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	السودان	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة	اليمن
الممرضات المتخصصات في الصحة العقلية	27.9	4.8	9.5	1.2	3.3	3.1	2.5	3.0	9.9	10.7		1.1	0.2	4.4	0.3
الأطباء النفسيون	5.5	1.6	2.0	0.3	1.1	1.2	0.8	1.7	2.7	1.3	0.1	0.4		1.6	0.2
الأخصائيون النفسيون	1.2	0.3	5.2	0.1	1.3	3.3	0.6	0.8	1.4	2.0		1.1	0.0	0.8	0.4
الأخصائيون الاجتماعيون	1.5	0.4	1.5	0.1	0.2	1.3	0.6		0.1	4.0	0.6	0.8		0.4	0.1

المصدر: منظمة الصحة العالمية، مرصد الصحة العالمي.

فعلى المستوى دون الإقليمي، تتمتع منطقة مجلس التعاون الخليجي بأعلى معدلات من الممرضات في مجال الصحة العقلية والأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين. وتتمتع منطقة المشرق بأعلى معدلات من علماء النفس في المنطقة. وعند حساب الإجمالي على المستوى دون الإقليمي، تتجاوز منطقة مجلس التعاون الخليجي ومنطقة المشرق المتوسط العالمي من حيث عدد الممرضات في مجال الصحة العقلية وعلماء النفس، وتتجاوز منطقة مجلس التعاون الخليجي المتوسط العالمي من حيث عدد الأطباء النفسيين، وتفي جميع المناطق دون الإقليمية الأربع بالمتوسط العالمي من حيث عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يركزون على الصحة العقلية أو تتجاوزه.

بالإضافة إلى الموارد البشرية المخصصة للصحة العقلية، تشهد المنطقة أيضاً تفاوتات كبيرة فيما يتعلق بالمرافق التي تركز على معالجة مشكلات الصحة العقلية. ويُعد عدد مستشفيات الأمراض العقلية (لكل ١٠٠٠,٠٠٠ من السكان) أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٠,٠٦[٢٢٤] في ثلاثة بلدان فقط من أصل ١٦ بلداً في المنطقة التي تتوفر البيانات بشأنها.

الشكل 1.6: مستشفيات الصحة العقلية (لكل 100000 من السكان)

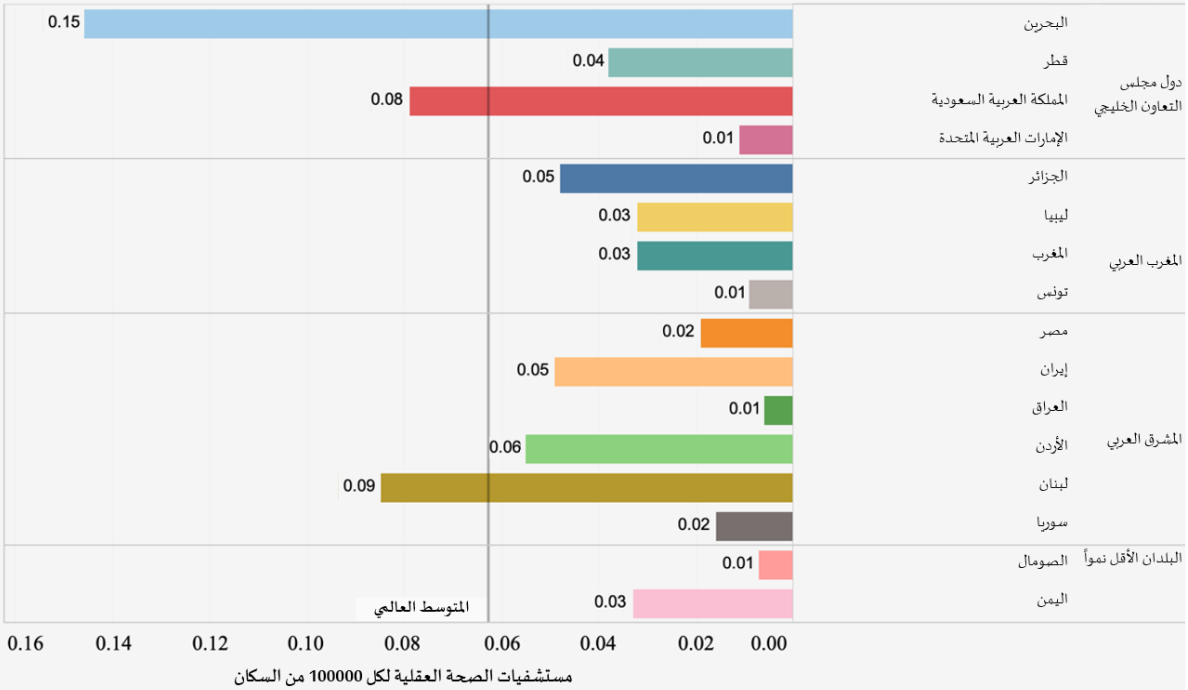

المصدر: منظمة الصحة العالمية، مرصد الصحة العالمي

[٢٢٣] البيانات العالمية: الممرضات في مجال الصحة العقلية، ٣,٤٩؛ الأطباء النفسيون، ١,٢٧؛ علماء النفس، ٠,٨٨؛ الأخصائيون الاجتماعيون، ٠,٣٣ (لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان). راجع المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

[٢٢٤] منظمة الصحة العالمية، "أطلس الصحة العقلية لعام ٢٠١٧ (Mental Health Atlas ٢٠١٧)"، عام ٢٠١٨.

يختلف عدد الأســرّة المخصــصــة للصــحة العقلية لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان اختلافاً كبيراً حسب نوع المرفق والمنطقة دون الإقليمية، ولكن الاختلافات تصــبح أكثر وضــوحاً على مســتوى البلد في كل منطقة دون إقليمية (ارجع إلى الشكل ١,٧ الوارد أدناه). تتجاوز منطقة المشرق فقط (١١,٧) معدل المتوســط العالمي لعدد الأســرّة في مســتشــفيات الأمراض العقلية لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان (١١,٣).[٢٢٥]

الشكل 1.7: الأسرة المخصصة للصحة العقلية

يوضّح هذا الرسم البياني معدل الأسرة لكل 100000 من السكان التي تم تخصيصها للصحة العقلية. تدل الأماكن المفقودة على عدم توافر بيانات من البلد لهذا المتغير.

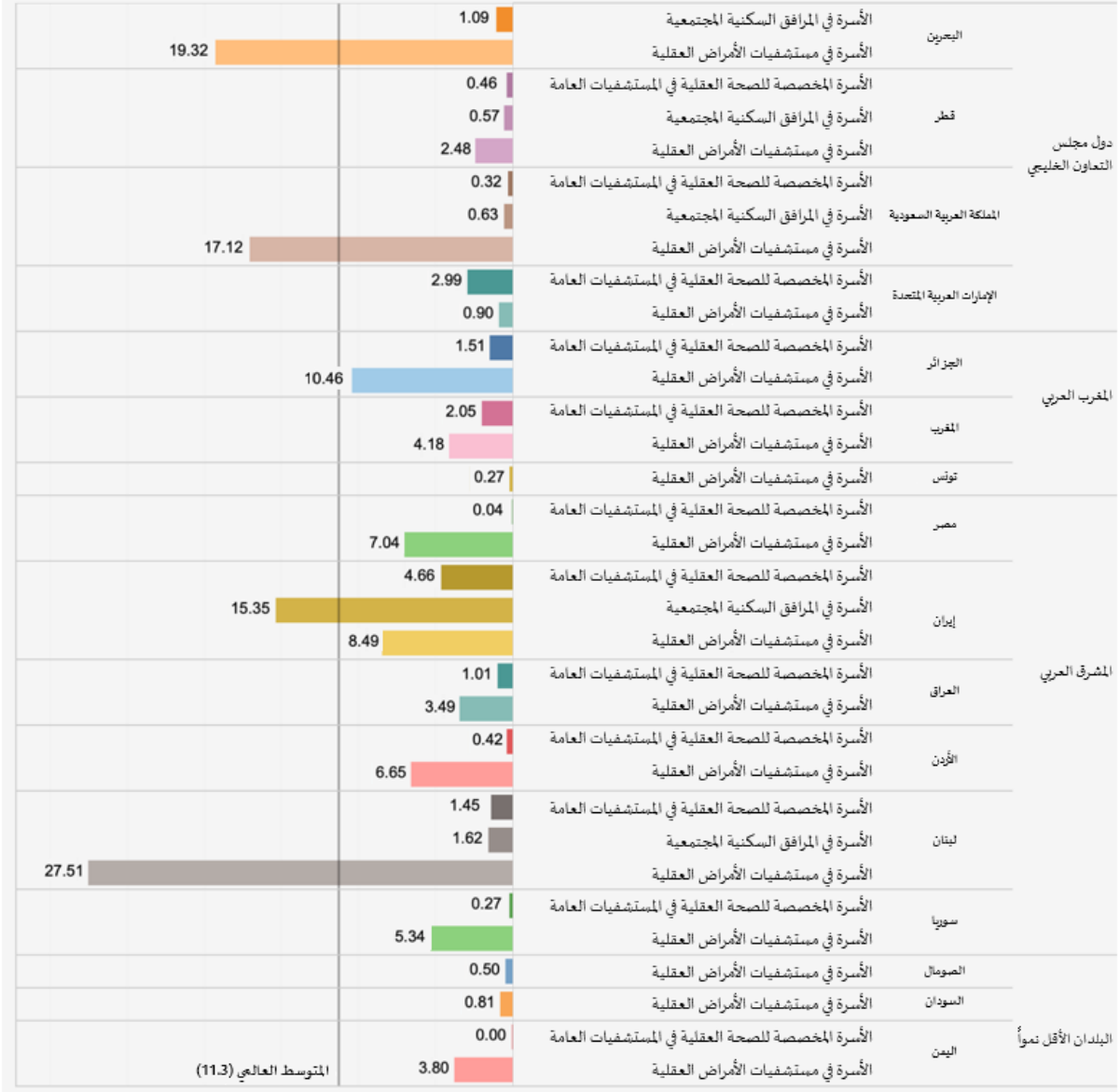

المصدر: منظمة الصحة العالمية، مرصد الصحة العالمي

[٢٢٥] منظمة الصحة العالمية، "أطلس الصحة العقلية لعام ٢٠١٧ (Mental Health Atlas ٢٠١٧)"، عام ٢٠١٨.

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
الركيزة ١

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

نظرة عامة

تُعد الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR)، التي يشار إليها أحياناً باسم الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية (SRHRR)، أساسية لكل من الصحة والتنمية وتؤثر في صحة النساء والفتيات ورفاهيتهن طوال حياتهن. وبالرغم من إحراز تقدم فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية خلال العقد الماضي في جميع أنحاء المنطقة، فإن المكاسب كانت متباينة بين البلدان وداخلها على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، تتم إعاقة التقدم من خلال التمييز ضد النساء والفتيات، والالتزامات السياسية الضعيفة، والموارد غير الكافية المرتبطة بالامتناع عن معالجة المشكلات الجنسية بشكل صريح وشامل.[٢٢٦]

لكي يحيا جميع الأفراد حياة صحية ومُرضية ولكي يحققوا كامل إمكاناتهم، يجب الوفاء بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية واحترامها.[٢٢٧]

المربع ١,١: تعريفات عملية للموضوعات المدرجة ضمن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية

الصحة الجنسية عبارة عن حالة من الرفاهية الجسدية والعاطفية والعقلية والاجتماعية فيما يتعلق بالجنس؛ فهي لا تعني عدم وجود أمراض أو خلل وظيفي أو عجز فحسب. وتتطلب الصحة الجنسية نهجاً إيجابياً يتسم بالاحترام بخصوص النشاط الجنسي والعلاقات الجنسية، إلى جانب إمكانية اكتساب تجارب جنسية ممتعة وآمنة وخالية من الإكراه والتمييز والعنف. ولتحقيق الصحة الجنسية والحفاظ عليها، يجب احترام الحقوق الإنجابية لجميع الأشخاص وحمايتها والوفاء بها.

النشاط الجنسي عبارة عن جانب أساسي من جوانب الإنسان طوال فترة حياته؛ حيث يتضمن الجنس، والهويات والأدوار الجنسية، والتوجه الجنسي، والإثارة الجنسية، والمتعة، والعلاقة الحميمية، والإنجاب. ويتم التعبير عن النشاط الجنسي وممارسته من خلال الأفكار والتخيلات والرغبات والمعتقدات والمواقف والقيم والسلوكيات والممارسات والأدوار والعلاقات. وبالرغم من أن النشاط الجنسي يمكن أن يتضمن كل هذه الأبعاد، لا تتم ممارسة جميع هذه الأبعاد أو التعبير عنها دائماً. ويتأثر النشاط الجنسي بالتفاعل بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية والتاريخية والدينية والروحية.

الصحة الإنجابية عبارة عن حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة ولا تعني عدم وجود أمراض العجز فحسب، وذلك في كل الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته. وهذا يعني أنه يمكن للأشخاص التمتع بحياة جنسية مُرضية وآمنة، وكذلك يتمتعون بالقدرة على الإنجاب وبحرية اتخاذ قرار بشأن الوقت المناسب لذلك وعدد المرات.

الحقوق الإنجابية تتضمن حق كل الرجال والنساء في الحصول على معلومات حول وسائل تنظيم الأسرة الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة والمقبولة التي يختارونها بالإضافة إلى وسائل أخرى يختارونها لتنظيم الخصوبة ولا تتعارض مع القانون، فضلاً عن الحق في الحصول على خدمات الرّعاية الصّحية المناسبة التي ستمكن النساء من العيش بأمان خلال فترتي الحمل والولادة والتي ستتيح للزوجين فرصة أفضل لإنجاب طفل سليم.

الرّعاية الصّحية الإنجابية عبارة عن مجموعة من الوسائل والتقنيات والخدمات التي تسهم في الصحة الإنجابية ورفاهيتها عن طريق منع مشكلات الصحة الإنجابية وحلها. وتشمل أيضاً الصحة الجنسية التي تهدف إلى تحسين الحياة والعلاقات الشخصية وليس مجرد تقديم المشورة والرعاية المتعلقة بالإنجاب والأمراض المنقولة جنسياً.

[٢٢٦] آن إم ستاررس وآخرون، "ارتفاع وتيرة التقدُّم المحرز – الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع: تقرير لجنة غوتماخر ولانست (Accelerate progress – sexual and reproductive health and rights for all: report of the Guttmacher-Lancet Commission)"، عام ٢٠١٨.

[٢٢٧] المرجع نفسه

خدمات الصحة الجنسية والإنجابية تتضمن معلومات عامة حول الصحة الإنجابية والجنسية، وتنظيم الأسرة، والإجهاض الآمن (الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً)، والرعاية بعد الإجهاض (سواء أكان الإجهاض قانونياً أم لا)، والرعاية السابقة للولادة، ورعاية الولادة الآمنة، والرعاية بعد الولادة، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وعلاجها، وعلاج التهابات الجهاز التناسلي غير المنقولة جنسياً والوقاية منها، والأمراض والاضطرابات الأخرى (مثل السرطان والتهاب بطانة الرحم).

يتطلب استيفاء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع النساء والفتيات في المنطقة تحدياً للأعراف والممارسات المتأصلة في المجتمع ومواجهتها. إنَّ العوائق التي تحول دون الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مترسخة في القوانين والسياسات والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، وهذه الحواجز تقيِّد وصول النساء والفتيات إلى المعرفة والخدمات التي تسهم في حياة صحية ومنصِفة للنساء والفتيات في جميع مراحل دورة حياتهن. يتوقف تأمين الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية الكافية والمناسبة لجميع النساء والفتيات اليافعات على إدراك الحقوق الإنجابية، التي يتم تجاهلها في الغالب.[٢٢٨] على الرغم من أن هذه العقبات لا تقتصر على المنطقة وموجودة في جميع أنحاء العالم، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تمثِّل بيئة عمل شديدة الصعوبة على وجه التحديد؛ لأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من الموضوعات الحساسة ثقافياً للعديد من المجتمعات في المنطقة، وخاصة في سياق الهشاشة والنزاعات الجارية. على سبيل المثال، إنَّ الامتناع عن تدريس الجنس يعني اعتماد الشباب في الغالب على الإنترنت أو الأقران للحصول على المعلومات، وقد تكون هذه المعلومات غير دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يعني الاتجاه السائد بين المجتمعات المحافظة اجتماعياً في المنطقة، المتمثِّل في عدم التفكير في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية إلا في سياق الزواج، أنَّ اليافعين/اليافعات والرجال والنساء يواجهون عوائق اجتماعية عند إثارة المشكلات المتعلقة بصحتهن الجنسية والإنجابية والبحوث ذات الصلة مع مقدِّمي الرّعاية الصّحية.[٢٢٩]

تتضمن أهداف التنمية المستدامة مجموعة من المؤشرات الأساسية الخاصة بالجانب الصحي فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتتمثل هذه المؤشرات في المجالات الآتية:

- منع الحمل
- توافر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- معلومات بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
- خصوبة اليافعات
- جودة رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك احترام الحقوق
- الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً
- توافر خدمات الإجهاض

ترد أدناه بيانات فردية محلية وإقليمية بشأن هذه المجالات (حيثما توافرت). ولكن تشهد المنطقة عموماً عدم وجود نهج مستند إلى الحقوق تجاه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بالرغم من الالتزامات والجهود المبذولة للامتثال لمجموعة الأدوات العالمية المذكورة أعلاه. لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات في منح الجميع حق الحصول على الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية، من دون تمييز عنصري على أساس الجنس أو الجنسية أو حالة النزوح أو الحالة الاجتماعية. لا تُدمج الخدمات المتعلقة بصحة الأم، وتنظيم الأسرة، والوقاية من العدوى المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والحصول على العلاج المناسب لها، بالكامل في الرّعاية الصّحية الأولية. تختلف إمكانية الوصول والجودة باختلاف البلدان، وفيما بين الطبقات الاجتماعية، ومن المناطق الحضرية إلى الريفية. تحول العوائق الثقافية بشكل ملحوظ دون اتخاذ النساء والأزواج قراراتهم ذات الصلة بصحتهم الجنسية والإنجابية بكل حرية ومسؤولية، بما في ذلك تنظيم الأسرة.[٢٣٠]

وبالمثل، لا تعكس الأطر القانونية نهجاً مستنداً إلى الحقوق يعزز الخيارات الفردية المستنيرة، إلى جانب أنها تنص في الغالب على استثناءات تبدأ من العمر القانوني وحتى الزواج، وهذا يجبر الفتيات الصغيرات على الزواج والحمل المبكر والإجهاض القسري في بعض الأحيان.

القوانين والسياسات

تُعد البيئات القانونية والتنظيمية الداعمة محدِّدات أساسية لتوافر خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإمكانية الوصول إليها وجودتها.

جمع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) ١٧٩ بلداً لإعلان أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تندرج ضمن حقوق الإنسان وتمثل شرطاً سابقاً لتمكين النساء ومساواتها بالرجال. ودعا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى إتاحة حصول الجميع على الرّعاية الصّحية الإنجابية الشاملة (بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي؛ وتوفير خدمات الحمل والولادة الآمنة؛ والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وعلاجها؛ وتوفير المعلومات وتقديم المشورة بشأن النشاط الجنسي؛ والقضاء على

[٢٢٨] المرجع نفسه

[٢٢٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[٢٣٠] المرجع نفسه

الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، مثل: تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج القسري)، وأقر بأن الصحة الإنجابية وتمكين النساء مترابطان. ويسترشد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعدد ١٥ مبدأ يؤكد مجدداً على أن "تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكون من خلال تحقيق الكرامة وحقوق الإنسان على قدم المساواة، والصحة الجيدة، وأمن المكان والتنقل، والإنجازات المؤمّنة من خلال الحوكمة الرشيدة والمساءلة".[٢٣١]

بوجه عام، يحدد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢٣٢] ما يأتي:

- توفير إمكانية حصول الجميع على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، والمساواة في الحصول على التعليم للفتيات؛
- معالجة التأثير الفردي والاجتماعي والاقتصادي للتحضر والهجرة؛
- دعم التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية المرتبطة بالتغيرات السكانية.

اعتمدت جميع البلدان المدرجة في هذا التحليل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، ولكن أدلت جيبوتي ومصر وإيران والأردن والكويت وليبيا وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن ببيانات وتحفظات للسجل فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

بصرف النظر عن جيبوتي والأردن ولبنان، فإن جميع البلدان المدرجة في تحليل الأوضاع تتضمن دساتير تضمن الحق في الرّعاية الصّحية؛ ومع ذلك لا يشير أي بلد من البلدان تحديداً إلى الرّعاية الصّحية الإنجابية أو تنظيم الأسرة.[٢٣٣]

كشفت دراسة حديثة حول وضع سياسات الصحة الجنسية والإنجابية والثغرات في هذه السياسات عبر ١١ بلداً[٢٣٤] في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، أن جميع البلدان باستثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تنتهج إستراتيجيات/سياسات/خططاً محددة تتعلق بتنظيم الأسرة في خططها الصحية.[٢٣٥] وقد ألغت بعض البلدان القيود المفروضة على إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، كما تلتزم بضمان توفير إمكانية الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة (مصر والأردن والمغرب وتونس وسوريا) من خلال إستراتيجيات تنظيم الأسرة وغيرها من الآليات على المستوى الوطني. ولتوضيح ذلك، تتمتع تونس بتاريخ طويل في برامج تنظيم الأسرة وسياساتها، يعود إلى أول برنامج لتنظيم الأسرة في عام ١٩٦٤ مع الاستمرار في إنشاء المكتب الوطني لتنظيم الأسرة (المكتب القومي لتنظيم الأسرة) في عام ١٩٧٣. وعلى مدى عقود، تحوّل تنفيذ أنشطة تنظيم الأسرة في تونس إلى عنصر أساسي في إستراتيجية شاملة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تعطي الأولوية لحقوق النساء.[٢٣٦]

وضعت مصر والأردن ولبنان وسوريا وتونس برامج وإستراتيجيات وطنية تتعلق تحديداً بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ورغم ذلك، تفيد التقارير بأنه لا تزال هناك عقبات قانونية تحول دون تحقيق الحد الأمثل فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه في هذه البلدان.[٢٣٧]

يسجل مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية (SIGI) الاستقلالية الإنجابية من "٠" إلى "١" بناء على ما إذا كان الإطار القانوني في أحد البلدان يحمي الصحة والحقوق الإنجابية للنساء.

الشكل ١,٨:

مقياس مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية للاستقلالية الإنجابية

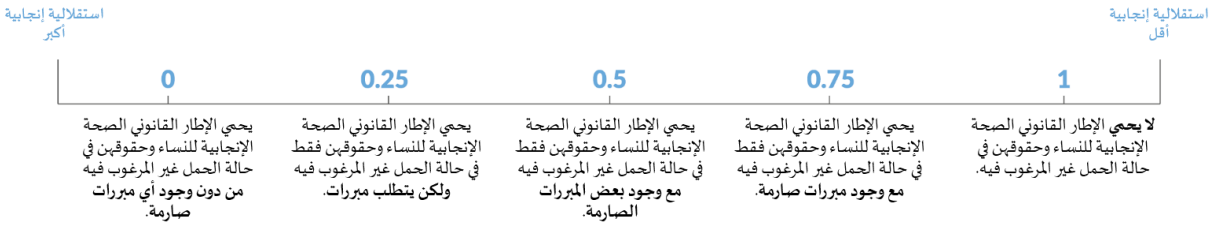

[٢٣١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، الموضوعات الخمسة للسكان والتنمية، من دون تاريخ

[٢٣٢] صندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

[٢٣٣] استُمِدَّت الدساتير باللغة الإنجليزية لكل بلد من Constitute على الموقع الإلكتروني https://www.constituteproject.org.

[٢٣٤] كانت هذه البلدان الـ ١١ على النحو الآتي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة. وتم أيضاً تضمين جميع البلدان المشمولة في الدراسة المُشار إليها في تحليل الأوضاع المقبل.

[٢٣٥] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

[٢٣٦] المرجع نفسه

[٢٣٧] المرجع نفسه

وفقاً لإطار ترميز مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية، حصل ١٧ بلداً من أصل ٢١ بلداً على درجة ٠,٧٥، وهذا يعني أن الإطار القانوني لا يحمي سوى الصحة والحقوق الإنجابية للنساء في حال الحمل غير المرغوب فيه في ظل مبررات صارمة.

تتيح أغلبية البلدان في المنطقة الإجهاض في ظل ظروف محددة، سواء من خلال قانون العقوبات أو الفتوى أو اللائحة الوزارية أو المرسوم الرئاسي. وتتضمن هذه الظروف الاغتصاب أو سفاح المحارم، والصحة العقلية أو الجسدية للنساء الحوامل، وإعاقة الجنين، وأسباباً "علاجية" غير محددة، كما هو الحال في جيبوتي. وهناك مجموعة كبيرة من الأسباب لضمان الحصول على الإجهاض القانوني في البحرين وتونس. يتيح قانون العقوبات الصادر في ٢٠ مارس عام ١٩٧٦ (الأقسام ٣٢١-٣٢٣) في البحرين الإجهاض لإنقاذ حياة الأم وحماية صحتها الجسدية والعقلية، في حال الاغتصاب أو سفاح المحارم، وتشوهات الجنين، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وبموجب المادة ٢١٤ من قانون العقوبات لعام ٢٠١٢ في تونس، يُسمح للنساء طلب الإجهاض بحرية، ولكن يجب أن يتم الإجراء خلال الأشهر الثلاثة الأولى بواسطة طبيب مرخص من الناحية القانونية في مستشفى أو مرفق صحي أو عيادة مرخصة. بعد الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، يمكن إجراء الإجهاض إذا كان هناك خطر على صحة الأم (بما في ذلك إذا كان استمرار الحمل سيضعف الرفاهية العقلية) أو خطر متمثل في "معاناة" الجنين من إعاقة أو مرض خطير. وهناك بيئات تفرض المزيد من القيود في العراق ولبنان وليبيا وعُمان والصومال وسوريا واليمن حيث يكون الإجهاض قانونياً فقط إذا كانت حياة الأم معرضة للخطر أو لإنقاذ حياة الأم.[٢٣٨]

وعلى مستوى المنطقة، يمكن أن تمثل القوانين الجنائية في بعض البلدان عقبة أمام الوصول إلى بعض وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها. فعلى سبيل المثال، تحظر المادتان ٥٢٣ و٥٢٤ من قانون العقوبات السوري الإعلان عن وسائل منع الحمل أو استخدامها أو الترويج لها أو بيعها أو شرائها أو تسهيل استخدامها.[٢٣٩]

صدر مرسوم وزاري في مصر في عام ٢٠١٢ نصّ على أن اللاجئين السوريين في مصر يحصلون على خدمات الرّعاية الصّحية الأولية العامة التي تتضمن صحة الأم. وبموجب هذا المرسوم يمكن للنساء والفتيات اللاجئات السوريات الحصول على الرعاية.[٢٤٠]

تُناقش القوانين والسياسات التي تؤثر في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمرتبطة بالممارسات الضارة (مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختان الإناث) في إطار الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز.

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

في جميع أنحاء المنطقة، غالباً ما تؤدي المحظورات التقليدية المتعلقة بالجنس إلى منع المناقشات وتبادل المعلومات حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.[٢٤١] ويُترجم هذا التحفظ إلى صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كما يمكن أن يرسّخ مفاهيم خاطئة وقوالب نمطية ومعلومات مضللة حول الموضوعات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

[٢٣٨] ارجع أيضاً إلى "الموجز القطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية (SIGI) (SIGI, Social Institutions & Gender Index Country Profiles)"، عام ٢٠١٩.

[٢٣٩] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

[٢٤٠] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "البحث عن حلول: معالجة الحرمان من الحصول على الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (In Search of Solutions: Addressing Statelessness in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٦.

[٢٤١] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

عملية صنع القرار فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

الشكل 1.9: صنع القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية

تُظهر هذه الصورة النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً اللواتي يكون صانع القرار بشأن الرعاية الصحية الخاصة بهن هو الجهة المحددة بشكل أساسي (%).

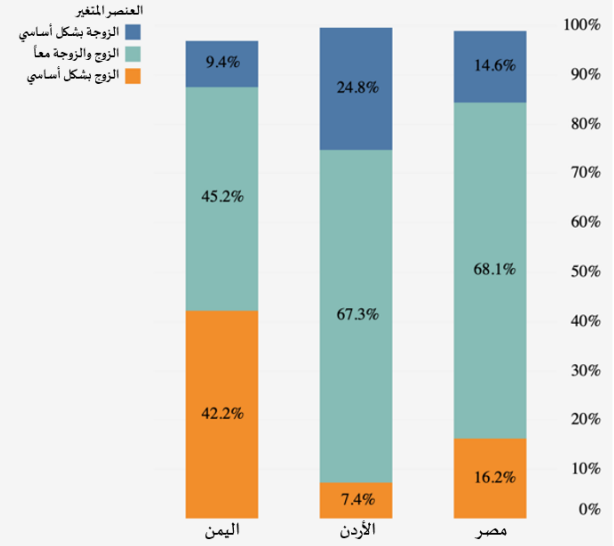

الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS)، الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية الخاصة بمصر (2014)، الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية الخاصة باليمن (2013)، الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية الخاصة بالأردن (2018)، تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة تطبيقات مؤشرات البنك الدولي

على الرغم من أنّ إعلان ومنهاج عمل بكين يؤكدان على أن "حق جميع النساء في أن يتحكمن بجميع جوانب صحتهن، ولا سيما فيما يتعلق بخصوبتهن، يعد أمراً أساسياً لتمكينهن"، فإن العديد من النساء في المنطقة لا يتحكمن في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالرّعاية الصّحية الخاصة بهن، بما في ذلك الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية. وأحياناً ما يتعارض وصول المرأة إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية في المنطقة واتخاذ قرارات بشأنها مع الأعراف الاجتماعية والثقافية (على سبيل المثال، التفاوتات الجنسانية، والمحظورات التقليدية، وخدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي تميل لصالح الأفراد المتزوجين) بالإضافة إلى أهداف الدولة المشجعة على الإنجاب.[٢٤٢]

من المهم ملاحظة أنه من المرجح أن تعتمد إمكانات اتخاذ القرارات على العديد من العوامل، مثل: الموقع والتعليم ومستوى الدخل، ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى وجود مستويات محدودة من استقلالية المرأة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرّعاية الصّحية.

توجد بيانات محدودة حول نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً[٢٤٣] اللواتي يتخذن قراراتهن الخاصة المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام موانع الحمل والرّعاية الصّحية الإنجابية[٢٤٤] في المنطقة. ولا تتوافر البيانات المتاحة للعامة فيما يتعلق بهذا المؤشر إلا للأردن، التي ذكرت بحسب تقارير قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة أن نسبة ٨٤,٢ في المائة من النساء يتخذن قراراتهن الخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، و٩٠ في المائة فيما يتعلق بالرّعاية الصّحية الإنجابية، و٩٥,٣ في المائة فيما يتعلق باستخدام وسائل منع الحمل.[٢٤٥] ووفقاً للبيانات التي نشرها صندوق الأمم المتحدة للسكان، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية

[٢٤٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٢٤٣] التعريف المقبول بشكل عام للنساء اللواتي في سن الإنجاب. ارجع إلى https://apps.who.int/iris/bits tream/handle/١٠٦٦٥/٤٣١٨٥/٩٢٤١٥٦٣١٥_eng.pdf.

[٢٤٤] تعريف المؤشر: نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً (المتزوجات أو المرتبطات) اللواتي يتخذن قراراتهن الخاصة فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة المحددة: أي أنه يمكنهن رفض الجماع الجنسي مع أزواجهن أو شركائهن إذا رغبن في ذلك، كما يمكنهن اتخاذ قرارات بشأن استخدام وسائل منع الحمل، وبشأن الرّعاية الصّحية الخاصة بهن. فقط النساء اللواتي أجبن "بنعم" عن كل العناصر الثلاثة هن النساء اللواتي "يتخذن قراراتهن الخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرّعاية الصّحية الإنجابية".

[٢٤٥] قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة ٥,٦,١: نسبة النساء (اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً) اللواتي: يتخذن قراراتهن المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، ونسبة النساء اللواتي يتخذن قراراتهن المستنيرة فيما يتعلق بالرّعاية الصّحية الإنجابية، ونسبة النساء اللواتي يتخذن قراراتهن المستنيرة فيما يتعلق باستخدام وسائل منع الحمل. متوافر على https://unstats.un.org/sdgs/indicators/data base/.

الديمغرافية والصحية، أجابت ٧٢,٦ في المائة من النساء في الأردن بـ "نعم" عن جميع الأسئلة الثلاثة.[٢٤٦]

على الرغم من عدم توافر البيانات الشاملة المتعلقة بمؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الأربعة عشر ضمن الفئات المذكورة في بداية هذا القسم) للعديد من البلدان، فإن البيانات المتعلقة باتخاذ النساء المتزوجات للقرارات في ثلاثة بلدان (مصر والأردن واليمن) فيما يتعلق بالرّعاية الصّحية بشكل عام أوضحت أن النساء المتزوجات لا يتخذن عادةً القرارات المتعلقة بالصحة بأنفسهن (تتخذ المرأة القرارات المتعلقة بالصحة بنفسها بنسبة تتراوح بين ٩,٤ في المائة و٤٠,٠). ويتخذ الزوج القرارات المتعلقة بصحة زوجته، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لنسبة تتراوح بين ١١ في المائة و٤٢,٢ في المائة من النساء المتزوجات.

وبالمثل، تفتقر المنطقة إلى البيانات ذات الصلة باتخاذ القرارات فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية. وتبلغ نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً اللواتي يعتقدن أنه هناك ما يبرر للرجل ضرب زوجته إذا رفضت ممارسة الجنس معه ١٩,٩ في المائة في مصر و٣٢,٤ في المائة في اليمن.[٢٤٧]

الخدمات والبرامج والمعلومات

على الرغم من أن العديد من البلدان في المنطقة قد اتخذت خطوات تهدف إلى تحسين تغطية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فإنه لا تزال هناك أوجه عدم مساواة وتفاوتات كبيرة. وفي الأعوام الأخيرة، تفاقمت أوجه عدم المساواة والتفاوتات في بعض الحالات، وتحديداً في البلدان المتأثرة بالأزمات.[٢٤٨] وتشير الأدلة إلى إمكانية وصول النساء المتعلمات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بصورة أسهل من النساء أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة أو غير المتعلمات.[٢٤٩] وكشفت الدراسات التي أجرتها منظمة هانديكاب إنترناشونال في الجزائر والمغرب وتونس بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة أن هناك خللاً كبيراً في نوع الخدمات وجودتها، كما أكدت أن أنظمة الرّعاية الصّحية غالباً ما تتجاهل الاحتياجات الإنجابية للنساء أصحاب الإعاقة.[٢٥٠]

كشفت دراسة إقليمية حديثة شملت ١١ دولة[٢٥١] في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية أن العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تتعلق بكيفية عمل النظام الصحي. وأشار التقرير إلى المسائل المتعلقة بالموارد البشرية والإمدادات، والفروقات بين القطاعين العام والخاص، والتنظيم الرأسي للبرامج الصحية، والافتقار إلى التغطية الصحية الشاملة باعتبارها عوائق رئيسة تحول دون تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. إضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى ضرورة تحسين إدماج الخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الخدمات القائمة الأخرى، على سبيل المثال، الخدمات المتعلقة بالصحة العقلية والأمراض غير السارية. ومن خلال تعزيز الصلات والروابط، ستكون الأنظمة الصحية قادرة على الاستفادة من الصلات بين النساء والفتيات اليافعات داخل النظام الصحي من أجل زيادة فرص الوقاية والعلاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان استمرارية الرعاية طوال دورة حياة المرأة من شأنه أن يزيد من إدماج الفئات المهمشة، بما في ذلك الفتيات اليافعات والشابات والنساء غير المتزوجات والنساء اللواتي بلغن سن اليأس، في أنظمة الرعاية.[٢٥٢]

التثقيف الجنسي الشامل

من الضروري أن يحصل الأفراد على معلومات دقيقة بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية صحتهم. لذا، يوصي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على وجه التحديد بأن توفر البلدان برامج تثقيف جنسي شامل ودقيق علمياً داخل المدارس وخارجها.

ومع ذلك، فإن هذا النهج الشامل الذي يعالج الجوانب المعرفية والعاطفية والجسدية والاجتماعية للجنس الذي أقرّه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يُنظر إليه في المنطقة على أنه "يعزز السلوك المنحلّ أو

---

[٢٤٦] فقط النساء اللواتي أجبن "بنعم" عن كل العناصر الثلاثة هم النساء اللواتي "يتخذن قراراتهن الخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرّعاية الصّحية الإنجابية".

[٢٤٧] الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS)، والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات (MICS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف. يمكن الوصول إليها من خلال واجهة برمجة تطبيقات مؤشرات البنك الدولي.

[٢٤٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، خطة عمل التدخلات الإقليمية للدول العربية ٢٠١٨-٢٠٢١، من دون تاريخ.

[٢٤٩] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٢٥٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية (Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries)"، عام ٢٠١٧.

[٢٥١] كانت هذه البلدان الـ ١١ على النحو الآتي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة. وتم أيضاً تضمين جميع البلدان المشمولة في الدراسة المُشار إليها في تحليل الأوضاع المقبل.

[٢٥٢] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

اللاأخلاقي، ومن ثمّ فإن النهج المفضل فيما يتعلق بالتثقيف الجنسي هو الزهد والامتناع عن ممارسة الجنس".[٢٥٣]

في حين أن هناك قدراً كبيراً من العمل الذي يتعين القيام به من أجل الوفاء بالتزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن العديد من البلدان في المنطقة قد بذلت جهوداً لتوسيع نطاق انتشار التثقيف الجنسي. على سبيل المثال، وافقت وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة في لبنان على مرسوم صدر في عام ٢٠١٠ لإدخال منهج تثقيفي مدرسي عن الصحة الإنجابية وقضايا الجنسين، لكن لم يتم تطبيقه على نطاق واسع في المدارس حتى الآن. كما اتخذت وزارة الصحة في دولة فلسطين خطوات لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال تنفيذ برامج تثقيف جنسي شامل، داخل المدارس وخارجها، تتضمن معلومات حول الحصول على وسائل منع الحمل واستخدامها.[٢٥٤] كما أحرزت الأردن وتونس تقدماً جيداً في الأعوام الأخيرة في إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف الجنسي الشامل.

ومع ذلك، لا تُظهر البلدان الأخرى تقدماً ملموساً فيما يتعلق بالتثقيف الجنسي الشامل. فقد كشفت بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن نسبة ٣,١ في المائة فقط من المدارس الإعدادية في دولة فلسطين تقدم تثقيفاً جنسياً قائماً على المهارات الحياتية.

وأفادت منظمة اليونسكو، أنه في حين أنّ البحرين وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية لديها تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بتوفير تثقيف جنسي قائم على المهارات الحياتية في المدارس الثانوية، فقد لاحظت نسبة لا تكاد تذكر من المدارس التي توفر التثقيف الجنسي في الجزائر ومصر.[٢٥٥]

تُظهر النتائج المستخلصة من دراسةٍ شملت ١١ دولة في المنطقة[٢٥٦] أنه لم تعلن أي دولة من هذه الدول عن تنفيذ برامج التثقيف الجنسي الشامل - وحتى في حالة وجود مناهج تتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لم يكن المعلمون مدربين بشكل كافٍ واتسم التنفيذ بالضعف.[٢٥٧]

تشير البيانات التي نشرها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٢٠[٢٥٨] إلى أن هناك دولتين فقط توفران تثقيفاً جنسياً شاملاً في المدارس هما: قطر وتونس، كما أن هناك دولاً أخرى (جيبوتي ومصر والأردن وسوريا) توفر شكلاً من أشكال التثقيف الجنسي خارج سياق المنهج المدرسي. يلخص الجدول الآتي، المستخلص من نتائج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ برامج التثقيف الجنسي الشامل بدءاً من عام ٢٠٢٠:

الجدول ١,١٤:

التقدم المحرز في تنفيذ برامج التثقيف الجنسي الشامل[٢٥٩]

البلد	المناهج المدرسية	الموضوعات المدرسية التي يتم تدريسها	الموضوعات غير المدرسية التي يتم تدريسها
البحرين	غير متوفر	جسم الإنسان ومراحل نموه	لا توجد معلومات
الكويت	غير متوفر	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات
عُمان	غير متوفر	العنف والبقاء آمناً	لا توجد معلومات
قطر	متوفر	القيم والحقوق والثقافات والجنس، جسم الإنسان ومراحل نموه، الصحة الجنسية والإنجابية	دورة تدريبية نظمتها شبكة تثقيف الأقران حول التثقيف عن طريق الأقران
المملكة العربية السعودية	غير متوفر	لا توجد معلومات	جسم الإنسان ومراحل نموه
الإمارات العربية المتحدة	غير متوفر	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات

[٢٥٣] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، "بين العيب* والزواج: نظرة متعمقة حول التثقيف الجنسي الشامل في المنطقة العربية (Between Shame* and Marriage: Navigating Comprehensive Sexuality Education in the Arab Region)"، عام ٢٠٢٠.

[٢٥٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

[٢٥٥] معهد اليونسكو للإحصاء، هدف التنمية المستدامة ٤,٧,٢.

[٢٥٦] الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

[٢٥٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

[٢٥٨] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، "بين العيب* والزواج: نظرة متعمقة حول التثقيف الجنسي الشامل في المنطقة العربية (Between Shame* and Marriage: Navigating Comprehensive Sexuality Education in the Arab Region)"، عام ٢٠٢٠.

[٢٥٩] المرجع نفسه

الجزائر	غير متوفر	جسم الإنسان ومراحل نموه	لا توجد معلومات
ليبيا	غير متوفر	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات
المغرب	متوفر	جسم الإنسان ومراحل نموه، والتثقيف الجنسي	
تونس	متوفر	قيد الموافقة	العلاقات، القيم والحقوق والثقافات والجنس، فهم النوع الاجتماعي، العنف والبقاء آمناً، اكتساب مهارات الحفاظ على الصحة والرفاهية، جسم الإنسان ومراحل نموه، الجنس والسلوك الجنسي، الصحة الجنسية والإنجابية
مصر	غير متوفر	لا توجد معلومات	العنف والبقاء آمناً، اكتساب مهارات الحفاظ على الصحة والرفاهية، جسم الإنسان ومراحل نموه، الجنس والسلوك الجنسي، الصحة الجنسية والإنجابية
إيران	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات
العراق	غير متوفر	لا توجد معلومات	جسم الإنسان ومراحل نموه
الأردن			العلاقات، القيم والحقوق والثقافات والجنس، فهم النوع الاجتماعي، العنف والبقاء آمناً، اكتساب مهارات الحفاظ على الصحة والرفاهية، جسم الإنسان ومراحل نموه، الجنس والسلوك الجنسي، الصحة الجنسية والإنجابية
لبنان	غير متوفر	جسم الإنسان ومراحل نموه	فهم النوع الاجتماعي، العنف والبقاء آمناً، جسم الإنسان ومراحل نموه، الجنس والسلوك الجنسي، الصحة الجنسية والإنجابية
سوريا	غير متوفر	لا توجد معلومات	العنف والبقاء آمناً، جسم الإنسان ومراحل نموه، الصحة الجنسية والإنجابية
دولة فلسطين	غير متوفر	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات
جيبوتي	غير متوفر	لا توجد معلومات	العنف والبقاء آمناً، جسم الإنسان ومراحل نموه، التكاثر، الصحة الجنسية والإنجابية
الصومال	غير متوفر	العلاقات، جسم الإنسان ومراحل نموه	جسم الإنسان ومراحل نموه
السودان	غير متوفر	جسم الإنسان ومراحل نموه	العنف والبقاء آمناً، جسم الإنسان ومراحل نموه
اليمن	غير متوفر	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات

تنظيم الأسرة

على الرغم من توسيع نطاق تغطية خدمات تنظيم الأسرة في المنطقة، فإنها غالباً ما تخدم النساء المتزوجات ويظل استخدام موانع الحمل بين النساء والفتيات غير المتزوجات شاذاً أو غير متعارف عليه.[٢٦٠] والأمر الذي يدعو إلى القلق هو أنه لم تتم تلبية الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي هذه البلدان، تقل احتمالية تلبية احتياجات الشابات (اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٩ عاماً) فيما يتعلق بتنظيم الأسرة مقارنةً بالفئات الأكبر سناً. ونظراً إلى أن النزاعات التي طال أمدها قد تسببت في انخفاض متوسط سن الزواج الأول، فقد تُجبر هؤلاء الشابات اللواتي لا يحصلن على وسائل منع الحمل على تكوين أسر بعدد أكبر من المرغوب. ويُعد منع حالات الحمل غير المقصود والحد من حمل اليافعات أمراً بالغ الأهمية من أجل صحة هؤلاء الشابات ورفاههن. وتُعد الوقاية من خلال الوصول الشامل إلى الرّعاية الصّحية الجنسية والإنجابية أمراً مهماً للغاية، لا سيما في البلدان

[٢٦٠] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

المتضررة من النزاعات التي تتدهور فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الأشخاص (تمت مناقشة ذلك أعلاه).[٢٦١]

توصلت النتائج المستخلصة من دراسةٍ شملت ١١ دولة في المنطقة[٢٦٢] إلى أن الشباب المتزوجين عادةً لا يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة. إضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن البلدان لا توفر الوصول الكامل إلى خدمات تنظيم الأسرة للأشخاص ذوي الإعاقة أو الأقليات.[٢٦٣]

تشير البيانات إلى أن الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ترتبط ارتباطاً عكسياً بثروة الأسر المعيشية في جميع البلدان في المنطقة، وتُعد اليمن أكبر مثال على وجود ارتباط واضح بين الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها وثروة الأسر المعيشية. ففي اليمن، أفادت ٤٣ في المائة من النساء المتزوجات من الشريحة الأشد فقراً أن لديهن احتياجات لم يتم تلبيتها فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، مقارنةً بـ ١٨ في المائة من الشريحة الأغنى.

الشكل 1.10: الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها فيما يتعلق بتنظيم الأسرة (%)، حسب ثروة الأسرة

يوضح هذا الشكل النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً اللاتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة للمباعدة بين الولادات أو تحديدها أو كليهما.

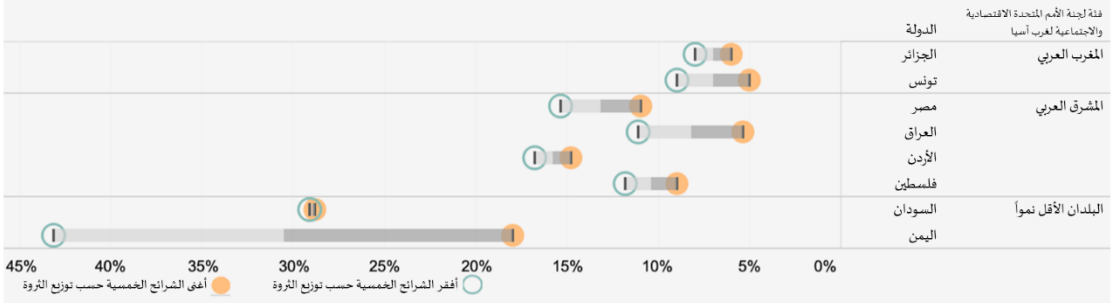

المصدر: المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، كما جمعها البنك الدولي. تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة التطبيقات.

وأفاد ما يقرب من ٧٨ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩[٢٦٤] في المنطقة أن احتياجاتهن الإنجابية المتعلقة بتنظيم الأسرة تلبى باستخدام الوسائل الحديثة.[٢٦٥] وتُعد النسبة في مصر هي الأعلى بين جميع النساء في المنطقة؛ حيث أفادت ما يقرب من ٨٠ في المائة من النساء بأن احتياجاتهن تُلبّى باستخدام الوسائل الحديثة. بينما توجد النسبة الأقل في ليبيا؛ حيث أفادت ٢٤ في المائة فقط من النساء أن احتياجاتهن تُلبّى باستخدام الوسائل الحديثة.[٢٦٦]

بالإضافة إلى ذلك، وجدت بيانات المسح التي تم جمعها بواسطة المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM) والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS) أنه لم يتم الاستشهاد بالدين كسبب رئيسي وراء عدم سعي النساء للحصول على الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. ففي سوريا، على سبيل المثال، ذكرت ٣ في المائة فقط من النساء اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل أو يعتزمن استخدامها أن التحريم الديني هو السبب الرئيسي. وفي اليمن، ذكر أقل من ٣ في المائة من النساء اللواتي لم تتم تلبية احتياجاتهن المتعلقة بتنظيم الأسرة واللواتي لم يكن لديهن نية استخدام وسائل منع الحمل أن التحريم الديني هو السبب الرئيس وراء عدم سعيهن للحصول على وسائل منع

[٢٦١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من النزاعات، رصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن المسوحات الأسرية (The Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Monitoring the Sustainable Development Goals with Household Survey Microdata)"، عام ٢٠١٨.

[٢٦٢] الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

[٢٦٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

[٢٦٤] يغطي هذا المؤشر كلاً من العلاقات الرسمية (أي الزيجات) وغير الرسمية. تُعرَّف العلاقات غير الرسمية بشكل عام على أنها العلاقات التي يعيش فيها شخصان معاً لبعض الوقت، بنية إقامة علاقة دائمة، ولكن من دون إقامة مراسم رسمية للزواج المدني أو الديني (أي المعاشرة من دون زواج).

[٢٦٥] مستودع بيانات منظّمة الصّحّة العالميّة، النساء في سن الإنجاب (اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً) اللواتي تلبي احتياجاتهن الإنجابية المتعلقة بتنظيم الأسرة باستخدام الوسائل الحديثة (النسبة المئوية). الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨. لا تتوافر بيانات حول الصومال أو جيبوتي أو البحرين أو المملكة العربية السعودية أو سوريا أو دولة فلسطين أو الإمارات العربية المتحدة.

[٢٦٦] مستودع بيانات منظّمة الصّحّة العالميّة، النساء في سن الإنجاب (اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً) اللواتي تلبي احتياجاتهن الإنجابية المتعلقة بتنظيم الأسرة باستخدام الوسائل الحديثة (النسبة المئوية) في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٨ فقط. يرجى الاطلاع على بيانات مصر وليبيا. للاطلاع على تعريف "المتزوجين أو المرتبطين". ارجع إلى: https://apps.who.int/gho/data/view.xgswcah-٣٠-meta.

الحمل.[٢٦٧] ومع ذلك، يجب تفسير هذه النتائج بعناية، بسبب القيود الدينية الواضحة التي يتم وضعها حول وسائل منع الحمل في المنطقة.

الإجهاض الآمن (القانوني) والرعاية بعد الإجهاض (بغض النظر عن الشرعية القانونية)

يُعد الإجهاض المذكور أعلاه قانونياً على الأقل في بعض الظروف (وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة) في جميع بلدان المنطقة باستثناء أربعة منها. عندما يكون الإجهاض قانونياً، يجب أن يكون آمناً دائماً، وينص برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أنه يجب أن تحصل النساء دائماً على رعاية جيدة بعد الإجهاض، بغض النظر عما إذا كان الإجهاض قانونياً في البلد أم غير قانوني.[٢٦٨]

ومن ثمَّ، يُعد الإجهاض - خاصة الإجهاض غير الآمن[٢٦٩]- موضوعاً من المواضيع المهملة المتعلقة بالصحة العامة في المنطقة.[٢٧٠] في حين أن استخدام مجموعة من وسائل تنظيم الأسرة قد ازداد في المنطقة، فإن حالات الحمل غير المخطط لها التي تنتهي بالإجهاض ظلت دون تغيير تقريباً. تشير البيانات إلى أن حالتين من كل خمس حالات حمل في المنطقة تكون غير مخطط لها، وتنتهي نصف حالات الحمل غير المخطط لها بالإجهاض.[٢٧١] تُعد وفيات الأمهات بسبب الإجهاض غير الآمن أحد أكثر أسباب وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها بسهولة، ومع ذلك، لا تسعى النساء في كثير من الأحيان إلى الحصول على رعاية ما بعد الإجهاض في المنطقة بسبب المخاطر المتصورة (مثل الخوف من الاستغلال أو سوء المعاملة أو الاقتصاص القانوني) أو عدم التوعية بضرورتها أو عدم توافر الخدمات.[٢٧٢]

تُعد الأبحاث المتعلقة بالإجهاض التي تُجرى في المنطقة نادرة، وإن تم إجراؤها، تكون على نطاق ضيق. وتتضمن الأمثلة على الأدلة المستقاة من الدراسات الحديثة ما يأتي:

- تشير التقديرات من شمال أفريقيا إلى أنه تم إجراء ما يقرب من مليوني عملية إجهاض كل عام بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤. ومن بين تلك الحالات، تم اعتبار نسبة ٢٩ في المائة فقط "عمليات آمنة" وتم اعتبار نسبة ٤٤ في المائة "أقل أماناً"، ما يعني أنه تم إجراؤها بواسطة أفراد غير مدربين في بيئة طبية دون المستوى المطلوب. وتُعد هذه النسبة أعلى بأكثر من ثلاث مرات من المتوسط العالمي لعمليات الإجهاض "الأقل أماناً" الذي تبلغ نسبته ١٤ في المائة.[٢٧٣]
- كشفت دراسة أجرتها جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية في أربع مناطق ريفية وحضرية في محافظة الخليل أن أكثر من ٧٠ في المائة من النساء قد أجهضن مرة واحدة على الأقل (الإجهاض المتعمد بنسبة ١١ في المائة والإجهاض التلقائي بنسبة ٦٦ في المائة). ومن بين حالات الإجهاض المتعمد، قامت ٦٨ في المائة من النساء بذلك سراً ومن دون علم أحد.

تُعد الأمثلة على الدول التي تتخذ إجراءات لمعالجة الإجهاض غير الآمن نادرة أيضاً. كما ذُكر سابقاً، تُعد تونس الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح بالإجهاض بناءً على الطلب، بينما تُجرم جميع الدول الأخرى الإجهاض إلا بموجب أسس قانونية محددة، بما في ذلك الحفاظ على حياة الأم أو صحتها أو تجنب تشوه الجنين. وتشير الأدلة من المغرب إلى أن الإجهاض يُعد شائعاً وأنه قد جرت نقاشات حول الإصلاحات التشريعية في عام ٢٠١٥. بعد جهود التوعية التي بذلتها المنظمات غير الحكومية، تناول هذا الموضوع أربعة شركاء حكوميين: وزارة الشؤون الدينية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة في إطار تعديل القانون الجنائي، والمجلس القومي لحقوق الإنسان. وقد صدَّق ملك المغرب على توصياتها وتم توسيع نطاق الظروف التي يُسمح فيها بالإجهاض لتشمل الظروف الصحية للمرأة (بما في ذلك الصحة العقلية) وحالات الاغتصاب وسفاح المحارم والتشوهات الخلقية.

تُعد رعاية ما بعد الإجهاض في جميع أنحاء المنطقة غير كافية بسبب عدم شرعية الإجهاض قانوناً في أغلب البلدان. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد رصدت عمليات إجهاض آمنة غير قانونية تم إجراؤها بواسطة أطباء من القطاع الخاص، فإن إمكانية الوصول إلى عمليات الإجهاض الآمنة وغير القانونية تُمثل حالة من حالات عدم المساواة؛ حيث لا

---

[٢٦٧] رودي فهيمي، وفرزانا، وآخرون، حاجة المرأة إلى تنظيم الأسرة في الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢.

[٢٦٨] الإجراءات الرئيسة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون، من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو، عام ١٩٩٩، الفقرة ٦٣، وثيقة الأمم المتحدة A/S-٢١/٥/Add.١ (١٩٩٩)؛ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المرجع الوراد في الحاشية ٩ أعلاه، الفقرتان ٧,٢٤ و٨,٢٥.

[٢٦٩] يُعرَّف الإجهاض غير الآمن بأنه إجراء لإنهاء الحمل يقوم به أفراد يفتقرون إلى التدريب اللازم أو يتم إجراؤه في بيئة لا تتوافق مع الحد الأدنى من المعايير الطبية، أو كلهما. المصدر: منظّمة الصحّة العالميّة.

[٢٧٠] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، "منع الإجهاض غير الآمن في الدول العربية (Prevention of unsafe abortion in the Arab states)"، عام ٢٠١٨.

[٢٧١] معهد غوتماشر، "استخلاص النتائج: الاستثمار في وسائل منع الحمل وصحة الأم والمولود، ٢٠١٧ - منهجية التقدير (Adding It Up: Investing in Contraception and Maternal and Newborn Health, ٢٠١٧—Estimation Methodology)"، الجدولان ٦ و٧، عام ٢٠١٧.

[٢٧٢] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، "منع الإجهاض غير الآمن في الدول العربية (Prevention of unsafe abortion in the Arab states)"، عام ٢٠١٨.

[٢٧٣] معهد غوتماشر، "الإجهاض في جميع أنحاء العالم ٢٠١٧: التقدُّم غير المتساوي، والتفاوت في الوصول (Uneven Progress and Unequal Access: ٢٠١٧Abortion Worldwide)"، عام ٢٠١٧.

يتمكن من الوصـــول إلى الإجهاض الآمن إلا من يســـتطع دفع أجر طبيب خاص لإجراء العملية.

الرعاية الســـابقة للولادة والرعاية خلال الولادة الآمنة والرعاية اللاحقة للولادة

الرعاية السابقة للولادة

تُعد نســـبة الرعاية الســـابقة للولادة أقل في المناطق الريفية في بعض البلدان الموجودة في المنطقة؛ حيث أبلغت النســـاء الريفيات في العراق والسـودان عن انخفاض ملحوظ من الناحية الإحصائية في الحصـول على الرعاية. في بعض البلدان، يبدو أن الجهود المبذولة لزيادة تغطية الرعاية الســـابقة للولادة قد نجحت في ســـد الفجوة القائمة بين المناطق الريفية والحضـرية. سـجلت الأردن على وجه الخصـوص تغطية ممتازة في كل من المناطق الريفية والحضـــرية. وبالمثل، أبلغت مصـــر والجزائر عن وجود اختلافات غير ملحوظة في إمكانية الوصول بين النساء في المناطق الريفية والحضرية.

الجدول ١,١٥

تغطية الرعاية السابقة للولادة: (في غضون عامين أو ثلاثة أعوام قبل إجراء المسح)

			زيارة واحدة		أربع زيارات	
البلد	العام	المصدر	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
الجزائر	٢٠١٢	MICS	٩٣,٦ [٩٢,٦-٩٤,٥]	٩١,٣ [٨٩,٥-٩٢,٨]	٧٢,٣ [٧٠,٣-٧٤,٣]	٥٩,٥ [٥٥,٨-٦٣,١]
مصر	٢٠١٤	DHS	٩٣,١ [٩١,٧-٩٤,٣]	٩٠,٥ [٨٩,٣-٩١,٦]	٨٨,١ [٨٦,٥-٨٩,٦]	٨١,٩ [٨٠,٢-٨٣,٥]
العراق	٢٠١١	MICS	٨٣,٣ [٨١,٨-٨٤,٦]	٦٦,١ [٦٣,٨-٦٨,٣]	٥٤,٠ [٥٢,٠-٥٥,٩]	٤٠,٥ [٣٨,٤-٤٢,٨]
الأردن	٢٠١٢	DHS	٩٩,١ [٩٨,٣-٩٩,٥]	٩٩,١ [٩٨,٢-٩٩,٦]	٩٤,٥ [٩٢,٩-٩٥,٨]	٩٣,١ [٩٠,٩-٩٤,٨]
السودان	٢٠١٤	MICS	٩٠,٨ [٨٨,٦-٩٢,٦]	٧٤,٩ [٧١,٥-٧٨,٠]	٧١,٨ [٦٨,٧-٧٤,٧]	٤٣,٢ [٤٠,٢-٤٦,٢]

المصدر: مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي

نسبة وفيات الأمومة (MMR)

الشكل ١,١١:

نسبة وفيات الأمومة، المغرب (الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨)[٢٧٤]

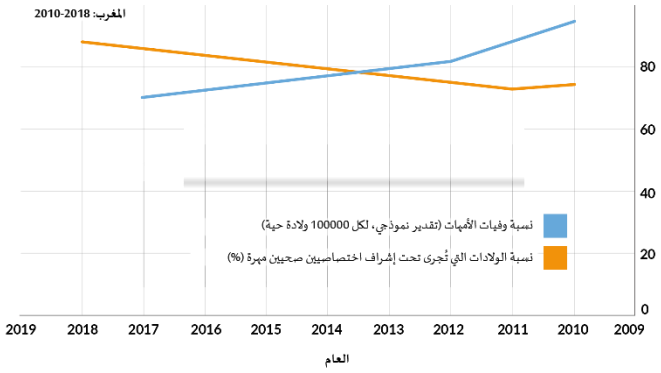

بشـــكل عام، تميل نســـبة وفيات الأمومة[٢٧٥] في المنطقة إلى الانخفاض، ويُرجح أن يكون ذلك نتيجةً للجهود المبذولة لتحســـين الرعاية الســـابقة للولادة والرّعاية الصّـحية بشـــكل عام. ووفقاً للبيانات التي تم جمعها ونمذجتها من قِبَل البنك الدولي، فإن ١٤ دولة من أصـــل ٢١ قد حققت هدف التنمية المستدامة المتمثل في خفض نسبة وفيات الأمومة إلى أقل من ٧٠ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة حية. وبعد ترجيح عدد الســـكان، فإن المنطقة ككل لم تحقق الهدف بعد؛ حيث يُقدر عدد الوفيات بـ ١٢٣,٥ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة حية. ومع ذلك، فإن التفاوت بين الدول يبرز بشـــكل كبير في هذا المؤشـــر؛ حيث بلغت حالات الوفاة في الصـــومال أكثر من ٨٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة حية، بينما

[٢٧٤] قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي: نسبة الولادات التي تُجرى تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة: المغرب.

[٢٧٥] تُعرَّف نسبة وفيات الأمومة على أنها عدد حالات وفاة الأمهات خلال فترة زمنية معينة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية خلال الفترة الزمنية نفسها. تم جمع كل البيانات المستخدمة في حساب نسبة وفيات الأمومة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي؛ حيث تجمع البيانات وتعرضها من منظّمة الصّحّة العالميّة، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. الاتجاهات السائدة في وفيات الأمهات: من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩. تم إجراء عملية الترجيح باستخدام أساليب الترجيح القياسية من خلال حساب معدل الخصوبة الإجمالي للنساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً كما نشرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة.

سجلت الإمارات ثلاث حالات فقط للرقم نفسه. إن التعداد السكاني الكبير وانخفاض نسبة وفيات الأمومة نسبياً في مصر وإيران يسهم في تقليل المعدل المتوسط المرجح بشكل كبير على مستوى المنطقة. وقد لوحظ تقدم جيد في كل بلد على حدة، وذلك على الرغم من عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية/أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، الجزائر).

خطر تعرض الأمهات للوفاة على مدى حياتهن هو احتمال وفاة أنثى تبلغ من العمر ١٥ عاماً بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة على مدى حياتها؛ ويأخذ في الحسبان كل من نسبة وفيات الأمومة ومعدل الخصوبة الإجمالي (متوسط عدد الولادات لكل امرأة خلال سنوات الإنجاب). توجد في المنطقة اختلافات جوهرية بالنسبة إلى هذا المؤشر؛ حيث يتراوح عدد وفيات الأمهات من ١ من كل ٢٠ في الصومال إلى ١ فقط من كل ١٧٩٠٠ في الإمارات العربية المتحدة. خطر تعرض الأمهات للوفاة على مدى حياتهن هو احتمال وفاة أنثى تبلغ من العمر ١٥ عاماً في نهاية المطاف بسبب عوامل مرتبطة بالأمومة على افتراض بقاء معدلات الخصوبة والوفيات عند مستواها الحالي، مع مراعاة أسباب الوفاة الأخرى. توجد في المنطقة اختلافات مذهلة بالنسبة إلى هذا المؤشر؛ حيث يتراوح عدد وفيات الأمهات من ١ من كل ٢٠ في الصومال إلى ١ فقط من كل ١٧٩٠٠ في الإمارات العربية المتحدة.

الجدول ١,١٦:

خطر تعرض الأمهات للوفاة على مدى حياتهن

احتمال وفاة أنثى تبلغ من العمر ١٥ عاماً في نهاية المطاف بسبب عوامل مرتبطة بالأمومة على افتراض بقاء معدلات الخصوبة والوفيات عند مستواها الحالي، مع مراعاة أسباب الوفاة الأخرى.

بلدان مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة	١٧,٩٠٠
	قطر	٥,٠٠٠
	الكويت	٤,٢٠٠
	البحرين	٣,٠٠٠
	المملكة العربية السعودية	٢,٣٠٠
	عُمان	١,٦٠٠
المغرب العربي	الجزائر	٢٧٠
	المغرب	٥٦٠
	ليبيا	٥٩٠
	تونس	٩٧٠
المشرق العربي	إيران	٢,٦٠٠
	لبنان	١,٦٠٠
	سوريا	١,٠٠٠
	دولة فلسطين	٨٨٠
	مصر	٧٣٠
	الأردن	٧٣٠
	العراق	٣٢٠
البلدان الأقل نمواً	اليمن	١٥٠
	جيبوتي	١٤٠
	السودان	٧٥
	الصومال	٢٠

المصدر: منظّمة الصّحّة العالميّة، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، "الاتجاهات السائدة في وفيات الأمهات (Trends in Maternal Mortality)"، عام ٢٠١٩".

نسبة الولادات التي يشرف عليها اختصاصيون صحيون مهرة[٢٧٦]

تشير البيانات المتاحة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨ إلى أن ١٣ دولة من أصل ٢١ دولة في المنطقة قد وصلت إلى معدل ٩٠ في المائة على الأقل من كل الولادات التي تتم تحت إشراف اختصاصي صحي ماهر، ويبلغ معدل كل الولادات[٢٧٧] التي تتم تحت إشراف اختصاصي صحي ماهر في كل الدول باستثناء اليمن والصومال أكثر من ٧٥ في المائة. وعلى الصعيد الإقليمي، تتم حوالي ٧٦ في المائة من كل الولادات تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة.[٢٧٨] وُجد أن البلدان التي تعاني من صراعات مستمرة تشهد انخفاضاً سريعاً في معدلاتها، على سبيل المثال، تسببت الأزمة السورية في انخفاض معدل الولادة على يد اختصاصيين مهرة بنسبة تصل إلى ٢٤,٢ في المائة،[٢٧٩] مع حدوث انتكاسات مماثلة لوحظت في اليمن.[٢٨٠]

من الجدير بالذكر أن نسبة وفيات الأمومة ترتبط ارتباطاً عكسياً بنسبة الولادات التي تتم تحت إشراف اختصاصيين مهرة: عند ارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف اختصاصيين مهرة، تنخفض نسبة وفيات الأمومة. على سبيل المثال، انخفضت نسبة وفيات الأمومة في المغرب من ١٥٣ حالة في عام ٢٠١٠ إلى ١٢١ حالة في عام ٢٠١٥. ومن الممكن أن يُعزى هذا النجاح جزئياً إلى جهود الاختصاصيين الصحيين المهرة عند الولادة - الذين ارتفعت معدلات حضورهم من ٧٤,١ في المائة في عام

[٢٧٦] هدف التنمية المستدامة ذي الصلة: ٣,١: خفض معدل وفيات الأمهات.

[٢٧٧] قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي: نسبة الولادات التي تُجرى تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة: الصومال، ٩ في المائة عام ٢٠٠٩.

[٢٧٨] تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا تشمل إيران.

[٢٧٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "الصراع في الجمهورية العربية السورية، الانعكاسات على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية (The Conflict in the Economy & MDGs-Syrian Arab Republic, Implications for the Macro)"، عام ٢٠١٤.

[٢٨٠] أخبار الأمم المتحدة. "اليمن: صحة الأم والمولود "على حافّة الهاوية" (Yemen: maternal and newborn health lapseon the brink of total col)"، تنبيهات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، عام ٢٠١٩.

٢٠١٠ إلى ٨٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٨.[٢٨١] يشير أحدث مسح وطني للسكان والصحة في عام ٢٠١٨ إلى أن نسبة وفيات الأمومة انخفضت من ١١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية (من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠) إلى ٧٢,٦ (من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦)، وهو انخفاض بنسبة ٣٥%.

مكان الولادة

تشير البيانات المأخوذة من الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات إلى أن النساء في المنطقة المصنفات من أفقر الشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة لديهن وصول أقل إلى المرافق الصحية في جميع أنحاء المنطقة. تظهر العلاقة بين الشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية للولادة بشكل أكبر في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تزداد احتمالية ولادة النساء المصنفات من أغنى الشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة في مرفق صحي بنسبة تتراوح بين ٤٦ في المائة و٦٢ في المائة مقارنةً بالنساء المصنفات من أفقر الشرائح الخمسية.

وبالمثل، تعرض بيانات اليونيسف الفجوات القائمة بين الوصول إلى المرافق الصحية، وهو أمر واضح في المناطق دون الإقليمية للبلدان الأقل نمواً (وأقل من ذلك في منطقة المغرب/المشرق دون الإقليمية). في المنطقة دون الإقليمية للبلدان الأقل نمواً، من المرجح أن تزيد فرصة ولادة النساء في المناطق الحضرية في مرفق صحي بمعدل أكثر من الضعف مقارنةً بالنساء في المناطق الريفية.[٢٨٢]

الشكل 1.12: مكان الولادة

يوضح هذا الشكل النسبة المئوية للولادات الحية التي تمت في منشأة صحية في السنوات الثلاث السابقة للمسح. تظهر الشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة في هذا الشكل أغنى 20% من الأسر و أفقر 20% من الأسر في كل بلد مع عرض البيانات.

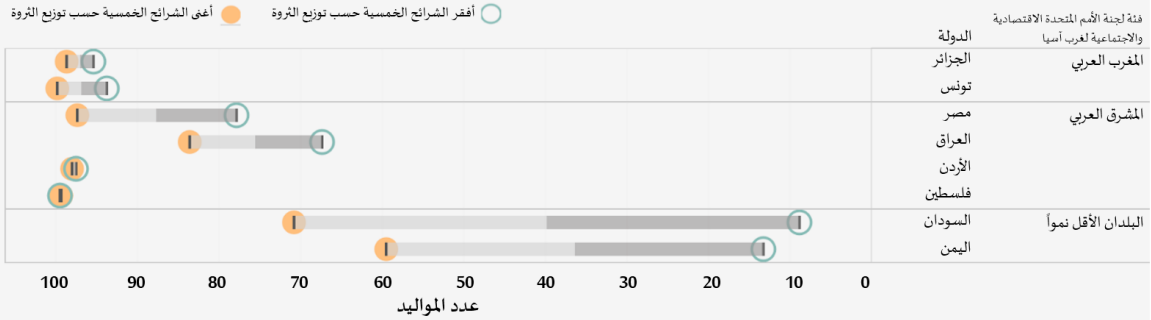

المصدر: المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، كما جمعها البنك الدولي. تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة التطبيقات.

معدلات الولادة القيصرية

في حين لا يوجد معدل مثالي للولادات القيصرية، يوافق المجتمع الدولي عموماً على أنه ١) من المرجح أن يشير المعدل الذي يبلغ أقل من ١-٢ في المائة إلى نقص رعاية التوليد في الحالات الطارئة وقد يكون مرتبطاً بزيادة وفيات الأمهات و٢) يجب اعتبار المعدل الذي يبلغ ١٥ في المائة للولادة القيصرية العتبة التي ينبغي عدم تجاوزها (وفقاً لبيان منظمة الصحة العالمية).[٢٨٣]

تختلف معدلات الولادة القيصرية اختلافاً كبيراً داخل المنطقة؛ حيث تتراوح بين ٤,٨ في المائة في اليمن و٥١,٨ في المائة في مصر (جميع البيانات من عام ٢٠١٥). وقد يكون السبب وراء المعدل المرتفع للغاية في مصر هو انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (٨٧,٢ في المائة[٢٨٤]) والسمنة (٣٦ في المائة[٢٨٥]) – وهما حالتان من المعروف أنهما يسببان مضاعفات أثناء الولادة ويتطلبان عمليات قيصرية بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد الوصول إلى المرافق الصحية الخاصة أو العامة - ومع ذلك، لا تتيح البيانات هذا التحليل.

[٢٨١] قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي: نسبة الولادات التي تُجرى تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة: المغرب. راجع أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان. صحة الأم، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥: يمكن الوصول إليه من خلال https://arabstates.unfpa.org/ar/node/٢٢٥١٠.

[٢٨٢] بناءً على البيانات التي نشرتها اليونيسف في اليمن والسودان. في اليمن، تتم ٢٢,٦ في المائة فقط من الولادات في المناطق الريفية في المرافق الصحية، مقابل ٤٩,١ في المائة في المناطق الحضرية. وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في السودان.

[٢٨٣] فرانشيسكا إل كافالارو، وآخرون، الاتجاهات السائدة في الولادة القيصرية حسب البلد والشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة: الاستطلاعات الشاملة لعدة قطاعات في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نشرة منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣.

[٢٨٤] منظّمة الصّحّة العالميّة، "المرصد الصحي العالمي (Global Health Observatory)"، عام ٢٠١٥.

[٢٨٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المجتمع العربي، خلاصة وافية للإحصاءات الاجتماعية (العدد رقم ١٢) (Arab Society, a compendium of Social Statistics (Issue No.١٢))"، عام ٢٠١٦.

الشكل 1.13: الولادات القيصرية

يوضح هذا الشكل النسبة المئوية للولادات القيصرية بين كل الولادات الحية في فترة زمنية معينة. تعد النسبة المئوية للولادات القيصرية مؤشراً على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في الحالات الطارئة واستخدامها في أثناء الولادة.

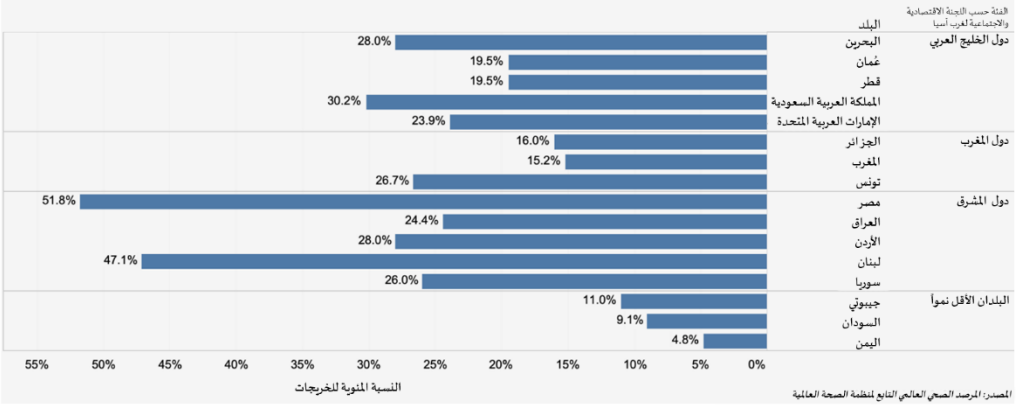

المصدر: المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية

الرعاية اللاحقة للولادة

في حين تم إحراز تقدم فيما يتعلق ببرامج الأمومة الآمنة في المنطقة، فإن عدم التكامل بين صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة لا يزال يمثّل تحدياً كبيراً. ويسهم هذا التحدي بدوره في إهمال الفترة اللاحقة للولادة وانخفاض الاستفادة من الرعاية اللاحقة للولادة.[٢٨٦]

تقدم بيانات المسوحات الأسرية التي نشرتها اليونيسف دليلاً على أن الوصول إلى الرعاية اللاحقة للولادة يتأثر بثروة الأسر المعيشية وأماكن وجودها. كما هو موضح في الرسم البياني أدناه، من المرجح ألا تتلقى النساء من الأسر الريفية الفقيرة وخاصةً من المنطقة الإقليمية للبلدان الأقل نمواً أي رعاية بعد الولادة على الإطلاق، على عكس المناطق الأخرى التي يتلقى فيها ٦٥ في المائة على الأقل من النساء رعاية بعد الولادة حتى في المناطق الريفية الفقيرة من الدولة.

الشكل 1.14: الرعاية اللاحقة للولادة

يوضح هذا الشكل النسبة المئوية للنساء (من سن 15 عاماً إلى سن 49 عاماً) اللاتي تلقين الرعاية اللاحقة للولادة في غضون يومين من الولادة.

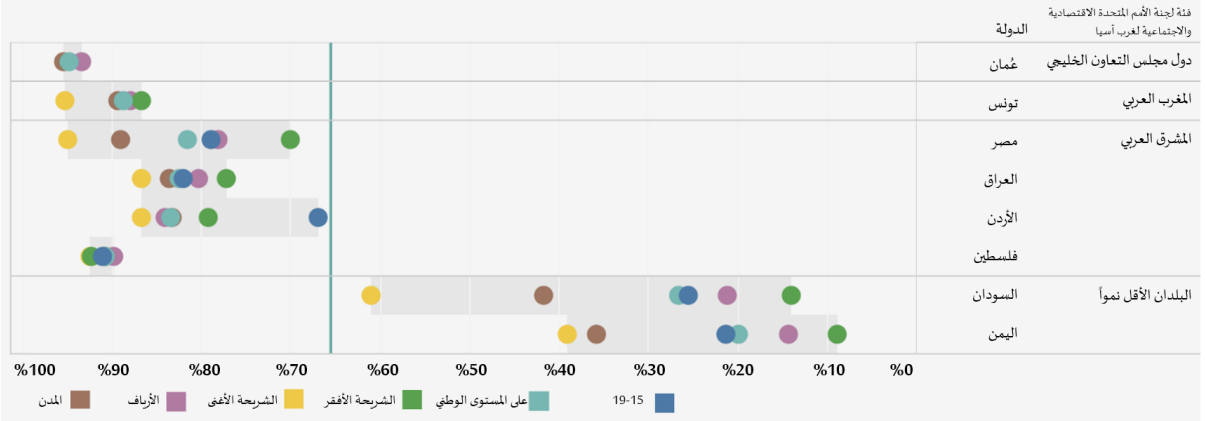

المصدر: الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS) والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات (MICS) والاستطلاعات الوطنية الأخرى كما نشرتها اليونيسف.

[٢٨٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

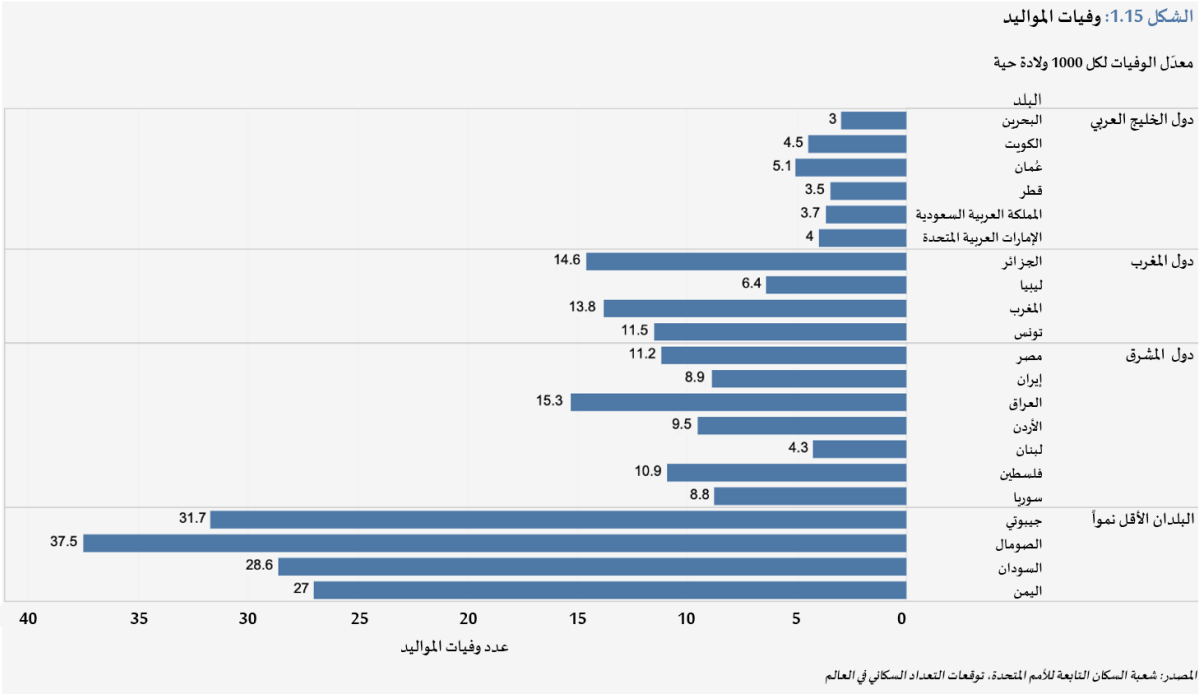

علاج العدوى المنقولة جنسياً والوقاية منها

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

الجدول ١,١٧:

التغطية التقديرية للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	..
	الكويت	٦٢
	عُمان	٤١
	قطر	..
	المملكة العربية السعودية	..
	الإمارات العربية المتحدة	..
المغرب العربي	الجزائر	٨١
	ليبيا	٤٤
	المغرب	..
	تونس	..
المشرق العربي	مصر	٣١
	إيران[٢٨٧]	٢٠
	الأردن	..
	لبنان	..
	دولة فلسطين	..
	سوريا	٢٠
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٣٠
	السودان	١٥
	الصومال	٣٠
	اليمن	٢١

المصدر: المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة

بدءاً من عام ٢٠١٩، أفادت تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (UNAIDS) أن ٢٤٠٠٠٠ شخص في المنطقة مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وهو ما يمثّل أقل من ٠,١ في المائة من انتشاره بين البالغين.[٢٨٨]

في حين أن المنطقة سجلت أدنى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم، فقد أعلن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أن المنطقة تشهد قلقاً متزايداً بسبب ارتفاع معدل الوفيات (٤,٥ في المائة) ونقص المعرفة المتعلقة بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة. وقد توفي حوالي ٨٠٠٠ شخص بسبب مرض متعلق بالإيدز في عام ٢٠١٩. ويعد ذلك نتيجة لضعف إمكانية الوصول إلى العلاج المضاد للفيروسات الرجعية (ART)؛ حيث يحصل ٣٨ في المائة فقط على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية - وهي نسبة أقل بكثير من المستوى العالمي الذي يبلغ ٥٩ في المائة.[٢٨٩]

[٢٨٧] يقدّر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز "AIDSinfo" معدلاً يبلغ ٢٥ في المائة بالنسبة إلى إيران.

[٢٨٨] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز "AIDSinfo" (تم الاطلاع عليه في أغسطس ٢٠٢٠).

[٢٨٩] المرجع نفسه

تشير الأبحاث أيضاً إلى أن الوصمات المرتبطة بالمرض يمكن أن تسهم في ارتفاعه في العديد من البلدان.[٢٩٠]

في عام ٢٠١٨، شكّل أفراد من السكان الرئيسيين - العاملون في مجال الجنس، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والرجال المثليون، والرجال الآخرون الذين يمارسون الجنس مع رجال، والأفراد المتحولون جنسياً، والسجناء - ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الإصابات الجديدة في المنطقة. يمكن للوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أن يؤثران بشكل كبير في قدرة الأفراد على الوصول إلى خدمات الاختبار والعلاج التي بدورها يمكن أن تمنع زيادة انتقال العدوى.[٢٩١] إضافة إلى ذلك، فإن الوصم والتمييز (الاجتماعي والقانوني) يفضيان إلى تهميش الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ويمكن أن يعرضهم لعقوبات اجتماعية أو قانونية. كشف مسح متعدد البلدان أن أكثر من ٦٠ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ عاماً في الجزائر وأكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ عاماً في مصر والأردن واليمن ذكروا أنهم لن يشتروا خضراوات من صاحب متجر يعاني من فيروس نقص المناعة البشرية (سؤال يُستخدم لتقييم المواقف العنصرية تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية).[٢٩٢] وأفاد أكثر من ٥٠ في المائة من الأشخاص المشاركين في المسح في الجزائر أنهم حُرموا من الخدمات الصحية بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية.[٢٩٣]

وفقاً لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "هناك حاجة إلى بذل جهود استثنائية لتوسيع نطاق برامج اختبار ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية وتحسينها في جمهورية إيران الإسلامية والسودان اللتين كانتا تمثلان أكثر من ٦٠ في المائة من وفيات المنطقة بسبب الأمراض المرتبطة بالإيدز في ٢٠١٧".[٢٩٤] وعلى الرغم من أن عدد الرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يفوق عدد النساء بشكل كبير، فإن الإصابات الجديدة بين النساء آخذة في الارتفاع. فقد كشفت دراسة حول اتجاهات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المنطقة أن ممارسة الجنس في إطار الزواج يعد إحدى الطرق الرئيسة لانتقال العدوى إلى النساء. وعلى سبيل المثال، انتقل الفيروس إلى ثلاثة أرباع النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في إيران عن طريق أزواجهن؛ حيث يعتقد معظمهم أن العدوى انتقلت إليهم عن طريق حقن المخدرات.[٢٩٥]

طبقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، فإن جيبوتي لديها أعلى معدل لحالات الإصابة الجديدة في المنطقة؛ حيث تم الإبلاغ عن ٦٤ حالة جديدة لكل ١٠٠٠ شخص من السكان غير المصابين.[٢٩٦] تشير الأبحاث إلى أن الفئات الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة في المنطقة تشمل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والعاملين في مجال الجنس، وعملاء العاملين في مجال الجنس وغيرهم من الشركاء الجنسيين.[٢٩٧٢٩٨] كما تُظهر جيبوتي أيضاً أعلى معدل في سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز بالنسبة إلى الإناث بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المنطقة؛ حيث يعاني ٤١٦٤,٦٥ شخص من كل ١٠٠٠٠٠ شخص من المرض. هذا الرقم يمثّل أكثر من أربعة أضعاف ثاني وثالث أعلى بلدان في معدلات سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز، وهما الصومال والسودان.[٢٩٩]

من ناحية أخرى، انخفض معدل الإصابات الجديدة في المغرب بنسبة ٤٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨، ويعزى ذلك جزئياً إلى تنفيذ برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية القائم على حقوق الإنسان الذي يستهدف الأفراد الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية.[٣٠٠]

تكشف بيانات منظّمة الصّحّة العالميّة عن تفاوتات كبيرة في تغطية العلاج المضاد للفيروسات الرجعية بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك على الرغم من عدم التصنيف حسب الجنس. تُظهر البلدان الثلاثة التي لديها أعلى معدلات في سنوات العمر

[٢٩٠] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ٢٠١٨ (UNAIDS Data ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨. صفحة ٢٤٣.

[٢٩١] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، السُّلطة للشعب، ٢٠١٩.

[٢٩٢] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "أمامنا الكثير من الأميال: معلومات عالمية محدثة حول الإيدز ٢٠١٨ (Miles to go: global AIDS update ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨.

[٢٩٣] المرجع نفسه

[٢٩٤] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ٢٠١٨ (UNAIDS Data ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨. صفحة ٢٤٠.

[٢٩٥] جوكينجينا، دي، وآخرون، فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: "الاتجاهات السائدة في إقليم الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا"، المجلة الدولية للأمراض المعدية، المجلد ٤٤، الصفحات ٦٦-٧٣، ٢٠١٦.

[٢٩٦] قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة ٣,٣,١. عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ شخص من السكان غير المصابين، حسب الجنس والعمر (لكل ١٠٠٠ شخص من السكان غير المصابين).

[٢٩٧] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ٢٠١٨ (UNAIDS Data ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨. صفحة ٩.

[٢٩٨] قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية.

[٢٩٩] معهد القياسات الصحية والتقييم، جامعة واشنطن، العبء العالمي للمرض ٢٠١٧، ٢٠٢٠.

[٣٠٠] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "معلومات محدثة: ٣٠ عاماً من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في المغرب (Update: A ٣٠-year response to HIV in Morocco)"، عام ٢٠١٨.

المصححة باحتساب مدد العجز بالنسبة إلى الإناث بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أيضاً معدلات منخفضة جداً من العلاج المضاد للفيروسات الرجعية تتراوح بين ١٥ في المائة و٣٠ في المائة.

تشكّل النساء الحوامل فئة من الفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات بشكل خاص ومن فيروس نقص المناعة البشرية. في عام ٢٠١٧، أنجبت حوالي ٥٢٠٠ امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة، ومع ذلك تلقت ١١٠٠ فقط العلاج المضاد للفيروسات الرجعية الذي يمنع انتقال العدوى إلى الأطفال خلال فترة الحمل، والولادة، والرضاعة الطبيعية. ونتيجة لذلك، فإن حوالي ربع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية نقلن الفيروس إلى أطفالهن. في جميع أنحاء المنطقة، خضع ٩٤٠ طفلاً حديثي الولادة فقط إلى الاختبار من أجل الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك قبل أن يصلوا إلى عمر ثمانية أسابيع.[٣٠١]

في السودان، تشير التقديرات إلى أن ٥ في المائة فقط من النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللواتي يقدر عددهن بـ ٧٦٠ إلى ٣٧٠٠ امرأة يحصلن على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية، وهذا لا يعرضهن لخطر مستمر فحسب، بل يشكل أيضاً خطراً على أطفالهن.[٣٠٢]

على الرغم من محدودية البيانات الحديثة (يتم استخدام بيانات من عام ٢٠١٤)، فإن عُمان والإمارات العربية المتحدة وإيران والمغرب لديها معدلات اختبار مرتفعة نسبياً للحوامل، وذلك على الرغم من عدم وجود مستويات تغطية أعلى من ٧٠ في المائة في أي من هذه البلدان. وعلى النقيض من ذلك، كانت آثار برامج الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في لبنان (بيانات من عام ٢٠١٣) ضعيفة بسبب الافتقار إلى خدمات الاختبار، وأنظمة الإحالة باهظة الثمن، ونقص الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية والوصمة.[٣٠٣]

أفاد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أن مستوى الإصابات الجديدة بين الأطفال من سن الولادة وحتى سن ١٤ عاماً ظل مستقراً في المنطقة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧. وأبلغ البرنامج عن أكبر انخفاض في الإصابات الجديدة بين الأطفال في جيبوتي (انخفاض بنسبة ٤٤ في المائة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧) بسبب دمج خدمات الوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل في برامج صحة الأم والطفل.[٣٠٤]

لا تزال المعرفة بأساليب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة منخفضة للغاية مع وجود تباين ملحوظ بين الذكور والإناث في البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات. وعلى الرغم من انخفاض مستوى المعرفة بالنسبة إلى كلا الجنسين، فإن النساء أقل قدرة على ١) تحديد طريقتين رئيسيتين لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي بصورة سليمة، ٢) رفض مفهومين من المفاهيم الخاطئة الأكثر شيوعاً حول انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، ٣) معرفة أن الشخص الذي يبدو متمتعاً بصحة جيدة يمكن أن يكون مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية.

تعتمد المعرفة المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة على العديد من العوامل، ومع ذلك، فإن محدودية التثقيف الجنسي الشامل يسهم بلا شك في نقص المعرفة هذا.

الجدول ١,١٨:

معلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية

النسبة المئوية للذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ عاماً الذين يمكنهم تحديد طريقتين رئيسيتين على الأقل لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي بصورة سليمة، والذين يمكنهم رفض مفهومين من المفاهيم الخاطئة الأكثر شيوعاً حول انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، والذين يعرفون أن الشخص الذي يبدو متمتعاً بصحة جيدة يمكن أن يكون مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية.

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الإناث	الذكور
بلدان مجلس التعاون الخليجي	قطر	٢٠,٨ في المائة	٢٩,٩ في المائة
المغرب العربي	تونس	١٨,٥ في المائة	
	الجزائر	٩ في المائة	
المشرق العربي	مصر	٦,١ في المائة	٩,٧ في المائة
	الأردن	١٢,٩ في المائة	

[٣٠١] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "أمامنا الكثير من الأميال: معلومات عالمية محدثة حول الإيدز ٢٠١٨ (Miles to go: global AIDS update ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨.

[٣٠٢] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة.

[٣٠٣] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز "AIDSinfo".

[٣٠٤] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "القضاء على الإيدز: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ٩٠-٩٠-٩٠ (Ending AIDS: Progress towards ٩٠-٩٠-٩٠ targets)"، عام ٢٠١٧.

	دولة فلسطين	٧,٧ في المائة	
	العراق	٣,٥ في المائة	
البلدان الأقل نمواً	السودان	٨,٩ في المائة	
المصدر: المسوحات الأسرية كما جمعتها اليونيسف			

الأمراض الأخرى المنقولة جنسياً

في حين أن البيانات الخاصة ببلدان المنطقة والمتعلقة بالأمراض المنقولة جنسياً، مثل: الزهري والكلاميديا والسيلان وفيروس الورم الحليمي البشري محدودة، فقد تم نشر بعض بيانات المراقبة والتحليل التجميعي الحديثة.

بشكل عام، تشير دراسة أجرتها منظّمة الصّحّة العالميّة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ (المعروضة في الجدول ١,١٩ أدناه) إلى أن معدل انتشار هذه الأمراض المنقولة جنسياً تزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، مع انخفاض عالمي في معدل انتشار الكلاميديا أو عدم رؤية أي تغيير في معدل انتشار الزهري في الفترة الزمنية ذاتها.[٣٠٥]

الجدول ١,١٩:

مقارنة بين تقديرات الانتشار الإقليمية لمرض الكلاميديا والسيلان والزهري في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ وفق منظّمة الصّحّة العالميّة[٣٠٦]

	الكلاميديا		السيلان		الزهري	
العام	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٢	٢٠١٦
النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,٥ في المائة	٣,٨ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٧ في المائة	٠,٦ في المائة	٠,٧ في المائة
النساء على مستوى العالم	٤,٢ في المائة	٣,٨ في المائة	٠,٨ في المائة	٠,٩ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة
الرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٧ في المائة	٣,٠ في المائة	٠,٤ في المائة	٠,٦ في المائة	٠,٦ في المائة	٠,٧ في المائة
الرجال على مستوى العالم	&٢,٧	٢,٧ في المائة	٠,٦ في المائة	٠,٧ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة

ترد فيما يأتي بعض البيانات المحددة المتعلقة بكل مرض من الأمراض المنقولة جنسياً:

الزهري: على المستوى العالمي، أثبتت الفحوصات إصابة ١ في المائة أو أكثر من متلقيات الرعاية السابقة للولادة في ٣٨ دولة من الدول الـ ٧٨ التي قدمت تقارير، بمرض الزهري في عام ٢٠١٩. في هذه الدول الـ ٧٨ التي قدمت تقارير، أثبتت الفحوصات إصابة ٣,٢ في المائة في المتوسط (يتراوح معدل الإصابة من ١,١ في المائة إلى ١٠,٩ في المائة) من متلقيات الرعاية السابقة للولادة بمرض الزهري.[٣٠٧] وعلى سبيل المقارنة، تشير البيانات (المحدودة) المتاحة لدول المنطقة إلى أن ثلاث بلدان فقط من البلدان الستة التي قدمت بيانات عن الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ أبلغت عن حالات تفشي مرض الزهري بين متلقيات الرعاية السابقة للولادة.

وكانت الصومال من بين هذه البلدان، مع نسبة ٤,١ في المائة، وهي النسبة الوحيدة التي تزيد على ١ في المائة.

الكلاميديا: وجد التحليل التجميعي الذي تم إجراؤه في عام ٢٠١٩ لتقارير انتشار المتدثرة الحثرية (الكلاميديا) في المنطقة أن معدل الإصابة مشابه لمناطق أخرى (حوالي ٣ في المائة من عامة السكان، ويرتفع إلى حوالي ١٣ في المائة عند السكان المعرضين لخطر كبير)، لكنه كان أعلى من المتوقع بسبب المعايير الجنسية المحافظة في المنطقة. ويشير معدل الانتشار العالي في الحاضرين في المصحات التي تعالج حالات العقم والنساء اللواتي أجهَضْن إلى أن الكلاميديا لها دور محتمل في نتائج الصحة الإنجابية السيئة في هذه المنطقة.[٣٠٨]

[٣٠٥] جين رولي، ستيفن فاندر هورن، إلين كورينرومب، نيكولا لو، ماغنوس يونيمو، ليث جيه أبو رداد، آر ماثيو تشيكو، أليكس سمولاك، لوري نيومان، سامي جوتليب، سو سو ثوين، ناتالي بروتي، ميلاني إم تايلور (٢٠١٩). "الكلاميديا، والسيلان، وداء المُشعَّرات، والزهري: تقديرات الانتشار والحدوث العالمية (Chlamydia, gonorrhoea, trichomoniasis and syphilis: global prevalence and incidence estimates)"، عام ٢٠١٦. نشرة منظمة الصحة العالمية.

[٣٠٦] المرجع نفسه

[٣٠٧] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة.

[٣٠٨] أليكس سمولاك، وآخرون، "انتشار الأوبئة بسبب المتدثرة الحثرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة منهجية، وتحليل تلوي، وتحوّف تلوي (Epidemiology of Chlamydia trachomatis in the Middle East and north Africa: a systematic review, meta-analysis, and meta-regression)"، جريدة ذا لانسيت، المجلد ٧، العدد ٩، سبتمبر ٢٠١٩

فيروس الورم الحليمي البشري (HPV): لم تولِ البلدان في المنطقة اهتماماً كافياً بلقاح فيروس الورم الحليمي البشري. عادةً، لا يتم دعم اللقاح ولا يوجد جهد واسع النطاق للقيام بحملات صحية عامة لرفع مستوى الوعي والاستيعاب.[٣٠٩] وتُعد قطر والإمارات العربية المتحدة هما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان لديهما برامج تطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري.[٣١٠] البيانات المتعلقة بنسبة الإناث اللواتي تلقين العدد الموصى به من جرعات لقاح فيروس الورم الحليمي البشري قبل سن ١٥ عاماً متاحة فقط لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تفيد بأنه تم تطعيم ٢٨ في المائة من الفتيات في المدارس الثانوية ضد فيروس الورم الحليمي البشري.[٣١١]

الوقاية من التهابات الجهاز التناسلي غير المنقولة جنسياً والأمراض والاضطرابات الأخرى ذات الصلة وعلاجها

سرطانات الجهاز التناسلي

يتم تضمين سرطانات الجهاز التناسلي في حزمة خدمات الصحة الإنجابية في بعض البلدان (دولة فلسطين وسوريا والمغرب). في بلدان أخرى، مثل: لبنان، كانت هناك حملات توعية عامة لتشجيع السيدات على إجراء التصوير الشعاعي للثدي، ومع ذلك، لا يزال فحص سرطانات الجهاز التناسلي يمثِّل أهمية متدنية ويتم إجراؤه على نطاق محدود في القطاع العام.[٣١٢] ويوجد في البحرين وجيبوتي وإيران ولبنان وقطر والصومال وسوريا والإمارات برامج وطنية للكشف عن سرطان عنق الرحم. يستخدم البرنامج الوطني الإيراني اختبار فيروس الورم الحليمي البشري وتستخدم جميع البرامج الأخرى اختبار لطاخة عنق الرحم.[٣١٣] وتُقدر تغطية لبنان للبرنامج الوطني لفحص عنق الرحم "بأكثر من ٥٠ في المائة ولكن أقل من ٧٠ في المائة". وتُقدر تغطية جيبوتي للبرنامج الوطني لفحص عنق الرحم بنسبة ١٠-٥٠ في المائة. أبلغت كل البلدان الأخرى التي لديها برامج فحص وطنية (البحرين وإيران وقطر والصومال وسوريا والإمارات العربية المتحدة) عن تغطية تبلغ نسبتها أقل من ١٠ في المائة.[٣١٤]

مخاوف أخرى تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية

تُعد الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة خلال فترة انقطاع الطمث وبعدها من الأمور المهمة، ومع ذلك، تشير النتائج الخاصة بالمنطقة إلى أنه لا يتم الاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة خلال هذا الوقت إلا بشكل ضئيل، وذلك من خلال التوعية والبرامج والخدمات.[٣١٥] وقد وجد البحث القليل من البيانات حول الأمراض غير المنقولة جنسياً الموجودة في المنطقة، ولا توجد بيانات أحدث من البيانات التي أُتيحت في الخمسة إلى العشرة أعوام الماضية، ما يؤكد مستوى إهمال مجال صحة المرأة هذا.

---

[٣٠٩] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Policies in Selected Arab Countries Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and)"، عام ٢٠١٦.

[٣١٠] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة؛ "إدارة الأمراض غير المعدية، الوقاية الأولية والثانوية من السرطان (Observatory; Management of NCDs Primary and secondary prevention of cancer)".

[٣١١] المصدر: تقديرات منظّمة الصّحّة العالميّة المتعلقة بالتغطية بالتحصين ضد فيروس الورم الحليمي البشري في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨.

[٣١٢] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

[٣١٣] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة؛ "إدارة الأمراض غير المعدية، الوقاية الأولية والثانوية من السرطان (Observatory; Management of NCDs Primary and secondary prevention of cancer)".

[٣١٤] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة؛ "إدارة الأمراض غير المعدية، الوقاية الأولية والثانوية من السرطان (Observatory; Management of NCDs Primary and secondary prevention of cancer)".

[٣١٥] صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التقرير الإقليمي، قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (and Policies in Selected Arab Countries Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws)"، عام ٢٠١٦.

الأمن الغذائي والتغذية
الركيزة ١

الأمن الغذائي والتغذية

تمهيد

الأمن الغذائي والتغذية مفهومان مترابطان ولكنهما مختلفان. يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه "حالة توجد عندما يكون لدى جميع الأشخاص، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية". ويُعرَّف الأمن الغذائي من خلال أربعة أبعاد: توافر الغذاء، والوصول الاقتصادي والمادي للغذاء، والاستفادة من الغذاء، والاستقرار بمرور الوقت.[٣١٦]

يعد الأمن الغذائي شرطاً أساسياً من شروط الأمن التغذوي ولكنه لا يضمن بالضرورة الحالة التغذوية المثلى. وتُعد الأنظمة الغذائية غير الصحية - إلى جانب انعدام النشاط البدني - من العوامل الرئيسة المسهمة في عبء الأمراض غير السارية (NCD) في المنطقة. وقد أفادت منظّمة الصّحّة العالميّة أنه بدءاً من عام ٢٠١٩، بات يعاني ٥٣ في المائة من النساء و٤٥ في المائة من الرجال و٨ في المائة من الأطفال في سن المدرسة أو اليافعين في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من السمنة.[٣١٧]

يمثّل كل من توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الكافية والرّعاية الصّحية مكونات أساسية للأمن الغذائي والتغذية؛ ومن دون هذه المكونات، يزداد انتشار الأمراض المرتبطة بالتغذية والأمراض المعدية حتى في المجتمعات التي يتمتع فيها الأفراد بمستويات ملائمة من الاستهلاك الغذائي.[٣١٨] فمثلاً، قد لا ينتج سوء التغذية فقط عن عدم تناول الطعام الكافي، بل نتيجة للظروف غير الصحية التي تعرض الأشخاص للأمراض المعدية التي تسفر عن سوء امتصاص العناصر الغذائية التي يتم تناولها والاستفادة منها.[٣١٩] بل إن الأشخاص الذين يتبعون حمية غذائية صحية لن يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من حميتهم الغذائية إذا كانوا يعانون من أنواع معينة من الأمراض أو يعيشون في ظروف غير صحية تعزز الإصابة بالأمراض.[٣٢٠]

يرتبط الأمن الغذائي والتغذية بالفقر ارتباطاً وثيقاً: فالأشخاص الذين يعيشون في فقر لا يملكون على الأرجح مرافق ملائمة للمياه والصرف الصحي ويكونون أكثر عرضة لخطر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي والجوع وانحدار الحالة الغذائية نظراً إلى ضعف وصولهم الاقتصادي إلى الغذاء. وتسفر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي أو الجوع أو انعدام الحصول على التغذية بالمستوى الأمثل غالباً إلى انخفاض الإنتاجية، ومن ثم يقع الأفراد في شرك دائرة الفقر. ويؤثر كل من الأمن الغذائي والتغذية في النساء والفتيات في كل مرحلة من مراحل دورة حياتهن وكذلك نسلهن.

على غرار عديد من البلدان النامية أو الاقتصادات الناشئة الأخرى، تعاني بلدان المنطقة مما يسمى "العبء المزدوج" لسوء التغذية، مع تزايد انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية في الوقت نفسه مع ارتفاع معدلات الزيادة في الوزن والسمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي. وتعرّض هذه الظاهرة العديد من السكان في المنطقة إلى التحول التغذوي -التحول من انعدام الأمن الغذائي والحرمان إلى الحميات الغذائية غير الصحية وأنماط الحياة الخاملة.[٣٢١]

وهناك بعد جنساني محدد للأمن الغذائي والتغذية تم تأكيده على نطاق واسع من خلال البحوث والبيانات الراسخة. فالنساء والفتيات المستضعفات أكثر عرضة لخطر سوء التغذية مقارنة بالرجال في جميع

[٣١٦] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (The State of Food Security and Nutrition in the World)"، عام ٢٠٢٠. تحويل الأنظمة الغذائية إلى أنظمة غذائية صحية ميسورة التكلفة. (The State of Food Security and Nutrition in the World ٢٠٢٠. Transforming food systems for affordable healthy diets)" روما، منظمة الأغذية والزراعة، عام ٢٠٢٠.

[٣١٧] منظّمة الصّحّة العالميّة، "إستراتيجية التغذية لإقليم شرق المتوسط في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ (Strategy on nutrition for the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٠–٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

[٣١٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Arab Horizon ٢٠٣٠: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٣١٩] هالة غطاس، "الأمن الغذائي والتغذية في سياق التحوُّل الغذائي العالمي (Food Security and Nutrition in the Context of the Global Nutrition Transition)"، منظمة الأغذية والزراعة، عام ٢٠١٤.

[٣٢٠] ماري رويل، "الفصل الثاني، الأمن الغذائي والتغذية: الروابط والتكامل، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (Food Security and Nutrition: Linkages and Complementarities, International Food Policy Research institute)"، بلا تاريخ.

[٣٢١] منظّمة الصّحّة العالميّة، "إستراتيجية التغذية لإقليم شرق المتوسط في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ (Strategy on nutrition for the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٠–٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

أنحاء العالم؛ حيث يموت عدد أكبر من الفتيات بسبب سوء التغذية مقارنة بالفتيان.[٣٢٢]

تؤثر المشكلات المتداخلة للنزاعات وتغير المناخ أيضاً في الأمن الغذائي وحالة التغذية. ويؤثر النزاع بصورة مباشرة في إنتاج الغذاء والوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى تدمير سبل العيش وتقليل التمويل الحكومي لبرامج الحماية الاجتماعية. وبسبب ضعف إنتاج الغذاء والحصول عليه، تزداد صعوبة الحصول على الرّعاية الصّحية اللازمة بسبب التغذية أو غيرها من المشكلات في البيئات التي يسودها النزاع. يقع معظم الأفراد الذين يعانون من الجوع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البلدان الخمسة التي تعاني حالياً من النزاع - العراق وليبيا وسوريا والسودان واليمن.[٣٢٣] بات تغير المناخ يسهم في صعوبة التخطيط للمستقبل؛ لأن انتشار حالات الجفاف الأكثر حدة ودرجات الحرارة الأكثر دفئاً قد بدأ يزيد الضغط على الإنتاجية الزراعية واستدامتها في المنطقة.[٣٢٤]

يعرض هذا الفصل القوانين والسياسات من حيث صلتها بالأمن الغذائي والتغذية في قسم واحد -رغم الاعتراف بالفروق بين هذين الموضوعين- من خلال النظر إلى الروابط المتداخلة بينهما.

القوانين والسياسات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية

فيما يتعلق بالقوانين والسياسات التي تحكم الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة، لوحظ بعض التقدم في المنشورات المتاحة. لكن هناك نقص في التحليلات الخاصة بالقوانين والسياسات التي تؤثر في الأمن الغذائي على وجه التحديد. يشير تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى أن إصلاح السياسات التي تؤدي إلى فقد الغذاء (مثل الإعانات غير الموجهة) قد يدعم الأمن الغذائي، لكن لا توجد بيانات متاحة بشأن القوانين والسياسات القائمة في المنطقة وتأثيرها في الأمن الغذائي.[٣٢٥]

استهدفت مجموعة من البيانات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الجهات الفاعلة ذات الصلة (مثل منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأغذية والزراعة) التي صدرت على مدى العقد الماضي معالجة القضايا الرئيسة المتعلقة بالتغذية. فقد استُكملت الإستراتيجية الإقليمية لمنظّمة الصّحّة العالميّة بشأن التغذية في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ وخطة العمل، على سبيل المثال، بأربعة بيانات سياسية حول الجوانب الرئيسة للمخاوف التغذوية [داء السكري من النوع ٢/السمنة (٢٠١٦/٢٠١٧)، وخفض تناول الدهون/الإصابة بأمراض القلب التاجية (٢٠١٣)، وخفض تناول الملح/ارتفاع ضغط الدم وحدوث السكتة الدماغية (٢٠١٣)، وتنفيذ مدونة ممارسات تسويق بدائل لبن الأم، إعلان الشارقة للوقاية من السمنة (٢٠١٨)].[٣٢٦]

وقد تبعت هذه الإستراتيجية إستراتيجية عام ٢٠١٩ الخاصة بالعقد في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ والتي تشير إلى وجود "مجموعة متزايدة من الأدلة حول مدى فعالية التدخلات السياسية وفعالية تكلفتها وجدواها في تحسين التغذية"، ولكنها تشير أيضاً إلى "الحاجة الملحة إلى ترجمة تلك المعرفة إلى إجراءات ونشر الدروس المستفادة من التنفيذ على أرض الواقع".[٣٢٧]

وعلى الرغم من أن كثيراً من التغييرات السياسية اللازمة لم تتجاوز كونها مجرد التزامات و/أو توصيات على المستوى الإقليمي من قِبل هيئات، مثل: منظّمة الصّحّة العالميّة، فإن هناك بعض الإنجازات الملموسة قد تحققت. فعلى سبيل المثال، أفادت منظّمة الصّحّة العالميّة أنه خلال العامَين ٢٠١٦ و٢٠١٧، اعتمدت نسبة ٨٩ في المائة من البلدان في المنطقة سياسة تغذية شاملة أو خاصة بموضوع محدد، وأفادت نسبة ٧٩ في المائة من البلدان أن لديها سياسة تغذية شاملة تهدف إلى معالجة جميع أشكال سوء التغذية، وذكرت نسبة ٥٣ في المائة السياسات المتعلقة بجوانب محددة للتغذية، مثل: تغذية الرضع والأطفال الصغار.[٣٢٨] وقد تم استحداث ما يزيد قليلاً على نصف هذه السياسات (٥٣ في المائة) بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، و١٨ في المائة في عام ٢٠١٥ أو بعده؛ واعتمدت نسبة ١٧ في المائة خططاً تشغيلية محددة التكاليف، واعتمدت نسبة ٨٦ في المائة آلية لتنسيق التغذية.[٣٢٩]

---

[٣٢٢] منظمة الأغذية والزراعة، "النوع الاجتماعي والتغذية (Gender and Nutrition)"، بلا تاريخ.

[٣٢٣] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والجوع (Near East and North Africa, Regional Overview of Food Security and Hunger)"، عام ٢٠١٨.

[٣٢٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Arab Horizon ٢٠٣٠: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٣٢٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Arab Horizon ٢٠٣٠: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٣٢٦] ارجع إلى: http://www.emro.who.int/nutrition/strategy/.

[٣٢٧] منظّمة الصّحّة العالميّة، "إستراتيجية التغذية لإقليم شرق المتوسط في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ (Strategy on nutrition for the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٠–٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

[٣٢٨] منظمة الصحة العالمية، "الاستعراض الشامل لسياسة التغذية للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧: التقدم المحرز على الصعيد القطري في خلق بيئات سياسية تمكينية لتعزيز النظم الغذائية والتغذية الصحية (Global nutrition policy review ٢٠١٦-٢٠١٧: country progress in creating enabling policy environments for promoting healthy diets and nutrition)"، عام ٢٠١٨.

[٣٢٩] منظّمة الصّحّة العالميّة، "إستراتيجية التغذية لإقليم شرق المتوسط في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ (Strategy on nutrition for the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٠–٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

في حين أن الحكومات في المنطقة قد وضعت قوانين وسياسات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذية، فإن هذه القوانين والسياسات تشهد درجات نجاح متفاوتة. فعلى سبيل المثال، رغم انخفاض معدلات نقص التغذية في المنطقة، فإن الأطفال لا يزالون يعانون من معدلات نقص الحديد وفيتامين أ العالية إلى جانب استهلاك اليود الكافي. وتشير بيانات حديثة (٢٠١٩) من دراسة مشتركة بين الوكالات إلى أن إضافة اليود إلى الملح كان جهداً سياسياً أكثر نجاحاً من إغناء الأطعمة الأساسية لتقليل نقص الحديد وفيتامين أ.[٣٣٠]

وتشمل الأمثلة الأخرى للقوانين والسياسات التي تهدف إلى معالجة سوء تغذية الأطفال والأمهات إغناء الأطعمة الأساسية بالمغذيات الدقيقة، ومكملات المغذيات الدقيقة، والتشجيع على الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى من عمر الطفل، والتغذية المدرسية.[٣٣١] فمثلاً، تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة توصيات منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف بشأن ممارسات تغذية الرضع والأطفال وتشجع الرضاعة الطبيعية بصفتها الطريقة المثالية لتغذية الرضع والأطفال الصغار.

الجدول ١,٢٠:

الوضع القانوني لمدونة تسويق بدائل لبن الأم ٢٠٢٠

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	سنة القياس	الوضع القانوني للمدونة
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٢٠١٨	متوافقة إلى حد كبير
	الكويت	٢٠١٤	متوافقة إلى حد كبير
	عُمان[٣٣٢]	١٩٩٨	تم تضمين بعض الأحكام
	قطر	-	لا توجد قياسات قانونية
	المملكة العربية السعودية	٢٠١٩	متوافقة إلى حد كبير
	الإمارات العربية المتحدة	٢٠١٨	متوافقة إلى حد كبير
المغرب العربي	الجزائر	٢٠١٢	تم تضمين بعض الأحكام
	ليبيا	-	لا توجد قياسات قانونية
	المغرب	-	لا توجد قياسات قانونية
	تونس	١٩٨٣	متوافقة نسبياً
المشرق العربي	مصر	٢٠١٨	تم تضمين بعض الأحكام
	إيران	٢٠١٠	تم تضمين بعض الأحكام
	الأردن	٢٠١٥	تم تضمين بعض الأحكام
	لبنان	٢٠٠٨	متوافقة إلى حد كبير
	دولة فلسطين	غير متاح	غير متاح
	سوريا	٢٠٠٠	متوافقة نسبياً
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٢٠١٠	متوافقة نسبياً
	السودان	٢٠٠٠	تم تضمين بعض الأحكام
	الصومال	-	لا توجد قياسات قانونية
	اليمن	٢٠٠٢	متوافقة نسبياً

المصدر: منظمة الصحة العالمية

تنص سياسة تغذية الرضع في دولة الإمارات العربية المتحدة على وجوب إرضاع الرضع رضاعة طبيعية حصرية حتى سن ستة أشهر. بل إن المجلس الوطني الاتحادي بالإمارات قد أقر -في عام ٢٠١٤- مسودة بند في قانون حقوق الطفل ينص على إلزامية الرضاعة الطبيعية خلال العامين الأولين من عمر الرضيع مع إدخال التغذية التكميلية المثلى عند

[٣٣٠] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميّات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

[٣٣١] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميّات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

[٣٣٢] ارجع إلى القرار الوزاري رقم ٧٤ للعام ٢٠٢١ للاطلاع على المدونات المحدثة بشأن تسويق بدائل لبن الأم في عُمان.

بلوغه ستة أشهر من العمر. ومع ذلك، كشفت دراسة أجريت عام ٢٠١٥ عن ضعف الالتزام بممارسات تغذية الرضع الموصى بها أو الإلزامية.[٣٣٣]

لقد اتخذت معظم بلدان المنطقة بعض الخطوات لتنظيم تسويق بدائل لبن الأم، حيث عملت ١٧ دولة على صياغة بعض أحكام المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم في قانون. لكن ستة بلدان فقط من بينها قامت بتنفيذ أحكام المدونة بشكل كامل، ونفذت أربعة بلدان أخرى العديد من أحكام المدونة. يسرد الجدول ١,٢٠ الحالة الفردية للبلدان من ناحية المدونة بدءاً من عام ٢٠٢٠.[٣٣٤]

الأمن الغذائي

نظرة عامة

يُعد انعدام الأمن الغذائي مشكلة معقدة ويتأثر بالعديد من القضايا المترابطة غالباً، ومن بينها تحديات الحوكمة، والعقوبات الاقتصادية، والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، والنزاعات، والاضطرابات المدنية، وزيادة التعرض لتغير المناخ والكوارث الطبيعية.[٣٣٥] وبسبب أدوار النوع الاجتماعي والتوقعات المحلية، تبقى النساء غالباً عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كانت الأسرة تتمتع بالأمن الغذائي أم لا. تبين الدراسات أن الرجال والنساء يستخدمون الموارد بشكل مختلف وأن النساء أكثر احتمالاً من الرجال لحماية الأمن الغذائي لأسرهن عندما تكون الموارد تحت سيطرتهن.[٣٣٦]

يعد انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق خطيراً في المنطقة، وبدءاً من عام ٢٠١٩، ظل المحرك الرئيسي لأزمات الغذاء في المنطقة[٣٣٧] في حالة نزاع. وظلت اليمن هي الأزمة الغذائية الأكثر حدة في العالم في عام ٢٠١٩ حيث استمر النزاع الذي طال أمده في زعزعة النشاط الاقتصادي، وتقييد الوصول إلى الخدمات والأسواق، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية (ومن بينها الخدمات العامة الأساسية).[٣٣٨] وتراوح عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين ١٥,٩ مليوناً في اليمن و٠,٣ ملايين في لبنان.

الجدول ١,٢١:

عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد

البلد	العدد (بالملايين)
اليمن	١٥,٩
سوريا	٦,٦
العراق	١,٨
دولة فلسطين	١,٧
لبنان (اللاجئون السوريون)	٠,٣

المصدر: التقرير العالمي حول أزمات الغذاء، عام ٢٠٢٠.

على المستوى الإقليمي، بلغ انتشار نقص التغذية والسمنة نسبة ١٢ في المائة و٢٨ في المائة على التوالي. كما أفادت نسبة ١١ في المائة من السكان أنهم يعانون انعدام أمن غذائي حاداً. تزيد هذه الأرقام قليلاً على المتوسطات العالمية، والتي تبلغ ١١ في المائة لنقص التغذية و٩ في المائة لانعدام الأمن الغذائي الحاد.[٣٣٩]

الشكل ١,١٦:

حدة انعدام الأمن الغذائي على مقياس مستمر[٣٤٠]

انعدام أمن غذائي خفيف			انعدام أمن غذائي حاد
عدم اليقين بشأن القدرة على الحصول على الغذاء	الإخلال بجودة الطعام وتنوعه	تقليل كميات الطعام وإهمال الوجبات	المعاناة من الجوع

[٣٣٣] هازل جاردنر وآخرون، "الممارسات التي تتبعها المرأة الإماراتية عند تغذية الرضع في مدينة أبو ظبي التي تشهد تطوراً بوتيرة سريعة (Infant Feeding Practices of Emirati Women in the Rapidly Developing City of Abu Dhabi)"، الإمارات العربية المتحدة. المجلة الدولية للبحوث البيئية والصحة العامة. عام ٢٠١٥.

[٣٣٤] منظّمة الصّحّة العالميّة، "تسويق بدائل-لبن الأم: التنفيذ الوطني للمدونة الدولية - تقرير الحالة ٢٠٢٠ (Marketing of Breast milk Substitutes: National Implementation of the International Code Status Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

[٣٣٥] مركز السياسات الدولية للنمو الشامل، Policy in Focus, Social Protection After the Arab Sp ring, The International Policy Centre for Inclusive Growth، المجلد ١٤، العدد رقم ٣، ٢٠١٧.

[٣٣٦] ماري رويل، "الفصل الثاني، الأمن الغذائي والتغذية: الروابط والتكامل، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (Food Security and Nutrition: Linkages and Complementariti es, International Food Policy Research institute)"، بلا تاريخ.

[٣٣٧] لاحظ أن التقرير العالمي عن أزمات الغذاء يصنف المنطقة بكونها تشمل أفغانستان وبنغلاديش والعراق ولبنان وميانمار وفلسطين وباكستان وسوريا وتركيا واليمن. ومن ثم، لم يتم استخدام الأرقام الإقليمية من هذه الدراسة لأنها لا تمثل المنطقة على النحو المحدد في تحليل الموقف هذا.

[٣٣٨] الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي، Global Report on Food Crises, Joint Analysis for Better Decisions ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

[٣٣٩] الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ملخص تنفيذي، ٢٠١٩.

[٣٤٠] منظمة الأغذية والزراعة، مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

يؤثر انعدام الأمن الغذائي في النساء والفتيات في جميع الأعمار. أثناء الحمل، تصبح النساء التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أكثر عرضة للإصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد والقلق والاكتئاب وزيادة الوزن؛ وقد يؤثر انعدام الأمن الغذائي بين الأطفال تأثيراً سلبياً في النمو الجسدي والعقلي والمعرفي على المدى الطويل؛ ويصبح الراشدون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر عرضة للإصابة بداء السكري وارتفاع ضغط الدم وفرط التوتر.[٣٤١]

الجدول ١,٢٢:

نتائج مؤشر الجوع العالمي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٠-٢٠١٩

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٩
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	الكويت	أقل من ٥	أقل من ٥	أقل من ٥
	قطر	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	المملكة العربية السعودية	١٣,٧	٩,٢	٨,٥
	الإمارات العربية المتحدة	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المغرب العربي	الجزائر	١٢,٩	١٠,٦	١٠,٣
	ليبيا	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	المغرب	١٧,٧	٠/١٠	٩,٤
	تونس	٨,٦	٧,٩	٦,٢
المشرق العربي	مصر	١٤,٣	١٦,٣	١٤,٦
	إيران	٩,٤	٨,٢	٧,٩
	العراق	٢٤,٨	٢٣,٨	١٨,٧
	الأردن	٨,٧	٨,٣	١٠,٥
	لبنان	١٠,٣	٨,٠	١١,٦
	فلسطين	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	سوريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٤٣,٩	٣٦,٦	٣٠,٩
	السودان	-	-	٣٢,٨
	الصومال	غير متاح	غير متاح	غير متاح
	اليمن	٤١,٧	٣٤,٥	٤٥,٩

المصدر: مقياس الخطورة لمؤشر الجوع العالمي، حيث يمثِّل ٠ أفضل درجة (عدم وجود جوع) و١٠٠ أسوأ درجة.

≤٩,٩: منخفض	١٠- ١٩,٩: متوسط	٢٠-٣٤,٩: خطير	٣٥+: مقلق

يقدم الجدول ١,٢٢ صورة عالمية لانعدام الأمن الغذائي على النحو المبين في مؤشر الجوع العالمي (GHI) لعام ٢٠١٩.[٣٤٢] تتألف الدرجات من مزيج من أربعة مؤشرات - هزال الأطفال، والتقزم، والوفيات، ونقص التغذية (عدم كفاية السعرات الحرارية). تُعد أي درجة أقل من ١٠ منخفضة من حيث شدة الجوع؛ و١٠- ٢٠ معتدلة وما فوق ٢٠ خطيرة.

تقع خمسة بلدان من البلدان الأربعة عشر التي لديها بيانات متاحة ضمن فئة الخطورة "المنخفضة"، وثلاثة في فئة الخطورة - على الرغم من أن ثلاثة من البلدان السبعة التي ليست لديها بيانات (ليبيا والصومال وسوريا) تعد مصدر قلق كبيراً. يُعد مستوى اليمن -التي درجتها ٤٥,٩- من الجوع "مقلقاً" بموجب هذا المقياس. ويستمر الاتجاه مع مرور الوقت (بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩) بشكل عام ناحية التحسن بين غالبية البلدان، باستثناء اليمن، على الرغم من أن الجوع آخذ في الازدياد منذ عام ٢٠١٠ في لبنان والأردن.

يعرض الرسم البياني أدناه صورة عالمية عن الأمن الغذائي حسب البلد. تشكل البلدان داخل المنطقة مزيجاً بين الأداء "الجيد" و"المعتدل"، باستثناء سوريا واليمن، ومع فقد البيانات من بعض البلدان الرئيسة

[٣٤١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Arab Horizon ٢٠٣٠: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٣٤٢] المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) ووكالة Concern Worldwide ومؤسسة Welthungerhilfe، "مؤشر الجوع العالمي لعام ٢٠١٩ (Global Hunger Index ٢٠١٩)"، عام ٢٠١٩.

موضـع الاهتمام (الصـومال وجيبوتي). وهذا يتفق جيداً مع البيانات الواردة أعلاه في الجدول ١,٢٢

المخطط ١,٢: الأمن الغذائي حسب البلد[٣٤٣]

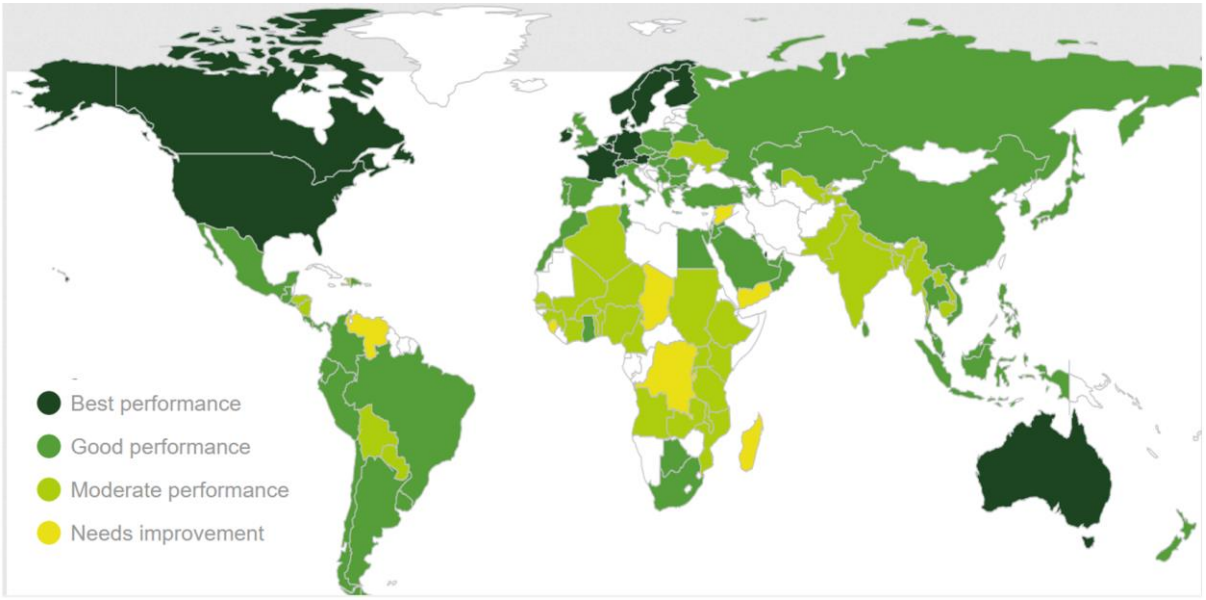

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

على الصعيد العالمي، تشكل النساء في المتوسط ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية. ومن بين هؤلاء النساء، تعتمد نسبة ٧٩ في المائة على الزراعة كمصدر أساسي لكسب الرزق.[٣٤٤] وحتى على الرغم من أن النساء يقدمن إسهامات حاسمة في الزراعة من خلال إنتاج الغذاء وتجهيزه وتسويقه وشرائه وإعداده، فإن حقوق حيازة الأراضي الخاصة بهن ليست مضمونة في العديد من البلدان داخل المنطقة، كما أنهن لا يمارسن السيطرة على الكثير من إنتاج الأغذية وإدارتها. ولا يزال عدم كفاية وصول النساء إلى الأراضي والموارد والمدخلات الإنتاجية الأخرى يمثِّل عقبة خطيرة أمام تحسين الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية في المنطقة.[٣٤٥] فمثلاً في مصر، تصنف الأعراف الاجتماعية النساء بكونهن "مساعِدات" لعائلاتهن وأزواجهن ولسن عاملات بذاتهن. ولا يُقدَّر أن النساء يسهمن في الزراعة أو يشاركن في الري، في حين أن الأبحاث الحديثة تشير إلى أن ٤٣ في المائة من النساء يعملن في الزراعة.[٣٤٦] كما تُعد نسبة ٢ في المائة إلى ٢٠ في المائة من الأراضي الزراعية (حسب النوع) في مصر مملوكة للنساء.[٣٤٧]

تبقى البيانات المتعلقة بملكية الأراضي أو السيطرة على الأراضي الزراعية حسب النوع الاجتماعي في المنطقة شحيحة وغير متوفرة للإطار الزمني المشمول في تحليل الوضع هذا (٢٠١٠- ٢٠١٩). ومع ذلك، تشير أحدث البيانات (بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥) المستمدة من التعدادات الزراعية التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن أصحاب الحيازات الزراعية حسب النوع الاجتماعي إلى انخفاض ملكية النساء للأراضي الزراعية وسيطرتهن عليها (أي أقل من ١٠ في المائة بالنسبة إلى البلدان الستة التي تتوافر بيانات بشأنها[٣٤٨]).

من المهم ملاحظة أن القوانين المستندة إلى بعض تفسيرات الشريعة تمنح المرأة المسلمة مجموعة من الحقوق في الملكية، كالحق في حيازة الممتلكات -ومن بينها الأراضي- وامتلاكها واستخدامها وإدارتها ووراثتها وبيعها. ولا تتأثر هذه الحقوق بزواج المرأة.[٣٤٩] وفي العديد من البلدان في المنطقة، تكرس قوانين الدولة حقوق الملكية للإناث. لكن تفسير هذه الحقوق وتطبيقها على أرض الواقع محدود وغير مستقر. فالأعراف المجتمعية تتغاضى غالباً عن حرمان الإناث من الأراضي والممتلكات الأخرى، ما يؤدي إلى انتهاكات سرية أو علنية لحقوقهن. كما يمكن للذكور

[٣٤٣] الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ٢٠١٩.

[٣٤٤] منظمة الأغذية والزراعة، "مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات"، ٢٠١٧.

[٣٤٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٣٤٦] دينا النجار وآخرون، "إبراز عمل المرأة المصرية في الزراعة وتحسين وصولها إلى الأصول الإنتاجية (Making Egyptian women's agricultural labor visible and improving their access to productive assets)"، عام ٢٠١٩.

[٣٤٧] المرجع نفسه

[٣٤٨] الجزائر ومصر وإيران والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس.

[٣٤٩] برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، "المبادئ الإسلامية والأرض (Islamic Principles and Land)"، عام ٢٠١١.

إجبار قريباتهم على التنازل عن أرضهن أو ممتلكاتهن الأخرى أو الاستيلاء عليها والتصرف فيها دون علمهن.[٣٥٠]

ومن ثم، فإن افتقار النساء إلى السيطرة على الموارد الإنتاجية في المنطقة سيشكل على الأرجح عائقاً مستمراً للأمن الغذائي وستكون له مجموعة من النتائج السلبية على النساء والفتيات.

آليات التأقلم السلبية

في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، تُعد الأسر التي تعيلها نساء هي الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والأكثر احتمالاً للجوء إلى آليات التأقلم السلبية كالتسول والاقتراض غير المستدام والبيع البائس للأصول و/أو المهانة و/أو العمل الخطير. تتناول المنشورات المتوافرة هذه المشكلات في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في فلسطين وسوريا واليمن وليبيا. ففي فلسطين، تزيد معاناة الأسر التي تعولها النساء من انعدام الأمن الغذائي عن الأسر التي يعيلها الرجال بنسبة ١٥ في المائة على الأرجح.[٣٥١] وبالمثل، فإن ١٧ في المائة من الأسر الليبية التي تعولها النساء تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بنسبة ١١ في المائة من الأسر التي يعولها الرجال.[٣٥٢] كما أن النساء في ليبيا بشكل عام أول من يضحي بطعامهن حتى يتمكن أطفالهن وأقاربهن الآخرون من الأكل، ويلجأن على الأرجح إلى آليات التأقلم في حالات الطوارئ. وتشمل هذه الآليات العمل الذي يمكن أن يعرضهن للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وغيره من المخاطر الجسيمة على سلامتهن وحياتهن كذلك.[٣٥٣]

في اليمن، يؤثر انعدام الأمن الغذائي تأثيراً هائلاً في النساء الحوامل والمرضعات وأطفالهن، ومن المرجح أن تكون النساء بشكل عام أول من يعاني من الجوع في الأسرة عندما يشح الطعام من أجل دعم دورهن التقليدي كمعد للطعام لأفراد الأسرة الآخرين.[٣٥٤] وللتغلب على ذلك، تسعى بعض النساء اليمنيات إلى الحصول على عمل مدفوع الأجر خارج المنزل وهن لا يزلن يؤدين مهامهن المنزلية التقليدية التي يمكن أن تزيد عبء العمل عليهن بشكل كبير.[٣٥٥] وعند خروج هؤلاء النساء بحثاً عن طعام و/أو عمل مدفوع الأجر من أجل شراء الطعام، يصبحن أكثر عرضة للاستغلال وغيره من مشكلات تتعلق بالحماية.[٣٥٦] وما يزيد من حدة القلق وجود ارتفاع في حالات زواج الأطفال في اليمن في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ والتي ربطتها المنشورات المتاحة بانعدام الأمن الغذائي؛ قد يكون الآباء أكثر ميلاً إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة لتقليل عدد الأفراد الذين يتعين عليهم إطعامهم في المنزل.[٣٥٧]

وعلى غرار اليمن، من المرجح أن تلجأ الأسر التي تعولها النساء والأطفال في سوريا إلى آليات التأقلم السلبية عند مواجهة انعدام الأمن الغذائي، مثل: شراء الغذاء بالدَّين.[٣٥٨] فالمشكلات المتعلقة بالوصول تُعد سبباً رئيسياً لانعدام الأمن الغذائي للعديد من النساء والفتيات السوريات؛ وأدت النزاعات إلى زيادة صعوبة الحصول على الإمدادات أو المساعدات الغذائية.[٣٥٩]

الخدمات والبرامج والمعلومات

تبقى البيانات والتحليلات المتعلقة بالخدمات والبرمجة لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة قليلة. لكن هناك أمثلة داخل المنطقة من البلدان التي بدأت برامج رعاية اجتماعية تستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد لمنع انعدام الأمن الغذائي (وكذلك تعزيز التغذية الكافية). في إيران -على سبيل المثال- ترسل الحكومة طروداً غذائية إلى النساء الحوامل والمرضعات لتجنب سوء التغذية خلال هذه الفترة الحرجة لكل من الأمهات والأطفال. وهذا هو أحد مكونات برنامج خاص تابع لوزارة الصحة والتعليم الطبي الذي يركز بشكل خاص على الأمن الغذائي وتغذية النساء والأطفال.[٣٦٠] وفي الجزائر، تحاول الحكومة تعزيز النشاط الاقتصادي المتزايد للنساء في قطاع الزراعة كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائي.[٣٦١]

---

[٣٥٠] أمل قنديل، "لندع العدالة تأخذ مجراها: احترام حقوق الإناث في الأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Let Justice be Done: Respect for Female Land Rights in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠٢٠.

[٣٥١] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls)"، عام ٢٠١٩، صفحة ١٥.

[٣٥٢] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: ليبيا (Libya: ٢٠١٩view Humanitarian Needs Over)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٥٥

[٣٥٣] المرجع نفسه، صفحة ٣٧.

[٣٥٤] بيس تراك وآخرون، "التغييرات المقبلة: النساء اليمنيات يرسمن خريطة الطريق نحو السلام، العصبة النسائية الدولية للسلم والحرية (Yemeni Women Map the Road to Peace, ٢٠١٩، Women International League for Peace and Freedom)"، عام ٢٠١٩، صفحتا ٨ و١١.

[٣٥٥] المرجع نفسه. صفحة ٦.

[٣٥٦] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: اليمن (Yemen: ٢٠١٩Humanitarian Needs Overview)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٤.

[٣٥٧] المرجع نفسه، صفحتا ١٧ و٤٠.

[٣٥٨] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية (Humanitarian Needs Overview: ٢٠١٩ Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٩، صفحتا ٢٦ و٦٥

[٣٥٩] المرجع نفسه. صفحة ٧٥.

[٣٦٠] الوكالة العامة لشؤون المرأة والأسرة، "المرأة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً من خطة عمل بكين (بكين بعد ٢٥ عاماً) (Iranian Women ٢٥ Years after the Beijing Action Plan (Beijing+٢٥))"، مكتب الشؤون الدولية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عام ٢٠١٩، صفحتا ٩١ و١٤٨

[٣٦١] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: "التقرير الوطني حول تنفيذ منهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (بكين بعد ٢٥ عاماً): الجزائر (National Report on the Implementation the Beijing Platform for Action after ٢٥ years (Beijing+٢٥): Algeria)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٩.

التغذية

نظرة عامة

إن العبء الثلاثي لسوء التغذية، الذي يتألف من نقص التغذية والزيادة في الوزن والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة، ظاهر بوضوح بين النساء والفتيات في المنطقة، مع ارتفاع معدلات السمنة إلى جانب كل من سوء التغذية الحاد والمزمن، لا سيما في البلدان المتضررة من الأزمات الممتدة، مثل: اليمن وسوريا. يرتفع معدل نقص التغذية بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات (ارجع إلى الجدول ١,٢٣، أدناه).

للنساء -وتحديداً الحوامل والمرضعات واليافعات الحوامل- أيضاً متطلبات متزايدة من العناصر الغذائية -مثل الحديد والكالسيوم وحمض الفوليك وفيتامين أ- التي لا تتوافر في كثير من الأحيان. ويختلف الإلمام بممارسات تغذية الرضّع والأطفال الصغار-ومنها الرضاعة الطبيعية- والالتزام بها اختلافاً كبيراً بين البلدان الموجودة في المنطقة وداخلها، مع وجود عوامل، مثل: مستوى تعليم الأم وعمر الأم وصحة الأم والوضع الوظيفي للأم ومكان الولادة ومكان الإقامة (أي المناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية) ما يؤثر في الحالة التغذوية للأطفال. وفي جميع أنحاء المنطقة، تتمتع النساء والفتيات بالقدرة على الاستفادة من السياسات الوطنية التي تركز على إجازة الأمومة المكفولة، والتواصل بشأن تغيير السلوك بناءً على معايير التغذية العالمية، والحوافز لتحسين وصول النساء إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية واستخدامها.

مع أن تحسين الوصول إلى الحميات الغذائية الصحية المتنوعة واستهلاكها هو أفضل طريقة لضمان تناول المغذيات الدقيقة الكافية، لكن إذا لم يتحقق ذلك، سيكون هناك دور للمكملات الغذائية وإغناء الأطعمة. وقد وجدت أبحاث أجرتها منظّمة الصّحّة العالميّة أنه قد تم تطبيق المكملات الغذائية وإغناء الأطعمة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة.[٣٦٢] فهناك ٢١ بلداً توفر مكملات الفيتامينات والمعادن إلى النساء الحوامل (الحديد، أو الحديد وحمض الفوليك في الغالب)، بينما أفادت ثمانية بلدان بتوفير المكملات للنساء اللواتي في سن الإنجاب (حمض الفوليك والحديد) وأفادت ١٦ بلداً بتوفير المكملات للأطفال (فيتامين أ، الحديد، مسحوق المغذيات الدقيقة، الزنك، اليود).[٣٦٣] كما أفادت ستة عشر بلداً بإغناء الملح، بينما أفادت ١٢ بلداً بإغناء دقيق القمح وأفادت ستة بلدان أخرى بإغناء الزيت، وأفاد بلد واحد بإغناء السكر.[٣٦٤] وكان الحديد وحمض الفوليك من أكثر مواد الإغناء التي أضيفت إلى دقيق القمح. وقد وجد تقييم إقليمي خاص بإغناء دقيق القمح في عام ٢٠١٨ أن ١٧ دولة تقوم ببعض التغطية لدقيق القمح المدعم بالحديد وحمض الفوليك، وأن هذا كان إلزامياً في ١١ دولة.[٣٦٥] وعلى الرغم من هذا التقدم، أشار تقرير إقليمي عن إغناء دقيق القمح إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لتوسيع تغطية إغناء دقيق القمح وضمان فعاليته.[٣٦٦]

تُظهر في المنطقة تفاوتات هائلة تتعلق بنقص التغذية والأمن الغذائي. في البلدان التي لا توجد بها نزاعات، تبلغ معدلات نقص التغذية ضعف معدلها في البلدان متقدمة النمو. لكن تقارير البلدان المتأثرة بالنزاعات تشير بشكل مقلق إلى نقص التغذية بنسبة ٢٧,٧ في المائة -أي أكثر من خمسة أضعاف البلدان غير المتأثرة بالنزاعات في المنطقة- وبمعدل انتشار أعلى من أقل البلدان نمواً على المستوى العالمي.[٣٦٧]

الجدول ١,٢٣:

الجوع وانعدام الأمن الغذائي في مناطق فرعية محددة من الدول العربية، متوسطات ٣ أعوام للأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨

الفئة	انتشار نقص التغذية	انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد	البلدان المصنفة
الدول العربية				
جميع الدول العربية	١٣,٢ في المائة	١٠,٢ في المائة	٣٣,٣ في المائة	الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية

[٣٦٢] منظمة الصحة العالمية، "إستراتيجية التغذية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ (Strategy on nutrition for the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٠–٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

[٣٦٣] منظمة الصحة العالمية، "الاستعراض الشامل لسياسة التغذية للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧: التقدم المحرز على الصعيد القطري في خلق بيئات سياسية تمكينية لتعزيز النظم الغذائية والتغذية الصحية (Global nutrition policy review ٢٠١٦-٢٠١٧: country progress in creating enabling policy environments for promoting healthy diets and nutrition)"، عام ٢٠١٨.

[٣٦٤] المرجع نفسه

[٣٦٥] منظمة الصحة العالمية، "إغناء دقيق القمح في إقليم شرق المتوسط (Wheat flour fortification in the Eastern Mediterranean Region)"، عام ٢٠١٩.

[٣٦٦] المرجع نفسه

[٣٦٧] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميَات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

				والصومال والسودان وسوريا والإمارات العربية المتحدة وتونس واليمن.
التأثر بالنزاعات/عدم التأثر بنزاعات				
البلدان المتأثرة بالنزاعات	٢٧,٧ في المائة	..	..	العراق وليبيا والصومال وسوريا والسودان واليمن.
البلدان غير المتأثرة بنزاعات	٥,٤ في المائة	٨,٩ في المائة	٣٢,١ في المائة	الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.
المقارنة العالمية للمناطق أو الفئات				
البلدان الأقل نمواً	٢٣,٦ في المائة	٢٢,٤ في المائة	٥٢,٥ في المائة	
المناطق النامية	١٢,٨ في المائة	١٠,٢ في المائة	٢٨,٩ في المائة	
المناطق المتقدمة في النمو	<٢,٥ في المائة	١,١ في المائة	٨,٠ في المائة	

ملحوظات:

".." يشيران إلى عدم توافر البيانات. بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES) غير متاحة إما لأنه لم يتم جمعها وإما لعدم إتاحتها من جانب الحكومات.

*تم تضمين جزر القمر وموريتانيا أيضاً في أرقام "جميع الدول العربية" وأرقام "البلدان غير المتأثرة بنزاعات" لكنهما ليسا جزءاً من تحليل الوضع هذا.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)"، عام ٢٠١٩. وفق ما قدمته منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢٠١٩، إعادة التفكير في الحميات الغذائية من أجل الحِميَات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، عام ٢٠٢٠.

وكان معدل نقص التغذية في المنطقة ككل قد انخفض بنمط مستمر تقريباً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، وحققت غالبية البلدان الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) المتمثلة في خفض نقص التغذية إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. لكن انتشار نقص التغذية بدأ في الازدياد في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وأدى إلى محو الكثير من التقدم الإقليمي. والبيانات المتعلقة بنقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاع شحيحة، كما أن البيانات الشاملة غير متاحة سوى للعراق واليمن فقط. فلا توجد بيانات عن ليبيا أو الصومال أو سوريا؛ لكن الخبراء يفترضون أن هناك مستويات من نقص التغذية مماثلة للمتوسط الخاص بالعراق واليمن. وتشير التقديرات إلى أن معدل انتشار نقص التغذية بالبلدان المتأثرة بالنزاعات يزيد بما يتراوح بين أربعة وخمسة أضعاف على البلدان غير المتأثرة بالنزاعات منذ ٢٠٠٤-٢٠٠٦.[٣٦٨]

النظام الغذائي

الجدول ١,٢٤:

النسبة المئوية للأشخاص (أكبر من ١٨ عاماً) الذين يعانون من السمنة (مؤشر كتلة الجسم BMI > ٣٠)

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للإناث	النسبة المئوية للذكور
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٤١,٣	٢٩,٧
	الكويت	٤٣,٣	٣٤,٨
	عُمان	٣٣,٥	٢٢,٧
	قطر	٤٧,٨	٣٨,٩
	المملكة العربية السعودية	٣٩,٥	٢٩,٥
	الإمارات العربية المتحدة	٤١,٢	٣١,٦
المغرب العربي	ليبيا	٣٨,٠	٢٥,٨

[٣٦٨] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميَات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

	المغرب	٢٧,٦	١٥,٦
	تونس	٣٣,٩	٢٠,٢
المشرق العربي	مصر[٣٦٩]	٣٦,٠	١٩,٤
	العراق	٢٧,٣	١٥,٣
	الأردن	٣٥,٦	٢١,٠
	لبنان	٣٥,٧	٢٦,١
	سوريا	٢٧,٣	١٥,٩
البلدان الأقل نمواً	السودان	٩,٦	٣,٦
	اليمن	١٩,٤	٩,١

المصدر: مرصد الصحة العالمية

تسفر النظام الغذائي السيئة بشكل مباشر عن مجموعة من النتائج الصحية السلبية، من حيث نقص التغذية وفرط التغذية على حد سواء (ارجع إلى قسم التغذية لمزيد من التفاصيل). يمكن أن يسهم فرط التغذية الذي يؤدي إلى السمنة في الإصابة بمجموعة من الأمراض غير السارية، مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية (مرض القلب والسكتة الدماغية بشكل رئيسي) والسكري واضطرابات الجهاز العضلي الهيكلي وبعض أنواع السرطان.

لقد شهدت العقود القليلة الماضية زيادة في تناول الأطعمة الغنية بالطاقة التي تحتوي على كميات مرتفعة من الدهون والسكريات. وقد أدى ذلك -إلى جانب انخفاض النشاط البدني (ارجع إلى أعلاه)- إلى انتشار وباء السمنة على مستوى العالم. في عام ٢٠١٦، كان يعاني أكثر من ١,٩ مليار راشد في سن ١٨ عاماً فأكثر (٣٩ في المائة من الرجال و٤٠ في المائة من النساء) من الزيادة في الوزن في جميع أنحاء العالم. وكان من بين هؤلاء أكثر من ٦٥٠ مليوناً (١٣ في المائة من سكان العالم الراشدين (١١ في المائة من الرجال و١٥ في المائة من النساء) يعانون من السمنة المفرطة. وقد تضاعف الانتشار العالمي للسمنة ثلاث مرات تقريباً بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٦.[٣٧٠]

واحتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية المرتبة الثانية في ترتيب السمنة في العالم. وعند تحليل البيانات من خلال دخل الفرد، فإنها تشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين انتشار الزيادة في الوزن والسمنة ودخل الفرد. فبلدان المنطقة ذات المعدلات الأدنى للزيادة في الوزن والسمنة هي البلدان منخفضة الدخل أو ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (جيبوتي والصومال واليمن).[٣٧١] وتنتشر الزيادة في الوزن أو السمنة بشكل كبير في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث ترتفع المعدلات لدى النساء والفتيات بشكل ثابت عن الرجال والفتيان عبر أنحاء المنطقة.

بشكل عام، وصل معدل الزيادة في الوزن (مؤشر كتلة الجسم أكبر من ٢٥ أكبر من ٣٠) بالمنطقة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٦,٥ في المائة للراشدين (٤٣,٣ في المائة من الذكور، ٤٩,٨ في المائة من النساء)، و٢٠,٥ في المائة بالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٩ عاماً (٢٠,٢ في المائة من الأولاد، و٢٠,٧ في المائة من الفتيات). ويزيد هذا المعدل عن المتوسط العالمي (٣٩,١ في المائة بالنسبة إلى الراشدين، ١٨,٤ في المائة بالنسبة إلى الأطفال)، ولكنه أقل من أوروبا والأمريكتين ومنطقة غرب المحيط الهادئ.[٣٧٢]

ووصل معدل السمنة (مؤشر كتلة الجسم أكبر من ٣٠) بالمنطقة في عام ٢٠١٦ إلى ١٩,٥ في المائة للراشدين (١٤,٩ في المائة من الرجال، ٢٤,٣ في المائة من النساء)، و٨,٢ في المائة بالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٩ عاماً (٨,٣ في المائة من الأولاد، ٨,١ في المائة من الفتيات). ويزيد هذا المعدل أيضاً عن المتوسط العالمي (١٣,٢ في المائة بالنسبة إلى الراشدين، ٥,٦ في المائة بالنسبة إلى الأطفال)، ولكنه أقل من أوروبا والأمريكتين.

وعلى مستوى البلد، تعتلي قطر صدارة المنطقة في مجال السمنة، حيث صُنِّف ما يقرب من نصف النساء (٤٧,٨ في المائة) في فئة السمنة. ويلي قطر عن كثب في الترتيب كل من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة، حيث تزيد معدلات السمنة في كل منها بين النساء على ٤٠ في المائة. أما البلدان الأقل نمواً التي تتوافر عنها بيانات (السودان واليمن)،

[٣٦٩] أشار استبيان المشكلات الصحية في مصر (EHIS) ٢٠١٢ إلى أن مؤشر كتلة الجسم > ٣٠ للفئة العمرية ١٥- ٥٩ عاماً يبلغ ٥٠,٣ في المائة بالنسبة إلى النساء و٢٦,٤ في المائة بالنسبة إلى الرجال في مصر.

[٣٧٠] منظمة الصحة العالمية، "نشرة حقائق عن السمنة (Obesity Fact Sheet)"، إبريل ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

[٣٧١] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميّات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

[٣٧٢] منظّمة الصّحّة العالميّة - مرصد الصحة العالمية.

فلديها معدلات أقل بكثير من الزيادة في الوزن/السمنة، لكنها تواجه تحديات أكبر تتعلق بنقص التغذية.

أشارت دراسة أجريت في عام ٢٠١٩ عن التفاوتات الجنسانية في المدخول الغذائي إلى أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تتميَّز بوجود فجوة جنسانية ملحوظة تضر بالنساء. وقد أشارت أيضاً إلى أن المنطقة شهدت زيادة كبيرة في انتشار السمنة والأمراض غير السارية ذات الصلة بالتغذية، بحيث يندرج معدل انتشار السمنة ومرض السكري من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم.[٣٧٣]

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

من المحتمل أن يكون للأعراف والمعتقدات الاجتماعية والثقافية دور في الحالة التغذوية للنساء والفتيات في المنطقة. وقد وجدت دراسة في تونس -على سبيل المثال- أن النظام الغذائي للنساء بشكل عام أقل جودة من الرجال من حيث التنوع وكفاية الغذاء.[٣٧٤] ولم يكن للعمر وحجم الأسرة ومستويات التعليم ارتباط كبير بمستويات التغذية، لكن الباحثين لاحظوا وجود ارتباطات ثقافية تتعلق بكون الحلويات أنثوية واللحوم ذكورية.[٣٧٥] وهذا الارتباط -حتى ولو كان خفياً ولا شعورياً- يمكن أن يقدم تفسيراً جزئياً لعدم كفاية مستويات الحديد لدى النساء، وهو أمر يثير قلق النساء اللواتي في سن الإنجاب والأطفال على مستوى العالم وخاصة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تعاني نسبة تُقدر بنحو ٣٥,٥ في المائة من النساء في سن الإنجاب و٣٨ في المائة من النساء الحوامل في العراق من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد؛ وفي فلسطين، تعاني نسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة من الأطفال -الذكور والإناث على حد سواء- من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد.[٣٧٦،٣٧٧] وفي اليمن والصومال يوجد أعلى معدل لانتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد في المنطقة، حيث تبلغ نسبتاهما ٦٩,٦ في المائة و٤٤,٤ في المائة على التوالي.[٣٧٨] يعرض الشكل ١,١٧ أدناه انتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد في جميع أنحاء المنطقة.

حيث إن زيادة انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب يشير إلى عدم كفاية تناول المغذيات الدقيقة، فإن فقر الدم يدل على وضع الأمن الغذائي.[٣٧٩]

الشكل 1.17: انتشار أنيميا فقر الدم بين النساء اللواتي في سن الإنجاب (من 15 إلى 49 عاماً)، النسبة المئوية

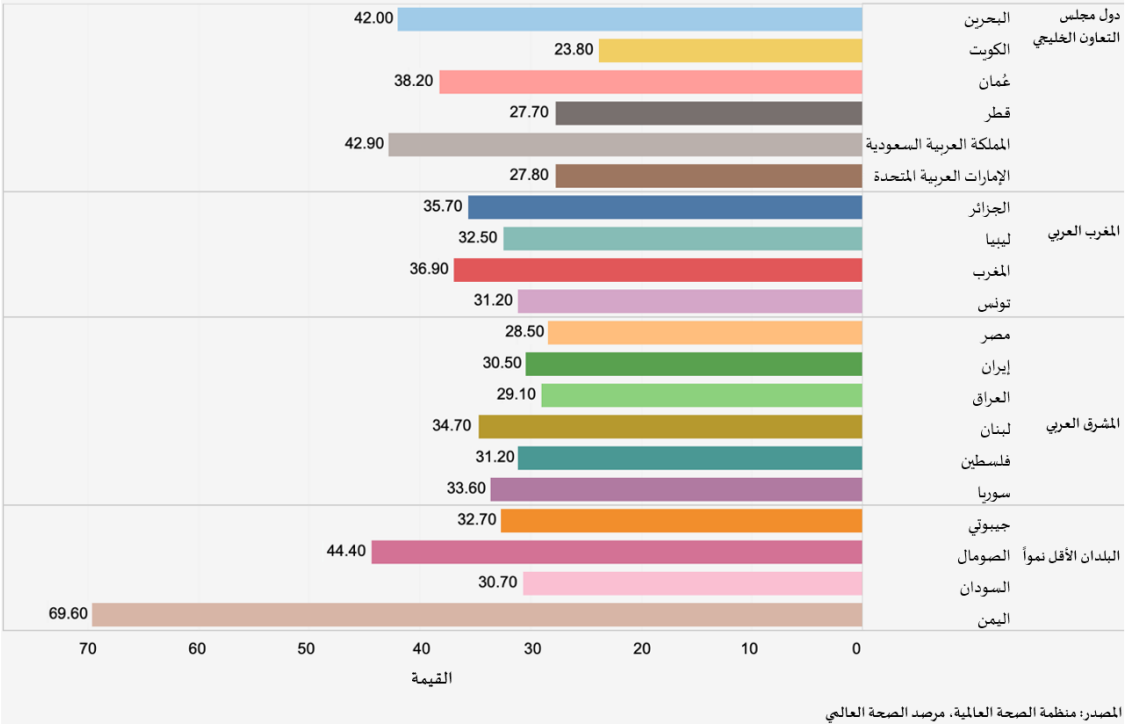

المصدر: منظمة الصحة العالمية، مرصد الصحة العالمي

[٣٧٣] عباسي ومحمد مهدي وآخرون، أوجه عدم المساواة بين الجنسين في جودة النظام الغذائي ونمطها الاجتماعي الاقتصادي في سياق التحول الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة مقطعية أُجريت في تونس، مجلة Nutrition Journal ١٨:١٨، عام ٢٠١٩.

[٣٧٤] المرجع نفسه

[٣٧٥] المرجع نفسه. صفحة ١٠.

[٣٧٦] وزارة الصحة، "السياسة الصحية الوطنية لجميع المواطنين العراقيين في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ (Health Policy for all Iraqi Citizens National ٢٠١٤-٢٠٢٣)"، جمهورية العراق، عام ٢٠١٦، صفحة ١٠.

[٣٧٧] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحليل المشهد العام للتغذية التكميلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقرير التجميعي (Analysis Landscape Feeding in the Middle East and North Africa: Synthesis Report of Complementary)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٣١.

[٣٧٨] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصحّة العالميّة.

[٣٧٩] الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ٢٠١٩.

تسهم الأعراف والممارسات الثقافية أيضاً في ارتفاع معدلات السمنة والزيادة في الوزن لدى النساء في المنطقة؛ وفي جميع أنحاء المنطقة، تبلغ معدلات معاناة النساء من السمنة ضعف معدلات الرجال.[٣٨٠] وقد يُنسب سبب ذلك -إلى جانب النظام الغذائي- إلى افتقار النساء للنشاط البدني والتنقل في الأماكن العامة، وهذا سببه يرجع بصورة جزئية إلى المعايير الثقافية التي تقيد حركة النساء والفتيات خارج المنزل وتقلل من أهمية التربية البدنية للفتيات في المدرسة.

ممارسات الرضاعة الطبيعية وتغذية الرضع والأطفال الصغار (IYCF)

يوجد فرق ملحوظ بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالالتزام بالتوصيات العالمية للرضاعة الطبيعية وتغذية الرضع والأطفال الصغار. وتوصي منظّمة الصّحّة العالميّة ببدء الرضاعة الطبيعية في موعد لا يتجاوز ساعة واحدة بعد الولادة وأن يتم إرضاع الأطفال رضاعة طبيعية حصرية خلال الأشهر الستة الأولى من عمرهم. ووفقاً لدراسة إقليمية عاينت تسعة بلدان في المنطقة (المملكة العربية السعودية وإيران ومصر وتركيا والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ولبنان وسوريا)، فإن متوسط انتشار بدء الرضاعة الطبيعية في الوقت المناسب لم يتجاوز ٣٤ في المائة، حيث حظيت السعودية بأدنى معدل ١١,٤ في المائة[٣٨١] وحظيت إيران بأعلى معدل ٨٠,٦ في المائة.[٣٨٢] وبالمثل، فإن معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية لمدة ستة أشهر تراوحت بين ٢ في المائة في الكويت و٥٦ في المائة في إيران، بمتوسط ٢٠,٥ في المائة.[٣٨٣] وبالنسبة إلى كلا المؤشرين الرئيسيين، تم تصنيف المنطقة على أنها "معتدلة" وفقاً لتصنيف منظّمة الصّحّة العالميّة، لكنها لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي، وهو معدل لانتشار الذي يبلغ نحو ٤٠ في المائة لكل من الرضاعة الطبيعية المبكرة والحصرية. وكانت العوامل الرئيسة التي وصفها المحرر بكونها ذات تأثير كبير في كل من الرضاعة الطبيعية المبكرة والحصرية هي طريقة الولادة (حيث ارتبطت الولادات القيصرية بانخفاض معدل الانتشار)، والمُساكنة (حيث زاد الانتشار بين الأمهات اللواتي أقمن مع أطفالهن)، والأمومة الأولى (حيث قل الانتشار)، وتاريخ الرضاعة الطبيعية السابقة (حيث زاد الانتشار بين الأمهات اللواتي نجحن من قبل في الرضاعة الطبيعية)، والقوانين الوطنية ذات الصلة بالإعلانات عن بدائل لبن الأم، وغير ذلك.[٣٨٤] ومن المثير للاهتمام أن الدراسات المختلفة أسفرت عن نتائج متباينة فيما يتعلق بتعليم الأمهات وتوظيفهن؛ وفي حين أن كلا الأمرين يُعد من العوامل التي تؤثر في انتشار الرضاعة الطبيعية المبكرة والحصرية، لم يتضح بعدُ ما إذا كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً.[٣٨٥] كما أن النساء في المنطقة لديهن معدل مرتفع من العمليات القيصرية، بل إنه على الأرجح أعلى من المعدل المطلوب طبياً، وهذا يشكل أحد أكبر العوائق التي تحول دون كل من الرضاعة الطبيعية المبكرة والحصرية.[٣٨٦] وفي المنطقة، يُعد الأطفال المنتسبون إلى الخُمس الأفقر أكثر عرضة للرضاعة الطبيعية في عمر سنتين بمعدل ١,٦ مرة مقارنة بالأطفال المنتسبين إلى الخُمس الأغنى.[٣٨٧]

هناك تقارير إقليمية ووطنية أخرى تشير أيضاً إلى انخفاض انتشار الرضاعة الطبيعية. ففي العراق، كان معدل الرضاعة الطبيعية المبكرة خلال ساعة واحدة أقل بقليل من نسبة ٣٣ في المائة، لكن الرضاعة الطبيعية الحصرية لمدة ستة أشهر تراوحت بين ١٤,٤ في المائة في المناطق الحضرية و١٧,٢ في المائة في المناطق الريفية.[٣٨٨] ويمكن العثور الآن على بعض أدنى معدلات الرضاعة الطبيعية في المنطقة في سوريا، حيث أدى نقص المعرفة والدعم الماهر للأمهات نتيجة النزاع الأهلي إلى معدلات منخفضة تصل إلى ٣ في المائة في المناطق الأكثر تضرراً.[٣٨٩] وعلى غرار سوريا، انخفضت معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية في اليمن لمدة ستة أشهر إلى ١٠ إلى ١٢ في المائة.[٣٩٠] وفي منطقة جنوب دارفور بالسودان، تشارك الأمهات بانتظام الاعتقاد الخاطئ بأن الرضع الذكور يحتاجون إلى تناول الأطعمة الصلبة بدءاً من ثلاثة أشهر، مقابل ستة

---

[٣٨٠] منظمة Plan International، "تدابير متساوية ٢٠٣٠، تسخير قوة البيانات من أجل المساواة بين الجنسين (Harnessing the Power of Data for Equal Measures ٢٠٣٠، Gender Equality)"، عام ٢٠١٩.

[٣٨١] لمزيد من المعلومات حول مواقف الأمهات السعوديات تجاه الرضاعة الطبيعية ارجع إلى https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC٥٠٢٥٩٣٠/.

[٣٨٢] رياض آيه الزاهب، "مراجعة العوامل المرتبطة ببدء الرضاعة الطبيعية في الوقت المناسب والرضاعة الطبيعية الحصرية في الشرق الأوسط (A Review of the Factors Associated with the Timely Initiation of Breastfeeding and Exclusive Breastfeeding in the Middle East)"، منشورات سايدج، عام ٢٠١٧، صفحة ٣. للتفاصيل الخاصة بإيران، ارجع إلى IR-CANDS، عام ٢٠١٧.

[٣٨٣] المرجع نفسه، صفحة ١٢.

[٣٨٤] المرجع نفسه، صفحة ٣ والصفحات من ١٢ إلى ١٣.

[٣٨٥] Ibid. صفحة ١٢.

[٣٨٦] Ibid. صفحة ١٣.

[٣٨٧] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "الرضاعة الطبيعية: هدية كل أم لطفلها في السنة الجديدة (Breastfeeding: A Mother's Gift, for Every Child, New Year)"، عام ٢٠١٨، صفحة ٣.

[٣٨٨] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وجهات أخرى، "تقرير نهائي حول المسوحات الأسرية المتعلقة بصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في العراق لعام ٢٠١٦ (Iraq Maternal, Neonatal & Child Health Household Survey-HHS-MNCH) -Iraq Final Report ٢٠١٦)"، بغداد، عام ٢٠١٧، صفحة ٢٨.

[٣٨٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية (Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩: Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٧٥.

[٣٩٠] الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحليل وضع الأطفال في اليمن (Situation Analysis of Children in Yemen)"، نيويورك، عام ٢٠١٤، صفحة ٤٠.

أشهر للإناث.[٣٩١] وفي الإمارات العربية المتحدة، لا تزال معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية أقل من ٤٠ في المائة، على الرغم من أن الحملات التي تقوم بها الجهات الصحية الرسمية منذ عام ٢٠١١ لتعزيز فوائد الرضاعة الطبيعية قد أدت بالفعل إلى تحسينات ملحوظة في أنحاء البلاد.[٣٩٢]

بعد مرور ستة أشهر من عمر الطفل، توصي منظّمة الصّحّة العالميّة بالتغذية التكميلية إلى جانب الرضاعة الطبيعية المستمرة حتى عامين. ومع ذلك، يؤدي عدم المعرفة بما يشكل التغذية التكميلية المناسبة غالباً إلى نتائج تغذوية رديئة لكل من النساء وأطفالهن. لكن تشير المنشورات إلى إمكانية تصحيح ذلك من خلال تحسين التعليم والمعرفة؛ ففي العراق -على سبيل المثال يرتبط مستوى تعليم الأم بشكل إيجابي بزيادة تناول الأطفال لفيتامين أ.[٣٩٣]

التغذية في المناطق المتأثرة بالنزاعات

ليس من المستغرب أن تواجه النساء والفتيات أشد الاحتياجات التغذوية إلحاحاً في البلدين الأكثر تأثراً بالنزاعات حالياً في المنطقة، وهما سوريا واليمن. فحدث في سوريا بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ أن تضاعف معدل انتشار سوء التغذية بين النساء الحوامل والمرضعات، وارتفع عدد النساء اللواتي لديهن احتياجات تغذوية حادة لم تتم تلبيتها بصورة ملحوظة مقارنة بالرجال (٣,١ ملايين مقابل ١,٦ مليون).[٣٩٤] إضافة إلى ذلك، تحصل الفتيات في اليمن غالباً على أقل قدر من الغذاء في أوقات الوجبات بسبب الأعراف الثقافية التي تحدد من يأكل أولاً داخل الأسرة، بحيث تأتي الفتيات الصغيرات في آخر الترتيب.[٣٩٥]

الشكل 1.18: تقديرات سوء التغذية في الأطفال، الطول مقابل العمر أقل من 2- SD (التقزم): النسبة المئوية للأطفال دون عمر الـ 4

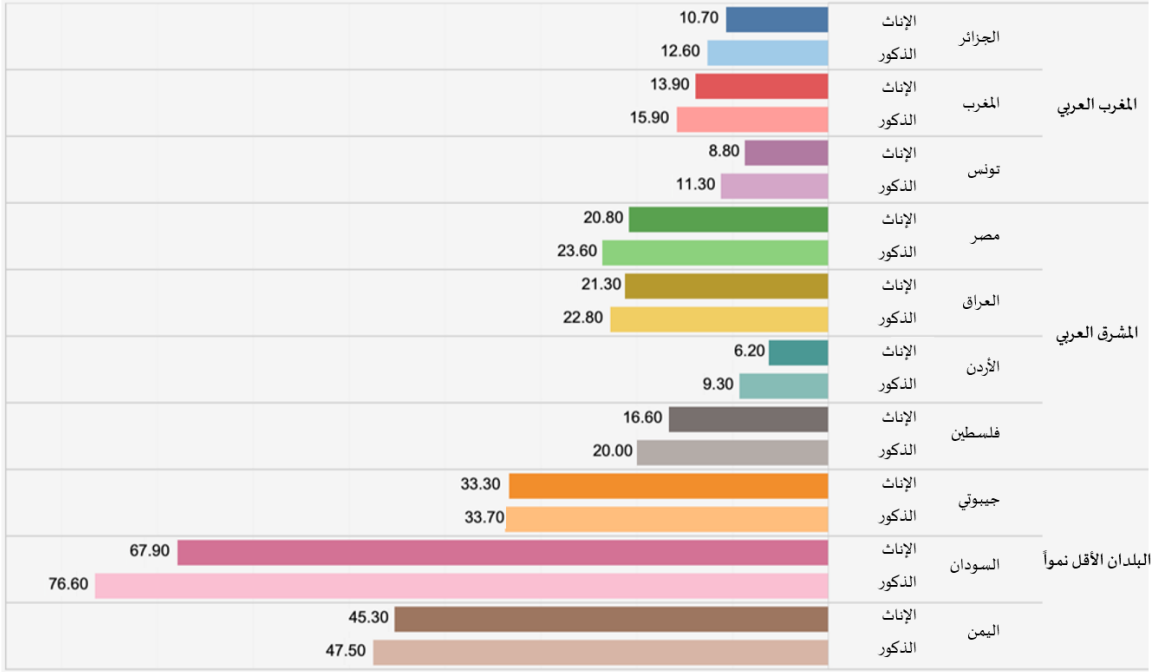

المصدر: مستودع بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف

[٣٩١] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحليل المشهد العام للتغذية التكميلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقرير التجميعي (Landscape Analysis of Complementary Feeding in the Middle East and North Africa: Synthesis Report)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٣٤.

[٣٩٢] زينب طه، "اتجاهات الرضاعة الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة، المجلة العربية للتغذية والتمارين الرياضية (Trends of Breastfeeding in the United Arab Emirates (UAE), Arab Journal of Nutrition and Exercise)"، المجلد ٢، العدد رقم ٣، عام ٢٠١٧، صفحة ١٥٤.

[٣٩٣] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وجهات أخرى، "تقرير نهائي حول المسوحات الأسرية المتعلقة بصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في العراق لعام ٢٠١٦ (Iraq Maternal, Neonatal & Child Health Household Survey-IHHS-MNCH) -Iraq Final Report ٢٠١٦)"، بغداد، عام ٢٠١٧، صفحة ٢٨.

[٣٩٤] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية (Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩: Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٩، صفحتا ٧٥ و٣٠.

[٣٩٥] الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تحليل وضع الأطفال في اليمن، نيويورك، ٢٠١٤، صفحة ٤٠.

الشكل 1.19: تقديرات سوء التغذية لدى الأطفال، الوزن مقابل الطول أقل من 2- SD (الهزال): النسبة المئوية للأطفال دون عمر الـ 4

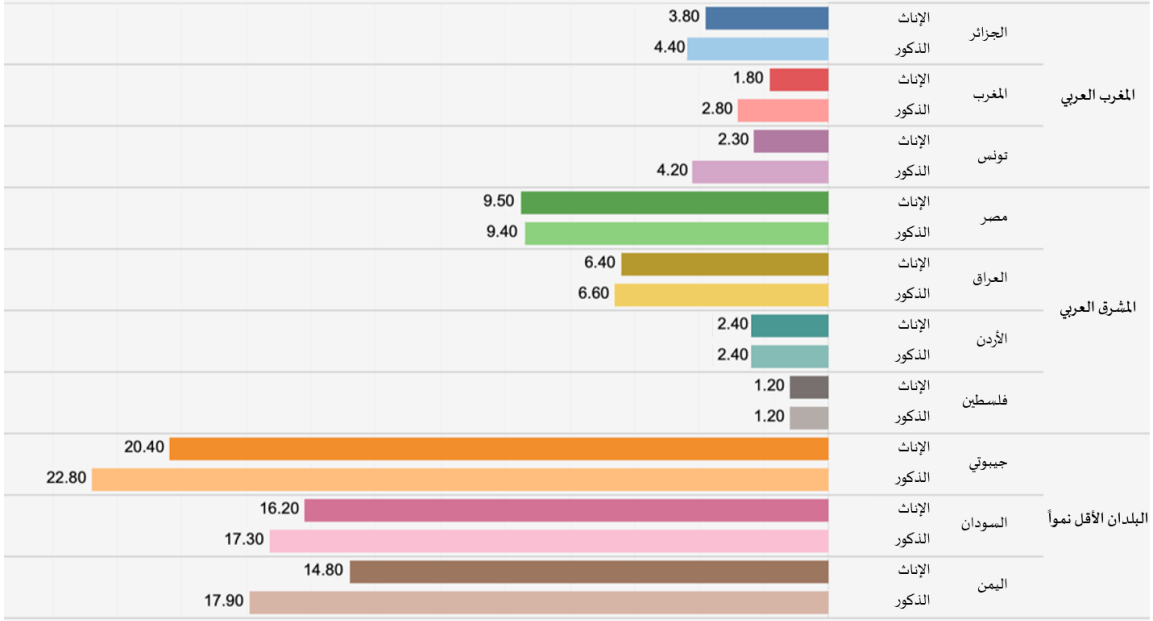

المصدر: مستودع بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف

برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

الركيزة ١

برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

نظرة عامة

تمثل برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أحد المجالات المواضيعية حيث يوجد قدر كبير من التفاوت بين البلدان الأكثر ثراءً والبلدان الأكثر فقراً في المنطقة، فضلاً عن نسب التفاوت داخل البلدان نفسها. على سبيل المثال، أشارت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع كبير لنسب الأفراد الذين لديهم خدمات مياه الشرب الأساسية والمدارة بأمان (ارجع إلى الشكل ١,٢٠ أدناه). وبالمقارنة، فإن البلدان الأقل نمواً تقل فيها معدلات الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية بدرجة كبيرة. وبالنسبة إلى النساء والفتيات، تدور تحديات برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة غالباً حول المشكلات المتعلقة بالوصول.

الشكل 1.20: مياه الشرب

يوضّح هذا الشكل النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل

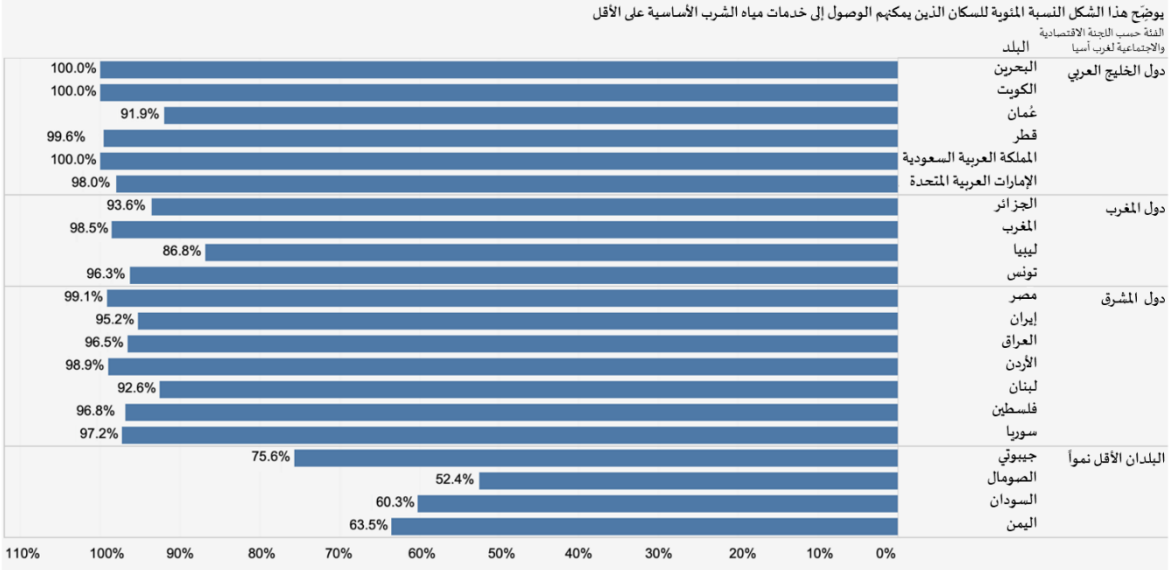

المصدر: برنامج الرصد المشترك التابع لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف

الأُسر: تقل احتمالية وصول النساء اللواتي يعشن في أسر فقيرة إلى أماكن نظيفة وآمنة لإدارة الصحة أثناء الدورة الشهرية أو غيرها من مرافق الصرف الصحي التي توفّر معايير الأمن والنظافة المناسبة للحفاظ على احتياجات النساء الفريدة ذات الصلة بالخصوصية والكرامة. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم وصول النساء والفتيات إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس إلى فقدان فرصة الذهاب إلى المدرسة أو تركها تماماً (سترد متابعة النقاش أدناه). وينطبق الشيء نفسه على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية على الرغم من أنها - كمنطقة - تسجل درجات أعلى قليلاً من المتوسط العالمي للمساواة بين الجنسين في إطار التقدم نحو هدف التنمية المستدامة رقم ٦ (المياه والصرف الصحي للجميع).[٣٩٦] تتفاقم هذه المشكلات المتعلقة بالوصول في البلدان شديدة الفقر و/أو المتأثرة بالنزاعات في المنطقة كما في اليمن وليبيا، وبصورة أعم، توجد فجوات في الوصول إلى الخدمات بين المجتمعات الريفية والحضرية. بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى افتقار المواقع التي توجد فيها منازل الأسر أيضاً إلى مصادر مناسبة لمياه الشرب في الغالب، فإنَّ الأعراف الثقافية في جميع أنحاء المنطقة التي تجعل النساء والفتيات مسؤولات عن جمع المياه لأسرهن يمكن أن تتمثَّل في المشي لمسافات طويلة قد تعرّضهن لمخاطر ذات صلة بالحماية والأمن. ويزداد هذا الخطر بشكل خاص بالنسبة إلى اللاجئين والنازحين (IDP) الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول في أماكن إقامتهم.

مرافق الرّعاية الصّحية: تمثل المياه والصرف الصحي والنظافة في هذه الأماكن تحدياً إضافياً لصحة السكان ورفاهيتهم. فتشير البيانات الواردة من برنامج الرصد المشترك بين منظّمة الصّحّة العالميّة/منظمة الأمم

[٣٩٦] منظمة Plan International، "تدابير متساوية ٢٠٣٠، تسخير قوة البيانات من أجل المساواة بين الجنسين (Equal Measures 2030, Harnessing the Power of Data for Gender Equality)"، عام ٢٠١٩

المتحدة للطفولة - اليونيسف لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة في عام ٢٠١٩ إلى أن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مرافق الرّعاية الصّحية تظل دون المستوى المطلوب في كل منطقة عالمية. وعلى مستوى العالم، تقدر منظّمة الصّحّة العالميّة أن ٨٩٦ مليون شخص يستخدمون مرافق رعاية صحية مع عدم وجود خدمة مياه و١,٥ مليار شخص يستخدمون مرافق من دون خدمة صرف صحي.[٣٩٧] إضافة إلى ذلك، تشير منظّمة الصّحّة العالميّة إلى وجود نقص شامل في البيانات القابلة للاستخدام حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - لم يكن لدى أي من بلدان المنطقة بيانات يمكن استخدامها للإسهام في التقرير الخاص بعام ٢٠١٩ هذا، ما يشير إلى أنها لا ترصد بشكل منهجي مدى توافر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة أو جودتها وفقاً لمعايير منظّمة الصّحّة العالميّة. يؤثر نقص المياه والصرف الصحي والنظافة في المرافق الصحية بشكل خاص في النساء والفتيات، فمثلاً في اليمن، يؤثر تعطل المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والبنية التحتية للصرف الصحي في وصول النساء بشكل كافٍ إلى خدمات الصحة الإنجابية.[٣٩٨]

مرافق التعليم: للافتقار إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة والحقوق والممارسات المتعلقة بها آثار متعددة في تعليم الفتيات والنساء وحمايتهن وتنميتهن الاجتماعية والاقتصادية. فضمان وصول الفتيات إلى المياه النقية والمأمونة، والمراحيض المناسبة والخاصة والآمنة، والصابون والمواد المناسبة، مثل: الفوط الصحية للاعتناء اللازم أثناء الدورة الشهرية أمر بالغ الأهمية لكرامتهن وتمكينهن وقدرتهن على المشاركة في المجتمع والتعليم والعمل على قدم المساواة مع الفتيان والرجال. أما عدم كفاية المراحيض والوصول إلى المياه في المدارس، فهو من العوامل التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من المدرسة.

تغير المناخ: تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأكثر ندرة في المياه في العالم؛ حيث تضم ١٥ بلداً من أكثر البلدان معاناة من ندرة المياه على مستوى العالم.[٣٩٩] وقد شهد العام الماضي ارتفاعاً في درجات الحرارة الشديدة والجفاف، ما جعل بعض المناطق غير صالحة للعيش فيها وبعض الأراضي الزراعية قاحلة.[٤٠٠] ويولد كل من تغير المناخ والجفاف المتكرر وندرة الموارد الطبيعية، إلى جانب نزاعات الأعوام الأخيرة والأزمة الإنسانية، ضغوطات شديدة على توفير خدمات المياه والصرف الصحي، ما يؤثر في السكان الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء والفتيات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تضخيم عبء العمل المنزلي على النساء والفتيات على مستوى الأسرة والمجتمع. كما تمثل العمالة في قطاع الزراعة ثلث إجمالي عمالة الإناث في العالم العربي مقارنة بنسبة ١٨ في المائة من إجمالي عمالة الذكور ويكون ذلك بصورة أساسية من خلال قطاعات العمل غير الرسمية. وعلى هذا النحو، فإن ندرة المياه تعرض فرص دخل النساء واليافعات للخطر، ما سيزيد من الهشاشة الاقتصادية ويهدد في الوقت نفسه بانعدام الأمن الغذائي.

البيئات المتأثرة بالنزاعات: يعد الوصول إلى المياه والصرف الصحي من حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها جميع الأطفال، ولكن تصبح الخدمات الأساسية أهدافاً أثناء النزاع، ومن ثم يتم تعطيل البنية التحتية الحيوية اللازمة لتحقيق وصول الأطفال أو تدميرها.[٤٠١] وعلى هذا النحو، في البيئات المتأثرة بالنزاعات، يشكل عدم كفاية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة أخطاراً صحية كبيرة على النساء والأطفال. ففي المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تواجه المدارس والمستشفيات صعوبات أكبر في العمل عندما يتعرض الوصول إلى المياه الصالحة للخطر نتيجة تضرر البنية التحتية؛ ومن ثم يمرض الأطفال، وينتشر المرض وسوء التغذية، ويُحرم الأطفال من تعليمهم.[٤٠٢] ويحظى ذلك بأهمية خاصة في البلدان التي تعاني ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكشفت مراجعة عام ٢٠٢٠ لتدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة التي يتم تقديمها إلى النساء والأطفال في البيئات المتأثرة بالنزاعات في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل عن وجود فجوات في الأدلة الحالية على تقديم تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة في البيئات المتأثرة بالنزاعات، ما يشير إلى أن احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة للنساء والأطفال لم تحظَ بالاهتمام الكافي أو لا تتم مراعاتها بالدرجة الكافية في الاستجابة الإنسانية في العديد من البيئات المتأثرة بالنزاعات. تتوافر معلومات قليلة حول تقديم معالجة المياه أو تدخلات الصحة البيئية، أو حول المواقع والموظفين المستخدَمين لتقديم تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة.[٤٠٣] ومن بين البيانات المحدودة المتاحة، أشارت دراسة عن حالات تفشي وباء الكوليرا المرتبط بالنزاع في اليمن إلى أن الاستجابات التنظيمية كانت تركز على إدارة الحالات أكثر من تركيزها على الوقاية من تفشي الوباء من خلال الاستثمار المناسب والفعال في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة.[٤٠٤]

---

[٣٩٧] منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرّعاية الصّحية: التقرير المرجعي العالمي ٢٠١٩ (WASH in health care facilities: Global Baseline Report ٢٠١٩)"، منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، جنيف، عام ٢٠١٩.

[٣٩٨] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانيّة (Humanitarian Needs Overview)"، اليمن عام ٢٠٢١.

[٣٩٩] البنك الدولي، "Climate change in MENA : challenges and opportunities for the world's most water stressed region :Climate change in MENA : challenges and opportunities for the world's most water stressed region"، عام ٢٠١٨.

[٤٠٠] المرجع نفسه

[٤٠١] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، Water Under Fire, VOLUME ٣، Attacks on water and sanitation services in armed conflict and the impacts on children، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢١.

[٤٠٢] المرجع نفسه

[٤٠٣] دينا ألس، وسارة ميتيكي، وآخرون، Delivering water, sanitation and hygiene interventions to women and children in conflict settings: a systematic review, BMJ Global Health، عام ٢٠٢٠.

[٤٠٤] فريدريك فيدرسبيل ومحمد علي، "تفشي الكوليرا في اليمن: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام (The cholera outbreak in Yemen: lessons learned and way forward)". مجلة BMC للصحة العامة ١٨، ١٣٣٨، عام ٢٠١٨.

في البيئات الإنسانية، مثل: مخيمات اللاجئين، يمكن أن تزيد الإضاءة السيئة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة غير الحساسة للجنس وكذلك التصميمات غير الملائمة من خطر التحرش الجنسي والاستغلال. وتسفر الدورات المتكررة لانهيار البنية التحتية عن معاناة تتخلل سبل عيش أجيال من المواطنين وأمنهم، ما يعيق إعادة بناء المؤسسات الضرورية لبناء السلام بالبلد. وقد يؤثر هذا في جيل الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات عامة محطمة وسط عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الحيوية؛ ما سيجعل الأطفال والمجتمعات أكثر عرضة للأمراض والكوارث والجوع وسوء التغذية.[٤٠٥]

جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمياه والصرف الصحي والنظافة: تعد الروابط المتبادلة بين الجائحة والجنس والمياه والصرف الصحي والنظافة أحد الجوانب التي تبرز التأثير الهائل لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في النساء والفتيات.[٤٠٦] فبسبب الأدوار المنزلية الجنسانية، تتحمل النساء والفتيات -بصفتهن مقدمات الرعاية وحاملات المياه في المجتمع- عبء التكفل باحتياجات المياه المنزلية.[٤٠٧] ولأن الجائحة قد أدت إلى تفاقم الحاجة إلى خدمات الصرف الصحي الكافية وتوزيع المياه، فقد زاد الضغط على مسؤولية النساء والفتيات. إضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى النساء والفتيات اللواتي يعشن في بيئات تشهد أوضاعاً إنسانية في المنطقة -مثل النزاعات أو مخيمات اللاجئين أو النازحين داخلياً- حيث يكون الوصول إلى المياه الصالحة محدوداً بالفعل، تسببت الأزمة في تقييد الوصول إلى إدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية بأمان بسبب الاضطرابات في خط التوريد ووصمة العار.[٤٠٨] ويترتب على الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي الكافية ضغط جسدي وذهني، ويكون له تأثير سلبي في رفاهية النساء والفتيات فضلاً عن قدرتهن على الحركة.[٤٠٩]

القوانين والسياسات

المربع ١,٢: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مادة ٣٨: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق"؛
مادة ٣٩، الفقرتان (٢هـ) و(٢و): "... تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف التدابير الآتية، "توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية لكل فرد" و"مكافحة عوامل التلوث البيئي وتوفير التصريف الصحي الملائم".

يشير الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى الحق في خدمات المياه والصرف الصحي بموجب المادتين ٣٨ و٣٩ (ارجع إلى مربع النص).

ودخل الميثاق حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨ بعد إقراره من جانب العضو السابع في جامعة الدول العربية. ويحظى حالياً بإقرار ١٣ دولة (الجزائر والبحرين والأردن والكويت ولبنان وليبيا وفلسطين وقطر والسعودية والسودان وسوريا والإمارات واليمن).[٤١٠]

وعلى المستوى الوطني، اعترفت عدة دول بالحق في المياه في دساتيرها، مثل:

- مصر (٢٠١٤)، المادة ٧٩: "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف".
- المغرب (٢٠١١)، الفصل ٣١: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة".
- تونس (٢٠١٤)، الفصل ٤٤: "الحق في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع".

ومثلما ورد في تقرير تحليل خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وتقييمها على المستوى العالمي (GLAAS) في عام ٢٠١٩، وافقت دولة واحدة فقط في المنطقة -وهي إيران- رسمياً على سياسات المياه والصرف الصحي والنظافة المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة في كل من

[٤٠٥] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "المياه تحت النار، المجلد ٣، الهجمات على خدمات المياه والصرف الصحي في النزاعات المسلحة وتأثيراتها في الأطفال، Water Under Fire, VOLUME ٣، Attacks on water and sanitation services in armed conflict and the impacts on children, United Nations Children's Fund)"، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، عام ٢٠٢١.

[٤٠٦] جامعة الأمم المتحدة، "النساء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: أعباء المستضعفين والفرص السانحة لهم (WOMEN, WASH & COVID-١٩: 'BURDENS OF' 'AND 'OPPORTUNITIES FOR' THE VULNERABLE)"، عام ٢٠٢٠.

[٤٠٧] المرجع نفسه

[٤٠٨] المرجع نفسه

[٤٠٩] المرجع نفسه

[٤١٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التقدم نحو الأمن المائي في المنطقة العربية (Moving towards Water Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٩.

المناطق الريفية والحضرية في البلاد. ويأتي من خلفها كل من لبنان والمغرب، لكنهما يفتقدان وجود سياسة وطنية تجاه النظافة.

الجدول ١,٢٥:

السياسات الوطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة في بلدان محددة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية

البلد	وجود سياسات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الوطنية				
	مياه الشرب		الصرف الصحي		النظافة الصحية
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	الوطنية
إيران	●	●	●	●	●
الأردن	◔	◔	●	◔	●
لبنان	●	●	●	●	○
المغرب	●	●	●	●	○
عُمان	●	●	◔	◔	◐
فلسطين	●	●	●	●	●
السودان	◐	◐	◐	◐	◐
سوريا	◐	◐	●	●	●
تونس	●	●	●	◐	

وسيلة إيضاح	
●	الموافقة بشكل رسمي
◔	خاضع للمراجعة
◐	قيد التطوير
○	لا أحد

المصدر: استبيان قطري التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية 2018/2019.

في حين أن إيران قد اعتمدت الخطط رسمياً، فإن المغرب وسلطنة عُمان يتصدران المنطقة من حيث وجود خطط تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي والنظافة معتمدة ومطبَّقة. كما أن دولتَي المغرب وعُمان قد استكملتا بالفعل تقديرات التكلفة وتقييمات الموارد البشرية المتعلقة بسياسات المياه والصرف الصحي. وقد كشفت نتائج تقرير تحليل خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وتقييمها على المستوى العالمي من خلال الدراسات الاستقصائية القطرية لعامَي ٢٠١٨/٢٠١٩ أن المغرب هو البلد الوحيد الذي لديه موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ جميع الخطط المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة.[٤١١]

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

يرجع السبب في الوضع الحالي إلى نقاط الضعف الموجودة بطبيعتها في خدمات المياه في أنحاء المنطقة. وتتسم هذه المشكلات الموجودة بطبيعتها بالتعقيد، لكنها تتمحور حول حقيقة أن المنطقة تُعد من أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم. وقد تعمقت هذه المشكلات بسبب ممارسات الإدارة غير المستدامة والتحديات السياسية والبنية التحتية والحوكمة.[٤١٢] وتزيد الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية من تفاقم نقاط الضعف هذه حيث تتعرض الأنظمة الوطنية لضغوطات إضافية مع تدفق اللاجئين والنازحين داخلياً، أو النزاعات على الماء، مثل: عدم قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مواردهم المائية.

وأثناء حالات الأزمات، تستفحل معضلة انعدام الأمن المائي القائم على النوع الاجتماعي، خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات اللاجئات أو النازحات اللواتي تواجهن عقبات كبيرة تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية اللازمة لصحة أسرِهن ورفاهيتها. بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية، تواجه الأسر التي تعولها النساء أعباءً مالية تحد من قدرتها على شراء المياه. ترتبط حقوق المياه في بعض البلدان بحقوق ملكية الأراضي، التي تقيِّد في بعض الحالات وصول النساء (سبق نقاش ذلك في قسم الأمن الغذائي أعلاه).[٤١٣]

في بعض المواقف داخل المنطقة، تتعرض صحة النساء والفتيات ونظافتهن الشخصية للخطر بسبب احتمال تعرضهن للعنف الجنسي أو التهديدات عند الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة خارج المنزل. كما أن النساء اللواتي يعشن في التجمعات السكانية العشوائية وغيرها من الأماكن الأكثر هشاشة في المنطقة معرضات لخطر التعرض

[٤١١] "التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-UN-water (GLAAS)"، استبيان قطري لعام ٢٠١٨/٢٠١٩، عام ٢٠١٩.

[٤١٢] لون ديب وآخرون، "المياه والأزمات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يستطيع موفِّرو خدمات المياه تحسين صمودهم؟ ورقة عمل (Water, Crises and Conflict in MENA: How Can Water Service Providers Improve Their Resilience? Working Paper)"، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، عام ٢٠١٧.

[٤١٣] الأمم المتحدة، "المرأة والأمن المائي وبناء السلام في المنطقة العربية (Women, Water, Security, and Peacebuilding in the Arab Region)"، موجز للسياسة، عام ٢٠١٨.

لظروف غير آمنة أثناء التماس المياه والغسيل في ساحات المياه العامة، والتي قد تكون ملوثة بمياه المجاري غير المعالجة أو المواد الكيميائية.[٤١٤] وقد أسفرت النزاعات والاضطرابات المستمرة في العراق والصومال والسودان وسوريا واليمن عن تلوث شديد لمصادر المياه، واستنزاف الموارد المالية والبشرية للحكومة، وأدى كذلك إلى انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه.[٤١٥]

لقد استبعدت التقاليد الاجتماعية والثقافية داخل المنطقة -في معظم الحالات- النساء من المشاركة الفعالة في الإدارة المتعلقة بالمياه - في كل من الأماكن الخاصة والعامة، وخاصة في المناطق الريفية. وفي الأعوام الأخيرة، تزايد مقدار الدعم للمبادرات التي تركز على تدريب النساء والفتيات وتعليمهن فيما يتعلق بالمياه. وكمثال على ذلك، يقوم برنامج المرأة الحكيمة "enWater Wise Wom" في الأردن بتدريب النساء على أعمال السباكة ويزيد أيضاً من وعيهن بقضايا المياه من خلال التوعية التي تشمل الحفاظ على المياه والمهارات الفنية. وقد نجح المشروع في إزالة الحواجز ودحض التمييز بسبب الأدوار التقليدية للجنسين، بالإضافة إلى تعزيز أصوات النساء في صنع القرار. إن إدراك وصمات العار التي تحول دون مشاركة النساء في دبلوماسية المياه والتغلب عليها أمر بالغ الأهمية. كما يُعد التعاون داخل المجتمعات فيما يتعلق بموارد المياه المشتركة أمراً ضرورياً لتحقيق الإدارة الفعالة والسلمية للمياه، خاصة في أوقات النزاع أو الأزمات. ويعزز إشراك النساء في عمليات إدارة المياه قدرة المجتمع على الاستجابة للتحديات والتخفيف من حدتها. فمثلاً في اليمن، عملت النساء -بدعم من منظمة الأغذية والزراعة- على حل نزاع استمر ١٥ عاماً فيما يتعلق بالمياه بين قريتين. فمن خلال إنشاء جمعية مستخدمي المياه والحوار المستمر، وافقت القريتان في النهاية على تقاسم موارد مياه الآبار التي كانت تكفي لخدمة ٧٠٠٠ شخص.[٤١٦]

الخدمات والبرامج والمعلومات

يتطلب ضمان الوصول إلى البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تمويلاً كافياً وإدارة مالية فعالة، فضلاً عن أدوات الحوكمة والإدارة السليمة. وقد أفادت عدة بلدان بارتفاع في مصفوفة الأولويات والمخصصات المالية للمياه والصرف الصحي والنظافة في الأعوام الأخيرة، بينما أفادت بلدان أخرى في المنطقة أن التمويل الوطني لا يزال غير كافٍ لتلبية احتياجات البرامج، ومن ثم لا يزال يمثِّل عقبة رئيسة أمام التقدم.[٤١٧]

في البلدان الأكثر تضرراً من النزاعات داخل المنطقة، تتعلق احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة للنساء والفتيات بصورة أساسية بالحصول على المنتجات والخدمات. في أنحاء المنطقة كافة -والبلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الأقل نمواً بالتحديد- يمثِّل عبء جمع المياه للاستخدام المنزلي غالباً مهمة قائمة على أساس نوع الجنس وتُسند إلى النساء والفتيات. وكما يوضح الرسم البياني أدناه، تحظى الصومال واليمن بأكبر اختلال في التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بجمع المياه.

الشكل 1.21: مسؤولية جمع المياه

يعكس هذا الشكل النسبة المئوية للسكان: حيث يكون جمع المياه هو الفاعل الأساسي بشكل أساسي.

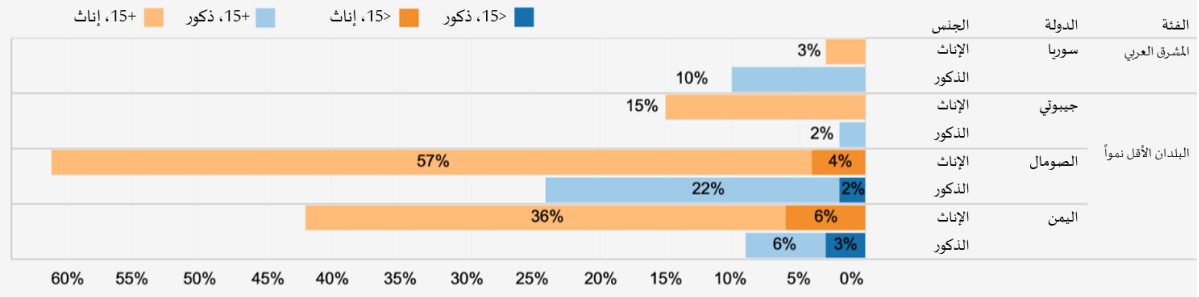

المصدر: منظمة الصحة العالمية، "مياه الشرب التي تتم إدارتها بأمان - تقرير موضوعي حول مياه الشرب (Safely Managed Drinking Water - thematic report on drinking water)"، جنيف، سويسرا، عام 2017.

ففي اليمن، يُعد الحصول على مياه الشرب مصدر إزعاج أساسياً. حيث يتعين على ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأُسر السير مدة ٣٠ دقيقة على الأقل لجلب المياه.[٤١٨] وتعادل هذه النسبة ما لا يقل عن مليون امرأة وفتاة يمنية يواجهن هذه المهمة يومياً، ما قد يعرضهن لانتهاكات الحماية وغيرها من المواقف الخطيرة التي تؤدي إلى إبعاد الفتيات عن المدرسة.[٤١٩]

[٤١٤] المرجع نفسه

[٤١٥] المرجع نفسه

[٤١٦] المرجع نفسه

[٤١٧] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "الاستثمار في المياه والصرف الصحي: زيادة الوصول والحد من حالات عدم المساواة (Investing in Water and Sanitation: Increasing Access, Reducing Inequalities)"، نتائج التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لعام ٢٠١٤ – الجوانب المهمة في منطقة شرق المتوسط، عام ٢٠١٥.

[٤١٨] الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تحليل وضع الأطفال في اليمن، نيويورك، ٢٠١٤، صفحة ٤٦.

[٤١٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: اليمن (Yemen Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩:)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٤.

كما أن البلدان ذات المعدلات المرتفعة للنساء والفتيات بصفتهن الجامعات الأساسيات للمياه تُعد أيضاً من بين البلدان الأكثر تضرراً من عدم كفاية موارد المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس، وهذا قد يشكل عاملاً رئيسياً في حضور الفتيات إلى المدارس. ففي الصومال والسودان واليمن، لا توجد مياه نظيفة أو أماكن صرف صحي آمنة سوى في قليل من المدارس، ما يصعّب الالتحاق على الفتيات اليافعات -بشكل خاص- عند محاولة إدارة النظافة أثناء الدورة الشهرية.[٤٢٠]

الشكل 1.22: خدمات الصرف الصحي في المدارس

يوضّح هذا الشكل النسبة المئوية للمدارس في كل بلد لديه خدمات صرف صحي أساسية أو محدودة أو من دون خدمات صرف صحي.

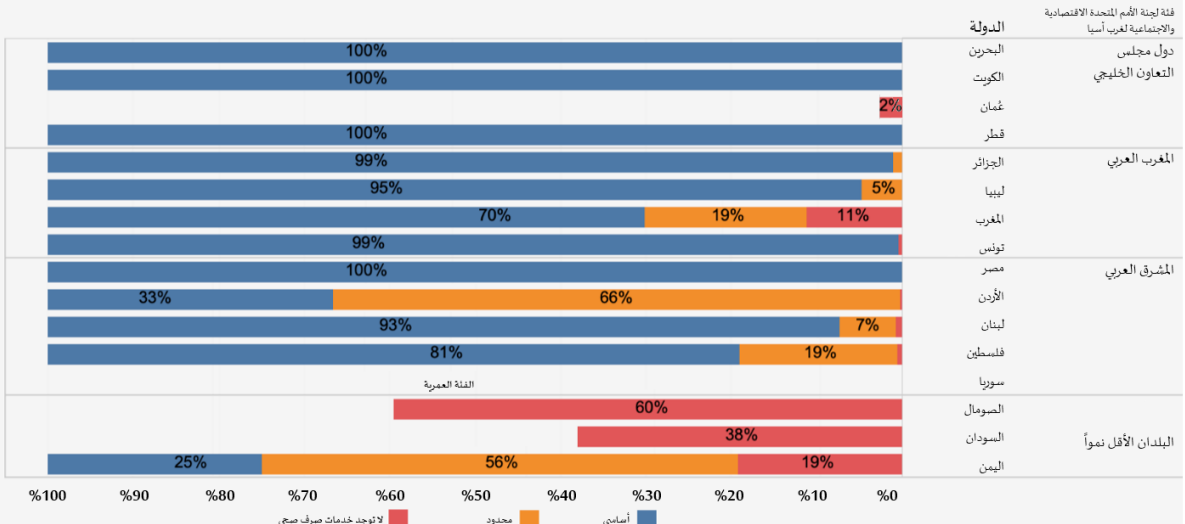

المصدر: برنامج الرصد المشترك التابع لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف (2018)

في الأزمات الإنسانية التي طال أمدها -كما في السودان- تتفاقم الزيادة في ضرورات المياه والصرف الصحي والنظافة غالباً بسبب تدهور الاقتصادات، والنزاع، والاضطرابات المدنية، والكوارث الطبيعية، وكثرة اللاجئين والنازحين داخلياً، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض. ففي عام ٢٠١٩، كان ٢٣ في المائة فقط من سكان السودان يحصلون على خدمات النظافة الأساسية، و٧٤ في المائة لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، و٣٩ في المائة لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحدودة. ولم يكن لدى ما يقرب من ٥٠ في المائة من المدارس مرافق صرف صحي محسنة ولا حتى إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة. ويزداد نقص الخدمات تعقيداً بسبب الافتقار إلى مرافق الصرف الصحي التي تفصل بين الجنسين وإمكانية الوصول إلى المرافق القائمة بين الأطفال ذوي الإعاقة الجسدية.[٤٢١] ويُعد التغوط في العراء أيضاً مصدر قلق كبيراً في السودان مع العديد من المخاوف الصحية والبيئية ذات الصلة.

وفي ليبيا، يُعد ما يقرب من ٤٠ في المائة من الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة من النساء والفتيات. وفي حين أن هذه النسبة قد لا تبدو مقلقة في البداية، لكن بعد مراعاة أن أكثر من نصف الذين يحتاجون إلى المساعدة في ليبيا من اللاجئين الذين يشكل الذكور أغلبيتهم الساحقة، سنجد أن العدد الفعلي للنساء الليبيات اللواتي يحتجن إلى مساعدة المياه والصرف الصحي والنظافة أكثر بكثير من عدد الرجال الليبيين.[٤٢٢] أما اللاجئات القلائل في ليبيا، فخيارات وصولهن إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة أقل بكثير، وأما المبادرات الحكومية للاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة التي تسعى إلى الحد من العمل المنزلي للنساء فلا تزال "ملموسة بشق الأنفس".[٤٢٣،٤٢٤]

في سوريا، تبقى قضايا المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والحماية غالباً في ترابط، حيث تواجه النساء والفتيات كثيراً من المشكلات في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بسبب مخاوف السلامة. وتواجه الأسر المعيشية التي تعولها نساء ضمن السكان النازحين والعائدين الصعوبة الأكبر في الوصول إلى منتجات النظافة والصرف

[٤٢٠] الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحليل وضع الأطفال في اليمن (Situation Analysis of Children in Yemen)"، نيويورك، ٢٠١٤، صفحة ٤٧.

[٤٢١] WASH Sector Sudan Annual Report WASH Clu ster, ٢٠١٩، عام ٢٠١٩.

[٤٢٢] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: ليبيا (Libya: ٢٠١٩Humanitarian Needs Overview)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٣.

[٤٢٣] المرجع نفسه عام ٥٧.

[٤٢٤] "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (Comprehensive National Review of the Progress Made Towards the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action+٢٥)"، التقرير الوطني الليبي، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٧.

الصحي وتوفيرها.[٤٢٥] إضافة إلى ذلك، ونتيجة للأزمة الإنسانية المستمرة التي تسببت في إرهاق عديد من الأنظمة الوطنية، أصبح اللاجئون السوريون من بين أكثر الفئات حرماناً فيما يتعلق بالوصول إلى مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المحسّنة واستخدامها.[٤٢٦]

لقد ركزت الحكومة العراقية على استثمارات البنية التحتية لتقليل عبء جمع المياه على النساء واتخذت خطوات لجعلها أكثر شمولاً للنساء في إدارة المياه وأنشطة صنع القرار على المستوى الوطني.[٤٢٧] وفي المغرب، وسعت الحكومة شبكة مياه الشرب، من شبكات المياه الفردية إلى نقاط المياه الجماعية) لخدمة أكثر من ٣٣٠٠٠ امرأة، معظمهن من الريف.[٤٢٨] وأخيراً، طوّرت وزارة الصحة الأردنية برنامج محاضرات عن النظافة في عام ٢٠١٧ يستهدف الفتيات اليافعات على وجه التحديد من أجل تشجيع الوعي ومشاركة معلومات النظافة المهمة.[٤٢٩]

برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

نظرة عامة

تمثل برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أحد المجالات المواضيعية حيث يوجد قدر كبير من التفاوت بين البلدان الأكثر ثراءً والبلدان الأكثر فقراً في المنطقة، فضلاً عن نسب التفاوت داخل البلدان نفسها. على سبيل المثال، أشارت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع كبير لنسب الأفراد الذين لديهم خدمات مياه الشرب الأساسية والمدارة بأمان (ارجع إلى الشكل ١,٢٠ أدناه). وبالمقارنة، فإن البلدان الأقل نمواً تقل فيها معدلات الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية بدرجة كبيرة. وبالنسبة إلى النساء والفتيات، تدور تحديات برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة غالباً حول المشكلات المتعلقة بالوصول.

الشكل 1.20: مياه الشرب

يوضّح هذا الشكل النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل

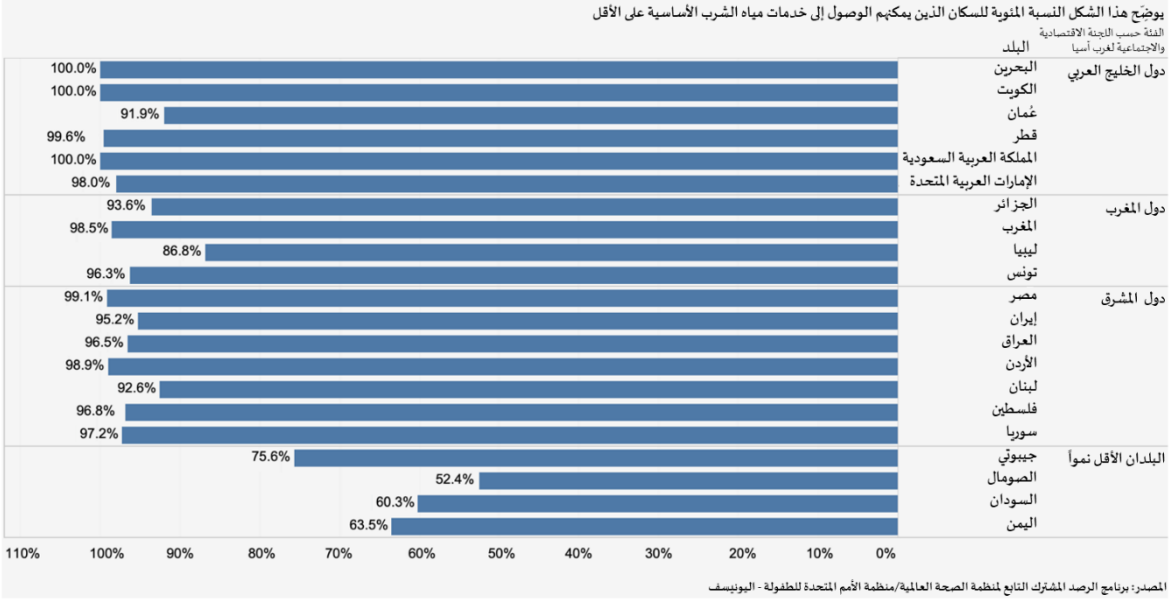

المصدر: برنامج الرصد المشترك التابع لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف

الأُسر: تقل احتمالية وصول النساء اللواتي يعشن في أسر فقيرة إلى أماكن نظيفة وآمنة لإدارة الصحة أثناء الدورة الشهرية أو غيرها من مرافق الصرف الصحي التي توفّر معايير الأمن والنظافة المناسبة للحفاظ على احتياجات النساء الفريدة ذات الصلة بالخصوصية والكرامة. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم وصول النساء والفتيات إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس إلى فقدان فرصة الذهاب إلى المدرسة أو تركها تماماً (سترد متابعة النقاش أدناه). وينطبق الشيء نفسه على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية على الرغم من أنها - كمنطقة - تسجل درجات أعلى قليلاً من المتوسط العالمي للمساواة بين الجنسين في إطار التقدم نحو هدف التنمية المستدامة رقم

[٤٢٥] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية (Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩: Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٨٣.

[٤٢٦] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress for Children with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٤٢٧] ذكرى محمد جابر علوش وآخرون، d Platform for ActionDeclaration an ٢٥+National Review of the Implementation of Beijing، جمهورية العراق، عام ٢٠١٩، صفحتا ٢١ و٥٥.

[٤٢٨] وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، "تقرير التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً، المملكة المغربية (National review of the eclaration and Platform for Action, after implementation of the Beijing D years ٢٥)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٣٠.

[٤٢٩] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (Comprehensive National Review mentation of the Beijing Declaration and Platform for Action of the Progress in the Imple Years On ٢٥)"، المملكة الأردنية الهاشمية، عام ٢٠١٩، صفحة ٣٦.

٦ (المياه والصرف الصحي للجميع).[٤٣٠] تتفاقم هذه المشكلات المتعلقة بالوصول في البلدان شديدة الفقر و/أو المتأثرة بالنزاعات في المنطقة كما في اليمن وليبيا، وبصورة أعم، توجد فجوات في الوصول إلى الخدمات بين المجتمعات الريفية والحضرية. بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى افتقار المواقع التي توجد فيها منازل الأسر أيضاً إلى مصادر مناسبة لمياه الشرب في الغالب، فإنَّ الأعراف الثقافية في جميع أنحاء المنطقة التي تجعل النساء والفتيات مسؤولات عن جمع المياه لأسرهن يمكن أن تتمثَّل في المشي لمسافات طويلة قد تعرِّضهن لمخاطر ذات صلة بالحماية والأمن. ويزداد هذا الخطر بشكل خاص بالنسبة إلى اللاجئين والنازحين (IDP) الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول في أماكن إقامتهم.

مرافق الرّعاية الصّحية: تمثل المياه والصرف الصحي والنظافة في هذه الأماكن تحدياً إضافياً لصحة السكان ورفاهيتهم. فتشير البيانات الواردة من برنامج الرصد المشترك بين منظّمة الصّحّة العالميّة/منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة في عام ٢٠١٩ إلى أن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مرافق الرّعاية الصّحية تظل دون المستوى المطلوب في كل منطقة عالمية. وعلى مستوى العالم، تقدر منظّمة الصّحّة العالميّة أن ٨٩٦ مليون شخص يستخدمون مرافق رعاية صحية مع عدم وجود خدمة مياه و١,٥ مليار شخص يستخدمون مرافق من دون خدمة صرف صحي.[٤٣١] إضافة إلى ذلك، تشير منظّمة الصّحّة العالميّة إلى وجود نقص شامل في البيانات القابلة للاستخدام حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - لم يكن لدى أي من بلدان المنطقة بيانات يمكن استخدامها للإسهام في التقرير الخاص بعام ٢٠١٩ هذا، ما يشير إلى أنها لا ترصد بشكل منهجي مدى توافر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة أو جودتها وفقاً لمعايير منظّمة الصّحّة العالميّة. يؤثر نقص المياه والصرف الصحي والنظافة في المرافق الصحية بشكل خاص في النساء والفتيات، فمثلاً في اليمن، يؤثر تعطل المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والبنية التحتية للصرف الصحي في وصول النساء بشكل كافٍ إلى خدمات الصحة الإنجابية.[٤٣٢]

مرافق التعليم: للافتقار إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة والحقوق والممارسات المتعلقة بها آثار متعددة في تعليم الفتيات والنساء وحمايتهن وتنميتهن الاجتماعية والاقتصادية. فضمان وصول الفتيات إلى المياه النقية والمأمونة، والمراحيض المناسبة والخاصة والآمنة، والصابون والمواد المناسبة، مثل: الفوط الصحية للاعتناء اللازم أثناء الدورة الشهرية أمر بالغ الأهمية لكرامتهن وتمكينهن وقدرتهن على المشاركة في المجتمع والتعليم والعمل على قدم المساواة مع الفتيان والرجال. أما عدم كفاية المراحيض والوصول إلى المياه في المدارس، فهو من العوامل التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من المدرسة.

تغير المناخ: تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأكثر ندرة في المياه في العالم؛ حيث تضم ١٥ بلداً من أكثر البلدان معاناة من ندرة المياه على مستوى العالم.[٤٣٣] وقد شهد العام الماضي ارتفاعاً في درجات الحرارة الشديدة والجفاف، ما جعل بعض المناطق غير صالحة للعيش فيها وبعض الأراضي الزراعية قاحلة.[٤٣٤] ويولد كل من تغير المناخ والجفاف المتكرر وندرة الموارد الطبيعية، إلى جانب نزاعات الأعوام الأخيرة والأزمة الإنسانية، ضغوطات شديدة على توفير خدمات المياه والصرف الصحي، ما يؤثر في السكان الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء والفتيات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تضخيم عبء العمل المنزلي على النساء والفتيات على مستوى الأسرة والمجتمع. كما تمثل العمالة في قطاع الزراعة ثلث إجمالي عمالة الإناث في العالم العربي مقارنة بنسبة ١٨ في المائة من إجمالي عمالة الذكور ويكون ذلك بصورة أساسية من خلال قطاعات العمل غير الرسمية. وعلى هذا النحو، فإن ندرة المياه تعرض فرص دخل النساء واليافعات للخطر، ما سيزيد من الهشاشة الاقتصادية ويهدد في الوقت نفسه بانعدام الأمن الغذائي.

البيئات المتأثرة بالنزاعات: يعد الوصول إلى المياه والصرف الصحي من حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها جميع الأطفال، ولكن تصبح الخدمات الأساسية أهدافاً أثناء النزاع، ومن ثم يتم تعطيل البنية التحتية الحيوية اللازمة لتحقيق وصول الأطفال أو تدميرها.[٤٣٥] وعلى هذا النحو، في البيئات المتأثرة بالنزاعات، يشكل عدم كفاية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة أخطاراً صحية كبيرة على النساء والأطفال. ففي المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تواجه المدارس والمستشفيات صعوبات أكبر في العمل عندما يتعرض الوصول إلى المياه الصالحة للخطر نتيجة تضرر البنية التحتية؛ ومن ثم يمرض الأطفال، وينتشر المرض وسوء التغذية، ويُحرم الأطفال من تعليمهم.[٤٣٦] ويحظى ذلك بأهمية خاصة في البلدان التي تعاني ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكشفت مراجعة عام ٢٠٢٠ لتدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة التي يتم تقديمها إلى النساء والأطفال في البيئات المتأثرة بالنزاعات في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل عن وجود فجوات في الأدلة الحالية على تقديم تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة في البيئات

[٤٣٠] منظمة Plan International، "تدابير متساوية ٢٠٣٠، تسخير قوة البيانات من أجل المساواة بين الجنسين (Equal Measures 2030, Harnessing the Power of Data for Gender Equality)"، عام ٢٠١٩

[٤٣١] منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرّعاية الصّحية: التقرير المرجعي العالمي ٢٠١٩ (WASH in health care facilities: Global Baseline Report ٢٠١٩)"، منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، جنيف، عام ٢٠١٩.

[٤٣٢] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانيّة (Humanitarian Needs Overview)"، اليمن عام ٢٠٢١.

[٤٣٣] البنك الدولي، "Climate change in MENA : challenges and opportunities for the world's most water stressed region: Climate change in MENA : challenges and opportunities for the world's most water stressed region"، عام ٢٠١٨.

[٤٣٤] المرجع نفسه

[٤٣٥] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، Water Under Fire, VOLUME ٣، Attacks on water and sanitation services in armed conflict and the impacts on children، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢١.

[٤٣٦] المرجع نفسه

المتأثرة بالنزاعات، ما يشير إلى أن احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة للنساء والأطفال لم تحظَ بالاهتمام الكافي أو لا تتم مراعاتها بالدرجة الكافية في الاستجابة الإنسانية في العديد من البيئات المتأثرة بالنزاعات. تتوافر معلومات قليلة حول تقديم معالجة المياه أو تدخلات الصحة البيئية، أو حول المواقع والموظفين المستخدَمين لتقديم تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة.[٤٣٧] ومن بين البيانات المحدودة المتاحة، أشارت دراسة عن حالات تفشي وباء الكوليرا المرتبط بالنزاع في اليمن إلى أن الاستجابات التنظيمية كانت تركز على إدارة الحالات أكثر من تركيزها على الوقاية من تفشي الوباء من خلال الاستثمار المناسب والفعال في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة.[٤٣٨] في البيئات الإنسانية، مثل: مخيمات اللاجئين، يمكن أن تزيد الإضاءة السيئة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة غير الحساسة للجنس وكذلك التصميمات غير الملائمة من خطر التحرش الجنسي والاستغلال. وتسفر الدورات المتكررة لانهيار البنية التحتية عن معاناة تتخلل سبل عيش أجيال من المواطنين وأمنهم، ما يعيق إعادة بناء المؤسسات الضرورية لبناء السلام بالبلد. وقد يؤثر هذا في جيل الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات عامة محطمة وسط عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الحيوية؛ ما سيجعل الأطفال والمجتمعات أكثر عرضة للأمراض والكوارث والجوع وسوء التغذية.[٤٣٩]

جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمياه والصرف الصحي والنظافة: تعد الروابط المتبادلة بين الجائحة والجنس والمياه والصرف الصحي والنظافة أحد الجوانب التي تبرز التأثير الهائل لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في النساء والفتيات.[٤٤٠] فبسبب الأدوار المنزلية الجنسانية، تتحمل النساء والفتيات -بصفتهن مقدمات الرعاية وحاملات المياه في المجتمع- عبء التكفل باحتياجات المياه المنزلية.[٤٤١] ولأن الجائحة قد أدت إلى تفاقم الحاجة إلى خدمات الصرف الصحي الكافية وتوزيع المياه، فقد زاد الضغط على مسؤولية النساء والفتيات. إضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى النساء والفتيات اللواتي يعشن في بيئات تشهد أوضاعاً إنسانية في المنطقة -مثل النزاعات أو مخيمات اللاجئين أو النازحين داخلياً- حيث يكون الوصول إلى المياه الصالحة محدوداً بالفعل، تسببت الأزمة في تقييد الوصول إلى إدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية بأمان بسبب الاضطرابات في خط التوريد ووصمة العار.[٤٤٢] ويترتب على الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي الكافية ضغط جسدي وذهني، ويكون له تأثير سلبي في رفاهية النساء والفتيات فضلاً عن قدرتهن على الحركة.[٤٤٣]

القوانين والسياسات

المربع ١,٢: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مادة ٣٨: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق"؛
مادة ٣٩، الفقرتان (٢هـ) و(٢و): "... تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف التدابير الآتية، "توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية لكل فرد" و"مكافحة عوامل التلوث البيئي وتوفير التصريف الصحي الملائم".

يشير الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى الحق في خدمات المياه والصرف الصحي بموجب المادتين ٣٨ و٣٩ (ارجع إلى مربع النص).

ودخل الميثاق حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨ بعد إقراره من جانب العضو السابع في جامعة الدول العربية. ويحظى حالياً بإقرار ١٣ دولة (الجزائر والبحرين والأردن والكويت ولبنان وليبيا وفلسطين وقطر والسعودية والسودان وسوريا والإمارات واليمن).[٤٤٤]

[٤٣٧] دينا ألس، وسارة ميتيكي، وآخرون، iene interventions to women and children in conflict settings: a systematic review, BMJ Delivering water, sanitation and hyg Global Health، عام ٢٠٢٠.

[٤٣٨] فريدريك فيدرسبيل ومحمد علي، "تفشي الكوليرا في اليمن: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام (way forward The cholera outbreak in Yemen: lessons learned and)". مجلة BMC للصحة العامة ١٨، ١٣٣٨، عام ٢٠١٨.

[٤٣٩] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "المياه تحت النار، المجلد ٣، الهجمات على خدمات المياه والصرف الصحي في النزاعات المسلحة وتأثيراتها في الأطفال، Water Under Fire, VOLUME ٣، s Fund'and sanitation services in armed conflict and the impacts on children, United Nations Children Attacks on water)"، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، عام ٢٠٢١.

[٤٤٠] جامعة الأمم المتحدة، "النساء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: أعباء المستضعفين والفرص السانحة لهم (WOMEN, WASH & COVID-١٩: 'BURDENS OF'THE 'OPPORTUNITIES FOR'AND THE VULNERABLE)"، عام ٢٠٢٠.

[٤٤١] المرجع نفسه

[٤٤٢] المرجع نفسه

[٤٤٣] المرجع نفسه

[٤٤٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التقدم نحو الأمن المائي في المنطقة العربية (Moving towards Water Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٩.

وعلى المستوى الوطني، اعترفت عدة دول بالحق في المياه في دساتيرها، مثل:

- مصر (٢٠١٤)، المادة ٧٩: "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف".
- المغرب (٢٠١١)، الفصل ٣١: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة".
- تونس (٢٠١٤)، الفصل ٤٤: "الحق في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع".

ومثلما ورد في تقرير تحليل خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وتقييمها على المستوى العالمي (GLAAS) في عام ٢٠١٩، وافقت دولة واحدة فقط في المنطقة -وهي إيران- رسمياً على سياسات المياه والصرف الصحي والنظافة المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة في كل من المناطق الريفية والحضرية في البلاد. ويأتي من خلفها كل من لبنان والمغرب، لكنهما يفتقدان وجود سياسة وطنية تجاه النظافة.

الجدول ١,٢٥:

السياسات الوطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة في بلدان محددة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية

البلد	وجود سياسات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الوطنية				
	مياه الشرب		الصرف الصحي		النظافة الصحية
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	الوطنية
إيران	●	●	●	●	●
الأردن	◔	◔	●	◔	●
لبنان	●	●	●	●	○
المغرب	●	●	●	●	○
عُمان	●	●	◔	◔	◐
فلسطين	●	●	●	●	●
السودان	◐	◐	◐	◐	◐
سوريا	◐	◐	●	●	●
تونس	●	●	●	◐	

وسيلة إيضاح	
●	الموافقة بشكل رسمي
◔	خاضع للمراجعة
◐	قيد التطوير
○	لا أحد

المصدر: استبيان قطري التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لعام 2018/2019.

في حين أن إيران قد اعتمدت الخطط رسمياً، فإن المغرب وسلطنة عُمان يتصدران المنطقة من حيث وجود خطط تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي والنظافة معتمدة ومطبَّقة. كما أن دولتَي المغرب وعُمان قد استكملتا بالفعل تقديرات التكلفة وتقييمات الموارد البشرية المتعلقة بسياسات المياه والصرف الصحي. وقد كشفت نتائج تقرير تحليل خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وتقييمها على المستوى العالمي من خلال الدراسات الاستقصائية القطرية لعامَي ٢٠١٨/٢٠١٩ أن المغرب هو البلد الوحيد الذي لديه موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ جميع الخطط المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة.[٤٤٥]

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

يرجع السبب في الوضع الحالي إلى نقاط الضعف الموجودة بطبيعتها في خدمات المياه في أنحاء المنطقة. وتتسم هذه المشكلات الموجودة بطبيعتها بالتعقيد، لكنها تتمحور حول حقيقة أن المنطقة تُعد من أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم. وقد تعمقت هذه المشكلات بسبب ممارسات الإدارة غير المستدامة والتحديات السياسية والبنية التحتية والحوكمة.[٤٤٦] وتزيد الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية من تفاقم نقاط الضعف هذه حيث تتعرض الأنظمة الوطنية لضغوطات إضافية مع تدفق اللاجئين والنازحين داخلياً، أو النزاعات على الماء، مثل: عدم قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مواردهم المائية.

[٤٤٥] "التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-UN-water (GLAAS)"، استبيان قطري لعام ٢٠١٨/٢٠١٩، عام ٢٠١٩.

[٤٤٦] لون ديب وآخرون، "المياه والأزمات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يستطيع موفِّرو خدمات المياه تحسين صمودهم؟ ورقة عمل (Water, Crises and Conflict in MENA: How Can Water Service Providers Improve Their Resilience? Working Paper)"، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، عام ٢٠١٧.

وأثناء حالات الأزمات، تستفحل معضلة انعدام الأمن المائي القائم على النوع الاجتماعي، خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات اللاجئات أو النازحات اللواتي تواجهن عقبات كبيرة تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية اللازمة لصحة أسرهن ورفاهيتها. بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية، تواجه الأسر التي تعولها النساء أعباءً مالية تحد من قدرتها على شراء المياه. ترتبط حقوق المياه في بعض البلدان بحقوق ملكية الأراضي، التي تقيّد في بعض الحالات وصول النساء (سبق نقاش ذلك في قسم الأمن الغذائي أعلاه).[٤٤٧]

في بعض المواقف داخل المنطقة، تتعرض صحة النساء والفتيات ونظافتهن الشخصية للخطر بسبب احتمال تعرضهن للعنف الجنسي أو التهديدات عند الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة خارج المنزل. كما أن النساء اللواتي يعشن في التجمعات السكانية العشوائية وغيرها من الأماكن الأكثر هشاشة في المنطقة معرضات لخطر التعرض لظروف غير آمنة أثناء التماس المياه والغسيل في ساحات المياه العامة، والتي قد تكون ملوثة بمياه المجاري غير المعالجة أو المواد الكيميائية.[٤٤٨] وقد أسفرت النزاعات والاضطرابات المستمرة في العراق والصومال والسودان وسوريا واليمن عن تلوث شديد لمصادر المياه، واستنزاف الموارد المالية والبشرية للحكومة، وأدى كذلك إلى انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه.[٤٤٩]

لقد استبعدت التقاليد الاجتماعية والثقافية داخل المنطقة -في معظم الحالات- النساء من المشاركة الفعالة في الإدارة المتعلقة بالمياه - في كل من الأماكن الخاصة والعامة، وخاصة في المناطق الريفية. وفي الأعوام الأخيرة، تزايد مقدار الدعم للمبادرات التي تركز على تدريب النساء والفتيات وتعليمهن فيما يتعلق بالمياه. وكمثال على ذلك، يقوم برنامج المرأة الحكيمة "Water Wise Women" في الأردن بتدريب النساء على أعمال السباكة ويزيد أيضاً من وعيهن بقضايا المياه من خلال التوعية التي تشمل الحفاظ على المياه والمهارات الفنية. وقد نجح المشروع في إزالة الحواجز ودحض التمييز بسبب الأدوار التقليدية للجنسين، بالإضافة إلى تعزيز أصوات النساء في صنع القرار. إن إدراك وصمات العار التي تحول دون مشاركة النساء في دبلوماسية المياه والتغلب عليها أمر بالغ الأهمية. كما يُعد التعاون داخل المجتمعات فيما يتعلق بموارد المياه المشتركة أمراً ضرورياً لتحقيق الإدارة الفعالة والسلمية للمياه، خاصة في أوقات النزاع أو الأزمات. ويعزز إشراك النساء في عمليات إدارة المياه قدرة المجتمع على الاستجابة للتحديات والتخفيف من حدتها. فمثلاً في اليمن، عملت النساء -بدعم من منظمة الأغذية والزراعة- على حل نزاع استمر ١٥ عاماً فيما يتعلق بالمياه بين قريتين. فمن خلال إنشاء جمعية مستخدمي المياه والحوار المستمر، وافقت القريتان في النهاية على تقاسم موارد مياه الآبار التي كانت تكفي لخدمة ٧٠٠٠ شخص.[٤٥٠]

الخدمات والبرامج والمعلومات

يتطلب ضمان الوصول إلى البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تمويلاً كافياً وإدارة مالية فعالة، فضلاً عن أدوات الحوكمة والإدارة السليمة. وقد أفادت عدة بلدان بارتفاع في مصفوفة الأولويات والمخصصات المالية للمياه والصرف الصحي والنظافة في الأعوام الأخيرة، بينما أفادت بلدان أخرى في المنطقة أن التمويل الوطني لا يزال غير كافٍ لتلبية احتياجات البرامج، ومن ثم لا يزال يمثِّل عقبة رئيسة أمام التقدم.[٤٥١]

في البلدان الأكثر تضرراً من النزاعات داخل المنطقة، تتعلق احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة للنساء والفتيات بصورة أساسية بالحصول على المنتجات والخدمات. في أنحاء المنطقة كافة -والبلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الأقل نمواً بالتحديد- يمثِّل عبء جمع المياه للاستخدام المنزلي غالباً مهمة قائمة على أساس نوع الجنس وتُسند إلى النساء والفتيات. وكما يوضح الرسم البياني أدناه، تحظى الصومال واليمن بأكبر اختلال في التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بجمع المياه.

---

[٤٤٧] الأمم المتحدة، "المرأة والأمن المائي وبناء السلام في المنطقة العربية (Women, Water Security, and Peacebuilding in the Arab Region)"، موجز للسياسة، عام ٢٠١٨.

[٤٤٨] المرجع نفسه

[٤٤٩] المرجع نفسه

[٤٥٠] المرجع نفسه

[٤٥١] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظّمة الصحّة العالميّة، "الاستثمار في المياه والصرف الصحي: زيادة الوصول والحد من حالات عدم المساواة (Investing in Water and Sanitation: Increasing Access, Reducing Inequalities)"، نتائج التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لعام ٢٠١٤ – الجوانب المهمة في منطقة شرق المتوسط، عام ٢٠١٥.

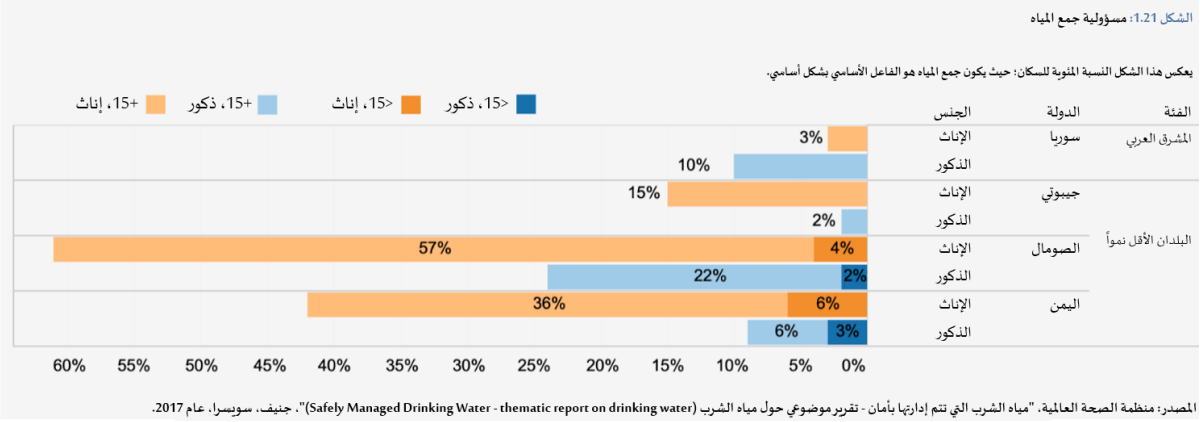

ففي اليمن، يُعد الحصول على مياه الشرب مصدر إزعاج أساسياً. حيث يتعين على ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأُسر السير مدة ٣٠ دقيقة على الأقل لجلب المياه.[٤٥٢] وتعادل هذه النسبة ما لا يقل عن مليون امرأة وفتاة يمنية يواجهن هذه المهمة يومياً، ما قد يعرضهن لانتهاكات الحماية وغيرها من المواقف الخطيرة التي تؤدي إلى إبعاد الفتيات عن المدرسة.[٤٥٣]

كما أن البلدان ذات المعدلات المرتفعة للنساء والفتيات بصفتهن الجامعات الأساسيات للمياه تُعد أيضاً من بين البلدان الأكثر تضرراً من عدم كفاية موارد المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس، وهذا قد يشكل عاملاً رئيسياً في حضور الفتيات إلى المدارس. ففي الصومال والسودان واليمن، لا توجد مياه نظيفة أو أماكن صرف صحي آمنة سوى في قليل من المدارس، ما يصعّب الالتحاق على الفتيات اليافعات -بشكل خاص- عند محاولة إدارة النظافة أثناء الدورة الشهرية.[٤٥٤]

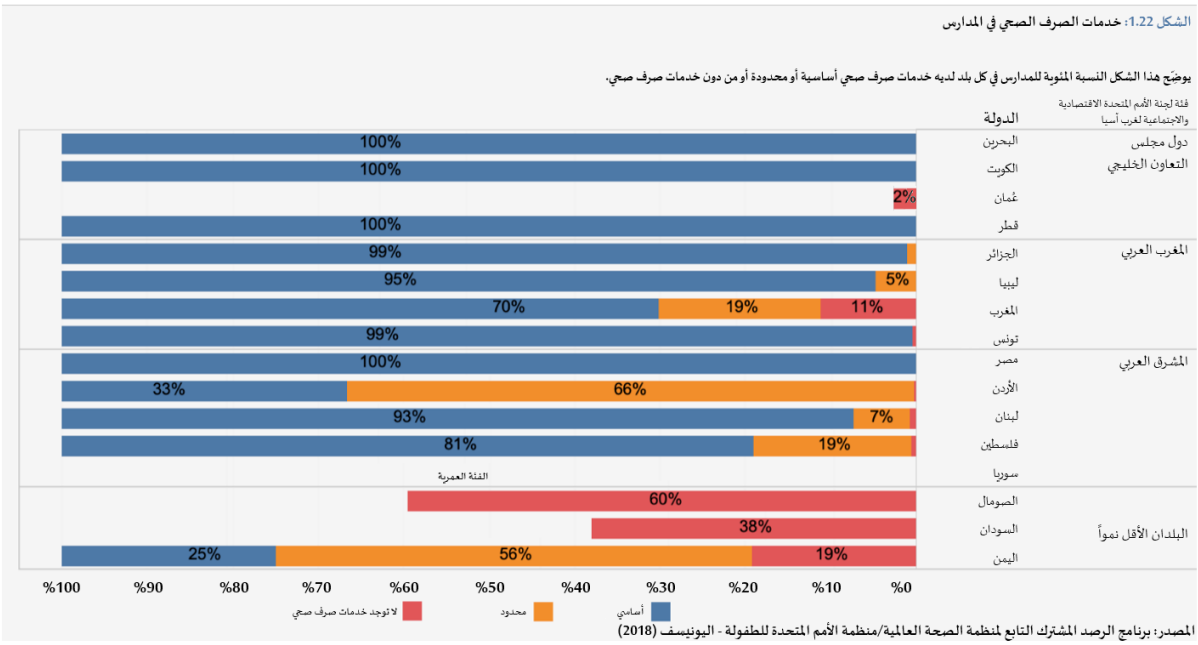

في الأزمات الإنسانية التي طال أمدها -كما في السودان- تتفاقم الزيادة في ضرورات المياه والصرف الصحي والنظافة غالباً بسبب تدهور الاقتصادات، والنزاع، والاضطرابات المدنية، والكوارث الطبيعية، وكثرة اللاجئين والنازحين داخلياً، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض. ففي عام ٢٠١٩، كان ٢٣ في المائة فقط من سكان السودان يحصلون على خدمات النظافة الأساسية، و٧٤ في المائة لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، و٣٩ في المائة لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحدودة. ولم يكن لدى ما يقرب من ٥٠ في

[٤٥٢] الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تحليل وضع الأطفال في اليمن، نيويورك، ٢٠١٤، صفحة ٤٦.

[٤٥٣] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: اليمن (Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩: Yemen)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٤.

[٤٥٤] الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحليل وضع الأطفال في اليمن (Situation Analysis of Children in Yemen)"، نيويورك، ٢٠١٤، صفحة ٤٧.

المائة من المدارس مرافق صرف صحي محسنة ولا حتى إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة. ويزداد نقص الخدمات تعقيداً بسبب الافتقار إلى مرافق الصرف الصحي التي تفصل بين الجنسين وإمكانية الوصول إلى المرافق القائمة بين الأطفال ذوي الإعاقة الجسدية.[٤٥٥] ويُعد التغوط في العراء أيضاً مصدر قلق كبيراً في السودان مع العديد من المخاوف الصحية والبيئية ذات الصلة.

وفي ليبيا، يُعد ما يقرب من ٤٠ في المائة من الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة من النساء والفتيات. وفي حين أن هذه النسبة قد لا تبدو مقلقة في البداية، لكن بعد مراعاة أن أكثر من نصف الذين يحتاجون إلى المساعدة في ليبيا من اللاجئين الذين يشكل الذكور أغلبيتهم الساحقة، سنجد أن العدد الفعلي للنساء الليبيات اللواتي يحتجن إلى مساعدة المياه والصرف الصحي والنظافة أكثر بكثير من عدد الرجال الليبيين.[٤٥٦] أما اللاجئات القلائل في ليبيا، فخيارات وصولهن إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة أقل بكثير، وأما المبادرات الحكومية للاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة التي تسعى إلى الحد من العمل المنزلي للنساء فلا تزال "ملموسة بشق الأنفس".[٤٥٧،٤٥٨]

في سوريا، تبقى قضايا المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والحماية غالباً في ترابط، حيث تواجه النساء والفتيات كثيراً من المشكلات في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بسبب مخاوف السلامة. وتواجه الأسر المعيشية التي تعولها نساء ضمن السكان النازحين والعائدين الصعوبة الأكبر في الوصول إلى منتجات النظافة والصرف الصحي وتوفيرها.[٤٥٩] إضافة إلى ذلك، ونتيجة للأزمة الإنسانية المستمرة التي تسببت في إرهاق عديد من الأنظمة الوطنية، أصبح اللاجئون السوريون من بين أكثر الفئات حرماناً فيما يتعلق بالوصول إلى مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المحسّنة واستخدامها.[٤٦٠]

لقد ركزت الحكومة العراقية على استثمارات البنية التحتية لتقليل عبء جمع المياه على النساء واتخذت خطوات لجعلها أكثر شمولاً للنساء في إدارة المياه وأنشطة صنع القرار على المستوى الوطني.[٤٦١] وفي المغرب، وسعت الحكومة شبكة مياه الشرب، من شبكات المياه الفردية إلى نقاط المياه الجماعية) لخدمة أكثر من ٣٣٠٠٠ امرأة، معظمهن من الريف.[٤٦٢] وأخيراً، طوّرت وزارة الصحة الأردنية برنامج محاضرات عن النظافة في عام ٢٠١٧ يستهدف الفتيات اليافعات على وجه التحديد من أجل تشجيع الوعي ومشاركة معلومات النظافة المهمة.[٤٦٣]

[٤٥٥] WASH Cluster, WASH Sector Sudan Annual Report ٢٠١٩، عام ٢٠١٩.

[٤٥٦] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: ليبيا (Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩: Libya)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٣.

[٤٥٧] المرجع نفسه عام ٥٧.

[٤٥٨] "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (eview of the Progress Made Towards the Comprehensive National R Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action+٢٥)"، التقرير الوطني الليبي، عام ٢٠١٩، صفحة ٢٧.

[٤٥٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية (Humanitarian Needs Overview ٢٠١٩: Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٨٣.

[٤٦٠] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress for Children with Equity n the Middle East and North Africai)"، عام ٢٠١٧.

[٤٦١] ذكرى محمد جابر علوش وآخرون، National Review of the Implementation of Beijing ٢٥+ Declaration and Platform for Action، جمهورية العراق، عام ٢٠١٩، صفحتا ٢١ و٥٥.

[٤٦٢] وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، "تقرير التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً، المملكة المغربية (National review of the implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action, after ٢٥years)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٣٠.

[٤٦٣] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (Comprehensive National Review of the Progress in the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Years On ٢٥)"، المملكة الأردنية الهاشمية، عام ٢٠١٩، صفحة ٣٦.

الركيزة ٢

التعلم
وسبل العيش

الركيزة ٢: التعلم وسبل العيش

التعليم: نظرة عامة واعتبارات أساسية

يلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً كبيراً في حياة الأطفال والشباب. فتتنوع النساء والفتيات في المنطقة من حيث قدراتهن وحضورهن وإمكانية حصولهن على الفرص التعليمية. لهذا السبب، من المهم استكشاف مسارات متعددة للتعليم ومن بينها المسارات التي تساعد الأطفال والشباب على الانتقال إلى مرحلة البلوغ الكريمة وكذلك فرص التعلم على مدى الحياة للنساء من جميع الأعمار. ويُعد الحصول على فرص التعليم والتعلم، في البيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، أمراً بالغ الأهمية للنهوض بحقوق جميع النساء والفتيات في المنطقة.

وفي التعليم الرسمي على وجه التحديد، تتفوق الفتيات -في المتوسط ووفقاً للدراسات الدولية المقارنة حول الإنجازات التعليمية- على الأولاد في نواتج التعلم في جميع أنحاء المنطقة. على الرغم من المكاسب الأخيرة التي تحقَّقت في المنطقة، لا تزال حالات عدم المساواة التعليمية بين الذكور والإناث قائمة. وتعتمد حالات عدم المساواة هذه على عدد من العوامل (على سبيل المثال، الهجرة، والنزاعات، ولغة التدريس والانتماء العرقي أو الجماعة الاجتماعية، وحالة الإعاقة، وخصخصة الوصول إلى التعليم، والفرص التعليمية غير المتساوية)، وتتجلى في أشكال لا تعد ولا تحصى، وهي تؤثر غالباً في الفئات الأكثر تهميشاً من الفتيات والنساء (على سبيل المثال، المجتمعات الريفية أو الفقيرة أو النازحة أو البدوية، وتلك الفئات ذوي الإعاقة).[٤٦٤] على سبيل المثال، ترتفع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس لدى الإناث الريفيات في كل من مستويات مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقارنة بالسكان الآخرين في المنطقة، مع وجود بعض الاستثناءات. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.[٤٦٥] وفي المجمل، تزيد احتمالية خروج الشابات من دائرة التعليم أو التوظيف أو التدريب عن الشباب بمقدار الضعف.[٤٦٦]

للأسف، لم يُترجَم الارتفاع في معدل الإلمام بالأمور لدى الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة.[٤٦٧] وفي مرحلة التعليم العالي، يعاني الرجال والنساء الحاصلون على تعليم عالٍ معدلات بطالة مختلفة تماماً في جميع البلدان التي تتوافر حولها البيانات. تكون النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر عرضة للبطالة بمرتين على الأقل مقارنة بنظرائهن من الرجال في ٩٠ في المائة من البلدان في المنطقة.[٤٦٨] لا يكون التحصيل التعليمي غالباً العامل الوحيد الذي يسهم في البطالة، وهذه أمر صحيح خصوصاً في هذه المنطقة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيِّد قدرة النساء على أداء مهام معيَّنة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع)، والأعراف الجنسانية التقليدية في زيادة مستويات البطالة.[٤٦٩]

في المنطقة، لا يمثِّل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني سوى ٢٠ في المائة من التسجيل بعد المرحلة الثانوية، كما أنه يواجه تصوراً سلبياً بشأنه، على الرغم من أنَّ الأدلة تشير إلى أنَّ خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديهم آفاق

---

[٤٦٤] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٤٦٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

[٤٦٦] إحصاءات منظمة العمل الدولية، نسبة الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب حسب الجنس -- التقديرات النموذجية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، نوفمبر ٢٠٢٠ (نسبة مئوية) | سنوي، ٢٠٢٠]

[٤٦٧] كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (l order and Domestic Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regiona Transformations, Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post-٢٠١١ Juncture)"، عام ٢٠١٩.

[٤٦٨] "البطالة مع الحصول على تعليم عالٍ (Unemployment with Advanced Education)"، منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

[٤٦٩] مجموعة البنك الدولي، "المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٤.

أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات.[٤٧٠] وما يثير القلق أنَّ الأبحاث التي أجريت في المنطقة توصلت إلى أنَّ برامج التدريب المهني نفسها تعزز التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي، وتقسِّم هذه الأبحاث غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال وأخرى مقبولة اجتماعياً للنساء.[٤٧١] بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أنَّ برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المنطقة تقدِّم دعماً محدوداً إلى المجموعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمحتجزون السابقون والسكان الأميون.[٤٧٢]

استنتجت الأبحاث التي أجريت في المنطقة أنَّ برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في البيئات غير الرسمية تلعب دوراً مهماً في استهداف المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة، ومع ذلك، فإنَّ هذه البرامج متفرقة ومستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنفِّذة. على هذا النحو، تفتقر هذه الأنشطة في الغالب إلى آليات التنسيق الوطنية أو المحلية، وتُقدَّم على أساس كل مشروع على حدة، ما يثير التساؤل حول استدامة مثل هذه الأنشطة على المدى الطويل.[٤٧٣]

تشير البيانات الإقليمية إلى أنَّ التعليم يعمل على خفض معدل انتشار زواج الأطفال،[٤٧٤] كما يُعد التحصيل التعليمي أحد المحدِّدات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية؛ تميل النساء الحاصلات على التعليم إلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر من النساء صاحبات التعليم المنخفض أو غير المتعلمات. (ارجع إلى الركيزة ١).

في بيئات التعليم الرسمية وغير الرسمية، تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على تعزيز التعليم الجيد الشامل والمنصف بالإضافة إلى تعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع النساء والفتيات. ومع ذلك، يُعد الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانخفاض مستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية من العوامل التي تسهم في وجود مشهد غير متكافئ داخل المنطقة، سواء بين البلدان وبين الجنسين. تؤدي هذه الفجوة الرقمية[٤٧٥] إلى تفاقم عدم المساواة -لا سيما عدم المساواة بين الجنسين- وتعيق مشاركة النساء والفتيات في التعليم. يختلف وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. على سبيل المثال، تتراوح النسبة المئوية للإناث اللواتي تستخدمن الإنترنت بين سكان المنطقة بين ١١ في المائة في السودان و٩٩,٨ في المائة في الكويت.

تمثِّل الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية عقبات خطيرة أمام وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة. في جميع أنحاء المنطقة، تقوِّض هذه الأدوار الجنسانية التقليدية والأعراف الاجتماعية الضارة وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وهذا يحول دون تمكُّن النساء والفتيات من التكيف مع الطلب المُلِح على تعلُّم المهارات الرقمية والوصول إلى التقنيات الرقمية لتعزيز التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمشاركة في جهود التعافي. يسري هذا الأمر بشكل خاص على البيئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أو المناطق الريفية؛ حيث يتم الوصول غالباً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المنزل حيث تشكِّل مخاوف السلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية عوائق أمام وصول النساء والفتيات إلى هذه التكنولوجيات. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكِّل عدم التحكم في توقيت استخدام هذه التكنولوجيات وكيفية القيام بذلك عائقاً آخر أمام النساء والفتيات. أخيراً، من المهم ملاحظة أنه بالرغم من وجود تركيز على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس في جميع أنحاء المنطقة في الأعوام الأخيرة، فإنَّ الأولوية نفسها لم تُمنح لإصلاح أساليب التعليم لتحسين جودة التدريس.

---

[٤٧٠] "وثيقة داخلية تعود إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف بعنوان ديناميات النوع الاجتماعي والعوائق التي تحول دون توظيف الفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شاركتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مع فريق الدراسة البحثية) (ocument D arch study team bytitled Gender dynamics and barriers for girl child employability in MENA (shared with the rese)"، بلا تاريخ.

[٤٧١] منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (Counting on Women'Counting on Women s's Work Without Counting Work)"، عام ٢٠١٩.

[٤٧٢] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٤٧٣] المرجع نفسه

[٤٧٤] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٤٧٥] تشير الفجوة الرقمية إلى الامتلاك غير المتكافئ للمهارات والخبرات المطلوبة لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستلزم الوصول إلى الأجهزة والبرامج بالإضافة إلى جوانب الوصول والاستخدام التي تؤثر جميعها في الفجوة الرقمية.

في الواقع، تكشف الأدلة الإحصائية المحدودة المستخلصة من المنطقة أنَّ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم ليس له تأثير كبير في أساليب التعليم.[٤٧٦]

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- التأكُّد من أنَّ فرص التعليم، بما في ذلك التعليم الرقمي، متوافرة ويمكن الوصول إليها ومقبولة لجميع الفتيات والنساء، بغض النظر عن الثروة أو الموقع أو الانتماء العرقي أو القدرة أو حالة النّزوح.

- مراجعة مناهج التعليم وتنقيحها، بما في ذلك محتوى التعليم الإلكتروني، للتأكُّد من أنها تراعي النوع الاجتماعي، ولا تكرِّس قوالب نمطية جنسانية، وتهيئ الفتيات والفتيان بشكل متساوٍ للانتقال بوقار إلى مرحلة البلوغ، بما في ذلك العمالة اللائقة والمنتجة/سبل العيش والتعلم مدى الحياة.

- دمج مناهج المهارات الحياتية التأسيسية القابلة للنقل التي تراعي النوع من خلال منصات التعليم الرسمية وغير الرسمية وممارسات التدريس المحسَّنة.

- تعزيز المساواة في الوصول إلى التعليم الرقمي وقبوله، ومراقبة ذلك، لمعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعززها الفجوة الرقمية، والتخفيف منها، وتوسيع نطاق الوصول اليسير إلى السكان الأكثر احتياجاً مع التركيز على الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية.

- مراجعة سياسات التعليم وتعديلها لتعزيز وصول الفتيات والشابات إلى التعلم وسبل العيش، وبخاصة معالجة الممارسات الضارة والعوائق الموجودة في الأعراف الاجتماعية.

- التأكُّد من أنَّ الخدمات والسياسات التعليمية تراعي النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات والشابات وخطر التسرّب عن المدرسة.

- التأكُّد من أنَّ مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة متوافرة ويمكن الوصول إليها وتراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحالة الصحية أثناء الدورة الشهرية ودعم النظافة، في بيئات التعليم الخاصة بالفتيات واليافعات، بما في ذلك الأماكن التي تشهد أوضاعاً إنسانية.

- تنفيذ السياسات وأطر المساءلة للتأكُّد من وجود بيئة مدرسية آمنة ووقائية لمعالجة الرفاهيّة، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وللتخفيف من ارتفاع خطر التعرُّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- التأكُّد من وجود بيئة تعليمية آمنة، بما في ذلك ضرورة توفير جميع المدارس والتعليم الجامعي وسائل سهلة الوصول وموثوقة للإبلاغ عن حالات التحرش والاعتداءات الجنسية (سواء أكانت بدنية أم نفسية أم عاطفية أم لفظية) على النحو المنصوص عليه في وثائق/سياسات إدارة المدرسة، التي يجب أن تكون شاملة.

---

[٤٧٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Arab Horizon ٢٠٣٠ Digital Technologies for Development)"، عام ٢٠١٩.

الإطار ٢,١ توظيف النساء وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩

بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، ستفقد بنحو ٧٠٠٠٠٠ امرأة وظائفهن في المنطقة، ما يؤدي إلى تفاقم الفجوات في مشاركة القوى العاملة. وهذا يضر بالقطاع غير الرسمي بشكل خاص، حيث تشكل النساء ٦١,٨ في المائة من القوة العاملة.

شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير -من ٢٠١٠ إلى – ٢٠١٩ تغييراً هائلاً في المنطقة. على وجه الخصوص، ثمَّة إدراك متزايد للحاجة إلى تعزيز دمج النساء في الاقتصاد، مع تقديم بلدان عديدة برامج الحوافز الجديدة وتغيير قوانين العمل للسماح بتحقيق ذلك. على الرغم من إحراز تقدُّم كبير، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن تحسينه. لا تزال النساء والفتيات يواجهن عوائق هائلة فيما يتعلق بالميراث وملكية الممتلكات والحصول على رأس المال، فضلاً عن إحدى أعلى النسب في العالم للرعاية غير مدفوعة الأجر ومسؤوليات العمل المنزلي مقارنة بالرجال.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية إدراكاً متزايداً لأهمية النساء في الاقتصاد. بدأت المنظمات الخاصة والجهات المانحة العالمية في تطوير آليات المراقبة والتقييم،[٤٧٧] والتقارير والأبحاث، والبيانات[٤٧٨] المتعلقة بتأثير النساء في قطاع الأعمال والقطاع المالي. ومع ذلك، فقد ظهرت نتائج مختلطة من المعلومات الكثيرة التي تم جمعها أثناء الفترة الزمنية. في حين أنَّ البيئة المواتية للنساء الملتحقات بسوق العمل قد تحسَّنت بشكل قابل للمناقشة، فإنَّ معدلات بطالة النساء قد ارتفعت، بينما انخفضت معدلات بطالة الرجال بشكل عام (ارجع إلى الشكل ٢,١٠ أدناه). بدءاً من عام ٢٠١٨، لا تزال معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة[٤٧٩] هي المعدلات الأدنى في العالم، بمعدل متوسط يبلغ نحو ١٩ في المائة في جميع أنحاء المنطقة، مقارنة بمعدل نحو ٤٩ في المائة على مستوى العالم.[٤٨٠] مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، كان من المتوقع لمعدل بطالة النساء في المنطقة (ارجع إلى المخطط ٢,١) أن يرتفع (ارجع إلى الإطار ٢,١).[٤٨١]

[٤٧٧] ارجع إلى: Buvinic et al., 'Measuring Women's Economic Empowerment: A Compendium of Selected Tools'.

[٤٧٨] على سبيل المثال، يمكنك الرجوع إلى الموارد المتوافرة على https://data.unwomen.org/resource-center/Data٢x: ٢

[٤٧٩] تُعرِّف منظمة العمل الدولية المشاركة في القوى العاملة بأنها نسبة السكان في عمر العمل العاملين حالياً. وتحسب عادةً باستخدام الفئة العمرية ١٥ فما فوق. للحصول على مزيد من المعلومات، https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions/description-labour-force-participation-rate/

[٤٨٠] مكتب العمل الدولي، "اتجاهات العمالة والتوقعات الاجتماعية العالمية للمرأة لعام ٢٠١٨: لقطة عالمية (World Employment and Social Outlook Trends for Women 2018: Global Snapshot)"

[٤٨١] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region)"

المخطط 2.1: المشاركة الاقتصادية والبطالة، منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الدول العربية، في الفترة من 1991 إلى 2018.

معدل مشاركة القوى العاملة هو نسبة أعمار السكان عند 15 عاماً فأكبر الذي يكون نشطاً من الناحية الاقتصادية: جميع الأشخاص الذين يمدون بالعمال لإنتاج السلع والخدمات في أثناء فترة معيّنة. تشير البطالة إلى جزء القوى العاملة من دون عمل ولكنه متو افر للتوظيف ويسعى إلى ذلك.

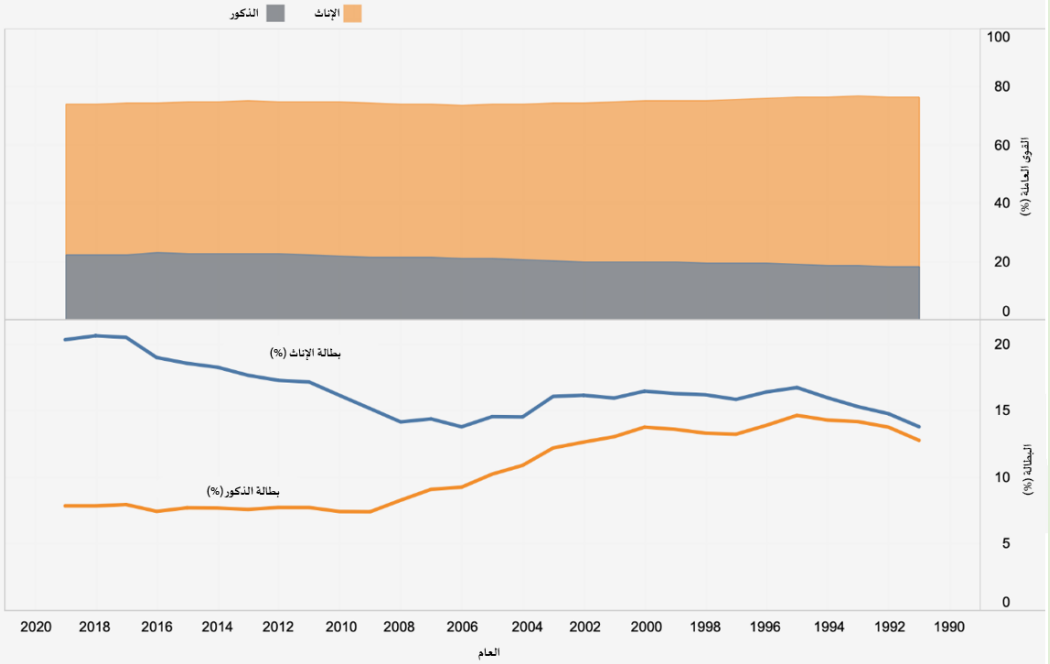

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

على الرغم من نمو الاقتصاديات الشاملة في المنطقة، فقد زادت التفاوتات بين المجتمعات الحضرية والريفية والأكثر فقراً. مع إجمالي معدل الفقر الإقليمي متعدد الأبعاد البالغ ١٣,٤ في المائة (بدءاً من عام ٢٠١٧)،[٤٨٢] يخفي هذا الرقم تفاوتات كبيرة. تعاني البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فقراً أكبر وأكثر انتشاراً؛ حيث تقترب معدلات الفقر من ٥٠ في المائة في السودان و٣٠ في المائة في اليمن.[٤٨٣] تؤدي النزاعات في العراق واليمن وليبيا وسوريا إلى تفاقم أزمة الفقر، وتظل تتسبب في إبطاء النمو الاقتصادي. وتتكهن أيضاً توقعات عام ٢٠١٩ للمنطقة بتباطؤ في النمو الاقتصادي، الذي قدَّره البنك الدولي بنسبة ٠,٦ في المائة، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط.[٤٨٤] ويلي ذلك اتجاهاً تنازلياً خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير مع تباطؤ إجمالي معدلات النمو الإقليمية عاماً بعد عام.[٤٨٥] يبدو أنَّ انخفاض أسعار النفط والنزاعات التي تشهدها المنطقة من العوامل الرئيسة المحرِّكة لهذا التباطؤ. على الجانب الآخر، لم يكن هناك تراجع واسع النطاق، ما يعني أن معدل النمو الإقليمي لم يعد سالباً. توقع البنك الدولي نمواً أقوى في الأعوام المقبلة، لكن الركود الناجم عن ظهور فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ جعل معدلات النمو لعام ٢٠٢٠ وما بعده غير مؤكَّدة. يتوقع أن تتأثر معدلات النمو في المنطقة بخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخسارة في الوظائف، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.[٤٨٦] يتوقع أن تكون توقعات خسارة الوظائف أعلى في القطاعات "الأكثر عرضة للخطر" بالإضافة إلى الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تشكِّل النساء في المنطقة ٦٢ في المائة من القوى العاملة.[٤٨٧]

من الآن فصاعداً، تصبح الاعتبارات الأساسية على النحو الآتي:

---

[٤٨٢] جامعة الدول العربية وغيرها، "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (Arab Multidimensional Poverty Report)"

[٤٨٣] المرجع نفسه

[٤٨٤] أرزقي وآخرون، "الوصول إلى آفاق جديدة (Reaching New Heights)"

[٤٨٥] المرجع نفسه

[٤٨٦] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "موجز للسياسة: تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في المنطقة العربية. فرصة إعادة البناء بشكل أفضل (Policy Brief: The Impact of COVID-١٩ on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better)"، عام ٢٠٢٠.

[٤٨٧] المرجع نفسه، صفحة ٩.

- تنظيم قوانين مناهضة التمييز العنصري والتي تراعي النوع الاجتماعي وتحكم سبل العيش، مثل: قانون العمل، أو تعزيزها بشكل رسمي، وتضمين تداعيات أو عقوبات قابلة للتنفيذ ضد أولئك الذين ينتهكونها، بالإضافة إلى آليات الإنفاذ والمراقبة القوية.

- سَن التشريعات التي تعالج الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تحول دون وراثة النساء الثروة والحصول على الضمانات، أو تعزيزها.

- دعم رائدات الأعمال من خلال ارتفاع فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، والتدريب على الأعمال التجارية والتقنية، وتعزيز الشبكات والجمعيات، والمشتريات التي تراعي النوع الاجتماعي، وإدراج الأعمال التي تقودها النساء في سلاسل القيمة.

- العمل مع المجموعات المجتمعية والشركات والحكومة على تحدي الأعراف في التمييز المهني الرأسي والأفقي الذي يحول دون تولي النساء الأدوار القيادية والعليا في عالم العمل، بالإضافة إلى دخول المهن في القطاعات غير التقليدية من الاقتصاد.

- سَن قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص لتحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص كصاحبات عمل متميزات.

- التأكُّد من الالتزام بالمعايير العالمية في عالم العمل (بما في ذلك الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية)، وتنفيذ السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل، وتعزيز الحوار الثلاثي الذي يراعي النوع الاجتماعي.

- معالجة العبء الثقيل الناجم عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية التي تتحملها النساء، مثل: رعاية الأطفال والتعليم ورعاية المسنين والعاجزين، وخاصة أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بما في ذلك الاستجابة لأي حاجة إلى دعم النساء لإعادة دخول القوى العاملة أو تغيير المطالب عند إعادة افتتاح الأعمال.

- الاستثمار في اقتصاد الرعاية، المستوحى من إطار النتائج والأدوار والعلاقات والقواعد والموارد الخاص بأعمال الرعاية اللائقة: التعرُّف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص؛ مكافأة أعمال الرعاية مدفوعة الأجر، من خلال تشجيع مزيد من العمل اللائق للعاملين في إنفاذ الرعاية؛ وضمان تمثيل العاملين في مجال الرعاية والحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي.

- تعزيز قدرة مجتمعات اللاجئين على الحصول على تصاريح العمل من خلال توفير الفرص وتطوير الاقتصاديات المحلية التي من شأنها أن تتيح للنساء الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.

- التأكُّد من أنَّ سياسات الاقتصاد الكلي الحكومية وبرامج الاستجابة وطرود الحوافز الضريبية اللازمة للتخفيف من التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ تراعي النوع الاجتماعي وتتضمن الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، بما في ذلك من خلال دعم أصحاب الأعمال والشركات التي تقودها النساء لحماية توظيف المرأة، حيثما أمكن ذلك.

التعليم
الركيزة ٢

التعليم

تمهيد

يلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً كبيراً في حياة الأطفال والشباب في جميع أنحاء المنطقة. فتتنوع النساء والفتيات في المنطقة من حيث قدراتهن وحضورهن وإمكانية حصولهن على الفرص التعليمية. لهذا السبب، من المهم استكشاف مسارات متعددة للتعليم ومن بينها المسارات التي تساعد الأطفال والشباب على الانتقال إلى مرحلة البلوغ الكريمة وكذلك فرص التعلم على مدى الحياة للنساء من جميع الأعمار. إنَّ الحصول على فرص التعليم والتعلم، في البيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، أمرٌ بالغ الأهمية للنهوض بمصالح جميع النساء والفتيات في المنطقة.

في التعليم الرسمي على وجه التحديد، تتفوق الفتيات في المتوسط على الأولاد في نواتج التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لم تُترجم الزيادة في معدل تعلم الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة.[٤٨٨] فنساء المنطقة اللواتي حصلن على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية أقل احتمالاً للعمل من النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية. حيث يؤدي ضعف الروابط بين مراكز التعليم والبحث في المنطقة ونظام الإنتاج فيها إلى عدم التطابق بين التعليم والمهارات، ومتطلبات سوق العمل.[٤٨٩]

فيما يتعلق بالتعليم غير الرسمي، وجدت دراسة إقليمية لبعض البلدان[٤٩٠] أن برامج التدريب المهني تعزز التمييز القائم على نوع الجنس، وتقسم غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال ومقبولة اجتماعياً للنساء.[٤٩١] إضافة إلى ذلك، يعاني التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من تصور سلبي في المنطقة، حيث صرح عديد من الطلاب أنهم لن يحتسبوا التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بديلاً عن التعليم الجامعي. وتبقى هذه المواقف متجذرة بعمق في الأعراف الثقافية كما توضح الأبحاث السابقة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في المنطقة - أعرب الشباب عن أن المهن اليدوية متدنية ولن "تؤهلهم إلى الزواج والاندماج الاجتماعي".[٤٩٢] تتجاوز مشاركة الإناث في التعليم العالي قصير الأمد (التصنيف الدولي الموحد للتعليم (SCEDI)، المستوى ٥) - الذي يركز على مهن أو ممارسات محددة وإعداد الطلاب للالتحاق بسوق العمل - ٥٠ في المائة فقط في نصف البلدان الستة عشر التي تتوافر عنها بيانات (مع وجود أقل معدلات مشاركة في المملكة العربية السعودية بنسبة ٣٠ في المائة وإيران بنسبة ٣١ في المائة).[٤٩٣]

من حيث الوصول إلى التعليم، يتوافر مؤشر التكافؤ بين الجنسين (PIG) للتعليم في التعليم الابتدائي والثانوي في ١٦ بلداً في المنطقة. ومن بين هذه البلدان، حققت تسعة بلدان التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية، حيث أظهرت ثلاثةَ مؤشرات للتكافؤ بين الجنسين غير مواتية للفتيان (أي أن عدد الفتيات يفوق عدد الفتيان). وفي المدارس الثانوية، حقق بلدان التكافؤ بين الجنسين بينما أظهرت ستة بلدان مؤشرات للتكافؤ بين الجنسين غير مواتية للفتيان (أي أن عدد الفتيات يفوق عدد الفتيان).

تتباين معدلات إتمام المرحلة الإعدادية للبنين والبنات بشكل كبير في المنطقة، ويلعب البعد الحضري الريفي دوراً كبيراً في هذه الأرقام. فتتخرج الفتيات في المناطق الحضرية بمعدلات أعلى من نظرائهن الذكور في البلدان الثمانية التي تتوافر عنها البيانات. لكن في المناطق الريفية، تتخرج الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدرسة بمعدلات أعلى من نظرائهن الذكور في أربعة من سبعة بلدان تتوفر عنها البيانات، على الرغم من انخفاض معدل الحضور المفترض.

وتختلف معدلات ترك المدرسة للمرحلة الابتدائية والثانوية اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. لكن ترتفع معدلات عدم الالتحاق بالمدرسة في المنطقة

[٤٨٨] كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Middle East and North Africa le East and North Africa: Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transformations, Women and Gender in the Midd Juncture ٢٠١١-Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the post)"، عام ٢٠١٩.

[٤٨٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women)"، عام ٢٠١٩.

[٤٩٠] مصر والأردن ولبنان وتونس.

[٤٩١] منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (s Work's Work Without Counting Women'Counting on Women)"، عام ٢٠١٩.

[٤٩٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشباب العربي: العمل والتعليم والتغيير الاجتماعي (outh, Impact of ICT on Arab Y Employment, Education and Social Change)"، عام ٢٠١٣.

[٤٩٣] المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

لدى الإناث الريفيات في كل من مستويات مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقارنة بالسكان الآخرين في المنطقة، مع وجود بعض الاستثناءات. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.[٤٩٤] وفي المجمل، تزيد احتمالية خروج الشابات من دائرة التعليم أو التوظيف أو التدريب عن الشباب بمقدار الضعف.[٤٩٥]

وتبقى التفاوتات التعليمية بين الذكور والإناث سائدة في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من المكاسب المحققة مؤخراً. وتعتمد حالات عدم المساواة هذه على عدد من العوامل (على سبيل المثال، الهجرة، والنزاعات، ولغة التدريس والانتماء العرقي أو الجماعة الاجتماعية، وحالة الإعاقة، وخصخصة الوصول إلى التعليم، والفرص التعليمية غير المتساوية)، وتتجلى في أشكال لا تعد ولا تحصى، وهي تؤثر غالباً في الفئات الأكثر تهميشاً من الفتيات والنساء (على سبيل المثال، المجتمعات الريفية أو الفقيرة أو النازحة أو البدوية، وتلك الفئات ذوي الإعاقة).[٤٩٦] بالإضافة إلى ذلك، تؤدي معدلات البطالة المرتفعة في العديد من البلدان الموجودة في المنطقة إلى أن يقوم أولياء أمور بتحديد قيمة أقل لتعليم الفتيات وقيمة أكبر لإسهاماتهن داخل المنزل أو دعم الأسرة.[٤٩٧] وبمجرد زواج الفتيات، يصعب عليهن الاستمرار في تلقي تعليمهن أو العودة إلى المدرسة، ويرجع ذلك إلى مزيج من وصمات العار (التي تتمثَّل في حملهن أو دخولهن في نشاط جنسي مع أزواجهن) والأعراف الاجتماعية ذات الصلة بمسؤوليات الأسرة.[٤٩٨] وإلى جانب ذلك، تؤثر الفرص التعليمية البديلة أو غير الرسمية المحدودة سلباً في قدرات الفتيات على اتخاذ قرارات تتعلق بالأسرة.[٤٩٩]

فيما يتعلق بالسكان المسنين، تعاني الغالبية العظمى من كبار السن في المنطقة انخفاض التحصيل التعليمي، وخاصة النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. في جميع البلدان التي توجد لها بيانات،[٥٠٠] لا تتجاوز نسبة السكان المسنين الذين حصلوا على تعليم ثانوي ١٤ في المائة في أي بلد.[٥٠١] على الرغم من أنَّ التوقعات تشير إلى أنَّ الأجيال المستقبلية من كبار السن ستكون مستويات التحصيل التعليمي لديهم مرتفعة، فإنَّ عدداً كبيراً من الأفراد سيدخلون مرحلة الشيخوخة من دون تعليم رسمي أو لديهم تعليم رسمي محدود؛ ومن ثَم، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع صعوبة الوضع المالي والحد من الوصول إلى الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي. يرتبط ارتفاع التحصيل التعليمي عموماً بانخفاض الضعف وتحسين الحالة الصحية بين الأفراد الأكبر سناً. يُرجَّح أن تسنح لكبار السن الذين حصلوا على مستويات تعليمية أعلى فرص عمل ذات رواتب أعلى خلال سنوات عملهم (ما يسمح لهم بالادخار أكثر والتخطيط لمرحلة التقاعد) إلى جانب تأهيلهم بشكل أفضل للعثور على خيارات وظيفية برواتب أفضل وظروف أكثر أماناً إذا اختاروا الاستمرار في العمل في فترة شيخوختهم.[٥٠٢]

القوانين والسياسات المتعلقة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي

ترِد الحقوق المتساوية المتعلقة بكل من التعليم الرسمي وغير الرسمي في المادتين ١٠ و١١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تنص المادة ١٠ على أنه "تجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة من أجل ضمان حقوق متساوية لهن مع الرجال في مجال التعليم، وخاصة لضمان ما يأتي، على أساس المساواة بين الرجال والنساء: (أ) شروط التوجيه الوظيفي والمهني نفسها، للوصول إلى الدراسات والحصول على الدبلومات في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛ يجب ضمان تحقيق هذه المساواة في مراحل ما قبل المدرسة، ومراحل التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وفي جميع مراحل التدريب المهني كذلك".[٥٠٣]

تنص المادة ١١ على أنه "تجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة في مجال التوظيف من أجل ضمان الحصول على الحقوق نفسها، على أساس المساواة بين الرجال والنساء، وخاصة فيما يأتي:... (ج) الحق في حرية اختيار المهنة والوظيفة، والحق في الترقية والأمن الوظيفي وجميع مزايا الخدمة وشروطها، والحق في الحصول على التدريب المهني والدورات التدريبية التكميلية، بما في ذلك التدريب الوظيفي الداخلي والتدريب المهني المتقدِّم والتدريب أثناء العمل.[٥٠٤]

[٤٩٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠. ارجع إلى: https://datastudio.google.com/reporting/٩ef١٣١a٨٩b٢٧-ee٣a-٦٧f٤-٦f٧b-c٠٤٧٩٤٢٩/page/cF.

[٤٩٥] إحصاءات منظمة العمل الدولية، نسبة الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب حسب الجنس -- التقديرات النموذجية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، نوفمبر ٢٠٢٠ (نسبة مئوية) | سنوي، ٢٠٢٠. متاح على: https://ilostat.ilo.org/data/.

[٤٩٦] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٤٩٧] المرجع نفسه

[٤٩٨] المرجع نفسه

[٤٩٩] المرجع نفسه

[٥٠٠] البيانات المتوافرة للجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

[٥٠١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير عن السكان والتنمية، العدد الثامن، "آفاق الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية (Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨.

[٥٠٢] المرجع نفسه

[٥٠٣] الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، ١٨ ديسمبر ١٩٧٩،

[٥٠٤] المرجع نفسه

أضفت غالبية الدول في المنطقة الطابع الدستوري على الحق في التعليم، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعليم الإلزامي والمجاني. يتراوح عدد أعوام التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي المكفول ضمن الأطر القانونية داخل المنطقة بين ستة أعوام في الإمارات العربية المتحدة والعراق و١٢ عاماً في مصر. تكفل العديد من البلدان في المنطقة (١٥ من أصل ٢١ بلداً) الحصول على التعليم الإلزامي بشكل قانوني مدة تتراوح بين ٩ و١٠ أعوام.[٥٠٥]

ومع ذلك، يكفل عدد قليل جداً من البلدان في المنطقة الحق في التعليم بغض النظر عن الجنس أو العمر (مثلما هو الحال في الجزائر ومصر وتونس واليمن). في بعض الحالات، تحمّل القوانين الوالدين المسؤولية عن تعليم أبنائهم (سوريا) أو الأزواج المسؤولية عن تعليم أزواجهم (قطر).[٥٠٦] بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود تناقضات في الدساتير والقوانين التي تجيز التمييز العنصري ضد المرأة. على سبيل المثال، يتم الرجوع إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية والقبلية لتبرير تقييد حقوق المرأة في الكويت واليمن. وفي السودان، ينص القانون على أنه يجوز للوصي إنهاء عقد التدريب (أي، التعليم غير الرسمي) "لأسباب مشروعة"، كما يسمح بمعاملة مالية مختلفة للباحثين من الذكور والإناث في لوائح التدريب.[٥٠٧]

تُعد تونس ودولة فلسطين مثالَين للبلدان التي تستجيب قوانينها وإستراتيجياتها المتعلقة بالتعليم على وجه التحديد لمبدأ المساواة بين الجنسين. يقضي القانون المعمول به في تونس أن تعمل الوزارات المعنية بالثقافة والصحة والتعليم العالي والشؤون الدينية والرياضة وتدريس التدريب المهني والشباب على تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى نبذ العنف ضد المرأة ومكافحته إلى جانب تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين.[٥٠٨] تدعو الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم، التابعة لوزاراتي التربية والتعليم والتعليم العالي في فلسطين، للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ إلى الاهتمام بأهمية التأكُّد من أنَّ أنشطة تدريب المعلمين والإشراف خالية من الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وأنها تبرز الحاجة إلى التأكُّد من أنَّ المناهج والكتب المدرسية تراعي النوع الاجتماعي.[٥٠٩]

كشفت دراسة حديثة أجراها مركز المرأة العربية للتدريب والبحث وجود بلدين فقط في المنطقة، وهما مصر والمغرب، تُضمِّنان التدريب والتدريب المهني بوصفهما حقاً في دستور كل بلد. تتناول بعض البلدان التدريب عموماً ضمن قوانين منفصلة، مثلما هو الحال في تونس، أو تشير صراحةً إلى الرجال (مثل: العراق وليبيا والسودان ودولة فلسطين).[٥١٠] على الرغم من أنَّ القانون يشير صراحةً إلى الرجال في دولة فلسطين، فمن المهم ملاحظة أنَّ الخطة الإستراتيجية التابعة لوزارة التربية والتعليم للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ تُقر بأهمية التعليم في حياة النساء والفتيات، وتسعى إلى الإدماج والمساواة؛ كما يشير صراحةً إلى تمكين المرأة في التدريب المهني والتعليم بالإضافة إلى تعليم الراشدين وتدريبهم.[٥١١] تشير العديد من البلدان في المنطقة إلى التدريب والتدريب المهني في قوانينها ذات الصلة بالعمل والقوى العاملة والتنمية البشرية والتعليم ومكافحة الأمية (على سبيل المثال، الإمارات العربية المتحدة واليمن والجزائر وجيبوتي والعراق وسوريا وعُمان وليبيا وقطر)، ولكن من دون الإشارة على وجه التحديد إلى النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون المعمول به في الجزائر وجيبوتي التمييز العنصري، بما في ذلك التمييز العنصري في مجال التدريب المهني.[٥١٢]

في جمهورية جيبوتي، يمنح قانون وضع اللاجئين الصادر في عام ٢٠١٧ اللاجئين حقوقاً أساسية مماثلة لحقوق المواطنين، بما في ذلك الحصول على التعليم. من ناحية أخرى، وقعت وزارة التربية والتعليم والتدريب المهني في عام ٢٠١٧ مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة

---

٥٠٥ معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٨. "البيانات غير المتوافرة للصومال (Data unavailable for Somalia)".

٥٠٦ مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements)"، النوع الاجتماعي والتجارة، عام ٢٠١٩. لاحظ أنَّ هذا التقرير يشمل ٢٢ بلداً في جامعة الدول العربية؛ ومن ثَم، فإنه يفتقر إلى وجود بيانات حول إيران، وهو البلد غير المتضمِّن في تحليل الأوضاع هنا.

٥٠٧ المرجع نفسه

٥٠٨ صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تونس، عدالة النوع الاجتماعي والقانون (Tunisia, Gender Justice & The Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٢.

٥٠٩ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الوضعان الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (من يوليو ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٨) (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls (July ٢٠١٦June – ٢٠١٨))"، عام ٢٠١٩، صفحة ١٨.

٥١٠ مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements)"، النوع الاجتماعي والتجارة، عام ٢٠١٩، صفحة ١١٤. لاحظ أنَّ هذا التقرير يشمل ٢٢ بلداً في جامعة الدول العربية؛ ومن ثَم، فإنه يفتقر إلى وجود بيانات حول إيران، وهو البلد غير المتضمِّن في تحليل الأوضاع هنا.

٥١١ صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "فلسطين، عدالة النوع الاجتماعي والقانون (Palestine Gender Justice & the Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٣.

٥١٢ مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements)"، النوع الاجتماعي والتجارة، عام ٢٠١٩، صفحة ١١٤. لاحظ أنَّ هذا التقرير يشمل ٢٢ بلداً في جامعة الدول العربية؛ ومن ثَم، فإنه يفتقر إلى وجود بيانات حول إيران، وهو البلد غير المتضمِّن في تحليل الأوضاع هنا.

لشؤون اللاجئين للسماح بحصول الأطفال اللاجئين على التعليم الجيد نفسه الذي يحصل عليه الأطفال الجيبوتيون.[٥١٣]

أدت السياسات التي تتناول إدماج الطلاب ذوي الإعاقة إلى ارتفاع معدلات القيد، ومع ذلك، ثمَّة مجموعة محدودة من الخدمات المناسبة التي يمكن للطلاب ذوي الإعاقة الوصول إليها في جميع أنحاء المنطقة. وضعت البلدان الآتية: الأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، سياسات وقوانين للتخلص من العوائق وضمان وجود بيئات يمكن للطلاب ذوي الإعاقة الوصول إليها. في ضوء ما سبق، ومن الناحية العملية، تمثِّل المرافق غير الملائمة وعدم كفاية أفراد الدعم (على سبيل المثال، أخصائيو علم النفس في المدرسة، وأخصائيو أمراض النطق، والمترجمون الفوريون، وأخصائيو المعالجة الفيزيائية والمهنية) تحديات رئيسة لتنفيذ هذه السياسات.[٥١٤] بشكل توضيحي، ومع ملاحظة تأثير العوامل الأخرى الموجودة خارج نطاق ضوابط السياسات واللوائح في الحضور والتحصيل، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في القيد والتحصيل في الأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.[٥١٥]

على الرغم من أنَّ القوانين والسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بعدم التمييز العنصري في كل من التعليم الرسمي وغير الرسمي خطوات مهمة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، فإنَّ مدى تمويل هذه القوانين والسياسات والإستراتيجيات، وتطبيقها وإنفاذها، يختلف داخل المنطقة.

التعليم الرسمي

معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة

تشير البيانات المتوافرة التي نشرتها منظمة اليونسكو، مرجَحة بعدد السكان، إلى أنَّ معدل المعرفة بالقراءة والكتابة لدى البالغين في المنطقة يبلغ نحو ٧٦,٥ في المائة.[٥١٦] يمتاز الشباب في المنطقة بإلمامهم أكثر بالقراءة والكتابة مقارنة بوالديهم وأجدادهم، ما يشير إلى وجود تحسُّن شامل في التعليم. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص في منطقة المغرب العربي؛ حيث ٩٧,١ في المائة من الشابات ملمات بالقراءة والكتابة مقارنة بنحو ٧٠,٦ في المائة من إجمالي السكان البالغين من الإناث. يجب أن تُقر البرامج التي يتم تنفيذها في المنطقة بوجود عوائق محتملة تواجه المسنات في المنطقة بسبب الأمية، وخاصة في منطقة المغرب العربي وإيران والعراق والسودان.

الشكل 2.1: الإلمام بالقرأة والكتابة

يوضّح هذا الرسم البياني معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئات الفرعية من السكان استناداً إلى العمر والجنس. الإلمام بالقراءة والكتابة هو النسبة المئوية للسكان ذوي الصلة الذين يمكنهم القراءة والكتابة مع فهم عبارات قصيرة بسيطة حول حياتهم اليومية.

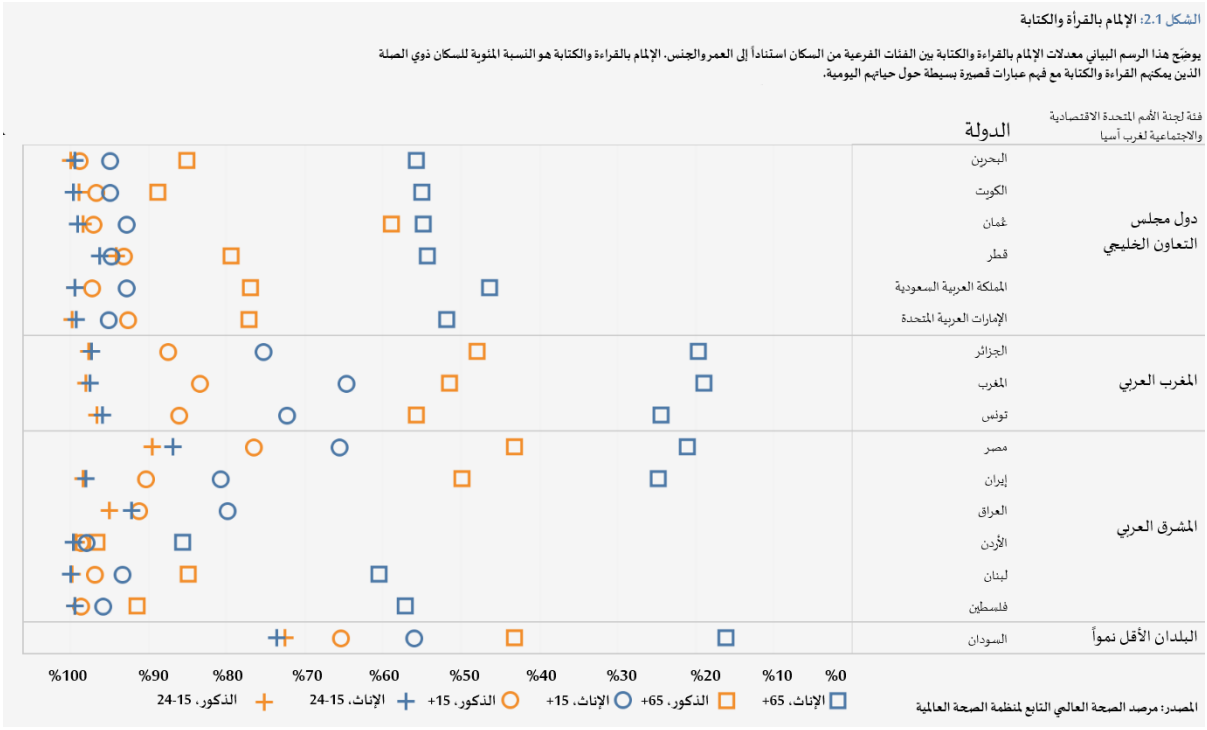

المصدر: مرصد الصحة العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية

[٥١٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "عدالة النوع الاجتماعي والقانون في جيبوتي (Djibouti Gender Justice & The Law)"، عام ٢٠١٨.

[٥١٤] البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

[٥١٥] معهد اليونسكو للإحصاء.

[٥١٦] تُحسب باستخدام أحدث البيانات التي نشرتها منظمة اليونسكو، مرجَحة بعدد السكان. لاحظ أنَّ معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة التي تم تحديثها في الصومال وجيبوتي غير متوافرة حالياً، ولا يمكن إدراجها في المجاميع الإقليمية. من المهم ملاحظة أنه من المرجَّح ارتفاع النسبة المئوية للسكان الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة في الصومال وجيبوتي. من المحتمل أن تكون العوامل التي تسهم في ذلك على النحو الآتي: الوصول إلى التعليم والاختلافات في اللغة (الصومالية والعفارية بدلاً من العربية، التي تُستخدم على نطاق واسع في باقي أنحاء المنطقة) والمجموعات السكانية التي تمارس الرعي.

تتوافر معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (مصنَّفة حسب الجنس والمناطق الريفية مقابل الحضرية) لسبعة بلدان في المنطقة، وتكشف عن وجود فجوات كبيرة داخل الجنسين وفيما بينهما.

يحتمل أن ترتفع نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة بمعدل مرة ونصف (في مصر) و٢,١ من المرات (في المغرب) لدى الذكور ذوي الإعاقة مقارنة بالنساء ذوي الإعاقة في البيئات الحضرية. ويحتمل أن ترتفع نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة بمعدل ١,٧ (في الأردن) و٥,٦ من المرات (في اليمن) لدى الذكور ذوي الإعاقة مقارنة بالنساء ذوي الإعاقة في البيئات الريفية.

بالإضافة إلى وجود تفاوتات كبيرة بين الذكور والإناث ذوي الإعاقة في البيئات الريفية والحضرية على حد سواء، يكون النمط نفسه موجوداً بين الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الريفية والإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية. الموقع له تأثير كبير فيما إذا كانت إحدى الإناث أصحاب الإعاقة ملمة بالقراءة والكتابة أم لا: تزيد احتمالية إلمام النساء ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية بالقراءة والكتابة بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل مقارنة بالإناث في المجتمعات الريفية في جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات. تظهر لدى اليمن أكبر فجوة بين الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية (معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بنسبة ٢٩,٣ في المائة) والإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية (معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بنسبة ٦,٧ في المائة). بينما تشهد عُمان أصغر فرق في معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بين الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الريفية (١٥,٩ في المائة) والمناطق الحضرية (٢١,٦ في المائة). تكشف بيانات كبار السن عن وضع أكثر تفاوتاً، مع وصول معدلات الأمية بين المسنات في مصر والأردن وتونس إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة بالنسبة إلى النساء في المناطق الريفية.[٥١٧]

الجدول ٢,١:

معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، ذوي الإعاقة ومن دونها، المناطق الريفية والحضرية[٥١٨]

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	ذوي الإعاقة				من دون إعاقات			
		الإناث (في المناطق الحضرية)	الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الريفية)	الذكور (في المناطق الريفية)	الإناث (في المناطق الحضرية)	الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الريفية)	الذكور (في المناطق الريفية)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..
	الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..
	عُمان	٢١,٦	٤٤,٣	١٥,٩	٣٤,٧	٨٤,٣	٩٣,٨	٧٥,٦	٨٨
	قطر	..	..	..	..	..	..	..	..
	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..
	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب العربي	الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..
	ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
	المغرب	٢٧,٣	٥٦,٩	٧,١	٣١,٦	٦٨,٤	٨٦,٣	٣٤,٣	٦٣
	تونس	..	..	..	..	..	..	..	..
المشرق العربي	مصر	٤٠,٩	٦٢,٩	١٨,٨	٤٢,٢	٨١,٨	٨٩,٧	٦٣,٥	٨١
	إيران	..	..	..	..	..	..	..	..
	العراق	٣٥,٨	٦١,٧	١٨,٥	٤٥,٥	٧٩,١	٩٠,٣	٥٩,٥	٨٢,٣
	الأردن	٤٨	٧٢,٦	٢٨,٥	٤٧,٣	٧٤,٦	٧٩,٤	٦٦,٨	٧٦,٦
	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
	دولة فلسطين	٣٩,٣	٧٢	٢٨,٣	٦٨,٨	٩٢	٩٧,٥	٨٧,٥	٩٦,٧
	سوريا	..	..	..	..	..	..	..	..
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
	السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
	اليمن	٢٩,٣	٥٨,٤	٦,٧	٣٧,٧	٦٩,٢	٨٩,٩	٣٦,٥	٧٩,٤

[٥١٧] المرجع نفسه

[٥١٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

الأعراف/الممارسات الاجتماعية والثقافية

في العديد من البلدان في المنطقة، أعربت الفتيات عن أنَّ المسافات الطويلة التي تقطعها للوصول إلى المدرسة تمثِّل عائقاً رئيساً أمام حضورهن؛ حيث إنه من غير المقبول أن تسير الفتاة بمفردها إلى المدرسة.[٥١٩] بالإضافة إلى ذلك، يؤثر فقدان الدوافع الاقتصادية وتفضيلات الوالدين حول النوع الاجتماعي للمعلمين في قرار إرسال الفتيات إلى المدرسة، التي لا يتوافر فيها سوى معلمين ذكور.[٥٢٠] يؤدي تقييد وصول الفتيات إلى المدرسة إلى قضاء وقت أقل في المدرسة، وإتاحة فرص أقل للتعلُّم للتعبير عن آرائهن وإدارة شؤونهن، وإعاقة قدراتهن على بناء رأس المال الاجتماعي. تجعل هذه العوامل، بدورها، الفتيات أكثر عرضة للزواج المبكر والتسرّب عن المدرسة.[٥٢١]

تكون الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي موجودة في المناهج التعليمية في المنطقة. في السودان، ثمَّة خطر يتمثَّل في أنَّ المناهج تعزز الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي؛ لأنها لا تراعي النوع الاجتماعي وتغذي أحياناً مفاهيم الزواج المبكر وتُظهر الزواج بأنه الهدف النهائي للفتيات.[٥٢٢] تعرض الكتب المدرسية في المنطقة أحياناً صوراً نمطية عن النساء كأمهات وعاملات منازل في حين يظهر الرجال كمهنيين ومقدِّمي خدمات. ومن أجل التصدي لهذه الأفكار، وضعت بعض البلدان خططاً لنظم تعليم تراعي النوع الاجتماعي (مثل: الأردن والمغرب) في حين قامت مصر بتنفيذ مشروعات تجريبية لبناء "مدارس ملائمة للفتيات".[٥٢٣]

المُعلِّمات هي إحدى الطرق المستخدمة لمكافحة التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي وتقديم نماذج إيجابية للنساء في تقلُّد أدوار قيادية للفتيات والشابات. في المنطقة، المعلمات هن الأبرز في المستوى الابتدائي، مع استثناء البلدان الأقل نمواً. على الرغم من أنَّ النسبة المئوية للمعلمات على مستوى التعليم الجامعي مماثلة عبر المناطق دون الإقليمية الأربعة، فإنَّ المعلمات ممثَّلات تمثيلاً ناقصاً في هذا المستوى.

الجدول ٢,٢:

نسبة المعلمات (نسبة مئوية)

يوضِّح هذا الجدول مستوى التمثيل الجنساني في هيئة التدريس. تمثِّل الأرقام المعلمات كنسبة مئوية من إجمالي المعلمين في كل مستوى، بما في ذلك المعلمون بدوام كلي أو جزئي.

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	الموقع	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٧٤,١ في المائة	٥٨,٥ في المائة	٤٠,٧ في المائة
	الكويت	٨٩,٥ في المائة	٥٦,٦ في المائة	..
	عُمان	٧٠,٩ في المائة	٦٩,١ في المائة	٣٤,٧ في المائة
	قطر	٧٩,٨ في المائة	٥٣,٨ في المائة	٣٣,٨ في المائة
	المملكة العربية السعودية	٥٢,٥ في المائة	٥٠,٨ في المائة	٤٠,٨ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	٩٠,٢ في المائة	٦٧,٩ في المائة	٣٦,٠ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٨٠,٥ في المائة		٤٣,٩ في المائة
	المغرب	٥٧,٢ في المائة	٣٧,٠ في المائة	٢٦,٦ في المائة
	تونس	٦٤,٠ في المائة	٥٣,٧ في المائة	..
المشرق العربي	مصر	٦١,٤ في المائة	٤٧,٧ في المائة	٤٤,٤ في المائة
	إيران	٦٧,٤ في المائة	٥٣,٥ في المائة	٣١,١ في المائة
	الأردن	٧٩,١ في المائة	٥٧,٠ في المائة	٢٧,٣ في المائة
	لبنان	٨٨,٢ في المائة	٦٧,٨ في المائة	٤٨,٢ في المائة
	دولة فلسطين	٧٤,٧ في المائة	٥٦,٧ في المائة	٢٧,٦ في المائة

[٥١٩] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٥٢٠] البنك الدولي، "التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مذكرة وصفية حول التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والفجوات التي تعيق ذلك، تم إعدادها لتوفير سياق ظرفي لخطة العمل الإقليمية القائمة على النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (rica Region A descriptive note on progress and gaps towards gender Progress Towards Gender Equality in the Middle East and North Af s Regional Gender Action Plan's empowerment in the MNA region, produced to provide the situational context to the World Bank Group'equality and women)"، ١٨FY – ٢٣، عام ٢٠١٧.

[٥٢١] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٥٢٢] المرجع نفسه

[٥٢٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٢٨,٧ في المائة	٢٦,٥ في المائة	..
	السودان	..	..	٣٣,٥ في المائة
	الصومال	..	..	..
	اليمن	٣٣,٣ في المائة		..

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

فيما يتعلق بالأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في انتشار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، كشف استعراض مستندي للدراسات المتوافرة في ١٨ بلداً أنَّ الوثائق والبيانات في المنطقة لا تراعي النوع الاجتماعي؛ ومن ثَم، فإنها لا تتيح إجراء تحليل كافٍ يتعلق بتأثيرات العنف ضد النساء والفتيات في البيئات المدرسية تحديداً.[٥٢٤]

توضِّح البيانات أنَّ التعليم يفيد الفتيات من خلال الحد من انتشار زواج الأطفال.[٥٢٥] أشارت دراسة أجريت في السودان إلى أنَّ اليافعين الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر عرضة بمعدل ١٠ مرات للوصول إلى مستويات التعليم الأعلى، وأكثر عرضة بمعدل أكثر من ٢,٥ من المرات للوصول إلى مستوى التعليم الثانوي مقارنة باليافعين الذين سبق لهم الزواج.[٥٢٦] تشير دراسة متعلقة باللاجئين السوريين إلى أنَّ التعليم المحدود بين الفتيات المعرَّضات للخطر يؤدي إلى ارتفاع خطر تعرُّضهن لزواج الأطفال إلى جانب ارتفاع خطر تعرُّض أطفالهن لزواج الأطفال.[٥٢٧] بعد الزواج، يصعب عليهن الاستمرار في تلقي تعليمهن أو العودة إلى المدرسة، ويرجع ذلك إلى مزيج من وصمات العار (التي تتمثَّل في حملهن أو دخولهن في نشاط جنسي مع أزواجهن) والأعراف الاجتماعية ذات الصلة بمسؤوليات الأسرة.[٥٢٨] بمجرد الزواج، تتغيَّر مسؤوليات النساء والفتيات وأولوياتهن تغييراً هائلاً. في العديد من البلدان، يتوقع أن تتولى المرأة أو الفتاة المسؤوليات المتعلقة برعاية الأسرة التي تتعارض في الغالب مع التعليم التقليدي.[٥٢٩]

يرتبط التحصيل التعليمي أيضاً بالصحة الجنسية والإنجابية؛ تميل النساء الحاصلات على التعليم إلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر من النساء الحاصلات على التعليم المنخفض أو غير المتعلمات. (ارجع إلى الركيزة ١).

الحضور والتحصيل التعليميان

قبل المرحلة الابتدائية

تسهم برامج التعليم قبل الابتدائي في إرساء الأساس لتعليم طفلك، وتساعد على تشكيل تصورات جنسانية متوازنة.[٥٣٠] تشير الأدلة إلى أنَّ التعليم قبل الابتدائي يسهم في الاستعداد للمدرسة الابتدائية، ويمكن أن يساعد على تحسين نتائج التعليم في الصفوف المستقبلية.[٥٣١] في حين شهد العقد الماضي تحسُّناً في القيد في المرحلة قبل الابتدائية في جميع أنحاء المنطقة، فإنَّ المعدلات لا تزال منخفضة في العديد من البلدان، وأصبحت التفاوتات داخل البلد الواحد صارخة. على الرغم من أنَّ البيانات الواردة من الجزائر والعراق والسودان وتونس غير مصنَّفة على أساس الجنس، فإنها تشير إلى أنه من المُرجَّح أن يلتحق الأطفال الذين يعيشون في أسر حضرية أكثر ثراءً بالتعليم قبل الابتدائي مقارنة بالأسر الريفية الأفقر. في الجزائر وتونس، توضِّح البيانات أنَّ الحضور في المرحلة قبل الابتدائية يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً إذا كانت الأم حاصلة على تعليم ثانوي أو جامعي.[٥٣٢]

على الرغم من عدم وجود تفاوتات كبيرة بين الفتيان والفتيات، الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائي وقد حضروا شكلاً من أشكال برامج الرعاية والتعليم المنظَّمة في مرحلة الطفولة المبكرة، على المستوى

٥٢٤ تضمَّن هذا الاستعراض دراسات من ١٨ بلداً مدرجاً في تحليل الأوضاع هذا، وهي: الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

٥٢٥ المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

٥٢٦ ماكومبا ثيام. تشويه/قطع جزء من الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال في السودان – هل تطرأ أي تغييرات؟ تحليل متعمق باستخدام استقصاءات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، استطلاعات تتعلق بصحة الأسرة في السودان [sic]، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، يونيو ٢٠١٦.

٥٢٧ المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

٥٢٨ المرجع نفسه

٥٢٩ المرجع نفسه

٥٣٠ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

٥٣١ منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "العدالة والوصول إلى التعليم ونتائج التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Equity, Educational Access and Learning Outcomes in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٥.

٥٣٢ منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress for Children with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

الوطني، فإنَّ الجودة الشـــاملة لبرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المنطقة يصعب تحديدها؛ ويرجع ذلك إلى نقص البيانات المتوافرة.[٥٣٣]

الشكل 2.2: التعليم في المرحلة قبل الابتدائية

يوضّح هذا الشكل عدد الملتحقين بالصف الأول من المرحلة الابتدائية الذين انتظموا في بعض أشكال برامج الرعاية والتعليم التي تم تنظيمها في مرحلة الطفولة المبكرة، ويتم التعبير عنه بالنسبة المئوية لإجمالي عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول من المرحلة الابتدائية.

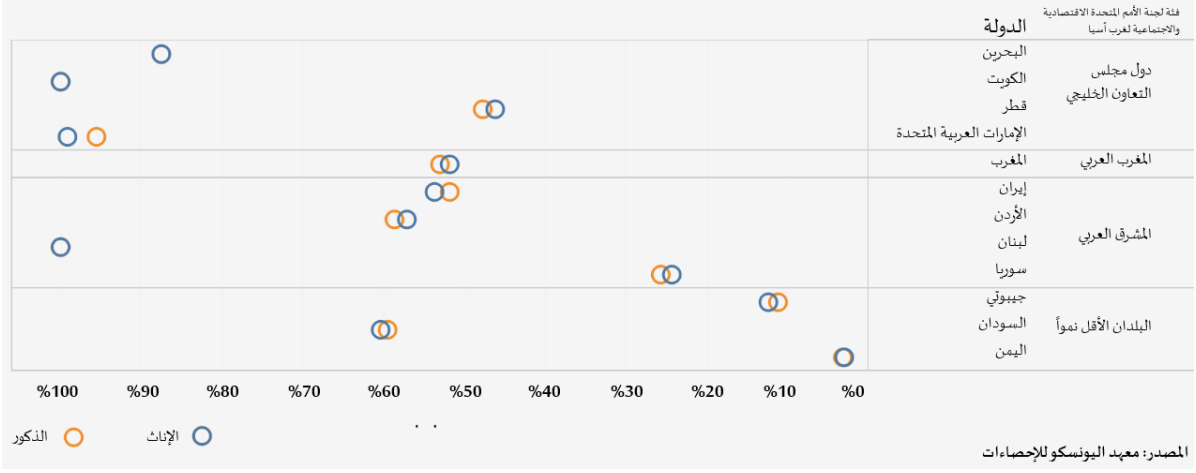

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات

من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية

فيما يتعلق بالقيد في المنطقة، يتجاوز عدد الفتيات عدد الفتيان، وخاصة في المدارس الثانوية في تونس وفلسطين والمدارس الابتدائية في الكويت وعُمان وإيران.[٥٣٤] ومع ذلك، لا يزال اليمن والمغرب متأخرَين في نسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين التي تشير إلى ارتفاع عدد الفتيان الملتحقين بالمدارس الثانوية عن عدد الفتيات.

من ضمن ١٦ بلداً تتوافر لها بيانات في المنطقة:

- حققَّت تسعة بلدان تكافؤاً بين الجنسين في المدارس الابتدائية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة.
- أظهرت ثلاثة بلدان أفضلية في قيد الفتيات في المدارس الابتدائية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة.
- أظهر بلدان تكافؤاً بين الجنسين في المدارس الثانوية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة
- أظهرت ستة بلدان أفضلية في قيد الفتيات في المدارس الثانوية حسب أحدث بيانات العام المتوافرة.

في البلدان التي تشير فيها نسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية إلى عدم أفضلية واضحة للفتيات، تمثِّل نسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في المدارس الثانوية فجوة أكبر. والشاهد هنا هو ارتفاع عدم إمكانية الوصول إلى التعليم مع تقدُّم الفتيات في العمر، ومع وجود عوامل تتمثَّل في حمل اليافعات والأدوار المجتمعية التقليدية وتأثير زواج الأطفال في حضورهن وتحصيلهن التعليميين.

[٥٣٣] البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

[٥٣٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "كتيب عدسة النوع الاجتماعي العربي ٢٠١٩ - صورة إحصائية لمنطقة غرب آسيا (Arab Gender Lens ٢٠١٩Pocketbook- A Statistical Portrait of the Western Asia Region)"، عام ٢٠١٩.

الشكل 2.3: مؤشر التكافؤ بين الجنسين

يتم تعريف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بأنه النسبة الإجمالية لالتحاق الإناث مقارنة بالنسبة الإجمالية لالتحاق الذكور بكل مستوى من مستويات التعليم. يتراوح مقياس التكافؤ بين الجنسين المقبول بين 0.97 و1.03.

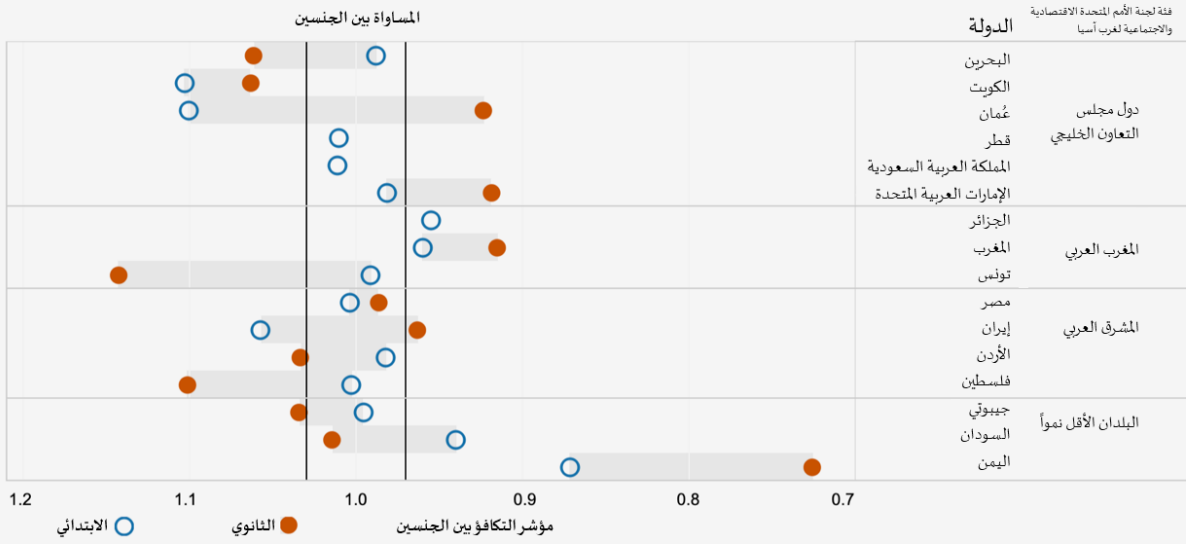

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

تُكمل الإناث التعليم الإعدادي بمعدلات أعلى من زملائهن الذكور، أو بمعدلات مماثلة لهم، في جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء البلدان الأقل نمواً. وليس هذا بالأمر المفاجئ؛ حيث تتفوق الإناث غالباً على الذكور في معدلات التعليم والتخرج حول العالم.

ينبغي التشديد على إيلاء أهمية خاصة لوصول الطالبات إلى التعليم في البلدان الأقل نمواً؛ لأنَّ احتمالية تمكُّن الفتيات، اللواتي يعشن في هذه البلدان، من [٥٣٥]إكمال تعليمهن الإعدادي مقارنة بزملائهن الذكور تقل بنسبة ٧ في المائة على الأقل.

عند تصنيف السكان إلى ريفيين وحضريين، يتم التشديد على الفوارق بين الجنسين. تشير البيانات التي تم جمعها عن اليمن من الاستطلاعات التي أجريت حول الأسر إلى أنَّ ٥٠,٢ في المائة من الفتيان الريفيين ينهون التعليم الإعدادي بينما ٢٦,٨ في المائة من الفتيات الريفيات يُكملن تعليمهن الإعدادي. يبرز هذا الفارق الصارخ الحاجة الملحة إلى ارتفاع التركيز على تعليم الفتيات في المناطق الريفية للبلدان في المناطق دون الإقليمية للبلدان الأقل نمواً. استطاعت البلدان ذات البنية التحتية الأفضل، كدولة فلسطين مثلاً، توفير التعليم لجميع الفتيات الريفيات والحضريات تقريباً، مع ارتفاع قليل في معدلات إكمال الفتيات الريفيات تعليمهن (٩٣,٤ في المائة) مقارنة بأقرانهن من الفتيات الحضريات (٩٢,٤ في المائة).

[٥٣٥] لاحظ عدم توافر بيانات تخص الصومال، ما قد يُرجِّح خفض النسب المئوية للبلدان الأقل نمواً بدرجة أكبر.

الشكل 2.4: معدلات إكمال التعليم الإعدادي حسب الموقع

يتم تعريف هذا المؤشر بأنه عدد الملتحقين الجدد (حالات الالتحاق ناقص الراسبين) بالصف الأخير من التعليم الابتدائي، بغض النظر عن العمر، مقسوماً على السكان في عمر دخول الصف الأخير من التعليم الابتدائي.

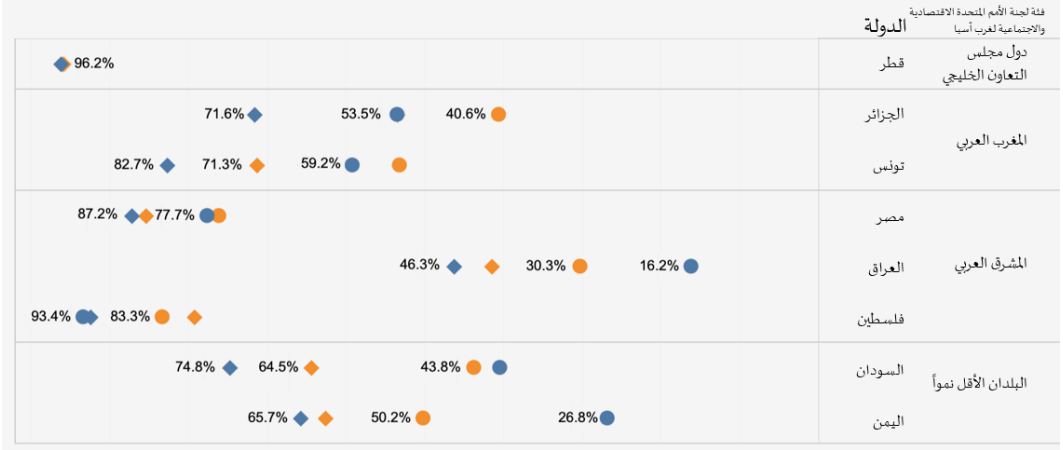

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات. قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 4.1.4).

يبدو أنَّ هناك ارتباطاً كبيراً بين مستويات ثروة الأسر والوصول إلى التعليم. يُكمل الأطفال الذين يعيشون في الأسر الأفقر تعليمهم الإعدادي بمعدلات أقل من أي من أقرانهم في جميع البلدان في المنطقة التي تتوافر لها بيانات. على الرغم من أنَّ الفتيات في الخُمس الأفقر من السكان في اليمن يُكملن تعليمهن الثانوي بمعدلات أقل من أقرانهن الذكور، فإنَّ العكس هو الصحيح في الجزائر ومصر ودولة فلسطين والسودان؛ حيث يُكمل الفتيات، اللواتي يعشن في عائلات تنتمي إلى الخُمس الأفقر من السكان، تعليمهن الإعدادي بمعدلات أعلى بكثير من أقرانهن الذكور. على الرغم من أنَّ إجراء بحث إضافي حول هذه الظاهرة أمر ضروري لتأكيد العوامل المسهمة في ذلك، فإنَّ الانخراط في سوق العمل سيسهم على الأرجح في الوصول إلى هذا الاتجاه.

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في البرامج التعليمية في المنطقة؛ نظراً إلى تمويل نسبة كبيرة منها على حدة من خلال المدارس الخاصة أو الدروس الخصوصية. تروق هذه البرامج التعليمية الخاصة للسكان الأثرياء الذين يعيشون في المناطق الحضرية الذين يرغبون في الحصول على معايير تعليمية أفضل من التي توفِّرها البرامج العامة. في بعض البلدان كمصر، مثلاً، من الشائع الاستعانة بالدروس الخصوصية، ويُترك أولئك الذين يفتقرون إلى وجود الموارد المالية في وضع غير مواتٍ. تشير تقديرات اليونسكو إلى أنَّ ٦٠ في المائة من طلاب المدارس الثانوية في مصر اعتمدوا على الدروس الخصوصية من أجل اجتياز امتحاناتهم، وهذا الأمر بمنزلة نشاط يستنزف أكثر من ٤٠ في المائة من إنفاق الأسر على التعليم في جميع أنحاء البلاد.[٥٣٦]

المصدر: اليونسكو للإحصاء

[٥٣٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

التعليم الجامعي

تُقاس تصورات الحقوق الاجتماعية للمرأة، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى التعليم الجامعي، بالباروميتر العربي. وعلى الصعيد الإقليمي، يُرجَّح أن يوافق الرجال بنسبة تتراوح بين ٨ و١١ في المائة أكثر من النساء على أنَّ التعليم الجامعي للرجال أكثر أهمية من التعليم الجامعي للنساء. يشهد اليمن أكبر نسبة مئوية من الرجال الذين يوافقون على أنَّ التعليم الجامعي للرجال أكثر أهمية (بنسبة ٣٩ في المائة) مقارنة بنسبة ٦ في المائة من الرجال في لبنان. تفيد التقارير الواردة من ليبيا بوجود اختلاف أكبر في الرأي؛ حيث يوافق ٢٣ في المائة من الرجال على أنَّ التعليم الجامعي للرجال أكثر أهمية، مقارنة بنسبة ٦ في المائة فقط من النساء أفدن بذلك.[٥٣٧]

وفقَ أحدث الأرقام التي نشرتها اليونسكو عن كل بلد، تشكِّل الفتيات في المنطقة[٥٣٨] نسبة ٣٧,١ في المائة من الخريجين في المستوى ٥ [٥٣٩]من التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ونسبة ٥٤,١ في المائة في المستوى ٦ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ونسبة ٤٦,٨ في المائة في المستوى ٧ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم، ونسبة ٤٢,٨ في المائة في المستوى ٨ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.[٥٤٠] من المهم ملاحظة أنَّ تأثيرات الدراسة الأجنبية لا تنعكس هنا؛ لأنَّ الشكل يشير إلى معدلات التخرج في المنطقة. بإمكان معدلات الدراسة الأجنبية تغيير المشهد الذي يظهر عليه التعليم الجامعي بدرجة كبيرة من حيث النسبة المئوية للرجال والنساء الحاصلين على التعليم الجامعي.

على الرغم من أنَّ عدد الخريجين يفوق عدد الخريجات في جميع مستويات التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم، فإنَّ القيد في التعليم الجامعي لا يتبع هذه التوجُّهات. تُقيَّد الإناث في التعليم الجامعي العام والخاص بالمعدل نفسه أو بمعدلات أعلى من أقرانهن الذكور في ١٢ من أصل ١٦ بلداً تتوافر لها بيانات. في الكويت، هناك ذكر واحد مقيَّد في التعليم الجامعي مقابل كل سبعة إناث.

الشكل 2.6: نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي، مؤشر التكافؤ بين الجنسين

يتم تعريف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بأنه النسبة الإجمالية لالتحاق الإناث مقارنة بالنسبة الإجمالية لالتحاق الذكور في كل مستوى من مستويات التعليم. يتراوح مقياس التكافؤ بين الجنسين المقبول بين 0.97 و1.03.

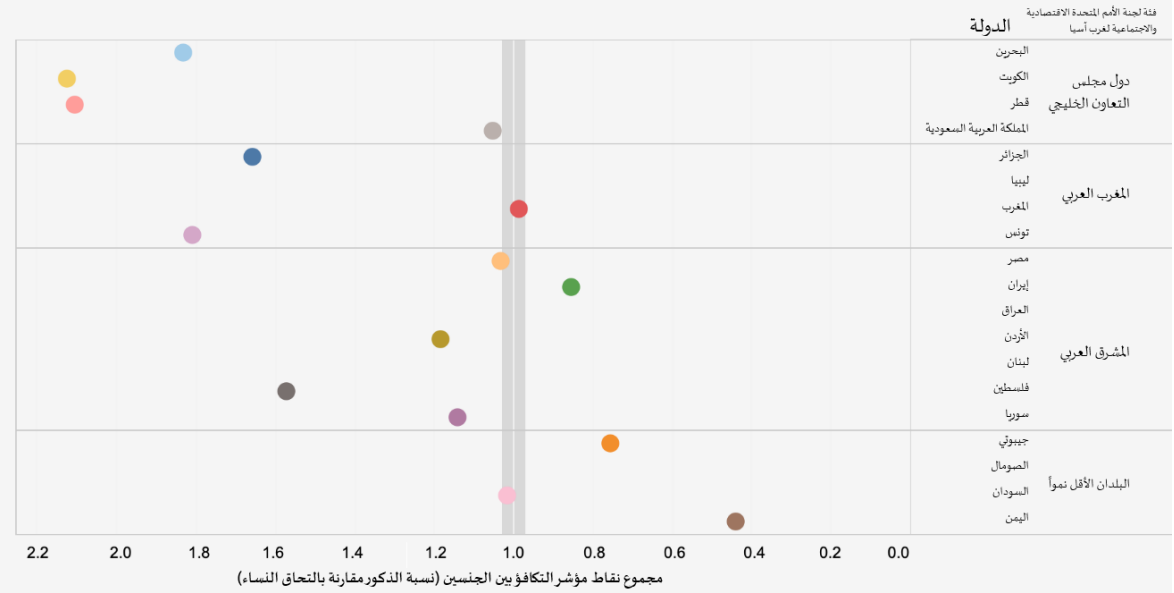

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية

وفي مرحلة التعليم العالي، يعاني الرجال والنساء الحاصلون على تعليم عالٍ معدلات بطالة مختلفة تماماً في جميع البلدان التي تتوافر حولها البيانات. تكون النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر عرضة للبطالة بمرتين على الأقل مقارنة بأقرانهن من الرجال في ٩٠ في المائة من البلدان في المنطقة (ارجع إلى شكل ٢,٧).[٥٤١] لا يكون التحصيل التعليمي غالباً العامل الوحيد الذي يسهم في البطالة، وهذه أمر صحيح خصوصاً في هذه المنطقة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيِّد

[٥٣٧] كاثرين توماس، "حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (s Rights in the Middle East and North Africa'Women)"، الباروميتر العربي، عام ٢٠١٩.

[٥٣٨] لاحظ أنَّ البيانات متوافرة للجزائر والبحرين ومصر وإيران والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعُمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

[٥٣٩] تظهر مستويات التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم على النحو الآتي: ٥ = التعليم الجامعي قصير المدى؛ ٦ = البكالوريوس أو ما يعادلها؛٧ = الماجستير أو يعادلها؛ ٨ = الدكتوراه أو ما يعادلها.

[٥٤٠] معهد اليونسكو للإحصاء.

[٥٤١] "البطالة مع الحصول على تعليم عالٍ (Unemployment with Advanced Education)"، منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

قدرة المرأة على أداء مهام معيَّنة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع)، والأعراف الجنسانية التقليدية في مستويات أعلى من البطالة.[٥٤٢] يستكشف القسم الآتي، سبل العيش، المشكلات المتعلقة بالتوظيف.

الشكل 2.7: البطالة مع الحصول على تعليم عالٍ

النسبة المئوية للقوى العاملة التي تحصل على مستوى من التعليم العالي وتعاني البطالة. يتألف التعليم العالي ضمن هذا المؤشر من التعليم الجامعي قصير المدى أو البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها من مستوى التعليم.

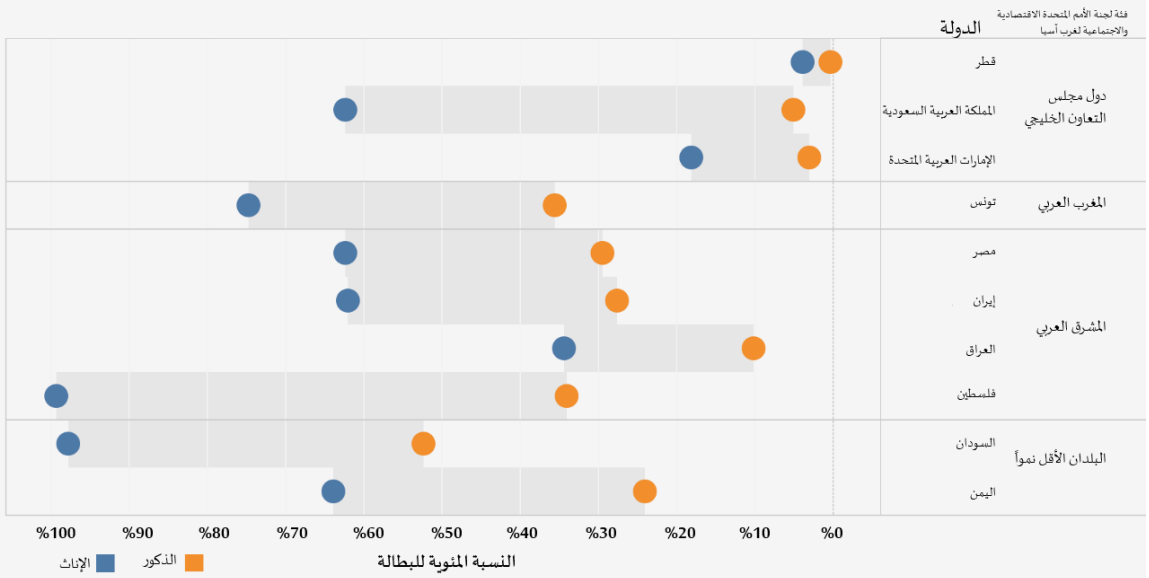

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس

يجب على العائلات في كثير من الأحيان تقدير التكاليف المباشرة للتعليم (على سبيل المثال، الزي المدرسي واللوازم والمصروفات الدراسية) وما يرتبط بها من مزايا مقابل تكلفة إرسال الفتيات إلى المدرسة (على سبيل المثال، عندما تكون الفتيات في المدرسة، يصبحن غير قادرات على الالتحاق بعمالة الأطفال أو المشاركة في الأعمال المنزلية). توثر العوامل الأخرى، مثل: السلامة والمسافة المقطوعة للوصول إلى المدرسة والجودة الملموسة للمواد والظروف السائدة في الصف المدرسي، في معدلات التسرُّب من المدرسة. من ناحية أخرى، يؤثر الاعتقاد بأنَّ التعليم قد لا يؤدي بالضرورة إلى التوظيف، أو يضمن ذلك، تأثيراً كبيراً في معدلات التسرُّب من المدرسة.[٥٤٣]

يشيع كثيراً بين الأطفال عدم التحاق الفتيات الريفيات بالمدارس بكل من المستويين الابتدائي والثانوي في جميع أنحاء المنطقة. لا تلتحق العراقيات اللواتي في عمر المرحلة الثانوية ويعشن في المناطق الريفية بالمدارس بمعدلات أكبر، عدم الالتحاق بالمدرسة بنسبة ٥٩ في المائة، وذلك من بين البلدان التي تتوافر لها بيانات. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، تظهر مجموعة أخرى مهمشة في الغالب وهي الإناث صاحبات الإعاقات؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٦٣ و٩٢ في المائة من الإناث صاحبات الإعاقات أنهن لم يحصلن على أي تعليم في المدرسة مطلقاً.[٥٤٤]

[٥٤٢] مجموعة البنك الدولي، "المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٤.

[٥٤٣] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٥٤٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

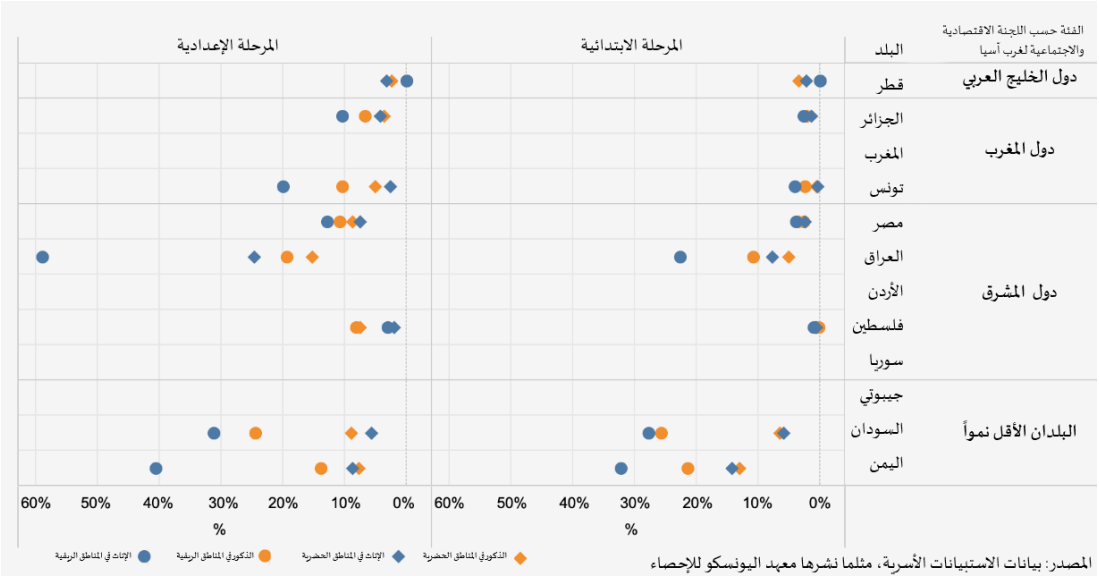

المصدر: بيانات الاستبيانات الأسرية، مثلما نشرها معهد اليونسكو للإحصاء

تختلف معدلات عدم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية اختلافاً كبيراً داخل المنطقة، مع أداء أفضل لدول المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي من بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً. بغض النظر عن البلد، يُرجَّح أن يلتحق أطفال المناطق الحضرية بالمدارس بنسبة ٩ في المائة.[٥٤٥] في مستوى المدرسة الابتدائية، يُرجَّح أن تزيد نسبة الطالبات غير الملتحقات بالمدارس في البلدان الأقل نمواً بمعدل ٥,٢ في المائة مقارنة بزملائهن الذكور.

الجدول ٢,٣:

معدل عدم الالتحاق بالمدارس الابتدائية، حسب تصنيف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	الإناث	الذكور
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣,١ في المائة	٤,٠ في المائة
المغرب العربي	٢,٦ في المائة	٢,٣ في المائة
المشرق العربي	٤,٥ في المائة	٤,٢ في المائة
البلدان الأقل نمواً	٣١,٨ في المائة	٢٦,٦ في المائة

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.[٥٤٦]

يُسجِّل السودان أعلى معدلات عدم التحاق بالمدارس بين أطفال المدارس الابتدائية في المنطقة (نسبة ٣٩ في المائة للإناث ونسبة ٣٧,٦ في المائة الذكور، وهو فارق غير مهم). في اليمن، يُرجَّح أن تزيد نسبة الإناث غير الملتحقات بالمدارس الابتدائية بمعدل ١٠,٨ في المائة مقارنة بأقرانهن الذكور. ينعكس هذا التوجُّه في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي: في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، يُرجَّح أن تكون نسبة الفتيان غير الملتحقين بالمدارس التي تتراوح بين ١,٦ و٣ في المائة أكثر من الفتيات.

النزاعات هي أحد العوامل المعروفة التي تبقي الأطفال والشباب غير ملتحقين بالمدارس؛ ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية الوصول (المادية والمالية)، والمخاوف المتعلقة بالحماية (بما في ذلك التمييز العنصري والتنمّر في المدارس)، وعوامل الإجهاد الاقتصادية الإضافية التي تنشأ من حالات الأزمات التي تقتضي أن يترك الأطفال والشباب مدارسهم لمساعدة عائلاتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية.[٥٤٧]

على الرغم من عدم وجود تفاوت ملحوظ بين قيد الذكور والإناث في البلدان المضيفة، تواجه اللاجئات السوريات العديد من العوائق الجنسانية في التعليم، بما في ذلك زواج الأطفال والتحرش الجنسي ومرافق الصرف الصحي الخاصة والنظيفة.[٥٤٨] تظهر الأبحاث أنَّ الفتيات

[٥٤٥] معهد اليونسكو للإحصاء. تم حساب المتوسطات المُرجَّحة باستخدام بيانات السكان والبيانات الإدارية المتعلقة بعدم الالتحاق بالمدارس، مثلما نشرتها اليونسكو.

[٥٤٦] تم حساب المتوسطات المُرجَّحة باستخدام بيانات السكان والبيانات الإدارية المتعلقة بعدم الالتحاق بالمدارس مثلما نشرتها اليونسكو.

[٥٤٧] البنك الدولي، "التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مذكرة وصفية حول التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والفجوات التي تعيق ذلك، تم إعدادها لتوفير سياق ظرفي لخطة العمل الإقليمية القائمة على النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (s Towards Gender Equality in the Middle East and North Africa Region A descriptive note on progress and gaps towards gender Progres ender Action Plans Regional G's empowerment in the MNA region, produced to provide the situational context to the World Bank Group'equality and women)"، ١٨FY – ٢٣، عام ٢٠١٧.

[٥٤٨] مركز لايتنر للقانون الدولي والعدالة في كلية الحقوق بجامعة فوردهام، مدينة نيويورك، "مدخلات النهج القائم على النوع الاجتماعي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (عام ٢٠١٨): الدروس المستفادة من عمليات الاستغلال التي تعرَّضت لها اللاجئات السوريات في لبنان وتركيا والأردن (Lessons from Abuses faced by Syrian Female Refuges in Lebanon, Turkey, Jordan and Approach Inputs to UNHCR for the Global Compact on Refugees -Gendered)(٢٠١٨)"، بلا تاريخ.

السوريات اللاجئات أكثر عرضة للزواج في عمر صغير، وهو إجراء مدفوع بالفقر ويسهم في ارتفاع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس.[٥٤٩]

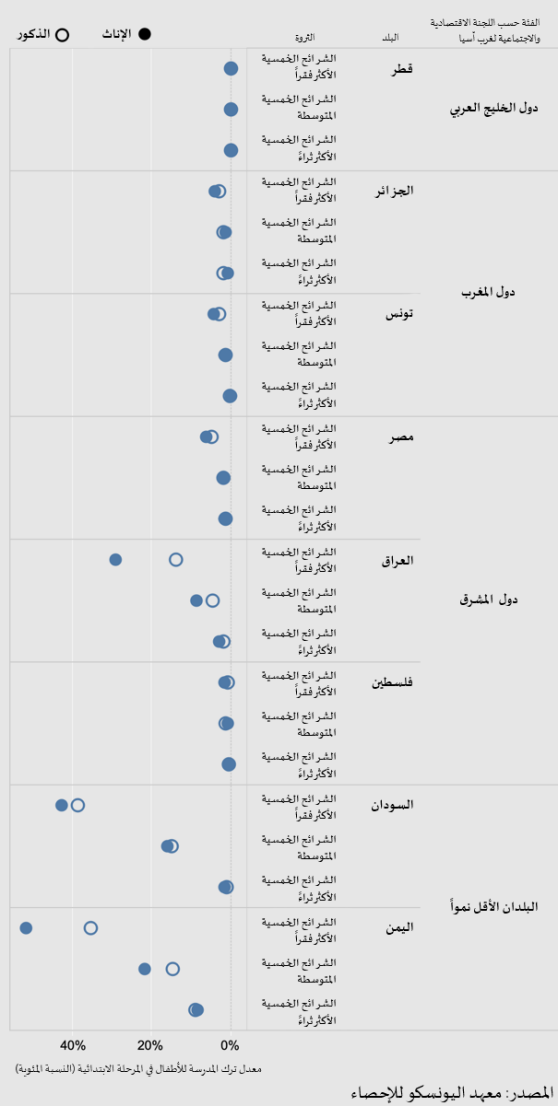

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

ترتبط التقسيمات الخمسية حسب ثروة الأسرة بخطر عدم الالتحاق بالمدارس في البلدان الأقل نمواً ودول المشرق، ويكون لها تأثير طفيف في معدلات عدم الالتحاق بالمدارس في بلدان المغرب. يبدو أنَّ ثروة الأسرة تؤثر في معدلات عدم الالتحاق بالمدارس بكثافات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة. بالنظر إلى الأدلة، يبدو أنَّ ثروة الأسرة لها تأثير متفاقم في عدم المساواة بين الجنسين ومعدلات حضور الإناث بالمدارس، وخاصة في البلدان الأقل نمواً.

يبدو أنَّ العائلات الأشد فقراً في البلدان الأقل نمواً ترسل أبناءها الذكور إلى المدرسة بمعدلات أكبر بكثير من أبنائها الإناث. كلما ارتفعت ثروة الأسرة، أصبح عدم المساواة بين الجنسين منخفضاً وتلتحق مزيد من الفتيات بالمدرسة. على سبيل المثال، تصل نسبة الطالبات الإناث في الأسر الأشد فقراً في السودان غير المُلتحقات بالمدارس إلى ٥٢,٦ في المائة حسبما تفيد التقارير. بينما تصل نسبة الإناث في الأسر الأكثر ثراءً في السودان غير المُلتحقات بالمدارس إلى ١٢,٤ في المائة. في الجزائر، أصبحت الفجوة أصغر بكثير؛ حيث تصل نسبة طالبات المرحلة الابتدائية من العائلات الأشد فقراً غير المُلتحقات بالمدارس إلى ٣,٩ في المائة بينما تصل نسبة طالبات المرحلة الابتدائية من العائلات الأكثر ثراءً غير المُلتحقات بالمدارس إلى ١,٨ في المائة. قد يشير هذا إلى توافر نظام تعليمي متطوّر للغاية أمام معظم الطلاب، على عكس العقبات التي تواجهها الأطفال الإناث من السودان.

الأشخاص ذوي الإعاقة

تكون البيانات المتعلقة بالحضور والتحصيل بين الأشخاص ذوي الإعاقة شحيحة. أحد الموارد التي توفِّر هذه البيانات للبلدان المختارة في المنطقة هو لوحة متابعة الإعاقة في المنطقة العربية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التي [٥٥٠]تعرض النسبة المئوية للذكور والإناث ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة الذين لا يحصلون على أي تعليم في ستة بلدان في المنطقة.[٥٥١] يعكس تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة الأنماط نفسها كأولئك الأشخاص غير ذوي الإعاقة: لا يحبذ الأفراد الإبلاغ عن عدم الالتحاق بالمدارس إذا كانوا يعيشون في مناطق حضرية. ومع ذلك، فإنَّ نسبة النساء والفتيات ذوي الإعاقة اللواتي يبلغن عن عدم الالتحاق بالمدارس، حتى اللواتي تعشن في المناطق الحضرية، أمرٌ مقلق.

أبلغ ما يتراوح بين ٦٣ و٨٥ في المائة من الإناث ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية عن عدم الالتحاق بالمدارس. والأكثر خطورة من ذلك هو وضع الإناث في المناطق الريفية؛ حيث أفاد ما يتراوح بين ٧٨ و٩٢ في المائة منهن بعدم الالتحاق بالمدارس. من ناحية أخرى، هناك فارق شاسع بين معدلات عدم التحاق الإناث ذوي الإعاقة والذكور ذوي الإعاقة بالمدارس في البيئات الريفية والحضرية على حد سواء. في البيئات الحضرية، تزيد احتمالية عدم التحاق الإناث ذوي الإعاقة بالمدارس بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٦٣ في المائة مقارنة بالذكور ذوي الإعاقة. على الرغم من أنَّ الفارق أقل في المجتمعات الريفية، لا تزال احتمالية عدم التحاق الإناث ذوي الإعاقة بالمدارس أكثر بنسبة تتراوح بين ١٠ و٥٣ في المائة مقارنة بأقرانهن الذكور، حسبما تفيد التقارير.

---

[٥٤٩] المرجع نفسه

[٥٥٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

[٥٥١] لاحظ أنَّ هذه البلدان الستة أفادت في تقاريرها ببيانات مصنَّفة حسب الجنس استناداً إلى الموقع (على سبيل المثال، الريف أو الحضر)، وكانت لديها مجموعات بيانات مكتملة (على سبيل المثال، ليست هناك نسبة مئوية كبيرة من "المستوى غير مذكور").

الجدول ٢,٤

التحصيل التعليمي: عدم الالتحاق بالمدارس[٥٥٢]

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	ذوي الإعاقة				من دون إعاقات			
		الإناث (في المناطق الحضرية)	الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الريفية)	الذكور (في المناطق الريفية)	الإناث (في المناطق الحضرية)	الذكور (في المناطق الحضرية)	الإناث (في المناطق الريفية)	الذكور (في المناطق الريفية)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..
	الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..
	عُمان	٨٥,٢	٧١,٢	٨٨,٤	٨٠,١	٢٠,٢	١٢	٢٩,٥	١٩
	قطر	..	..	..	..	..	..	..	..
	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..
	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب العربي	الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..
	ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
	المغرب	٧٢,٨	٤٩,٧	٩١,٢	٧٤,٦	٣٠,٦	١٧,٣	٥٥,٩	٣٧,٨
	تونس	..	..	..	..	..	..	..	..
المشرق العربي	مصر	..	..	..	..	..	..	..	..
	إيران	..	..	..	..	..	..	..	..
	العراق	٨٠,٨	٥٩,٣	٩٢	٧٥	٤٧,٦	٣٨,٥	٦٨,٨	٥١,٩
	الأردن	٦٢,٧	٣٨,٨	٧٨	٥٣,٧	٢٣,٢	١٨,٨	٣٠,٣	٢٢,٧
	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
	دولة فلسطين	٧١,٥	٤٧,٦	٨٠,٥	٥٢,٥	١٨,٧	١٤,٩	٢٤,٥	١٦,١
	سوريا	..	..	..	..	..	..	..	..
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
	السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
	اليمن	٧٤,٧	٤٥,٧	٨٩,٩	٧٠,٩	٢٩,١	١٤,٨	٥٣,٧	٢٤,٩

مثلما ذُكر سابقاً، ثمَّة عوامل عديدة تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الذهاب إلى المدارس، بما في ذلك البنية التحتية غير الملائمة وعدم وجود هيئة تدريس تناسبهم في المدارس والصور النمطية وغيرها من الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية.

إمكانية الوصول وجودة التعليم

لا تتوافر معلومات متعلقة بالتعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة. تتوافر في ستة بلدان في المنطقة إحصاءات حديثة حول البنية الأساسية الملائمة[٥٥٣] والمواد المناسبة[٥٥٤]، وتكشف هذه الإحصاءات عن وجود تباينات صارخة بين المناطق دون الإقليمية. في مجلس التعاون

[٥٥٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإعاقة في المنطقة العربية (Disability in the Arab Region)"، لوحة متابعة الإعاقة، عام ٢٠٢٠.

[٥٥٣] تعرَّف البنية الأساسية المناسبة على أنها أي بيئة معمورة مرتبطة بمرافق التعليم التي يمكن لجميع المستخدمين الوصول إليها، بما في ذلك أولئك الأشخاص أصحاب أنواع الإعاقات المختلفة، حتى يمكنهم الوصول إليها لاستخدامها والخروج منها. تشتمل إمكانية الوصول على سهولة اقتراب جميع المستخدمين المحتملين للمبنى من المبنى والخدمات والمرافق الملحقة به (مثل: المياه والصّرف الصّحّي) من دون مساعدة من أحد و/أو الدخول إليها و/أو إخلائها و/أو استخدامها، مع التأكيد على صحة الفرد وسلامته ورفاهيته أثناء تأدية تلك الأنشطة. المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/

[٥٥٤] تشتمل المواد المناسبة على مواد التعليم والمنتجات المساعدة التي تتيح للطلاب والمعلمين ذوي الإعاقة/الذين يعانون قيوداً عند أداء وظائفهم الوصول إلى التعليم والمشاركة بشكل كامل في البيئة المدرسية. المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/

الخليجي، أفادت قطر والبحرين والمملكة العربية السعودية بأنَّ ١٠٠ في المائة من المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية يمكنها الوصول إلى البنية الأساسية والمواد المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة. ومن ناحية أخرى، يظهر المغرب (في منطقة المغرب العربي) بنسبة تتراوح بين ١٧ و٣٤ في المائة من المدارس لديها إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية والمواد المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة، بينما تأتي سوريا (في منطقة المشرق العربي) بنسبة أقل من ١ في المائة من المدارس لديها بنية أساسية ومواد مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة.[٥٥٥]

الجدول ٢,٥:

نسبة المدارس التي يمكنها الوصول إلى البنية الأساسية والمواد المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	العام	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٢٠١٨	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة
	الكويت	--	--	--	--
	عُمان	--	--	--	--
	قطر	٢٠١٨	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة
	المملكة العربية السعودية	٢٠١٧	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	--	--	--	--
المغرب العربي	الجزائر	--	--	--	--
	ليبيا	--	--	--	--
	المغرب	٢٠١٨	١٧ في المائة	٣٠ في المائة	٣٥ في المائة
	تونس	--	--	--	--
المشرق العربي	مصر	--	--	--	--
	إيران	--	--	--	--
	العراق	--	--	--	--
	الأردن	--	--	--	--
	لبنان	--	--	--	--
	دولة فلسطين	٢٠١٨	٤٦ في المائة	٦١ في المائة	٦٩ في المائة
	سوريا	٢٠١٨	٠,٤٤ في المائة	٠,٣٨ في المائة	٠,٠٠ في المائة
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	--	--	--	--
	الصومال	--	--	--	--
	السودان	--	--	--	--
	اليمن	--	--	--	--

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

يُعد الوصول إلى التعليم الرسمي وتوافره للأشخاص ذوي الإعاقة أمراً بالغَ الأهمية. يؤدي غياب التعليم إلى تقليل احتمالية العثور على عمل رسمي، وقد يؤثر في قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستفادة من مختلف عمليات الحماية الاجتماعية. على سبيل المثال، يُستبعد الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة في مصر من التأمين الصحي الاجتماعي إذا لم يكونوا مقيدين في المدارس. من ناحية أخرى، تجعل العديد من البلدان التحويلات النقدية مشروطة بحضور الطفل إلى المدرسة. تثير هذه الشروط أسئلة رئيسة تتعلق بما إذا كانت الأسرة مع الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة سيستبعدون من الحصول على التحويلات النقدية في حالة عدم توافر التعليم الملائم والمناسب الذي يمكن الوصول إليه، أم لا. أعفى المغرب في السابق الأطفال أصحاب الاحتياجات الشخصية من الشروط المرتبطة بالتعليم. على الرغم من أنَّ هذا الأمر قد يكون مفيداً لبعض الأسر، فإنَّ هناك مخاطرة تتمثَّل في تغذية الرغبة في عدم ضرورة ذهاب الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة إلى المدرسة؛ ومن ثَم، يتواصل إقصاؤهم من التعليم الرسمي.[٥٥٦] ومع ذلك، شهد عام ٢٠١٩ إطلاق وزارة التربية والتعليم سياسة التعليم الشامل التي تركّز على الأطفال أصحاب الاحتياجات الخاصة.[٥٥٧] ومنذ ذلك الحين، تضاعف عدد الطلاب ذوي الإعاقة المقيدين بمعدل أربع مرات.[٥٥٨]

[٥٥٥] قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

[٥٥٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية (Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries)"، عام ٢٠١٧.

[٥٥٧] للحصول على مزيد من المعلومات، ارجع إلى: وزارة التربية والتعليم https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/EBS.aspx

[٥٥٨] المرجع نفسه

تُعد جودة التعليم في المنطقة مصدر قلق كبيراً كذلك. في جميع أنحاء المنطقة، أسهم تردّي جودة التعليم الذي يعتمد على "التعليم التلقيني الموجَّه بواسطة المعلم بدرجة كبيرة" في جميع مستويات التعليم في فشل تعزيز التفكير النقدي غالباً.[٥٥٩] تُعد ممارسات التدريس والتعليم والامتحانات التقليدية من العقبات الرئيسة في المنطقة؛ وتعني هذه الممارسات أنَّ الشباب لا يحصلون بدرجة كبيرة على تعليم ملائم لمتطلبات سوق العمل الحالية أو تعليم يمنح المهارات اللازمة لكي يصبح الفرد إيجابياً وفعَّالاً في المجتمع.[٥٦٠]

على الرغم من تحقيق إنجازات ملحوظة من حيث معدلات الحضور والتحصيل على مدار العقد الماضي، فإنَّ خطوات التطوير هذه كانت مصحوبة بتحسينات شهدتها جودة التعليم. بالرغم من حضور ملايين من الطلاب في المنطقة أعواماً عديدة من التعليم المدرسي، فإنهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية في الحساب والقراءة والكتابة.[٥٦١]

إمكانية الوصول وجودة التعليم في بيئات تحكمها النزاعات

المربع ٢,٢: فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والتعليم في بيئات تحكمها النزاعات

أدت الحاجة إلى التعليم عن بُعد بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ إلى ممارسة ضغوط إضافية على نظم التعليم المعقَّدة والصعبة بالفعل في البيئات التي تحكمها النزاعات. يُعد السكان المهمشون تحديداً، بما في ذلك اللاجئون والنازحون والعائدون والأفراد غير الحاصلين على الجنسية وفي عمر الالتحاق بالمدارس والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال في عمر الالتحاق بالمدارس من العائلات المتضررة من الفقر المُدْقِع، أكثر عرضة لخطر الإقصاء؛ حيث يُحتمل ألا يتمكنوا من المشاركة في التعليم عن بُعد أو من المنزل.
أدت أيضاً الاضطرابات التي يشهدها التعليم بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ إلى قلق العديد من الأشخاص تجاه إمكانية عدم عودة الأطفال في عمر الالتحاق بالمدارس، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة والمهمشين منهم، إلى المدارس بعد انقضاء الجائحة.[٥٦٢]

تؤدي النزاعات إلى استفحال أزمة جودة التعليم وتعزيز حالات عدم المساواة الموجودة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، تعكس الأزمات اتجاه العديد من الإنجازات من حيث قيد الفتيات والنساء في نُظم التعليم الرسمي ومستوى تحصيلهن.[٥٦٣] في المناطق المتضررة من الأزمات، تُعد المجموعات المهمشة من الأطفال، بما في ذلك الفتيات والشابات، الأكثر احتياجاً بشكل هائل.[٥٦٤] على الرغم من أنَّ المنطقة موطن لنحو ٦ في المائة فقط من السكان في جميع أنحاء العالم، فإنها تستضيف ربع الأشخاص النازحين المرتبطين بالنزاعات التي يشهدها العالم وأكثر من ثلث اللاجئين حول العالم. تفرض هذه النزاعات ضغوطات شديدة على نُظم التعليم في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان المستضيفة على حد سواء.

توصلت أحدث الأبحاث إلى أنَّ ٣٨ في المائة فقط من البنية التحتية الخاصة بالمدارس في العراق لا تزال على حالتها من بين ١٦ مدينة عانت ويلات القتال العنيف أثناء الحرب؛ وأنَّ ما يقرب من ثلث المدارس في سوريا قد تضرر أو تدمر، أو احتلته أطراف النزاع، أو تحوَّل إلى مأوى؛ وأنَّ ثلثي المدارس في اليمن بحاجة إلى عمليات ترميم وإصلاح.[٥٦٥]

بالنسبة إلى أولئك الذين فروا إلى بلدان أخرى لتجنب النزاع، لا يزال الوصول إلى التعليم يمثِّل تحدياً. على الرغم من ندرة البيانات الموثوقة ذات الصلة بقيد النازحين في المدارس، فإنَّ هذه المجموعة تواجه غالباً عقبات رئيسة في سبيل الوصول إلى التعليم. تظهر التقديرات الأولية أنَّ

[٥٥٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Digital Technologies for Arab Horizon ٢٠٣٠ Development)"، عام ٢٠١٩.

[٥٦٠] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٥٦١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من النزاعات، رصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن المسوحات الأسرية (Monitoring the Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Microdata from Household Surveys)"، عام ٢٠١٨.

[٥٦٢] مبادرة "لا لضياع جيل"، الأزمة السورية، "موجز للدفاع عن مبادرة "لا لضياع جيل (No Lost Generation Advocacy Brief)"، يونيو ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

[٥٦٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من النزاعات، رصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن المسوحات الأسرية (Monitoring the Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Microdata from Household Surveys)"، عام ٢٠١٨.

[٥٦٤] المرجع نفسه

[٥٦٥] البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كتيب شامل (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa, Overview booklet)"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، عام ٢٠١٩.

قيد النازحين يمثّل ٢٥ في المائة في اليمن و٥٢ في المائة في العراق فقط.[٥٦٦]

تشير التقديرات في أحدث الأبحاث إلى أنه من بين الأطفال السوريين اللاجئين، هناك ٤٦ في المائة منهم غير مُلتحقين بالمدارس في لبنان (التعليم الرسمي وغير الرسمي على حد سواء) و٣٦ في المائة منهم غير مُلتحقين بالمدارس في الأردن.[٥٦٧]

وبالمثل، هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالتعليم الجامعي في البيئات التي تحكمها النزاعات. تشير التقديرات إلى أنَّ ٥ في المائة فقط من اللاجئين السوريين (بعمر يتراوح بين ١٨ و٢٤) في البلدان المستضيفة في المنطقة مقيدون في التعليم العالي. ونظراً إلى أنَّ التعليم لا يحظى بالأولوية في الاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج المساعدة، فإنَّ التمويل لا يزال عقبة رئيسة.[٥٦٨]

التعليم غير الرسمي[٥٦٩]

نظرة عامة

الجدول ٢,٦:

نسبة الأفراد المقيدين في التعليم المهني الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٥,٥ في المائة	٠,٩ في المائة	٣,٦ في المائة
	عُمان	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة
	قطر	٠,٦ في المائة	٠,٩ في المائة	٠,٦ في المائة
	المملكة العربية السعودية	٠,٥ في المائة	٠,٤ في المائة	٠,٣ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة
المغرب العربي	المغرب	٧,١ في المائة	٤,٤ في المائة	٥,٨ في المائة
المشرق العربي	مصر	١٣,٠ في المائة	٩,٧ في المائة	١١,٤ في المائة
	إيران	٧,٧ في المائة	٤,٠ في المائة	٥,٩ في المائة
	الأردن	١,٥ في المائة	١,٠ في المائة	١,٢ في المائة
	دولة فلسطين	٣,٣ في المائة	٢,٥ في المائة	٢,٩ في المائة

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٧.

تتوافر بيانات حول نسبة الأفراد المقيَّدين في التعليم المهني (تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً) في ١١ بلداً في المنطقة. يُقيَّد الذكور بمعدل أعلى من الإناث في جميع البلدان باستثناء أربعة منها (عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). تشهد مصر أعلى معدل لقيد الإناث في التعليم المهني، ويبلغ ٩,٧٢ في المائة.

تختلف مشاركة الإناث في التعليم الجامعي قصير المدى (المستوى ٥ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم)، الذي يُركّز على مهن أو ممارسات بعينها ويُجهّز الطلاب للانخراط في سوق العمل، اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. من خلال إبراز الحاجة إلى إدراج الفتيات والنساء وتشجيعهن على المشاركة في هذه البرامج، أصبحت مشاركة الإناث في برامج المستوى ٥ تتجاوز ٥٠ في المائة في نصف البلدان الستة عشر التي تتوافر لها البيانات فقط. ومن ضمن البلدان التي تشهد أدنى معدل لمشاركة الإناث في برامج المستوى ٥: المملكة العربية السعودية (٢٧,٩٩ في المائة) وإيران (٣٠,٠٨ في المائة) والكويت (٣٧,١٧ في المائة). تكون مشاركة الإناث في برامج المستوى ٥ هي الأعلى في الإمارات العربية المتحدة (بنسبة ٥٩,٦٤ في المائة) والبحرين (بنسبة ٥٨,٧١ في المائة) ولبنان (بنسبة ٥٦,٢٧ في المائة).

[٥٦٦] المرجع نفسه

[٥٦٧] المرجع نفسه

[٥٦٨] المرجع نفسه

[٥٦٩] يُعرَّف بأنه: "التعليم الذي يضفي عليه مقدّم خدمات التعليم الطابع المؤسسي، ويجعله ذا مغزى، ويضع خططاً لتنفيذه. وأكثر السمات التي تميّز التعليم غير الرسمي هي أنه يمثّل إضافة و/أو حلاً بديلاً و/أو تكملة للتعليم الرسمي داخل عملية تعلم الأفراد على مدى الحياة. يتوافر هذا النوع من التعليم غالباً لضمان حق الجميع في الوصول إلى التعليم. يلائم هذا التعليم الأشخاص من جميع الأعمار، ولكنه لا يضع هيكلاً ذا مسار مستمر؛ يمكن أن تكون مدته قصيرة و/أو منخفض الكثافة، ويُقدَّم عادة في شكل دورات تدريبية قصيرة أو ورشات عمل أو ندوات. تنتج عن التعليم غير الرسمي في الغالب مؤهلات لا تعترف بها سلطات التعليم الوطنية المعنية على أنها مؤهلات رسمية، أو أنها لا ترقى إلى أن تكون مؤهلات مطلقاً. يمكن أن يتناول التعليم غير الرسمي البرامج التي تسهم في محو أمية الراشدين والشباب وتعليم الأطفال غير المُلتحقين بالمدارس، فضلاً عن البرامج المعنية بمهارات الحياة ومهارات العمل والنمو الاجتماعي أو الثقافي. المصدر: التصنيف الدولي الموحد للتعليم، عام ٢٠١١.

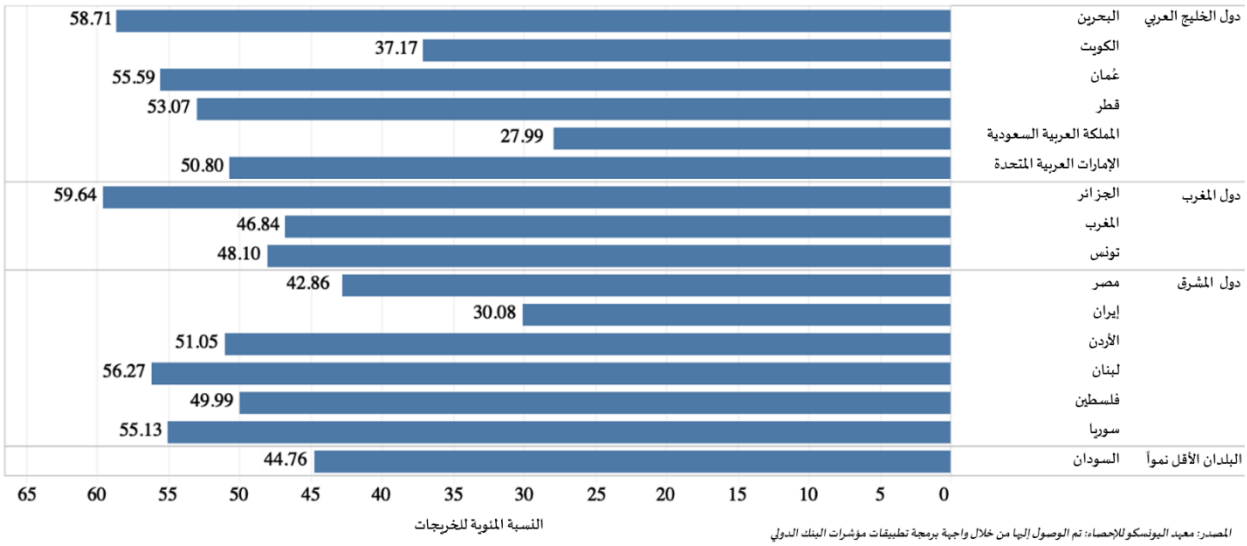

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء؛ تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة تطبيقات مؤشرات البنك الدولي

استنتج أحد التخطيطات التحليلية لمهارات الحياة وتعليم المواطنين في المنطقة[٥٧٠] أنَّ مهارات الحياة غير الرسمية وأنشطة تعليم المواطنين تديرها منظمات غير حكومية إلى حد كبير، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في استهداف المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة.[٥٧١] إنَّ توفير هذه المهارات للمجموعات المهمشة والأكثر هشاشة خارج التعليم الرسمي أمرٌ بالغ الأهمية؛ لأنَّ انخفاض معدلات الحضور والإكمال في المستوى الثانوي في العديد من البلدان داخل المنطقة يعني أنَّ الكثير من الشباب لا تسنح لهم دوماً فرص تعلُّم مهارات الحياة. ومع ذلك، تُقدِّم برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المنطقة دعماً محدوداً إلى المجموعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمحتجزون السابقون والسكان الأميون.[٥٧٢]

تم إبراز العديد من التحديات المرتبطة بالتعليم غير الرسمي في أحد التخطيطات التحليلية داخل المنطقة، بما في ذلك الحقيقة التي تفيد بعدم وجود تنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية أو القطاع الخاص فيما يتعلق بالعديد من هذه البرامج؛ ومحدودية الأطر التنظيمية التي تربط بين التعليم الرسمي وغير الرسمي؛ ومحدودية اعتماد فرص التعليم البديلة أو الاعتراف بها، أو عدم وجودها.[٥٧٣] على الرغم من هذه التحديات، فإنَّ المسوحات حول انتقال الشباب من المدرسة الى العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تضمَّنت بيانات من مصر والأردن ولبنان ودولة فلسطين وتونس، تشير إلى أنَّ خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديهم آفاق أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات (يبلغ معدل البطالة بين خريجي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ١٥ في المائة وبين خريجي الجامعات ٣٠ في المائة). ومع ذلك، فإنَّ التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لا يزال يُنظر إليه على أنه خيار "متبقٍ" للطلاب غير القادرين على الانتقال إلى المسار الثانوي العام التالي للتعليم الأساسي.[٥٧٤]

استنتج التخطيط التحليلي أنَّ مهارات الحياة وبرامج التعليم القائمة على المواطنة في البيئات غير الرسمية متفرقة، وتصبح مستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنفِّذة. على هذا النحو، تفتقر هذه الأنشطة في الغالب إلى آليات التنسيق الوطنية أو المحلية، وتُقدَّم على أساس كل مشروع على حدة، ما يثير التساؤل حول استدامة مثل هذه الأنشطة على المدى الطويل.[٥٧٥]

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

من بين خيارات التعليم ما بعد الثانوي، لا يُمثِّل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني سوى ٢٠ في المائة من القيد. ومن ثَم، واجهت

---

[٥٧٠] لاحظ أنَّ التخطيط التحليلي شمل البلدان الخمسة عشر الآتية: الجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن. ومن ثَم، فإنه لا يتضمن معلومات من جميع البلدان في تحليل الأوضاع هذا (على سبيل المثال، فقدان المعلومات المتعلقة بالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والإمارات العربية المتحدة).

[٥٧١] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٥٧٢] المرجع نفسه

[٥٧٣] المرجع نفسه

[٥٧٤] "وثيقة داخلية تعود إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف بعنوان ديناميات النوع الاجتماعي والعوائق التي تحول دون توظيف الفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شاركتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مع فريق الدراسة البحثية) (Document titled Gender dynamics and barriers for girl child th the research study team byemployability in MENA (shared wi)"، بلا تاريخ.

[٥٧٥] المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (lls and Citizenship Education in the Middle East and North AfricaAnalytical Mapping of Life Ski)"، عام ٢٠١٧، صفحة ٤٣.

المنطقة نقصاً في المهنيين المؤهلين في مختلف المهن. في المنطقة، يعاني التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تصوُّراً سلبياً، ويؤدي بالأفراد إلى التقليل من المهن التجارية. أفاد معظم الطلاب الذين استُطلعت آراؤهم في إطار دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية بأنهم "لن ينظروا إلى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على أنه بديل مجدٍ للتعليم الجامعي". وتبقى هذه المواقف متجذرة بعمق في الأعراف الثقافية كما توضح الأبحاث السابقة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في المنطقة - أعرب الشباب عن أن المهن اليدوية متدنية ولن "تؤهلهم إلى الزواج والاندماج الاجتماعي".[٥٧٦]

وقد خلصت دراسة أجريت في البلدان المختارة في المنطقة[٥٧٧] إلى أنَّ العمل المهني غير مفضَّل للنساء. من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أنَّ برامج التدريب المهني نفسها تعزز التمييز العنصري القائم على النوع الاجتماعي، وتقسِّم هذه الأبحاث غالباً البرامج إلى موضوعات مقبولة اجتماعياً للرجال ومقبولة اجتماعياً للنساء.[٥٧٨]

الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات للتعلم على مدى الحياة

الجدول ٢,٧:

الوصول إلى الإنترنت

النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت

المتوسط الإقليمي: الإناث ٥٣,٩ في المائة، الذكور ٦٥,٥ في المائة

الفئة	البلد	الذكور	الإناث
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٩٨,٧ في المائة	٩٨,٥ في المائة
	الكويت	٩٩,٥ في المائة	٩٩,٨ في المائة
	عُمان	٩٠,٦ في المائة	٩٦,٨ في المائة
	قطر	١٠٠,٠ في المائة	٩٩,٣ في المائة
	المملكة العربية السعودية	٩٤,٦ في المائة	٩١,٤ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	٩٨,٣ في المائة	٩٨,٨ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٥٥,١ في المائة	٤٢,٩ في المائة
	المغرب	٦٨,٥ في المائة	٦١,١ في المائة
	تونس	...	...
المشرق العربي	مصر	٥٢,٤ في المائة	٤١,٣ في المائة
	إيران	٧٣,٨ في المائة	٦٦,٢ في المائة
	العراق	٩٨,٣ في المائة	٥١,٢ في المائة
	دولة فلسطين	٦٨,٥ في المائة	٦٠,٢ في المائة
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٥٩,٩ في المائة	٥١,٦ في المائة
	السودان	١٦,٩ في المائة	١١,٠ في المائة

المصدر: قاعدة بيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية/مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الاتحاد الدولي للاتصالات. أحدث البيانات المتوافرة بين ٢٠١٦ و٢٠١٩.

تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على تعزيز التعليم الجيد الشامل والمنصف بالإضافة إلى تعزيز فرص التعلم على مدى الحياة لجميع النساء والفتيات. ومع ذلك، يُعد الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانخفاض مستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية من العوامل التي تسهم في وجود مشهد غير متكافئ داخل المنطقة، سواء بين البلدان وبين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ ارتفاع تكاليف الاتصال وضعف الاتصالات في جميع أنحاء المنطقة يعني أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات للتعلم على مدى الحياة يُمثِّل تحدياً لكثير من السكان، وخاصة بين النساء والفتيات.

[٥٧٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشباب العربي: العمل والتعليم والتغيير الاجتماعي (Impact of ICT on Arab Youth, Employment, Education and Social Change)"، عام ٢٠١٣.

[٥٧٧] مصر والأردن ولبنان وتونس.

[٥٧٨] منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (Counting on Women's Work Without Counting Women's Work)"، عام ٢٠١٩.

باتت الفجوة بين الجنسين[٥٧٩] في امتلاك الهواتف المحمولة[٥٨٠] واستخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة[٥٨١] في المنطقة واضحة، وقد ظلت كما هي أو ارتفعت في غضون الأعوام القليلة الماضية. في عام ٢٠١٩، كانت احتمالية امتلاك النساء في المنطقة للهواتف المحمولة أقل بنسبة ٩ في المائة، وكانت احتمالية استخدامهن الإنترنت عبر الهواتف المحمولة مرة واحدة على الأقل في الأشهر الثلاثة الماضية أقل بنسبة ٢١ في المائة.[٥٨٢] نوهت النساء اللواتي استُطلعت آراؤهن في المنطقة إلى المخاوف المتعلقة بالأمان والمضايقات والتكاليف بوصفها عوائق تمنع امتلاك الهواتف المحمولة.[٥٨٣]

تُعد المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المواقع والتطبيقات التي تعزز التعلم على مدى الحياة (على سبيل المثال، LinkedIn) أقل بكثير بين النساء مقارنة بالرجال في المنطقة. من ناحية أخرى، خلصت أحدث الأبحاث إلى أنَّ النساء في المنطقة لم يحصلن حتى الآن على حضور تمثيلي على الإنترنت أو تمكَّنَّ من "رفع حصتهن في الفضاء الرقمي في المنطقة".[٥٨٤]

تعمل الفجوة الرقمية [٥٨٥]أيضاً على تفاقم حالات عدم المساواة، خاصة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعيق مشاركة النساء والفتيات في التعليم ووصولهن إلى تنمية المهارات (على سبيل المثال، التعليم الإلكتروني). يختلف وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اختلافاً كبيراً داخل المنطقة. على سبيل المثال، تتراوح النسبة المئوية للإناث اللواتي تستخدمن الإنترنت بين سكان المنطقة بين ١١ في المائة في السودان و٩٩,٨ في المائة في الكويت. يتجلى التفاوت الأكبر بين الذكور والإناث في العراق؛ حيث تستخدم نسبة ٩٨,٣ في المائة من الذكور الإنترنت مقابل ٥١,٢ في المائة من الإناث. في الإمارات العربية المتحدة فقط، تستخدم الإناث الإنترنت أكثر قليلاً من الذكور. (ارجع إلى الجدول ٢,٧.)

تمثّل الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية عقبات خطيرة أمام وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة. في جميع أنحاء المنطقة، تقوِّض هذه الأدوار الجنسانية التقليدية والأعراف الاجتماعية الضارة وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وهذا يحول دون تمكُّن النساء والفتيات من التكيف مع الطلب المُلِح على تعلُّم المهارات الرقمية والوصول إلى التقنيات الرقمية لتعزيز التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والمشاركة في جهود التعافي. يسري هذا الأمر بشكل خاص على البيئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أو المناطق الريفية؛ حيث يتم الوصول غالباً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المنزل حيث تشكِّل مخاوف السلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية عوائق أمام وصول النساء والفتيات إلى هذه التكنولوجيات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكِّل عدم التحكم في توقيت استخدام هذه التكنولوجيات وكيفية القيام بذلك عائقاً آخر أمام النساء والفتيات. على سبيل المثال، أفادت نسبة ١٢ في المائة من النساء في مصر بأنهن "لم يتصلن بالإنترنت في أحيانٍ كثيرة لأنهن يعتقدن أنه أمر غير ملائم أو بسبب اعتراض العائلة أو الأصدقاء على ذلك".[٥٨٦]

على غرار الوصول العام إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تكشف المؤشرات المرتبطة بالإلمام بالحاسوب التي نشرتها اليونسكو عن فجوات بين الإناث والذكور في المنطقة. كمثال لذلك، يُظهِر أحد الأفراد، القادرين على إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن مرفقاً (يُشار إليه فيما بعد باسم "الإلمام بالبريد الإلكتروني")، المهارات التكنولوجية الأساسية اللازمة التي تعمل بمنزلة عوائق تحول دون الارتقاء إلى مراتب أعلى. يمكن ترجمة هذه المهارات مباشرة إلى القدرة على العمل في مكتب أو بيئة ريادة الأعمال، أو تقديم وثائق الاعتماد إلى صاحب عمل، أو إرسال التقارير أو أعمال الصفوف المدرسية افتراضياً، أو التقدُّم إلى مركز تعليم عالٍ. يُرجَّح أن يواجه الشخص غير القادر على إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن مرفقاً (يُشار إليه فيما بعد باسم "الإلمام بالبريد الإلكتروني") صعوبةً في إكمال المهام الأساسية الأخرى للإلمام بالإنترنت.

---

[٥٧٩] تشير الفجوة بين الجنسين في امتلاك الهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت من خلالها إلى الاحتمالية القليلة لامتلاك المرأة هاتفاً محمولاً (أو استخدامها الإنترنت من خلاله) مقارنة بالرجل. وذلك استناداً إلى نتائج المسح والبيانات النموذجية الخاصة بالراشدين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً.

[٥٨٠] يُعرَّف امتلاك الهاتف المحمول على أنه القيام باستخدام واحد أو رئيس لبطاقة SIM (أو هاتف محمول لا يتطلب بطاقة SIM) واستخدامه مرة واحدة على الأقل شهرياً.

[٥٨١] يُعرّف استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول على أنه استخدام الإنترنت على هاتف محمول مرة واحدة على الأقل في الأشهر الثلاثة الماضية. يتعين على مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول عدم امتلاك هاتف محمول بصفة شخصية.

[٥٨٢] الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، برنامج المرأة المتصلة، تقرير عن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالهواتف المحمولة ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

[٥٨٣] البنك الدولي، "التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress Towards Gender Equality in the Middle East and North Africa Region)"، عام ٢٠١٧.

[٥٨٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Digital Technologies for Development ٢٠٣٠Arab Horizon)"، عام ٢٠١٩.

[٥٨٥] تشير الفجوة الرقمية إلى الامتلاك غير المتكافئ للمهارات والخبرات المطلوبة لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستلزم الوصول إلى الأجهزة والبرامج بالإضافة إلى جوانب الوصول والاستخدام التي تؤثر جميعها في الفجوة الرقمية.

[٥٨٦] منى فريد بدران، "تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغيّر (Achieving Gender Equality in the Arab Region amidst the Changing World of Work, International Labour Organization, Regional Office for the Arab States)"، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، عام ٢٠١٧.

الجدول ٢,٨:

الإلمام بالحاسوب/الإنترنت والاتصال بالإنترنت في المدارس الثانوية

نسبة الشباب والراشدين الذين قد أرسلوا رسائل عبر البريد الإلكتروني (في أي وقت) تتضمن ملفاً مرفقاً.

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	كلا الجنسين	الإناث	الذكور	المدارس الثانوية المتصلة بالإنترنت (نسبة مئوية)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٧٩,٤ في المائة	٧٢,٣ في المائة	٨٣,٠ في المائة	١٠٠
	الكويت	٥٣,٠ في المائة	--	--	..
	قطر	٥٧,٧ في المائة	٥٩,٦ في المائة	٥٥,٨ في المائة	١٠٠
	المملكة العربية السعودية	٧٠ في المائة	٦٣,٩ في المائة	٧٤,٣ في المائة	١٠٠
	الإمارات العربية المتحدة	٧٠,٧ في المائة	--	--	١٠٠
المغرب العربي	المغرب	٣١,٨ في المائة	٢٨,٠ في المائة	٣٥,٧ في المائة	٨٩,٤٦
	تونس	٨,٧ في المائة			٩٧,٤٢
المشرق العربي	مصر	٢٢,٤ في المائة	١٨,٦ في المائة	٢٦,٠ في المائة	٤٩,٠٦
	إيران	١١,٢ في المائة	٩,٦ في المائة	١٢,٨ في المائة	..
	العراق	٣٧,٦ في المائة	--	--	..
	الأردن	٩٦,٤ في المائة	--	--	٧٣,٦
	دولة فلسطين	٣٠,٩ في المائة	--	--	٩٤,٦٧
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	١٥,٣ في المائة	--	--	..
	السودان	٢,٤ في المائة	--	--	..

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، تم النشر في عام ٢٠١٩

باستثناء قطر (حيث تزيد نسبة إلمام الإناث بالبريد الإلكتروني على الذكور بنسبة ٣,٨ في المائة في البلاد)، تم الإبلاغ عن أنَّ الإناث في البلدان التي تجمع البيانات المصنَّفة حسب الجنس لديهن مهارات تكنولوجية بمعدلات أقل من أقرانهن الذكور. تكون احتمالية إلمام الإناث الإيرانيات بالبريد الإلكتروني أقل بنسبة ٣,٢ في المائة مقارنة بالذكور في البلاد؛ بينما تكون احتمالية إرسال الإناث رسائل عبر البريد الإلكتروني تتضمن ملفات مرفقة أقل بنسبة ٧,٤ في المائة في مصر، وأقل بنسبة ٧,٧ في المائة في المغرب، وأقل بنسبة ١٠,٤ في المائة في المملكة العربية السعودية، وأقل بنسبة ١٠,٧ في المائة في البحرين. (ارجع إلى الجدول ٢,٨.)

يسهل على الأفراد الأكثر هشاشة والمهمشين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلمون الراشدون وأولئك الذين لا يسهل عليهم الوصول إلى المدارس، الوصول إلى التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. مثلما ورد في الوثيقة الختامية لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، "سيكون الاستخدام المعزز للتعليم الإلكتروني من أجل التعليم وسيلة مهمة لدعم تحقيق هذا الهدف [لضمان الحصول على تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة للجميع]، وذلك عن طريق توفير وسائل مرنة معقولة التكلفة للوصول إلى التعليم ودعم الابتكارات التربوية الأكثر فاعلية لتحسين جودة التعليم التمهيد".[٥٨٧]

على الرغم من انخفاض التغطية المستندة إلى البيانات المتعلقة بالتكنولوجيا في المنطقة، فمن الواضح أنَّ هناك رابطاً بين المدارس التي تستطيع الوصول إلى التكنولوجيا وعدد الشباب والراشدين الذين لديهم المهارات التكنولوجية المهمة. تشير الإحصاءات الحالية إلى أنَّ البلدان، التي تحظى بعدد كبير من المدارس الثانوية التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت، لديها مجموعات سكانية أكثر إلماماً بالبريد الإلكتروني مقارنة بتلك البلدان التي تحظى بمدارس ثانوية لا يمكنها الوصول إلى الإنترنت. على سبيل المثال، لدى ٤٩ في المائة من المدارس الثانوية في مصر إمكانية الوصول إلى الإنترنت لغرض تربوي، كما تصل نسبة إلمام الإناث بالبريد الإلكتروني إلى ١٨,٦ في المائة في البلاد. وعلى سبيل المقارنة، لدى ٨٩,٥ في المائة من المدارس الثانوية في المغرب إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما تصل نسبة إلمام الإناث بالبريد الإلكتروني إلى ٢٨ في المائة. أفادت البلدان في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين، أنَّ ١٠٠ في المائة من المدارس الثانوية لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما أبلغت أيضاً عن أعلى معدلات إلمام بالبريد الإلكتروني (على سبيل المثال في البحرين؛ حيث ذكرت ٧٢,٣ في المائة من النساء أنهن أرسلن رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن مرفقاً). (ارجع إلى الجدول ٢,٨.)

بالنظر إلى الأدلة، يمكن القول إنَّ الجهود التي يبذلها كل بلد فيما يتعلق بتوفير الاتصال بالإنترنت لمزيد من طلاب المرحلة الثانوية لأغراض تربوية يمكن أن يرفع من الإلمام بالحاسوب بين السكان ويسمح بالوصول

[٥٨٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Digital Technologies for Development Arab Horizon ٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

بشكل أفضل إلى فرص التعليم أو العمل في البيئات المكتبية أو المجالات التكنولوجية. ومع ذلك، تواجه البلدان في المنطقة التحدي المتمثّل في معالجة جوانب الجودة وإشراك الجميع في نُظمها التعليمية مع التركيز أيضاً على تحسين استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. خلصت دراسة أجريت حول أداء الطلاب وفقَ برنامج تقييم الطلاب الدولي إلى أنَّ "التكنولوجيا يمكنها تعزيز التدريس الرائع، ولكن التكنولوجيا الرائعة لا يمكن أن تحل محل التدريس السيئ".[٥٨٨]

> حتى أفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تستطيع فعل شيء لعلاج فشل نظام التعليم. إنَّ الإصلاح الذي يطوِّر أنظمة التعليم الجيد، بداية من الطفولة المبكرة ووصولاً إلى التعليم الجامعي، أمرٌ أساسي، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحديث المناهج وتطوير البحث وخلق تفكير نقدي مستقل والقدرة على التعلم على مدى الحياة. هذه هي المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين.[٥٨٩]

لا تعزز الكتب المدرسية وطرق التدريس في المنطقة في الغالب التفكير المستقل والنقدي في جميع مستويات التعليم. على الرغم من وجود تركيز على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس في الأعوام الأخيرة، فإنَّ الأولوية نفسها لم تُمنح لإصلاح أساليب التعليم لتحسين جودة التدريس. تكشف الأدلة الإحصائية المحدودة المستخلصة من المنطقة أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ليس له تأثير كبير في أساليب التعليم.[٥٩٠]

في محاولة لرفع تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتحسين جودة التعليم، تعمل وزارة التربية التعليم والتعليم الفني في مصر وشركة Imagine Education Ltd. - المملكة المتحدة على تنفيذ مبادرة "المعلمون أولاً" في جميع المحافظات السبع والعشرين. والآن، في العام الرابع من بدئها، تواصل مبادرة "المعلمون أولاً" تدريب المعلمين الملمين بالمعرفة الرقمية الذين سيستخدمون إطاراً سلوكياً، طوَّرته الجامعة المفتوحة ومستنداً إلى إطار كفاءات المعلمين التابع لليونيسكو بالإضافة إلى منصة تغيير السلوكيات عبر الإنترنت تسمى Lengo. من خلال توفير التدريب وشبكة مهنية للمعلمين، تهدف مبادرة "المعلمون أولاً" إلى تقديم تعليم يركِّز على المتعلمين وقائم على الاستفسار وغني بالتكنولوجيا ومتعدد التخصصات وتعاوني ومخصص لأطفال مصر.[٥٩١]

من المهم ملاحظة أنَّ الإحصاءات الواردة في هذا القسم تتم ملاحظتها على أساس المعدل الوطني، كما أنها لا تحتوي على التباين الضروري الذي يمكن تحقيقه من البيانات على مستوى المدرسة أو الطالب على مدار فترة زمنية أطول. ثمَّة حاجة إلى مزيد من الأبحاث المتعلقة بالإلمام بالمعرفة الرقمية لفهم تأثير هذا الأمر بشكل أفضل في تعليم النساء والفتيات في المنطقة. من شأن هذا الأمر أن يكون مهماً بشكل خاص بين السكان الشباب في البلدان التي لديها بنية تحتية يمكنها دعم المجالات الصناعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي ضوء البيئة الحالية بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ كذلك.

مربع ٢,٣ الفتيات في الموضوعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وSTEAM: مبادرة "Girls Got IT" في لبنان[٥٩٢]

Girls Got IT هي مبادرة تقودها الرابطة اللبنانية لسيدات العمل بالشراكة مع منظمات "المرأة العربية في الحوسبة" و"المرأة في التكنولوجيا" و"المرأة في الهندسة" و"الثقة بالفرص الرقمية".

تركِّز المبادرة، التي أطلِقت في عام ٢٠١٦، على الفتيات في الصفوف من ١٠ إلى ١٢ في المدارس الحكومية والخاصة، وتهدف إلى كسر الصور النمطية الثقافية عن النساء في STEAM وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث في مجالي تكنولوجيا المعلومات والهندسة. تنظِّم مبادرة "تعليم الفتيات تكنولوجيا المعلومات" فعاليات STEAM على مدار يوم كامل للطلاب، وتتضمن جلسات تدريبية في موضوعات تتراوح من تطوير الويب والتشغيل الآلي بالإضافة إلى فرص التواصل.

المربع ٢,٤ تعليم الكل من خلال مؤسسة اجتماعية على الإنترنت: وضع منصة "نفهم"[٥٩٣]

منصة "نفهم" هي منصة تعليمية مجانية تتوافر عبر الإنترنت تسمح للمستخدمين بالوصول إلى الفيديوهات ومنتديات المناقشة المرتبطة بالمنهج العام في البلدان المتوافرة (تشتمل البلدان في الوقت الحاضر على ما يأتي: الجزائر ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة). تتوافر هذه الفيديوهات ومنتديات المناقشة عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق الإلكتروني، ويتم تنظيمها حسب الصف والفصل الدراسي والموضوع.

بالإضافة إلى المناهج الوطنية، توفِّر منصة "نفهم" أيضاً دورات تعليمية عامة متنوعة تتناول المبادئ الأساسية للكثير من الموضوعات، بما في ذلك مهارات الحياة.

---

[٥٨٨] المرجع نفسه

[٥٨٩] المرجع نفسه

[٥٩٠] المرجع نفسه

[٥٩١] البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

[٥٩٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women)"، عام ٢٠١٩.

[٥٩٣] المرجع نفسه

سبل العيش
الركيزة ٢

سبل العيش

فرص القوى العاملة ومشاركتها

الشكل 2.11: معدّل المشاركة في القوى العاملة (التقدير النموذجي لمنظمة العمل الدولية)

معدّل المشاركة في القوى العاملة هو نسبة السكان الناشطين اقتصادياً الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فما فوق وجميع الأشخاص الذين يوفرون اليد العاملة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

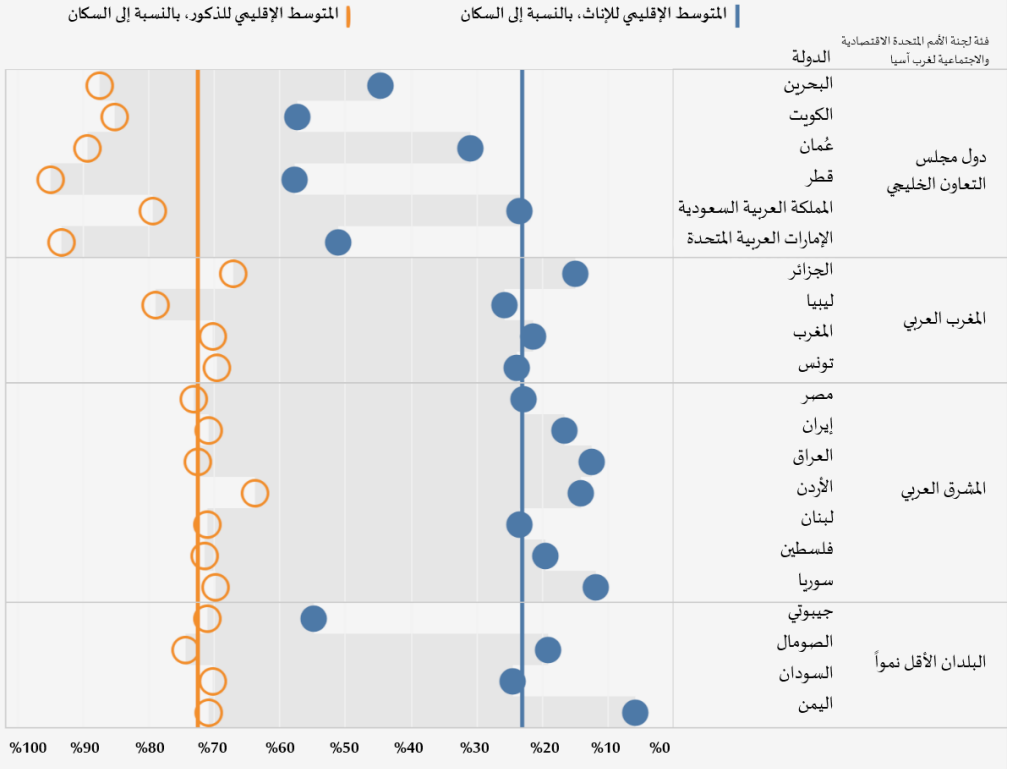

المصدر: الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS) والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات (MICS) والاستطلاعات الوطنية الأخرى كما نشرتها اليونيسف.

يُعد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة هو الأدنى في العالم، كما هو مذكور أعلاه. وبالنسبة إلى السكان، فإن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة يزيد قليلاً على ٢٠ في المائة، مقارنةً بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٤٨ في المائة. وفي المقابل، فإن معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة في المنطقة (حوالي ٧٣ في المائة) قابلة للمقارنة مع مناطق أخرى في العالم. ويتجلى ذلك في أوضح صوره في البلدان الأقل نمواً، حيث تشارك المرأة في مكان العمل بمعدل ١٧,٧ في المائة بينما يشارك الرجل بمعدل ٧١,٢ في المائة.

وفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه الفجوات هي أسباب اجتماعية وثقافية إلى حد كبير. حسبما أوجزت مها السويس، فإن الأسباب تشمل "١) الهيكل الأبوي للدول في المنطقة، ٢) هيمنة العمالة في القطاع العام وضعف العمالة في القطاع الخاص، ٣) بيئة الأعمال التي لا ترحب بالنساء بسبب الطبيعة المحافظة على أدوار الجنسين والافتقار إلى دعم تكاليف الإنجاب والأسرة".[٥٩٤]

تختلف مشاركة القوى العاملة اختلافاً واسعاً فيما بين المناطق الفرعية الأربع. في حين أن هذه الإحصاءات تشير إلى الاتجاهات العامة، فمن المهم ملاحظة أن معدلات مشاركة القوى العاملة تشمل النساء الأجنبيات.

[٥٩٤] السويس، "على الرغم من المستويات التعليمية العالية، فإنَّ المرأة العربية لا تزال تفتقر إلى الوظائف (Despite High Education Levels, Arab Women Still Don't Have Jobs)"

ويُلاحظ هذا بشكل خاص في منطقة مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تشغل النساء الأجنبيات العديد من المناصب الصغرى (مثل الخادمات والمربيات والممرضات). ويُلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ في قطر التي تبين على نطاق واسع أن لديها أعلى معدل لمشاركة للنساء في القوى العاملة في الإقليم بنسبة ٥٩ في المائة. ومع ذلك، عند النظر إلى الجنسية، تنخفض نسبة مشاركة المرأة القطرية إلى ٣٧ في المائة.[٥٩٥] من المحتمل أن نشهد تحولات مماثلة في المعدلات في جميع أنحاء المنطقة، مع انخفاض معدلات المشاركة بشكل أكثر وضوحاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. يوجد أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية في اليمن؛ حيث تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ٥,٨ في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات الشباب الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب أعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (٣٠ في المائة في المتوسط)، على الرغم من أنها تبلغ أكثر من نصف هذا المعدل في البلدان ذات الدخل المرتفع (١٤ في المائة). في المتوسط، كانت معدلات النساء والفتيات الموجودين خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب أعلى بنسبة ٢٦ نقطة مئوية من نظرائهن من الرجال (من دون إبداء تحفظ على التحيز في الأرقام الذي سيؤدي إلى تقليل عدد الشابات المتزوجات اللواتي سيعملن إذا استطعن ولكن لن يتم تسجيلهن كباحثات عن عمل).[٥٩٦] أظهر مسح وطني حديث في العراق تأخيراً في مشاركة الشابات في سوق العمل.[٥٩٧]

تواجه النساء أيضاً تحديات في مزاولة مهن معينة. ففي لبنان، على سبيل المثال، يمكن للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، مزاولة مهن في القانون والقضاء، لكنها غالباً ما تواجه عقبات تمييزية كثيرة عند قيامها بذلك. وفقاً للقاضيات، غالباً ما لا يتم أخذهن على محمل الجد في مناصبهن، وغالباً ما يتعين عليهن "إثبات أنفسهن" حتى يُنظَر إليهن على أنهن عضوات مؤهلات في القضاء. ونتيجة لذلك، لم تختر النساء عادةً مهناً في القانون حتى تتجنب العقبات الموضوعة في طريقهن.[٥٩٨] وبالمثل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لطالما مُنعت النساء بشكل غير رسمي من مزاولة مهن معينة. وسعت بعض النساء، مثل: أول امرأة سعودية حصلت على وظيفة طيار، وراء اهتماماتهن المهنية في الخارج، ولكن عُدن بعد أن تمكن من إثبات مهاراتهن هناك.[٥٩٩]

بالنسبة إلى النساء اللواتي يبحثن عن عمل خارج المنزل، فإن البطالة هي الأعلى بين الشابات[٦٠٠] في منطقة المشرق؛ حيث لا ينجح ٤٢,٧ في المائة من النساء اللواتي يبحثن عن عمل في العثور على عمل. وتُعد معدلات البطالة بين النساء أعلى بكثير من معدلاتها بين الرجال، في كل من فئتي الشباب والكبار. وتُعد الفجوة بين الذكور والإناث كبيرة وملحوظة على مستويات عالية. والفجوة بين الذكور والإناث هي الأعلى بين الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ معدل البطالة للشابات ٣٣,٥% مقابل ١٤,٣% بين الشباب الذكور. وتستمر هذه الفجوة حتى مرحلة البلوغ؛ حيث يبلغ معدل النساء العاطلات عن العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٥,٤ في المائة مقابل ٢,٢ في المائة فقط من الذكور. وتكون معدلات بطالة الإناث البالغات أكثر ارتفاعاً في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تبحث ٢١,٥ في المائة من الإناث في القوى العاملة عن عمل ولكن لن يتمكن من العثور على وظيفة.

[٥٩٥] "جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر، عمليات المسح بعينات القوى العاملة لعام ٢٠١٧ (Planning and Statistics Authority, State of Qatar, Labor Force Sample Survey 2017)"

[٥٩٦] ديموفا وإيلدر وستيفان، "تحولات سوق العمل للشابات والرجال في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Labour Market Transitions of Young Women and Men in the Middle East and North Africa)"

[٥٩٧] الاستطلاع الوطني العراقي لليافعين والشباب، في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠.

[٥٩٨] عاصي، "المرأة في القضاء في لبنان (Women in the Judiciary in Lebanon)"

[٥٩٩] الجابر، "أول امرأة سعودية تحصل على رخصة قيادة الطائرات (First Saudi Woman to Get Pilot License)"

[٦٠٠] يتم تعريف بطالة الشابات على أنها: نسبة النساء في القوى العاملة اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ عاماً ولا يعملن لكنهن مستعدات للعمل ويبحثن عنه.

الشكل 2.12: البطالة حسب العمر والجنس (التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية)

تُعرَّف البطالة على أنها حصة القوى العاملة للفئة العمرية المحددة التي لا تعمل ولكنها متاحة وتبحث عن عمل. لا يتم حساب الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكن تمنعهم العوائق الهيكلية أو الاجتماعية أو الثقافية من القيام بذلك ضمن العاطلين عن العمل. وبالمثل، يتم حساب الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي أو وظائف مؤقتة ضمن الموظفين. هذه توضيحات مهمة: حيث من المرجح أن تواجه النساء في المنطقة عوائق تحول دون توظيفهن ومن المحتمل أن يعملن بدوام جزئي أو في وظائف أقل استقراراً في الأسر التي يَكنَّ فيها مسؤولات عن رعاية أفراد الأسرة المُعالين.

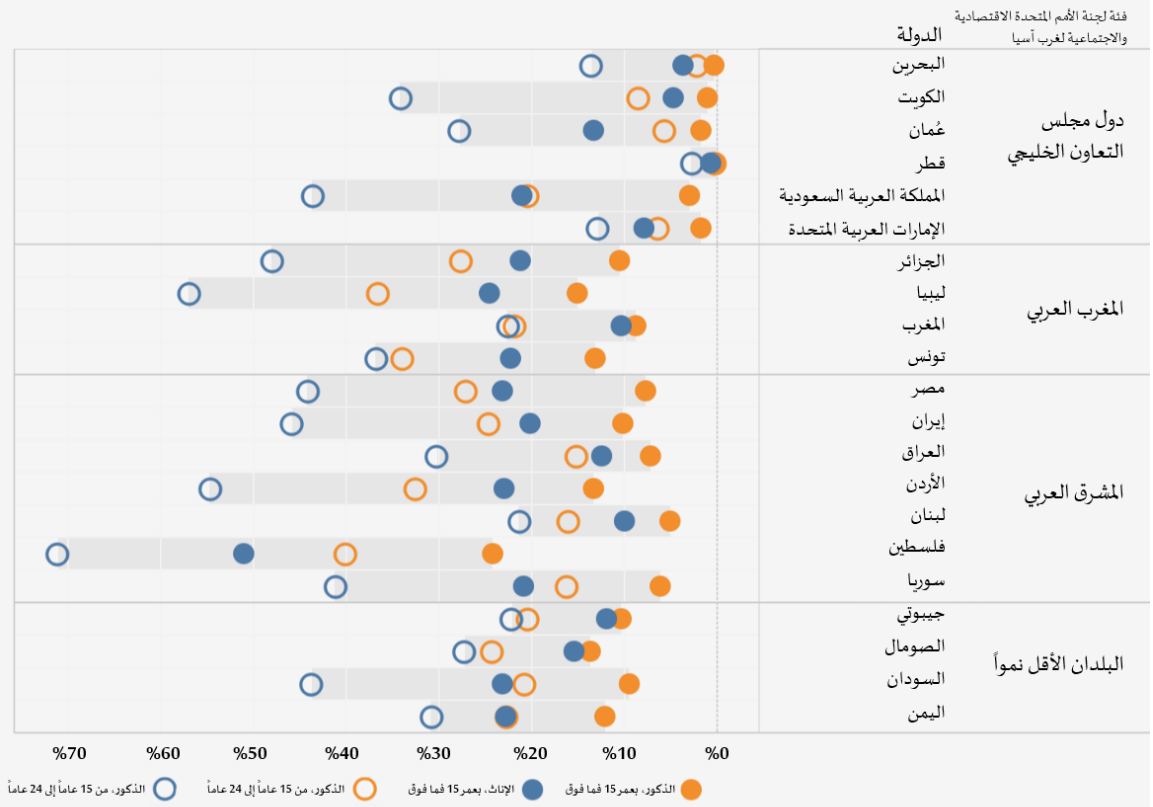

العمالة غير الرسمية هي صورة أكثر تعقيداً في المنطقة، وتتفاوت بشكل كبير بين المناطق الفرعية. ففي البلدان التي يمثِّل فيها الإنتاج الزراعي جزءاً مهماً من الاقتصاد، تميل أعداد النساء والفتيات اللواتي يتم توظيفهن في العمل غير الرسمي إلى أن تكون أعلى من أي مكان آخر. وتميل المشروعات الصغيرة، بما في ذلك المشروعات المعتمدة على الزراعة، إلى الاعتماد بشكل أكبر على العمال غير الرسميين، بما في ذلك النساء والأطفال.[٦٠١]

في البلدان المتضررة من النزاعات، تصبح هذه التحديات أكثر حدة. ففي العديد من مجتمعات اللاجئين، غالباً ما تنخرط النساء في الاقتصادات غير الرسمية ويقضين معظم وقتهن في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال وأفراد الأسرة المرضى أو المصابين.[٦٠٢] وتشكل الأسر التي تعولها نساء نسبة كبيرة من السكان ويكنَّ في كثير من الأحيان المُعيل الوحيد الذي يدعم وحدة الأسرة. وتقوم العديد من هؤلاء النساء بتطوير أعمال صغيرة، وبيع سلع مصنوعة يدوياً، أو طعاماً، أو أشياء صغيرة أخرى.[٦٠٣] وهناك بعض الأدلة على أن اللاجئات قد لجأن إلى الدعارة. (للاطلاع على مزيد من المناقشات حول ممارسة الجنس والعنف الجنسي، بما في ذلك أثناء النزاع، ارجع إلى الركيزة ٣). بالنظر إلى العوائق التي تحول دون الحصول على تصاريح عمل لمجتمعات اللاجئين، لا سيما في تركيا ولبنان، تعتمد العديد من اللاجئات على الأسواق السوداء لإعالة أسرهن، ما يجعلهن عرضة للسلوك العدواني، بما في ذلك العنف والسرقة.[٦٠٤] (راجع الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية بشأن العنف ضد المرأة.) وفي البلدان المتضررة من النزاع، مثل: سوريا واليمن، تنخفض مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي إلى ١٠ في المائة أو أقل (راجع الشكل

[٦٠١] غاتي وآخرون، "السعي من أجل وظائف أفضل: تحدي الطابع غير الرسمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa)"

[٦٠٢] أوجور، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الأزمة الممتدة: اللاجئات السوريات في جنوب غرب تركيا (Women's Economic Empowerment in Protracted Crisis: Syrian Refugee Women in Southwestern Turkey)"

[٦٠٣] كبير وكلوغمان، "إطلاق العنان لإمكانات اللاجئات: سد الفجوات الاقتصادية لصالح الجميع (Unlocking Refugee Women's Potential: Closing Economic Gaps to Benefit All)"

[٦٠٤] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "امرأة وحيدة: الكفاح من أجل البقاء للاجئات السوريات (Woman Alone: The Fight for Survival by Syria's Refugee Women)"

٢,١١ الوارد أعلاه). وهذه المسألة تتضمن العديد من العوامل، بما في ذلك انهيار الاقتصاد الرسمي، والعنف والنزاع، وعدم الاستقرار العام.

بالنسبة إلى النساء اللواتي يشاركن في الاقتصاد الرسمي، فإنهن غالباً ما يشاركن في مجالات الزراعة، والتعليم، والتصنيع. توجد في مصر والمغرب والسودان واليمن نسب كبيرة (أكثر من ٣٠ في المائة) من السكان الذين يعملون في مجال الزراعة، الأمر الذي يسهم في وجود نسبة كبيرة من النساء العاملات في المنطقة المؤهلات للمشاركة في الاقتصاد الرسمي.[٦٠٥] ولكن نظراً إلى التقدم الذي تشهده تقنيات الزراعة، من المرجح أن ينخفض هذا العدد وقد تنخفض مشاركة المرأة في الاقتصاد إلى أقل مما هي عليه حالياً ما لم تحصل النساء في هذه البلدان على عمل في مهن أخرى.[٦٠٦]

الشكل 2.13: توزيع عمالة الإناث حسب المهنة، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/الدول العربية

تعكس الأرقام نسبة العاملات في كل مهنة كنسبة من إجمالي العاملات داخل المنطقة. تستند الإحصاءات إلى تقديرات منظمة العمل الدولية المنشورة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2019 ويتم ترجيحها استناداً إلى أحدث البيانات السكانية المتاحة من البنك الدولي.

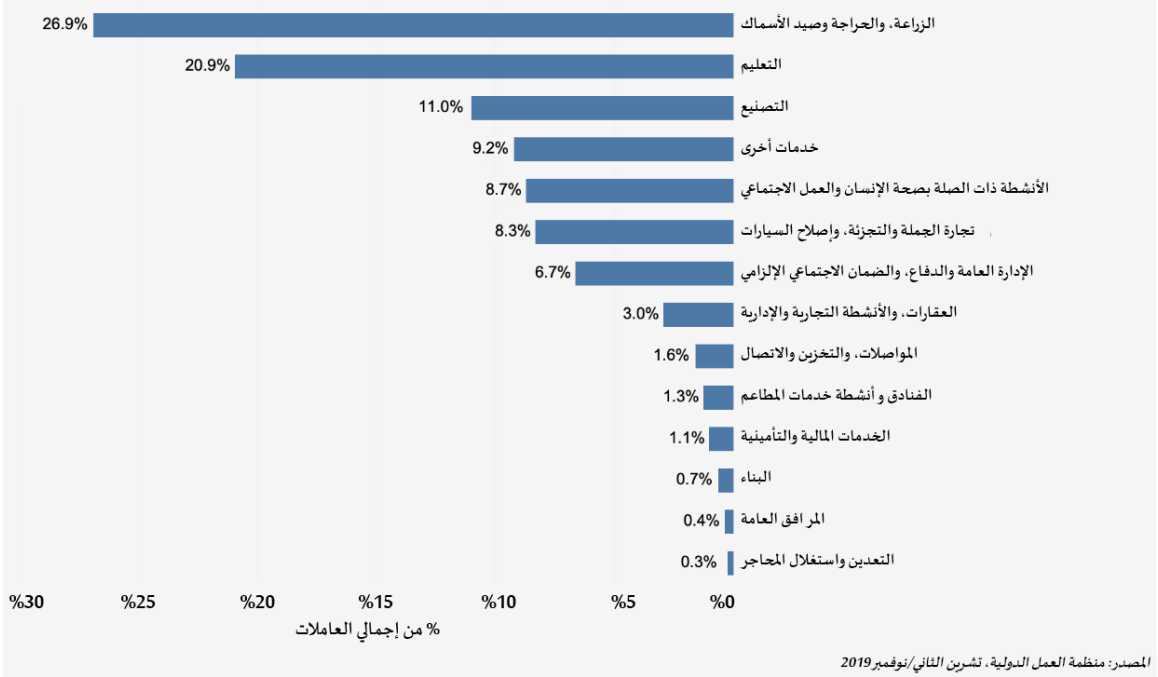

المصدر: منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2019

يكشف استخدام الأردن كدراسة حالة عن الاتجاهات السائدة في جميع أنحاء المنطقة. تحمل الغالبية العظمى من النساء العاطلات عن العمل درجة البكالوريوس على الأقل (٧٦ في المائة) ويبحثن عن عمل في أحد المجالات الخمسة الرئيسة: التعليم، وصحة الإنسان وأنشطة العمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، والتصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة.[٦٠٧] ويعتقد ما يقرب من نصف النساء اللواتي يبحثن عن عمل أنه لا توجد فرصة لهن. وبحسب مسح العمالة والبطالة ٢٠١٦، افترض ٤٥,١% من النساء غير العاملات أنه لا توجد فرصة عمل لهن، بينما اعتقد ١٥,٤% أنه لا يوجد عمل مناسب لهن. وبالنظر إلى هذه الحقائق، اتجهت بعض النساء إلى ريادة الأعمال كوسيلة لسد فجوة البطالة، وستتم مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل في القسم التالي.

يُعد الحصول على تعليم قيّم ومناسب أمراً محورياً للقدرة على البحث عن عمل مجزٍ والحصول عليه، لكنه لا يضمن العمل أو القدرة على العثور على وظيفة.[٦٠٨] كما لوحظ في دراسة الحالة في الأردن، فإن النساء أصحاب التعليم العالي، وخاصة في البلدان ذات الدخل المرتفع، أكثر عرضة للبطالة.[٦٠٩] وتقل احتمالية حصول النساء اللواتي لا يحصلن على تعليم رسمي، خاصةً في المناطق الريفية، على وظائف.[٦١٠] وبصيغة أخرى، فإن النساء الأقل تعليماً والأكثر تعليماً يشهدن أعلى مستويات البطالة.

تُعد البرامج المتعلقة باستعداد القوى العاملة الموجهة إلى النساء غير متوافرة بشكل كبير، وغالباً ما يتم توفيرها من قِبَل المنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية. وغالباً ما يتم انتقاد البرامج الجامعية لعدم

[٦٠٥] مكتب العمل الدولي، "مستكشف بيانات منظمة العمل الدولية (ILO Data Explorer)"
[٦٠٦] المرجع نفسه
[٦٠٧] دودوخ وعقل، "ريادة الأعمال النسائية في الأردن (Women Entrepreneurship in Jordan)"
[٦٠٨] صندوق الأمم المتحدة للطفولة، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"
[٦٠٩] غاتي وآخرون، "السعي من أجل وظائف أفضل: تحدي الطابع غير الرسمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa)"
[٦١٠] البنك الدولي، "قياس الفجوة بين رواد الأعمال الإناث والذكور (Measuring the Gap Between Female and Male Entrepreneurs)"

توفيرها المهارات العملية التي يحتاجها الخريجون عند دخولهم سوق العمل. ويبرز ذلك بشكل خاص في قطاعات التكنولوجيا والابتكار التي أُحبط فيها خطى التقدم بالفعل في الأعوام الأخيرة.[٦١١]

الفرص والمعوقات أمام مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي

تغيير الأعراف والمعايير الاجتماعية والثقافية.

إن القيود التي تواجهها المرأة ليست دائماً ذات طبيعة رسمية أو قانونية ولكنها تستند أيضاً إلى أعراف ومعايير اجتماعية وثقافية. غالباً ما تقول النساء العاملات في العديد من المهن أنهن يشعرن بالحاجة إلى إثبات أنفسهن وأنه يجب عليهن أن يعملن بشكل أفضل من نظرائهن من الرجال وإثبات أنهن لسن عاطفيات بشكل مفرط أو أنهن يمكن أن يتمتعن بنفس الكفاءة، مثل: زملائهن الذكور. وفي حين أنه من المرجح أن تقل هذه الحواجز بمرور الوقت مع دخول المزيد من النساء إلى القوى العاملة، فإنها غالباً ما تكون أحد أسباب عدم مزاولة النساء لمهن معينة. وتسهم هذه الحواجز في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة، كما تواجه النساء عوائق أكبر تحول دون دخول سوق العمل، إلى جانب عدد قليل من الحواجز القانونية، إن وجدت، ضد التمييز في التوظيف.

بالإضافة إلى الحواجز المتعلقة بالأعراف والمعايير عند دخول سوق العمل، تواجه العديد من النساء عقبات داخل أسرهن عند السعي وراء مزاولة مهن خارج البيت. وتُعد الضغوط التي تدفع الأشخاص إلى بناء هيكل عائلي تقليدي ضغوطاً حقيقية وغالباً ما تكون أكثر حدة في المجتمعات الريفية التي تعتمد على عمل المرأة غير مدفوع الأجر، مثل: الجدول ٢,٩:

حصة الإناث في المناصب الإدارية (النسبة المئوية)

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للمديرات
بلدان مجلس التعاون الخليجي	الكويت	١٣,٦ في المائة
	عُمان	١١,١ في المائة
	قطر	١٥,١ في المائة
	المملكة العربية السعودية	١٦,٤ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	١٥,٨ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٨,٤ في المائة
	تونس	١٤,٨ في المائة
المشرق العربي	مصر	٦,٤ في المائة
	إيران	٢٠,٥ في المائة
	العراق	٢١,٨ في المائة
	سوريا	٩,٠ في المائة
البلدان الأقل نمواً	اليمن	٤,١ في المائة

المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية، عمليات المسح بالعينات للقوى العاملة الخاصة بكل بلد. تم الوصول إليه عام ٢٠١٩.

رعاية الأطفال وإعداد الطعام للحفاظ على الأسرة والأعمال. وتختلف الفجوات في التعليم (راجع الركيزة ٢، التعلم) ومستويات توظيف النساء اختلافاً كبيراً بين المجتمعات الحضرية والريفية، حيث تميل المجتمعات الريفية إلى الحفاظ على نهج تقليدي ومحافظ بينما تميل المجتمعات الحضرية إلى قبول النساء العاملات خارج المنزل بدرجة أكبر.

القيادة والإدارة والتقدم

تتجلى قوة هذه المعايير أيضاً عند النظر إلى معدلات النساء اللواتي يتولين مناصب إدارية. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى القيادة على أنها ذكورية وأبوية بشكل صارم، وتُسند الأدوار الداعمة إلى النساء إلى حد كبير. تؤكد الإحصاءات الإقليمية المتعلقة بالنساء اللواتي يتولين مناصب قيادية ما يأتي: بالنسبة إلى السكان، تمثل النساء ما يقرب من ١٢,٨ في المائة من إجمالي المناصب الإدارية.[٦١٢]

تكون حصة النساء في المناصب الإدارية هي الأعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تمثِّل النساء ١٥,٥ في المائة من جميع المديرين. وتكون الحصة الأدنى في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تمثل النساء ٤,١ في المائة فقط من المديرين. تكون نسبة الإناث في المناصب الإدارية هي الأعلى في العراق؛ حيث تمثل النساء ٢١,٨ في المائة من جميع المديرين. وطبقاً للبيانات المتاحة، فإن حصة الإناث في المناصب الإدارية هي الأدنى في اليمن، حيث تمثل النساء ٤,١ في المائة فقط من المديرين. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات غير متوفرة عن جيبوتي أو الصومال اللتين من المحتمل أن تشهدا أرقاماً مماثلة للأرقام الخاصة باليمن أو أقل منها.

[٦١١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العرب (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women)"

[٦١٢] مكتب العمل الدولي، "مستكشف بيانات منظمة العمل الدولية (ILO Data Explorer)" نظراً إلى عدم توافر العدد الإجمالي للمديرين لكل بلد، تم استخدام معدلات السكان الإجمالية من ٢٠١٨ كبديل للترجيح. لذلك، يُفترض أن عدداً أكبر من المديرات يُقِمْن في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية (مصر). وقد يكون هذا غير صحيح، لأن بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل: الإمارات العربية المتحدة أو حتى المملكة العربية السعودية قد تحتوي على عدد من المديرين (الإجماليين) أكثر بكثير من بلدان المشرق. ويعكس الرقم أدق تقدير ممكن في ضوء متغيرات معلومات الترجيح المتاحة. ملحوظة: لا توجد بيانات متاحة عن البحرين أو جيبوتي أو الأردن أو لبنان أو ليبيا أو المغرب أو دولة فلسطين أو الصومال أو السودان.

تدل حصة النساء المنخفضة نسبياً في المناصب الإدارية على الأعراف التي تضع النساء في كثير من الأحيان في المستويات والمناصب الإدارية الأدنى. على سبيل المثال، قد يُنظر إلى المرأة في المنطقة على أنها ليست "قوية بما فيه الكفاية"، كما هو موضح في مثال لبنان الوارد في القسم السابق، أو أنه يجب أن يكون لدى الرجال مناصب ذات دخل أعلى من أجل دعم الأسر كما هو مذكور أعلاه. وبغض النظر عن السبب، عملت هذه الأعراف على إبعاد النساء عن المناصب الإدارية وأسهمت في انخفاض مستويات العمالة نسبياً بشكل عام.

التحرش والتمييز والهياكل القانونية

تختلف الأُطر القانونية التي تدعم سياسات القوى العاملة اختلافاً كبيراً على مستوى المنطقة. حيث تمنع بعض البلدان - بما في ذلك تونس والمغرب وجيبوتي ولبنان - التمييز على أساس الجنس في مكان العمل على مستوى الدولة. وفي العديد من البلدان الأخرى داخل المنطقة، لا يوجد إطار، مثل: هذا الإطار القانوني الأساسي. على سبيل المثال، لا توجد في المملكة العربية السعودية قوانين رسمية معمول بها تقيد دخول المرأة إلى القوى العاملة، أو تتطلب التمييز المهني في مكان العمل. وبدلاً من ذلك، تستند هذه الممارسات إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي التي غالباً ما يفوق فيها عدد القوى العاملة المحلية عدد القوى العاملة الأجنبية، غالباً ما توجد ممارسات مختلفة في أماكن العمل التي تضم في الأغلب قوة عاملة أجنبية مقابل تلك التي تضم في الأغلب قوة عاملة محلية.

يوضح الجدول أدناه القيود المتعلقة بالنساء في القوى العاملة، بما في ذلك القيود المفروضة على الوظائف التي قد يشغلنها، وما إذا كان يُسمح لهن بمتابعة العمل الليلي أم لا، وأي تدابير حماية ضد الفصل بسبب الحمل، وبنود المساواة في الأجر.

الجدول ٢,١٠:

تدابير الحماية والقيود المفروضة على النساء في القوى العاملة

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	هل يحظر القانون أو الدستور التمييز بين الجنسين؟	هل توجد قيود قانونية على الوظائف؟	هل توجد قيود على العمل الليلي؟	هل توجد تدابير حماية ضد الفصل بسبب الحمل؟	هل المساواة في الأجر محمية من الناحية القانونية؟
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	☐	☐		☐	☐
	الكويت	لا توجد بيانات				
	عُمان	☐	☐	☐	☐	☐
	قطر	☐	☐	☐	☐	☐
	المملكة العربية السعودية		☐	☐	☐	
	الإمارات العربية المتحدة	لا توجد بيانات				
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	☐		☐		☐
	ليبيا	☐	☐	غير متاح	☐	☐
	المغرب	☐	☐	غير متاح	☐	☐
	تونس	☐	☐	☐	☐	☐
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة
المشرق العربي	مصر	☐	☐	☐	☐	☐
	إيران	لا توجد بيانات				
	العراق	☐	☐	☐		☐
	الأردن		☐	☐	☐	
	لبنان		☐	غير متاح	☐	☐
	دولة فلسطين	☐	☐	غير متاح	☐	☐
	سوريا	☐	☐	☐	☐	☐
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	٦٧ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٨٣ في المائة	٨٣ في المائة

البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	☐	☐	غير متاح	☐	☐
	الصومال	☐	☐	☐	☐	☐
	السودان	☐	☐	غير متاح		☐
	اليمن	☐	☐	☐	☐	☐
	النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم"	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٧٥ في المائة	١٠٠ في المائة
المتوسط العام		٧٩ في المائة	٩٤ في المائة	١٠٠ في المائة	٨٣ في المائة	٩٠ في المائة

المصدر: المصدر: البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business, and the Law)"

كما هو مبين في الجدول أعلاه، سنت العديد من الدول قانوناً يحد من قدرة المرأة على العمل في أُطر زمنية معينة وفي أنواع معينة من الوظائف. يوجد ١٤ بلداً في المنطقة يحظر على النساء العمل في الليل، ويمنع جميعها تقريباً اشتغالهن في أعمال ثقيلة، مثل: التعدين. وفي العديد من الحالات، أشارت التقارير إلى أنه حتى في حالة وجود حواجز قانونية أمام التمييز والتحرش، فإن آليات إنفاذ هذه القوانين ليست ممولة جيداً والعقوبات المطبقة ليست قاسية. وفي حين إحراز تقدم نحو تقنين حظر التمييز والتحرش، فيجب زيادة الجهود الرامية إلى إنفاذ هذه القوانين. للاطِّلاع على مناقشة متعمقة حول قضية التحرش الجنسي، ارجع إلى الركيزة ٣.

لحسن الحظ، فإن معظم البلدان في المنطقة لديها قوانين تكفل المساواة في الأجور، بالإضافة إلى سياسات إجازة الأمومة مدفوعة الأجر.[٦١٣] ومع ذلك، يُلاحظ أن عدداً محدوداً من النساء يستفدن من هذه السياسات بسبب انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة وعدم تغطية هذه السياسات للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي. وتتراوح سياسات إجازة الأمومة في المنطقة بين ٣٠ يوماً في تونس و٢٧٠ يوماً في إيران، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول ٢,١١:

إجازة الأمومة - الأيام مدفوعة الأجر

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	عدد الأيام (٢٠١٧)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٦٠
	الكويت	٧٠
	عُمان	٥٠
	قطر	٥٠
	المملكة العربية السعودية	٧٠
	الإمارات العربية المتحدة	٤٥
المغرب العربي	الجزائر	٩٨
	ليبيا	٩٨
	المغرب	٩٨
	تونس	٣٠
المشرق العربي	مصر	٩٠
	إيران	٢٧٠
	العراق	٩٨
	الأردن	٧٠
	لبنان	٧٠
	دولة فلسطين	٨٤
	سوريا	١٢٠
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٩٨
	الصومال	..
	السودان	٥٦
	اليمن	٧٠

[٦١٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice and Equality Before the Law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region)"

الإحصاءات الجنسانية للبنك الدولي :Source

من بين ٢١ دولة قيد الدراسة، هناك ٢٠ دولة لديها سياسات محمية قانوناً لإجازة الأمومة. ويبلغ متوسط مدة إجازة الأمومة القانونية ٨٤,٧٥ يوماً، أو ما يقرب من ١٢ أسبوعاً. وعند مقارنة المنطقة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالأحكام القانونية، فإنها ليست متأخرة بشكل كبير. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن ٩٧ في المائة من البلدان الـ ٤١التي تغطيها المنظمة قد حصلت على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بمتوسط إجازة يقارب ١٨ أسبوعاً.[٦١٤]

بشكل عام، يتفاوت المناخ القانوني في المنطقة. حيث تميل البلدان ذات الدخل المتوسط في المغرب إلى توفير تدابير حماية قانونية أفضل للنساء بالمقارنة مع البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة. على سبيل المثال، يوجد لدى كل البلدان في منطقة المغرب نص قانوني أو دستوري يحظر التمييز على أساس الجنس، بينما في البلدان الأقل نمواً وبلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية، فإن ٧٥ في المائة فقط من البلدان التمهيد للتقارير توفر تدابير الحماية القانونية نفسها.

العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة

المربع ٢,٥ العمل غير مدفوع الأجر وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩

لقد ازداد التحدي المتمثل في معالجة مسألة العمل غير مدفوع الأجر خلال جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ أظهرت الأدلة الموثقة أن النساء قد تحملن عبء رعاية أفراد الأسرة المرضى إلى حد كبير، بالإضافة إلى مسؤوليات رعاية الأطفال والتعليم المتزايدة بسبب عمليات الإغلاق. وقد أدى ذلك إلى انخفاض دخل المرأة ومن المحتمل أن يكون لذلك آثار طويلة الأجل على أرباح المرأة وعلى الاقتصاد بشكل كبير.

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ والتمكين الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسية لتعزيز تعافي الأردن (Covid-19 and Women's Economic Empowerment: Policy Recommendations for Strengthening Jordan's Recovery)"، عام ٢٠٢٠.

تُظهر البيانات الخاصة باستغلال الوقت التي نشرها المكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة فروقات كبيرة في مقدار الوقت الذي يقضيه الذكور والإناث في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. تقضي النساء في الجزائر ومصر والمغرب ودولة فلسطين حوالي ستة إلى تسعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل من دون أجر. وهذه الفجوة أقل ظهوراً في قطر - ومع ذلك، لا تزال بارزة جداً - حيث تقضي النساء حوالي أربعة أضعاف الوقت في العمل غير مدفوع الأجر مقارنةً بنظرائهن من الرجال. وبغض النظر، من الواضح أن النساء يتحملن غالبية عبء العمل غير مدفوع الأجر في المنطقة، ويكون أكثر بـ ٤,٧ مرة من الرجال في المتوسط - وهي أعلى نسبة في أي مكان في العالم.[٦١٥] وهذه الفجوة بين الجنسين بين مساهمة المرأة والرجل في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تسلط الضوء على بخس قيمة المساهمات الاقتصادية للنساء في المنطقة، وتشير إلى الحاجة إلى الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لعمل الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة وكذلك التكلفة البديلة للوقت الذي تقضيه المرأة في هذا العمل. [٦١٦]

بالمقارنة مع المناطق الأخرى، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بها واحدة من أعلى نسب النساء اللواتي يؤدين عملاً غير مدفوع الأجر؛ حيث تتضاعف معدلاتها تقريباً بالمقارنة مع كل المناطق الأخرى، وذلك باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن التحدي المتمثل في العمل غير مدفوع الأجر، وخاصة في المنطقة، هو التحدي الذي يجمع بين الأعراف الاجتماعية والثقافية، والتحديات القانونية والهيكلية، والفرص الاقتصادية. تواجه النساء تحديات على كافة المستويات، بدءاً من العمل مع أسرتها وفقاً للتوقعات وحتى العثور على وظيفة ضمن مجموعة مهاراتها وضمن الحدود التي تضعها قوانين العمل في بلدها. ولا توجد لدى كل البلدان قوانين تكفل المساواة في الأجور أيضاً، ولذلك بعد التغلب على هذه العقبات والحصول على عمل، من المحتمل أن تتقاضى النساء في المنطقة أجراً أقل من نظرائهن من الرجال. وبالنسبة إلى العديد من النساء، فإن هذه الطرق المعقدة لا تستحق الجهد المبذول. وبالنسبة إلى نساء أخريات، فإن العمل ضروري لإعالة أسرهن، ويجب التغلب على أي عقبات في طريقهن للحصول على الدخل اللازم.

[٦١٤] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "قاعدة بيانات عائلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنظمة إجازة الوالدين (OECD Family Database: Parental Leave Systems)"

[٦١٥] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الجنسين (The Role of The Care Economy in Promoting Gender Equality)"، عام ٢٠٢٠.

[٦١٦] المرجع نفسه، صفحة ٦٦.

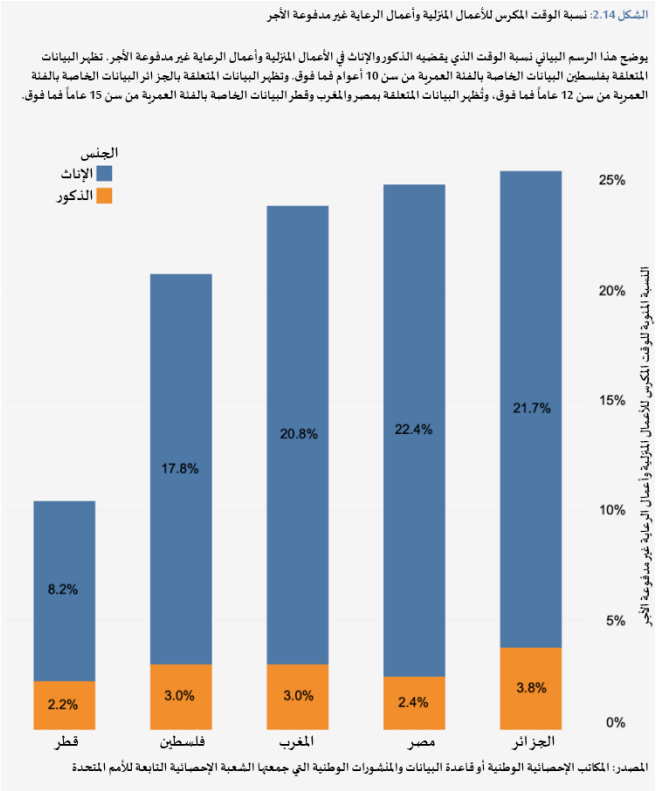

الشكل ٢,١٥:

تختلف عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر حسب المنطقة والدخل

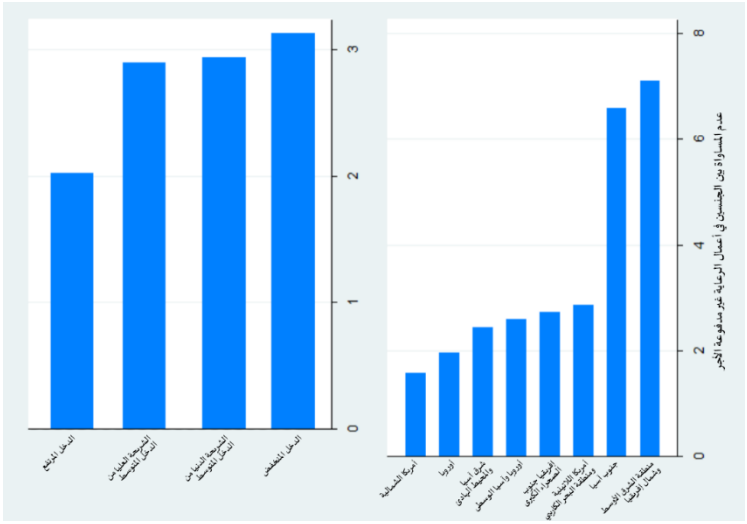

ملحوظة: توضح هذه الرسوم البيانية نسبة عدم المساواة بين الذكور والإناث في الوقت المخصص لأنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر حسب المنطقة وفئة الدخل. تنقسم فئات الدخل وفقاً للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد إلى: الدخل المنخفض، ١,٠٣٥ دولار أمريكي أو أقل؛ والدخل دون المتوسط، ١,٠٣٦ دولار أمريكي - ٤,٠٨٥ دولار أمريكي؛ والدخل فوق المتوسط، ٤,٠٨٦ دولار أمريكي - ١٢,٦١٥ دولار أمريكي؛ والدخل المرتفع، ١٢,٦١٦ دولار أمريكي أو أكثر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤)، مؤشرات التنمية العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٤)، قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والمؤسسات والتنمية.

الدخل والتمويل ورأس المال والثروة

تمهيد

في المنطقة، يتفاوت وصـول المرأة إلى الموارد الاقتصـادية، بما في ذلك الثروة والـدخـل، تفـاوتـاً كبيراً. وفي حين أن قوانين الميراث قـائمـة على التمييز في معظم الحالات، فإن النسـاء يتمتعن إلى حد كبير بالقدرة على امتلاك الأصـول وتوقيع العقود داخل المنطقة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الثروة والضـمـانات، الذي يعود غالباً لاعتبارات تتعلق بعدم القدرة على الميراث من الوالدين أو الزوج، يجعل المرأة غير قادرة على الحصـول على الائتمـان بنفس الطريقـة التي يحصـل عليهـا الرجـل. وواقع رائـدات الأعمال وصـاحبات المشـروعات هو أنه في حين أنهن قادرات على امتلاك عمل تجاري وتشـغيله، فإنهن غير قادرات على تمويل هذا العمل وإدارته بنفس الطريقة التي يستطيع بها الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعراف المتعلقة بالدعم المالي للأسـرة والقيادة غالباً ما تجعل المرأة خارج المناصب القيادية في الأعمال التجارية. ونتيجة لذلك، فإن النسـاء يجدن أنفسـهن في وضـع غير مسـتقر: فهن قادرات على العمل وامتلاك عمل تجاري، ولكنهن غير قادرات على تسهيل نموه.

الميراث

عند التفكير في قدرة المرأة على كسب رأس المال وإدارته والوصول إليه، فإن أحد أهم العناصر هو القدرة على وراثة الثروة. لا تنص القوانين الحالية في المنطقة على المساواة في الحقوق المتعلقة بالإرث بالنسبة إلى البنات والأرامل. وبالنسبة إلى كثير من الأشخاص من الجنسين، تُعد الثروة الموروثة عاملاً كبيراً في القدرة على الحفاظ على الثروة وزيادتها، إلى جانب امتلاك الأصول. وعند تقييم القدرة على فتح عمل تجاري أو توسيعه، أو التقدم بطلب للحصول على قرض، أو شراء عقار من أي نوع، غالباً ما تؤخذ هذه الأشكال من الثروة في الاعتبار في طلب الحصول على تمويل أو يتم استخدامها كضمان. ونتيجة لذلك، يُعد الحصول على الميراث و/أو الملكية أمراً أساسياً لتنمية الثروة عموماً.[٦١٧]

وفي هذا الصـدد، تعاني المرأة من الحرمان الشـديد (ارجع إلى الجدول أدناه). ولا تحصل البنات على حقوق متساوية في وراثة الأصول من آبائهن في جميع بلدان المنطقة. ولا تحصـل الأرامل على حقوق متسـاوية في الميراث إلا في دولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة. ومن منظور ثروة الأجيال، لا يمكن للنسـاء الحصـول على ثروة من الزوج أو أحد الوالدين عند الوفاة. وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام تجميع المرأة للثروة من أي نوع.

على الرغم من هذا التمييز في الميراث، تتمتع المرأة بحقوق متسـاوية في ملكية الأصول، مثل: الملكية غير المنقولة (مثل: المنازل والأراضي)، ويتم منحها سُـلطة إدارية متسـاوية على الأصـول المتراكمة أثناء الزواج. ولكن بمجرد فسـخ هذا الزواج، إما عن طريق الطلاق أو الوفاة، فإن قوانين الميراث تحد من قدرة المرأة على الحفاظ على هذه السُّلطة.

الجدول ٢,١٢:

حقوق المرأة في الأصول

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	وراثة الأصول من الأزواج المتوفين	حقوق الملكية بالنسبة إلى الممتلكات غير المنقولة	هل يمنح القانون الزوجين سُلطة إدارية متساوية على الأصول أثناء الزواج؟	وراثة الأصول من الوالدين
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين		☐	☐	
	الكويت		☐	☐	
	عُمان		☐	☐	
	قطر	☐[٦١٨]	☐	☐	
	المملكة العربية السعودية		☐	☐	
	الإمارات العربية المتحدة	☐	☐	☐	
المغرب العربي	الجزائر		☐	☐	
	ليبيا		☐	☐	
	المغرب		☐	☐	
	تونس		☐	☐	

[٦١٧] صالح، "المرأة العربية التي تُركت في فخ الميراث بسبب تأخر الإصلاحات (Arab Women Left in Inheritance Trap by Delayed Reforms)"

[٦١٨] يحدد قانون الأحوال الشخصية (المرسوم الملكي ٩٧/٣٢) أنواع الورثة في إطار الفصل الخامس الذي يتناول الميراث (الصفحة ٤١) . تشير المواد من ٢٤٢ إلى ٢٤٩ إلى الورثة من النساء، سواء كزوجات أو بنات أو أمهات أو حتى جدات.

المشرق العربي	مصر		☐	☐
	إيران		☐	☐
	العراق		☐	☐
	الأردن		☐	☐
	لبنان		☐	☐
	دولة فلسطين	☐	☐	☐
	سوريا		☐	☐
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي		☐	☐
	السودان		☐	☐

المصدر: البنك الدولي: المرأة والأعمال التجارية والقانون

في حين أن التغييرات القانونية والسياسية التي تحدث في المنطقة كان لها آثار إيجابية على المرأة في الأعمال التجارية، فإن حدوث تغييرات في الأعراف الاجتماعية والثقافية كان بطيئاً. ووفقاً للبيانات التي تم جمعها من أجل الدورة الخامسة للباروميتر العربي في ٢٠١٨ و٢٠١٩، لا يعتقد أغلبية المجيبين على الاستطلاع (من الجنسين) في المنطقة أن حصة المرأة يجب أن تكون مساوية لحصة الذكر في الميراث.[٦١٩] والاستثناء الوحيد لذلك كان في لبنان، حيث اعتقد ٦٥ في المائة من المجيبين على الاستطلاع أن الرجال والنساء يجب أن يرثوا نصيباً متساوياً من الميراث. وكان أدنى معدل لقبول الحقوق المتساوية في الميراث في دولة فلسطين؛ حيث يعتقد ٨ في المائة فقط من المجيبين على الاستطلاع أن الرجال والنساء يجب أن يرثوا نصيباً متساوياً من الميراث. وتوضح هذه الأرقام الجدول ٢,١٣

وصول المرأة إلى رأس المال

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	توقيع عقد	الحصول على الائتمان	فتح حساب مصرفي	تسجيل مشروع تجاري
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	✓	✓	✓	✓
	الكويت	✓	✗	✓	✓
	عُمان	✓	✗	✓	✓
	قطر	✓	☐[٦٢١]	✓	✓
	المملكة العربية السعودية	✓	✓	✓	✓
	الإمارات العربية المتحدة	✓	✓	✓	✓
المغرب العربي	الجزائر	✓	✗	✓	✓
	ليبيا	✓	✗	✓	✓
	المغرب	✓	✓	✓	✓
	تونس	✓	✗	✓	✓
المشرق العربي	مصر	✓	✗	✓	✓
	إيران	✓	✗	✓	✓
	العراق	✓	✗	✓	✓
	الأردن	✓		✓	✓
	لبنان	✓	✗	✓	✓
	دولة فلسطين	✓	✗	✓	✓
	سوريا	✓	✗	✓	✓

الاعتقاد السائد بأن الرجال يجب أن يكونوا المالكين الأساسيين لثروة الأسرة. وتضع هذه التوقعات والأعراف الثقافية عبئاً لا مبرر له على الرجال لدفع رواتب عالية، مع توقع ألا تعمل المرأة خارج المنزل.[٦٢٠]

الأعمال المصرفية، والحصول على الائتمان، والتمويل

عندما تكون المرأة غير قادرة على وراثة الثروة، فإن أحد السُبل القليلة لكسب نوع رأس المال الذي تحتاج إليه لفتح مشروع تجاري أو توسيعه هو التقدم بطلب للحصول على ائتمان. وعند القيام بذلك، هناك العديد من الخطوات الإدارية التي يجب اتخاذها، والتي يمكن للمرأة القيام بها في جميع أنحاء المنطقة: فتح حساب مصرفي، وتسجيل مشروع تجاري، وتوقيع عقد. (ارجع إلى الجدول الوارد أدناه).

[٦١٩] الباروميتر العربي، الدورة الخامسة من الباروميتر العربي

[٦٢٠] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة بروموندو، فهم الخصائص الذكورية (Understanding Masculinities)"

[٦٢١] القانون المصرفي رقم ١١٤/٢٠٠٠، المادة ٥.

البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	✓	✓	✓	✓
	السودان	✓	✗	✓	✓

المصدر: البنك الدولي: المرأة والأعمال التجارية والقانون

ومع ذلك، فإن قدرة المرأة على الحصول على الائتمان محدودة في كل البلدان باستثناء بلدين: جيبوتي والمغرب. يُعد الائتمان أمراً ضرورياً لبدء الأعمال التجارية وتنميتها، لكنه يتطلب أن يوافق المُقرض على قرض أو حد ائتماني. ويرجع أحد الأسباب الرئيسة وراء رفض المؤسسات المالية لطلبات المرأة المتعلقة بالحصول على الائتمان إلى الافتقار إلى الثروة و/أو الضمانات التي غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق المرأة المتساوي في وراثة الأصول. وفي حالة الأردن، لا تستطيع النساء إلى حد كبير الحفاظ على أعمالهن بسبب أربعة أسباب رئيسة: الحصول على التمويل، والأعمال التجارية غير المربحة، والالتزامات الأسرية، والسياسات الحكومية. ووجدت هذه الدراسة نفسها أن النساء يجدن صعوبة في توفير ضمانات للحصول على قروض وغالباً ما يمولن أعمالهن التجارية من خلال مصادر شخصية، مثل: المدخرات والأصدقاء والعائلة وإعادة استثمار الأرباح. وهذا يسهم في تناقص الثروة الشخصية، ما يترك المرأة تعتمد على أفراد الأسرة للحصول على دخل.[٦٢٢]

ريادة الأعمال

وعلى الرغم من هذه التحديات، ازدادت ريادة المرأة للأعمال إلى حد كبير خلال العقد الماضي.[٦٢٣] ومع زيادة الوصول إلى التكنولوجيا، تمكنت النساء من إنشاء مشاريع منزلية تسمح لهن بتوليد الدخل دون أن يتعارض ذلك مع الأعراف الاجتماعية والثقافية، كما أصبحت النساء على نحو متزايد شخصيات بارزة في الحكومة وفي المشروعات التي تستهدف الربح؛ حيث يقدمن نماذج يحتذى بها للأجيال القادمة.[٦٢٤]

وكما ذُكر أعلاه، تتخذ ريادة الأعمال في المنطقة أشكالاً عديدة: بدءاً من النساء اللواتي يُقمن مشروعات بملايين الدولارات في البلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة إلى اللاجئات اللواتي يبعن المصنوعات اليدوية في مخيمات اللاجئين. أطلقت العديد من المنظمات الدولية والوطنية برامج لدعم رائدات الأعمال وصاحبات المشروعات في المنطقة. وغالباً ما تقدم هذه البرامج برامج تدريبية، ودعماً للتقدم بطلب للحصول على التمويل، وخدمات الأعمال التجارية والتوجيه، والدعم من خلال التدريب القانوني والتجاري والمساعدة الفنية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المجموعات غير الربحية التي تركز على النساء والأعمال التجارية الخاصة والوكالات الحكومية شائعة بشكل متزايد، وتسعى لخدمة الأسواق التي يهيمن عليها العنصر النسائي مع الحفاظ على الفصل بين الجنسين.[٦٢٥]

ومع ذلك، غالباً ما تفتقر النساء إلى المهارات الملموسة والعلاقات خارج دائرة العائلة والأصدقاء. وكما ذُكر سابقاً في الركيزة ٢، لم تؤكد أنظمة التعليم في المنطقة على بناء المهارات العملية، وينبغي بذل جهود إضافية لتحسين التدريب على المهارات الفنية. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام لوضع ترتيبات تستهدف إقامة علاقات يمكن الوصول إليها؛ حيث لا يزال التواصل يمثِّل تحدياً بالنسبة إلى العديد من النساء في المنطقة لأن الأعراف الاجتماعية والثقافية قد تحد من الحركة والقدرة على السفر.

[٦٢٢] دودوخ وعقل، "ريادة الأعمال النسائية في الأردن (Women Entrepreneurship in Jordan)"

[٦٢٣] البنك الدولي، "النوع الاجتماعي وريادة الأعمال (Gender and Entrepreneurship)"

[٦٢٤] زكارنة، "جيل جديد من القادة النساء يحدث فارقاً في العالم العربي (A New Generation of Women Leaders Is Making Waves in the Arab World)"

[٦٢٥] ارجع إلى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص السانحة للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab)"؛ مؤسسة التمويل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، "رائدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الخصائص والإسهامات والتحديات (Women Entrepreneurs in the Middle East and North Africa: Characteristics, Contributions and Challenges)".

الركيزة ٣

التحرر من العنف والوصول إلى العدالة

الركيزة ٣:

التحرر من العنف والوصول إلى العدالة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

في كل مكان من العالم، تُعد الأعراف والممارسات التمييزية بين الجنسين السبب الجذري وراء الأشكال المتعددة للعنف ضد النساء والفتيات (VAWG). ولا تخرج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية عن هذه القاعدة؛ حيث توجد معتقدات أبوية تدعم منح الذكور الامتياز والقوة في كل شؤون الحياة تقريباً. ويستمر انتشار العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة وفي كل مراحل حياة الإناث. في حالات الأزمات الإنسانية والنزاعات، يتضاعف خطر التعرض للعنف وخاصة بين النساء والفتيات المُهمّشات.

أبلغت بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية عن معدلات زواج الأطفال، والعمل المنزلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي من أعلى المعدلات في العالم. كما أن العنف الجماعي ضد الأطفال أعلى أيضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية منه في أي منطقة في العالم، وبينما يتأثر الأولاد بصورة رئيسة، تتأثر الفتيات تأثراً شديداً، لا سيما في الأماكن المتأثرة بالنزاع المسلح. وثمة مشكلة أخرى متنامية وهي العنف عبر الإنترنت. أصبحت هذه المشكلة أكثر وضوحاً بشكل خاص في عصر جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، حيث أصبح الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في العديد من المجتمعات في المنطقة.

كلما كبرت الفتيات، زادت المخاطر التي يتعرضن لها. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، تشير البيانات الحالية إلى أن أكثر من ثلث الإناث بقليل من المحتمل أن يتعرضن لعنف الشريك الحميم، وفي بعض الأماكن من المرجح أن يكون المعدل أعلى من ذلك بكثير. تتضمن المخاطر الأخرى للعنف ضد النساء والفتيات حالات الزواج المؤقت الجائر والإتجار والعنف الجنسي من غير الشريك.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن انتشار الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة والفتاة يختلف اختلافاً كبيراً في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. على سبيل المثال، في حين يقدر أن ثلث جميع الفتيات يتزوجن في سن مبكرة في الصومال واليمن والعراق، تكون هذه المعدلات منخفضة للغاية أو غير موجودة في الجزائر وتونس وقطر. وبالمثل، فإن معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مرتفعة جداً في الصومال ومصر والسودان، بينما لا توجد هذه الممارسة في المغرب والجزائر وتونس. إلى جانب الأعراف الثقافية، تؤثر العوامل الديمغرافية، مثل: الثراء والتعليم واستقرار البلاد، في معدلات انتشار العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. على سبيل المثال، عادةً ما يكون في المناطق الحضرية - وخاصة المناطق ذات المستويات العالية من الثروة والتعليم - عدد أقل من حالات زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. على الجانب الآخر، يمكن أن يزيد انتشار العنف ضد النساء والفتيات نتيجة النزاع. على سبيل المثال، استخدمت القوات المسلحة في السودان العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب؛ حيث تم استخدامه كسلاح ضد الناشطات السياسيات في ليبيا والصومال. ينتج عن النزوح كذلك عوامل خطر معينة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والاستغلال وزواج الأطفال.

في الأعوام الأخيرة، حققت البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تقدماً تشريعياً كبيراً في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. تتضمن دساتير مصر وتونس والصومال واليمن والعراق بنوداً تسعى إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. توجد كذلك تشريعات مستقلة بشأن العنف ضد النساء والفتيات في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، وتجرم غالبية البلدان في المنطقة العنف الجنسي من غير الشريك. كما تم حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في العديد من البلدان التي ينتشر فيها ذلك (كمصر والصومال والسودان،مثلاً). لكن على الرغم من هذه التدابير، لا تزال توجد ثغرات تتعلق بالحماية في القوانين والسياسات. لا يُعد الاغتصاب الزواجي مجرماً في العديد من الدول، كما أن القوانين التي تحظر زواج الأطفال تختلف بشكل كبير من حيث تطبيقها وتنفيذها. غالباً ما تفشل القوانين أيضاً في حماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر تحديداً، بما في ذلك اللاجئات والنساء والفتيات ذوي الإعاقة والعمالة المنزلية الوافدة وغير ذلك.

تتزايد الخدمات والبرامج المتخصصة في حماية النساء والفتيات المتأثرات بالعنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. على سبيل المثال، أسست جميع الدول العربية قنوات رسمية لإبلاغ الشرطة بالعنف ضد النساء والفتيات، كما خصصت عدة بلدان، مثل: الأردن وتونس، وحدات مختصة في التحقيق في القضايا وتقديم المساعدة القانونية ومنح النساء والفتيات اللواتي يقمن بالإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات إمكانية الوصول إلى الملاجئ والخدمات النفسية والاجتماعية بشكل آمن. تقدم العديد من الحكومات خدمات طبية ونفسية اجتماعية مجانية للناجيات، على الرغم من أن إمكانية الوصول إليها قد تكون محدودة، لا سيما للنساء والفتيات المهمشات، مثل: اللاجئات والنساء والفتيات ذوي الإعاقة واليافعات وغيرهن. عندما تكون الخدمات الحكومية غير كافية، تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بسد بعض الفجوات وتوفير الملاجئ وبناء القدرات ورفع مستوى الوعي وتشجيع جمع بيانات العنف ضد النساء والفتيات بصورة محسَّنة. ومع ذلك، فإن قدراتها أيضاً محظورة بسبب القيود المفروضة على التمويل - وهو مصدر قلق متزايد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.

وشهد الوصول إلى القضاء من قبل الناجيات من قضايا العنف ضد النساء والفتيات بعض التحسن من خلال الأنظمة القضائية في بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية على مدى الأعوام العشرة الأخيرة، وذلك بدعم من قضاء بعض البلدان التي تدعم التكافؤ بين الجنسين، مثل: لبنان وتونس والجزائر بالإضافة إلى انتشار مقاعد الشرطة المخصصة للنساء والأطفال وزيادة مشاركة النساء في القطاع القضائي. ولكن لا يزال الكثير من النساء والفتيات في المنطقة يواجهن تحديات صعبة بشأن حق اللجوء إلى القضاء في كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ليس فقط في القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، ولكن في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل عام. كما أن فرض الأعراف التمييزية القائمة على النوع الاجتماعي سواء في الأسرة أو في قوانين الأحوال الشخصية في كثير من البلدان يسهم بشكل أساسي في تقنين عدم المساواة. فالعدالة في المنطقة لا تزال لا تستجيب إلى قضايا النوع الاجتماعي في المنطقة حتى الآن، بالنسبة إلى النساء والفتيات كذلك. على الرغم من التقدم بشأن تمثيل الإناث، يظل النظام القانوني يهيمن عليه الذكور. إضافة إلى ذلك، فإن كثير من الممارسات الاجتماعية والثقافية المتأصلة لا تحفز النساء والفتيات على اللجوء إلى القضاء بل تعيرهن وتهددهن إذا لجأن إليه، وخصوصاً في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، كما أن الخدمات التي تواجه هذه الأعراف وتساعد النساء والفتيات على مواجهة هذه القيود غير كافية بالمرة.

ولا يُعد كثير من القوانين والسياسات في المنطقة تمييزية تجاه النساء والفتيات وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية فحسب، بل إن الأعراف التمييزية تمنع النساء والفتيات من اللجوء إلى القضاء لأسباب أخرى، بما في ذلك هيمنة الذكور على القطاع القانوني/القضائي، ولا تحفز الأعراف الاجتماعية والثقافية النساء والفتيات عند اللجوء إلى القضاء بل تعيرهن وتهددهن، وخاصة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، كما أن ثمة نقصاً في الخدمات التي تواجه هذه الأعراف وتساعد النساء والفتيات بشكل كافٍ على التغلب على الصعاب الكثيرة التي تواجههن عند اللجوء إلى القضاء.[٦٢٦] على الرغم من هذه التحديات، فثمة دليل على بعض التغيرات تجاه مزيد من المساواة بين الجنسين في القطاع القانوني/القضائي في عدد من البلدان في المنطقة. ويمكن أن تعمل هذه التغيرات بمرور الوقت على تحسين السياسات والمعايير والأعراف وعمليات إنفاذ القانون المتعلقة بلجوء النساء والفتيات إلى القضاء.

على الرغم من التقدم المهم الذي حدث في بعض بلدان المنطقة بشأن العنف ضد النساء والفتيات وحق اللجوء إلى القضاء، لا يزال هناك الكثير لفعله في هذا الصدد.

من الآن فصاعداً، تتضمن الاعتبارات الأساسية ما يأتي:

- جمع معلومات عن انتشار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) باستخدام أساليب ممنهجة متوافقة مع المعايير الدولية لجمع البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة إلى جمع بيانات دورياً بما يتفق مع مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بتفشي أشكال العنف المختلفة ضد النساء والفتيات. ويشمل ذلك ظهور أشكال من العنف، مثل: التحرش والاستغلال عبر الإنترنت.

[٦٢٦] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عام ٢٠١٤. "المرأة في الحياة العامة - النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa–Women in Public Life)".

- اعتماد تشريع قائم بذاته بشأن العنف ضد النساء والفتيات، ويشمل العنف المتعلق بالسن القانونية للزواج والإتجار والاغتصاب الزواجي والتحرش عبر الإنترنت، وتصحيح التشريع القائم بما يتماشى مع المنهج الذي يركز على الناجيات، والتأكد من أن هذا التشريع قابل للتنفيذ وأنه ستتم محاسبة الجناة.

- مواجهة الأعراف النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال تطوير برامج أعراف اجتماعية تستهدف الرجال والنساء المسؤولين عن العنف ضد النساء والفتيات، مثل: المعتقدات الذكورية والأعراف التمييزية القائمة على أساس النوع الاجتماعي، وتشمل أشكال العنف المتزايدة ضد النساء والفتيات، مثل: التحرش عبر الإنترنت.

- التأكيد على أن برامج العنف ضد النساء والفتيات تقيِّم المخاطر، بما في ذلك إدراك الأخطار المتداخلة التي تمر بها النساء والفتيات في مراحل مختلفة وعناصر الحماية في دورة حياة النساء والفتيات لتعزيز المنع والاستجابات للسن المناسبة في جميع المراحل.

- اعتماد منهج متعدد الجوانب لبرامج العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك معالجة دوافع التهميش، بحيث يتوفر للنساء والفتيات أصحاب الخصائص الديمغرافية المختلفة، وخاصةً اللواتي تواجهن تحديات كبيرة في الحصول على الدعم والحماية، كالنساء والفتيات الأكثر احتياجاً من الناحية الاقتصادية والموصومات والأقل تعليماً والنساء اللواتي تعشن في المناطق الريفية أو ذوي الإعاقة.

- مواجهة الوصم بالعار المرتبط بطلب الدعم والتأكد من أن الخدمات المتكاملة والمناسبة للعمر والمتخصصة متيسرة للناجيات من العنف ضد النساء والأطفال ومقبولة ومتاحة وذات جودة عالية. ويشمل هذا تحسين المنع والمساءلة والاستجابة للتدخلات وتعزيز مناهج تركز على الناجيات.

- تأسيس أنظمة مرجعية شاملة تركز على الناجيات والمحافظة عليها بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان.

- تطبيق مناهج مختلفة تركز على الناجيات وتخصيصها وتمويلها لتحسين أمان النساء والفتيات وحق اللجوء إلى القضاء حسب السن، بما في ذلك تحسين تمثيل الإناث في القضاء، وتوفير خدمات إلكترونية وقانونية وقضائية وتقديم مناهج محو الأمية القانونية للنساء والفتيات.

- ضمان آليات مناسبة وإجراءات غير تمييزية للنساء والفتيات اللواتي لا يملكن وثائق هوية أو غير المواطنات، مثل: النساء النازحات والعمالة الوافدة من النساء واللاجئات وملتمسات اللجوء حتى يمكنهن اللجوء إلى آليات القضاء، بما في ذلك حماية الشرطة وخدمات المساعدة القانونية وطريقة سرية لتقديم الشكاوى لتمكين المقاضاة والحماية.

- القضاء على ممارسة تجريم النساء والفتيات بسبب كونهن ناجيات/ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) بالإضافة إلى إنهاء الاحتجاز الإداري لهذا السبب.

- المشاركة في التداخلات القائمة على الحقوق مع الزعماء التقليديين/القبليين الذين يحكمون العدالة العرفية/غير الرسمية في قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) المتعلقة بالنساء والفتيات.

- منع العنف والاستغلال والاعتداء على الأطفال بفرض تشريع خاص بمنع تشغيل الطفل وتبني مبادرات تتناول عمل الأطفال واليافعات بلا مقابل في المنزل.

- ضمان استجابة تراعي منظور النوع الاجتماعي تجاه مستويات العنف المرتفعة والقائمة على النوع الاجتماعي خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ بتعزيز قدرة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق خطوط ساخنة ومساحات آمنة وإدارة الحالات بالإضافة إلى المشاركة في شبكات حقوق النساء والشباب القائمة لدعم التواصل وتدفق المعلومات الحيوي والتأكد من أن بيانات النوع الاجتماعي متاحة وقابلة للتحليل واتخاذ القرار.

التحرر من العنف
الركيزة ٣

التحرر من العنف

تمهيد

يقدم هذا الفصل نظرة عامة إقليمية على القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. ويبدأ الفصل بتمهيد عن نطاق المشكلة عبر دورة حياة الإناث وكذلك في بلدان المنطقة المتأثرة بالنزاع. وفي حين أن البيانات المتعلقة بالعديد من البلدان مفقودة، فإن الصورة العامة تمثل خطراً كبيراً على النساء والفتيات، لا سيما المُهمّشات منهن.

وعلى الجانب الإيجابي، يتابع الفصل وصف كيفية تزايد القوانين والسياسات المتعلقة بمعالجة العنف ضد النساء والفتيات في البلدان في جميع أنحاء المنطقة، وكذلك الهياكل والبرامج السياسية التي تدعم منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.

طبيعة العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة ونطاقه

يشكل جمع البيانات المتعلقة بمشكلة العنف ضد النساء والفتيات[٦٢٧] تحدياً في أغلب السياقات. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، حيثما لا تشجع الأعراف الثقافية الكشف العلني عن الحوادث، وحيثما تكون الاستثمارات الحكومية الموجهة إلى معالجة العنف ضد النساء والفتيات جديدة نسبياً في العديد من البلدان، فإن كمية البيانات المتعلقة بطبيعة ونطاق الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء والفتيات محدودة وغير متسقة. ومع ذلك، تشير البيانات المحددة الموضحة أدناه إلى أن العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات لا تزال موجودة في جميع أنحاء المنطقة وطوال دورة حياة الإناث. وفي حالات النزاع المسلح والاحتلال، يتضاعف خطر التعرض للعنف وخاصة بين النساء والفتيات المُهمّشات، على النحو المبين أدناه

المربع X.X: التعريفات العملية للعنف

يشير العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) إلى الأفعال الضارة التي تستهدف فرداً على أساس جنسه. وهو قائم على عدم المساواة بين الجنسين وإساءة استعمال السُلطة والأعراف الضارة.[٦٢٨]

العنف ضد النساء والفتيات هو أي فعل من أفعال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)الذي يؤدي - أو يمكن أن يؤدي - إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو عقلية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.[٦٢٩]

العنف المنزلي أو الاعتداء المنزلي هو نمط سلوكي يُستخدم في أي علاقة لاكتساب أو الحفاظ على السُلطة والسيطرة على شريك حميم أو طفل أو أي قريب أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة. يمكن أن تكون الإساءة جسدية أو جنسية أو عاطفية أو اقتصادية أو نفسية أو تهديدات بأفعال. ويتضمن ذلك أي سلوكيات تخيف شخصاً ما أو تؤذيه أو ترهبه أو تتلاعب به أو تؤذيه أو تهينه أو تلومه أو تجرحه جسدياً أو نفسياً.[٦٣٠]

---

[٦٢٧] غالباً ما يُستخدم المصطلح "العنف ضد النساء والفتيات" كمرادف لمصطلح "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)": تم تقديم مصطلح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) من قِبَل الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة كوسيلة للتأكيد على أن أشكال العنف المتعددة التي تتعرض لها النساء والفتيات عبر دورة الحياة هي انعكاس للتمييز بين الجنسين. وتم توضيح هذا الإطار في إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. ومع ذلك، فإن هناك بعض الالتباس حول محور التركيز هذا. ففي الأعوام الأخيرة على وجه الخصوص، استخدمت بعض الجهات الفاعلة مصطلح "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)" للتعبير ليس فقط عن العنف ضد النساء والفتيات، ولكن أيضاً العنف القائم على أساس التوجه الجنسي و/أو الهوية الجنسية، فضلاً عن العنف الجنسي ضد الرجال في حالات النزاع. ولتجنب الالتباس الذي قد يصاحب أحياناً مصطلح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، وبالنظر إلى أن هذا التقرير يركز بشكل خاص على العنف ضد النساء والفتيات، يستخدم هذا التقرير مصطلح "العنف ضد النساء والفتيات" ما لم يتم الاستشهاد بمصدر يستخدم مصطلح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر).

[٦٢٨] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تعريفات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر). ارجع إلى https://www.unhcr.org/gender-based-%per٢٠%violence٢٠cent٢٠%per٢٠%(GBV),physical٢٠cent٢٠%per٢٠%violence٢٠cent٢٠%per٢٠%Dbased٢cent٢٠%per٢٠%violence.html#:~:text=Gender .imelife٢٠cent٢٠%per٢٠%their٢٠cent٢٠%per٢٠%in٢٠cent٢٠

[٦٢٩] منظّمة الصّحّة العالميّة، "تعريفات العنف ضد المرأة (Violence Against Women Definitions)". ارجع إلى https://www.who.int/health-topics/violence-against-women#tab=tab_١.

[٦٣٠] الأمم المتحدة، "ما المقصود بالعنف المنزلي؟ (What is Domestic Abuse؟)" ارجع إلى https://www.un.org/en/coronavirus/whath-is-domestic-abuse

يشير عنف الشريك الحميم إلى سلوك الشريك حميم أو الشريك السابق الذي يتسبب في أذى جسدي أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والإكراه الجنسي والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة.[٦٣١]

العنف الجنسي هو أي فعل جنسي أو محاولة للقيام بفعل جنسي أو أي عمل آخر لا يتوافق مع الميول الجنسية للشخص باستخدام العنف أو الإكراه في أي مكان وبغض النظر عن علاقة المعتدي بالضحية. وهذا يشمل الاغتصاب الذي يُعرَّف بأنه الإكراه البدني أو الإيلاج القسري أو إدخال القضيب أو أي أجزاء أخرى من الجسم أو شيء ما في الفرج أو الشرج.[٦٣٢]

الاستغلال الجنسي هو أي استغلال فعلي أو محاولة استغلال لحالة ضعف أو لتفاوت في النفوذ أو للثقة من أجل تحقيق أغراض جنسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التهديد أو تحقيق كسب مادي أو اجتماعي أو سياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر.[٦٣٣]

الاعتداء الجنسي هو التعدي البدني والفعلي أو التهديد بالتعدي البدني الذي يحمل طابعاً جنسياً، سواء باستعمال القوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.[٦٣٤]

يشمل التحرش الجنسي الإيماءات الجنسية غير المقبولة، وطلبات الخدمات الجنسية، وغير ذلك من المضايقات اللفظية أو الجسدية ذات الطابع الجنسي في مكان العمل أو البيئة التعليمية.[٦٣٥]

العنف عبر الإنترنت ضد المرأة هو أفعال تُرتكب أو يتم التحريض عليها أو تتفاقم جزئياً أو كلياً عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[٦٣٦]

زواج الأطفال هو أي زواج رسمي أو أي ارتباط غير رسمي بين طفلٍ تحت سن ١٨ عاماً وشخص بالغ أو طفل آخر.[٦٣٧]

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث هو ممارسة ضارة تقليدية تتضمن الاستئصال الجزئي أو الكلي للأعضاء التناسلية الخارجية للإناث أو إلحاق ضرر بهذه الأعضاء لأسباب غير طبية.[٦٣٨]

ما يسمى جرائم "الشرف" تتضمن العنف الذي يرتكبه الأشخاص الذين يهدفون إلى حماية سمعة أسرهم أو مجتمعهم، وفي أغلب الأحيان، تكون الضحية أنثى.[٦٣٩]

الإتجار هو تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تحويلهم أو إيواؤهم أو استدراجهم بالقوة أو الاحتيال أو الخداع بدافع الاستغلال من أجل تحقيق الربح.[٦٤٠]

الجدول ٣,١

الأطفال منذ الولادة وحتى ١٤ عاماً الذين تعرضوا لشكل من أشكال التأديب العنيف من أولياء أمورهم في الثلاثين يوماً السابقة للمسح

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الجنس		المصدر
		الذكور	الإناث	
بلدان مجلس التعاون الخليجي	قطر	٥٣	٤٦	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠١٢
المغرب العربي[٦٤١]	الجزائر	٨٨	٨٥	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣
	تونس	٩٤	٩٢	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢
المشرق العربي	مصر	٩٣	٩٣	الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠١٤
	العراق	٨٢	٨٠	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠١٨
	الأردن[٦٤٢]	٩١	٨٩	إعادة تحليل الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠١٢
	لبنان	٨٢	٨٢	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠٠٩
	دولة فلسطين[٦٤٣]	٩٣	٩٢	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠١٤

[٦٣١] منظّمة الصّحّة العالميّة، "تعريفات العنف ضد المرأة (Violence Against Women Definitions)"

[٦٣٢] المرجع نفسه

[٦٣٣] المرجع نفسه

[٦٣٤] المرجع نفسه

[٦٣٥] الشبكة الوطنية للاغتصاب والإساءة وسفاح القربى، "التحرش الجنسي (xual HarassmentSe)". ارجع إلى harassment-https://www.rainn.org/articles/sexual

[٦٣٦] رابطة الاتصالات التقدمية (APC)(٢ مارس ٢٠١٥). "من مرحلة الإفلات من العقاب إلى مرحلة تحقيق العدالة: سُبل الانتصاف القانونية المحلية في حالات العنف ضد المرأة المرتبط بالتكنولوجيا (related violence against women-From Impunity to Justice: Domestic legal remedies for cases of technology)".

[٦٣٧] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "زواج الأطفال (Child Marriage)".ارجع إلى marriage-https://www.unicef.org/protection/child

[٦٣٨] منظّمة الصّحّة العالميّة، "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث - حقائق رئيسة (Key Facts -Female Genital Mutilation)"، عام ٢٠٢٠.

[٦٤١] ارجع أيضاً إلى بيانات المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات الجديدة للجزائر (عام ٢٠١٩) وتونس (عام ٢٠١٨).

[٦٤٢] ارجع أيضاً إلى بيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية الجديدة للأردن (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨).

[٦٤٣] ارجع أيضاً إلى بيانات المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات الجديدة للأردن (الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠).

البلدان الأقل نمواً	السودان	٦٥	٦٣	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠١٤
	اليمن	٨١	٧٧	الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠١٣

المصدر: قواعد بيانات اليونيسف العالمية، ٢٠١٩، بناءً على الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات، بالإضافة إلى استطلاعات وطنية أخرى.

العنف في مرحلة الطفولة. تزداد احتمالات موت الأطفال واليافعين من كلا الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب العنف الجماعي (لا سيما بسبب النزاعات المسلحة) أكثر من الأطفال في أي منطقة أخرى في العالم. وعلى الرغم من أنه لا يعيش سوى ٦ في المائة فقط من اليافعين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحدث أكثر من ٧٠ في المائة من وفيات اليافعين في المنطقة.[٦٤٤] وعلى الرغم من أن غالبية هذه الوفيات من الذكور، فإن الفتيات يواجهن أيضاً معدلات عالية للغاية من العنف الجماعي. في عام ٢٠١٥، توفي ٢٢٠٠٠ طفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب العنف الجماعي، وبلغ معدل وفيات الفتيات ٢٣,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ فتاة.[٦٤٥] وتنعكس هذه المخاطر في أحدث تقرير لآلية الإبلاغ التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في أوقات الحروب.[٦٤٦] في عام ٢٠١٩، أثبتت الأمم المتحدة ما يأتي:

- ١٨٦ انتهاكاً جسيماً تعرض له ١٨٤ طفلاً في العراق من بينهم ٤٢ فتاة.
- ٣٩٠٨ انتهاكات تعرض لها ١٥٦٥ طفلاً في فلسطين المحتلة من بينهم ٨٥ فتاة.
- ٣٧٠٩ انتهاكات تعرض لها ٢٩٥٩ طفلاً في الصومال من بينهم ٥٢٣ فتاة.
- ٢٠٨ انتهاكات تعرض لها ١٩٩ طفلاً في السودان من بينهم ٧٦ فتاة.
- ٢٦٣٨ انتهاكاً تعرض له ٢٢٩٢ طفلاً في سوريا من بينهم ٤٠١ فتاة على الأقل.
- ٤٠٤٢ انتهاكاً تعرض له ٢١٥٩ طفلاً في اليمن من بينهم ٤٥١ فتاة.
- تجنيد ٤٣ طفلاً في لبنان، من بينهم فتاة واحدة.
- قتل وتشويه ٧٧ طفلاً في ليبيا من بينهم ١٧ فتاة.[٦٤٧]

تواجه الفتيات أيضاً أشكالاً أخرى من أشكال العنف في مرحلة الطفولة. ووفقاً للبيانات التي جمعتها اليونيسف من مختلف الاستطلاعات الوطنية التي أجريت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨، أبلغ ما متوسطه ٤٦ في المائة من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٥ عاماً من بلدان محددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية عن تعرضهن للتنمّر في المدرسة.[٦٤٨] (ارجع أيضاً إلى الركيزة ٢، التعلم). مع الوجود المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياة الشباب، قد تحدث بعض حالات التنمّر هذه عبر الإنترنت، جنباً إلى جنب مع أشكال أخرى من المضايقات والاستغلال عبر الإنترنت، على الرغم من أن نطاق هذه المشكلة غير معروف بشكل جيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية.[٦٤٩] أوضحت بيانات عامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨ المتعلقة بالخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة الأطفال في المنطقة (مع وجود قوي بصفة خاصة لليمن، ومن ثمَّ فإن التركيز منصب على هذا البلد)، أن الفتيات يقمن بالاتصال بمعدلات أعلى من الأولاد، كما أن مكالمات الإبلاغ عن العنف والاعتداء تضمنت الإساءة الجسدية والعاطفية وكذلك الإهمال.[٦٥٠] توضح البيانات السابقة المتعلقة بدولة

---

[٦٤٢] ارجع أيضاً إلى بيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية الجديدة للأردن (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨).

[٦٤٣] ارجع أيضاً إلى بيانات المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات الجديدة للأردن (الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠).

[٦٤٤] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفل، "العنف ضد اليافعين والشباب: أدلة جديدة وقضايا السياسات الرئيسة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Violence Against Adolescents and Youth: New Evidence and Key Policy Issues for MENA)"، عام ٢٠١٧.

[٦٤٥] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "الموت بسبب العنف (Violent Deaths)"، عام ٢٠١٧ https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-deaths/#status

[٦٤٦] تشمل الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في أوقات الحروب تجنيد الأطفال واستغلالهم، وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات والموظفين المحميين، واختطاف الأطفال.

[٦٤٧] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام (Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ١١.

[٦٤٨] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "عنف الأقران (Peer Violence)"، عام ٢٠١٩. https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/peer-violence/

[٦٤٩] بيرتون وآخرون، حماية الأطفال عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقرير الإقليمي (Child Online Protection in the MENA Region: Regional Report)"، عام ٢٠١٦.

[٦٥٠] الشبكة الدولية لمساعدة الأطفال، عام ٢٠١٩. "أصوات الأطفال والشباب: بيانات الخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة الأطفال لعامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨ (Voices of Children and Young People: Child Helpline Data for ٢٠١٧ & ٢٠١٨)." https://www.childhelplineinternational.org/wp-content/uploads/٢٠١٩/١١/Voices-of-Children-٢٠١٧-٢٠١٨-FINAL.pdf

فلسطين أن المخاطر التي يتعرض لها الأطفال يمكن أن تكون كبيرة في الأماكن المتضررة من النزاعات؛ وخلال فترة أربعة أعوام، كانت ٤٦ في المائة من المكالمات التي تم إجراؤها على الخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة الأطفال تتعلق بالاستغلال والعنف.[٦٥١]

يُعد التأديب العنيف مشكلة من المشكلات التي يواجهها الأطفال أيضاً. وفي حين يتعرض الأولاد بوجه عام للتأديب العنيف بشكل أكبر، فقد أبلغت نسب عالية من الفتيات في الفئة العمرية التي تتراوح بين عام و١٤ عاماً في عدد من البلدان في المنطقة عن تعرضهن لتأديب عنيف من قِبَل أولياء أمورهن (في العراق بنسبة ٧٩,٨ في المائة، وفي الأردن بنسبة ٧٩,٦ في المائة، وفي مصر بنسبة ٩٤,٣ في المائة، وفي الجزائر بنسبة ٨٤,٩ في المائة، وفي اليمن بنسبة ٨١,٢ في المائة).[٦٥٢] وبالنسبة إلى البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات، فإن التأديب العنيف أقل شيوعاً نسبياً في قطر (٥٣ في المائة من الأطفال الإناث و٤٦ في المائة من الأطفال الذكور)، وهو أمر شائع بشكل عام (بنسبة أكبر من ٦٣ في المائة) في جميع الدول الأخرى في المنطقة.

زواج الأطفال. تشير التقديرات إلى أن فتاة من كل خمس فتيات تتزوج قبل بلوغ سن ١٨ عاماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، وفتاة من كل ٢٥ فتاة تتزوج قبل بلوغ سن ١٥ عاماً.[٦٥٣،٦٥٤،٦٥٥] وقد انخفض هذا المعدل عما كان عليه قبل ٢٥ عاماً؛ حيث كان العدد يُقدَّر بفتاة واحدة من كل ثلاث فتيات.[٦٥٦] ومع ذلك، هناك مخاوف من تعثر خطى التقدم في العقد الماضي، مع وجود أدلة مستقاة من بعض البلدان على أن زواج الأطفال لا يزال واسع الانتشار نسبياً، فعلى سبيل المثال في العراق (بلغت نسبته ٢٧,٩ في المائة، في عام ٢٠١٨)، وفي السودان (بلغت نسبته ٣٤,٢ في المائة، في عام ٢٠١٤)، وفي اليمن (بلغت نسبته ٣١,٩ في المائة، في عام ٢٠١٣).[٦٥٧] وفي المغرب، أفاد وزير العدل في عام ٢٠١٤ أن زواج الأطفال قد تضاعف منذ العقد الماضي.[٦٥٨] وتم تحديد الصومال وأجزاء من مصر وغزة في دولة فلسطين أيضاً على أنها أماكن يكون فيها خطر زواج الأطفال مرتفعاً نسبياً.[٦٥٩] وأفادت بيانات صادرة عن دراسة للبنك الدولي أنه إذا استمر زواج الأطفال من دون هوادة، فستبلغ التكلفة التي ستتكبدها البلدان النامية تريليونات الدولارات بحلول عام ٢٠٣٠.[٦٦٠]

أفادت ثلاثة بلدان فقط في المنطقة - الجزائر وتونس وقطر - أنه لا توجد امرأة تقريباً تتزوج قبل بلوغ سن ١٥ عاماً.[٦٦١] كما أن معدل زواج الأطفال منخفض في لبنان، حيث بلغت نسبته ١ في المائة قبل بلوغ سن ١٥ عاماً.[٦٦٢] ومع ذلك، في عام ٢٠١٧، أشار تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ارتفاع مثير للقلق في معدل زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين الأكثر هشاشة في لبنان.[٦٦٣] ويرتبط الثراء أيضاً بانخفاض المخاطر على مستوى الأسرة. حيث تشير البيانات الواردة من مصر والأردن واليمن إلى أن الفتيات من الأسر الأكثر ثراءً أقل عرضة للزواج من الفتيات من الأسر الفقيرة.

---

[٦٥١] الشبكة الدولية لمساعدة الأطفال، عام ٢٠١٢. "العودة والتسارع العالمي إلى الأمام (Global Rewi and Global ForwardGlobal Rewi)" https://www.unicef.org/media/files/CHI_Global_Printer.pdf_١٤٤٢٢

[٦٥٢] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، عام ٢٠١٩. "التأديب العنيف (Violent Discipli neViolent Discipli)". https://data.unicef.org/topic/child/violent-protection/discipline/ لاحظ أن التأديب العنيف الذي يندرج في إطار هذا المؤشر هو أي عقاب جسدي يُعرَّف بأنه هز الطفل أو ضربه أو صفعه على يده/ذراعه/ساقه، أو ضربه على مؤخرته أو في أي مكان آخر على الجسم باستخدام أداة صلبة، أو صفعه أو ضربه على مؤخرته بقوة اليد فقط، أو ضربه أو صفعه على وجهه أو رأسه أو أذنيه، وضربه مراراً وتكراراً بأقصى قوة ممكنة، ويشمل ذلك أيضاً الاعتداء النفسي الذي يُعرَّف بأنه "الصراخ أو الصياح أو النحيب في وجه الطفل، فضلاً عن دعوة الطفل بأسماء مهينة، مثل: "غبي" أو "كسول". العقاب البدني (أو الجسدي) هو فعل يهدف إلى التسبب في ألم جسدي أو مضايقة، لكن لا يهدف إلى التسبب في إصابات.

[٦٥٣] زواج الأطفال في سن ١٨ عاماً: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بحساب القيم الإجمالية الإقليمية استناداً إلى البيانات المستقاة من قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. * لا يشمل ذلك إيران.

[٦٥٤] منظمة كير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الارتقاء إلى مستقبل تستحقه الفتاة: تأثير إستراتيجية النمو في التصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، تقرير التأثير للسنة المالية ١٧، ٢٠١٧

[٦٥٥] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف. "نبذة عن زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa)". ٢٠١٨

[٦٥٦] المرجع نفسه

[٦٥٧] قاعدة بيانات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة: نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ عاماً و٢٤ عاماً الذين قد تزوجوا أو ارتبطوا قبل بلوغ سن ١٨ عاماً. العراق وإيران.

[٦٥٨] "المدافعون عن حقوق الإنسان (The Advocates for Human Rights)"، منظمة شركاء للتعبئة حول الحقوق (MRA)، عام ٢٠١٦. المغرب: "التقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، فيما يتعلق بحقوق المرأة (Submission to the Human Rights Committee, Relating to the Rights of Women)"، عام ٢٠١٦.

[٦٥٩] تاتيانا الغصين وسارة بوت وشذى عقيق وآخرون، "انتشار عنف العشير ضد المرأة في العالم العربي: مراجعة منهجية (Prevalence of intimate partner violence against women in the Arab world: a systematic review)". مجلة BMC الدولية للصحة وحقوق الإنسان١٩. عام ٢٠١٩.

[٦٦٠] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية، عام ٢٠١٨.

[٦٦١] المرصد الصحي العالمي التابع لمنظّمة الصّحّة العالميّة، عام ٢٠٢٠.

[٦٦٢] مجموعة بيانات اليونيسف حول زواج الأطفال، عام ٢٠٢٠.

[٦٦٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "دراسة جديدة وجدت ارتفاعاً في معدل زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين الأكثر هشاشة (New study finds child marriage rising among most vulnerable Syrian refugees)"، عام ٢٠١٧.

الشكل 3.1: زواج الأطفال

يوضح هذا الرسم البياني نسبة الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً اللاتي تزوجن لأول مرة أو ارتبطن قبل سن 15 عاماً (شريط غامق) أو قبل سن 18 عاماً (شريط فاتح) بالنسبة إلى بلدان المنطقة.

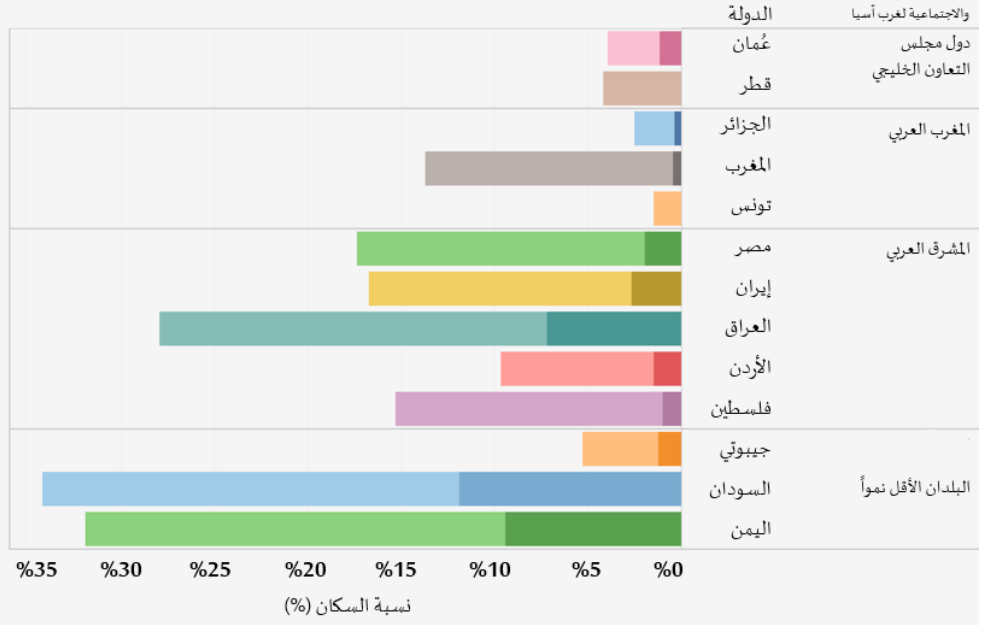

المصدر: الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والمسح الوطني للسكان وصحة الأسرة، والمسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية متعددة المؤشرات، والمشروع العربي لصحة الأسرة، كما نشرته اليونيسف

تشمل العوامل الأخرى التي تسهم في خطر زواج الفتيات قبل بلوغ سن ١٨ عاماً انخفاض مستويات التعليم والمعيشة في المناطق الريفية؛ حيث لا تقلل هذه العوامل من خيارات الفتيات فحسب، بل تميل أيضاً إلى عكس الممارسات التقليدية وتعزيزها. وتشير البيانات الواردة من ليبيا واليمن والعراق[٦٦٤] وكذلك بين النازحين السوريين[٦٦٥] إلى أن النزاع المسلّح يسهم أيضاً في ارتفاع معدل زواج الأطفال، ليس فقط بسبب الفقر، ولكن أيضاً كوسيلة للحماية و/أو إستراتيجية لضمان عدم إلحاق العار بشرف العائلة نتيجة أن تمارس الفتيات النشاط الجنسي من غير الشريك.[٦٦٦،٦٦٧] كما أشارت نتائج استطلاع أُجري في عام ٢٠١٦ وشمل ١٥١٣ عائلة سورية نازحة في ثلاث مناطق في البقاع بلبنان إلى ارتفاع معدل زواج الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً) بين النازحين السوريين - ما يعادل حوالي أربعة أضعاف معدل زواج الأطفال بين الفتيات دون سن ١٨ عاماً (من نسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى نسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٦). وتشير الإحصاءات المتوفرة لعام ٢٠١٨ إلى ارتفاع معدل زواج الفتيات السوريات النازحات الذين تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً في لبنان عما كان عليه في العام السابق بحوالي ٧ في المائة (من ٢٢ في المائة إلى ٣٠ في المائة).[٦٦٨] وتشير البيانات المستقاة من الأبحاث التي أجرتها اليونيسف في عام ٢٠١٤ إلى ارتفاع النسبة المئوية لجميع الزيجات السورية المسجلة لفتيات لاجئات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٧ عاماً في الأردن مع استمرار الأزمة السورية - من نسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى نسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٣ و٣١,٧ في المائة في أوائل عام ٢٠١٤.[٦٦٩] وتشير البيانات التي تم تجميعها

---

[٦٦٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "التحديات التي تعترض سبيل التنمية في أوضاع النزاع الحالية: تأثير النزاع في زواج الأطفال وخصوبة اليافعات (Adolescent Fertility and Challenges for Development in Current Conflict Settings: The Impact of Conflict on Child Marriage)"، صفحة ٥٦.

[٦٦٥] المجلس النرويجي للاجئين. "ما تحتاج إلى معرفته حول زواج الأطفال السوريين (What You Need to Know About Syrian Child Marriage)"، عام ٢٠١٩.

[٦٦٦] "فتيات لا عرائس. ما السبب وراء زواج الأطفال؟ (Why Does Child Marriage Happen?)"ارجع إلى: https://www.girlsnotbrides.org/why-does-it-happen/

[٦٦٧] "فتيات لا عرائس. النزاع والأزمات الإنسانية (Conflict and Humanitarian Crises)".ارجع إلى: https://www.girlsnotbrides.org/themes/conflict-and-humanitarian-crises/

[٦٦٨] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي، "تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان ٢٠١٨ (Vulnerability assessment of Syrian Refugees in Lebanon ٢٠١٨)"، موجز الحالة، عام ٢٠١٩.

[٦٦٩] في عام ٢٠١٤، نشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف تقييماً للزواج المبكر في الأردن، ينظر في السكان الأردنيين والفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون في الأردن. يُبين الاستطلاع الاتجاهات التي ظهرت قبل تفعيل حالة الطوارئ من المستوى الثالث وبعده. ووجد هذا التقييم أنه في عام ٢٠١٢، كانت ١٣ في المائة من جميع الزيجات المسجلة للأردنيين و١٨ في المائة من جميع الزيجات المسجلة للسوريين في الأردن عبارة عن زيجات لفتيات دون سن ١٨ عاماً. ومع ذلك، ارتفعت الأرقام بشكل حاد بين اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٣ والربع الأول من عام ٢٠١٤؛ حيث ارتفع زواج الأطفال كنسبة مئوية من جميع الزيجات المسجلة للسوريين من ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣١,٧ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وتضمنت أسباب زواج الأطفال المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها أسرة الفتاة، وضمان "الحماية" للفتاة (التي

لاحقاً حول الأردن إلى أن ارتفاع معدل زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين كان له تأثير في ارتفاع معدلات زواج الأطفال في بعض المجتمعات الريفية المضيفة في الأردن.[٦٧٠]

في كثير من حالات زواج الأطفال، تتزوج الفتاة من شخص يكبرها بأعوام عديدة، ما يزيد من مخاطر اختلال توازن القوى التي يمكن أن تسهم في ظهور عنف الشريك الحميم. ومع ذلك، فإن هذا يختلف باختلاف الثقافة والبيئة. وجد بحث أجرته اليونيسف في الأردن في عام ٢٠١٤ أنه من بين جميع الفتيات السوريات في الأردن اللواتي تزوجن في سن يتراوح بين ١٥ و١٧ عاماً، كانت نسبة الفتيات المتزوجات من رجالٍ يكبرونهن بأعوامٍ تصل إلى ١٥ عاماً أو أكثر ١٦,٢ في المائة، مقارنةً بـ ٦,٣ في المائة من الفتيات الفلسطينيات و٧ في المائة من الفتيات الأردنيات اللواتي تزوجن في سن مبكرة.[٦٧١] وتشير البيانات الواردة من دولة فلسطين إلى أنه يمكن أن تكون هناك تفاوتات في معدلات زواج الأطفال داخل الدول؛ حيث توجد في قطاع غزة معدلات أعلى بكثير من الضفة الغربية،[٦٧٢] ومن المحتمل أن تتفاقم بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور في غزة الناتج عن الحصار المستمر.[٦٧٣]

يمكن أن تلعب المشكلات ذات الصلة بالحصول على وثائق التسجيل المدني دوراً أيضاً في زواج الأطفال بين اللاجئين. في الأردن، على سبيل المثال، يؤدي زواج أي فتاة دون سن ١٥ عاماً إلى اعتبار هذا الزواج غير شرعي، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعزز عدم شرعية زواج الأطفال، فإنه يخلق مشكلة متعلقة بالتوثيق بالنسبة إلى العروس وكذلك أطفالها الذين لا يمكنهم الحصول على وثائق تسجيل المواليد من دون إثبات زواج الوالدين.[٦٧٤] ولذلك، دعت بعض المنظمات إلى مزيد من المرونة في عمليات تسجيل مواليد النساء اللواتي لا يستطعن تقديم عقود الزواج.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. توجد بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بها بعض من أعلى معدلات انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (FGM) في العالم.[٦٧٥] ومع ذلك ولأسباب متنوعة، من الصعب الحصول على بيانات دقيقة: العديد من البلدان والمجتمعات لا تعترف رسمياً بالممارسة التي تتضمن تغييراً في الأعضاء التناسلية للإناث أو إصابتها أو إزالتها جزئياً. وفقاً لليونيسف، يوجد في الصومال أعلى معدل لانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المنطقة؛ حيث تشير التقديرات إلى أن ٩٨ في المائة من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً قد خضعن لهذه الممارسة.[٦٧٦] وتليها جيبوتي؛ حيث تشير التقديرات إلى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بنسبة تتراوح بين ٩٤ و٩٦ في المائة،[٦٧٧] ثم مصر والسودان؛ حيث خضع ما يقرب من ٨٧ في المائة من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[٦٧٨،٦٧٩] وهناك أدلة على تنفيذ هذه الممارسة في بلدان أخرى، وهي اليمن والعراق وجنوب الأردن والإمارات العربية المتحدة.[٦٨٠] وفي الأعوام الأخيرة، أصبح تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ذا طابع طبي بشكل متزايد؛ حيث يقوم به مقدمو الرّعاية الصّحية في بيئة سريرية، وهذا يمكن أن يضفي شرعية على الممارسة، وذلك على الرغم من كونها انتهاكاً لآداب مهنة الطب.[٦٨١] ويُعد هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً في مصر والسودان؛ حيث جرت ما يقرب من ٨٠ في المائة من عمليات تشويه الأعضاء التناسلية التي خضعت لها للنساء والفتيات على يد مقدم رعاية صحية.[٦٨٢]

يوفرها الزوج، ولأنه يمكن اعتبار الفتيات غير المتزوجات اللواتي يتعرضن للاعتداء الجنسي غير صالحات للزواج)، والحفاظ على التقاليد الثقافية. ويتم اتخاذ القرارات في أغلب الأحيان من قِبَل رب الأسرة الذكر. (كانت كل البيانات المستخدمة تقريباً صادرة من المحاكم الشرعية، لذلك فالأرقام لا تشمل الزيجات غير المسجلة أو الزيجات غير المسجلة في المحاكم الشرعية).

[٦٧٠] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، عام ٢٠١٩. "دراسة نوعية تتعلق بالأعراف الاجتماعية والأسباب الاقتصادية الكامنة وراء زواج الأطفال في الأردن (A Qualitative Study on the Underlying Social Norms and Economic Causes that Lead to Child Marriage in Jordan)". https://www.unicef.org/jordan/media/١٧٩٦/file/Jordan-Reports.pdf

[٦٧١] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تقييم الزواج المبكر في الأردن (Assessment of Early Marriage in Jordan)"، عام ٢٠١٤.

[٦٧٢] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Progress for Children with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

[٦٧٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان. "زواج الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة (Child Marriage in the Occupied Palestinian Territory)"، عام ٢٠١٦.

[٦٧٤] اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، "زواج غير موثق وغير معترف به ومعرّض للخطر: وضع اللاجئين السوريين الذين يفتقرون إلى التوثيق المدني والقانوني في الأردن (Undocumented, Unsen and at Risk: The Situation of Syrian Refugees Lacking Civil and Legal Documentation in Jordan)". عام ٢٠١٧، صفحة ١٢

[٦٧٥] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، عام ٢٠١٨. "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحركات السكان داخل المنطقة العربية ومنها (Female Genital Mutilation and Population Movements within and from the Arab Region)".

[٦٧٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Female Genital Mutilation)"، ارجع إلى: https://www.unfpa.org/female-genital-mutilation

[٦٧٧] تبادل البيانات الصحية العالمية، والمسح الثاني بشأن صحة الأسرة في جيبوتي/المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM/EDSF)، عام ٢٠١٢.

[٦٧٨] ويسلي دوكري، "أين العالم العربي من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؟ (Where does the Arab world stand on Female Genital Mutilation؟)" ٢٠١٨

[٦٧٩] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Female Genital Mutilation)"، ارجع إلى: https://data.unicef.org/topic/child-protection/female-genital-mutilation/

[٦٨٠] نيجين دارا، "ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة يعشن حتى اليوم في ٣١ دولة قد خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (At least ٢٠٠ million girls and women alive today living in ٣١ countries have undergone FGM)". عام ٢٠١٥.

[٦٨١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "موجز حول إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Brief on the Medicalization of Female Genital Mutilation)، عام ٢٠١٨

[٦٨٢] المرجع نفسه

انخفضت هذه الممارسة بشكل عام في بعض البيئات وداخل مجموعات فرعية معينة. على سبيل المثال، تقل احتمالية دعم المهاجرين داخل المنطقة وخارجها لأنواع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مثل: الختان والختان التخييطي، وربما يعزى ذلك إلى زيادة فرص الحصول على تعليم حول المخاطر الصحية المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[٦٨٣] وحظر إقليم كردستان العراق تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في عام ٢٠١١، وقد شهدت هذه الممارسة انخفاضاً كبيراً منذ ذلك الحين. وأظهرت دراسة أجرتها منظمة هارتلاند ألاينس انخفاضاً كبيراً في معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في شمال العراق بين الأجيال المختلفة؛ حيث انخفض المعدل من ٤٤,٨ في المائة بين الأمهات إلى ١٠,٧ في المائة بين بناتهن.[٦٨٤] كما تشير الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ و٢٠١٤ في مصر إلى أن معدل ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ودعمه في انخفاض مستمر، لا سيما في المناطق الحضرية.[٦٨٥]

في الواقع، تشير البيانات الواردة من العديد من البلدان في المنطقة إلى أنَّ النساء والفتيات اللواتي يعشن في عائلات في المناطق الحضرية أقل عرضة للخضوع لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث مقارنة بأقرانهن في المناطق الريفية، ويرجع هذا إلى ارتفاع مستويات التعليم والوصول بشكل أفضل إلى المعلومات المتعلقة بالتأثير السلبي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[٦٨٦] وفقَ الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أجريت في عام ٢٠١٤، يُعتقد أنَّ ٩٣ في المائة من النساء اللواتي يعشن من المناطق الريفية في مصر قد خضعن لشكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مقارنة بنسبة ٧٧ في المائة في المناطق الحضرية.[٦٨٧] تبدو هذه الفجوة واضحة بشكل خاص لدى الفتيات الأصغر من ١٤ عاماً؛ حيث تتعرَّض الفتيات الصغيرات اللواتي يعشن في المناطق الريفية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بمعدلات أعلى بكثير من الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإنَّ انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بشكل عام بين الفتيات دون عمر الـ ١٤ عاماً أقل بكثير من أقرانهن الأكبر سناً في البلدان الموجودة في المنطقة التي تتوافر عنها البيانات (ارجع إلى الشكل ٣,٤، في الأعلى).[٦٨٨] يتضح أيضاً الاختلاف في معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عند فصل البيانات إلى تقسيمات خمسية حسب الثروة؛ حيث أفادت نسبة ٢٠ في المائة من الأسر الأشد فقراً بوجود معدلات أعلى بكثير من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة من الأسر الأكثر ثراءً.[٦٨٩]

[٦٨٣] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، عام ٢٠١٨ "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحركات السكان داخل المنطقة العربية ومنها (Female Genital Mutilation and Population Movements within and from the Arab Region)".

[٦٨٤] المجموعة الاستشارية المستقلة للمعلومات القطرية ووزارة الداخلية، "سياسة الدولة والمذكرات الإعلامية: العراق: تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Policy and Country Information Note: Iraq: Female Genital Mutilation (FGM)"، عام ٢٠٢٠.

[٦٨٥] رونان فان روسم ودومينيك ميكرز، عام ٢٠٢٠. "تراجع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر منذ عام ١٩٨٧: تحليل الفئات العمرية في الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (The Decline of FGM in Egypt Since ١٩٨٧: A Cohort Analysis of the Egypt Demographic and Health Surveys)". https://bmcwomenshealth.biomedcentral.com/articles/١٠,١١٨٦/s١٢٩٠٥-٠٢٠-٠٠٩٥٤-٢

[٦٨٦] الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية القياسية، مصر، اليمن.

[٦٨٧] المرجع نفسه

[٦٨٨] الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية القياسية، مصر، اليمن. لاحظ أنه ينبغي تفسير اتجاه البيانات هذا ببعض الحذر الذي يتسم بالتفاؤل؛ لأنَّ ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يمكن أن تحدث بعد عمر الـ ١٤.

[٦٨٩] ارجع أيضاً إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "فهم العلاقة بين زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Understanding the Relationship Between Child Marriage and Female Genital Mutilation)، عام ٢٠٢١

عمالة الأطفال الإناث. بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، تُعد عمالة الأطفال منخفضة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية (ارجع إلى الشكل ٣,٥). تشير البيانات المتوافرة للمنطقة إلى أنَّ عمالة الأطفال تمثِّل مشكلة تؤثر في الفتيان (بنسبة ٥ في المائة) أكثر بعض الشيء من الفتيات (بنسبة ٤ في المائة).[٦٩٠] ومع ذلك، عند وضع العمالة المنزلية غير مدفوعة الأجر في الحسبان في البيانات، تتغيَّر الأرقام. في الأردن، مثلاً، مع إدراج العمالة المنزلية غير مدفوعة الأجر (لأكثر من ٢٠ ساعة أسبوعياً) في الإحصاءات، سيتراوح انتشار عمالة الأطفال بالنسبة إلى الفتيات بين ٠,٣ و٢,٤ في المائة، ما يضعهن على قدم المساواة مع الفتيان.[٦٩١] توضِّح الأدلة الواردة من تونس أنَّ عبء هذا العمل يقع على عاتق الفتيات في العائلات الفقيرة. وتشير البيانات إلى أنه من الوارد إرسال الفتيات إلى العمل لدى أسر تنتمي إلى أطراف ثالثة؛ وتتراوح أعمار هؤلاء الفتيات بين ١١ و١٦ عاماً ويعملن ١٠ ساعات يومياً بمعدل ستة أيام أسبوعياً.[٦٩٢]

[٦٩٠] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "عمالة الأطفال (Child Labour)"، عام ٢٠١٩. https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-labour/

[٦٩١] منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، جامعة الدول العربية، "عمالة الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمي ونوعي (Child Labor in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis)". عام ٢٠١٩، صفحة ٣٣.

[٦٩٢] المرجع نفسه

الشكل ٣,٥:

النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عاماً المشاركين في عمالة الاطفال في وقت إجراء هذا الاستبيان، حسب المنطقة

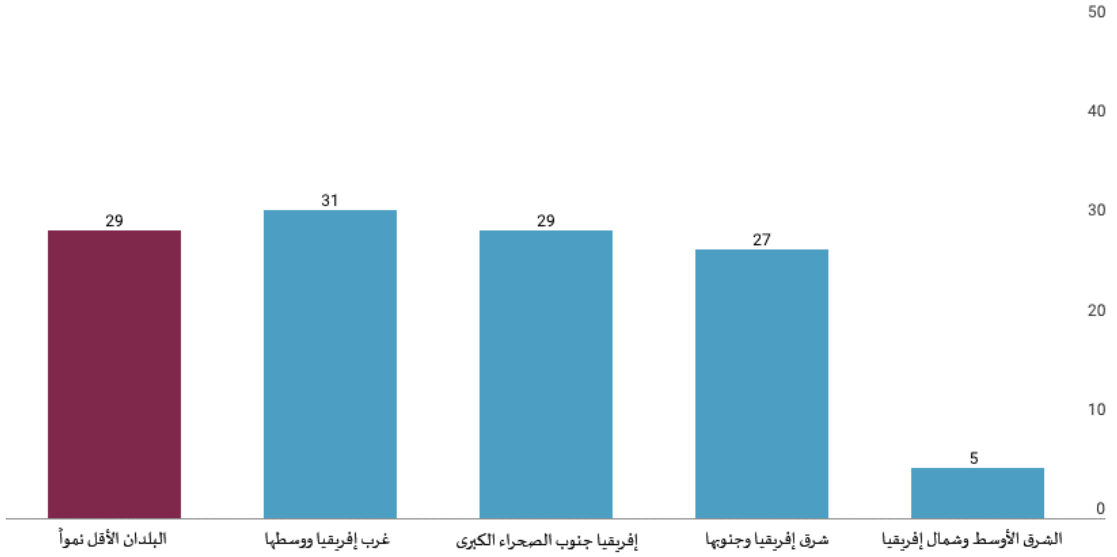

ملحوظات: تمثِّل التقديرات الإقليمية البيانات الواردة من البلدان التي تغطي ٥٠ في المائة على الأقل من مجموعة السكان الإقليمية من الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عاماً. كانت التغطية المستندة إلى البيانات غير كافية لحساب التقديرات العالمية والإقليمية لمناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وجنوب آسيا وغرب أوروبا.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "عمالة الأطفال (Child Labour)"، عام ٢٠١٩. يمكن الوصول إليها على الرابط الآتي: https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-labour/.

عنف الشريك الحميم ضد النساء والفتيات. أشارت البيانات الواردة من تقرير صادر عن منظّمة الصّحّة العالميّة لعام ٢٠١٣ حول التقديرات العالمية والإقليمية لانتشار العنف ضد النساء إلى أنَّ نسبة ٣٥,٤ في المائة، وهي نسبة أعلى قليلاً من المتوسط العالمي، من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تعرَّضن للعنف على يد أزواجهن.[٦٩٣] ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة في البيانات ذات الصلة بالعنف ضد النساء والفتيات الذي يرتكبه الأزواج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ليست هناك سوى نقطتين بيانيتين على المستوى القُطري (تركِّزان على النسبة المئوية للنساء والفتيات بعمر ١٦ عاماً أو أكبر وسبق لهن الزواج، اللواتي تعرَّضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي على يد أزواجهن في غضون ١٢ شهراً قبل جمع البيانات): وصلت النسبة في الأردن إلى ١٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢، وفي مصر إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٤. كانت الفئة الأكثر تضرراً من بين هذه النسب هن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٩ عاماً. توصَّلت دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠١٩ إلى أنَّ ٢٩ في المائة من الإناث اللواتي سبق لهن الزواج في دولة فلسطين قد تعرَّضن لشكل من أشكال العنف على يد أزواجهن في الـ ١٢ شهراً الماضية.[٦٩٤،٦٩٥] وفي المغرب، أفاد استبيان أجرته المندوبية السامية للتخطيط في عام ٢٠١٩ حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنَّ نسبة انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي بلغت ٥٧ في المائة ونسبة عنف الشريك الحميم بلغت ٤٦ في المائة (نفسي: ٤٧ في المائة، واقتصادي: ١٤ في المائة، وبدني: ١٣ في المائة، وجنسي: ١٣ في المائة). تعرَّضت ٧٠ في المائة من الفتيات (بعمر يتراوح بين ١٥ و١٩ عاماً) لشكل من أشكال العنف في غضون عام قبل إجراء الاستبيان.

تشير الأدلة العالمية إلى أنَّ النساء الحوامل أكثر عرضة لخطر الوقوع ضمن ضحايا العنف؛ ويُرجح أنَّ هذا هو الحال في منطقتي الشرق الأوسط شمال أفريقيا. على سبيل المثال، كشفت دراسة أجريت داخل مستشفى كبير في مصر أنَّ ثلثَ النساء الحوامل، اللواتي يحصلن على خدمات ما قبل الولادة، قد تعرَّضن للعنف على يد أزواجهن.[٦٩٦] من

[٦٩٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عن حالة النساء العربيات في عام ٢٠١٧ – العنف ضد النساء: ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report ٢٠١٧– What Is a Violence Against Women: What Is a Stake؟)"، عام ٢٠١٧.

[٦٩٤] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "النتائج الأولية للاستبيان الذي أجري حول العنف في المجتمع الفلسطيني (Preliminary Results of the Violence Survey in the Palestinian Society)"، عام ٢٠١٩.

[٦٩٥] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، "أفادت واحدة من أصل ثلاث فلسطينيات بتعرُّضهن للعنف على يد أزواجهن في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ (Almost One in Three Palestinian Women Reported Violence by their Husbands in ٢٠١٨-٢٠١٩)"، عام ٢٠١٩

[٦٩٦] حنان مصلح وآخرون، عام ٢٠١٥. "النهوض بالمجتمع المصري من خلال القضاء على العنف ضد النساء (Advancing Egyptian society by ending violence against women)"، موجز للسياسة

المهم ملاحظة أنَّ الاغتصاب في إطار الزواج ينظر إليه المجتمع غالباً على أنه جريمة؛ ومن ثَم، يُدرج ضمن تصنيفات العنف. وبعيداً عن الأعراف الاجتماعية واسعة الانتشار التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات (مثلما تمت مناقشته بمزيد من التفاصيل أدناه)، تتجلى العوامل الإضافية المسهمة في ذلك على النحو الآتي: زواج الأطفال والزواج القسري، وارتفاع مستويات العنف المحيط، والاكتظاظ، والضغوط الناتجة عن الفقر والحروب التي تشهدها المنطقة، ما يُعرِّض اللاجئات والنازحات لخطر استثنائي.

توضِّح دراسة استقصائية دولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين، أجريت في المنطقة حول سمات الرجال والفتيان وممارساتهم المرتبطة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) (في دولة فلسطين ولبنان والمغرب ومصر)، التحديات التي يواجهها اللاجئون من الرجال والفتيان وكيف يمكن أن يؤدي الإحباط إلى ارتفاع مستويات العنف ضد النساء والفتيات.[٦٩٧] كشف استبيان حول الأسر المعيشية أجرته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في عام ٢٠١٢ بين العائلات الفلسطينية في أحد مخيمات اللاجئين في الأردن أنَّ ٤٤,٧ في المائة من النساء في المخيم تعرَّضن للضرب على يد أزواجهن.[٦٩٨] كما تشير البيانات الواردة من نُظم إدارة معلومات الخدمات التي جمعتها المنظمات التي تعمل إقليمياً على تناول موضوع العنف ضد النساء والفتيات في الأزمة السورية إلى أنَّ عنف الشريك الحميم يُمثِّل مشكلة بين مجتمعات اللاجئين.[٦٩٩] على سبيل المثال، وفقَ خدمات إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الأردن لعام ٢٠١٩، تمثَّلت الأنواع الرئيسة التي أفاد بها اللاجئون السوريون أو العراقيون أو السودانيون في سوء المعاملة النفسية (بنسبة ٤٨,٤ في المائة) والاعتداء الجسدي (بنسبة ٢٤,٣ في المائة).[٧٠٠] على الرغم من أنَّ البيانات في المنطقة محدودة للغاية بالنسبة إلى النساء والفتيات ذوي الإعاقة، كشف تحليل أجري على دولة فلسطين أنهن يتعرَّضن للعنف غالباً داخل المنازل.[٧٠١]

هناك روابط قوية حُدِّدت عالمياً بين العنف الذي تتعرَّض له النساء على يد أزواجهن والعنف ضد الأطفال في المنزل، بالإضافة إلى التأثيرات طويلة الأجل في الأطفال الذين يتعرَّضون للعنف القائمة بين والديهم.[٧٠٢] على الرغم من وجود بيانات محدودة للغاية حول هذه المشكلة في المنطقة، تشير الأبحاث التي تجريها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف إلى أنَّ ٢٥ في المائة من الأطفال دون عمر الرابعة في الأردن و٢٢ في المائة من الأطفال دون عمر الرابعة في مصر يعيشون حالياً مع أمهات تعرَّضن لشكل من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي على يد أزواجهن أثناء الـ ١٢ شهراً الماضية.[٧٠٣]

الاعتداء والاستغلال والتحرش الجنسيين على يد أفراد غير الأزواج. من ضمن أصعب البيانات التي يتم الحصول عليها في المنطقة هي البيانات المتعلقة بالاعتداء الجنسي؛ ويرجع ذلك إلى أسباب ليس أقلها أنه في بعض البلدان، يمكن أن تواجه الضحية التي أبلغت عن تعرُّضها لاعتداء جنسي عقاباً شديداً، بما في ذلك ما يُسمى "بجرائم الشرف" (ارجع إلى أدناه). وتتفاقم هذه المشكلة في البيئات التي تتطلب إبلاغ السلطات عن العنف الجنسي. ومع ذلك، هناك تقارير غير موثَّقة عن ارتفاع خطر تعرُّض عاملات المنازل الوافدات بشكل خاص للعنف والاستغلال الجنسيّين في المنطقة العربية. يمكن أن يترك نظام الكفالة المتبع في بعض بلدان المنطقة، ويعني إصدار تأشيرة دخول برعاية أصحاب العمل الذين تعمل لديهم العمالة الوافدة، عاملات المنازل عرضة لحالات الاستغلال؛ لأنَّ شرعية وجودهن في البلاد تخضع لسيطرة أصحاب عملهن.[٧٠٤]،[٧٠٥] تشير تقارير إضافية إلى تعرُّض اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء لاعتداءات واستغلالات جنسية في مراكز الاحتجاز، خاصة في ليبيا.[٧٠٦] تشير الأبحاث النوعية التي أجريت في الأردن ولبنان إلى أنَّ الفتيات اللاجئات عرضة لخطر التحرش الجنسي عند ذهابهن إلى المدرسة ومجيئهن منها، خاصة

(واشنطن العاصمة، مكتب المراجع السكانية) صفحة ٤. مثلما هو مذكور في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)"، عام ٢٠١٧.

[٦٩٧] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة بروموندو، "فهم الخصائص الذكورية (Understanding Masculinities)"، عام ٢٠١٧.

[٦٩٨] لجنة الإنقاذ الدولية، عام ٢٠١٢، صفحة ٦؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، عام ٢٠١٢، صفحة ١. مقتبس من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٦. "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Beijing Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))".

[٦٩٩] تتم مشاركة بيانات خدمات إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) بين الأزواج، وإدراجها في التقارير القُطرية والإقليمية. ارجع إلى https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria/gender-based-violence-gbv

[٧٠٠] فريق عمل خدمات إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الأردن، "التقرير السنوي (Annual Report)"، عام ٢٠١٩.

[٧٠١] قدار كاريتاس، إغاثة أطفال بيت لحم، "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر والإعاقة (Violence based on Gender and Disability)"، عام ٢٠١٩.

[٧٠٢] على سبيل المثال، ارجع إلى https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC٤٩١٦٢٥٨/

[٧٠٣] قواعد البيانات العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، ٢٠١٧، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦.

[٧٠٤] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Beijing Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٧٠٥] وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٩، "تقرير عن الإتجار بالبشر (Trafficking in Persons Report)". يتوافر على https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report-٢٠١٩/

[٧٠٦] آن ماري آن ماري، عام ٢٠١٩. "تقرير يتعلق بتقييم اليافعات (Adolescent Girls Assessment Report)"، طرابلس، ليبيا، المجلس النرويجي للاجئين.

عندما تتطلب أوقات الدراسة منهن السير إلى منازلهن في الظلام.[٧٠٧] وتُعد النساء اللاجئات السوريات غير المتزوجات والإناث اللواتي تعلن الأسر أكثر عرضة لخطر الاستغلال بشكل خاص على يد مالكي العقارات وأصحاب العمل كذلك.[٧٠٨] تُبرز التقييمات الواردة من سوريا، التي تُجرى سنوياً بوصفها جزءاً من عملية المراجعة الشاملة للاحتياجات الإنسانية، باستمرار المخاوف التي يشعر بها اليافعات تجاه الاعتداء والاستغلال الجنسيَين.[٧٠٩] كشفت الأبحاث التي أجريت في لبنان ودولة فلسطين حول الإناث ذوي الإعاقة أنَّ العديد منهن يتصورن أنهن يتعرَّضن لمستويات مرتفعة للغاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيَين مقارنة بالإناث غير المعوقات.[٧١٠]

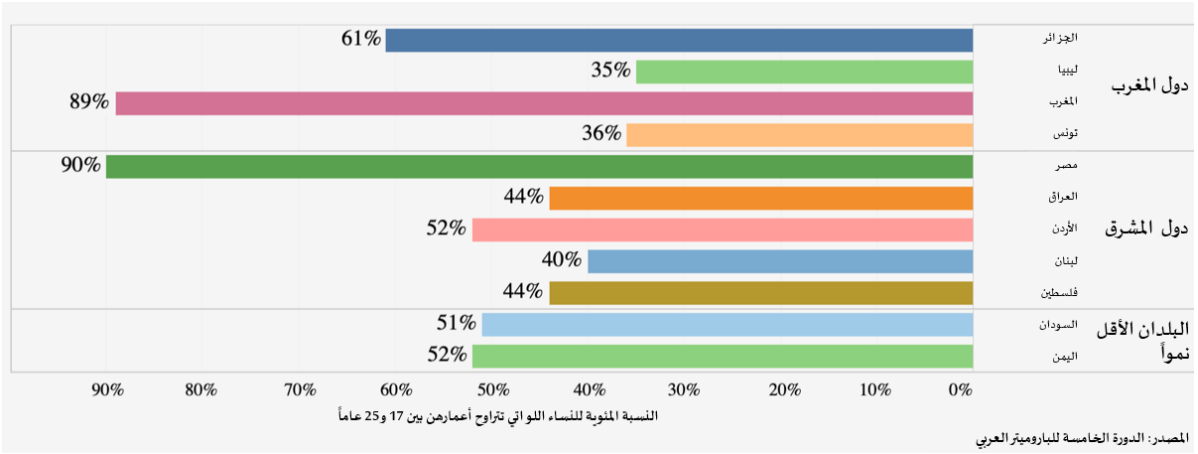

يتوافر أيضاً دليل يصف الطابع واسع الانتشار نسبياً للتحرش الجنسي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. ووفقَ الأدلة التي تم جمعها ضمن الدورة الخامسة من الباروميتر العربي في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، تتعرَّض الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٧ و٢٨ عاماً للتحرش بأعلى المستويات. أفاد تسعون في المائة من الإناث، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٧ و٢٨ عاماً وأجريت معهن المقابلات في مصر، بأنهن تعرَّضن للتحرش الجنسي في العام الذي سبق إجراء الاستبيان (الشكل ٣,٦). بالإضافة إلى ذلك، توضِّح الأبحاث التي أجرتها منظمة "إيقاف التحرش في الشوارع" أنَّ ٩٠ في المائة من النساء التي أجريت معهن مقابلات في عاصمة اليمن قد أفدن بتعرُّضهن للتحرش الجنسي في الأماكن العامة؛ وفي تونس، كشفت دراسة شملت ٣٠٠٠ امرأة بعمر يتراوح بين ١٨ و٦٤ عاماً أنَّ أكثر من نصفهن قد تعرَّضن لعنف نفسي أو جسدي مرة واحدة على الأقل في الأماكن العامة؛ وفي المملكة العربية السعودية، أفادت ٨٠ في المائة من النساء المشاركات بعمر يتراوح بين ١٨ و٤٨ عاماً أنهن تعرَّضن للتحرش الجنسي، بما في ذلك في الشوارع.[٧١١]

تشهد الأعوام الأخيرة ارتفاعاً سريعاً في التحرش الجنسي الذي يحدث من خلال الإنترنت وعبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. على الرغم من أنَّ البيانات محدودة في المنطقة، فإنَّ الأبحاث التي أجريت في دولة فلسطين تشير إلى أنَّ ٨ في المائة من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (بعمر يتراوح بين ١٨ و٦٤ عاماً) قد تعرَّضن لأحد أنواع العنف الإلكتروني على يد آخرين من خلال استخدامهن شبكات التواصل الاجتماعي؛ وأنَّ ١٠ في المائة من الشباب (بعمر يتراوح بين ١٨ و٢٩ عاماً)

---

[٧٠٧] جاي وارد، "تقرير موجز التقييم الإقليمي حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الشرق الأوسط (Summary Report: Regional Assessment on Gender-based Violence in the Middle East)"، الوكالة السويسرية للتعاون، عام ٢٠١٧.

[٧٠٨] المرجع نفسه

[٧٠٩] للحصول على أحدث تقرير، ارجع إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠. "الأصوات الصادرة من سوريا ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Voices from Syria 2020: Findings of the Assessment of Humanitarian Needs Overview)".

[٧١٠] إيمان الصيرفي، عام ٢٠١٣. "الأشخاص غير المرئيين: النساء والفتيات ذوي الإعاقة والوصول إلى المنظمات المعنية بالحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (Invisible People: Women and Girls with Disabilities and Access to Rights Organizations in the West Bank, Gaza Strip, and Palestinian Refugee Camps in Lebanon)". https://fada.birzeit.edu/bitstream/١١٨٨٩,٥٠٠,٢١٧/١/٢٠١٣-Invisible people per cent٢٠women per cent٢٠and girls per cent٢٠with disabilities.pdf

[٧١١] منظمة إيقاف التحرش في الشوارع، عام ٢٠١٧. "الإحصاءات: انتشار التحرش في الشوارع (Statistics: the prevalence of street harassment)". تتوافر من http://www.stopstreetharassment.org/resources/statistics/statistics-academic-studies/، مثلما هو مذكور في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake?)"، عام ٢٠١٧. ارجع أيضاً إلى https://ogletree.com/international/update/articles/july-employment-٢٠٢٠-٠٦-٠٨/saudi-arabia/ للحصول على مزيد من المعلومات حول الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية لمنع أصحاب العمل من القيام بالتحرش الجنسي في مكان العمل، وهي الإجراءات التي أتت ثمارها في عام ٢٠٢٠.

الذين لم يسبق لهم الزواج قد تعرَّضوا لأحد أنواع العنف الإلكتروني على يد آخرين من خلال استخدامهم شبكات التواصل الاجتماعي؛ وأنَّ ٧ في المائة من الرجال المتزوجين حالياً أو سبق لهم الزواج (بعمر يتراوح بين ١٨ و٦٤ عاماً) قد تعرَّضوا لأحد أنواع العنف الإلكتروني على يد آخرين من خلال استخدامهم شبكات التواصل الاجتماعي؛ وأنَّ ٩ في المائة من الأطفال (بعمر يتراوح بين ١٢ و١٧ عاماً) قد تعرَّضوا لأحد أنواع العنف الإلكتروني على يد آخرين من خلال استخدامه شبكات التواصل الاجتماعي.[٧١٢] تركّز معظم الجهود المبذولة بمنع العنف عبر الإنترنت والاستجابة له على الأنواع المتطرفة، بدلاً من المشكلات المتمثِّلة في الإغواء والمضايقة عبر الإنترنت ومشكلات أخرى. ومع ذلك، فإنَّ الأبحاث الأولية التي أجريت في الجزائر ومصر والأردن والمغرب أشارت إلى أنَّ هذه الأشكال الأقل حدة من العنف قد تُمثِّل مشكلة كبيرة أمام مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الأطفال.[٧١٣]

قتل النساء، بما في ذلك ما يُسمى "بجرائم الشرف". يشير مصطلح "قتل النساء" إلى قتل النساء والفتيات استناداً إلى الأعراف الجنسانية.[٧١٤] يُعد جمع البيانات حول هذه المشكلة أمراً صعباً، لأنها غير مسجَّلة في الغالب في إحصاءات جرائم القتل.[٧١٥] ومع ذلك، فإنَّ هناك بعض المعلومات الواردة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية حول ظاهرة ما يُسمى بجرائم الشرف ذات الصلة بالممارسات الثقافية والاجتماعية؛ حيث يرتكب الأفراد الذكور في العائلة العنف، وحتى القتل، ضد أحد الإناث التي يُنظر إليها على أنها جلبت العار إلى العائلة. تشير الأبحاث إلى أنَّ هذا الشكل من العنف يحدث أساساً في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.[٧١٦] أظهرت الدراسات التي أجريت حول العنف ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية أنَّ ما يصل إلى ٦١ في المائة من جرائم القتل ضد الإناث نتيجة "جرائم الشرف".[٧١٧] وفي الأردن، أشار معهد الأختية العالمية، الذي يتتبَّع المشكلات المتعلقة بحقوق النساء في البلاد، إلى ارتفاع في جرائم القتل هذه بنسبة ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٦، منها ٢٦ جريمة متعلقة "بالشرف" في أكتوبر ٢٠١٦؛ مقارنة بـ ١٧ جريمة قتل في عام ٢٠١٥ بالكامل.[٧١٨] وبالمثل، كشف تقرير حول النساء الفلسطينيات، صدر في عام ٢٠١٩، أنَّ جرائم القتل، تُرتكب الكثير منها في شكل جرائم شرف، آخذة في الارتفاع.[٧١٩]

الإتجار. على الرغم من أنَّ حجم الإتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية لا يحظى بالأهمية نفسها التي تحظى بها بعض المناطق الأخرى في العالم، فإنَّ البلدان في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصادر مختلفة لأصل ضحايا الإتجار و/أو عبورهم و/أو مقصدهم. تشير الأدلة إلى أنَّ البحرين وإيران وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة والعراق هي بلدان المقصد للإتجار بالأطفال الذين يصلون من خارج المنطقة لأغراض العمالة القسرية والاستغلال الجنسي وجمع الأعضاء. وداخل المنطقة، هناك تقارير تفيد بالإتجار في الأطفال من إيران إلى قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، ومن اليمن كذلك.[٧٢٠] يُعد الإتجار بالبشر إحدى سمات النزاع في سوريا، مثل: ما ستتم مناقشته أدناه.

إنَّ عدم وجود حماية للعمال الوافدين، مثلما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، تجعلهم عرضة لحالات الإتجار. وفقَ منظمة العفو الدولية والمقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المعني بالإتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، تكون النساء الوافدات اللواتي تعملن كعاملات منازل ويتركن أصحاب العمل الذين يسيئون معاملتهن عرضة لخطر الإتجار لغرض جنسي.[٧٢١] يمكن أن يؤدي عدم وجود وثائق مدنية للنساء والفتيات النازحات إلى تعرُّضهن لخطر الإتجار بشكل أكبر.[٧٢٢] في بعض البلدان في الشرق الأوسط، سهَّلت ظاهرة الزواج المؤقت الإتجار الجنسي. في اليمن، مثلاً، ثمَّة قانون يسمح للرجال من بلدان الخليج بالزواج من الفتيات

[٧١٢] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "النتائج الأولية للاستبيان الذي أجري حول العنف في المجتمع الفلسطيني (Preliminary Results of the Violence Survey in the Palestinian Society)"، عام ٢٠١٩.

[٧١٣] جوليا ديفيدسون وباتريك بيرتون، "حماية الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Protection in the MENA Region)"، عام ٢٠١٦.

[٧١٤] ارجع إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عام ٢٠١٩. "دراسة عالمية حول جرائم القتل: جرائم القتل ذات الصلة بالنوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات (related killings of women and girls-Global Study on Homicide: Gender)"

[٧١٥] منظّمة الصّحّة العالميّة، "فهم العنف ضد النساء والتصدي له: جرائم القتل (Understanding and Addressing Violence Against Women: Femicide)"، عام ٢٠١٢.

[٧١٦] المرجع نفسه

[٧١٧] استشهد كولتشيسكي ووينديل ٢٠١١: ١٤٤٩ بكاترينا دالاكورا (٢٠١٩). "النساء والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the Post-Juncture ٢٠١١)"، التقارير النهائية لمشروع المنارة، رقم ٣، عام ٢٠١٩.

[٧١٨] آدم كوغل، "جرئم "الشرف" المسجَّلة آخذة في الارتفاع في الأردن (killings on the rise in Jordan 'honor'Recorded)". هيومن رايتس ووتش، عام ٢٠١٦.

[٧١٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "الوضعان الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (من يوليو ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٨) (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls (July ٢٠١٦- June ٢٠١٨))"

[٧٢٠] منظمة "كل طفل محمي من الإتجار بالبشر"، "إيقاف الإتجار في الأطفال والشباب حسب الجنس (Stop Sex Trafficking of Children and Young People)"، عام ٢٠١٢.

[٧٢١] ارجع إلى منظمة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنسان في العالم (State of the World's Human Rights)"، عاما ٢٠١٦ و٢٠١٧.

[٧٢٢] إيما بيل، "مخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتسجيل المدني في السياقات الإنسانية (Gender-Based Violence Risks and Civil Registration in Humanitarian Contexts)". مكتب المساعدة لمجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠. ارجع أيضاً إلى اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، عام ٢٠١٧. "الأشخاص غير الموثَّقين وغير المرئيين والمعرَّضون للخطر: وضع اللاجئين السوريين الذين يفتقرون إلى التوثيق المدني والقانوني في الأردن (The Situation of Syrian Refugees Lacking Civil and Legal Documentation in Jordan: Undocumented, Unseen and at Risk)".

لفترة زمنية قصيرة؛ وفي بعض الحالات، قد يعود "العرسان" بالفتيات إلى بلدانهم ويستغلوهن كعاملات منازل أو لأغراض جنسية.[٧٢٣]

العنف المتعلق بالنزاعات.

على الرغم من وجودها في البيئات اليومية، تتفاقم أشكال مختلفة من العنف ضد النساء والفتيات بسبب النزاعات وحالات الطوارئ المعقَّدة. تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف أثناء النزاعات وبعدها؛ ويرجع ذلك إلى انهيار سيادة القانون بالإضافة إلى تدابير الحماية المجتمعية.[٧٢٤] تتم الاستعانة بالعنف الجنسي في الغالب كأحد أساليب النزاعات لإذلال النساء والفتيات أو السيطرة عليهن أو تمزيق روابطهن الاجتماعية. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، تركَّز الاهتمام على العنف الجنسي المرتكب في الغالب ضد النساء اليزيديات والمسيحيات اللواتي خضعن للأسر والاستعباد على يد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) في العراق وسوريا.[٧٢٥] ولكن للأسف، لم يكن هذا العنف استثنائياً؛ حيث تم توثيق عمليات اغتصاب على نطاق واسع وغيرها من أشكال العنف الجنسي التي يرتكبها أطراف النزاع في العديد من النزاعات التي تشهدها المنطقة. في السودان، مثلاً، تظهر نتائج منظمة هيومن رايتس ووتش أنَّ اغتصاب النساء والفتيات كان منتشراً على نطاق واسع حسب التقارير في النزاع الذي شهده إقليم دارفور.[٧٢٦] وفي النزاع الذي يشهده اليمن، تم تسجيل حالات للعنف الجنسي كذلك، بما في ذلك العنف ضد الناشطات السياسيات، فضلاً عن ليبيا والصومال.[٧٢٧]

من المهم ملاحظة أنَّ النساء والفتيات يتعرَّضن للعديد من أنواع العنف الجنسي في سياق النزاعات، ولا يعني الهروب من النزاعات بالضرورة تحسين السلامة. كان من المرجح بشكل كبير أن تبلغ الفتيات التي تم تجنيدهن قسراً في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) بتعرُّضهن للعنف الجنسي: نص تقرير صدر في عام ٢٠١٨ عن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أنه بدءاً من عام ٢٠١٤ وما بعده، كان الزواج القسري للنساء والفتيات السنة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) ظاهراً بشكل متزايد، وأنَّ "الغالبية العظمى" من الحالات الموثَّقة كانت من فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٦ عاماً.[٧٢٨] في سوريا، حُدِّد الخوف من التعرُّض للاغتصاب على أنه من ضمن الأسباب الرئيسة لفرار العائلات.

ومع ذلك، فإنه بمجرد النزوح، تواجه النساء والفتيات النازحات واللاجئات خطراً يتمثَّل في التعرُّض للعنف الجنسي بسبب عدم المساواة بين الجنسين: أفاد ٤٥ في المائة من اللاجئين السوريين الذين شملهم الاستبيان في لبنان و٤٧ في المائة من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان في العراق بأنَّ العنف ضد النساء كان يُمثِّل مشكلة داخل مجتمع اللاجئين.[٧٢٩] ومثلما تمت الإشارة إليه أعلاه، ارتفعت حدة العنف الجنسي في شكل الزواج المبكر أيضاً لبعض الفتيات السوريات اللاجئات، وتوضِّح الأبحاث أنَّ الزواج المبكر يرجع سببه جزئياً إلى مخاوف الوالدين من تعرُّض الفتيات للاعتداء الجنسي في المجتمعات التي نزحوا إليها.[٧٣٠]،[٧٣١] ومن سمات العنف ضد النساء والفتيات اللواتي أفقرهن النزاع أيضاً: التحرش الجنسي والاستغلال والإكراه على ممارسة الدعارة.

تواجه النساء والفتيات الفلسطينيات عنفاً ناجماً عن الاحتلال الإسرائيلي (مثل: هدم المنازل والنّزوح وعنف المستوطنين والغارات العسكرية والقصف). يؤدي العنف المرتبط بالاحتلال، بدوره، إلى تفاقم حالات عدم المساواة بين الجنسين الموجودة سلفاً، كما يؤدي إلى ارتفاع العنف ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني. من ضمن حالات عدم المساواة الموجودة سلفاً ما يأتي: انخفاض معدلات توظيف النساء، والمشاركة السياسية الرسمية المحدودة للنساء، واستمرار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والزواج المبكر، والصور النمطية

[٧٢٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: اليمن (Gender Justice and the Law: Yemen)"، عام ٢٠١٨.

[٧٢٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في البيئات الإنسانية (Gender-based Violence in Humanitarian Settings)"، عام ٢٠١٤.

[٧٢٥] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "الوحدة ١٦: الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب (Module ١٦: Linkages between Organized Crime and Terrorism)".

[٧٢٦] منظمة هيومن رايتس ووتش، "الاغتصاب الجماعي في شمال دارفور: هجمات الجيش السوداني ضد المدنيين في مدينة ثابت (North Darfur: Sudanese Army Attacks against Civilians in Tabit Mass Rape)"، عام ٢٠١٥.

[٧٢٧] على سبيل المثال، ارجع إلى الأمم المتحدة https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/countries/yemen/

[٧٢٨] مجلس حقوق الإنسان، ""فقدت كرامتي": العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الجمهورية العربية السورية ("I lost my dignity": Sexual and gender-based violence in the Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٨.

[٧٢٩] مبادرات التنمية، "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والعلاقات: الدروس العالمية المستفادة من الاستجابة للأزمة السورية فيما يتعلق بالتمويل والسياسة والممارسة (Gender-Based Violence and the Nexus: Global Lessons from the Syria Crisis Response for Financing, Policy and Practice)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٣٠] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تقييم متعدد الأقطار في الوقت الحقيقي لبرنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف المتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في حالات الطوارئ: لبنان (UNICEF GenderCountry Real Time Evaluation of Multi-Sectoral Gender-Based Violence in Emergencies Programme: Lebanon)"، عام ٢٠١٦.

[٧٣١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير عن تقييم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في المحافظات المتضررة من النزاعات في العراق (A Report on the GBV Assessment in Conflict Affected Governates in Iraq)، عام ٢٠١٦.

السلبية المتواصلة القائمة على النوع الاجتماعي، وإطار قانوني لا يستطيع الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات بشكل سريع.[٧٣٢]

تأثير العنف ضد النساء والفتيات. يؤثر العنف ضد النساء والفتيات تأثيراً شديداً في الحالة الجنسية والبدنية والاقتصادية والنفسية المباشرة للناجين، كما يسهم في ارتفاع خطر المشكلات الصحية في المستقبل. يصبح تأثير العنف أكثر عمقاً في الغالب عندما يتداخل مع أشكال أخرى من التهميش والاضطهاد تتعرَّض لها النساء والفتيات استناداً إلى وجود مشكلات تتمثَّل في الإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسانية والعرق والدين وما إلى ذلك؛ وتدخل فئات أخرى من النساء والفتيات التي تتعرض لذلك، من بينها: النساء غير المتزوجات والأرامل، والأسر التي تعولها الإناث، وغيرهن من النساء والفتيات اللواتي قد يكن منعزلات بشكل خاص.

من ضمن تأثيرات عنف الشريك الحميم على الصحة البدنية ما يأتي: وقوع إصابات قد تتسبب في أمراض حادة ومزمنة، تؤثر في الجهاز العصبي والجهاز الهضمي والجهاز العضلي والجهاز البولي والجهاز التناسلي؛ كما يمكن أن يؤدي عنف الشريك الحميم إلى الموت. كشفت دراسة شملت نساء كرديات في العراق أنَّ ٤٣,١ في المائة من النساء اللواتي أفدن بتعرُّضهن للعنف على يد أزواجهن قد عانَين إصابات شديدة، بما في ذلك إصابات في العينين، وانخلاعات في المفاصل أو التواءات أو حروق، وطعنات، وعظام أو أسنان مكسورة.[٧٣٣] في دراسة تمثيلية على الصعيد الوطني أجريت في الأردن، أفاد ثلث النساء اللواتي يتعرَّضن لعنف الشريك الحميم بوقوع إصابات، وعلى الرغم من أنها معظمها طفيف، فإنَّ ٩,٤ في المائة أفدن بحدوث إصابات في العينين أو التواءات أو انخلاعات في المفاصل أو حروق، وأفاد ٤,٣ في المائة بتعرُّضهن لإصابات شديدة، بما في ذلك جروح عميقة وكسر في العظام أو الأسنان.[٧٣٤] تتضمن التأثيرات المحتملة على الصحة الجنسية الناتجة عن التعرُّض للعنف الجنسي ما يأتي: حالات حمل غير مرغوب فيها، ومضاعفات الإجهاد غير الآمن، واضطراب في الإثارة الجنسية لدى الإناث، والعدوى المنقولة جنسياً.

تتعرَّض الفتيات اللواتي تزوجن مبكراً لمضاعفات خطيرة في الغالب ناتجة عن الولادة في عمر مبكر، وارتفاع خطر التعرُّض لعنف الشريك الحميم.[٧٣٥]

تتضمن المشكلات المحتملة على الصحة العقلية ما يأتي: الاكتئاب والقلق وتعاطي الكحول وإدمان المخدرات الضارة والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والتفكير في الانتحار. من الوارد أن تعاني الناجيات مشكلات إضافية بسبب وصمة العار المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات. في سوريا، كانت هناك تقارير عن الشعور بالخزي والوصم بالعار تحيط بالعنف الجنسي، وهو الأمر الذي تسبب في انتحار النساء أو توليد أفكار انتحارية لديهن.[٧٣٦] تشير الأدلة الواردة من تونس ودولة فلسطين إلى أنَّ احتمالية إبلاغ العديد من النساء عن العنف ضد النساء والفتيات أو استخدام الخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات قليلة؛ ويرجع ذلك إلى الشعور بالخزي والخوف من تعرُّضهن للانتقام من أفراد العائلة والمجتمع.[٧٣٧،٧٣٨]

لا تمنع العواقب البدنية والنفسية للعنف ضد النساء والفتيات عمل الناجية فحسب، بل يمتد الأمر أيضاً إلى التأثير في العلاقات مع أفراد العائلة. يمكن أن يؤثر العنف ضد النساء والفتيات في بقاء الأطفال على قيد الحياة ونموهم، ويتجلى هذا الأمر في رفع معدلات الوفيات بين الرضّع وانخفاض أوزان المواليد والإسهام في سوء التغذية والتأثير في الالتحاق بالمدارس. يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى إعاقات معيَّنة عندما يكون الأطفال شاهدين على هذا العنف؛ حيث يمكن أن تتسبب الإصابات في أضرار جسدية، ويمكن أن يؤدي الحرمان من التغذية السليمة أو التحفيز إلى تأخر في النمو، ويمكن أن تؤدي عواقب الإساءة إلى مشكلات طويلة الأمد على الصحة العقلية. أشارت التقديرات في دراسة أجريت في مصر إلى أنَّ الأطفال في ٣٠٠٠٠٠ عائلة قد عانوا من الكوابيس والخوف نتيجة العنف الذي تشهده منازلهم، وأنَّ ١١٠٠٠٠ من هذه العائلات أفدن بأنَّ

---

[٧٣٢] للحصول على توضيح تفصيلي للحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها النساء والفتيات الفلسطينيات على مدار العقد الماضي، يرجى الرجوع إلى: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_ecw_١٢-tp-٢_e.pdf؛ وhttps://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_ecw_١٥-tp-٢_e.pdf؛ وhttps://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/situation-women-palestinian-of-sites/english.pdf-٢٠١٤-٢٠١٦؛ وhttps://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-women-palestinian-situation-economic-english.pdf-٢٠١٦-٢٠١٨

[٧٣٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عن حالة النساء العربيات في عام ٢٠١٧: العنف ضد النساء: ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)" عام ٢٠١٧.

[٧٣٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عن حالة النساء العربيات في عام ٢٠١٧: العنف ضد النساء: ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Women, What Is at Stake Violence Against؟)" عام ٢٠١٧.

[٧٣٥] "فتيات لا عرائس. تأثير زواج الأطفال (Girls Not Brides. What Is the Impact of Child Marriage)". ارجع إلى https://www.girlsnotbrides.org/what-is-the-impact/

[٧٣٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، "الأصوات الصادرة من سوريا ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Voices from Syria ٢٠٢٠: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview)"، صفحة ١٤، عام ٢٠٢٠.

[٧٣٧] جامعة بيرزيت، "وصول النساء ذوي الإعاقة إلى العدالة الرسمية: دراسة حول وضع النساء ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فيما يتعلق بتجديد إستراتيجيات التدخل (باللغة العربية) (Disabled women and girls with disabilities in the occupied Palestinian territories, and in Palestinian refugee camps in Lebanon, as to the renewal of inter-vention strategies (Arabic))"، عام ٢٠١٣.

[٧٣٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، أسمهان وادي، "مراجعة الخدمات الصحية والمتعلقة بالعدالة والشُرَطية والاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات ضحايا/الناجيات من العنف في الدول العربية: تونس (Arab Review of Health, Justice and Police, and Social Essential Services for Women and Girls Victims/Survivors of Violence in the States: Tunisia)"، عام ٢٠١٨.

الأطفال قد أصبحوا أكثر عنفاً بأنفسهم.[٧٣٩] يمكن أن يولّد هذا تأثيراً دورياً، ويسبب عنفاً بين الأجيال. من الصعب ربط العديد من تلك التأثيرات بشكل مباشر مع العنف ضد النساء والفتيات؛ نظراً إلى عدم تمكُّن مقدِّمي الرّعاية الصّحية وغيرهم من مقدِّمي الخدمات دوماً من تحديدها بأنها دليل على العنف ضد النساء والفتيات، وهو الأمر الذي أسهم بدوره في طرح افتراضات خاطئة تفيد بأنَّ العنف ضد النساء والفتيات لا يمثِّل مشكلة.

يشكِّل مرتكبو العنف ضد النساء والفتيات عبئاً اقتصادياً على المجتمع بسبب أفعالهم. وفي الوقت الذي يتسبب فيه العنف ضد النساء والفتيات إلى ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية العامة وأنظمة الرعاية الاجتماعية، فإنه يؤدي إلى انخفاض قدرات النساء والأطفال على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في حالة زواج الأطفال، مثلاً، تجد الفتياتُ، اللواتي تزوجن في عمر مبكر للتخفيف من العبء المالي الواقع على عائلاتهن، أنفسهن محاصرات داخل دائرة من الفقر والانعزال.[٧٤٠] تتضمن التكاليف المحدَّدة الناتجة عن العنف ضد النساء والفتيات ما يأتي: المنع والحماية والملاحقة القضائية والتعويض عن العنف وإعادة دمج النساء والأطفال في المجتمع.[٧٤١] على الرغم من محدودية إجراء الأبحاث في المنطقة، [٧٤٢]فإنَّ دراسة أجريت في مصر كشفت أنه في غضون عام واحد فقط، وصلت تقديرات التكلفة الإجمالية للعنف (بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة) التي تتحملها النساء وعائلاتهن إلى ٢,١٧ مليار جنيه على الأقل.[٧٤٣] أدى أيضاً العنف في مصر إلى عدم قدرة النساء على المشاركة في القوى العاملة، وهذا الفقد في الأجور والعمل له تأثيرات سلبية في الأفراد والعائلات وأصحاب العمل والمجتمع عموماً.[٧٤٤]

العنف ضد النساء والفتيات في سياق فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩. أسهمت جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ التي لا تزال مستمرة في تفاقم أشكال عديدة من العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة؛ حيث كانت النساء والفتيات ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة واللاجئات والنازحات من بين الفئات الأكثر تضرراً بسبب عدم القدرة على الوصول إلى ما يكفي من الدعم والرعاية.

وربما أبرز ما تمت ملاحظته هو ارتفاع عنف الشريك الحميم ارتفاعاً ملحوظاً في العديد من البلدان. ووفقَ تحليل أجرته تعاونية المساعدات والإغاثة في كل مكان (منظمة الإغاثة كير)، أدى التأثير الاقتصادي للفيروس والقيود المفروضة على الحركة لكبح انتشاره إلى ارتفاع التوترات العائلية، ما أسهم في ارتفاع معدلات العنف بين الأزواج، في حين أدى فقدان الدخل إلى ارتفاع خطر استغلال النساء والفتيات وزواجهن مبكراً أو قسرياً لتخفيف الأعباء المالية على عائلاتهن.[٧٤٥] أفادت وزيرة شؤون المرأة التونسية بأنَّ ثمَّة ارتفاعاً بمعدل خمسة أضعاف في حالات العنف العائلي التي يتم الإبلاغ عنها على الخط الساخن المتوافر على مدار اليوم منذ فرض قيود الإغلاق في البلاد.[٧٤٦] استقبلت الخطوط الساخنة المخصصة للاعتداءات العائلية في المغرب ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد المكالمات السابقة منذ الإغلاق.[٧٤٧] ارتفعت أيضاً المكالمات الواردة إلى أحد الخطوط الساخنة المخصصة للعنف العائلي أثناء الإغلاق في دولة فلسطين، ولكن شهدت المكالمات الواردة إلى الخط الساخن في الأردن انخفاضاً بسبب نقص الخصوصية للمتصلين بحسب ما ورد في التقارير.[٧٤٨]

من ضمن الأشكال الإضافية للعنف ضد النساء والفتيات، الذي يشهد ارتفاعاً في المنطقة نتيجة الحائجة، زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. بحسب ما ورد في التقارير، شهدت الأردن ارتفاعاً في معدلات زواج الأطفال في مخيمي الأزرق والزعتري بسبب فقدان فرص العمل غير الرسمي وارتفاع انعدام الأمن الغذائي.[٧٤٩] في الصومال، أشارت نتائج الاستبيان إلى ارتفاع وتيرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ حيث ذكر ٣١ في المائة من أفراد المجتمع أنَّ هناك ارتفاعاً في حوادث تشويه

[٧٣٩] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التكلفة الاقتصادية للاستبيان المتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، مصر ٢٠١٥ (The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt ٢٠١٥)"، صفحة ١٤٧، عام ٢٠١٦.

[٧٤٠] "فتيات لا عرائس. الفقر (Girls Not Brides. PovertyGirl.s)". ارجع إلى https://www.girlsnotbrides.org/themes/poverty/

[٧٤١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)" عام ٢٠١٧.

[٧٤٢] بالنسبة إلى تكلفة الخدمات المحدَّدة في البلدان المختارة، ارجع إلى https://banyanglobal.com/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٢/Analysis.pdf-Context-MENA

[٧٤٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التكلفة الاقتصادية للاستبيان المتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، مصر ٢٠١٥ (The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt ٢٠١٥)"، صفحة ١٢٨، عام ٢٠١٦.

[٧٤٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التكلفة الاقتصادية للاستبيان المتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، مصر ٢٠١٥ (The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt ٢٠١٥)"، صفحة ١٢٨، عام ٢٠١٦.

[٧٤٥] منظمة الإغاثة كير، "التحليل الجنساني السريع – فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Rapid Gender Analysis – COVID-١٩: Middle East and North Africa)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ١٩.

[٧٤٦] أليساندرا باجيتش، "العنف هو فيروس": افتتحت تونس ملجأ جديداً للنساء مع تصاعد وتيرة الاعتداء العائلي أثناء الإغلاق (Violence is a virus': Tunisia opens new shelter as domestic abuse surges during lockdownwomen)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٤٧] سياكا أوجيما، "العنف العائلي في المغرب: الكفاح من أجل حماية المرأة (Domestic violence in Morocco: the fight to protect women)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٤٨] منظمة الإغاثة كير، "التحليل الجنساني السريع – فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Rapid Gender Analysis – COVID-١٩: Middle East and North Africa)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ١٩.

[٧٤٩] برنامج الأغذية العالمي في الأردن، "حالة الأمن الغذائي للاجئين في المخيمات والمجتمعات (Food Security Situation of Refugees in Camps and Communities)"، عام ٢٠٢٠.

الأعضاء التناسلية للإناث مقارنة بفترة ما قبل فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.[٧٥٠] يظل العنف عبر الإنترنت أحد مصادر القلق الأخرى، وخاصة في ضوء ارتفاع الاعتماد على الإنترنت. أفادت التقارير أنَّ التحرش الجنسي والابتزاز عبر الإنترنت قد ارتفع بنسبة ١٨٤ في المائة في لبنان أثناء الإغلاق.[٧٥١]

القوانين والسياسات ذات الصلة بالعنف ضد النساء والفتيات

تسارعت المناقشات الوطنية والالتزامات وآليات المساءلة ذات الصلة بالعنف ضد النساء والفتيات بشكل ملحوظ في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، وخاصة في العقد الماضي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة. وحتى على مستوى الدساتير الوطنية، مثلاً، يكون الاعتراف بمشكلة العنف ضد النساء والفتيات محدوداً. يرد في كل دستور تنويه واسعَ النطاق يتعلق بحظر العنف والتصدي له (على سبيل المثال، التعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء والعنف البدني أو المعنوي، وما إلى ذلك) باستثناء دساتير لبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية. يمنح دستور الصومال جميع العمال، وخاصة النساء، حق الحماية من الاعتداء الجنسي في مكان العمل. ولكن مصر وتونس والصومال واليمن والعراق هي البلدان الوحيدة التي أدرجت لغة تتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء في دساتيرها بشكل عام.[٧٥٢، ٧٥٣] تطالب المادة ١١ من الدستور المصري الدولة بحماية النساء من جميع أشكال العنف، في حين تشير تونس إلى أنَّ الدولة ستتخذ الخطوات الضرورية اللازمة للقضاء على العنف ضد النساء بموجب المادة ٤٦ من دستورها.[٧٥٤] تحظر المادة ١٥ من الدستور المؤقت للصومال أي شكل من أشكال العنف ضد النساء، وتشير المادة ١٢٨ من الدستور اليمني إلى أنَّ الدولة ستحمي النساء من العنف. يشتمل الدستور العراقي أيضاً على تدابير حماية للنساء؛ حيث تدين المادة ٢٩ على نطاق واسع جميع أشكال العنف والاعتداء في العائلة والمدرسة والمجتمع.[٧٥٥]

بالمثل، فإنَّ الاهتمام بالعنف ضد النساء والفتيات في التشريعات غير متسق، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الذي يحدث في سياق العائلة، بما في ذلك عنف الشريك الحميم والاغتصاب في إطار الزواج وما تسمى بجرائم الشرف، مثل: ما هو مبيَّن أدناه. على الرغم من عدم تناولها بشكل مباشر هنا، فإنه من المهم أيضاً إدراك أنَّ غياب تشريعات حماية المجموعات المهمشة بشكل خاص، مثل: الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والأقليات العرقية وما إلى ذلك، والتي تُعد من القيود الشائعة في الأطر التشريعية في جميع أنحاء البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مخاطر التعرُّض للعنف والتمييز العنصري ضد النساء والفتيات من داخل هذه المجموعات).

التشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات

هناك تشريعات قائمة بذاتها تتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات في ثمانية بلدان في المنطقة العربية: البحرين والإمارات العربية المتحدة[٧٥٦] والكويت[٧٥٧] والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس. تُحدِّد هذه التشريعات عادة مسؤوليات الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة لذلك.[٧٥٨] قامت العديد من البلدان أيضاً بتطوير التشريعات وتحسينها للتعامل مع فئات أو أنواع معيَّنة من العنف، على النحو المبيَّن أدناه.

مثلما ذُكر سابقاً، يؤثر التأديب العنيف تأثيراً ملحوظاً في الفتيات في العديد من البلدان في المنطقة. على الرغم من أنَّ الحماية من التأديب العنيف تُفهم بشكل أكبر عادة في إطار تشريعات العنف ضد الأطفال، فإنها مهمة للحد من العنف ضد الأطفال الإناث. ومع ذلك، فإنَّ تونس هي البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية التي تحظر العقاب البدني للأطفال في أي مكان، بما في ذلك المنزل وأماكن الرعاية البديلة وأماكن الرعاية النهارية والمدارس. البحرين والإمارات بلدان ملتزمان قانوناً بحظر العقوبة البدنية، كما تحظران

---

[٧٥٠] صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الصومال، ورابطة شباب الحدود الشمالية، "تقييم سريع حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)/تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تقرير في سياق جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في الصومال (Pandemic in Somalia ١٩-GBV/FGM Rapid Assessment Report in the Context of COVID)". عام ٢٠٢٠.

[٧٥١] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تنبيه جنساني حول فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في لبنان (Lebanon ١٩-Gender Alert on COVID)"، العدد رقم ٣، عام ٢٠٢٠.

[٧٥٢] استُمِدَّت الدساتير باللغة الإنجليزية لكل بلد من Constitute على الموقع الإلكتروني الآتي https://www.constituteproject.org.

[٧٥٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Arab Region (Beijing+20)) Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality"، عام ٢٠١٦.

[٧٥٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "ما وراء الحدود: الاستفادة من أوامر الحماية في توفير استجابة شاملة للعنف الأسري والمنطقة العربية (Beyond Boundaries: Utilizing Protection Orders to Cultivate a Holistic Response to Domestic Violence and the Arab Region)". عام ٢٠١٩، الصفحات من ٤٢ إلى ٤٣.

[٧٥٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "ما وراء الحدود: الاستفادة من أوامر الحماية في توفير استجابة شاملة للعنف الأسري والمنطقة العربية (Beyond Boundaries: Utilizing Protection Orders to Cultivate a Holistic Response to Domestic Violence and the Arab Region)"، عام ٢٠١٩، الصفحات من ٤٢ إلى ٤٣

[٧٥٦] ارجع إلى صحيفة خليج تايمز، "سياسة حماية العائلات الجديدة في الإمارات العربية المتحدة من شأنها أن تحد من الاعتداءات: الخبراء (New family protection policy in UAE will curb abuse: Experts)"، عام ٢٠١٩.

[٧٥٧] ارجع إلى منظمة هيومن رايتس ووتش، "قانون العنف العائلي يمثِّل بارقة أمل للنساء الكويتيات (Kuwait's Women'Domestic Violence Law Signals Hope for Kuwait)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٥٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "معيار العناية الواجبة، العنف ضد النساء وطلبات الحماية في المنطقة العربية (The Due Diligence Standard, Violence against Women and Protection Orders in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨، صفحة ٧

بجدية العقاب البدني في المدارس ولكن ليس في المنزل أو أماكن الرعاية البديلة أو أماكن الرعاية النهارية. تحظر كل من الجزائر وجيبوتي والكويت وليبيا واليمن وعُمان[٧٥٩] العقاب البدني في المدارس، ولكن ليس في المنزل أو أماكن الرعاية البديلة. وفي الوقت نفسه، فإنَّ دولة فلسطين والمملكة العربية السعودية لا تحظران العقوبة البدنية بشكل تام في أي مكان.

الجدول ٣,٢:

الوضع القانوني للعقاب البدني للأطفال

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	محظور في المنزل	محظور في أماكن الرعاية البديلة	محظور في أماكن الرعاية النهارية	محظور في المدارس	محظور في المؤسسات الإصلاحية	محظور كعقوبة جنائية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين				✓		✓
	الكويت						
	عُمان						✓
	قطر					✓	
	المملكة العربية السعودية						
	الإمارات العربية المتحدة				✓	✓	
المغرب العربي	الجزائر				✓		✓
	ليبيا			تقريباً	✓		
	المغرب					✓	✓
	تونس	✓	✓	✓	✓	✓	
المشرق العربي	مصر					✓	
	الأردن		تقريباً		✓	✓	✓
	إيران			تقريباً		✓	
	العراق					تقريباً	✓
	لبنان					✓	
	دولة فلسطين				تقريباً	تقريباً	تقريباً
	سوريا				✓		
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي				✓		✓
	الصومال						
	السودان				تقريباً		✓
	اليمن			تقريباً	✓	✓	

المصدر: "إنهاء جميع أشكال العقاب البدني للأطفال، التقدُّم نحو حظر جميع أشكال العقاب البدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (End all hment of Children, Progress toward rohibiting all corporal punishment in the Middle East and North AfricaCorporal Punis)"، يناير ٢٠٢٠، يمكن الوصول إليه من خلال: http://endcorporalpunishment.org/wp-content/uploads/legality-tables/Middle-East-and-North-Africa-progress-table-commitment.pdf

فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بزواج الأطفال، هناك تباينات ملحوظة عبر البلدان فيما يخص الحماية من هذا الأمر، وفي تنفيذها كذلك. ومن الناحية الإيجابية، يكون عمر الزواج المعتمد قانوناً، وهو العمر الذي يجوز للفرد الزواج فيه من دون الحصول على موافقة والديه، للفتيات في مصر والعراق وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة هو ١٨ عاماً؛ ويصل في تونس إلى ٢٠ عاماً للإناث. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّ الحد

[٧٥٩] تنص المادة ٥٦ ح من قانون الطفل في عُمان على أنه "لا يجوز لأي شخص ارتكاب أي من الأفعال الآتية: [...] (ح) ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضد الطفل..."، ما يؤكِّد حظر العقاب البدني. وفي الوقت نفسه، تؤكِّد الإستراتيجية الوطنية للطفولة التي وضعتها وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في الفترة بين ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥ أنه في حين لا يزال العقاب البدني يحدث في المنازل، فإنه أصبح محظوراً، إلى جانب أشكال أخرى من استغلال الأطفال، بموجب قانون الطفل وقانون العقوبات وقانون مكافحة الإتجار بالبشر.

الأدنى لعمر الزواج، العمر الذي يمكن للفرد الزواج فيه في حالة الحصول على موافقة والديه، للنساء/الفتيات والرجال/الفتيان يتفاوت بشدة في المنطقة. لدى ١١ من أصل ٢١ بلداً الحد الأدنى نفسه للعمر القانوني لزواج النساء/الفتيات والرجال/الفتيان؛ ويكون الحد الأدنى للعمر القانوني لزواج النساء/الفتيات أقل من الرجال/الفتيان في ٦ بلدان؛ وثمَّة ٤ بلدان لا توجد فيها حد أدنى للعمر القانوني لزواج النساء/الفتيات أو الرجال/الفتيان.[٧٦٠]

تبرز جميع البلدان من بين تلك البلدان التي تُطبق حداً أدنى للعمر القانوني للزواج فيما عدا مصر التي تسمح بوجود استثناءات تتعلق بهذه الحدود الدنيا وتتمثَّل في موافقة الوصي والتفويض القانوني.[٧٦١] في إيران، مثلاً، العمر القانوني للزواج هو ١٣ عاماً، ما دام هناك إذن من الوصي؛ وفي حالة زواج الفتيات دون عمر ١٣ عاماً، يلزم الحصول أيضاً على إذن من المحكمة.[٧٦٢] في لبنان، الحد الأدنى لعمر الزواج غير منصوص عليه في القانون المدني، ولكن تحكمه قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها لدى الطوائف الدينية. وفي هذا السياق، يمكن السماح لزواج الفتيات في عمر التاسعة داخل الطائفتين السنية والشيعية وفي عمر ١٢,٥ داخل العقيدة اليهودية.[٧٦٣] على الرغم من أنَّ القانون الأردني يحظر زواج الأطفال دون عمر الـ ١٥ قانوناً، فإنَّ زواج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً ممكن، ولكن يلزم الحصول على موافقة خاصة من قاضي المحكمة الشرعية.[٧٦٤] تُعد هذه الاستثناءات المتعلقة بزواج الأطفال في البيئات المستضيفة للاجئين أحد العوامل المسهمة في ارتفاع معدل زواج الأطفال بين السوريين النازحين.

مثلما هو مبيَّن في الجدول أدناه، يكون متوسط عمر الزواج القانوني في البلدان الأقل نمواً قليلاً بشكل ملحوظ؛ حيث يبلغ ١٤ عاماً للفتيات، مقارنة بالبلدان المتبقية في المنطقة. لا توجد حدود دنيا للعمر القانوني في ثلاثة من البلدان الثمانية عشر المذكورة في الجدول. في اليمن والصومال والمملكة العربية السعودية، تحكم الممارسات التقليدية والدينية الزواج بشكل كبير، ما يصعِّب على السلطات القانونية والحكومية تنظيم الزواج.

الجدول ٣,٣:

تشريعات الزواج المبكر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية[٧٦٥]

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الفتيات	الفتيان	الفتيات مع موافقة الوالدين	الفتيان مع موافقة الوالدين	المعلومات الإضافية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	١٥	١٨			وفقَ القانون المعمول به، يبلغ الحد الأدنى لعمر الزواج ١٥ عاماً للفتيات و١٨ عاماً للفتيان، ولكن ثمَّة حالات خاصة تسمح بإتمام الزواج من دون الوصول إلى هذين العمرين، ولكن بموافقة من المحكمة الشرعية. بذلت الحكومة جهوداً متضافرة من أجل تركيز الانتباه إلى الأخطار المحيطة بالفتيات بسبب الزواج المبكر والتأثير السلبي في صحة الأطفال.
	الكويت	١٥	١٧			يبلغ العمر القانوني للزواج ١٧ عاماً للرجال و١٥ عاماً للنساء، ولكن تشهد بعض الجماعات القبلية استمرار زواج الفتيات في عمر صغير. أشارت تقديرات وزارة العدل إلى أنَّ معدلات الزواج دون العمر القانوني تشكِّل من ٢ إلى ٣ في المائة من الزواج ككل في عام ٢٠١٣.

[٧٦٠] الموجز القطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية لعام ٢٠١٩ في الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق وإيران والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن. يتوافر على genderindex.org/countries.

[٧٦١] وودون وآخرون، "إيقاف زواج الأطفال: العمر القانوني للزواج، وزواج الأطفال غير القانوني، والحاجة إلى التدخلات (Ending Child Marriage: Legal Age for Marriage, Interventions Illegal Child Marriages, and the Need for)". لندن وواشنطن العاصمة: "منظمة إنقاذ الطفل والبنك الدولي (Save the Children and the World Bank)". عام ٢٠١٧، صفحة ٤.

[٧٦٢] سيكلي وآخرون. ٢٠١٤ ٢٥، تم الاستشهاد بكاترينا دالاكورا. (٢٠١٩). "النساء والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the Post-٢٠١١ Juncture)"، التقارير النهائية لمشروع المنارة، رقم ٣، عام ٢٠١٩.

[٧٦٣] الموجز القطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية لعام ٢٠١٩ في الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق وإيران والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[٧٦٤] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "دراسة حول الزواج المبكر في الأردن (A Study on Early Marriage in Jordan)"، عام ٢٠١٤.

[٧٦٥] وزارة الخارجية، تقارير قُطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٥.

	عُمان	١٨	١٨			عمر الزواج القانوني للرجال والنساء هو ١٨ عاماً، ولكن يجوز أن يسمح القاضي لأحد الأشخاص بالزواج في عمر أصغر عندما يرى القاضي أو العائلة أنَّ مصلحة القاصر تدعو إلى الزواج.
	قطر	١٦	١٨			بموجب القانون، يكون الحد الأدنى لعمر الزواج ١٨ عاماً للفتيان و١٦ عاماً للفتيات. لا يسمح القانون لزواج الأشخاص الأصغر من هذين العمرين، إلا بما يتفق مع الأعراف الدينية والثقافية. تشتمل هذه الأعراف على ضرورة الحصول على موافقة الوصي القانوني للتأكُّد من موافقة كلا الشخصين على الزواج والتقدُّم بطلب للحصول على إذن من المحكمة المختصة؛ الزواج من دون الوصول إلى العمر القانوني أمر نادر.
	المملكة العربية السعودية					وردت تقارير عن زواج الأطفال خلال العام؛ وكانت مقتصرة بالكامل تقريباً على المناطق الريفية. أعرب كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك مسؤولون من مجلس حقوق الإنسان الحكومي والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شبه الحكومية، عن اعتراضهم على الممارسة ودعوا إلى اعتماد حد أدنى لعمر الزواج. لا يُحدِّد الزواج حداً أدنى لعمر الزواج، ولكن توضِّح الشريعة أنه يجوز للفتيات الزواج بعد الوصول إلى سن البلوغ. وبحسب بعض كبار الزعماء الدينيين، يجوز للفتيات الزواج بدءاً من عمر العاشرة. تُرتِّب العائلات أحياناً مثل هذا الزواج لتسوية ديون العائلة، ومن دون موافقة الفتاة الصغيرة. رصد مجلس حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالات لزواج الأطفال، وقد أفادا بأنها نادرة أو على الأقل نادراً ما يُبلَغ عنها، كما أنهما اتخذا خطوات لمنع إتمامها. نقلت تقارير إعلامية عن قضاة قولهم إنَّ غالبية حالات زواج الأطفال في البلاد تخص فتيات سوريات، تليهن أعداد أقل من المصريات واليمنيات. أفادت تقارير إعلامية بأنَّ بعض الرجال سافروا إلى الخارج للبحث عن عرائس، وكانت بعضهن قاصرات في نظر القانون. يتطلب التقدُّم بطلب لترخيص الزواج تدوين عمر العروس، ويُعد تسجيل الزواج مطلباً أساسياً قانونياً لإتمام الزواج. وحسب التقارير الواردة، أصدرت الحكومة توجيهات لمسجِّلي الزواج بعدم تسجيل الزواج الذي يكون طرفاه أو أحدهما من الأطفال.[٧٦٦]
متوسط العمر القانوني للزواج		١٦	١٧,٧٥			
المغرب العربي	الجزائر	١٩	١٩			يكون الحد الأدنى للعمر القانوني للزواج ١٩ عاماً لكل من الرجال والنساء، ولكن يجوز أن يتزوج القُصَّر بموافقة الوالدين، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. يحظر القانون على الأوصياء القانونيين إجبار القُصَّر الموجودين تحت رعايتهم على الزواج، على خلاف رغبة القاصر. اشترطت وزارة الشؤون الدينية تقديم الأزواج شهادة زواج صادرة عن الحكومة قبل السماح للأئمة بإجراء مراسم الزواج الدينية. أظهرت إحصاءات الأمم المتحدة التي تعود إلى عام ٢٠١٣ أنَّ ٦ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٤٩ عاماً قد تزوجن بحلول عمر الـ ١٨ عاماً أو قبله.
	ليبيا	١٨	١٨			يبلغ الحد الأدنى لعمر الزواج ١٨ عاماً لكل من الرجال والنساء، على الرغم من أنَّ القاضي يمكنه منح إذن الزواج لأولئك الأقل من ١٨ عاماً.

[٧٦٦] مكتب منطقة الخليج التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، في ديسمبر ٢٠١٩، أصدرت المملكة العربية السعودية حظراً على زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً لكلا النوعين الاجتماعيين.

					ليست هناك إحصاءات متوافرة حول معدل الزواج المبكر أو القسري خلال العام.	
	تونس	١٨	١٨		يكون الحد الأدنى لعمر الزواج لكلا الجنسين ١٨ عاماً، ولكن يجوز للمحاكم في بعض الحالات السماح بزواج الأشخاص الأصغر من ١٨ عاماً بناءً على طلب كلا الوالدين وموافقة صريحة منهما.	
متوسط العمر القانوني للزواج		١٨,٣٣	١٨,٣٣			
الشرق العربي	مصر	١٨	١٨		العمر القانوني للزواج هو ١٨ عاماً. ووفقَ لجنة المناقشة التي استضافها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف في عام ٢٠١٤، فإنَّ ٢٣ في المائة من الفتيات قد تزوجن قبل عمر ١٨ عاماً؛ وما يصل ٢١ في المائة قد تزوجن قبل عمر ١٥ عاماً. تمثِّل نسبة زواج الأطفال ما يصل إلى ١٥ في المائة من الزواج ككل في البلاد، بحسب تعليقات أدلى بها وزير السكان أمام وسائل الإعلام في أغسطس. في فبراير، ألغت الحكومة تحفظها السابق على إحدى مواد الميثاق الإفريقي المتعلقة بحقوق الطفل ورفاهيته التي تحظر الزواج دون عمر ١٨ عاماً. ذكرت وسائل الإعلام أنَّ بعض حالات زواج الأطفال كانت مؤقتة تهدف إلى إخفاء استغلال الأطفال في البغاء. أجبرت العائلات أحياناً الفتيات اليافعات على الزواج من رجال أجانب أثرياء فيما عُرف محلياً باسم الزواج "السياحي" أو "الصيفي" لغرض الاستغلال الجنسي أو البغاء او العمالة القسرية. في الثامن من ديسمبر، طبَّقت وزارة العدل تدابيرَ تهدف إلى سد الثغرات القانونية وجعل إتمام الزواج السياحي أكثر صعوبة. وقد غيَّرت نظاماً موجوداً وقائماً منذ أمد طويل؛ حيث يجب على الرجل الأجنبي، الذي يرغب في الزواج من امرأة مصرية أصغر منه بأكثر من ٢٥ عاماً، دفع غرامة. كما أدى هذا التدبير إلى ارتفاع الغرامة من ٤٠٠٠٠ (٥٢٠٠ دولار) إلى ٥٠٠٠٠ جنيه مصري (٦٥٠٠ دولار). كانت منظمات حقوق المرأة ترى أنَّ السماح للرجال الأجانب بدفع غرامة من أجل الزواج من نساء أصغر سناً يمثِّل شكلاً من أشكال الإتجار ويشجِّع على زواج الأطفال. وقد طالبت الحكومة بإلغاء النظام بأكمله. تتولى وحدة مكافحة الإتجار في المجلس القومي للطفولة والأمومة، وهي هيئة حكومية، التوعية بهذه المشكلة.	
	إيران	١٣	١٥	٩	يكون الحد الأدنى للعمر القانوني لزواج الفتيات ١٣ عاماً، ولكن يجوز زواج الفتيات بدءاً من عمر التاسعة مع الحصول على إذن من المحكمة ووالدهن. يتطلب القانون موافقة المحكمة عند زواج الفتيات الأصغر من ١٥ عاماً. بحسب صحيفة شهروند، كان هناك أكثر من ٤٠٠٠٠ حالة زواج مسجَّلة لفتيات دون عمر ١٥ عاماً في عام ٢٠١٤. وقد يكون الرقم أعلى؛ نظراً إلى أنَّ المنظمات غير الحكومية أفادت بأنَّ العديد من العائلات لم تسجِّل حالات الزواج دون العمر القانوني. وفي الثالث عشر من أكتوبر، نفَّذت السلطات حكم الإعدام بحق المذنبة اليافعة فاطمة صلبيحي لقتلها زوجها، الذي أجبرت على الزواج منه في عمر ١٦ عاماً.	
	العراق	١٨	١٥	١٥	وبموجب القانون، يكون الحد الأدنى لعمر الزواج ١٥ عاماً مع الحصول على إذن الوالدين و١٨ عاماً مع عدم الحصول على إذن. بذلت الحكومة جهوداً قليلة لفرض القانون. لا يزال الزواج القسري التقليدي للفتيات بدءاً من عمر الحادية عشر قائماً، وخاصة في المناطق الريفية. وفقَ منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، بلغت نسبة الفتيات اللواتي تزوجن في عمر ١٥ عاماً ٦ في المائة، واللواتي تزوجن في عمر ١٨ عاماً ٢٤ في المائة. ذكرت الفتيات، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١١ و١٨ عاماً،	

						لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف أنَّ الزواج المبكر كان العقبة الأساسية أمام إكمال تعليمهن. كان الزواج المبكر والقسري، بالإضافة إلى الزواج المؤقت القائم على الاعتداءات، أكثر انتشاراً في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. في فبراير، أجرت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات مع ٢٠ امرأة وفتاة يزيدية قد هربن من قبضة الأسر لدى داعش؛ وقد ذكرن جميعهن تقريباً أنهن أجبرن على الزواج أو عُرضن للبيع (لعدد من المرات في بعض الحالات) أو قُدِّمن كهدايا. أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أيضاً بحدوث الطلاق القسري، وهو ممارسة يقوم من خلالها الأزواج أو عائلاتهم بالتهديد بطلاق الزوجات اللواتي تزوجهن عندما كانت الفتيات صغيرات جداً (بأعمار تتراوح بين ١٢ و١٦ عاماً)، وذلك للضغط على عائلات الفتيات لإمداد أزواجهن وعائلاتهم بأموال إضافية، وخاصة في الجنوب. أجبِرت ضحايا الطلاق القسري على ترك أزواجهن وعائلات أزواجهن، وتمنع في الغالب العادات الاجتماعية المتعلقة بشرف العائلة الضحايا من العودة إلى عائلاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى ترك بعض الفتيات اليافعات وحدهن.
	الأردن	١٨	١٨	١٥	١٥	الحد الأدنى لعمر الزواج هو ١٨ عاماً. يجوز أن يتزوج الفرد اليافع بدءاً من عمر ١٥ عاماً، ويكون فتاة في معظم الحالات، عند الحصول على موافقة كل من القاضي والوصي. أفادت المحكمة الشرعية بأنَّ الزواج المبكر قد شكَّل ١٣ في المائة من جميع حالات الزواج المسجَّلة في عام ٢٠١٤؛ حيث بلغ معدل الزواج المبكر بين حالات زواج اللاجئين السوريين المسجَّلة ٣١,٤ في المائة في ربع السنة الأول من عام ٢٠١٤. لا تتوافر أي بيانات حول عدد حالات الزواج المسجَّلة، ولكن نظراً إلى وجود اختلافات بين الأطر القانونية والاجتماعية الأردنية والسورية، كان يتوقع ألا تسجَّل الكثير من حالات الزواج بين اللاجئين السوريين.
	دولة فلسطين	١٨	١٨	١٥	١٥	على الرغم من أنَّ القانون الفلسطيني يُحدِّد الحد الأدنى لعمر الزواج عند ١٨ عاماً، فإنَّ الشريعة الدينية تسمح للأشخاص بدءاً من عمر ١٥ عاماً بالزواج. يبدو أنَّ زواج الأطفال غير منتشر على نطاق واسع، بحسب المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وفقَ بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف للعام، تزوج ٢ في المائة من الفتيات بحلول عمر ١٥ عاماً.
	سوريا	١٧	١٨	١٥	١٥	ينص قانون الأحوال الشخصية ٢٠١٩/٤ على أن يكون الحد الأدنى لعمر الزواج ١٨ عاماً لكل من الرجال والنساء. يجوز للفتيان أو الفتيات، الذين يبلغون من العمر ١٥ عاماً أو أكثر، الزواج إذا رأى القاضي أنَّ كلا الطرفين راغب في ذلك و"ناضجون جسدياً"، وإذا وافق الآباء أو الأجداد لكلا الطرفين. على الرغم من انخفاض الزواج دون العمر القانوني بشكل ملحوظ في العقود الماضية، فإنه كان شائعاً وقد حدث في جميع المجتمعات، وإن كان بأعداد أكبر في المناطق الريفية والأقل نمواً. أفادت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بأنَّ الزواج المبكر، وخاصة بين الفتيات، قد ارتفع بين اللاجئين السوريين. اختطفت داعش بشكل منهجي الفتيات اليزيديات واستغلتهن جنسياً في العراق، ومن ثَم نقلتهن إلى سوريا من أجل الزواج القسري.
متوسط العمر القانوني للزواج		١٧	١٧,٥			
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	١٨	١٨	أقل من ١٨	أقل من ١٨	على الرغم من أنَّ القانون يُحدِّد الحد الادنى للعمر القانوني للزواج عند ١٨ عاماً، فإنه ينص على أنَّ "زواج القُصَّر، الذين لم يبلغوا سن البلوغ القانونية، يخضع لموافقة الأوصياء عليهم". يحدث زواج الأطفال من

						حين إلى آخر في المناطق الريفية؛ حيث كان يُنظر إليه على أنه ممارسة تقليدية وليست مشكلة. تعاونت وزارة النهوض بالمرأة وتنظيم العائلة مع المجموعات النسائية في جميع أنحاء البلاد لحماية حقوق الفتيات، بما في ذلك الحق في تقرير متى ومَن يتزوجن.
	الصومال					لا يُحدِّد الدستور الفيدرالي المؤقت الحد الأدنى للعمر القانوني للزواج. ويشير إلى أنَّ الزواج يتطلب الموافقة الحرة لكل من الرجل والمرأة ليصبح قانونياً. حدث الزواج المبكر مراراً وتكراراً؛ حيث تزوجت ٤٥ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ بحلول عمر ١٨ عاماً، وتزوجت ٨ في المائة بحلول عمر ١٥ عاماً. في المناطق الريفية، أجبر الوالدان غالباً بناتهم على الزواج بدءاً من عمر ١٢ عاماً. في المناطق الخاضعة لسيطرتها، رتَّبت حركة الشباب حالات زواج قسرية بين جنودها وفتيات صغيرات، واستخدمت إغراء الزواج كأداة للتجنيد. لم تبذل الحكومة أو السلطات الإقليمية جهوداً معروفة لمنع الزواج المبكر والقسري.
	السودان	١٠	١٥			يُحدِّد القانون العمر القانوني للزواج بـ ١٠ أعوام للفتيات و١٥ عاماً أو عند الوصول إلى سن البلوغ للفتيان. لم تكن هناك إحصاءات موثوقة حول مدى انتشار زواج الأطفال، لكن المدافعين عن الأطفال أفادوا بأنه لا يزال يُمثِّل مشكلة، وخاصة في المناطق الريفية. وفقَ تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تزوجت ١٢ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً لأول مرة أو دخلن في مرحلة خِطبة قبل بلوغ عمر ١٥ عاماً، وتزوجت ٣٤ في المائة قبل بلوغ عمر ١٨ عاماً. في أكتوبر، أصدرت السيدة الأولى بياناً أثناء اليوم العالمي للفتاة أعربت فيه عن قلقها بشأن الزواج المبكر والقسري، وأعلنت عن مبادرة حكومية سيتم إطلاقها لمعالجة هذه المشكلة.
	اليمن					كان الزواج المبكر والقسري مشكلة كبيرة وواسعة الانتشار. لم يكن هناك حد أدنى لعمر الزواج، وقد تزوجت الفتيات بدءاً من عمر الثامنة، وهو ما ادعى التقليديون أنهم عملوا على التأكيد على أنهن كن عذارى في وقت الزواج. لا تنص التشريعات الوطنية على أي حد أدنى لعمر الزواج، باستثناء أنها تنص على أنه ينبغي أن تتزوج الفتيات في حالة بلوغ سن النضوج الجنسي. يؤثر النزاع الحالي في البلاد والوضع الاقتصادي المتدهور سلباً في الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والعدالة، ما يعرّض الفتيات والفتيان لمزيد من المخاطر المترتبة على زواج الأطفال. أظهرت آخر دراسة استقصائية ديموغرافية وصحية أجريت في عام ٢٠١٣ أنَّ ٣١,٩ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً قد تزوجن قبل عمر ١٨ عاماً بينما تزوجت ٩,٤ في المائة قبل عمر ١٥ عاماً. أظهرت الدراسة الاستقصائية بشأن المعارف والمواقف والممارسات، التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في عام ٢٠١٦ والتي استهدفت ست محافظات، أنَّ ٧٢,٥ في المائة من الإناث المشاركات في المجتمعات المستهدفة قد تزوجن قبل بلوغ ١٨ عاماً. وصلت النسبة المئوية للإناث المشاركات اللواتي تزوجن في عمر الخامسة عشرة أو أقل إلى ٤٤,٥ في المائة. يشير هذا إلى أنَّ زواج الأطفال آخذ في الارتفاع بوصفه من آليات التأقلم السلبية في سياق النزاعات.
	متوسط العمر القانوني للزواج	١٤	١٦,٥			

تؤكّد مراجعة القوانين الجنائية التي تتناول الأشكال الأخرى للعنف ضد النساء والفتيات على الاختلاف الكبير في تشريعات الحماية المعمول بها في جميع أنحاء المنطقة، مثل: ما هو مبيَّن في الجدول ٣,٤ (أدناه). تُجرِّم غالبية البلدان (١٢ من أصل ١٨ بلداً[٧٦٧]) الاغتصاب تحديداً عندما يرتكبه شخص آخر غير الزوج. بينما لا تُجرِّم البلدان الستة المتبقية الاغتصاب تحديداً.[٧٦٨] من ناحية أخرى، من المحتمل أن يتجنب المغتصب في بعض الولايات القضائية العقاب من خلال الزواج من ضحيته، على الرغم من أنَّ عدداً من الدول قد ألغى مؤخراً القوانين المتعلقة بالزواج في حالات الاغتصاب: وهي لبنان (المادة ٥٢٢) والأردن (المادة ٣٠٨) والمغرب (٤٧٥) وتونس (المادة ٢٢٧) ودولة فلسطين (القانون رقم ٥).[٧٦٩،٧٧٠] كما تدرس الحكومة البحرينية قانوناً لإلغاء هذه الممارسة.[٧٧١]

الجدول ٣,٤:

تحديد القوانين الجنائية الوطنية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات[٧٧٢]

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	العنف الأسري	جرائم الشرف	الاغتصاب الزوجي	الاغتصاب (من غير الزوج)	إجهاض الناجيات من الاغتصاب	التبرئة بالزواج	التحرش الجنسي	الإتجار بالبشر	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختان الإناث
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين									
	قطر									
	المملكة العربية السعودية									
المغرب العربي	الجزائر									
	ليبيا									
	المغرب									
	تونس									
المشرق العربي	مصر									
	العراق									
	الأردن									
	لبنان									
	دولة فلسطين									
	سوريا									
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي									
	الصومال									
	السودان									
	اليمن									

[٧٦٧] توفّر عدالة النوع الاجتماعي والقانون وتقييم القوانين، التي تؤثر في المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية (صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، التي نشرت في أواخر عام ٢٠١٨، النتائج المتعلقة بالقوانين والسياسات التي تؤثر في المساواة بين الجنسين والحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في ١٨ من أصل ٢١ بلداً شملها تحليل الأوضاع هذا.

[٧٦٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

[٧٦٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (Region State of Gender Justice in the Arab)"، عام ٢٠١٧.

[٧٧٠] منظمة هيومن رايتس ووتش، "فلسطين: تم إلغاء قانون "الزواج بالمغتصب" – إلغاء القوانين التمييزية الأخرى ضد المرأة (Law 'Rapist-Your-Palestine: Marry Repealed –Revoke Other Discriminatory Laws Against Women)"، عام ٢٠١٨.

[٧٧١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

[٧٧٢] المرجع نفسه

ملحوظات:
شرح عام لرموز الألوان أدناه. للحصول على مزيد من التفاصيل حول التصنيف حسب الموضوع، ارجع إلى التقرير الكامل.

يشير الرمز الأخضر إلى أن القوانين في هذا الموضوع تنص على المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتتوافق بشكل كبير مع المعايير الدولية. لا تشير الفئة الخضراء إلى أن القانون مثالي أو أن العدالة بين الجنسين في المجال المتعلق بالموضوع قد تحققت بالكامل.

يشير الرمز الكهرماني إلى أنه تم تناول بعض جوانب النوع الاجتماعي في القانون المتعلق بهذا الموضوع، ولكن لا تزال هناك أوجه عدم مساواة مهمة بين الجنسين.

يشير الرمز الأحمر إلى أن القانون المتعلق بموضوع معين لا ينص على المساواة بين الجنسين و/أو أنه لا يوجد حد أدنى لتوفير الحماية من العنف القائم على أساس الجنس/النوع الاجتماعي.

يشير الرمز الرمادي إلى عدم توفر البيانات أو عدم كفاية المعلومات.

لم يتضمن مصدر الدراسة بيانات عن إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة.

يطبق أكثر من نصف بلدان المنطقة بعض وسائل الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل و/أو نطاق الحياة العامة.[٧٧٣] ففي الأردن ولبنان، يسمح القانون لمن يتعرض للتحرش الجنسي (أو الضرب أو الإهانة) في مكان العمل بالاستقالة من منصبه دون إشعار.[٧٧٤،٧٧٥] تم اقتراح تعديل على قانون العقوبات في اليمن، ولكن لم يتم اعتماده بعد.[٧٧٦] وفي المملكة العربية السعودية، يمكن سجن مرتكبي التحرش الجنسي للمرة الأولى مدة تصل إلى عامين وغرامة تصل إلى ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي، بينما يمكن أن يُعاقب مكررو ارتكاب الجريمة بالسجن مدة تصل إلى خمسة أعوام وغرامة قدرها ٣٠٠٠٠٠ ريال سعودي.[٧٧٧] وفي المغرب، يمكن أن يُحكم على مرتكبي التحرش الجنسي في الأماكن العامة بالسجن من شهر إلى ستة أشهر وغرامة قدرها ٢٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ درهم مغربي.[٧٧٨]

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يُحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في جيبوتي ومصر والعراق (كردستان) والصومال والسودان واليمن (في المنشآت الطبية، وليس في المنزل). وحتى في ظل وجود التشريعات، فإنها تبقى غالباً غير شاملة، ولا تُطبَّق بقوة في عديد من الأماكن. فمثلاً على الرغم من تجريم هذه الممارسة في مصر منذ عام ٢٠٠٨، فإنه يمكن التحايل على القانون من خلال المادة ٦١ من قانون العقوبات التي تسمح باتخاذ إجراءات ضارة لحماية النفس أو الغير. ومن ثم أُضيفت الصبغة الطبية على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث طبياً بدلاً من حظره في مصر.[٧٧٩] ولكن هناك إنفاذ في البلد. بل جدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٥، أصدرت إحدى المحاكم المصرية للمرة الأولى حكماً ضد طبيب متورط في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[٧٨٠] ومن المهم ملاحظة أن العديد من الدول في المنطقة لم تعتمد تشريعات تحظر هذه الممارسة؛ لأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قد يكون نادراً أو لا يُمارس فيها.

اعتمدت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية مؤخراً تشريعات تتعلق بعنف الشريك الحميم (مثل: الجزائر والبحرين والأردن ولبنان والمغرب وتونس والمملكة العربية السعودية، وكذلك إقليم كردستان بالعراق)، وهناك بلدان أخرى لديها قوانين قيد المراجعة. وعند إجراء فحص إجمالي، سنجد أن بلداً واحداً فقط من كل ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٧٨١] يواجه عنف الشريك الحميم (IPV) أو غيره من أشكال العنف الأسري الأخرى بقوانين تشريعية. ووفقاً لأحد التقديرات الإقليمية، ومنذ عام ٢٠١٧، بقيت ثلاث من كل أربع نساء غير محميات من العنف الأسري بموجب القانون.[٧٨٢] وجدير بالذكر أن كل البلدان التي وُجدت لها بيانات -

---

[٧٧٣] ارجع أيضاً إلى مجموعة البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠.

[٧٧٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

[٧٧٥] "التحرش الجنسي والعنف ضد النساء في مكان العمل في تسعة بلدان عربية (Sexual Harassment and VAW at the Workplace in Nine Arab countries)"، عام ٢٠١٨.

[٧٧٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: اليمن (Gender Justice and the Law: Yemen)"، عام ٢٠١٨.

[٧٧٧] ارجع إلى مكتبة الكونغرس، "المملكة العربية السعودية: مجلس الشورى يوافق على مشروع قانون مكافحة التحرش (Saudi Arabia: Shura Council Approves Anti-Harassment Bill)"، عام ٢٠١٨. https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/saudi-arabia-shura-council-approves-anti-harassment-bill/

[٧٧٨] ارجع إلى أخبار المغرب العالمية، "القانون التاريخي بشأن العنف ضد المرأة يدخل حيز التنفيذ (Historic Law on Violence Against Women Goes into Effect)"، بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٨. https://www.moroccoworldnews.com/٢٠١٨/٠٩/٢٥٣٤١٣/morocco-women-violence-against-law/

[٧٧٩] الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "مصر: تقرير حول العنف ضد المرأة في مصر (Egypt: Report on Violence Against Women in Egypt)"، عام ٢٠١٦.

[٧٨٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Winds and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٨، صفحة ٥٣.

[٧٨١] وفق التصنيف الإقليمي للبنك الدولي.

[٧٨٢] باولا تافاريس ووُدون كوينتين، عام ٢٠١٧. "الاتجاهات العالمية والإقليمية في الحماية القانونية للمرأة من العنف المنزلي والتحرش الجنسي. سلسلة مذكرات إنهاء العنف ضد المرأة (Global and Regional Trends in Women's Legal Protection against Domestic Violence and Sexual Harassment. Ending Violence against Women Notes Series)". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

باستثناء بلد واحد فقط- تفتقر إلى أطر قانونية تجرم الاغتصاب الزوجي. وهذا البلد الوحيد هو جيبوتي، حيث تحدد المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات رقم ٥٩ لعام ١٩٩٥ الاغتصاب، ويحق للمحاكم احتساب الاغتصاب الزوجي جريمة؛ ولكن لا يخضع الاغتصاب الزوجي للمقاضاة إلا نادراً.[٧٨٣] وقد تبقي القوانين التمييزية الخاصة بالزواج والحضانة والوصاية (الموصوفة بمزيد من التفصيل في الركيزة ٤) على النساء والفتيات في علاقات مسيئة.

عندما يمتد العنف الأسري ليشمل ما يسمى جرائم الشرف، تفشل العديد من بلدان المنطقة في توفير الحماية الكافية للضحية، ما يبرر الحماية للمعتدي. قد تكون الأحكام متساهلة أو مخففة للجناة الذكور - وهي ميزة لا تمتد بالتساوي إلى الإناث اللواتي يرتكبن العنف ضد أزواجهن.[٧٨٤] ولكن في لبنان وفلسطين والجمهورية العربية السورية -على وجه الخصوص- أُلغيت القوانين التي تمنح الظروف المخففة للمسؤولية على القتلة في قضايا ما يسمى جرائم الشرف.[٧٨٥]

لكن جدير بالذكر أن العديد من البلدان في المنطقة قد أصدرت أوامر حماية يُنظر إليها -على الصعيد العالمي- على أنها من بين أكثر التدخلات فائدة في منع عنف الشريك الحميم وغيره من أشكال العنف الأسري الأخرى. وفقاً لبحث أجرته منظمة الإسكوا، تشمل العناصر المشتركة لتوفير أوامر الحماية عبر هذه البلدان ما يأتي[٧٨٦]:

- حظر الجناة من الاتصال بالناجيات وأطفالهن وغيرهم من أفراد العائلة أو إلحاق الضرر بهم على نحو مباشر أو غير مباشر (عن طريق طرف ثالث)؛
- إلزام الجناة بالبقاء على بعد مسافة محددة من الناجيات وأطفالهن أينما كانوا؛
- حظر الجناة من الإضرار بالممتلكات الشخصية للناجيات أو بالممتلكات المشتركة (السيارات، والمنازل، والأثاث)؛
- حظر الجناة من استخدام الأصول المشتركة مع الناجيات؛
- السماح للناجيات بالوصول إلى منزل العائلة أو التماس الإيواء في مكان آخر إذا لزم الأمر؛
- إجبار الجناة على مغادرة منزل العائلة لفترة محددة؛
- إجبار الجناة على تقديم المساعدة المالية المخصصة للإعالة وبدل التكاليف المتكبدة بسبب العنف، بما في ذلك العلاج الطبي والمأوى.

وفي حين أن خلصت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى أن هذه الأحكام تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في تشريعات أوامر الحماية، فإن تقريرها يشير أيضاً إلى أنه لم يوجد بلد [في المنطقة العربية] قام بسن تشريعات متكاملة حول أوامر الحماية تشمل جميع البروتوكولات اللازمة على النحو المبين في "دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة" التابع للأمم المتحدة (عام ٢٠١٢). وفي حالات أخرى، يجب حذف بعض عناصر التشريعات التي لا تحقق هدف الحماية المرجوّ. ومنها آليات الوساطة، التي على الرغم من أنها مفيدة للحفاظ على سلامة العائلة، فإنها لا تتمحور حول مصلحة الناجيات.[٧٨٧]

الإتجار بالبشر مجرَّم في عدد من البلدان العربية. وتميل هذه البلدان إلى استهداف الأفعال الجنسية، ومنها الدعارة والاستغلال الجنسي والعنف وإكراه النساء والفتيات والفتيان على ارتكاب أفعال جنسية. لكن هذه القوانين -بحسب التقارير- ليست رادعة بما فيه الكفاية، كما أنها ليست واسعة بدرجة كافية لتشمل مختلف أشكال الاستغلال الجنسي.[٧٨٨] ففي أحد الأمثلة المهمة المرتبط بعديد من بلدان المنطقة، لا تُمنح العاملات الأجنبيات الحماية بموجب قوانين العمل إلا في حالات نادرة، بل إنها تستبعد في الغالب وبصورة صريحة العمالة الوافدة من نطاق تطبيقها، ما يعرضها لخطر الإتجار بالبشر والاعتداء والاستغلال الجنسيين.[٧٨٩] وقد يتيح الاكتفاء بفرض الغرامات، أو إبعاد المهاجرين غير الشرعيين، للجناة الذين عوقبوا على هذه الجرائم تكرارها واستئناف أنشطتهم، نظراً إلى أنهم يدفعون غرامات صغيرة.[٧٩٠]

---

[٧٨٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

[٧٨٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٧. "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"

[٧٨٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠)"، عام ٢٠١٦.

[٧٨٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "معيار العناية الواجبة، العنف ضد النساء وطلبات الحماية في المنطقة العربية (The Due Diligence Standard, Violence against Women and Protection Orders in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨، صفحة ٧.

[٧٨٧] المرجع نفسه، صفحة ٨.

[٧٨٨] الوكالة السويدية للتنمية الدولية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تعميم مراعاة المنظور الجندري في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية: النوع الاجتماعي والتجارة (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements: Gender and Trade)"، عام ٢٠١٩

[٧٨٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٧٩٠] الوكالة السويدية للتنمية الدولية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تعميم مراعاة المنظور الجندري في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية: النوع الاجتماعي والتجارة (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements: Gender and Trade)"، عام ٢٠١٩

على الرغم من نطاق النزاع المسلح في المنطقة، لا توجد تشريعات في معظم البلدان تستهدف على وجه التحديد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتأتي السودان كاستثناء، حيث تجرم التشريعات الوطنية حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تجريماً صريحاً ضمن جرائم الحرب. وقد اعتمد وزير العدل الليبي قراراً وزارياً (١١٩) في عام ٢٠١٤ يحدد ضحايا العنف الجنسي أثناء الانتفاضة الليبية ضمن ضحايا الحرب ويمنحهم الحق في التعويضات، لكن يبدو أن القرار لم يتم تنفيذه.[٧٩١] لكن تعمل بعض البلدان على تطوير خطط عمل بشأن النساء والسلام والأمن تشمل الاهتمام بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات النزاع (ارجع إلى الركيزة ٤).

سياسات العنف ضد النساء والفتيات

بعيداً عن المجال التشريعي، تصاعدت الالتزامات السياسية بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية في الأعوام الأخيرة كدليل على التغيير الإيجابي، حتى على المستوى الإقليمي. فمثلاً في عام ٢٠١٤، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إعلان الكويت، الذي أدانت جميعها فيه جميع أشكال العنف ضد النساء والتزمت بمواجهته من خلال استحداث "قواعد وإجراءات واضحة تحدد المسؤوليات [...] وتحد من حالات الإفلات من العقاب."[٧٩٢] إضافة إلى ذلك، تأسس تحالف النساء البرلمانيات من المنطقة العربية لمكافحة العنف ضد النساء في عام ٢٠١٤، ويضم نائبات من ثلاثة عشر بلداً: ليبيا، والأردن، والسودان، ولبنان، ومصر، والبحرين، وتونس، والمغرب، وفلسطين، والعراق، وجيبوتي، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وصاغ هذا التحالف مسودة اتفاقية عربية لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال، وتخضع الآن للمراجعة النهائية.[٧٩٣]

تبنت العديد من البلدان في المنطقة مبادرات وإستراتيجيات وسياسات للحد من العنف ضد النساء والفتيات. وتشمل الأمثلة (على سبيل المثال لا الحصر)[٧٩٤،٧٩٥]:

- وضع السودان مسودة لإستراتيجية وطنية للحد من زواج الأطفال في عام ٢٠١٥.
- وقد هدفت الإستراتيجية الوطنية السودانية الخاصة بالتخلي عن جميع أنواع تشويه/قطع جزء من الأعضاء التناسلية للإناث (من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨) إلى القضاء على جميع أنواع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال نهج متكامل تناول الأبعاد الدينية والاجتماعية والصحية والثقافية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، تضمن جهات فاعلة من المؤسسات الأكاديمية والوزارات التنفيذية والخبراء القانونيين.
- كما شاركت اليمن من خلال لجنتها الوطنية للمرأة في إعداد الإستراتيجية العربية لحماية النساء من العنف للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.
- ووضعت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩ في فلسطين أهدافاً إستراتيجية لتعزيز آليات حماية النساء الفلسطينيات وتمكينهن، بما يشمل تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف وتحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي، مع تقديم الدعم إلى الناجيات من العنف وتحسين معالجة حالات العنف ضد النساء والفتيات من خلال الخدمات الصحية.
- وقد وُضعت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء في تونس عام ٢٠٠٨، وأُجري أول استطلاع وطني حول العنف ضد النساء والفتيات في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠.
- وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، نفذت سوريا دراسات وطنية حول العنف ضد النساء وصاغت إستراتيجية لمكافحة العنف. كما تضمنت الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالنساء العنف ضد النساء والفتيات كأحد محاور تركيزها.
- وتركز الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ على القضاء على التمييز ضد النساء ودعم تمكينهن.[٧٩٦]

---

[٧٩١] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (dictions in the Arab RegionAccountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Juris)"، عام ٢٠١٨.

[٧٩٢] إعلان الكويت بشأن مناهضة العنف ضد النساء، وتحديداً الفقرتان ٢ و٤. نص هذا الإعلان مدرج على موقع الإسكوا، ٢٠١٤. مقتبس من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٧٩٣] ارجع إلى https://www.wfd.org/programmes/mena/arabcoalition.org/en-tps://cvawht/women-

[٧٩٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الإقليمي، "قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Sexual and Reproductive Health Laws and Countries Policies in Selected Arab)"، عام ٢٠١٦.

[٧٩٥] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتصدي له في أوضاع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (onse in Refugee Situations in the Middle East and North AfricaSexual and Genderbased Violence Prevention and Resp)"، عام ٢٠١٥.

[٧٩٦] المجلس القومي للمرأة، "الإستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: الرؤية والركائز (National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women ٢٠٣٠: Vision and Pillars)"، عام ٢٠١٧.

- وقد وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان الخطة الوطنية لوزارة الشؤون الاجتماعية لحماية الأطفال والنساء ("الخطة الوطنية")، وتم التوقيع عليها في أكتوبر ٢٠١٤.[٧٩٧] قدمت الخطة الوطنية إطار العمل الأول الذي وُضعت بموجبه برامج وبروتوكولات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، مع إعطاء أولوية تقديم الخدمات إلى المجموعات الأكثر هشاشة كافة، ومنها اللاجئون. وفي عام ٢٠١٩، أطلقت وزيرة الدولة للتمكين الاقتصادي للنساء والشباب الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات (من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٩).[٧٩٨]

الجدول ٣,٥:

إصلاح السياسات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات[٧٩٩]

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الإصلاح السياسي	
		إستراتيجية مستقلة بشأن العنف ضد النساء	جزء من إستراتيجية شاملة خاصة بالنساء
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	الإستراتيجية الوطنية لحماية النساء من العنف الأسري	الخطة الوطنية لتقدم المرأة البحرينية (من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢)
	الكويت	غير متوفر	غير متوفر
	عُمان	غير متوفر	غير متوفر
	قطر	غير متوفر	غير متوفر
	المملكة العربية السعودية	غير متوفر	غير متوفر[٨٠٠]
	الإمارات العربية المتحدة	غير متوفر[٨٠١]	غير متوفر
المغرب العربي	ليبيا	غير متوفر	غير متوفر
	المغرب	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (عام ٢٠٠٢)	خطة الحكومة للمساواة (إكرام) (الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، المرحلة الثانية في الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ مستمرة)
المشرق العربي	مصر	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠)	الإستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠
	العراق	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧)	غير متوفر
	الأردن	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧)	الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧)

[٧٩٧] "وثيقة عمل للصندوق الائتماني الإقليمي التابع للاتحاد الأوروبي استجابة للأزمة السورية لاستخدامها في قرارات المجلس التشغيلي (Action document for the EU Regional Trust Fund in Response to the Syrian Crisis to be used for the decisions of the Operational Board)"، عام ٢٠١٩.

[٧٩٨] الجمهورية اللبنانية، "المراجعة الوطنية الرسمية حول التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بكين وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذه (Official Report on Progress and the Implementation and Identification of Challenges to Implement the Beijing Platform for Action)"، عام ٢٠١٩.

[٧٩٩] مقتبس من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقرير "وضع المرأة العربية (Status of Arab Women Report)"، عام ٢٠١٦. "العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Violence Against Women, What Is at Stake?)"، عام ٢٠١٧، صفحة ١٥.

[٨٠٠] مكتب اليونيسف بمنطقة الخليج، تشمل الإستراتيجية الوطنية للأسرة في المملكة العربية السعودية النساء والأطفال وكبار السن وتم اعتمادها عام ٢٠٢١.

[٨٠١] مكتب اليونيسف بمنطقة الخليج، "يجري وضع إستراتيجية للقضاء على العنف ضد الأطفال (a strategy on ending violence against children is under development)".

	لبنان	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات (الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٩)	
	دولة فلسطين	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩)	الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية بشأن المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢)
	سوريا	غير متوفر	غير متوفر
البلدان الأقل نمواً	السودان	الخطة الوطنية الخمسية لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال (الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦)	غير متوفر
	اليمن	غير متوفر	الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥)

المصدر: مقتبس من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عام ٢٠١٧. "تقرير عن وضع المرأة العربية، عام ٢٠١٦. "العنف ضد المرأة: ما حجم الضرر؟ (Violence Against Women, What Is at Stake؟)" ٢٠١٦Status of Arab Women Report.

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات

تبقى الأعراف النمطية القائمة على أساس النوع الاجتماعي والممارسات التمييزية أصل أشكال العنف المتعددة ضد النساء والفتيات. ولا تخرج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية عن هذه القاعدة؛ حيث توجد معتقدات أبوية تدعم منح الذكور الامتياز والقوة في كل شؤون الحياة تقريباً. فمع التقدم المُحرز في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عديد من البلدان في المنطقة، نجد أن القبول الواسع لمختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات -على المستوى الفردي والجماعي وحتى المجتمعي- يعكس أوجه التحيز الراسخة بين الجنسين ويعززها. على سبيل المثال، قد تحدد أعراف "شرف" العائلة المرتبطة بعفة الأنثى قرارات العائلات بتزويج فتياتها الصغيرات. وقد يتم تعزيز هذه الأعراف من خلال العقوبات الاجتماعية المفروضة من المجتمع والتي تلحق وصمات العار بالعائلات والفتيات أنفسهن غير المتزوجات في سن "مقبولة" (عادة فور البلوغ مباشرة).[٨٠٢]

في عديد من البلدان العربية، يُنظر إلى الجهود المبذولة لحماية النساء من عنف الشريك الحميم وغيره من أشكال العنف الأسري بوصفها تقويضاً للقيم الأبوية التقليدية، مثل: سلطة الرجل كرئيس للأسرة. وتُعد القوانين المقترحة أو الجديدة التي تؤكد على حقوق الإنسان الفردية للنساء -المنشقات عن سيطرة أفراد العائلة الذكور- محل جدل غالباً بسبب هذه الأعراف الضارة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وقد يكون هذا أحد أسباب تعليق مشروعات القوانين ذات الصلة بالعنف ضد النساء أو العنف الأسري في العديد من البلدان.[٨٠٣]

وحتى في الحالات التي يتم فيها منح النساء بعض الحماية بموجب القانون، فإنهن قد يتعرضن هن وعائلاتهن لضغط اجتماعي قوي للتنازل عن حقوقهن. وقد كشفت دراسة للمجلس الوطني الأردني لشؤون العائلة -على سبيل المثال- أن مرتكبي جرائم قتل الإناث في البلد قد استفادوا من تخفيف الأحكام في ٧٨ في المائة من القضايا بسبب تنازل العائلات عن التهم.[٨٠٤] وفي حالة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، تشير الدلائل إلى أن الأعراف الاجتماعية تكتسب قوة شديدة في بعض المجتمعات، لدرجة أنها تخلق ما وصفه أحد الباحثين بأنه "فخ الاعتقاد" الذي بموجبه يكون لدى الأشخاص توقع راسخ بأن المجتمع يدعم هذه الممارسة، حتى لو لم يتغاضوا عنها، كما هو الحال مع قلقهم بشأن وصمة العار لعدم التوافق مع أعراف المجتمع المتصورة.[٨٠٥] كما توجد أدلة على قيام شخصيات دينية بالترويج لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. فكشفت دراسة على سبيل المثال في إقليم كردستان بالعراق أن العديد من القادة الدينيين المحليين يدعمون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث للحد من العلاقات قبل الزواج وخارج نطاق الزوجية. وعلى الرغم من أن هؤلاء القادة لم يصرحوا علناً بترويجهم لتشويه الأعضاء التناسلية

[٨٠٢] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف ، "نبذة عن زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٨.

[٨٠٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +20))"، عام ٢٠١٦.

[٨٠٤] المرجع نفسه

[٨٠٥] ماكي (١٩٩٦)، مقتبس من المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحركات السكان داخل المنطقة العربية ومنها، عام ٢٠١٨.

للإناث، فإنهم عارضوا حظر هذه الممارسة.[٨٠٦] لكن في بلدان أخرى في المنطقة، دعت الشخصيات الدينية إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ففي مصر، اجتمع الأزهر الشريف وجامعته مع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في إطار مبادرة "السلام والحب والتسامح"؛ جهد يستهدف مكافحة الممارسات الضارة وحماية الأطفال من العنف؛ بما فيه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[٨٠٧]

على الرغم من وجود قدر كبير من الأدلة الموثقة على انتشار المواقف والمعتقدات التي تدعم الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء والفتيات، فإن هناك بيانات وتحليلات سائدة محدودة تحاول رصد المواقف والمعتقدات الفردية فيما يتعلق بالشرعية المتصورة لأشكال العنف المختلفة. وتُستثنى من ذلك بيانات استقصاءات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS) التي تم جمعها فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعنف الشريك الحميم.

في مسح عنقودي متعدد المؤشرات أُجري عام ٢٠١٠ في السودان، أشار ٦٤ في المائة من المشاركين الذكور الذين كانوا على علم بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى أنهم يعتقدون أن هذه الممارسة يجب أن تتوقف، مقارنة بنحو ٥٣ في المائة من الإناث.[٨٠٨] وعلى جانب آخر، وجد استطلاع للقضايا الصحية أجري في عام ٢٠١٥ في مصر -كجزء من برنامج الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية- أن ٢٨ في المائة فقط من الرجال والفتيان الذين كانوا على دراية بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث رأوا أنه يجب أن يتوقف، مقارنة بنحو ٣٨ في المائة من النساء المصريات اللواتي شاركن في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أجريت عام ٢٠١٥.[٨٠٩] وجد مسح عنقودي متعدد المؤشرات أجري في العراق عام ٢٠١٨ أن ٩٤ في المائة من الإناث اللواتي شملهن الاستطلاع يعتقدن أن الممارسة يجب أن تتوقف (من دون الحصول على بيانات من الذكور)، على الرغم من أن معدل حدوث هذه الممارسة في العراق أقل بكثير منه في السودان ومصر.[٨١٠] ووفقاً لدراسة استقصائية ديموغرافية وصحية من عام ٢٠١٣، ترى ٧٥ في المائة من النساء في اليمن أنه يجب وقف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[٨١١]

توضح بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات وبيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية من عدد من البلدان مدى ارتباط المواقف الراسخة بعمق بعنف الشريك الحميم، حتى بين الشباب. وأجري مسح على الفتيان (والفتيات أيضاً في بعض البلدان) حول ما إذا كان لدى الأزواج مبرر لضرب زوجاتهم لسبب واحد على الأقل من الأسباب المحددة، مثلاً إذا كانت زوجته تحرق الطعام، أو تتجادل معه، أو تخرج دون أن تخبره، أو تهمل الطفل، وما إلى ذلك (ارجع إلى الشكل ٣,٧). ومن بين المراهقين الذكور الذين شملهم الاستطلاع، برّر الموجودون في الأردن ضرب الزوجات بأعلى معدل في المنطقة (٦٤ في المائة).[٨١٢] ومن المثير للاهتمام أن ٦٣ في المائة من الفتيات الأردنيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً قد وافقن على ضرب الزوجة في ظروف معينة.[٨١٣] لكن في قطر، برر المراهقون ضرب الزوجات بمعدلات أعلى بكثير من نظرائهم من الإناث. وتشير نتائج اليمن والجزائر ومصر إلى مستوى عالٍ نسبياً من قبول ضرب الزوجة بين المراهقات. كما تشير الأبحاث من الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية إلى أن النساء أيضاً قد يوافقن على كون ضرب الزوجة أمراً مقبولاً في ظروف معينة (لا توجد بيانات قابلة للمقارنة للرجال الراشدين).

ليس من المستغرب، بالنظر إلى الميل إلى إعطاء الأولوية لحقوق الجاني على حقوق الضحية فيما يتعلق بعديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، أن تكون الأعراف التي لا تشجع على الإبلاغ منتشرة. فقد يترتب على عدم وجود ضمانات للسرية إلحاق وصمة عار دائمة للناجية وعائلتها. كما يمكن أن يسهم غياب الحماية من الانتقام في إثارة المخاوف المتعلقة بالإبلاغ. في استطلاع أجري في البلدان المشاركة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في عام ٢٠١٧، لاحظ عديد من المشاركين أن المخاوف بشأن الجاني قد قيدت الإبلاغ.[٨١٤] وفي بعض المناطق، مثل: البحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة، ظهرت تقارير تفيد بأن الشرطة سترفض التدخل في حالات عنف الشريك الحميم، أو

---

[٨٠٦] أحمد وآخرون، "المعارف والمنظورات حول ختان الإناث بين القادة الدينيين المحليين في محافظة أربيل (Knowledge and Perspectives of Female Genital Cutting among the Local Religious Leaders in Erbil Governorate)"، إقليم كردستان العراق. الصحة الإنجابية، عام ٢٠١٨.

[٨٠٧] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "المضي قدماً نحو تحقيق تقدم أسرع لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام ٢٠٣٠ (Towards faster progress to end female genital mutilation by ٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٨.

[٨٠٨] "المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) (Multiple Indicator Cluster Survey (MICS))"، السودان، عام ٢٠١٠. يجب توخي الحذر عند تفسير هذه الأرقام. نظراً إلى أن الاستطلاع اختار فقط الذكور الذين كانوا على دراية بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لا ينبغي أن نفترض تلقائياً أن عدد الذكور في السودان الذين يريدون إيقاف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أكبر من عدد نظرائهم من الإناث. في الواقع، ربما كان هؤلاء المشاركون الذكور أقل وعياً بهذه الممارسة، ومَن كانوا على دراية بها يريدون على الأرجح أن تتوقف.

[٨٠٩] "الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (Demographic and Health Survey (DHS))"، مصر (DHS)، عام ٢٠١٥.

[٨١٠] "المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Multiple Indicator Cluster Survey (MICS) (MICS))"، العراق، عام ٢٠١٨.

[٨١١] "الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (Demographic and Health Survey)"، اليمن، عام ٢٠١٣.

[٨١٢] "الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الأردن (Jordan DHS)"، من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨

[٨١٣] "الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية في اليمن (Yemen DHS)"، عام ٢٠١٣

[٨١٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)"، عام ٢٠١٧.

لن تتعامل مع النساء على محمل الجد.[٨١٥،٨١٦] كما كانت رسوم الخدمات والأمية والتحديات المرتبطة بالحصول على معلومات حول الخدمات والمخاوف من خطر فقدان الأطفال أيضاً من الأسباب التي تم ذكرها لعدم الإبلاغ عن عنف الشريك الحميم وغيره من أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الأخرى. وفي حالة اليمن، وجد الاستطلاع أنه تم منع الفتيات من الإبلاغ عن العنف في بعض المدارس.[٨١٧]

الشكل 3.7: النساء اللواتي يعتقدن بأنَّ الزوج له مبرراته في ضرب زوجته، حسب السبب

تشير الصورة إلى نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً اللواتي يعتقدن أنَّ الزوج له مبرراته في ضرب زوجته.

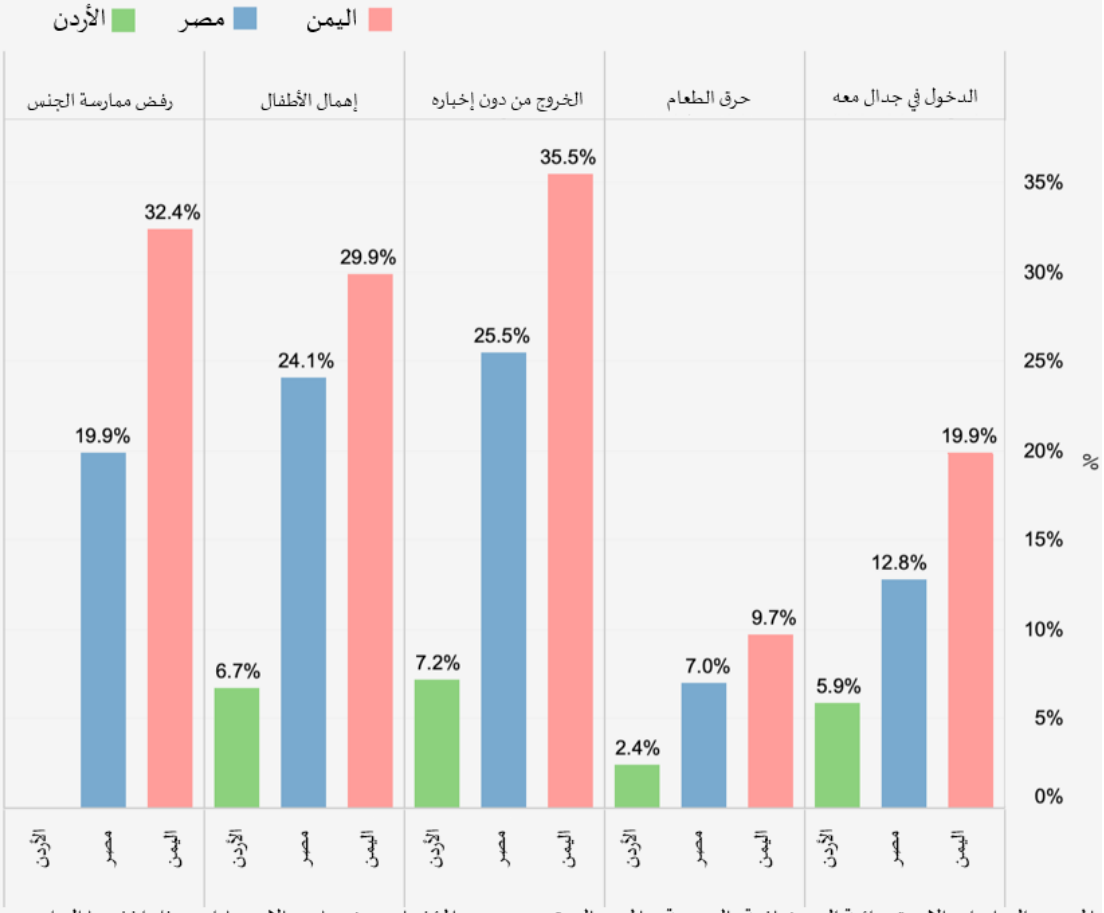

المصدر: الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات، وغيرها من الاستبيانات، مثلما نشرها البنك الدولي. تم الوصول إليه من خلال واجهة برمجة التطبيقات.

فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي، تتفاقم تحديات الإبلاغ بسبب المحرمات الاجتماعية المتعلقة بسوء السلوك الجنسي المتصور من جانب الضحية. ففي دراسة بحثية أجريت حول عنف الشريك الحميم في مصر، أشارت الغالبية العظمى (٩٣,٥ في المائة) من المشاركات في الاستطلاع اللواتي ذكرن تعرضهن للعنف الجنسي على يد الشريك حميم إلى أنهن لم يطلبن المساعدة أو يفصحن عن العنف لأي شخص.[٨١٨] وكما ذُكر سابقاً، في بعض البلدان، قد تُتهم النساء اللواتي يبلغن عن اعتداء جنسي بتهمة الفحش أو الزنا، مع قلة الحماية التي تمنحهن إياها الأنظمة القانونية التي تميز شهادة الذكور. وفي البيئات والمجتمعات الأكثر تحفظاً في المنطقة، تقيد الأعراف الاجتماعية (وبعض القوانين والسياسات) حرية الحركة للنساء والفتيات، ما يحول دون وصولهن إلى خدمات الدعم دون وجود مرافق من الذكور.[٨١٩]

[٨١٥] المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، "وضع حد لكل أنواع الظلم ضد النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة المُقدَّم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في استعراضه للتقرير الدوري لدولة الإمارات العربية المتحدة - الجلسة رقم ٦٢ (End All Injustice against Women in the United Arab Emirates Submission to the CEDAW Committee in its review to the United Arab Emirates ‘Periodic Report -٦٢nd Session)"، عام ٢٠١٥.

[٨١٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake)"، عام ٢٠١٧.

[٨١٧] المرجع نفسه

[٨١٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) (The Egypt Economic Cost of Gender-Based Violence Survey)"، عام ٢٠١٥.

[٨١٩] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Beijing Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

ترتبط مشكلة عدم الإبلاغ أيضاً بمدى ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ونزاهة الشرطة وأنظمة العدالة. ففي حالة الفلسطينيين في القدس الشرقية -على سبيل المثال- أشارت الدلائل إلى تردد النساء في الإبلاغ خشية تعريض أسرتهن بالكامل للخطر بسبب عدم ثقتهن بالشرطة الإسرائيلية والخوف من استهداف أفراد العائلة الذكور.[٨٢٠] ويتفاقم تردد النساء هذا في الإبلاغ عن الجرائم من خلال درايتهن بالحالات التي تعرضت فيها النساء -ومن بينهن الفتيات القاصرات- للاعتداء من قبل رجال الشرطة أو غيرهم من موظفي الدولة. وعندما تحدث هذه الانتهاكات مع الإفلات من العقاب، تتوقع النساء احتمال تعرضهن للإيذاء مرتين أو ثلاث مرات إذا حاولن الإبلاغ عن تعرضهن للعنف.[٨٢١]

في الحالات الإنسانية، يمكن تكثيف الأعراف والممارسات الاجتماعية التقليدية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي. وحسبما تمت مناقشته، تزيد النزاعات من انتشار العنف ضد النساء والفتيات، مثل: عنف الشريك الحميم، والاستغلال الجنسي، وزواج الأطفال. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، تبقى الفتيات عادة أول من يُخرَج من المدرسة في أوقات النزاعات، ومن ثم يتقيد تعليمهن ويزداد شعورهن بأنهن قد يصبحن عبئاً مالياً، ومن ثم تزداد معدلات زواج الأطفال.[٨٢٢] كما يمكن أن يؤدي النزاع أيضاً إلى انتكاسات اقتصادية للنساء والفتيات، حيث تصبح الوظائف نادرة وتفقد النساء إمكانية الوصول إلى الأرض والممتلكات؛ قد تتأثر النساء والفتيات تأثراً كبيراً بنقص الغذاء والمشكلات الصحية، مثل: سوء التغذية، حيث يتخلين عن الطعام حتى يتمكن الرجال من تناوله.[٨٢٣]

على الرغم من هذه التحديات، وكما هو موضح أدناه، فإن العديد من الدول العربية تحرز تقدماً في توفير خدمات آمنة وأخلاقية وداعمة للناجيات.

الخدمات والبرامج الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات

عند تقديم الخدمات إلى الناجيات، يضطلع عدد من القطاعات والمؤسسات بأدوار مهمة. يتضمن النهج "متعدد القطاعات" لرعاية الناجيات -كحد أدنى- قطاعات الصحة والدعم النفسي والاجتماعي والقطاعات القانونية/القضائية والأمنية التي تعمل على نحو متناسق ووفقاً لمبادئ مشتركة آمنة وأخلاقية تتمحور حول الناجيات لتلبية احتياجاتهن المتنوعة. وبينما نجحت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة في تحقيق تقدم كبير في اعتماد خطط عمل وطنية ووضع آليات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ظلت وتيرة التقدم أبطأ فيما يتعلق بضمان رعاية شاملة متعددة القطاعات للناجيات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة.

في عام ٢٠١٦، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا استطلاعاً للدول الأعضاء حول قنوات الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والفتيات، وجاءت ردود ١٢ بلداً مشيرة إلى أن نقاط الوصول الوطنية للإبلاغ متاحة من خلال الشرطة والمحاكم ووزارة الداخلية والوزارات الأخرى والمستشفيات الحكومية (ارجع إلى الجدول ٣,٦).

الجدول ٣,٦:

القنوات الرسمية لأنظمة الإبلاغ حسب البلد

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	الشرطة	المحاكم	أقسام أخرى ضمن وزارة الداخلية	المستشفيات الحكومية	قنوات أخرى
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	●				●
	الكويت	●	●	●	●	
	المملكة العربية السعودية	●	●	●	●	●
	عُمان	●	●		●	●
المغرب العربي	المغرب	●	●		●	
	تونس	●	●	●		●
المشرق العربي	مصر	●	●	●		●
	الأردن	●	●	●	●	
	لبنان	●	●			

[٨٢٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls)"، عام ٢٠١٩.

[٨٢١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٨٢٢] البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من أجل تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال. "زواج الأطفال في البيئات الإنسانية: تسليط الضوء على الوضع في المنطقة العربية (Child Marriage in Humanitarian Settings: Spotlight on the Situation in the Arab Region)".

[٨٢٣] أمة العليم السوسوة وطلاية ليفاني، "الدور المحوري للمرأة في المراحل الانتقالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (The Central Role of Women in the Middle East and North Africa Transition)"، عام ٢٠١٩.

	دولة فلسطين	●	●	●	●	●
	سوريا	●	●	●	●	
البلدان الأقل نمواً	اليمن	●	●	●	●	

المصدر: استبيان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٦

توفر مراجعة مكثفة نسبياً للبرامج التي تتناول العنف ضد النساء والفتيات أُجريت لاحقاً (٢٠١٨) مزيداً من التفاصيل المحددة حول الخدمات المتاحة للنساء والفتيات في عديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. وتقدم سلسلة التقارير على مستوى الدولة هذه تفاصيل عن خدمات الصحة والشرطة والعدالة والخدمات النفسية والاجتماعية في المنطقة.[٨٢٤] وتتمثل النقاط الرئيسة للممارسات الجيدة في المنطقة في تطوير إجراءات معيارية لتحديد مسارات الإحالة وخدماتها؛ ونماذج طبية قانونية في موقع واحد؛ واستحداث وحدات وإدارات شرطية متخصصة وجهود تستهدف تجنيد مزيد من الشرطيات؛ وأماكن آمنة للنساء والفتيات، ومنها الملاجئ التي توفر رعاية شاملة؛ وإضفاء طابع مؤسسي على قواعد بيانات منسقة وموحدة بشأن حوادث العنف ضد النساء والفتيات.

وبصورة أكثر تحديداً، فيما يتعلق بقطاع الصحة، تضمنت بعض أفضل الممارسات المحددة لبعض البلدان على المستوى الوطني ما يأتي:

- تقدم الحكومة المصرية خدمات صحية مجانية إلى الناجيات من العنف الجنسي، ومنها الخدمات الطبية والنفسية، وتكفل لهن الوصول إلى الخدمات الطبية الأخرى في العيادات والمستشفيات الخاصة من خلال الإعانات. وتتوافر هذه الخدمات للنساء والفتيات المستضعفات، ومن بينهن النساء ذوي الإعاقة والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية واللاجئات.

- طبقت وزارة الصحة المغربية برنامجاً وطنياً لتقديم الخدمات عبر إنشاء وحدات متخصصة في المستشفيات واستحداث إجراءات تشغيل موحدة ومسارات إحالة لتوجيه عمل مقدمي الخدمات مع الدرك الشرطي والقطاعات الاجتماعية.

- صادقت وزارة الصحة العراقية على إدارة سريرية لبروتوكول التعامل في حالات الاغتصاب في عام ٢٠١٧ وأنشأت وحدات متخصصة للتعامل مع الحالات.

- تقدم وزارة الصحة والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في تونس مجموعة واسعة من الخدمات الصحية للنساء والفتيات الضحايا/الناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من خلال مراكز متخصصة تشمل الفحص البدني والنفسي وفحص الطب الشرعي والعلاج الطبي العاجل (اختبار العدوى المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية، ووسائل منع الحمل الطارئة، ورعاية الحمل أو التخلص منه) والإحالة إلى خدمات أخرى.

ومع ذلك، ظهرت مشكلة واضحة في عدد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة تتمثل في القلق بشأن رسوم الخدمات. بل إن البلدان التي تُفرض فيها صراحةً مجانية الخدمات الصحية التمهيد إلى الناجيات (كما في الأردن وقطر والسودان، من بين بلدان أخرى)، يُطلب في بعض المناطق بها من الناجيات دفع ثمن الأدوية أو الرعاية المتخصصة، وقد لا تتم إتاحة الخدمات لغير المواطنات (أي اللاجئات أو المهاجرات). وفي المغرب، قدرت دراسة أجراها المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة متوسط الإنفاق الشخصي على الخدمات الصحية جراء حادث عنيف بما يعادل ٢١١ دولاراً أمريكياً.[٨٢٥]تحد مشكلات الرسوم (إلى جانب الصعوبات الأخرى المرتبطة بالوصول إلى الخدمة، كما يحدث في بعض الخدمات التي تُقدم في المناطق الريفية) من طلب المساعدة من جانب النساء المهمشات، ومنهن على سبيل المثال الأقليات العرقية واللاجئات والنازحات داخلياً.

إضافة إلى ذلك، قد يمنح مقدمو الرّعاية الصّحية الذين يقدمون الإدارة السريرية لخدمات الاغتصاب في بعض الأماكن الأولوية لاختبارات العذرية واختبارات الحمل، ما يعكس الأعراف الاجتماعية الأوسع نطاقاً والتي تلحق التعيير بالناجيات.[٨٢٦] كما تواجه النساء عقبات إجرائية، مثل: مطالبتهن بالإبلاغ في غضون فترة زمنية محددة (على سبيل المثال، ثلاثة أشهر من الحادث للنساء الفلسطينيات)، وعلهن تقديم دليل على الإصابة الكبيرة حتى يتسنى بدء المحاكمة.[٨٢٧]

فيما يتعلق بالعدالة والشرطة، وجدت التقارير الواردة من بلدان متعددة أن هذه الممارسات الجيدة من قِبل الحكومة:

[٨٢٤] استُمدت المعلومات من التقارير القُطرية من مصر والمغرب والعراق والأردن ولبنان وتونس وسوريا واليمن وعُمان وجيبوتي وليبيا وفلسطين والصومال بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وكتبتها أسمهان وادي، عام ٢٠١٨.

[٨٢٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء: ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women: What Is at Stake؟)"، عام ٢٠١٧.

[٨٢٦] مارتن إس وآندرسون كيه، "الاستماع والمشاركة والتمكين: إستراتيجية لتوسيع نطاق الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا (Engage, and Empower: A Strategy to Expand Upon and Strengthen the Response to Adolescent Girls in Syria)"، عام ٢٠١٧.

[٨٢٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: فلسطين (Gender Justice and the Law: Palestine)"، عام ٢٠١٨.

- توفر إدارة حماية العائلة (FPD) والجهات الفاعلة في إنفاذ القانون في قطاع الشرطة والعدالة في الأردن وسائل للتحقيق في الحالات ومتابعتها وتقديم الدعم القانوني والقضائي، والوصول إلى مراكز الإيواء الآمنة والخدمات النفسية والاجتماعية وخدمات الطب الشرعي والإحالة إلى القطاعات الأخرى. ويتم توفير خدمات إدارة حماية العائلة مجاناً، وتتضمن تغطية جغرافية وطنية وخط مساعدة مجانياً للإبلاغ عن الحوادث.
- وتوفر قوى الأمن الداخلي والشرطة القضائية في لبنان - بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية- التحقيقات، والأمن والحماية، والاستشارات والتمثيل فيما يتعلق بالنواحي القانونية، إلى جانب خط ساخن للطوارئ للإبلاغ عن العنف الأسري.
- في عُمان، يتولى مكتب المدعي العام التحقيق وجمع الأدلة وإدانة الجناة والإحالة للناجيات. ويتم توفير المساعدة القانونية مجاناً.
- تقدم الشرطة والجهات الفاعلة في إنفاذ القانون في تونس، ومنها الشرطة القضائية لمكافحة العنف ضد النساء ووحدات الحرس الوطني، خدمات مجانية على المستوى الوطني، تشمل التحقيق ومتابعة الحالات، والسلامة والأمن للناجيات وأطفالهن، والمساعدة القانونية والاستشارات القضائية، والوصول إلى مراكز الإيواء، والدعم النفسي، وخدمات الطب الشرعي، والإحالة الآمنة إلى القطاعات الأخرى بما يشمل خدمات حماية الطفل. ويتم تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال المساعدة القانونية اللازمة وخط المساعدة والوصول إلى العلاج النفسي في قطاع الصحة.
- منحت العديد من الأماكن الأولوية لتدريب الشرطة، مع اتخاذ البعض خطوات ملموسة أخرى لضمان إدارة الشرطة للحالات على نحو مسؤول. أصدرت قطر إرشادات جديدة للشرطة والنيابة العامة، في حين أعلنت لبنان عن أن عدم تعامل مسؤولي إنفاذ القانون مع حالات العنف ضد النساء والفتيات بشكل مناسب سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية والإيقاف عن الخدمة.[٨٢٨]

فيما يتعلق بالخدمات النفسية، رصدت التقارير الواردة من عدة بلدان هذه الممارسات الجيدة على المستوى الوطني:

- توفر وزارة التضامن الاجتماعي في مصر خدمات المأوى وتنشر أيضاً فرق الطوارئ لمساعدة الناجيات.
- توفر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق العاملة في المناطق الفيدرالية وإقليم كردستان العراق مجموعة من الخدمات الاجتماعية المتخصصة على المستوى الوطني للنساء والفتيات المعرضات لخطر العنف ضد النساء و/أو الناجيات منه، مثل: الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالة والإحالة إلى خدمات أخرى.
- تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية في الأردن بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والاتحاد النسائي الأردني والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية إلى النساء والفتيات الناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، مثل: الحماية وخدمات الاستشارة النفسية والاجتماعية والقانونية، ومراكز الإيواء، وخطوط المساعدة المجانية لحماية الطفل والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، والتمكين الاقتصادي والإحالة إلى قطاعات أخرى.
- تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان مجموعة من الخدمات الاجتماعية المتخصصة إلى النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أو الناجيات منه، بما يشمل خط المساعدة المجاني على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وخدمات إدارة الحالات والإحالة، والاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية، والمنازل الآمنة وخدمات الإيواء. وتشمل الخدمات أيضاً برامج توفير النقد في حالات الطوارئ.

على الرغم من هذه النجاحات، فإن التحيز القائم على أساس النوع الاجتماعي وإيلاء مصلحة العائلة على حماية الأفراد المنتشرَين على نطاق واسع يمكن أن يمثِّلا تحديات خاصة أمام مقدمي الخدمة والناجيات على حد سواء عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المدعومة من الحكومة التي قد تعزز الأعراف الجنسانية الضارة. فنجد على سبيل المثال أن إحدى النتائج المعلنة للتدخلات الاستشارية في البحرين تتمثل في تثبيط الطلاق، على الرغم من حالات العنف الأسري.[٨٢٩] وفي مثال آخر، وُجد أن موفري مراكز الإيواء في الجزائر كانوا يرتبون -بحسب التقارير- زيجات جديدة للنساء العزبات كإستراتيجية لمساعدتهن على إدارة التحديات والتغلب على وصمة العار المتمثلة في كونهن بلا شريك.[٨٣٠] في الأردن، قد يحاول عمال المأوى التوسط في حل النزاعات بين المعتدين والناجيات.[٨٣١]

[٨٢٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٨٢٩] المرجع نفسه

[٨٣٠] مقرر الأمم المتحدة الخاص، مذكور في المرجع نفسه.

[٨٣١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: الأردن (Gender Justice and the Law: Jordan)"، عام ٢٠١٨.

المنظمات غير الحكومية (NGOs) تسد غالباً الفجوات التي لا تكفي الخدمات الحكومية لسدها. وعلى الرغم من أنها تعمل في كثير من الأحيان دون الحصول على دعم مالي من الحكومات، ما يصعّب على بعضها تأمين استدامة التمويل، فإنها تقدم عادة رعاية مجانية أو ميسورة التكلفة. ولا يُعد وجود المنظمات النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظاهرة جديدة، على الرغم من أن أعدادها قد ارتفعت بسرعة منذ فترة الثمانينيات. تشير الأبحاث التي أجرتها منظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عام ٢٠١٦ إلى أن المنظمات غير الحكومية تشكل غالباً نقطة الوصول المفضلة للناجيات، وقد تنطوي على أهمية خاصة في تسهيل وصول مجموعات فرعية محددة من النساء، مثل: المهاجرات واللاجئات، وغيرهن.[٨٣٢]

للمنظمات النسائية دور محوري في الدعوة إلى تلبية احتياجات الناجيات، وتوفير الخدمات، لا سيما إدارة الحالات وتقديم الاستشارات والمساعدة القانونية وسبل العيش وغيرها من أشكال الدعم الاجتماعي والاقتصادي. ومن بين التطورات المهمة بشكل خاص في مجتمع المنظمات غير الحكومية تأتي خدمات توفير المأوى، التي نشأت -وفقاً لأبحاث حديثة- في الجزائر والبحرين والأردن ولبنان وفلسطين وتونس واليمن.[٨٣٣] وتشمل الخدمات التي تقدمها مراكز الإيواء هذه التوعية، والخطوط الساخنة، ومراكز الإيواء، وخدمات الإرشاد النفسي للأزواج/الآباء المسيئين، والمساعدة القانونية للنساء المستغلات، وخدمات التمكين الاقتصادي، والدعوة إلى تعديل التشريعات. وتتميز مراكز الإيواء هذه التي تديرها المنظمات غير الحكومية بقدرة أكبر بشكل عام على تلبية احتياجات الناجيات، ومن بينهن المهمشات بشكل خاص، من قدرة مراكز الإيواء التي تديرها الحكومة. ولكن تشير الدلائل إلى أن النساء ذوي الإعاقة واللاجئات والمهاجرات والنساء اللواتي يعانين من مشكلات صحية واللاجئات والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمتحولات لا يزلن يواجهن صعوبات خاصة في الوصول إلى مراكز الإيواء هذه (ارجع إلى المخطط ٣,١ أدناه).

المخطط ٣,١:

الوصول إلى مراكز الإيواء التي تديرها المنظمات غير الحكومية[٨٣٤]

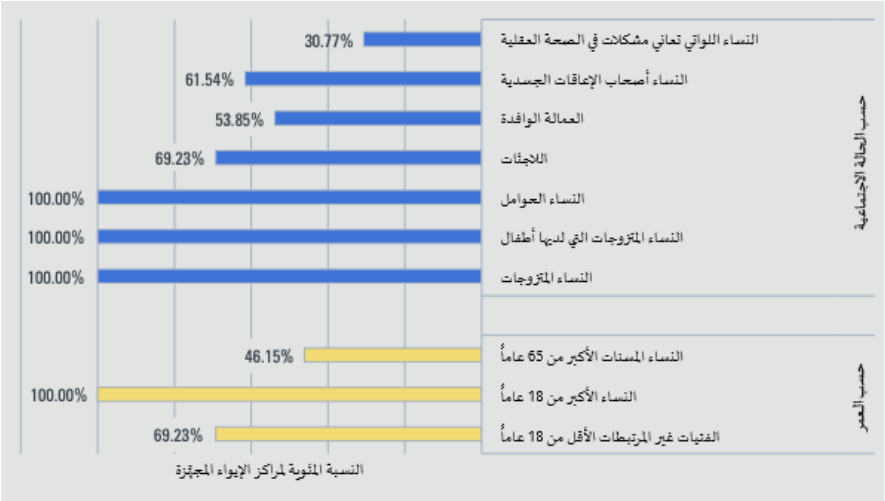

إلى جانب الدور المهم الذي تضطلع به المنظمات النسائية المحلية، ترتبت على تدفق الدعم الدولي في البلدان المتأثرة بالنزاعات في بعض البيئات زيادة التدريب وأنظمة البيانات والبرامج. وتتسم بعض الأساليب بالابتكارية وتبدو مبشرة فيما يتعلق بتحسين سلامة الناجيات ورفاهيتهن. فمثلاً، بُذلت جهود في مجموعة متنوعة من البيئات تستهدف تحسين إدراك المسؤولين الحكوميين لأهمية الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له كجزء من عملية التعافي والتطوير المستدامة. وفي الأردن وسوريا، تعاون الشركاء الدوليون مع الحكومات الوطنية لاستحداث خطة عمل وطنية وإطار عمل إستراتيجي -على التوالي- لاستجابة قطاع الصحة. وفي لبنان، نفّذت وكالات الأمم المتحدة برنامجاً تجريبياً لمقدمي الخدمات الصحية تضمن تدريباً شاملاً على الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب، بهدف تحسين وصول الناجيات من الاغتصاب إلى الرعاية المناسبة؛ وبناء قدرات مقدمي الرّعاية الصّحية؛ وتعزيز التنسيق مع وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية.[٨٣٥] تمثل "المساحات الآمنة" الثابتة والمتنقلة صورة أخرى للتدخل لدعم الوصول إلى النساء والفتيات، ومن بينهن النساء والفتيات اللواتي يصعب الوصول إليهن، بالخدمات الصحية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وقد زاد انتشارها بشكل كبير في كل سوريا.[٨٣٦]

[٨٣٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)"، عام ٢٠١٧.

[٨٣٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأبعاد، ونساء ضد العنف في أوروبا. "مراكز إيواء للنساء الناجيات من العنف: مدى توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية (Region Shelters for Women Survivors of Violence: Availability and Accessibility in the Arab)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ٤٦.

[٨٣٤] المرجع نفسه

[٨٣٥] اليونيسف، "لبنان، دراسة حالة، تدريب شامل على CMR Training (Facility CMR Training-of-Case Study Lebanon, Whole)"، عام ٢٠١٧.

[٨٣٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، اليونيسف، والهيئة الطبية الدولية، عام ٢٠١٥. "تقييم عملية تنفيذ المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٥ بالنسبة إلى تدخلات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في

تعمل الجهات الفاعلة الدولية في جميع أنحاء المنطقة مع شركاء محليين لتحسين جمع البيانات بصورة آمنة وأخلاقية. في أحد الأمثلة البارزة، عمل المجتمع الدولي على توحيد الأبحاث الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات في الأزمة السورية التي تستكمل النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية السنوية لضمان دمج أصوات النساء والفتيات في الخطط الإنسانية وعمليات التمويل.[٨٣٧] كما عملت الجهات الفاعلة الدولية والوطنية معاً في البلدان المتأثرة بالأزمة السورية لتحسين رفاهية المراهقات اللاجئات وتقليل مخاطر زواج الأطفال من خلال مجموعة متنوعة من التدخلات التي تسعى إلى تعزيز التغيير في الأعراف الاجتماعية والمجتمعات وكذلك المواقف تجاه زواج الأطفال، وتعزيز تعليم الفتيات، وتعزيز حقوق الطفلة.[٨٣٨،٨٣٩] وفي مثال آخر، اشتركت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إنشاء إطار عمل المساءلة الإقليمي (RAF) لإنهاء زواج الأطفال في منطقة الدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يدعم إطار عمل المساءلة الإقليمي الفتيات من خلال الجهود المبذولة لتعزيز المشاركة والحماية والتمكين والرفاهية وكذلك تخفيف حدة تأثير الأزمات الإنسانية في قضايا، مثل: زواج الأطفال.[٨٤٠]

فيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات، رصدت التقارير جهوداً في جميع أنحاء المنطقة تشمل الوعي المجتمعي، على الرغم من عدم وجود دليل على كيفية إحداث التغيير. وقد أظهر بعض العمل مع القادة الدينيين في الأردن فيما يتعلق بإدراج قضايا العنف ضد النساء والفتيات في خطب الجمعة بعض التأثير في مواقف الذين استمعوا إلى الخطب. وأسفر مشروع تثقيفي وتوعوي حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في قرية توتخال في إقليم كردستان بالعراق عن انخفاض بنسبة ١٠٠ في المائة في معدل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في القرية.[٨٤١] ولكن، بقيت جهود العمل الأوسع نطاقاً على المعايير الاجتماعية لمنع العنف ضد النساء والفتيات محدودة بصورة نسبية في المنطقة.[٨٤٢]

من بين المجالات البارزة للابتكار من قبل المجموعات المحلية يأتي تسخير التكنولوجيات لتعزيز حماية الناجيات بصورة آمنة وأخلاقية؛ وقد ثبت أن هذا النهج مفيد بشكل خاص في معالجة التحرش الجنسي في الشوارع. وقد بُذلت جهود في العديد من البلدان لاستخدام التكنولوجيا كوسيلة لرسم خريطة لحوادث التحرش الجنسي، وزيادة الوعي بخدمات الناجيات، وربط الناجيات بمقدمي الخدمات المعنيين، مثل: خريطة التحرش، وalStreetP في مصر، و Finemchi في المغرب، و SafeNes في تونس.[٨٤٣] في مصر، تم تأسيس وحدات في الحكومة والجامعات للتعامل مع قضايا التحرش الجنسي.[٨٤٤]

تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في الخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. بحسب تقرير نشرته الأمم المتحدة مؤخراً، في معظم بلدان المنطقة، لم تكن الخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات من الخدمات "الأساسية" أثناء الجائحة، ما أدى إلى منع الاستجابة المناسبة من قبل مقدمي الخدمات في ذروة تصاعد العنف ضد النساء والفتيات. وتم تعليق خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والملاجئ وغيرها من الأماكن الآمنة وخدمات الصحة الإنجابية وخدمات الشرطة والعدالة مؤقتاً أو تقييدها تقييداً شديداً. ومع ذلك، فقد ظهرت ممارسات جيدة في بعض بلدان المنطقة متمثلة في مواءمة برامجها المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) حتى يتسنى تسهيل تقديم الخدمات عن بُعد. وفي بعض الحالات، تم تنفيذ هذه الخدمات عن بُعد لأول مرة، كما هو الحال في السودان ومصر.[٨٤٥]

على سبيل المثال، أنشأت كيان، وهي منظمة فلسطينية معنية بحقوق المرأة مقرها في حيفا، خطاً ساخناً على تطبيق WhatsApp حتى يتسنى لضحايا العنف المنزلي الوصول إليه عن بُعد للحصول على الموارد

حالات الطوارئ الإنسانية في إطار الاستجابة للأزمات السورية (Evaluation of implementation of ٢٠٠٥ IASC Guidelines for Gender based Violence Interventions in Humanitarian Settings in the Syria Crises Response.)"

[٨٣٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان وGBV AoR، وأصوات من سوريا، عام ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Voices from Syria ٢٠٢٠: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview)"، عام ٢٠٢٠.

[٨٣٨] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتصدي له في أوضاع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Sexual and Genderbased Violence Prevention and Response in Refugee Situations in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٥.

[٨٣٩] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف ، "نبذة عن زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٨.

[٨٤٠] المرجع نفسه

[٨٤١] "إيقاف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في إقليم كردستان (Stop FGM Kurdistan, ٢٠١٢)"، عام ٢٠١٢ ارجع إلى http://www.stopfgmkurdistan.org/html/english/updates/update٠١٧.htm and e=p?/blog/www.wadinet.de/http ١١٢٤٨

[٨٤٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير عن حالة المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)"، عام ٢٠١٧.

[٨٤٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "موجز السياسة: التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة ومكافحة العنف ضد المرأة (Policy Brief: Technology as a tool to make cities safe and combat violence against women)"، عام ٢٠١٩.

[٨٤٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: مصر (Gender Justice and the Law: Egypt)"، عام ٢٠١٨.

[٨٤٥] الاتحاد القائم على قضية العدل والمساواة بين الجنسين التابع للأمم المتحدة، "العنف ضد النساء والفتيات وجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في المنطقة العربية (Violence Against Women and Girls and COVID-١٩ in the Arab Region)"، عام ٢٠٢٠، صفحة ٩.

والخدمات.[٨٤٦] وفي العراق، تم توفير مكتب للمساعدة من أجل دعم العاملين في خط الدفاع الأول لتوفير إحالات خاصة بالعنف ضد النساء والفتيات في الحالات التي يتم الوصول إليها.[٨٤٧] وتم إنشاء خط ساخن وتطوير تطبيق لتقديم المشورة وإدارة الحالات وتوفير الدعم القانوني لمن هم بحاجة إلى خدمات وموارد متعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في الأردن.[٨٤٨] وفي مبادرة أخرى في الأردن، قدَّم صندوق الأمم المتحدة إلى السكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جلسات تعليمية عبر الإنترنت لتوجيه العاملين في خط الدفاع الأول بشأن كيفية مواءمة خدماتهم خلال فترات الأزمات، مع التركيز على موضوعات، مثل: عنف الشريك الحميم والتخطيط للسلامة.[٨٤٩]

وفي حين أن التحول إلى الخدمات عن بُعد كان أمراً بالغ الأهمية، فقد أوجد العديد من التحديات الجديدة. حيث قد لا تتمكن الفتيات والنساء اللواتي يحتجن إلى الخدمات أكثر من غيرهن من الوصول إليها لأنهن لا يملكن هواتف أو إنترنت. وقد يكون من الصعب أيضاً على الفتيات والنساء اللواتي يخضعن للحجر الصحي داخل المنزل إجراء مكالمات. وتشمل المشكلات الأخرى المتعلقة بتوفير الخدمات عن بُعد ضعف الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتعطل المكالمات، ونقص التغطية، وانقطاع الكهرباء، وهذا إلى جانب المخاوف المتعلقة بالسلامة.[٨٥٠]

[٨٤٦] ديانا الغول، "المحاصرة مع مرتكبي العنف المنزلي: كيف تهدد عمليات الإغلاق أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ النساء المستضعفات في جميع أنحاء الشرق الأوسط (Trapped with domestic abusers: How Covid-١٩ lockdowns are endangering vulnerable women across the Middle East)، عام ٢٠٢٠.

[٨٤٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "موجز حول الخدمات المهمة لتأييد الجهات المانحة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) خلال جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ (Gender-based violence donor advocacy brief on critical services during COVID-١٩)"، عام ٢٠٢٠.

[٨٤٨] المرجع نفسه

[٨٤٩] المرجع نفسه

[٨٥٠] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: أفضل الممارسات والدروس المستفادة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمليات الإنسانية في المنطقة العربية (UNFPA Best Practices and Lessons Learned in Humanitarian Operations in Arab Region :COVID-١٩)"، عام ٢٠٢٠.

الوصول إلى العدالة
الركيزة ٣

الوصول إلى العدالة

تمهيد

لا يتعلق الحصول على العدالة بإمكانية رفع قضية في محكمة قانونية فقط. حيث يُعرَّف الحصول على العدالة بأنه "قدرة الأشخاص على التماس الإنصاف والحصول عليه من خلال المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية".[٨٥١] ووفقاً لمعهد الولايات المتحدة للسلام، لا يمكن الحصول على العدالة عندما يخشى المواطنون (وخاصة الفئات المهمشة) النظام وينظرون إليه على أنه شيء غريب ولا يمكنهم الوصول إليه، أو عندما يتعذر الوصول إلى نظام العدالة من الناحية المالية، أو عندما لا يكون لدى الأفراد محامون، أو عندما لا تكون لديهم معلومات أو معرفة بالحقوق، أو عندما يكون هناك نظام عدالة ضعيف.[٨٥٢] وعندما لا تستطيع الفئات المهمشة أو الفئات الأقل قوة أن تتوقع الحماية القانونية أو لا يمكنها الحصول على الوعي والمساعدة القانونية وإنفاذ القانون والوصول إلى المحاكم، لا تكون هناك عدالة. وبالنسبة إلى النساء والفتيات، يُعد الحصول على العدالة أمراً أساسياً من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. وفي حين أن حصول النساء والفتيات على العدالة غالباً ما يركز على العدالة المتعلقة بجرائم العنف الصريح، فإن نطاق الحصول على العدالة في الواقع أوسع من ذلك بكثير. وكما ورد في إعلان مسقط (٢٠١٦)،[٨٥٣] تتجاوز العدالة بين الجنسين التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي "لتشمل آليات للمساءلة وتعويض الفجوات المتفاوتة بين الجنسين".[٨٥٤]

وكما سيوضح هذا الفصل بالتفصيل، فإن سيطرة النساء والفتيات على العدالة أو وصولهن إليها أقل من الرجال والفتيان عموماً في جميع أنحاء المنطقة؛ ويتضح ذلك بشكل خاص في الأنظمة القائمة على القانون الديني أو المتأثرة به.

الفقه القضائي والعدالة بين الجنسين في المنطقة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، هناك تباين في أنظمة الفقه القضائي؛ حيث تستخدم بعض البلدان أنظمة تستند بالكامل تقريباً إلى النصوص والقيم الدينية (المملكة العربية السعودية)، وتطبق أغلبية البلدان نهجاً تعددياً، وتؤكد بعض البلدان أن الإجراءات القانونية مستقلة عن الدين (تونس). وقد استُخدمت التفسيرات المحافظة على الشريعة الدينية كمبرر لهيمنة الذكور، على الرغم من وجود بعض الحالات التي دعمت فيها التفسيرات الأكثر حداثة للشريعة الإسلامية تقنين حقوق المرأة، كما هو الحال في قانون الأسرة التونسي لعام ١٩٥٧ والإصلاحات اللاحقة، وفي مدونة الأسرة المغربية لعام ٢٠٠٤.[٨٥٥]

في الأنظمة المتأثرة بتفسيرات أكثر تحفظاً للشريعة الدينية، على سبيل المثال، في التشريعات في اليمن ومصر والمغرب، غالباً ما تكون شهادة امرأتين مساوية لشهادة رجل واحد.[٨٥٦] وعلاوة على ذلك، قد تكون شهادة المرأة أو الفتاة وحدها غير كافية لإصدار حكم في القضية. في الأردن على

---

[٨٥١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، استشهد به معهد الولايات المتحدة للسلام، https://www.usip.org/guiding-principles-stabilization-and-reconstruction-web-the-access-version/rule-of-law-and-justice-to-areas/access-to-justice-and-rule-of-law-institutions/access-https://www.un.org/ruleoflaw/thematic، ارجع أيضاً إلى

[٨٥٢] ارجع إلى https://www.usip.org/guiding-principles-stabilization-and-reconstruction-web-the-access-version/rule-of-law-and-justice/

[٨٥٣] ارجع إلى: https://www.unescwa.org/about-escwa/governing-bodies/ministerial-advisory-committee-sessions/resolution-declaration-towards

[٨٥٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: تقييم القوانين التي تؤثر في المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية (Gender Equality in the Arab States Region: Assessment of Laws Affecting Gender and the Law Justice)"، عام ٢٠١٨. صفحة ٧.

[٨٥٥] كاترينا دالاكورا، "المرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the Post-٢٠١١ Juncture)"، التقارير النهائية لمشروع المنارة، رقم ٣، عام ٢٠١٩.

[٨٥٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: اليمن (Gender Justice and the Law: Yemen)"، عام ٢٠١٨؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: المغرب (Gender Justice and the Law: Morocco)"، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، عام ٢٠١٨، صفحة ١٢؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: مصر (Gender Justice and the Law: Egypt)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨، صفحة ٢٠؛ "النساء اللواتي يعشن في ظل القوانين الإسلامية (Women Living Under Muslim Laws)"، عام ٢٠٠٦، مثلما ورد/ذُكر في هيئة الأمم المتحدة

سبيل المثال، وعلى الرغم من أن العنف يُعد أحد أسباب الطلاق، فقد يكون من الصعب أن تحكم المحكمة بطلاق المرأة أو الفتاة لأنه يتعين على شاهدين من الذكور الإدلاء بشهادتهما لإثبات العنف.[٨٥٧] وفي ليبيا، في حالة الزنا (التي تُعرَّف في الشريعة الإسلامية بأنها الجماع غير المشروع)، لا يمكن استخدام شهادات النساء والفتيات لإثبات جريمة الزنا.[٨٥٨] وعادةً ما يهيمن الذكور على هذه الأنظمة. ومع ذلك، وكما يوضح القسم التالي، هناك تقدم واعد في تمثيل المرأة في المجال القانوني.

حضور المرأة في المجال القانوني

النساء كمحاميات. يتراوح معدل مشاركة النساء كمحاميات في القطاع القانوني/قطاع العدالة بين ٥٥ في المائة (من مجموع المحامين) في البحرين و١٣ في المائة في المغرب. ولا تمتلك بلدان أخرى في المنطقة بيانات حول هذا الموضوع. ويتمثل التحدي المستمر الذي تواجهه المحاميات في أنهن يمِلْن إلى بدء حياتهن المهنية في وقت لاحق من الحياة (بعد الإنجاب)، لذا فقد يكنّ أقل ثقلاً في المجال من نظرائهن من الرجال. وقد لا يتم تشجيعهن أيضاً على أن يصبحن نائبات عامات أو محاميات دفاع بسبب الأعراف والاتجاهات السائدة المتعلقة بمزاولة النساء لمهن "محفوفة بالمخاطر".[٨٥٩]

النساء كضابطات شرطة. فيما يتعلق بمشاركة النساء في القطاع القانوني/قطاع العدالة كضابطات شرطة، تشير التقارير إلى أن عدداً من البلدان -، مثل: لبنان وعُمان واليمن - قد اتخذت مؤخراً خطوات لبدء إشراك النساء في صفوف قواتها.[٨٦٠] وفي بعض الحالات، كما لوحظ في القسم السابق المتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، أنشأت إدارات الشرطة مكاتب لخدمة النساء والأطفال بشكل خاص، لا سيما فيما يتعلق بقضايا العنف ضد النساء والفتيات والعنف ضد الأطفال. وتشكل هذه المكاتب المتخصصة خطوة مهمة في دعم حصول النساء والفتيات على العدالة.

الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تقوّض حصول النساء والفتيات على العدالة

في حين أن هناك تبايناً كبيراً في أنظمة العدالة في المنطقة، فإن الأدلة تشير إلى أن السُبل المؤدية إلى العدالة الرسمية غالباً ما تكون غير مواتية للنساء والفتيات. ولا تشجع الأعراف الاجتماعية على الإبلاغ إطلاقاً، لا سيما في الحالات التي تشمل أفراد الأسرة. وكما ذكرنا سابقاً، يمكن أن يؤدي الإبلاغ إلى إلحاق المزيد من الضرر بتمهيد الشكوى، بما قد يصل إلى الموت من خلال ما يسمى بـ "جرائم الشرف".

وحتى في الحالات التي لا يكون فيها مخاطر جسدية نتيجة للإبلاغ، تكون هناك عقبات كبيرة أخرى تتعلق بالأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية. وعلى سبيل المثال، فإن المعرفة القانونية تُعد عقبة بالنسبة إلى الكثير من الإناث في المنطقة، لا سيما في المناطق الريفية التي ترتفع فيها نسب الأمية بين الإناث بشكل عام. وتسهم الأعراف التي تحد من وصول النساء والفتيات إلى المعلومات العامة في عدم فهمهن لحقوقهن والإجراءات القانونية الواجبة. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يكون هناك نقص في المعلومات المخصصة للنساء والفتيات بشأن خياراتهن القانونية.[٨٦١] بل إن النساء والفتيات ذوي الإعاقة تتعرضن لحرمان أكبر. كشف استطلاع ركَّز على النساء والفتيات أصحاب الإعاقة في دولة فلسطين أن معظم النساء لا يدركن حقوقهن أو غير متأكدات من كيفية الوصول الفعلي إلى نظم العدالة وبرامجها. وأبلغت هؤلاء النساء عن شعورهن بالاستبعاد من الأنظمة القائمة بالفعل، مثل: مؤسسات حقوق الإنسان.[٨٦٢]

قد تكون الرسوم المرتبطة بالوصول إلى نظام العدالة الرسمي - بما في ذلك التكاليف المرتفعة للرسوم القانونية والدعاوى القضائية - باهظة بالنسبة إلى العديد من النساء والفتيات في الأماكن التي تفرض فيها الأعراف والممارسات أن النساء والفتيات لا يتحكمن في شؤونهن المالية. ولا ترتبط الرسوم بالخدمات نفسها فحسب، بل أيضاً بالنقل المطلوب

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أنظمة العدالة غير الرسمية: رسم مسار للمشاركة القائمة على حقوق الإنسان (Informal Justice Systems: Charting a Course for Human Rights Based Engagement)". عام ٢٠١٢، صفحة ١٠٧.

[٨٥٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: الأردن (Gender Justice and the Law: Jordan)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨، صفحة ١٨.

[٨٥٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: ليبيا (Gender Justice and the Law: Libya)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨، صفحة ١٤

[٨٥٩] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "المرأة في الحياة العامة - النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women in Public Life– Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٤، صفحة ١٦.

[٨٦٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+20))"، عام ٢٠١٦.

[٨٦١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

[٨٦٢] جامعة بيرزيت، "وصول النساء ذوي الإعاقة إلى العدالة الرسمية: دراسة حول أوضاع النساء ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فيما يتعلق بتجديد إستراتيجيات التدخل. (اللغة لعربية) (Women with Disabled's access to formal justice:A study on the situation of women with disabilities in the occupied Palestinian territories, and in Palestinian refugee camps in Lebanon, as to the renewal of intervention strategies. (Arabic)"، عام ٢٠١٣.

للوصـول إلى المحاكم. وقد لوحظ أن هذا يمثّل مشـكلة بالنسـبة إلى اللاجئين والمشـردين داخلياً الذين يعيشـون في المخيمات والمسـتوطنات بوجه خاص؛ حيث يكونون بعيدين عادةً عن محاكم الدولة.[٨٦٣] وتتأثر الفئات الضعيفة الأخرى أيضاً بالمسائل المتعلقة بإمكانية الوصول: تشير البيانات الواردة من سوريا إلى أن الحواجز المادية قد تتفاقم بالنسبة إلى كبار السـن أو الأشـخاص ذوي الإعاقة بسـبب العوائق التي تحول دون الوصول إلى المرافق أو دخولها.[٨٦٤]

قد يكون الشيءالأكثر أهمية أن المعايير الاجتماعية والثقافية تشير إلى أن الذكور يهيمنون على النظام القانوني/القضـائي، وأن غالبية ممثلي هذه القطاعات -من أفراد الشـرطة والمحامين وموظفي المحاكم والقضـاة- تميل إلى تعزيز وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالنساء والفتيات اللواتي يقصـدن المحاكم للمطالبة بحقوقهن.[٨٦٥] بيّنت دراسـة أجرتها منظمة أوكسـفام عام ٢٠١٨ عن الوصـول إلى العدالة في مصـر، والأردن، ولبنان، واليمن أن اللجوء إلى المحاكم يُعد الملاذ الأخير للنسـاء، وإذا ذهبن إلى المحاكم، فسـيكون ذلك غالباً لحل النزاعات المتعلقة بمسـائل الأحوال الشـخصـية.[٨٦٦] وبيّنت الدراسـة أيضـاً أن القضـاة الذين يرأسـون دوائر الأحوال الشـخصـية يكونون غالباً من الذكور. وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة في المنطقة لتدريب السـلطة القضـائية على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن بموجب القانون، فإن هؤلاء القضاة لا يدركون في كثير من الأحيان الاحتياجات المتباينة والوقائع الاجتماعية للمدعى عليهن، ويبقى إدراكهم محدوداً فيما يتعلق بالجوانب الجنسانية للعدالة.

وقد يفتقر القضـاة أيضـاً إلى المعرفة بالتغييرات الطارئة على القانون المتعلقة بحقوق النسـاء والفتيات وحمايتهن، بما في ذلك إصـلاحات قوانين الأحوال الشخصية، وقوانين العقوبات، وزيادة سبل حماية النساء والفتيات من العنف.[٨٦٧] وهذا يشـمل معرفة الالتزامات الدولية، مثل: اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد النسـاء. وفي بعض الحالات، يتطلب التخطيط المادي للمحكمة أن تواجه الناجيات الجناة في غرفة الانتظار.[٨٦٨] وفي مصـر، يتعين على المرأة أو الفتاة أن تتعرف على المعتدي عليها، مع إجبارها على مواجهته.[٨٦٩]

وفي حـالات أخرى، ترفض المحـاكم القضـايـا المرتبطـة بـالمشـكلات المحلية. ففي النظام الفلسطيني -على سبيل المثال- قد يرفض المدعون العموميون، وأفراد الشرطة، والسلطة القضائية تصنيف عنف الشريك الحميم أو غيره من أشكال العنف الأسري الأخرى ضمن الجرائم بسبب المخاوف التي تتعلق بوحدة الأسرة؛ أو قد يرفضون منح النساء والفتيات حقوقاً وحمايات ينص عليها القانون صـراحة بدافع أنها تتعارض مع الأعراف التقليدية.[٨٧٠] كما أن عدم توعية الطواقم الطبية وقوات الشرطة يمكن أن يترك النسـاء والفتيات عرضـة للانتقام أو الوصـم بالعار بسـبب الإبلاغ عن حـالتهن.[٨٧١] وتزيـد هـذه الظروف من تقويض ثقـة النسـاء والفتيات بالنظام القانوني/القضائي.

ليس من المسـتغرب إذن أن تلجأ النسـاء والفتيات إلى معالجة قضـاياهن من خلال أنظمـة العـدالـة غير الرسـمـية أو العرفيـة بـدلاً من اللجوء إلى المحاكم الرسـمية. ففي ليبيا، بيّن أحد الاسـتطلاعات أن احتمالية لجوء النساء إلى تسوية جرائم العنف من خلال شبكتهن الأسرية تضاهي ضعف احتمالية قيام الرجال بذلك.[٨٧٢] كما تُسـتخدم أيضـاً القوانين والتدخلات القبلية و/أو التقليدية للحكم في الشـكاوى وحل النزاعات. وفي أجزاء من

[٨٦٣] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (Practice of National Jurisdictions in the Arab Region Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and)"، عام ٢٠١٨.

[٨٦٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعة المسؤولة عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠. "الأصوات الصادرة من سوريا ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview ٢٠٢٠Voices from Syria)"، عام ٢٠٢٠. صفحة ٥٥.

[٨٦٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: اليمن (Gender Justice and the Law: Yemen)"، عام ٢٠١٨.

[٨٦٦] أوكسفام، "كلفة العدالة: تقييم استكشافي حول وصول النساء إلى العدالة في لبنان والأردن ومصر واليمن (s 'The Cost of Justice: Exploratory Assessment on Women ccess to Justice in Lebanon, Jordan, Egypt and YemenA)"، عام ٢٠١٨.

[٨٦٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "ore the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States regionGender Justice & Equality Bef"، عام ٢٠١٩.

[٨٦٨] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (Region Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab)"، عام ٢٠١٨، صفحة ٨.

[٨٦٩] الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "مصر: تقرير حول تصاعد العنف ضد النساء في مصر (t: Report on Violence Against Women in EgyptEgyp)"، عام ٢٠١٦، صفحة ٤.

[٨٧٠] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: فلسطين (Gender Justice and the Law: Palestine)"، عام ٢٠١٨.

[٨٧١] وحدة المعلومات والتحليل في العراق، عام ٢٠١٠. "صحيفة وقائع عن العنف ضد النساء في العراق (Violence Against Women in Iraq Factsheet)"، صفحة ٢ https://www.refworld.org/pdfid/٢d٦٧a٤cf٤.pdf

[٨٧٢] المكتب الإقليمي في ليبيا والدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاعات على المرأة الليبية - توصيات بشأن الانتعاش الاقتصادي، الإصلاح القانوني والحوكمة من أجل بناء سلام مراع لمنظور النوع الاجتماعي (The Economic and Social Impact of Conflict on Libyan Women Responsive Peacebuilding-Recommendations for Economic Recovery, Legal Reform and Governance for Gender)". عام ٢٠٢٠.

الصومال، واليمن، والسودان وجيبوتي، يعتمد معظم الناس على آليات القانون العرفي.[٨٧٣]

ومن بين الأشكال الشائعة لأنظمة العدل غير الرسمية التقليدية هذه المختصة بتسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية تأتي طقوس (الصلح) و(المصالحة) و(الوساطة).[٨٧٤] وترتبط هذه الطقوس بالممارسات التقليدية لحل النزاعات. وتترتب على استخدام القوانين القائمة على تفسيرات الشريعة غالباً ترك المسائل القانونية -ولا سيما قانون الأسرة- في قبضة الشخصيات الدينية.[٨٧٥] وبسبب المعايير الاجتماعية والثقافية المرتبطة عموماً بالممارسات الدينية في المنطقة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى صدور أحكام تميزية ضد النساء والفتيات. ولا يُقبل الصلح في جميع البلدان -كما في المغرب- حيث لا يعترف به النظام القضائي الرسمي بصفته ممارسة قانونية في تسوية النزاعات الأسرية. غير أن المؤسسات القضائية الرسمية تقبل الصلح في الأردن، مع تدريب بعض القضاة على المصالحة القبلية.[٨٧٦]

وفي حين أن هدف هذه الآليات التقليدية هو التوصل إلى تسوية ودية للنزاع، فإن العدالة التقليدية أو العرفية تتم إدارتها غالباً على يد الشيوخ. وعند التأكيد على توافق الآراء والوصول إلى حل وسط وتحقيق المصالحة، لا تميل هذه العمليات إلى دعم الحقوق الفردية للنساء والفتيات أو تأييدها، بل إلى دعم الأنظمة الأبوية التقليدية التي تقوض هذه الحقوق. بل إن الأنظمة العرفية أقل ملاءمة لتلبية احتياجات اللاجئات أو النازحات داخلياً، أو غيرهن ممن ينتمين إلى الفئات المهمشة.[٨٧٧] إضافة إلى ذلك، تفتقر هذه الأنظمة عادة إلى آليات الرصد والإشراف.[٨٧٨]

أشرك عدد من بلدان المنطقة المحاكم الدستورية كإستراتيجية لدعم سيادة القانون على الصعيد الوطني. وتتمتع هذه المحاكم بالقدرة على دعم حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين المكرسة في دساتير البلدان من خلال ضمان فرض الأحكام الدستورية في تفسيرات القانون المحلي، ومن بينها قوانين الأحوال الشخصية. ولكن هذه المحاكم تحد من إمكانية الوصول إلى الأفراد؛ فلا يحق للمواطنات -على سبيل المثال- في بلدان، كالأردن ولبنان مثلاً، تقديم طلب مباشر إلى المحكمة لتوضيح حقوقهن الدستورية في المساواة.[٨٧٩]

الخدمات والبرامج التي تدعم الوصول إلى العدالة

لا تزال الاعتبارات المتعلقة بالحقوق والاحتياجات الخاصة بالنساء محدودة من حيث الوصول إلى العدالة، ويبدو إحراز التقدم مقتصراً على النجاح في حالات فردية دون تحقيق تغيير شامل.[٨٨٠] إضافة إلى ذلك، تبدو المعلومات المتعلقة بوصول النساء والفتيات إلى العدالة متجهة نحو قضايا العنف، ومن ثم بات من الصعب إدراك بعض جوانب التقدم الأخرى الأوسع نطاقاً بالنسبة إلى النساء والفتيات فيما يتعلق بالعدالة بين الجنسين.

ومع مراعاة هذه المحاذير، يبدو أن هناك تقدماً تدريجياً في البرمجة لدعم وصول النساء إلى العدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية (ارجع إلى الجدول ٣,٩). وقد حققت منظمات المجتمع المدني وشبكات حقوق النساء مكاسب كبيرة في العديد من بلدان المنطقة من حيث ضمان تطبيق قدر أكبر من المسؤولية والإشراف الحكوميّين فيما يتعلق بمسألة وصول النساء إلى العدالة، ولا سيما من خلال إيلاء الاهتمام بالوصول إلى العدالة في السياسات وخطط العمل المتعلقة بدمج النوع الاجتماعي، ومعالجة العنف ضد النساء والفتيات، والسلام والأمان - حتى وإن ظل التنفيذ ضعيفاً ولا يركز على الناجيات إلا نادراً، كما أشرنا من قبل.

---

[٨٧٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدُّم المُحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)"، عام ٢٠١٩.

[٨٧٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (The State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧، صفحة ٣٠.

[٨٧٥] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أنظمة العدالة غير الرسمية: رسم مسار للمشاركة القائمة على حقوق الإنسان (gementInformal Justice Systems: Charting a Course for Human Rights Based Enga)"، عام ٢٠١٢.

[٨٧٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (The State of Gender Justice in the Arab Region)". عام ٢٠١٧، صفحة ٣٠.

[٨٧٧] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم المحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)"، عام ٢٠١٩.

[٨٧٨] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: فلسطين (and the Law: Palestine Gender Justice)"، عام ٢٠١٨.

[٨٧٩] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

[٨٨٠] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم المحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)"، عام ٢٠١٩، صفحة ١٧.

وفي العديد من البلدان، تُقدَّم خدمات المساعدة القانونية إلى النساء من خلال الدمج بين الخدمات الحكومية و/أو نقابات المحامين و/أو منظمات المجتمع المدني، ويمكن أن تشمل المشورة، والتمثيل، والتوعية القانونية (كما في البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وسوريا، وتونس). وتكون هذه الخدمات مجانية غالباً في بعض الأماكن، مثل: لبنان، لكن عدم استمرارية التمويل قد يعوق توافرها.[٨٨١] وفي عُمان، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الأخصائيات الاجتماعيات إلى النساء اللواتي يلجأن إلى محاكم الأحوال الشخصية، كما وُضعت كتيبات لمساعدة النساء على فهم حقوقهن القانونية.[٨٨٢]

الجدول ٣,٩:

الإجراءات اللازمة لضمان تكافؤ فرص وصول النساء إلى العدالة

	اليمن	مصر	لبنان	الأردن	المغرب	البحرين	حالة فلسطين	الكويت
تقديم خدمات المساعدة القانونية المجانية في المجالات المتعلقة بقانون الأسرة والقانون المدني	●	●	●	●		●	●	
إنشاء آليات غير قضائية لحماية حقوق المرأة وحقوق الإنسان، مثل: مكاتب حقوق الإنسان ومكاتب المفوض أو أمين المظالم	●	●		●		●	●	
تشجيع المدافعين عن النساء المستقلين، والعاملين في مراكز الإيواء، والمدافعين في أزمات الاعتداء الجنسي والاغتصاب، والموظفين في مراكز النساء، على مساعدتهن على فهم حقوقهن		●		●		●	●	
تقديم تقارير سنوية إلزامية إلى البرلمان تتناول وصول النساء إلى القضاء						●		
تشغيل خدمة هاتفية مجانية تقدم المشورة والمعلومات القانونية بعدة لغات		●		●		●	●	
توفير خدمات رعاية الطفل الآمنة والجيدة خلال الدورات الاستشارية القانونية		●						●
الإجمالي:	٢	٥	١	٤	٢	٠	٤	١

المصدر: استبيان أجرته منظمة التعاون والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الميدان الاقتصادي حول الأطر الوطنية للنوع الاجتماعي والسياسات العامة والقيادة (تم التحديث في عام ٢٠١٤).

بوجه عام، لا تحظى خدمات المساعدة القانونية العامة بتمويل جيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، بل إن جودتها متغيرة، بحسب التقارير.[٨٨٣] وحيثما تتوافر المساعدة القانونية التي تمولها الحكومة، يتم تقديمها عادة حسب معايير صارمة تخص الأهلية. وفي بعض البلدان، لا يتم توفير المساعدة القانونية التي تمولها الحكومة إلا للمتهمين في القضايا الجنائية.[٨٨٤] وفي بلدان أخرى، قد تعزز خدمات الحكومات القيم والتدخلات التقليدية، فنجد أن بعض البلدان وضعت على سبيل المثال آليات تهدف إلى توفير بديل للمحاكم الرسمية أو العرفية. ففي عُمان، تم تعيين لجان للوساطة والمصالحة لحل النزاعات العائلية.[٨٨٥] وتبقى الخدمات مجانية وتحتاج إلى موافقة كلا الطرفين على المشاركة. وفي الأردن، تقدم قوات الشرطة برامج للمصالحة وإعادة التأهيل، يطالب العديد منها عادة الجناة بالتعهد بعدم إساءة معاملة الناجيات.[٨٨٦] ولا تزال هذه النهج تظهر قيَم التماسك الاجتماعي والأسري بشأن رفاهية كل امرأة وفتاة، وهي بذلك قد تعزز المعايير التي تقوض حقوق النساء والفتيات وتعرضهن لمزيد من الخطر.

في البيئات التي تكون فيها النساء والفتيات عُرضة للعنف إلى حد كبير، أو التي ينظر إليهن فيها بوصفهن يخرقن الأعراف، توجد احتمالية لوضعهن في "الاحتجاز الإداري". ويُشار إليه أحياناً أيضاً بالحبس الوقائي، وهو يصف المواقف التي يتم فيها احتجاز شخص ما وحبس حريته دون

[٨٨١] الجمهورية اللبنانية، "المراجعة الوطنية الرسمية حول التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بكين وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذه (ss The Official Report on Progre made in the Implementation and Identification of Challenges to Implement the Beijing Platform for Action)"، بيروت، عام ٢٠١٩، صفحة ٤٠.

[٨٨٢] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: عُمان (Gender Justice and the Law: Oman)"، عام ٢٠١٨.

[٨٨٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "s regionGender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab State"، عام ٢٠١٩.

[٨٨٤] المرجع نفسه

[٨٨٥] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: عُمان (Law: Oman Gender Justice and the)"، عام ٢٠١٨.

[٨٨٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (The State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

محاكمة أو الحصول على دعم قانوني. وبالنسبة إلى النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يمكن أن يكون هذا الاحتجاز وسيلة لفرض الأنظمة الأبوية. في عام ٢٠١٩، ذكرت منظمة العفو الدولية أن الاحتجاز الإداري لا يزال يُطبق في الأردن على النساء والفتيات اللواتي لديهن علاقات خارج نطاق الزواج، أو اللواتي يغادرن المنزل دون إذن من الأوصياء الذكور، أو غير ذلك من المخالفات المتصورة التي تحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية.[٨٨٧]

ويمكن أن يزيد الإبلاغ الإلزامي للشرطة عن حالات العنف الجنسي من خطر الاحتجاز الإداري.[٨٨٨] وكان الاحتجاز أيضاً وسيلة لقمع النساء ومؤيدي حقوق الإنسان الذين يدافعون عن العدالة، إلى جانب القضايا الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.[٨٨٩] وعلى النقيض من ذلك، ومن أجل تيسير الرعاية والدعم للنساء والفتيات اللواتي يعانين من جرائم العنف على وجه التحديد، تظل برامج الإيواء التي تركز على الناجيات آخذة في الزيادة في بعض بلدان المنطقة. وتُعد الخدمات القانونية جزءاً لا يتجزأ من رعاية المأوى. غير أن بعض مراكز الإيواء هذه، مثلما أشرنا من قبل، تدعم أيضاً الوساطة والمصالحة التقليدية بدلاً من الوصول إلى العدالة الرسمية.[٨٩٠]

يبدو أن الخدمات الهادفة إلى تعزيز وصول النساء والفتيات المهمشات - ومن بينهن النازحات داخلياً وجماعات اللاجئات- على وجه التحديد إلى العدالة محدودة للغاية. وتشكل عاملات المنزل المهاجرات مجموعة معرضة للخطر بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية نتيجة لنظام الكفالة، ويكاد يكون الوصول إلى العدالة بالنسبة إليهن معدوماً. وكما سبقت الإشارة، فإن اللواتي يحاولن الفرار من حالات الاستغلال والاعتداء يتعرضن لخطر فسخ تأشيراتهم. ويمكن احتجاز النساء اللواتي تقبض عليهن الشرطة قبل ترحيلهن، ما يمكن أن يعرضهن لخطر العنف من جانب الشرطة وقوات الأمن الأخرى.[٨٩١] وتصبح عاملات المنازل المهاجرات اللواتي يستطعن الإفلات من اكتشافهن من جانب السلطات عاملات غير موثقات، ما يزيد من تفاقم المخاطر.

وتواجه المراهقات بوجه خاص حواجز متعددة تحول دون الوصول إلى العدالة في المنطقة. وفي بعض البلدان، لا تستطيع الفتيات الوصول إلى أنظمة العدالة بسبب الحواجز العمرية. فعلى سبيل المثال، في ليبيا، يجب أن تكون الفتاة في الثامنة عشرة من عمرها حتى تتمكن من إقامة دعوى جنائية، ما يجبر الناجيات على الاعتماد على الأوصياء للمضي قدماً.[٨٩٢] ويمكن للخدمات التي تقدم مساعدة قانونية مباشرة إلى المراهقات أن تساعد على التخفيف من حدة هذه العوامل. وقد أنشأت السودان وحدات حماية الأسرة والطفل داخل الشرطة في عام ٢٠٠٧ كخدمة حماية متعددة القطاعات للأطفال، مع خدمات تشمل التحقيق ومتابعة الحالات، والاستشارة، وخدمات الطب الشرعي، والإحالة إلى الخدمات الصحية و/أو الاجتماعية و/أو القانونية. ومع ذلك، تشير الأدلة بخصوص الاستجابة لتقارير العنف ضد النساء والفتيات، إلى أن الشرطة السودانية قد تدعم الأعراف المجتمعية لتشجيع المصالحة وممارسات الحلول الأسرية، ولا يزال الوصم بالعار موجوداً.[٨٩٣]

وعززت عدة منظمات غير حكومية وطنية ودولية ومنظمات دولية جهودها لتقديم خدمات المساعدة القانونية في المناطق المتأثرة بالنزاعات، ولا سيما فيما يتعلق بزواج الأطفال، وقوانين منح الجنسية، والوثائق القانونية الشخصية للاجئات، فضلاً عن العنف ضد المرأة وغيره من أشكال العنف الأسري. وفي الأردن، تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف الخدمات القانونية والدعم القانوني للمساعدة على تخفيف أثر زواج الأطفال بالنسبة إلى الفتيات.[٨٩٤] كما تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وجهات أخرى الخدمات المتعلقة بالوثائق المدنية للاجئين؛ ويمكن أن تكون لها تأثيرات بعيدة المدى في تسهيل الوصول إلى العدالة، عن طريق الحد من الحرمان من الحصول على الجنسية وضمان الحق في المساعدة القانونية والقدرة على الوصول إلى المحاكم. وتُعد الوثائق المدنية مهمة لجميع اللاجئين، ولكن قد تكون لها قيمة خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات في الحد من تعرضهن للعنف والاستغلال، والوصول إلى العدالة.[٨٩٥]

---

[٨٨٧] منظمة العفو الدولية، "النساء المسجونات والأطفال المخطوفون (n ChildrenImprisoned Women, Stole)"، عام ٢٠١٩.

[٨٨٨] أسمهان وادي، "مراجعة الخدمات الصحية والمتعلقة بالعدالة والشُرَطية والاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات ضحايا/الناجيات من العنف في الدول العربية: الأردن (and Girls Victims/Survivors of Violence in the Arab States: Jordan Review of Health, Justice and Police, and Social Essential Services for Women)"، عام ٢٠١٨.

[٨٨٩] منظمة العفو الدولية، "استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة لعام ٢٠١٨ (Human Rights in the Middle East and North Africa: Review of ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٩.

[٨٩٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأبعاد، ونساء ضد العنف في أوروبا، "مراكز إيواء للناجيات من العنف: مدى توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية (essibility in the Arab RegionShelters for Women Survivors of Violence: Availability and Acc)"، عام ٢٠٢٠.

[٨٩١] "مؤسسة Global Detention Project وRights.org-Migrant (Rights.org-Global Detention Project and Migrant)"، عام ٢٠١٨، وارد في آر أون.

[٨٩٢] آن ماري عقيقي، "تقرير يتعلق بتقييم اليافعات (rtAdolescent Girls Assessment Repo)"، طرابلس، ليبيا، من مارس إلى إبريل ٢٠١٩. المجلس النرويجي للاجئين، عام ٢٠١٩.

[٨٩٣] صندوق الأمم المتحدة للسكان "السودان: النظر في الخدمات الصحية والقضائية وخدمات الشرطة والخدمات الاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات الناجيات من العنف في الدول العربية (Sudan: tesReview of Health, Justice and Police, and Social Essential Services for Women and Girls survivors of Violence in the Arab Sta)"، عام ٢٠٢٠، الصفحات من ١٢ إلى ١٣.

[٨٩٤] منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في الأردن، "خطة عمل: الزواج المبكر (Early Marriage :Plan of Action)"، عام ٢٠١٥.

[٨٩٥] إيما بيل، "مخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتسجيل المدني في السياقات الإنسانية (Based Violence Risks and Civil Registration -Gender in Humanitarian Contexts)". مكتب المساعدة لمجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠.

وفي الضفة الغربية، تقدم المنظمات غير الحكومية المشورة القانونية إلى النساء والفتيات الفلسطينيات، والتمثيل أمام المحاكم، والدعم الاجتماعي، وخدمات مراكز الإيواء في حالات الطوارئ ومراكز الإيواء طويلة الأجل. وفي الصومال، يوفر مقدمو المساعدة القانونية التابعون للمنظمات غير الحكومية التمثيل أمام المحاكم إلى النساء الناجيات من العنف، وتقديم المساعدة فيما يتعلق بالملاحقات القضائية وفي حل المنازعات البديلة عن طريق النظام العرفي.[٨٩٦] ومع ذلك، فإن الدعم القانوني في البيئات المتأثرة بالنزاعات يمكن أن يكون معقداً -ولا سيما بالنسبة إلى الناجيات من العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات- بسبب مسائل الحماية، خصوصاً إذا كانت الحكومة متواطئة في الجرائم. ولاحظ الخبراء أن تنفيذ برامج العدالة الانتقالية قد يسمح للناجيات بالإبلاغ مجهول الهوية عن جرائم العنف الجنسي ذات الصلة بالنزاعات، كما هو الحال في تونس.[٨٩٧]

وقد تتعرض النساء والفتيات في البيئات المتأثرة بالنزاعات للاحتجاز التعسفي، حيث يُحرمن من الوصول إلى الخدمات القضائية. وفي أحد مراكز الاحتجاز في ليبيا، تم احتجاز نساء وفتيات مهاجرات ولاجئات -بحسب التقارير- (لأسباب غير معروفة غالباً) لفترات طويلة دون أي وصول قانوني أو قدرة على الطعن في احتجازهن. كما احتُجزت العديد منهن دون وجود حارسات من النساء، ما عرضهن للتحرش الجنسي والعنف.[٨٩٨]

لدى عديد من البلدان مؤسسات لحقوق الإنسان يمكن أن تعمل كآليات لتعزيز قواعد القانون فيما يتصل بحقوق النساء والفتيات وحمايتهن. وبداية من نوفمبر ٢٠١٩، اعتمد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان -امتثالاً لمبادئ باريس-[٨٩٩] خمسة بلدان في المنطقة ضمن فئة "الحالة A" بما يشير إلى أنها تتفق اتفاقاً تاماً مع مبادئ باريس (مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وقطر)، وستة بلدان أخرى ضمن فئة "الحالة B"، ما يشير إلى أنها تتفق بصورة جزئية مع مبادئ باريس (الجزائر، والبحرين، والعراق، وليبيا، وعُمان، وتونس).[٩٠٠] ولم تطلب جيبوتي والسودان بعد اعتمادهما.[٩٠١] وتشير التقارير الواردة من إيران[٩٠٢] والمملكة العربية السعودية[٩٠٣] إلى أنهما قد أنشأتا أو تقومان بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وفي حين أن المؤسسات لا تتمتع بالمسؤوليات أو القدرات نفسها، فإن أنشطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين تقدم مثالاً على نطاقها: رصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء التحقيقات اللازمة، وتوجيه انتباه السلطات المختصة إليها، وتقديم مقترحات تتعلق بالمبادرات الهادفة إلى وضع حد لهذه الحالات، وتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، وإجراء البحوث والدراسات بشأنها.[٩٠٤] وتذكر أغلب هذه المؤسسات المساواة بين الجنسين كهدف؛ لكن لم يتضح بعدُ مدى استخدام النساء والفتيات لهذه الآليات. وعلى الرغم من ذلك، قد تكون هذه المؤسسات مدخلاً مهماً لبناء فرص وصول النساء والفتيات إلى العدالة.

---

[٨٩٦] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "sis of Progress and Challenges in the Arab States regionGender Justice & Equality Before the Law, Analy"، عام ٢٠١٩.

[٨٩٧] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (or Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab RegionAccountability f)، عام ٢٠١٨، صفحة ١٣.

[٨٩٨] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "إساءة المعاملة خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا (use Behind Bars: Arbitrary and Unlawful Ab Detention in Libya)"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عام ٢٠١٨.

[٨٩٩] ارجع إلى: https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/statusofnationalinstitutions.aspx.

[٩٠٠] التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، "مخطط وضع المؤسسات الوطنية التي يعتمدها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (hart of C the Status of National Institutions Accredited by the Global Alliance of National Human Rights Institutions)"، عام ٢٠١٩.

[٩٠١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "tice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States regionGender Jus"، عام ٢٠١٩.

[٩٠٢] مكتب إيران للشؤون الدولية، "المرأة الإيرانية بعد تنفيذ خطة عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (بكين بعد ٢٥ عاماً) (n Plan Years after the Beijing Actio ٢٥Iranian Women +Beijing٢٥))"، عام ٢٠١٩.

[٩٠٣] مجلس شؤون الأسرة، المملكة العربية السعودية، عام ٢٠١٩. "تقرير عن التقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ منهاج عمل بكين (BPfA) (Report on Progress and r Action (BPfA)Existing Challenges on the Implementation of the Beijing Platform fo"، عام ٢٠١٩.

[٩٠٤] المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين، "التقرير الوطني لمملكة البحرين بشأن التقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ٢٠٢٠ (The National Report of the eclaration and Platform for Action Kingdom of Bahrain Regarding the Progress of Implementing the Beijing D ٢٠٢٠)"، عام ٢٠١٩، صفحة ٩٢.

الركيزة ٤

المشاركة والقيادة

الركيزة ٤:
المشاركة والقيادة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

لقد تم التعتيم تاريخياً على مشاركة النساء وقيادتهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية برغم عقود من المشاركة في المجتمع والناشطية على الصعيدين المحلي والدولي والمشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية. ولكن حازت مشاركة النساء الرسمية في العقد الماضي اهتماماً وفعالية، حيث تخطت بذلك غالباً الحاجز غير المرئي بين المجالات العامة والخاصة. وظلت التحديات قائمة برغم هذا الزخم، وهذا ليس أقل مما سببته جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ من توسيع الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة إلى التوظيف وأعمال الرعاية والتزامات الأسرة الملحوظة، كما كبحت بشدة، في بعض الحالات، وصول النساء للمجال العام.

يركز هذا الفصل على إدارة النساء للمنزل بالإضافة إلى الحياة العامة، وتشمل المشاركة في المجتمع المدني والناشطية والحكومة والسياسة والسلام والأمن. ومن الناحية القانونية، فإن عدم المساواة على صعيد الأسرة مقنن في قوانين الأحوال الشخصية. إضافة إلى ذلك، عادة ما تتم عملية صنع القرار في المنزل بفضل الأعراف والتوقعات الاجتماعية والثقافية المتحفظة، ما ينتج عنه ممارسة النساء لقدر ضئيل من الاستقلال والقوة داخل الأسرة، وإن كان هذا ليس على إطلاقه.

تظل مشاركة النساء في المجتمع المدني على الصعيد المجتمعي والمحلي وسيلة مهمة للنساء للمشاركة في القيادة، ولكن ثمة مداخل حددتها الأعراف الاجتماعية المتحفظة وقلة فرص المشاركة، مثل: قدرة الشابات على المشاركة في المجتمع المدني. منذ الانتفاضات التي ظهرت على مدار عقد مضى، تم توثيق الظهور البارز للنساء والفتيات في المسيرات الاحتجاجية، وكذلك مشاركتهن السياسية الرسمية (بالرغم من تصنيفات المشاركة المنخفضة في المنطقة بوجه عام). ولكن لم يترجم ذلك إلى مشاركة ملموسة ومستمرة. ولا سيما أن هذا الرؤية المتزايدة قد نتج عنها زيادة العنف والتحرش.

في منطقة يستحوذ عليها الصراع والاحتلال، تواصل النساء قيادة الجهود المتعلقة بالسلام والأمان. في حين يلقى قبول البرنامج المتعلق بالنساء والسلام والأمان اهتماماً على الصعيد الشعبي والمؤسسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يستمر اهتمام النساء الأساسي بالسياسة المؤثرة وعمليات السلام وعمليات العدالة الانتقالية مقتصراً على المجتمع المدني والعمل على الصعيد المجتمعي أو الصعيد الدولي، مع تجاهلات كبيرة على الصعيد القومي.

اعتبارات رئيسة

للمضي قدماً، تشمل التوصيات الأساسية ما يأتي:

- اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.
- اعتماد تشريع وإنفاذه بحيث يجرم العنف ضد النساء في السياسة و/أو الانتخابات بشكل واضح.
- إزالة القيود القانونية والمالية على عمل منظمات المجتمع المدني وفرض حماية على كل المدافعين عن حقوق المرأة.
- تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية الأخرى وضمان تمويل كافٍ للخدمات التمهيد من منظمات المجتمع المدني.
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج، وتشمل المدارس، لإشراك الشباب وتوفير مساحات مادية وافتراضية آمنة للشابات للمشاركة في المجتمعات التطوعية والمحلية.

- مراجعة المناهج المدرسية ومحتويات الكتاب الدراسي للقضاء على القوالب النمطية الثقافية والاجتماعية القائمة على الجنس/ النوع الاجتماعي وتشجيع ثقافة المساواة بين النساء والرجال بتقديم نماذج نسائية متطورة وإيجابية لإظهار مواضعهن الفعالة وأدوارهن وشخصياتهن المتعددة في المنزل وفي الحياة العامة.

- ضمان تقرير واضح وكامل عن مشاركة النساء في كل مناحي الحياة العامة، وتشمل الخدمة العامة بالتوافق مع المعايير الدولية والمناهج المطورة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (النساء في الحوكمة المحلية).

- ضمان تجميع منتظم لبيانات الإحصائيات المحلية بشأن مشاركة النساء في صنع القرار على مستوى المنزل وفي نطاق الحياة العامة.

- البدء بالبحث النوعي لفهم ديناميكيات صنع القرار في المنزل، بالإضافة إلى بحث عن مشاركة النساء في مجال الناشطية والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي، لفهم والتغلب على قيود القيادة.

- تقديم سياسات وبرامج وتخصيص مصادر كافية لمواجهة توزيع العمل غير العادل والقوالب النمطية القائمة على الجنس داخل المنازل.

- زيادة تخصيص مصادر من أجل برنامج سلام وأمن النساء وتنمية خطط العمل المحلية.

- تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ نشاطات محددة داخل نطاق خطط العمل المحلية الخاصة بالنساء والسلام والأمن لزيادة الكفاءة الرقابية للوزارات ذات الصلة (وزارة شؤون المرأة غالباً).

- خلق بيئة آمنة للنساء للمشاركة والانخراط بفاعلية في عمليات السلام.

- دمج الجنسين في كل عمليات العدالة الانتقالية على جميع الأصعدة.

تمهيد

تمهيد

تتناول هذه الركيزة مشاركة المرأة والفتاة وقيادتهما في الحياة المنزلية والحياة العامة، وتغطي طائفة واسعة من الموضوعات، من ديناميات الأسرة إلى المشاركة المجتمعية إلى المناصب العامة إلى مفاوضات النزاعات وصنع السلام. وفي حين أن هذا الفصل يهدف إلى تقديم تحليل واسع النطاق لمشاركة النساء، ظهرت عدة قيود. ولم تُجمع سوى بيانات قليلة عن النساء على الصعيد المحلي، بما في ذلك المشاركة في الهيئات البلدية، والمجالس القبلية أو المجتمعية، ومجالس الإدارة، على مستوى البلدية، أو غيرها من المجالس المحلية. إضافة إلى ذلك، لم تستكشف - أو تفقد- المنشورات الموارد المتاحة للنساء اللواتي يسعين إلى المشاركة في العمليات السياسية. كما يتم استكشاف دور المرأة في السلام والأمان في هذه الركيزة؛ ومع ذلك، لا توجد سوى موارد قليلة تتناول الطرق الصريحة التي شاركت بها المرأة في هذه الجهود في المنطقة (ولا سيما كموظفات عسكريات أو موظفات إنفاذ القانون). وهناك عدة مفاوضات محددة وعمليات تسوية جارية في المنطقة، ومن ثم فإن دور النساء في حل هذه النزاعات لم يظهر بعد

تكافح أيضاً هذه الركيزة بشكل خاص مع مختلف أنظمة الحكم في المنطقة، فيما يتعلق بتنوع مستويات المشاركة العامة. وهذا النطاق الواسع من أساليب الحكم والفرص المتاحة للنساء في الحياة العامة يصعّب التحليلات الإقليمية. ورغم هذه التحديات، يقدم هذا الفصل لمحة إقليمية عن دور النساء والفتيات في الحياة العامة. وحسب تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، سدت المنطقة الفجوة بين الرجال والنساء بنسبة ٦ في المائة تقريباً في المتوسط، قياساً بأربع فئات: المشاركة والفرص الاقتصادية، والتحصيل العلمي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي.[٩٠٥]

الجدول ٤,١:

المنتدى الاقتصادي العالمي - التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	رتبة عام ٢٠٠٦	نتائج عام ٢٠٠٦	التصنيف في عام ٢٠٢٠	مجموع النقاط في عام ٢٠٢٠	النسبة المئوية للزيادة
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	١٠٢	٠,٥٨٩	١٣٣	٠,٦٢٩	٦,٧٩ في المائة
	الكويت	٨٦	٠,٦٣٤	١٢٢	٠,٦٥	٢,٥٢ في المائة
	عُمان			١٤٤	٠,٦٠٢	
	قطر			١٣٥	٠,٦٢٩	
	المملكة العربية السعودية	١١٤	٠,٥٢٤	١٤٦	٠,٥٩٩	١٤,٣١ في المائة
	الإمارات العربية المتحدة	١٠١	٠,٥٩٢	١٢٠	٠,٦٥٥	١٠,٦٤ في المائة
المتوسط دون الإقليمي			٠,٥٨٥		٠,٦٢٧	٨,٥٧ في المائة
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	لا توجد بيانات				
	الصومال	لا توجد بيانات				
	السودان	لا توجد بيانات				
	اليمن	١١٥	٠,٤٥٩	١٥٣	٠,٤٩٤	٧,٦٣ في المائة
المتوسط دون الإقليمي			٠,٤٥٩		٠,٤٩٤	٧,٦٣ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٩٧	٠,٦٠٢	١٢٠	٠,٦٣٤	٥,٣٢ في المائة
	ليبيا	لا توجد بيانات				
	المغرب	١٠٧	٠,٥٨٣	١٤٣	٠,٦٠٥	٣,٧٧ في المائة
	تونس	٩٠	٠,٦٢٩	١٢٤	٠,٦٤٤	٢,٣٨ في المائة
المتوسط دون الإقليمي			٠,٦٠٥		٠,٦٢٨	٣,٨٢ في المائة
المشرق العربي	مصر	١٠٩	٠,٥٧٩	١٣٤	٠,٦٢٩	٨,٦٤ في المائة
	إيران	١٠٨	٠,٥٨	١٤٨	٠,٥٨٤	٠,٦٩ في المائة

[٩٠٥] المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالمي للفجوات بين الجنسين لعام ٢٠٢٠ (Global Gender Gap Report 2020)".

العراق			١٥٢	٠,٥٣	
الأردن	٩٣	٠,٦١١	١٣٨	٠,٦٢٣	١,٩٦ في المائة
لبنان			١٤٥	٠,٥٩٩	
دولة فلسطين		لا توجد بيانات			
سوريا			١٥٠	٠,٥٦٧	
المتوسط دون الإقليمي		٠,٥٩		٠,٥٨٩	٠,٠٠١ في المائة

ويوجز الجدول أعلاه الرتب والنتائج من بلدان المنطقة طبقاً للفجوات بين الرجال والنساء في الفئات الأربع المذكورة أعلاه. وأحرزت المنطقة بعض التقدم نحو سد الفجوة بين الجنسين، لكن لم يصل أي بلد في المنطقة إلى رتبة أعلى من رتب ١٢٠ بلداً من بين ١٥٣ بلداً شملها التقرير. وتسهم النتائج السيئة في الفئات الأربع كلها، إلى جانب استمرار النزاعات وانخفاض النتائج الصحية في تدني الترتيب. وللاطلاع على استكشاف أكثر تفصيلاً للنساء والفتيات في قوة العمل، ارجع إلى الركيزة ٢.

المشاركة والقيادة والاستقلال الذاتي على مستوى الأسرة

عند مناقشة المشاركة والقيادة على مستوى الأسرة، من المهم أولاً تحديد معايير ما يعنيه مستوى الأسرة. يعني -بصفة عامة- أن الأسرة تشمل الأشخاص الذين يعيشون في سكن واحد، ويشتركون في الموارد والغذاء، ويقبلون عموماً برب أسرة مشترك.[٩٠٦] ونظراً إلى تفاوت ديناميات هيكل الأسرة المتأثرة بمشروعية الزواج المتعدد في عديد من البلدان، وكذلك حركات الهجرة واللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، فإن تعريفات الأسر قد تختلف اختلافاً كبيراً، ما يصعب إجراء الإحصاءات والدراسات على مستوى الأسرة بدرجة كبيرة. ولذلك، فإن المعلومات التمهيد على مستوى الأسرة تستند إلى أفضل التقديرات للمنطقة وإلى إحصاءات موثوقة قدر الإمكان، وإلى بيانات نوعية تم تجميعها في جميع أنحاء المنطقة تمثل مختلف تجارب النساء والفتيات.

ومن المهم أيضاً أن نسلط الضوء على وجود الأسر التي ترأسها الإناث، والتي قد تشتمل على معدلات الأسر التي ترأسها أرملة أو مطلقة، أو غيرها من الأسر التي لا يوجد فيها رب للأسرة من الذكور (كما هو الحال بسبب الهجرة). ويُعتقد كثيراً أن الإناث المعيلات للأسر يتمتعن بسلطات أكبر لصنع القرار أو يتمتعن بقدر أكبر من التمكين. ولكن، قد لا يكون هذا الاعتقاد صحيحاً لأنه ينبغي أن يكون مدروساً في السياق ويُنظر فيه مع الاتجاهات الأخرى كالهجرة أو النزاع.

الجدول ٤,٣

النسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء

البلد	النسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء
مصر	١٣ في المائة
الأردن	١٣ في المائة
اليمن	٨ في المائة

المصدر: "الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في اليمن (Yemen DHS)" عام (٢٠١٣)، و"الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (Egypt DHS)" عام (٢٠١٤)، والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الأردن (Jordan DHS)" عام (٢٠١٨)

تميل الأسر التي تعيلها نساء إلى أن تكون أكثر انتشاراً في البيئات المتأثرة بالنزاعات أو في بيئات النزوح، حيث تضطر الأسر إلى الفرار، وغالباً ما يكون ذلك دون وجود شخص ذكر قد يشارك أو لا يشارك في النزاع. ورغم أن البيانات لا تزال ضئيلة بشأن ذلك، فإن المؤشرات الواردة من لبنان تشير إلى أن المناطق التي تضم أعداداً كبيرة من اللاجئات السوريات لديها نسبة أكبر من الأسر التي تعيلها نساء: فمنطقة بعلبك الهرمل (بالقرب من الحدود السورية) تتضمن نسبة ٣٢% من الأسر التي تعيلها نساء، مقارنة ببيروت التي تتضمن نسبة ٧,٣%.[٩٠٧] وفي حالة مصر والأردن، في حين أن العدد المرتفع قد يكون سببه إدماج اللاجئات السوريات، فإنه قد يكون مرتبطاً أيضاً بالعدد الكبير من الأزواج المهاجرين بحثاً عن فرص العمل. وقد يؤثر هيكل الأسرة وعلاقتها بالأسرة الممتدة الأوسع نطاقاً في قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة برفاهية أسرتها المباشرة.

فيما يأتي استكشاف للقوانين والسياسات والمعايير المتعلقة بمشاركة المرأة وقيادتها على مستوى الأسرة. وسيتناول ذلك الزواج والأسرة بصورة أعم، إلى جانب اتخاذ القرارات بشأن واجبات الأسرة والإنفاق والعمالة والجنسية. وتتسم كل من هذه المسائل بأهمية حاسمة لفهم دور النساء على مستوى الأسرة، ولها كذلك تأثير في قدرة النساء على الإسهام بصورة كاملة في مجتمعها وبلدها.

الزواج والأسرة

من نواحٍ كثيرة، يشكل الزواج أحد أهم القرارات التي تواجه النساء. ويمكن للحالة الاجتماعية أن تغير ديناميات الاختيار في حياة المرأة، كما تغير غالباً الطريقة التي يُنظر بها إليها أمام القانون. ويجلب الزواج أيضاً الأعراف والتوقعات الاجتماعية والثقافية، ما يدفع النساء أكثر من الرجال غالباً إلى اختيار ألا يعملن خارج المنزل. وإضافة إلى ذلك، فإن ديناميات بدء تكوين الأسرة والتوقعات المتعلقة برعاية الطفل ستؤثر أكثر في قراراتهن المتعلقة بالعمل والحياة العامة.

[٩٠٦] Beaman and Dillon, 'Do Household Definitions Matter in Survey Design?'

[٩٠٧] IPSOS Group SA, 'Unpacking Gendered Realities in Displacement: The Status of Syrian Refugee Women in Lebanon'.

ومن المنظور القانوني، تحالفت الأعراف العالمية حول سن ١٨ سنة تقريباً بوصفه سن الموافقة القانونية على الزواج. وفي حين أن هذا هو الحال في المنطقة إلى حد كبير، فإن العديد من البلدان توفر خيارات الموافقة القضائية التي تمنح الإناث -والذكور في بعض الحالات- القدرة على الزواج في سن أصغر بموافقة الوالدين و/أو القضاء. للحصول على مزيد من المعلومات عن القضية المهمة المتعلقة بزواج الأطفال، يُرجى الرجوع إلى الركيزة ٣. وللاطلاع على مناقشة حول مدى تأثير الزواج في النساء والفتيات في القوة العاملة، يُرجى الرجوع إلى الركيزة ٢.

وتعدد الزوجات -حيث يتزوج الرجل أكثر من امرأة واحدة- من الممارسات القانونية في المنطقة، باستثناء تونس. والإحصاءات المتعلقة بالزواج المتعدد محدودة، لكن الاستطلاعات تشير إلى أن هذه الممارسة نادرة الحدوث، إذ أن نسبة حدوثها ٢ في المائة من الأسر في العراق واليمن وأقل من ١ في المائة في الجزائر وتونس وجيبوتي.[٩٠٨] وعندما تقرر المرأة الزواج، فإنها في أغلب البلدان تحتاج إلى إذن من ولي الأمر من أجل الزواج (عادة ما يكون والدها أو أخاها أو أي قريب آخر من الذكور الأحياء).[٩٠٩] بمجرد أن تتزوج المرأة، قد يكون الطلاق خياراً إذا اختارت ترك زواجها، ولكن التشريع -وخاصة قوانين الأحوال الشخصية- يقيّد هذا غالباً. وفي بعض الحالات، يتمكن الرجال من الطلاق بمجرد رفضهم زوجاتهم وطلب الطلاق. ومن ناحية أخرى، يجب على النساء أن يرفعن قضيتهن إلى المحكمة ويجب أن يُمنحن الطلاق من قِبَل السلطات القانونية استناداً إلى القضية المعروضة على المحكمة؛ وقد لا تتم الموافقة على الطلب.[٩١٠]

وتشير بيانات أحد الاستطلاعات التي نشرها الباروميتر العربي إلى أن أغلبية المشاركين يدعمون اكتساب النساء حقوقاً متساوية في اتخاذ قرار الطلاق. والاستثناء من هذه القاعدة هو السودان، حيث إن ٤٥ في المائة فقط من السكان يعتقدون أن النساء ينبغي أن يتمتعن بحقوق متساوية في الطلاق. ويدعم سكان الحضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية المساواة في الحقوق في الطلاق بمعدل يزيد بنسبة ١٠ في المائة تقريباً عن سكان الريف.

وفي المنطقة، تبقى الوصاية، ومنها التمثيل القانوني والإشراف على أصول الأطفال، إلى حد كبير من مسؤولية الأب أثناء الزواج وبعد الطلاق، بغض النظر عمن له حقوق الحضانة، باستثناء ليبيا، حيث يتمتع كلا الوالدَين بالوصاية على أطفالهما. أما الحضانة، التي تتعلق بتربية الأطفال وتوفير الرعاية، فهي إما أن تكون مشتركة أثناء الزواج أو تُمنح للأم. وفي أحيان كثيرة لا تُمنح حضانة أي طفل في حال الطلاق -أو حتى الوفاة- للأم صراحة. وفي حين أن العديد من بلدان المنطقة قد عدلت في الأعوام الأخيرة القوانين المتعلقة بحضانة النساء فيما يتعلق بالسن المحددة للأطفال، فإن النساء يفقدن حقهن غالباً في الحضانة إذا تزوجن مرة أخرى. إضافة إلى ذلك، تمنح بعض القوانين النساء حقوق حضانة حتى سن معينة من عمر الطفل، وتختلف باختلاف جنسهن. ففي الصومال، على سبيل المثال، تُمنح النساء حضانة أطفالهن حتى سن ١٠ أعوام للفتيان و١٥ عاماً للفتيات. وفي مصر، تحتفظ النساء بحضانتهن للأطفال حتى سن ١٥ سنة بالنسبة إلى الفتيان والفتيات على حد سواء، وهو الوقت الذي تنتقل فيه حضانة الأطفال إلى أبيهم. وفي حالات عديدة، تم تعديل القوانين لضمان أن يتمكن الأطفال بعد بلوغهم السن المحددة من أن يقرروا أين يرغبون في العيش (كما في البحرين على سبيل المثال) أو أن يمدد القاضي فترة الحضانة إلى سن ١٨ أو إلى أن تتزوج الفتاة بناءً على أفضل مصلحة للطفل (كما في العراق على سبيل المثال). ومع ذلك، فحتى عندما تُمنح النساء الحضانة، فإن الوصاية على الأطفال تظل غالباً مع الأب أو أسرة الأب في حال وفاته.[٩١١] ويمكن أن تتعلق هذه الحقوق بالتسجيل في المدارس وغير ذلك من عمليات التوثيق الرسمية للأطفال.

اتخاذ القرارات الأسرية

يُنظر إلى اتخاذ النساء القرارات الأسرية غالباً على أنه مؤشر أساسي لتمكين النساء. وتؤثر القضايا على مستوى الأسرة غالباً في أهم القرارات الأساسية التي تتخذها الأسر، مثل: القرارات المتعلقة ببدء تكوين الأسرة، والرّعاية الصّحية، ورعاية الأطفال والمسنين، والعمل، وعادات الإنفاق، والإقامة، والهجرة. وتدل قدرة النساء على المشاركة المتساوية في عمليات اتخاذ القرار هذه أو قيادتهن على قدرتهن على الإسهام في القرارات التي تؤثر تأثيراً وثيقاً في الفرد والأسرة، وتمثل عاملاً أساسياً للقدرة الفردية على الإسهام في النمو الشامل.[٩١٢]

وسيتناول هذا الفرع اتخاذ القرارات العامة داخل الأسرة. وفي الركيزة ١، يجري استكشاف القرارات المتعلقة بالصحة والرفاهية باستفاضة كبيرة. وفي الركيزة ٢، تعالج الأسباب المؤثرة في معدل مشاركة النساء والفتيات في التعليم والعمل.

وتوفر البيانات المأخوذة من استطلاعات الأسر -وإن لم تكن شاملة في جميع أنحاء المنطقة- رؤى متعمقة عن دور النساء في صنع القرار في الأسرة. وطبقاً للنتائج التي نشرت من الدورة الخامسة من الباروميتر العربي، يرى أكثر من نصف المشاركين المتزوجين في جميع البلدان، باستثناء المغرب، أنه ينبغي دائماً أن تكون للزوج الكلمة النهائية بشأن قرارات الأسرة. ومن المثير للاهتمام أن أغلبية النساء المشاركات في السودان، والعراق، والجزائر، ومصر، واليمن يتفقن مع لزوم أن تكون للزوج الكلمة النهائية فيما يتعلق بالقرارات الأسرية. وفي المنطقة، تزيد احتمالية اعتقاد المشاركين من المناطق الريفية عن نظرائهم الحضريين بنحو ١٠ درجات مئوية بأن القرارات النهائية ينبغي أن تؤول إلى الأزواج.[٩١٣]

---

٩٠٨ 'ygamy Is Rare around the World and Mostly Confined to a Few RegionsPol'Kramer,

٩٠٩ 'Women in Public Life: Gender, Law, and Policy in the Middle East and North Africa'operation and Development, -omic CoThe Organisation for Econ

٩١٠ 'Women in Public Life: Gender, Law, and Policy in the Middle East and North Africa'operation and Development, -The Organisation for Economic Co

٩١١ Ibid.

٩١٢ مؤشرات الاستطلاع الديموغرافي والصحي، كما تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة تطبيقات البنك الدولي

٩١٣ 'Arab Barometer Wave V'Arab Barometer,

الجدول ٤,٢:

النسبة المئوية لتعداد المتزوجين الذين يرون أنه ينبغي أن تكون للأزواج الكلمة النهائية في جميع القرارات الأسرية

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للرجال الذين يوافقون على ذلك	النسبة المئوية للنساء اللواتي يوافقن على ذلك
بلدان مجلس التعاون الخليجي	الكويت	٨٣ في المائة	٤٣ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٧٨ في المائة	٦٣ في المائة
	ليبيا	٧٦ في المائة	٥٠ في المائة
	المغرب	٥٩ في المائة	٣٤ في المائة
المشرق العربي	مصر	٨٣ في المائة	٥٥ في المائة
	العراق	٧٥ في المائة	٦٥ في المائة
	الأردن	٦١ في المائة	٤١ في المائة
	لبنان	٥٨ في المائة	٤٢ في المائة
	دولة فلسطين	٦٠ في المائة	٤٦ في المائة
البلدان الأقل نمواً	اليمن	٦٦ في المائة	٥١ في المائة
	السودان	٨٠ في المائة	٦٧ في المائة

المصدر: الدورة الخامسة من الباروميتر العربي

وتوفر بيانات إضافية من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية بالأردن ومصر مزيداً من الرؤية لقدرة المرأة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن الرّعاية الصّحية الخاصة بها، والمشتريات الكبيرة، وزيارة الأسرة والأصدقاء. وطبقاً لهذه البيانات، فإن ٥٨ في المائة من النساء المتزوجات حالياً ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً في مصر (٢٠١٤) و٧٧,٨ في المائة في الأردن (٢٠١٨) يقلن "إن لهن بمفردهن أو بصورة مشتركة الكلمة النهائية في القرارات الثلاثة (الرّعاية الصّحية الخاصة، والمشتريات الكبيرة، وزيارات العائلة، والأقارب، والأصدقاء)".[٩١٤]

استقلال النساء الذاتي

إن قدرة النساء على المشاركة المالية على مستوى الأسرة مدفوعة بالعديد من العوامل المختلفة. وعلى الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى تضييق الفجوة في الإسهامات المالية للنساء (ارجع إلى الركيزة ٢، قسم سبل كسب العيش لتحليل النساء في الاقتصاد)، فإن الفجوات الأخرى في المنطقة لا تزال مستمرة وتكون غالباً مدفوعة بالأعراف الاجتماعية والثقافية. ولا تزال الأدوار التقليدية للجنسين شائعة، مع إيلاء اهتمام كبير للتدبير المنزلي وتقديم الرعاية. لكن هذه التوقعات يمكن في كثير من الأحيان أن توجد ضغوطات على النساء لكي يتخلين عن الدراسات العليا أو الوظائف لصالح الزواج وتربية الأطفال. وقد أظهرت الدراسات أن العمل المنزلي من دون أجر يقع مباشرة على عاتق النساء في كل مرحلة من مراحل الحياة، غير أن هذه الفجوات تزداد وضوحاً بعد الزواج وتزداد أكثر بعد الولادة.[٩١٥] وهذه الفجوات تتسع أيضاً في المجتمعات الريفية مقارنة بالمجتمعات الحضرية، وكذلك في المجتمعات الأكثر فقراً. لكن الفجوة تتضاءل مع ارتفاع مستوى التعليم لدى كل من الطرفين، ما يبين أنه مع حصول النساء (والرجال) على مزيد من التعليم، فإنهم يميلون إلى الدخول في شراكات أكثر إنصافاً (وإن لم تكن متساوية) يتم فيها تقاسم الواجبات الأسرية.[٩١٦] وللاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن عمالة النساء والعمل دون أجر، ارجع إلى الركيزة ٢.

وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بمسؤوليات الأسرة، تبين النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية بالأردن أنه حتى عندما تشارك النساء في أنشطة مدرة للدخل، فإن قدرتهن على التحكم في مكاسبهن النقدية تختلف نوعاً ما عن الرجل.

	الشخص الذي يقرر كيفية التصرف في المكاسب النقدية للزوجة			الشخص الذي يقرر كيفية التصرف في المكاسب النقدية للزوج		
	الزوجة بشكل أساسي	الزوجة والزوج معاً	الزوج بشكل أساسي	الزوجة بشكل أساسي	الزوجة والزوج معاً	الزوج بشكل أساسي
المناطق الحضرية بمصر	٣٣,٧ في المائة	٦٠,٩ في المائة	٤,٢ في المائة	٦,٩ في المائة	٧٣,٨ في المائة	١٨,٦ في المائة
المناطق الريفية بمصر	٢٥,٨ في المائة	٦٤,٧ في المائة	٧,٥ في المائة	٦,٤ في المائة	٦٥,٩ في المائة	٢٤,٩ في المائة

[٩١٤] USAID, 'DHS Model Questionnaire -Phase 8'.

[٩١٥] روبيانو ماتوليفيتش وفيولاز، "الاختلافات بين الجنسين في استخدام الوقت (Gender Differences in Time Use)".

[٩١٦] المرجع نفسه

المناطق الحضرية بالأردن	١٤,٩ في المائة	٧٨,١ في المائة	٧ في المائة	٢,٣ في المائة	٥٠,٤ في المائة	٤٧,٢ في المائة
المناطق الريفية بالأردن	١٢,٢ في المائة	٨١ في المائة	٦,٧ في المائة	١,٣ في المائة	٦٨,٧ في المائة	٢٩,٩ في المائة

"الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (Egypt DHS)"، عام ٢٠١٤ (الصفحات من ٢١٧ إلى ٢١٨) والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الأردن (Jordan DHS)، عام ٢٠١٧ (الصفحات من ٢٤١ إلى ٢٤٢). البيانات التي عنوانها "أخرى" أو "مفقودة" لم يشملها الجدول

يرتبط جزء من قدرة النساء على الانخراط في منازلهن ومجتمعاتهن المحلية بالطريقة التي يخترنها أيضاً بحريتهن في اتخاذ تلك القرارات. وطبقاً لمؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن النساء والرجال يظهرون مستويات مماثلة من الرضا عن حرية الاختيار في المنطقة العربية (يبلغ المتوسط الإقليمي للنساء ٥٧ في المائة، والمتوسط الإقليمي للرجال ٦١ في المائة).

الشكل 1.4: الرضا عن حرية الاختيار

النسبة المئوية للمشاركين الذين أجابوا بأنهم "راضيون" على سؤال استطلاع غالوب العالمي الآتي: "هل أنت راضٍ عن حرية اختيارك أم لا فيما يتعلق بحياتك في هذا البلد؟"

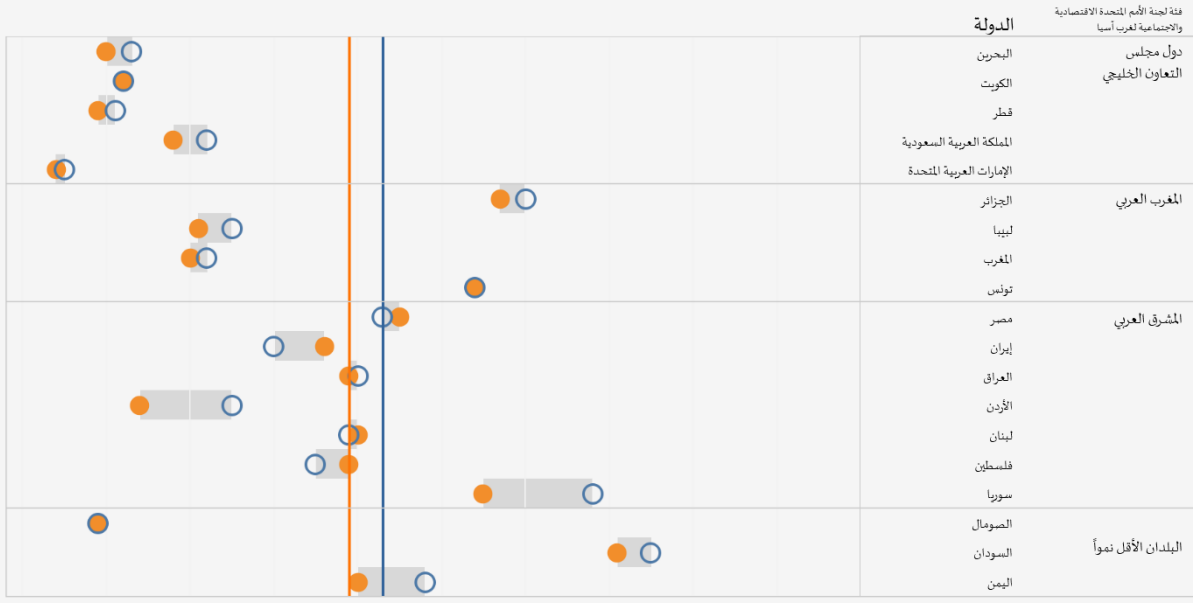

المصدر: مؤشرات التنمية البشرية ومقاييسها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحديث الإحصائي لعام 2018

ويبدو أيضاً أن الرضا العام عن حرية الاختيار يرتبط إلى حد كبير بمستويات الدخل، وذلك لأن كلاً من الرجال والنساء في بلدان مجلس التعاون الخليجي (والبلدان الأكثر ثراءً) يظهرون مستويات أعلى من الرضا مقارنة بالبلدان الأقل دخلاً. وقد يشير هذا إلى أن الوصول إلى موارد إضافية -من الدخل إلى البنية الأساسية- يلعب دوراً في كيفية اتخاذ النساء (والرجال) القرارات بشأن مستقبلهم.

وفي حين شهدت النساء على نحو متزايد فرصاً متزايدة خارج المنزل، مثل: زيادة أعداد الالتحاق بالقوى العاملة وزيادة التحصيل العلمي (ارجع إلى الركيزة ٢)، لا تزال هناك العديد من الحواجز التي تمنعهن من ممارسة استقلالهن الذاتي الكامل. وعلى الرغم من أن العديد من بلدان المنطقة قد رفعت التحفظات على الفقرة ٤ من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق في اختيار مكان الإقامة، وكذلك رفع أي قيود قانونية على تنقل النساء، فإن بعض بلدان المنطقة لديها بعض الأحكام القانونية في قانون الأحوال الشخصية التي قد تحد من قدرتهن على السفر مقارنة بالرجل. وفي ١٤ بلداً في المنطقة، تُمنع النساء المتزوجات من التنقل بحرية داخل بلادهن، في حين أن بلدين فقط يحدان من قدرة غير المتزوجات على السفر.[٩١٧] تُعد قضايا التحرش والأمان مهمة أيضاً بالنسبة إلى النساء حتى يشعرن بالأمان في مجتمعاتهن. وتشعر النساء -في المتوسط- بأنهن أقل أماناً في مدنهن من الرجال، مع وجود أكبر الفجوات في سوريا واليمن. وفي اليمن على وجه الخصوص، تشعر الغالبية العظمى من الرجال، أي

[٩١٧] The World Bank, Women, Business, and the Law ٢٠٢٠. يشير التقرير تحديداً إلى أنَّ القيود قد تشتمل على ما يأتي: "...عند حاجة المرأة إلى إذن أو وثائق إضافية أو وجود زوجها أو الوصي لكي تسافر على الصعيد الداخلي... [أو] عندما يتعين على المرأة إبداء أسبابها في حالة ترك المنزل، أو عندما يُنظر إلى ترك المنزل من دون سبب وجيه على أنه عدم طاعة ذات عواقب قانونية، مثل: فقدان حقها في النفقة".

٧٠ في المائة تقريباً، بالأمان في السير ليلاً، بينما لا يشعر بهذا الأمان سوى ٣٨ في المائة فقط من النساء. وفي سوريا، يشعر أغلبية الرجال والنساء على السواء بعدم الأمان، غير أن الفجوة كبيرة على نحو مماثل، حيث يشعر ٤٨ في المائة من الرجال و١٧ في المائة من النساء بالأمان عند السير بمفردهم ليلاً. وفي تونس، تشعر ٥٤ في المائة من النساء بالأمان بالمقارنة بنسبة ٧٠ في المائة من الرجال، وهي فجوة لا تتجاوز ١٧ درجة مئوية، مقارنة بنحو ٣١ درجة مئوية في سوريا و٣٢ درجة مئوية في اليمن. وفي المتوسط، يشعر ٥٩ في المائة من النساء و٧٤ في المائة من الرجال بالأمان في السير بمفردهم ليلاً. وهذا يؤكد مرة أخرى على اختلاف تجارب النساء في مناطق النزاعات مقارنة ببقية المنطقة، فضلاً عن الفجوات القائمة بالفعل بين الجنسين (ارجع إلى الشكل ٤,٢ أدناه).[٩١٨] للاطِّلاع على مناقشة تفصيلية حول العنف ضد النساء والفتيات، ارجع إلى الركيزة ٣.

الشكل 2.4: تصورات السلامة

النسبة المئوية للمشاركين الذين أجابوا "بنعم" على سؤال استطلاع غالوب العالمي الآتي: "هل تشعر بالأمان في أثناء السير بمفردك ليلاً في المدينة أو المنطقة التي تعيش فيها؟"

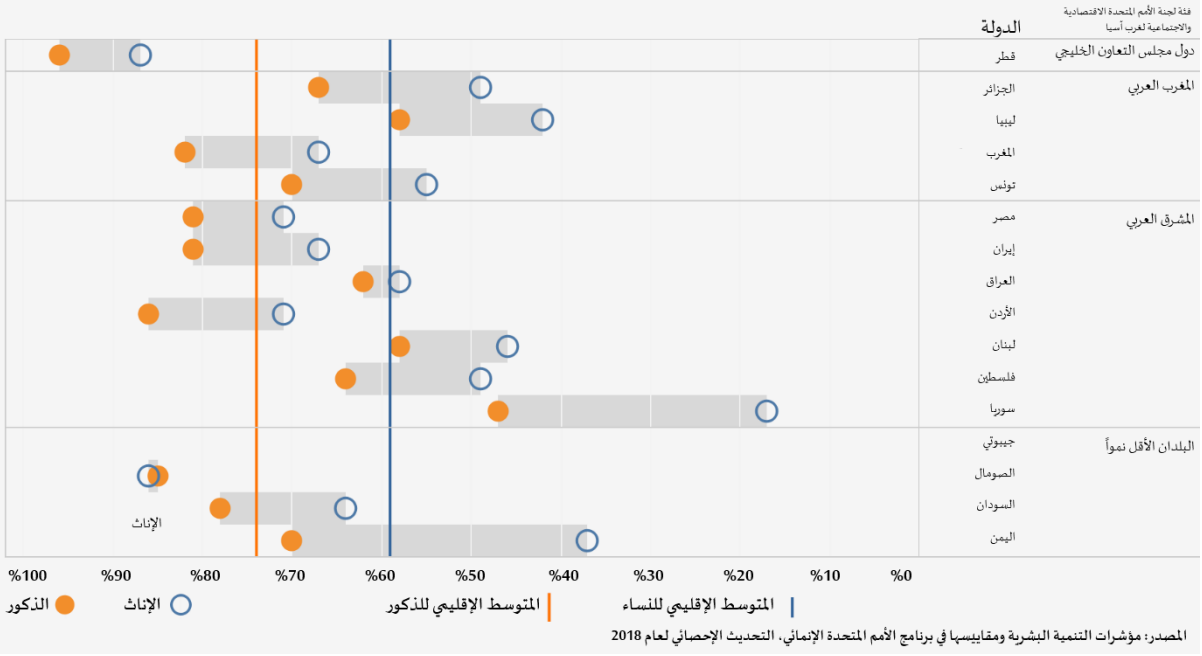

المصدر: مؤشرات التنمية البشرية ومقاييسها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحديث الإحصائي لعام 2018

مشاركة المجتمع المدني على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني، والقيادة

إنَّ قدرة النساء على المشاركة في العملية السياسية ليست إحدى وظائف الأدوار الجنسانية فحسب، بل تعتمد أيضاً على هيكل البلد الذي يعشن فيه. وهذه الاعتبارات ذات أهمية رئيسة بالنسبة إلى قدرة النساء على المشاركة في السياسة على جميع المستويات. تواجه المنطقة اختلافات كبيرة في الظروف السياسية الحالية التي تواجه كل بلد. تنشغل العديد من البلدان (منها: سوريا واليمن وليبيا والعراق) بنزاعات عنيفة طويلة الأمد؛ وبالنسبة إلى تونس، فإنها انتقلت إلى مرحلة الديمقراطية الكاملة؛ وبالنسبة إلى لبنان، فإنه بلد يتسم بديمقراطية طائفية تواجه تحديات كبيرة؛ وبالنسبة إلى دولة فلسطين، فإنها تعاني احتلالاً عسكرياً؛ وبالنسبة إلى باقي البلدان في المنطقة، تحكمها إلى حد كبير حكومات غير ديمقراطية تتفاوت في درجات المشاركة العامة.[٩١٩] تعرض كل حالة من هذه الحالات آليات للمشاركة العامة تختلف اختلافاً كبيراً.

تتيح المشاركة في المجتمع المدني والعمل التطوعي للمشاركين فرصة الاقتراب كثيراً من مجتمعاتهم المحلية ومعرفة كيفية إيصال مطالبهم وتقدير العمل الجماعي. بالنسبة إلى الفتيات الصغيرات على وجه التحديد، تكون القدرة على المشاركة في المنظمات المحلية من خلال العمل التطوعي أمراً أساسياً لتوسيع آفاقهن ومساعدتهن على تنمية المهارات وتطوير الشبكات. بالنسبة إلى النساء الراشدات، تُعد مشاركتهن في المجتمع المدني جزءاً أساسياً من النشاط في المنطقة لأعوام عديدة. شهدت الانتفاضات العربية وما أعقبها من آثار ارتفاعاً في مشاركة الرجال والنساء على حد سواء، كما لعبت النساء أدواراً مهمة في تنظيم الجهود وحشدها.

في الأقسام التي تلي ذلك، سنتناول قدرة النساء على المشاركة في المجتمع المدني والسياسة والحكومة على المستويين المحلي والوطني، واستكشاف الفرص والعوائق التي تحول دون مشاركة النساء وقيادتهن.

[٩١٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مؤشرات التنمية البشرية ومقاييسها: التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨ (Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update)".

[٩١٩] بيت الحرية، "الحرية في العالم لعام ٢٠٢٠: نضال بلا زعيم من أجل الديمقراطية (Freedom in the World 2020: A Leaderless Struggle for Democracy)".

الأعراف الاجتماعية والثقافية والعمل التطوعي والمشاركة المدنية

كانت مجموعات المجتمع المدني لها أدوار مهمة دوماً في المنطقة، وقد ارتفعت المشاركة في المجموعات المحلية والإقليمية في العقد الماضي.

كانت المشاركة المدنية بين الشباب، الرجال والنساء على حد سواء، هي الأدنى في العالم؛ حيث يتطوع الشباب بمتوسط ٩ في المائة فقط في جميع أنحاء المنطقة للعمل مع إحدى المنظمات المدنية في شهر معيَّن مقارنة بنسبة ١٤ في المائة من المنطقة الأدنى التالية، وهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٩٢٠] على الرغم من أنَّ نسبة أكبر من الشباب أعضاء في منظمات مدنية، فإنَّ الفجوة بين النساء والرجال كبيرة نسبياً: أي أنَّ ما متوسطه ١٣ في المائة من النساء و٢٢ في المائة من الرجال أعضاء في المنظمات المدنية. (ارجع إلى الشكل ٤,٣، أدناه.)

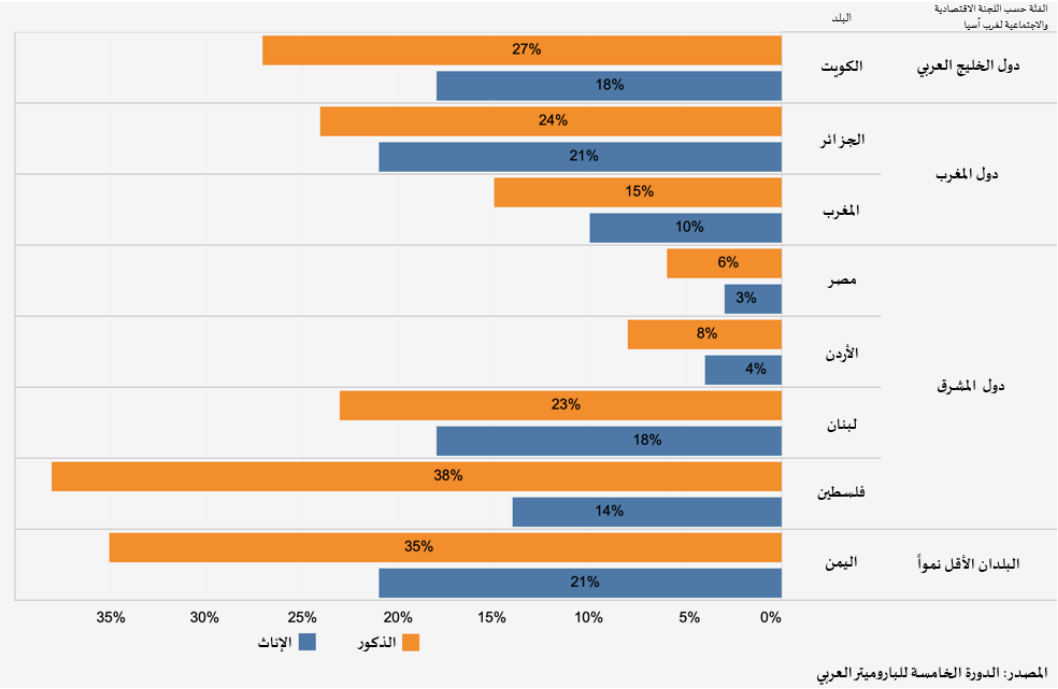

على الرغم من ذلك، فإنَّ الدراسات الحديثة أظهرت أنَّ قدرة الشابات على المشاركة في أي نوع من المشاركة المدنية محدود بسبب الأعراف التقليدية القائمة حول النوع الاجتماعي والعمر وفقدان فرص المشاركة؛ وقد عبَّر ١٢ في المائة من السكان عن تطوعهم في أعمال داخل مجتمعاتهم المحلية، ومن بين الشباب هناك ١٥ في المائة من الفتيات و٢٢ في المائة من الفتيان فقط متطوعون في أعمال داخل مجتمعاتهم.[٩٢١] هناك بعض التباين حول سبب انخفاض أعداد الشباب المشاركين للغاية، ويتراوح بين التسلسلات الهرمية التقليدية القائمة على العمر و/أو خيبة الأمل في المشاركة في العمل المدني و/أو نقص المساحات الآمنة و/أو الحذر من البرامج التي يرعاها الأجانب.[٩٢٢]

فاعلية النساء وتقلص الفضاء المدني

تؤدي النساء دوراً مؤثراً في الحياة العامة خارج المؤسسات العامة الرسمية من خلال مشاركتهن في المنظمات النسائية والحركات النسوية، بالإضافة إلى المشاركة المدنية الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام والاتحادات العمالية والأوساط الأكاديمية. من خلال هذه القنوات، نجحت النساء والجهات المدافعة عن المساواة بين الجنسين في تعزيز التشريعات والآليات اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإلغاء القوانين التي تكرِّس التمييز العنصري ضد النساء. حيث أدى كلا الطرفين دوراً مهماً في مطالبة صناع القرار بالاضطلاع بالمسؤولية تجاه دعم حقوق الإنسان للنساء والفتيات.[٩٢٣]

---

[٩٢٠] ندوة مرفقة بأدلة حول اليافعين والشباب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "مشاركة اليافعين والشباب والمشاركة المدنية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Adolescents and Youth Participation and Civic Engagement in the MENA Region).

[٩٢١] فريق الإدارة الإقليمي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "تمكين اليافعين ومشاركتهم وقابليتهم للتوظيف مع إيلاء اهتمام خاص للفتاة اليافعة (Adolescents Empowerment, Engagement, and Employability with Specific Attention to the Adolescent Girl)"

[٩٢٢] ندوة مرفقة بأدلة حول اليافعين والشباب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "مشاركة اليافعين والشباب والمشاركة المدنية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Adolescents and Youth Participation and Civic Engagement in the MENA Region).

[٩٢٣] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، "مشاركة النساء الكاملة والفعَّالة وصنع القرارات في الحياة العامة، بالإضافة إلى القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (Women's full and effective participation and decision-making in public life, as well as the elimination of violence, for achieving gender equality and the empowerment of all women and girls)"، تقرير الأمين العام، E/CN.٦/٢٠٢١/٣، فبراير ٢٠٢١، يتوافر في: https://undocs.org/E/CN.٦/٢٠٢١/٣ (تقرير CSW٦٥ SG)، الفقرة ٣٠

في بعض السياقات، يؤدي تقليص الفضاء المدني إلى إعاقة المشاركة الفعالة للنساء في المجتمع المدني.[٩٢٤] تكون مساحة المشاركة محدودة بموجب القوانين التي تقيّد حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير في بعض البلدان. تفرض الإجراءات القانونية والإدارية عقبات لتسجيل المنظمات النسائية والمشاركة في التأييد وتلقي تمويل خارجي والإبلاغ عن مشكلات تتعلق بالحقوق في بعض السياقات. منذ عام ٢٠٠٨، ارتفع تمثيل المجتمع المدني في ٢٦ بلداً في حين تحسَّنت الظروف في ١٧ بلداً فقط.[٩٢٥]

تُعد المنظمات النسائية نشطة في الاستجابات لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، ودعم أولئك الأشخاص الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية، والتأكُّد من أنَّ مراكز الإيواء لا تزال مفتوحة أمام الناجيات من العنف المنزلي، ونشر رسائل الصحة العامة في المجتمعات المحلية.[٩٢٦] في الوقت نفسه، توضِّح المشاورات والتقييمات السريعة التي أجرتها الأمم المتحدة أنَّ الجائحة طرحت تحديات جديدة أمام منظمات حقوق النساء وأدت إلى تفاقم التحديات الموجودة سلفاً. بالنسبة إلى الكثير من المنظمات النسائية، فرَضَ فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ قيوداً على التنقل في حين أسهم ارتفاع وتيرة المراقبة في الحد بشكل أكبر من المساحة المخصصة للتنظيم، وتفاقم ظروف العمل السيئة، وانخفاض الموارد في وقت ارتفاع الطلب.[٩٢٧]

على الرغم من العقبات التي وُضِعت في سبيل مجموعات المجتمع المدني والفجوات النسبية بين الجنسين، فإنَّ النساء قد أدت دوراً رياديا في الحركات الاجتماعية. تضمَّن حشد المجتمع المدني أثناء الانتفاضات العربية التي شهدتها المنطقة، التي بدأت في عام ٢٠١٠، مستويات غير مسبوقة من المشاركة السياسية من قِبل المجموعات والمنظمات والأفراد التي تقودها النساء.

وفَّرت الانتفاضات العربية بيئة تمكَّنت فيها النساء من تحدي الصور النمطية وكسر الأعراف الثقافية من خلال المشاركة في المظاهرات العامة. نادت الحركات التي تقودها النساء في مصر ودولة فلسطين وتونس والسودان بتوسيع حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك من خلال البناء على عقود من النشاط المستمر حتى يومنا هذا.

تسجِّل البيانات في مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلَّحة وأحداثها ما يزيد على ٣٧٠ احتجاجاً قادته النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية منذ عام ٢٠١٥، تشتمل أمثلة ذلك على ما يأتي:[٩٢٨]

- اليمن: تتشكَّل رابطة أمهات المختطفين من الزوجات والأمهات اللواتي تُنظِّمن احتجاجات منتظمة خارج السجون وثكنات الجيش، مطالبين بالحصول على معلومات عن الأشخاص المختفين قسرياً والمعتقلين تعسفياً. نظَّمت الرابطة ما يزيد على ١٠٠ مظاهرة احتجاجية منذ عام ٢٠١٥.
- دولة فلسطين: في سبتمبر عام ٢٠١٩، قادت النساء الفلسطينيات مظاهرة لمدة ثلاثة أيام تُندِّد بتعرُّض ٢٩ امرأة للقتل بسبب العنف المنزلي منذ بداية عام ٢٠١٩. نظَّمت حركة "طالات" المظاهرات، وهي مجموعة من نساء فلسطينيات مستقلات.
- السودان: في الثاني من يناير عام ٢٠٢٠، خرجت المئات من المتظاهرات في مسيرة في الخرطوم ضمن مظاهرة نظَّمتها نحو ٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني النسائية والحركات السياسية، وقد نادت بانضمام الحكومة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تونس: في الثلاثين من نوفمبر عام ٢٠١٩، نظَّمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في تونس احتجاجاً للتنديد بالعنف ضد النساء بوصفه جزءاً من حملة على الصعيد الوطني بشأن هذا الموضوع.

بالنظر إلى الصورة المعقَّدة في المنطقة فيما يتعلق بالنشاط والحريات المدنية، فإنَّ التأثير في النساء غالباً يُعد شديداً بشكل خاص. على الرغم من أنَّ النساء تتحمل أحياناً وطأة النظام والاضطرابات الاجتماعية، فإنهن أيضاً قد برزن كرموز للثورة، مثل:ما حدث مؤخراً في السودان.[٩٢٩]

[٩٢٤] تقرير SG ٦٥CSW، نقلاً عن ويلدون وآخرين، "مشاركة النساء غير الرسمية (Women's informal participation)".

[٩٢٥] E/CN.٦/٢٠٢٠/٣، الفقرة ١٩٤.

[٩٢٦] تقرير SG ٦٥CSW، نقلاً عن الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ (Shared responsibility, global solidarity: responding to the socio-economic aspects of COVID-١٩)"، مارس ٢٠٢٠.

[٩٢٧] SG ٦٥CSW، نقلاً عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ ومنظمات حقوق النساء (COVID-١٩ and women's rights organizations)"، موجز السياسة (القادم).

[٩٢٨] ACLED, 'The Armed Conflict Location and Event Data Project'.

[٩٢٩] Reilly, 'After Fueling Sudan's Revolution, Women Are Being Sidelined'.

بالنسبة إلى النساء، تكون مخاطر التحدَّث علناً من الأمور المعقَّدة في الغالب. وهذا معناه التحدُّث ضد الأعراف التي تقيِّد الأنشطة الخاصة التي تقوم بها النساء عادةً، وتحديها. في بعض الحالات، من الوارد أن يتحدى النشاط الهويات القديمة المتبعة لكل من النساء والجماعات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب النشاط ممارسة الضغط ضد المؤسسات القديمة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. بالنسبة إلى العديد من النساء، تجعل طبقات التعقيدات هذه المشاركة في أي نوع من العمليات السياسية صعبة.

التمثيل والمشاركة والقيادة السياسية

ثمَّة تاريخ طويل يتعلق بتأييد المجتمع المدني إدماج النساء في السياسة وتكامل حقوقهن وتمكينها في الأطر القانونية والسياسية. ومع ذلك، مع وجود مجموعة من أنواع الحكومات، تعتمد خبرة النساء في السياسة اعتماداً كبيراً على نوع الحكومة الموجودة. وعلى الرغم من ذلك، هناك قواسم مشتركة حتى بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. تتشابه الأعراف الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرأة في السياسة إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة، كما تؤدي دوراً مهماً في التأثير في القرارات التي تتخذها النساء فيما يتعلق بالمشاركة في العملية السياسية. سيستكشف هذا القسم المشكلات التي تواجهها النساء في السياسة، من حيث كل من العقبات المعيارية التي تحول دون مشاركتهن إلى جانب التحديات القانونية والمتعلقة بالسياسية التي تواجهها النساء في السياسة.

الناخبات

نظراً إلى عمليات العرض المنتشرة على نطاق واسع للانتخابات عقب الانتفاضات العربية، تم التشاور بخصوص إعطاء النساء حق الانتخاب بجدية أكبر. ومع ذلك، فإنَّ التقارير المبدئية المتعلقة بإقبال الناخبين ترسم صورة مخيبة للآمال إلى حد ما. في دراسة أجريت في أعقاب أول انتخابات ما بعد الفترة الانتقالية في مصر وليبيا وتونس، تبيَّن أنَّ مشاركة النساء كانت أقل بنسبة مئوية تتراوح بين ١٠ و٢٥ في المائة مقارنة بالرجال.[٩٣٠]

حسب بيانات الاستبيان التي نشرها الباروميتر العربي، تقل احتمالية تصويت النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بنسبة تتراوح بين ٦ و١٨ في المائة مقارنة بالرجال. في انتخابات ٢٠١٨ في مصر، مثلاً، أفاد نحو ٣٠ في المائة تقريباً من النساء بتصويتهن مقارنة بنسبة ٤٧ في المائة من الذكور.[٩٣١] تختلف المشاركة السياسية في جميع أنحاء المنطقة، ومن الصعب قياس ممارسات الإقبال على التصويت بالنظر إلى الأنواع المختلفة من الأنظمة السياسية والقيود المفروضة على المشاركة. في بعض البلدان، من الممكن أن تؤدي عملية التسجيل وتحديد الهوية إلى مشكلات للنساء. على سبيل المثال، يُطلب من جميع المصوتين التسجيل في قرى/بلدات أجدادهم، كما يُطلب من النساء المتزوجات التسجيل في قرى أزواجهن، ما يحد من أصواتهن في المجتمعات التي يعش فيها.[٩٣٢] منذ عام ٢٠٠٥، تسمح الكويت بمشاركة النساء في الانتخابات (كناخبة ومرشَّحة)، ويُنظر إلى أصواتهن في بعض الحالات على أنها ليست سوى امتداد لتفضيلات أزواجهن أو عائلاتهن.[٩٣٣] في المملكة العربية السعودية، شهد عام ٢٠١٥ أول مشاركة للنساء في التصويت والترشيح في الانتخابات.[٩٣٤] ومع ذلك، كما في مثال الكويت، يلزم إجراء مزيد من المناقشة لفهم استقلالية النساء في التصويت من دون تأثير الأفراد الذكور في العائلة.

النساء في السلطتين الوطنية/التشريعية

بغض النظر عن النظام القانوني المعمول به في كل بلد من البلدان محل الدراسة، فقد نظَّم كل بلد عملية التصويت والمشاركة في السلطة التشريعية في الحكومة وتعيين المناصب الوزارية في الحكومة. في جميع البلدان المشمولة بالاستبيان، مُنحت النساء حق التصويت. ومع ذلك، فإنَّ المشاركة في الهيئات التشريعية والمناصب الوزارية تعتمد اعتماداً كبيراً على كل من هيكل الحكومة والقوانين والسياسات المعمول بها.

من ضمن الطرق التي سعت من خلالها العديد من البلدان إلى ضمان مشاركة النساء في الهيئة التشريعية هي استخدام الحصص. كان تطبيق نظام الحصص من الطرق المهمة التي تمكنت من خلالها الدول العربية من مشاركة النساء في العملية الانتخابية (إن تمت). تعمل ثلاثة وثلاثون في المائة من البلدان في المنطقة بنظام حصص المرشحين المحدَّدة بمقتضى القانون؛ وثمَّة مقاعد محجوزة في الهيئة التشريعية في ٥٨ في المائة من البلدان. تم سن نظام الحصص بطرق عديدة؛ حيث أدرجت ٣٦,٤ في المائة من البلدان نظام الحصص في الدستور، وتسن ٨١,١ في المائة من البلدان قانوناً انتخابياً لتحديد الحصص.[٩٣٥]

على مستوى الدولة، تبلغ نسبة النساء في البرلمان في تونس نحو ٢٥ في المائة تقريباً، استناداً إلى حصص الترشيح المطلوبة لقوائم الأحزاب.[٩٣٦] في الجزائر، طالب قانون ١٢- ٠٣ لعام ٢٠١٢ الأحزاب السياسية بإدراج المرشحات على رأس قوائمها الانتخابية. بدءاً من عام ٢٠١٧، تشكِّل المرأة ٢٧ في المائة من المجلس الشعبي الوطني.[٩٣٧] وفي المغرب، أدى

---

٩٣٠ 'der Gap in Political Participation in North AfricaThe Gen'Benstead and Lust,.

٩٣١ 'Arab Barometer Wave V'Arab Barometer,.

٩٣٢ 'Voter Registration in the Middle East and North Africa: Select Case Studies'Wang,.

٩٣٣ المرجع نفسه

٩٣٤ صادق: "الأسئلة الأكثر تداولاً (FALQs)"

٩٣٥ المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات،" قاعدة بيانات الحصص الجنسانية (Gender Quotas Database)"

٩٣٦ المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gender-quotas/country-tools/data/view/٢٨٤، ٣٥

٩٣٧ المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gender-quotas/country-tools/data/view/٩٧، ٣٥

قانون ٥٩- ١١ لعام ٢٠١١ إلى وجود ٢١ في المائة من المقاعد (٨١ من أصل ٣٩٥ مقعداً في مجلس النواب) تشغلها النساء في عام ٢٠١٦.[٩٣٨] ومن المثير للاهتمام أنَّ معظم البلدان الأقل نمواً، في المتوسط، يبدو أنها تحقِّق أفضل أداء في المشاركة السياسية للنساء. وقد يرجع ذلك بشكل جزئي إلى أنَّ البلدان الثلاثة الأقل نمواً ذات الأداء الجيد – السودان (٣١ في المائة من النساء في البرلمان)[٩٣٩] وجيبوتي (٢٦ في المائة)[٩٤٠] والصومال (٢٤ في المائة)[٩٤١] – قد طبقت جميعها نظام الحصص للنساء. استخدم العراق (٢٦ في المائة)، الذي كان أداؤه جيداً نسبياً، نظام الحصص في عملياته الانتخابية.[٩٤٢]

الجدول ٤,٤

الحصص القائمة على النوع الاجتماعي في النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا حسب نوع البرلمان

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	نوع البرلمان	حصص الأحزاب السياسية الطوعية	نوع الحصص	تفاصيل الحصص الدستورية	تفاصيل الحصص القانونية الانتخابية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية	من غرفة واحدة	-	مقاعد محجوزة	✓	
المغرب العربي	الجزائر	من غرفتين	غير متوفر	حصص مرشحين مقرَّرة		✓
	ليبيا	من غرفة واحدة	غير متوفر	حصص مرشحين مقرَّرة		✓
	المغرب	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓
	تونس	من غرفة واحدة	غير متوفر	حصص مرشحين مقرَّرة	✓	✓
المشرق العربي	مصر	من غرفة واحدة	غير متوفر	لا توجد حصص مقرَّرة		
	العراق	من غرفة واحدة	غير متوفر	مقاعد محجوزة	✓	✓
	الأردن	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓
	دولة فلسطين	من غرفة واحدة	غير متوفر	حصص مرشحين مقرَّرة		✓
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	من غرفة واحدة	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓
	الصومال	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة	✓	
	السودان	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓

المصدر: معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية

تقتضي هذه السياسات تخصيص عدد معيَّن من المقاعد للمرشحات، ويمكن تنظيمها من خلال طرق عديدة. سيستكشف القسم التالي هذه السياسات بالتفصيل. على الرغم من أنَّ نظام الحصص أظهر جدواه في ارتفاع عدد النساء في الهيئات التشريعية، فإنَّ هناك أدلة قليلة تفيد بأنَّ هذا الأمر سيؤدي إلى نتائج تعود بالنفع على النساء من الناحية العملية. أجريت أبحاث قليلة لدراسة تأثيرات ارتفاع التمثيل السياسي للنساء في النتائج التنموية لهن. ومع ذلك، وبالنظر إلى النتائج المختلطة التي تم الاطِّلاع عليها في الفصول السابقة من هذا التقرير، فإنه يبدو أنَّ ارتفاع أعداد المشرِّعات لا يقابله بالضرورة نتائج تنموية أفضل للنساء. لا تزال التحيزات الاجتماعية والثقافية، والعوائق القانونية والسياسية، والمشكلات المالية والمتعلقة بالتوظيف تفرض تحديات يتعين على النساء مواصلة التصدي لها.

أكَّد الأمين العام في تقريره على أنَّ نظام الحصص قد أسهم إسهاماً كبيراً في تحسين مشاركة النساء. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لدى البلدان التي تُقر نظام الحصص عدد أكبر من النساء في الحكومات وتمثيل متزايد.[٩٤٣] هناك بعض الأدلة تفيد بأنَّ نوع الحصص، بالإضافة إلى نوع الحكومة، لهما تأثير في مشاركة المرأة؛ حيث إنَّ البلدان التي تتبع نظام المقاعد المحجوزة تميل إلى عدم تقديم أداء كتلك البلدان التي

[٩٣٨] المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gender-quotas/country-tools/data/view/٢٠٠/٣٥

[٩٣٩] المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gender-quotas/country-tools/data/view/٢٦٠/٣٥

[٩٤٠] المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gender-quotas/country-tools/data/view/٩٣/٣٥

[٩٤١] المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gen-dertools/country-quotas/view/٢٧٠/٣٥

[٩٤٢] المرجع نفسه ارجع إلى https://www.idea.int/data/gender-quotas/country-tools/data/view/١٤٨/٣٥

[٩٤٣] مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، "مشاركة النساء الكاملة والفعَّالة وصنع القرارات في الحياة العامة، بالإضافة إلى القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: تقرير الأمين العام (Women's full and effective participation and decision-making in public life, as well as the elimination of violence, for girls and the empowerment of all women and girls : report of the Secretary-General)"، عام ٢٠٢٠.

تتبع نظام حصص للمرشحين أو اختياري.[٩٤٤] يبدو أنَّ الباحثين يوافقون على أنَّ نظام الحصص فعَّال لارتفاع التمثيل، ولكن يلزم إجراء مزيد من الأبحاث حول التأثير طويل الأمد لذلك التمثيل.

النساء في الحكومات

تكون مشاركة النساء على المستويين الوزاري والقضائي أكثر تنوعاً قليلاً. في بعض الحالات، تُقر البلدان نظام الحصص للنساء في السلطة القضائية. في وقت كتابة هذا التقرير، لم يُقر أي بلد مشمول بالدراسة حصصاً للوزيرات، وتتراوح النسبة المئوية للوزيرات بين صفر و٥٠ في المائة.

على المستوى التنفيذي، في المناصب الوزارية أو ذات الصلة بمجلس الوزراء، حقَّقت المرأة مكاسب كذلك. ومع ذلك، لا تزال النساء بحاجة إلى تحقيق التكافؤ مع الرجال على أي مستوى من مستويات الحكومة. وتستثنى من ذلك الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تمثِّل النساء نسبة ٥٠ في المائة من البرلمان الوطني، المجلس الوطني الاتحادي. يُعد هذا المستوى من التمثيل من الأمور الاستثنائية في المنطقة، ولا يُترجم إلى مناصب وزارية. بدءاً من يناير ٢٠٢٠، كان لبنان لديه النسبة الأكبر من النساء على المستوى الوزاري بنسبة ٣٢ في المائة، تليه مصر بنسبة ٢٤ في المائة. تشغل النساء في غالبية البلدان في المنطقة أقل من ١٥ في المائة من المناصب الوزارية (ارجع إلى المعلومات البيانية أدناه).

ومن المثير للاهتمام أنَّ النساء في تونس، وهي واحدة من البلدان الأكثر نجاحاً من حيث تمثيل النساء في البرلمان الوطني، تشغل نسبة ٧ في المائة فقط من المناصب الوزارية فيها. وهنا يمكن للفرد رؤية تأثير نظام الحصص التشريعية؛ حيث يمكن للنساء تحقيق مكاسب هائلة فيما يتعلق بالتمثيل عندما يفرض القانون نظام الحصص هذا. ومع ذلك، عند عدم وجود نظام الحصص هذا، كان من الملاحظ انخفاض مستويات المشاركة.

إنَّ انخفاض نسبة المناصب الوزارية التي تشغلها النساء يمكن تفسيره بأنَّ النساء تحظى بسلطة سياسية أقل. في الكثير من البلدان في المنطقة، تحظى السلطة التنفيذية بسلطات هائلة (بما في ذلك الوزيرات)؛ وعلى هذا النحو، فإنَّ انخفاض عدد الوزيرات معناه ضعف أصوات النساء عند اتخاذ القرارات. تكلَّف النساء في الكثير من البلدان بالوزارات المعنية بمشكلات النساء والأطفال. على الرغم من وجود بعض الحالات الاستثنائية، فإنَّ النساء تُكلَّفن بمنصب الوزيرات في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أو التنمية الاجتماعية أو ما يُسمى "بالوزارات الناعمة"، الأمر الذي يزيد من إضعافهن. شغلت النساء في مجلس الوزراء اللبناني، الذي شُكِّل في يناير ٢٠٢٠، مناصب وزيرات الدفاع والعدل والعمل، وهي وزارات كان الرجال يُكلَّفون بها تاريخياً. في السابق، تضمَّن مجلس الوزراء اللبناني أيضاً وزيرة للداخلية.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، شاركت الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في استجابات جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية. في الجزائر، شُكِّلت لجنة الأزمات الوطنية التي تضمَّنت ممثِّلين من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وفي تونس، تعاونت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن مع وزارة المالية في الاستجابة للأزمة التي تستهدف النساء والجماعات الأخرى. شارك المجلس القومي للمرأة بفاعلية في تخطيط بعض الإجراءات اللازمة لتخفيف تأثير الأزمة في العاملين في القطاع غير الرسمي. وشارك المجلس القومي للمرأة أيضاً في إدماج المنظور الجنساني في الإجراءات الأخرى المتعلقة بالسياسة، كما أنَّ رئيس المجلس هو جزء من لجنة الطوارئ التي شكَّلتها الحكومة. وأخيراً في الأردن، أصدرت اللجنة الوطنية الأردنية المعنية بشؤون النساء، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، موجزاً للسياسة يتناول التوصيات الواردة حول كيفية تقديم استجابة للجائحة تراعي النوع الاجتماعي.[٩٤٥]

[٩٤٤] Schramm, 'Do Quotas Actually Help Women in Politics?'

[٩٤٥] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير في المساواة بين الجنسين واستجابات السياسة (COVID-١٩ in the ME/NA region: impact on gender equality and policy responses)"، عام ٢٠٢٠.

معلومات بيانية: "المرأة في السياسة ٢٠٢٠: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Women in Politics ٢٠٢٠: Middle East & North Africa)"[٩٤٦]

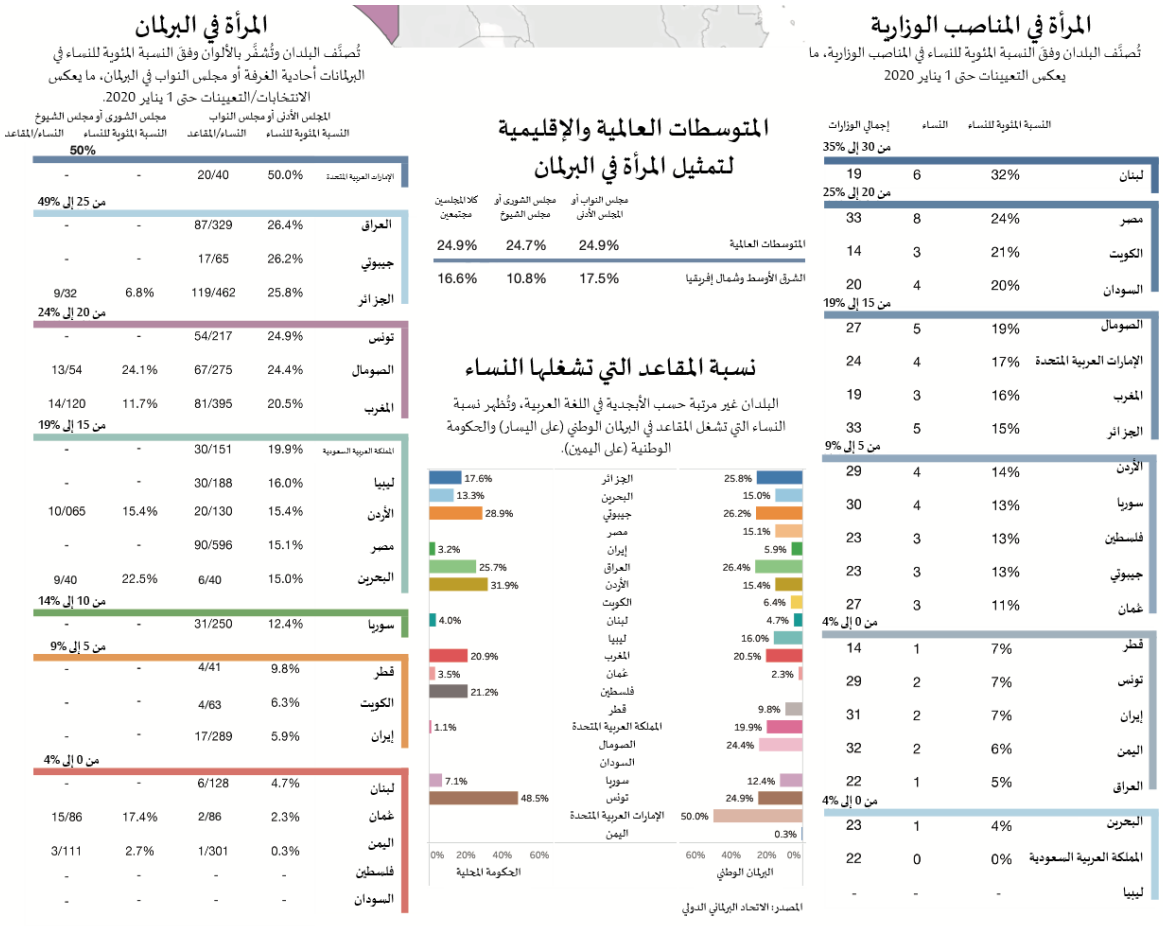

النساء في قطاع العدل

على الرغم من عدم وجود قوانين في المنطقة تحظر تقلُّد النساء منصب القاضيات أو المحاميات، فإنَّ الأعراف الاجتماعية في الكثير من البلدان لا تُشجِّع النساء على العمل و/أو بدء مسيرة مهنية في المجال القانوني. ورغم ذلك، حُقِّقت مكاسب مهمة في بعض الأماكن في مجال تمثيل النساء في القطاع القانوني/قطاع العدل، وترجع تلك المكاسب إلى الجهود المستهدفة المبذولة لدعم التعليم القانوني وتحديد حصص للإناث في القطاع القانوني/قطاع العدل.

يعود نجاح بعض البلدان في زيادة تمثيل النساء في قطاع العدالة بشكل جزئي إلى الجهود التي تبذلها الحكومات في هذا الشأن. على سبيل المثال، حدَّدت الإستراتيجية الوطنية للنساء، التي انتهجها الأردن في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، هدفاً للوصول إلى نسبة ٢٠ في المائة من النساء في السلطة القضائية، وهو ما تحقَّق في عام ٢٠١٥؛ وقد وضع مجلس القضاء هدفاً لرفع التمثيل إلى ٢٥ في المائة.[٩٤٧] شهد الأردن أيضاً ارتفاعاً ثابتاً في تمثيل النساء، بداية من ٤٨ قاضية في عام ٢٠٠٩ ووصولاً إلى ٢١١ قاضية في عام ٢٠١٨.[٩٤٨] افتتحت الكويت مناصبها الوزارية للنساء بمنصب وزيرة العدل.[٩٤٩] وقد حقَّق لبنان تكافؤاً بين الجنسين بفاعلية: حيث بلغت نسبة القاضيات ٤٩ في المائة من القضاة، وتقلَّدت بعضهن مؤخراً مناصب قضائية أعلى. وجاءت تونس (بنسبة ٤٣ في المائة) والجزائر (بنسبة ٤٢ في المائة) خلفه مباشرة. وقد أحرزت جيبوتي (بنسبة ٣٨ في المائة) والمغرب (بنسبة ٢٣ في المائة) والأردن (بنسبة ٢٢ في

[٩٤٦] المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي.

[٩٤٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٩٤٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة العوائق، وارتفاع الأعداد (Women in the Judiciary in the Arab States: Removing Barriers, Increasing Numbers)"، عام ٢٠١٩ صفحة ٢٨. s

[٩٤٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against the Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦.

المائة) أيضـاً تقدُّماً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة.[٩٥٠] شـهد عام ٢٠١٩ في السـودان تعيين امرأة على رأس السـلطة القضـائية، وفي جيبوتي تعيين امرأة على رأس المحكمة العليا.[٩٥١] توضِّـح هذه التحرُّكات الهائلة في فترة زمنية قصـيرة نسـبياً التقدُّم المُحرز في المنطقة، بالإضـافة إلى نجاح الدفاع عن إدماج النساء.

من ناحية أخرى كانت هناك العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي لتكوين مجموعات من القاضـيات؛ وقد قادتها منظمات، مثل: الشـبكة القانونية للنسـاء العربيات ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ولجنة الحقوقيين الدولية والمنظمة الدولية لقانون التنمية.[٩٥٢]

الجدول XX:

المرأة في السلطة القضائية (٢٠١٩)

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للقاضيات	عام البيانات	ملحوظات
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	٩	٢٠١٦	٧ من أصل ٤٩ (١٤,٢ في المائة من المدّعين العامين من الإناث)
	الكويت	-	٢٠١٧	ليست هناك قاضيات ولكن هناك ٢٢ نائبة للمدّعين. كما تعمل النساء في هيكل التحكيم التجاري، ولكنه لا يُعد من اختصاص السلطة القضائية.
	عُمان	-	٢٠١٧	ليست هناك قاضيات، ولكن تمثِّل النساء نسبة ٢٠ في المائة من المدّعين العامين.
	قطر	١	٢٠١١	
	المملكة العربية السعودية	أقل من ١	٢٠١٨	هناك محكِّمة واحدة في المحكمة التجارية، ويُعد منصباً شبه قضائياً.
	الإمارات العربية المتحدة	أقل من ١	٢٠١٥	ليست هناك سوى أربع قاضيات، ولكن هناك مدّعيات عامات كذلك.
المغرب العربي	الجزائر	٤٢	٢٠١٧	تُستثنى من هذه الأرقام هيئة التقاضي وإدارة الدفاع العام، اللتين تقعان ضمن اختصاص السلطة القضائية ولكنهما لا تتألفان من مناصب تتعلق بالقضاء. تمثَّل النساء تمثيلاً جيداً في كلتا المؤسستين؛ حيث تمثِّل نسبتهن بين الموظفين ٦١ في المائة و٦٨ في المائة على التوالي.
	ليبيا	١٤	غير معروف	
	المغرب	٢٣,٥	٢٠١٨	تمثِّل النساء نسبة ١٦ في المائة من المدّعين العامين.
	تونس		٢٠١٨	
المشرق العربي	مصر	أقل من ١	٢٠١٨	
	العراق	٧	٢٠١٨	
	الأردن	٢٢	٢٠١٨	تمثِّل النساء نسبة ٢,٧ في المائة من المدّعين العامين.
	لبنان	٤٩,٣	٢٠١٨	تمثِّل النساء نسبة ٣٠ في المائة من المدّعين العامين
	دولة فلسطين	١٧,٨	٢٠١٨	
	سوريا	١٧,٥	٢٠١٨	
البلدان الأقل نمواً	جيبوتي	٣٨,٦	٢٠٠٩	
	الصومال	-	٢٠١٨	
	السودان	١٢,٦	٢٠١٨	
	اليمن	١,٨	٢٠٠٦	
	الدول العربية	١٤		

[٩٥٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة العوائق، وارتفاع الأعداد (e Arab States: Women in the Judiciary in th Removing Barriers, Increasing Numbers)"، عام ٢٠١٩

[٩٥١] صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والعدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "تحليل التقدُّم المُحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)"، عام ٢٠١٩

[٩٥٢] المرجع نفسه

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة العوائق، وارتفاع الأعداد (Women in the Judiciary in the Arab States: Removing Barriers, Increasing Numbers)".

ملحوظات: إنَّ توافر البيانات أمام العامة حول تمثيل المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية أمرٌ غير متسق عموماً. إنَّ رصد تمثيل المرأة في السلطة القضائية أمرٌ لا يقوم به سوى عدد قليل من الدول العربية (مثل: المغرب ودولة فلسطين وتونس)؛ بالإضافة إلى أنَّ هذه الدول توفِّر البيانات ذات الصلة بانتظام لأصحاب المصلحة، ما يُشكِّل ممارسة إيجابية لا بد من محاكاتها. يُمثِّل الرقم الوارد في الجدول النسبة المئوية الإجمالية للقاضيات على مستوى جميع المحاكم داخل النظام القضائي للدولة (ومن ثَم، فإنَّ استبعاد المحاكم الدينية في الدول التي تُعد فيها هذه المحاكم كيانات منفصلة أمرٌ لا يخضع لسلطة الدول). بالنسبة إلى الدول التي لا تتوافر عنها بيانات منفصلة، أو التي لا يُفصل فيها بوضوح بين الأدوار المنوط بها كل نوع، تتضمن الأرقام أيضاً المدّعين العامين (أو ما يقابلهم). هذا ولأغراض إرشادية فقط، يتوافر المتوسط في الدول العربية، ويرجع ذلك إلى القيود الموضَّحة أعلاه.

على الرغم من ذلك، فإنه لا توجد قاضيات حتى الآن في كثير من البلدان. يكون المعدل العام لتمثيل النساء في السلطة القضائية في المنطقة هو الأقل في العالم.[٩٥٣] من ضمن أمثلة العوامل التي تسهم في انخفاض مستوى مشاركة النساء ما يأتي[٩٥٤]:

- ضعف الالتزامات بالمساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية وأطر السياسات؛
- المذاهب الدينية المحافظة؛
- انخفاض مستويات الشفافية والافتقار إلى الأنصاف في التعيينات؛
- العبء الواقع على كاهل النساء فيما يتعلق بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة؛
- الصور النمطية المتواصلة القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك فكرة أنَّ العمل في مجال القضاء غير ملائم للنساء؛
- الدعم المجزأ من الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والعمل المدني.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أنَّ جدوى نظام الحصص في ارتفاع عدد النساء في الهيئات التشريعية، فإنَّ هناك أدلة قليلة تفيد بأنَّ هذا الأمر سيؤدي إلى نتائج تعود بالنفع على النساء من الناحية العملية. وبسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية المستمدة من السيطرة الأبوية، لا تزال النساء تواجه تمييزاً عنصرياً في مجال القضاء؛ فعلى سبيل المثال، في لبنان يصطدم النساء اللواتي يسعين إلى أن يصبحن قاضيات غالباً بمهام قائمة على التمييز العنصري كما يواجهن تحدياً يتمثَّل في الاضطرار إلى "إنجاز المهام" من أجل إثبات قدراتهن.[٩٥٥]

التحيُّزات والتصوُّرات المتعلقة بالمرأة في السياسة

يتم تأمين الدخول في مجال السياسة عموماً من خلال آليتين، هما: التعيينات والانتخابات. يوجد في معظم البلدان في المنطقة شكل من أشكال الهيئات التشريعية، يتم انتخابه كلياً أو جزئياً من خلال تصويت العامة؛ وفي جميع البلدان المشمولة بالدراسة، يحق للنساء التصويت قانوناً.[٩٥٦] ومع ذلك، فإنَّ التحيُّز الإدراكي يميل إلى الحد من مشاركة النساء في السياسة.

إنَّ تصور النساء كقادة، وخاصة قادة سياسيين، أكثر سلبية بشكل ملحوظ في المنطقة عند المقارنة مع الإحصاءات العالمية. يعتقد أكثر من ٩٠ في المائة من الرجال في المنطقة أنَّ الرجال أفضل في القيادة، كما أنهم لا يوافقون على أنَّ حقوق النساء ضرورية، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٦٤ في المائة (ارجع إلى الشكل ٤,٥). تؤكِّد هذه الإحصاءات على أحد الأعراف الاجتماعية و/أو الثقافية المهمة في المنطقة – وهي أنَّ النساء لا يُنظر إليهن على أنهن من القادة الجماهيريين.

[٩٥٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

[٩٥٤] مقتبس من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٤. "المرأة في الحياة العامة – النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women in Public Life—Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa)"؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)".

[٩٥٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في لبنان (Women in the Judiciary in Lebanon)". عام ٢٠١٨، الصفحات من ٢٢ إلى ٢٣.

[٩٥٦] حق التصويت للمرأة وما وراءه، الشرق الأوسط (Women's Suffrage and Beyond, 'Middle East)

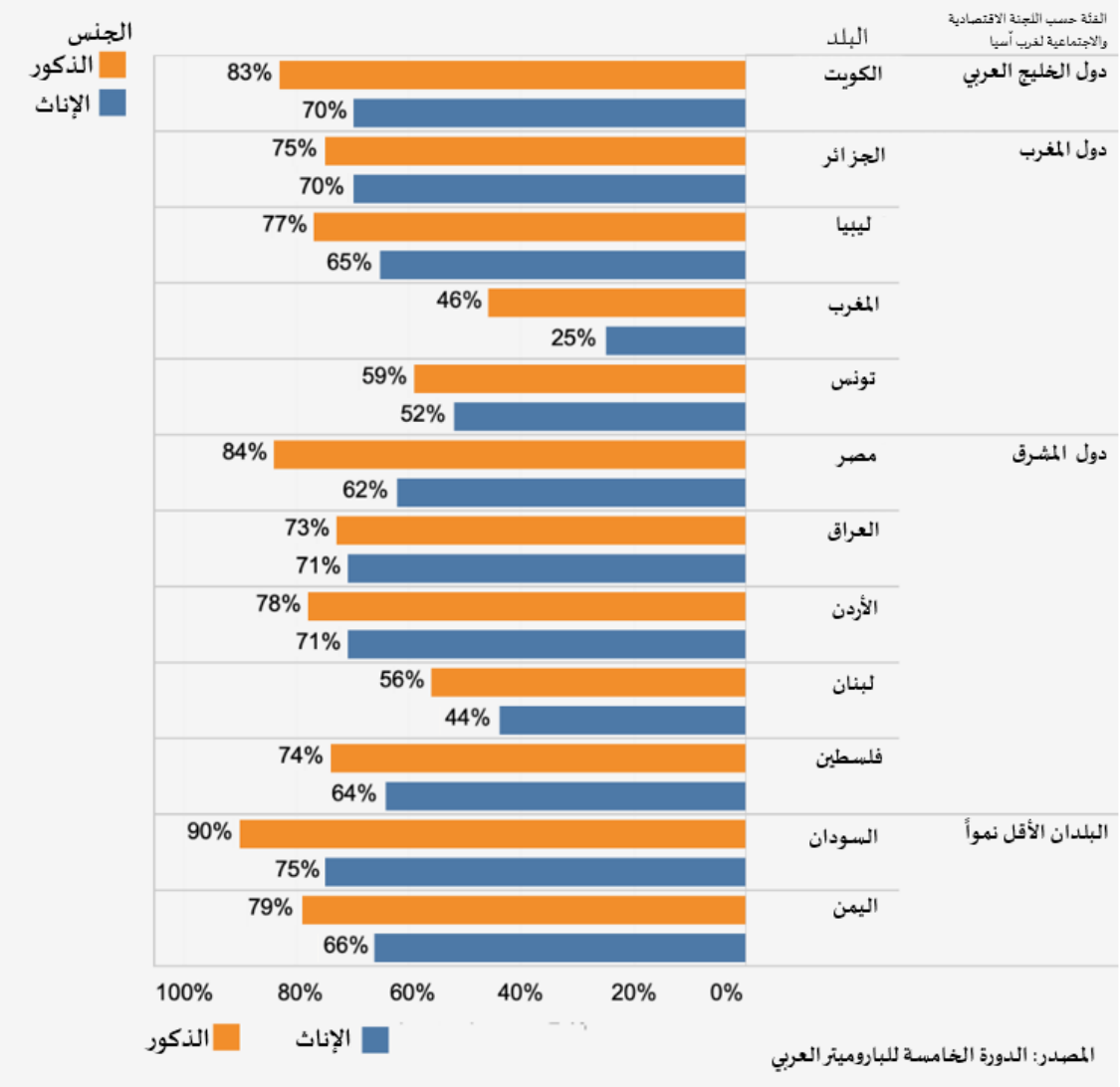

في حين يصعب قياس التحيُّزات باستخدام أدوات الاستبيان، ويمكن أن تتأثر بنوع الأسئلة المطروحة وأسلوبها، بالإضافة إلى رد فعل المشاركين تجاه مشرفي الاستبيان، تظهر البيانات باستمرار تحيُّزات متواصلة ضد النساء عند الحديث عن جعلهن قادة. تدل البيانات المتوافرة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنَّ التحيُّز القائم على النوع الاجتماعي أكثر انتشاراً بشكل ملحوظ في المنطقة بين الذكور والإناث مقارنة بالمتوسط في جميع أنحاء العالم: ٥٣ في المائة من النساء عالمياً مقابل ٧٥ في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية؛ و٦٤ في المائة من الرجال عالمياً مقابل ٩٠ في المائة من الرجال في المنطقة.[٩٥٧] يستند قياس التحيُّز السياسي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشرين، وهما: الرجال أفضل كقادة سياسيين عن النساء (موافق/غير موافق) والنساء لهن الحقوق نفسها كالرجال (مقياس ليكرت)،[٩٥٨] ولقد أصبح التحيُّز السياسي ضد النساء في المنطقة ملحوظاً. ومثلما هو موضَّح في الجدول أدناه، فإنَّ غالبية الرجال والنساء يظهروا تحيُّزاً ضد النساء في السياسة.[٩٥٩] تظهر هذه التحيُّزات أيضاً من خلال التصوُّرات المباشرة بأنَّ الرجال أفضل في السياسة من النساء، مثلما هو موضَّح في الجدول ٤,٦.[٩٦٠] تحصل النساء باستمرار على علامات رديئة من حيث استعدادهن أو قدرتهن على أن يصبحن من القادة السياسيين.

[٩٥٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معالجة الأعراف الاجتماعية: تغيير قواعد اللعبة في مجال عدم المساواة بين الجنسين (Tackling Social Norms: A Game Changer for Gender Inequalities)"

[٩٥٩] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معالجة الأعراف الاجتماعية: تغيير قواعد اللعبة في مجال عدم المساواة بين الجنسين (Tackling Social Norms: A Game Changer for Gender Inequalities)"

[٩٦٠] "الباروميتر العربي، الدورة الخامسة للباروميتر العربي"

الجدول ٤,٦

قياس التحيُّزات السياسية

البلد	نسبة النساء	نسبة الرجال
الجزائر	٧٠,٤٤	٨٩,٤٧
إيران	٧٩,٤٨	٨٩,٧١
العراق	٨٠,٢١	٩٥,٧١
الأردن	٩٠,٨٣	٩١,٥
الكويت	٧٨,٣٤	٩٣,٨٨
لبنان	٦٩,٦١	٨١,٤٦
ليبيا	٧٢,٢٥	٩٣,٠٧
المغرب	٥٥,٦٣	٨٢,٥٥
دولة فلسطين	٨٥,٣٥	٩٣,٤٤
قطر	٨٩,٩٥	٩٣,٤٦
تونس	٦٧,٢٥	٨٨,٤٩
اليمن	٧٩,٨٨	٩٤,٩٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية	٧٤,٧٥	٩٠,١٧
المتوسط العالمي	٥٣,٠٣	٦٤,٠١

المصدر: United Nations Development Program, 'Tackling Social Norms: A Game Changer for Gender Inequalities'.

العنف ضد النساء في السياسة

العنف ضد النساء في السياسة هو ظاهرة عالمية تقع بين فجوة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والعنف السياسي.[٩٦١] تتراوح أنواع العنف ضد النساء في السياسة بين العنف النفسي والعنف المصحوب بالأعراض والعنف الاقتصادي والعنف الجنسي والعنف البدني ومؤخراً أعمال العنف الإلكترونية.[٩٦٢] تُستخدم الاغتيالات المعنوية والعنف البدني، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي والتعليقات القائمة على التحيُّز الجنسي والإساءات اللفظية والتهديدات بالانتقام، كأدوات للترويع والإذلال وإنهاء الحياة السياسية للنساء. كشفت دراسة أجرتها شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (رائدات) حول حجم العنف ضد البرلمانيات في المنطقة العربية أنَّ ٧٩,٦ في المائة قد تعرَّضن لشكل أو أكثر من أشكال العنف، وأنَّ ٣٢ في المائة أفدن بتعرَّضهن للتحرش على الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي.[٩٦٣] بعد الانتفاضات العربية، استُهدفت العديد من القيادات والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ وفي بعض الحالات، تعرَّضن للقتل، مثلما شاهدنا في ليبيا[٩٦٤] والعراق.[٩٦٥]

المشاركة والقيادة في السلام والأمن

تبيَّن من خلال عمليات السلام حول العالم أنَّ إدماج النساء أمرٌ أساسي لخلق سلام ذي معنى ومستتب، رغم أنَّ مشاركة النساء في السلام والأمن أصبحت مؤخراً فقط إحدى أولويات المجتمع الدولي. ارتفعت الجهود المبذولة لتضمين النساء في مفاوضات السلام والجهود الأمنية منذ صدور قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ في عام ٢٠٠٠ ورقم ٢٢٤٢ في عام ٢٠١٥، والتي أكدت أهمية تطوير خطة العمل الوطنية المتعلقة بالنساء والسلام والأمن.

تشكِّل خطط العمل الوطنية، التي اعتمدتها البلدان منفردة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وما ينشأ عنه من قرارات، جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن. وهي أساسية لإشراك النساء والمجتمع المدني والحكومة في التأكُّد من أنَّ الدول تعمل جاهدة تجاه التزامها بمنع العنف وحماية النساء ومشاركة النساء والإغاثة وإعادة الإعمار، وقد يشمل التفاوض على إقرار تسويات سلمية وحل المشكلات التي طال أمدها. في الأعوام الـ ٢٠ التي انقضت منذ الاعتماد الأولي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، لا يزال تطوير خطط العمل الوطنية واعتمادها على المستوى الوطني يواجه تحديات جوهرية. سيستكشف هذا القسم الجهود الوطنية والإقليمية الجارية، والتحديات التي تواجه تنفيذ خطط العمل الوطنية في المنطقة.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ وعملية خطة العمل الوطنية

في أكتوبر عام ٢٠٠٠، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً رقم ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن. وقد أكَّد القرار، وهو الأول من نوعه، على أهمية تضمين النساء في عمليات السلام والمفاوضات الدائرة حوله إلى جانب وضع جدول أعمال لارتفاع إدماج النساء في الجهود المبذولة

---

[٩٦١] وفقَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يتمثَّل العنف ضد النساء في الحياة السياسية في أي فعل أو تهديد بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، وقد يؤدي إلى ضرر أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة تمنعها من ممارسة حقوقها السياسية وإدراكها، سواء أكانت في الأماكن العامة أم الخاصة، بما في ذلك الحق في التصويت وشغل المناصب العامة، والتصويت في السر وتنظيم الحملات الانتخابية بحرية، وتكوين الجمعيات والتجمع، والتمتع بحرية الرأي والتعبير. يمكن أن يرتكب هذا العنف أحد أفراد العائلة أو أحد أفراد المجتمع أو الدولة..." منع العنف ضد النساء في الانتخابات، دليل إعداد البرامج، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧.

[٩٦٢] الاتحاد البرلماني الدولي، "التحيز الجنساني والتحرش والعنف ضد البرلمانيات (Sexism, harassment and violence against women parliamentarians)"، عام ٢٠١٦.

[٩٦٣] "دراسة حول العنف ضد النساء في السياسة: البرلمانيات في العالم العربي (The Study on Violence against Women in Politics: Parliamentarians in the Arab World)": نموذج، صادر عن شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (رائدات)، عام ٢٠١٩

[٩٦٤] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: لا تزال المدافعات عن حقوق النساء تتعرَّضن للهجوم، بعد أربعة أعوام من اغتيال الناشطات (Libya: Women human rights defenders assassination's still under attack, four years after activist)"، عام ٢٠١٨.

[٩٦٥] مجموعة حقوق الأقليات الدولية، "ناشط مدني تحت التهديد (Civilian Activist under Threat)"، العراق، عام ٢٠١٨.

لتعزيز السلام والأمن حول العالم.[٩٦٦] في عام ٢٠٠٥، طالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدول الأعضاء بوضع خطط عمل وطنية متعلقة بالنساء والسلام والأمن؛ وبدءاً من عام ٢٠١٩، تم إقرار سبعة خطط عمل فقط على المستوى القُطري، وهي: العراق ودولة فلسطين والأردن وتونس ولبنان والسودان واليمن.[٩٦٧]

بالإضافة إلى هذه الخطط على المستوى القُطري، تبنَّت جامعة الدول العربية إستراتيجية إقليمية تتعلق بالنساء والسلام والأمن في عام ٢٠١٢، وتهدف إلى دعم الجهود المبذولة للنهوض بجدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن على المستوى الإقليمي.[٩٦٨] كما تم تنفيذ عمليات خطط العمل الوطنية على مستويات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة، مع توقف التخطيط على المستوى القُطري في ليبيا منذ النزاع الذي نشأ في عام ٢٠١٤.[٩٦٩]

أظهرت هذه الجهود التزاماً رائعاً تجاه إدماج أدوار النساء ومراعاتها في تحقيق السلام والأمن. تضمَّنت خطط العمل الوطنية الأولية الثلاث، في العراق ودولة فلسطين والأردن، إنجازات مهمة في توفير مستوى من المساءلة فيما يتعلق بالقيادة أثناء التصدي للتحديات التي تواجهها النساء في أوقات السلام والنزاعات. واستناداً إلى هذه الإنجازات، لا تزال الجهود جارية للتأكُّد من أنَّ خطط العمل الوطنية الحالية والمستقبلية تضع النساء في الحسبان بأنهن أكثر من مجرد ضحايا للعنف، إلى جانب تلبية الاحتياجات العملية للنساء والفتيات في المناطق التي تحكمها النزاعات.[٩٧٠]

على الرغم من أنَّ المنطقة تشهد مشاركة أكبر لوزراء الخارجية في جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن، وخاصة في مصر والمغرب وسوريا،[٩٧١] فلا بد من بذل جهود إضافية في تنفيذ أجندة العمل الخاصة بالنساء والسلام والأمن، وذلك بشكل أساسي من خلال تمكين المؤسسات المسؤولة، مثل: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة. أظهر تحليل أجري مؤخراً لاستجابات النساء والسلام والأمن في المنطقة أنَّ الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة تفتقر في الغالب إلى الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال خطط العمل الوطنية الخاصة بها بشكل كامل، وأنه لا يكون هناك تواصل كافٍ في الغالب مع كيانات خطط العمل الوطنية وأفراد إنفاذ القانون والأفراد العسكريين، وأنَّ هذه المؤسسات (مثل: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة) تعاني في الغالب أثناء النزاعات، وهو الوقت الذي طالما تكون فيه في أمسّ الحاجة إلى الدعم.[٩٧٢] أظهرت دراسة وطنية أجريت في العراق محدودية مشاركة الشابات في جدول أعمال السلام والأمن الوطني، ما يُبرز الحاجة إلى مشاركة أكبر للشباب من حيث برامج النساء والسلام والأمن.

شارك المجتمع المدني النسائي في المنطقة بفاعلية في جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن على المستوى الدولي. على سبيل المثال، أتاحت المناقشة المفتوحة حول النساء والسلام والأمن والمناقشة المفتوحة حول العنف الجنسي في النزاعات التي يعقدهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سنوياً السبل للناشطين لإطلاع المجتمع الدولي على وضع النساء والفتيات في البيئات المحتملة والمتضررة من النزاعات. والجدير بالذكر أنَّ ناشطين من دولة فلسطين[٩٧٣] والسودان[٩٧٤] وليبيا[٩٧٥] والعراق[٩٧٦] قد أدلوا جميعاً بشهادتهم أمام مجلس الأمن لإبراز تأثير النزاعات والاحتلال المرتبط بالنوع الاجتماعي في حياة النساء والفتيات في المنطقة، وضرورة حماية النساء والفتيات من العنف المرتبط بالنزاعات والقائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في آن واحد، والتهديدات التي تتعرَّض لها المدافعات عن حقوق الإنسان، وارتفاع مستوى إضفاء الطابع العسكري وانعدام الأمن في المنطقة، والحاجة إلى تحسين مشاركة النساء في عمليات صنع السلام وبنائه. على الرغم من توفير منظور جنساني للنزاع والاحتلال والانتقال، فإنَّ هذه التدخلات لا تزال تشير إلى أنَّ النساء والفتيات تتحمَّلن عبئاً استثنائياً في هذه السياقات، وأنَّ هناك المزيد الذي يلزم القيام به على المستويين الوطني والدولي لدعم الحماية والمشاركة.

---

[٩٦٦] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (لعام ٢٠٠٠) [بشأن النساء والسلام والأمن] (Security Council resolution ١٣٢٥ (٢٠٠٠) [on women and peace and security])"، بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٠

[٩٦٧] بارك، وفار، والعودات، "بعد ثمانية عشر عامًا: تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن في منطقة الدول العربية (Eighteen Years On: Assessing the Implementation of the UNSCR 1325 Women, Peace and Security Agenda in the Arab States Region)".

[٩٦٨] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "الإستراتيجية الإقليمية لحماية سلام وأمن المرأة العربية (Regional Strategy Protection of Arab Women Peace and Security)"

[٩٦٩] بارك، وفار، والعودات، "بعد ثمانية عشر عامًا: تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن في منطقة الدول العربية (Eighteen Years On: Assessing the Implementation of the UNSCR 1325 Women, Peace and Security Agenda in the Arab States Region)".

[٩٧٠] سوين، "موازنة الأولويات: الدروس والممارسات الجيدة من العراق والأردن وفلسطين لفِرق صياغة خطة العمل الوطنية رقم ١٣٢٥ (Balancing Priorities: Lessons and Good Practices from Iraq, Jordan and Palestine for NAP-1325 Drafting Teams)"

[٩٧١] للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطِّلاع على الاجتماع رفيع المستوى المتوافر على https://www.unescwa.org/events/high-level-virtual-meeting-occasion-20th-anniversary-unscr-1325

[٩٧٢] Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)، الإسكوا، 'Women, Peace and Security: The Role of Institutions in Times of Peace and War in المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية".

[٩٧٣] سنيورة، عام ٢٠١٨.

[٩٧٤] صلاح، عام ٢٠١٩.

[٩٧٥] مغيربي، عام ٢٠١٢؛ ميلود، عام ٢٠١٩.

[٩٧٦] اللامي، عام ٢٠١٤؛ محمد، عام ٢٠١٥.

النساء في مفاوضات السلام في المنطقة

على الرغم من إحراز تقدُّم في جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن، فإنَّ النساء لا تُشكِّل سوى ٤ في المائة من الموقِّعين على مفاوضات السلام وأقل من ١٠ في المائة من مفاوضي السلام عالمياً.[٩٧٧] في الذكرى الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، أصدر مجلس الأمن قرار متابعة (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٤٢) الذي أعاد التأكيد على التزام الأمم المتحدة بإدماج النساء في عمليات السلام، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة خبراء غير رسمية تكون مهمتها جمع المعلومات حول إستراتيجيات السلام في الدول الأعضاء وتوفير المعلومات وإسداء المشورة بشأن إدماج النساء في إستراتيجيات السلام والأمن ومحادثاتهما.[٩٧٨]

الجدول ٤,٧

النسبة المئوية لأدوار المفاوضين التي تشغلها النساء أثناء محادثات السلام

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للنساء	العام
المشرق العربي	دولة فلسطين	٢٥ في المائة	٢٠١٣
	سوريا	١٦ في المائة	٢٠١٧
البلدان الأقل نمواً	اليمن	٤ في المائة	٢٠١٨
	السودان	١٥ في المائة	٢٠١٨

المصدر: مجلس العلاقات الخارجية

مثلما هو موضَّح في الجدول ٤,٧، لا يزال هناك الكثير يمكن القيام به للتأكُّد من مشاركة النساء في عمليات السلام على مستوى أعلى.

لدى استعراض الـ ٢٠ عاماً الماضية من الجهود التي بذلتها المرأة كجزء من عمليات خطط العمل الوطنية الرسمية بالإضافة إلى نشاط المجتمع المدني، تم تحديد ثلاثة تحديات أساسية وهي: إضفاء الطابع العسكري على الجهود وإضفاء الطابع السياسي على عمليات السلام وانعدام المساءلة فيما يتعلق بعمليات خطط العمل الوطنية/برامج النساء والسلام والأمن.[٩٧٩] يؤدي إضفاء الطابع العسكري، من حيث القتال والنزاع الفعليين فضلاً عن الإدارة العسكرية للمفاوضات، وإضفاء الطابع السياسي إلى إقصاء النساء إلى حد كبير. ومثلما تم استكشافه مبكراً في هذا الفصل، لا تزال النساء تمثِّلن أقلية في الحكومات في المنطقة، كما أنهن لا تتقلَّدن في الغالب الوزارات التي تؤدي أدواراً محورية في النزاعات، مثل: وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني عمليات خطط العمل الوطنية نقصاً في التمويل في الغالب، ولا توفِّر الموارد اللازمة لضمان تنفيذ العملية بالكامل.[٩٨٠] نتيجة لذلك، وبالرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها النساء في الميدان، فإنَّ آليتي حشد الموارد والتنفيذ قد فشلتا في تحقيق المبتغى.

النساء وعمليات العدالة الانتقالية

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية على مدى الأعوام العشرة الماضية نزاعات واضطرابات سياسية مدمرة. لم يتمكن سوى عدد قليل من الدول المتضررة من الاستفادة من عمليات العدالة الانتقالية في ارتفاع الاستقرار وإصلاح التشريعات والمؤسسات. بالرغم من التحليلات النقدية الموجَّهة إلى فاعلية العدالة الانتقالية بوصفها عملية ونتائج، وخاصة بالنسبة إلى النساء والفئات السكانية المهمَّشة الأخرى،[٩٨١] فإنَّ العديد من منظمات حقوق الإنسان والمجتمعات المدنية النسائية في المنطقة تمكَّنت من المشاركة في تلك العمليات بدرجات متفاوتة من النجاح. في بعض الأجزاء من المنطقة، واجه النشطاء والمنظمات المعنية بحقوق النساء ردود فعل عنيفة أدت إلى ارتفاع انعدام الأمن وتضييق حد حقوق الإنسان.[٩٨٢]

والمثال الأبرز لمشاركة النساء في عمليات العدالة الانتقالية بعد الانتفاضات التي حدثت في تونس هو تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة في عام ٢٠١٤ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في الدولة في الفترة بين ١٩٥٥ و٢٠١٣. خلال الولاية التي تستمر حتى أربعة أعوام، تقلَّدت امرأة منصب رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، وتم تمثيل النساء بثلاثة من أصل ٨ من المفوضين، كما شاركت النساء في اللجان الفنية والاستشارات الوطنية إلى جانب المجتمع المدني النسائي.[٩٨٣] كانت اللجنة النسائية مسؤولة عن إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة والاستجابة للضحايا الإناث.[٩٨٤] بدأ اليمن أيضاً عملية العدالة الانتقالية في عام ٢٠١١؛ وبداية من مارس

---

[٩٧٧] أوكسفام، "صحيفة وقائع: المرأة والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Factsheet: Women, Peace and Security in the Middle East and North Africa Region)".

[٩٧٨] أويارزون، وريكروفت، "إرشادات لمجموعة الخبراء غير الرسمية حول المرأة والسلام والأمن (Guidelines for the Informal Expert Group on Women and Peace and Security"

[٩٧٩] Kaptan, 'UNSCR ١٣٢٥ at ٢٠ Years: Perspectives from Feminist Peace Activists and Civil Society'.

[٩٨٠] Ibid.

[٩٨١] بيل وأورورك، عام ٢٠٠٧.

[٩٨٢] تشابان، عام ٢٠١٨؛ كوك، عام ٢٠١٦.

[٩٨٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "موجز السياسة: استخدام نهج قائم على النوع الاجتماعي لتحقيق العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة (Policy Brief: Employing a gendered approach to transitional justice in the Arab region potential role of national women's machineries)"، كانت هذه هي لجنة الحقيقة الثانية في المنطقة؛ شهد المغرب انعقاد اللجنة الأولى في عام ٢٠٠٤.

[٩٨٤] الجنتري، عام ٢٠١٥.

٢٠١٣ وحتى يناير ٢٠١٤، تم تمثيل النســـاء بما يزيد على الربع في مؤتمر الحوار الوطني وتواصلت جهود المصالحة؛ وقد شكَّلت النساء نحو ٣٠ في المائة من أعضائه البالغ عددهم ٥٦٥ عضواً.[٩٨٥] ومع ذلك، فإنَّ العملية قد توقفت في نهاية الأمر؛ حيث دخلت البلاد في مرحلة عنيفة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

عدَّلت العديد من الدول دساتيرها كجزء من العمليات الانتقالية، وذلك من خلال إسهامات من المنظمات النسائية والناشطات غالباً؛ يمكن ملاحظة هذا الأمر في مصر والمغرب وتونس واليمن.[٩٨٦] بالإضافة إلى ذلك، شاركت أيضاً الكثير من الدول، بدعم من المنظمات النسائية والناشطات، في الإصلاح القانوني الذي يستهدف العنف ضد النساء والفتيات بدرجات متفاوتة من النجاح والاستدامة، وخاصة بالنظر إلى أنَّ عدداً قليلاً للغاية من الدول نجحت في مساعيها المتعلقة بالعدالة الانتقالية وأنَّ هذا النزاع لا يزال يؤثر في المنطقة.[٩٨٧]

[٩٨٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "موجز السياسة: استخدام نهج قائم على النوع الاجتماعي لتحقيق العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة (Policy Brief: Employing a gendered approach to transitional justice in the Arab region potential role of national women's machineries)"، عام ٢٠١٩.

[٩٨٦] ارجع إلى: الصدة، من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤؛ ماكاندرز، عام ٢٠١٤؛ ناير، من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤؛ شاراد وزاروق، عام ٢٠١٤؛ تشابان، عام ٢٠١٨.

[٩٨٧] تشابان، عام ٢٠١٨.

الملحقات

الأعمال الوارد ذكرها
ملحق ١

الأعمال الوارد ذكرها

تمهيد: حقوق الفتيات والنساء وتمكينهن

آن ماري عقيقي، "تقرير يتعلق بتقييم اليافعات (Adolescent Girls Assessment Report)"، طرابلس، ليبيا، المجلس النرويجي للاجئين، عام ٢٠١٩.

زهرة البرازي ولورا فان فاس، "فهم الحرمان من الحصول على الجنسية في سياق اللاجئين في سوريا (Understanding Statelessness in the Syria Refugee Context)"، المجلس النرويجي للاجئين ومعهد الحرمان من الحصول على الجنسية والاحتواء، عام ٢٠١٦، https://www.nrc.no/resources/reports/understanding-statelessness-in-the-syria-refugee-context/

منظمة العفو الدولية، "حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة لعام ٢٠١٨ (Human Rights in the Middle East and North Africa: Review of ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٩. https://www.amnesty.org/en/documents/MDE٠١/٢٠١٩/en/

منظمة العفو الدولية "بيتهم هو سجني: استغلال عاملات المنازل الوافدات في لبنان (Their House is my Prison: Exploitation of Migrant Domestic Workers in Lebanon)"، عام ٢٠١٩، https://www.amnesty.org/en/documents/mde١٨g/٠٢٢/٢٠١٩/en/.

رنا عون، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في عاملات المنازل الوافدات في الشرق الأوسط (Impact on Female Migrant Domestic Workers in the Middle East ١٩-COVID)"، مكتب المساعدة لمجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠. http://www.sddirect.org.uk/media/١٩٥٣/covid-١٩-impact-and-vulnerable-female-migrant-domestic-workers_english.pdf

المحور الإقليمي للقوة الاقتصادية التطبيقية التابع لمنظمة الإغاثة كير، "التمكين الاقتصادي للنساء من خلال نُهج التحوُّل القائمة على النوع الاجتماعي – دليل من تجربة منظمة الإغاثة كير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Evidence from CARE—Transformative Approaches to Economic Empowerment through Gender Equality in the Middle East and North Africa Experiences)"، منظمة الإغاثة كير، عام ٢٠١٩. http://careevaluations.org/wp-content/uploads/Bringing-MENA-in-Emp-Econ-to-closer-Gender-Equality-Toolkit-September-٤-FINAL.pdf.٢٠١٩

اتحاد الفتيات اليافعات، "الشركاء والحلفاء: مجموعة الأدوات اللازمة للمشاركة الهادفة للفتيات اليافعات (Adolescent Girl Engagement and Allies: Toolkit for Meaningful Partners)"، عام ٢٠١٥. https://coalitionforadolescentgirls.org/wp-content/uploads/٢٠١٥/١٢/AGPartnersandAlliesToolKit_١٠-compressed.pdf

الاتحاد العام لنساء مصر، وتحالف النساء العربيات، وشبكة المرأة العربية لتحقيق التكافؤ والتضامن (ثائرة)، وائتلاف البرلمانيات العربيات لتحقيق المساواة، وفريق الخبراء المعني بشؤون النوع الاجتماعي لجنوب البحر المتوسط، "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (MENA Regional Parallel Report Beijing+٢٥)"، عام ٢٠١٩. https://ngocsw.org/wp-content/uploads/٢٠٢٠/٠١/MENA-Beijing٢٥-parallel-RPT.pdf

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المستدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

كاترينا دالاكورا، "النساء والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the Post-Juncture ٢٠١١)"، التقارير النهائية لمشروع المنارة، رقم ٣، مارس ٢٠١٩.

تاتيانا الغصين وآخرون، "انتشار عنف الشريك الحميم ضد المرأة في العالم العربي: مراجعة منهجية (Prevalence of intimate partner violence against women in the Arab world: a systematic review)"، المجلد ١٩، رقم ٢٩، بي إم سي الدولية للصحة وحقوق الإنسان، عام ٢٠١٩. https://doi.org/١٠,١١٨٦/s١٢٩١٤-٠١٩-٠٢١٥-٥

الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة، "ترجمة غير رسمية للتقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة حول التقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، بكين بعد ٢٥ عاماً (The United Arab Emirates National Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Unofficial Translation Beijing +٢٥)"، عام ٢٠١٩. https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/csw/٦٤-national-reviews/uae_en.pdf?la=en&vs=٢٠٢

سارة الغزاوي، "صحيفة وقائع: النساء والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women, Peace and Security in the Middle East and North Africa Region Factsheet)"، أكسفورد: أوكسفام، عام ٢٠١٦.

-١٧٠٢١٦-mena-security-peace-women-factsheet-ib/٥٩٦٣٩٢/١٠٥٤٦https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/
isAllowed=y&٥en.pdf?sequence=

منظمة هيومن رايتس ووتش، "الجرأة في الشدائد: نشاط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Audacity in Adversity: LGBT Activism in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٨.
africa-north-and-east-middle-activism-adversity/lgbt-audacity/١٦/٠٤/٢٠١٨https://www.hrw.org/report/

منظمة هيومن رايتس ووتش، "لا تعاقبني على مَن أنا: التمييز العنصري المنهجي ضد النساء مغايري الهوية الجنسانية في لبنان (o I t Punish Me for Wh'Don :'Am Women in Lebanon Systematic Discrimination Against Transgender)"، عام ٢٠١٩.
-women-transgender-against-discrimination-am/systemic-i-who-me-punish-dont/٠٣/٠٩/٢٠١٩https://www.hrw.org/report/
lebanon

منظمة العمل الدولية، "حماية حقوق عاملات المنازل الوافدات: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة العربية (Protecting the Rights of Migrant Domestic Workers: Good Practices and Lessons Learned from the Arab Region)"، منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٥.
pdf.٤٠٢٣٦٤beirut/documents/publication/wcms_-ro---arabstates/---groups/public//٥https://www.ilo.org/wcmsp

منظمة العمل الدولية، "سلسلة موجزة عن التأثير، الإصدار ٩: تعزيز تمكين المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقييم سريع لأدلة تدخلات سوق العمل (Impact Brief Series, Issue ٩: Assessment s Empowerment in the Middle East and North Africa, A Rapid Evidence'Promoting Women of Labour Market Interventions)"، منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٧. https://www.ilo.org/wcmsp٥//groups/public/---
pdf.٥٦٣٨٦٥ed_emp/documents/publication/wcms_

اللجنة الوطنية الأردنية المعنية بشؤون النساء، "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (Comprehensive National Review of the Progress in the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action ٢٥Years On)"، عام ٢٠١٩.
٧١٠en.pdf?la=en&vs=-reviews/jordan-national/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw//-https://www.unwomen.org/

أظفر خان وهيلين هاروف تافيل، "إصلاح نظام الكفالة: التحديات والفرص في المضي قدماً (Reforming the Kafala: Challenges and Opportunities in Moving Forward)"، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، عام ٢٠١١.
journalCode=amja؟٠١١٧١٩٦٨١١٠٢٠٠٠٣٠٣/١٠,١١٧٧agepub.com/doi/abs/https://journals.s

سارة مارتن وكريستين أندرسون، "الاستماع والمشاركة والتمكين: إستراتيجية لتوسيع الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا (Engage, and ،Listen the Response to Adolescent Girls in Syria Empower: A Strategy to Expand Upon and Strengthen)"، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) ومركز المجموعة الصحية في تركيا، عام ٢٠١٧.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "المرأة في الحياة العامة – النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (en in Wom Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa—Public Life)"، عام ٢٠١٤.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "التقرير الوطني حول تنفيذ منهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (بكين بعد ٢٥ عاماً): الجزائر (National Report on the Implementation the Beijing Platform for Action after ٢٥the Beijing) ٢٥+years (Algeria)"، عام ٢٠١٩. https://www.unwomen.org/-
١٠٤٣en.pdf?la=en&vs=-reviews/algeria-national/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw//

جمهورية العراق، "المراجعة الوطنية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (٢٥+National Review of the Implementation of Beijing Declaration and Platform for Action)"، عام ٢٠١٩. https://www.unwomen.org/-tionalna/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw//-
٤٦٥٧reviews/iraq_en.pdf?la=en&vs=

إيمان الصيرفي، "أشخاص غير مرئيين: النساء والفتيات ذوي الإعاقة والوصول الى المنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (Invisible People: Women and Girls with Disabilities and A ccess to Rights Organizations to in the West Bank, Gaza Strip, and Palestinian Refugee Camps in Lebanon)"، عام ٢٠١٣.
and per ٢٠women per cent٢٠people per cent٢٠Invisible per cent/١/٢١٧/٢٠,٥٠٠,١١٨٨٩https://fada.birzeit.edu/bitstream/
disabilities.pdf٢٠th per centwi٢٠girls per cent٢٠cent

ماي صيقلي ورودساز رحيل وكورين فان إيجتن، "وضع المرأة في بلدان الخليج (The Situation of Women in the Gulf States)"، بروكسل، البرلمان الأوروبي، عام ٢٠١٤.

وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين، "التقرير الوطني حول الإنجازات والتحديات والإجراءات في بكين بعد ٢٥ عاماً (٢٥National Report on Beijing + Accomplishments, Challenges and Procedures)"، عام ٢٠١٩. https://www.unwomen.org/-
١٠٤٩en.pdf?la=en&vs=-reviews/palestine-national/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw//

الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في الجمهورية العربية السورية، "التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية في بكين بعد ٢٥ عاماً (National Report of the Syrian Arab Republic Beijing+ ٢٥)"، عام ٢٠١٩. https://www.unwomen.org/-
٥٤٢٣reviews/syria_en.pdf?la=en&vs=-national/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw//

طلحة بوركي، "التأثير غير المباشر لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في النساء (The indirect impact of COVID-١٩ on women)"، عام ٢٠٢٠.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معالجة الأعراف الاجتماعية - تغيير قواعد اللعبة لعدم المساواة بين الجنسين (Tackling Social Norms – A Game Changer for Gender Inequalities)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠٢٠. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hd_perspectives_gsni.pdf

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: جيبوتي (Gender Justice and the Law: Djibouti)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨. https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender per cent٢٠Justice/English/Full per cent٢٠reports/Djibouti per cent٢٠Country Assessment per cent٢٠-٢٠per cent٢٠English٢٠per cent -min.pdf

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: مصر (Gender Justice and the Law: Egypt)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨. https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender per cent٢٠Justice/English/Full per cent٢٠reports/Egypt per cent٢٠Country Assessment per cent٢٠-٢٠per cent٢٠English٢٠per cent -min.pdf

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: ليبيا (Gender Justice and the Law: Libya)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: المغرب (Gender Justice and the Law: Morocco)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: فلسطين (Gender Justice and the Law: Palestine)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨. https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine.Country.Assessment.Eng_.pdf

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "المساحات الآمنة للنساء والفتيات (Women and Girls Safe Spaces)"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عام ٢٠١٥. https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UNFPA per cent٢٠A per cent٢٠Women per cent٢٠and per cent٢٠Girls per cent٢٠Safe per cent٢٠Spaces per cent٢٠Guidance per cent٢٠١B٥per cent٥٥D.pdf

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف لعام ٢٠١٧: المغرب (UNICEF Annual Report ٢٠١٧: Morocco)" (Gender Justice and the Law: Morocco)"، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، عام ٢٠١٧. https://www.unicef.org/about/annualreport/files/Morocco_COAR.pdf_٢٠١٧

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "مبادرة تعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إطار مفاهيمي وبرنامجي (Life Skills and Citizenship Education Initiative Middle East and North Africa: Conceptual and Programmatic Framework)"، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، عام ٢٠١٩. https://www.unicef.org/menا/sites/unicef.org.mena/files/٢٠١٩-١١/٢٠LSCE per cent٢٠Conceptual per cent٢٠and per cent٢٠Programmatic per cent٢٠Framework_EN.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، "الأصوات الصادرة من سوريا ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Voices from Syria ٢٠٢٠: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview)"، عام ٢٠٢٠.
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/voices_from_syria_٢٠٢٠_fin_al_draft.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الشيخوخة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: المراجعة الثالثة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية حول الشيخوخة (International Plan of Action on Ageing: Third Review and Appraisal of the Madrid Ageing in ESCWA Member States)"، عام ٢٠١٧.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية (The State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين +٢٠) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/٢٢٨٣ESCWA_Women per cent٢٠and per cent٢٠Gender per cent٢٠Equality per cent٢٠in per cent٢٠the per cent٢٠Arab per cent٢٠Region_Beijing٢٠pdf.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية (The State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الإقليمي، "قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدُّم المُحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region)"، عام ٢٠١٩. https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender per cent٢٠Justice/English/Regional per cent٢٠Report per cent٢٠English/RegionalReport.Eng.pdf

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقييم الإستراتيجية الوطنية للنساء وتحليل أوضاع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الأردن (in Jordan Evaluation of the National Strategy for Women and Situational Analysis of Women's Rights and Gender Equality)"، عام ٢٠١٩. http://gate.unwomen.org/EvaluationDocument/Download?evaluationDocumentID=٩٣٠٩

مشروع إحصاءات النساء، "مقياس رقم ٥: الإطار الحكومي للمساواة بين الجنسين (Government Framework for Gender Equality: ٥#Scale)"، عام ٢٠١٥.

المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Report)"، عام ٢٠٢٠. http://www.weforum.org/docs/WEF_GGGR_٢٠٢٠.pdf

البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/١٠٩٨٦/٣٢٦٣٩/٩٧٨١٤٦٤٨١٥٣٢٤.pdf

عباسي ومحمد مهدي وآخرون، "أوجه عدم المساواة بين الجنسين في جودة النظام الغذائي ونمطها الاجتماعي والاقتصادي في سياق التحول الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة متعددة القطاعات أُجريت في تونس (economic -Gender inequalities in diet quality and their socio study in Tunisia sectional-patterning in a nutrition transition context in the Middle East and North Africa: a cross)"، مجلة نيوتريشن جورنال ١٨:١٨، عام ٢٠١٩.

مايكل أكلاند ويانغ باك تشوي وبيكا بوسكا، "إعادة التفكير في مصطلحي الأمراض غير السارية والأمراض المزمنة (ble communica-Rethinking the terms non disease and chronic disease)"، مجلة علم الأوبئة وصحة المجتمع ٢٠٠٣؛ ٥٧:٨٣٨- ٨٣٩.

آن ماري آن ماري، عام ٢٠١٩. "تقرير يتعلق بتقييم اليافعات (Adolescent Girls Assessment Report)"، طرابلس، ليبيا، المجلس النرويجي للاجئين.

زهرة البرازي ولورا فون فاس، "فهم الحرمان من الحصول على الجنسية في سياق اللاجئين في سوريا (Understanding Statelessness in the Syria Refugee Context)". المجلس النرويجي للاجئين ومعهد الحرمان من الحصول على الجنسية والاحتواء (ISI)، لعام ٢٠١٦.

دينا ألس وسارة ميتيكي وماريان ستيفوبولوس وميشيل إف جافي ومجتبى كمالي وماريلا مونيوزانجابو وسلون شاه وراجيش بالفيا جاين وأناندي راداكريشنان وفهد جاي صديقي وأنوشكا أتالولجان وذوالفقار بوتا. "تقديم تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للنساء والأطفال في البيئات التي تحكمها النزاعات: مراجعة منهجية. (Delivering water, sanitation and hygiene interventions to women and children in conflict settings: a systematic review.)" قسم الصحة العالمية في المجلة الطبية البريطانية، عام ٢٠٢٠.

ذكرى محمد جابر علوش وآخرون، "المراجعة الوطنية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (National Review of the Implementation of Beijing Declaration and Platform for Action, Republic of Iraq ٢٥+)"، جمهورية العراق، عام ٢٠١٩.

رياض آيه الزاهب، "مراجعة العوامل المرتبطة ببدء الرضاعة الطبيعية في الوقت المناسب والرضاعة الطبيعية الحصرية في الشرق الأوسط (f A Review o the Factors Associated with the Timely Initiation of Breastfeeding and Exclusive Breastfeeding in the Middle East)"، منشورات سايدج، عام ٢٠١٧.

منظمة العفو الدولية، "حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة لعام ٢٠١٨ (Human Rights in the Middle East and North Africa: Review of ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٩.

منظمة العفو الدولية "بيتهم هو سجني: استغلال عاملات المنازل الوافدات في لبنان (nt Domestic Their House is my Prison: Exploitation of Migra Workers in Lebanon)"، عام ٢٠١٩.

رنا عون، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في عاملات المنازل الوافدات في الشرق الأوسط (Impact on Female Migrant Domestic ١٩-COVID Workers in the Middle East)"، مكتب المساعدة لمجال المسؤولية عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠.

ويليام أفيس، "تأثير الأزمات التي طال أمدها في المواقف والتطلعات (The impact of protracted crises on attitudes and aspirations)"، عام ٢٠١٦.

المحور الإقليمي للقوة الاقتصادية التطبيقية التابع لمنظمة الإغاثة كير، "التمكين الاقتصادي للنساء من خلال نُهج التحوُّل القائمة على النوع الاجتماعي – دليل من تجربة منظمة الإغاثة كير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (s Economic Empowerment through Gender 'Women ast and North Africas Experience in Middle E'Evidence from CARE—Transformative Approaches)"، عام ٢٠١٩.

فرانشيسكا إل كافالارو وآخرون، "الاتجاهات السائدة في الولادة القيصرية حسب البلد والشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة: الاستطلاعات الشاملة لعدة قطاعات في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Trends in caesarean delivery by co untry and wealth quintile: cross sectional -Saharan Africa-surveys in southern Asia and sub)"، نشرة منظمة الصحة العالمية، عام ٢٠١٣.

الركيزة ١

"المراجعة الوطنية الشـاملة للتقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً، (Progress Made Comprehensive National Review of the Towards the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action+٢٥)"، التقرير الوطني الليبي، عام ٢٠١٩.

كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السـياسـية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Domestic Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and e Transformations, Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at th post-٢٠١١ Juncture)"، عام ٢٠١٩.

"الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (Demographic and Health Survey)"، مصر، عام ٢٠١٤

"الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (Demographic and Health Survey)"، الأردن، عام ٢٠١٧.

لون ديب وآخرون، "المياه والأزمات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يستطيع موفِّرو خدمات المياه تحسين صمودهم؟ ورقة عمل (Water, Crises and Conflict in MENA: How Can Water Service Providers Improve Their Resilience? Working Paper)"، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، عام ٢٠١٧.

كندرا دوبوي وسيري آس راستاد، "الاتجاهات في النزاعات المسلحة، في الفترة من ١٩٤٦ إلى ٢٠١٧ (Trends in Armed Conflict, ١٩٤٦– ٢٠١٧)"، اتجاهات النزاعات، ٥. أوسلو، عام ٢٠١٨.

الاتحاد العام لنسـاء مصـر، وتحالف النسـاء العربيات، وشـبكة المرأة العربية لتحقيق التكافؤ والتضـامن (ثائرة)، وائتلاف البرلمانيات العربيات لتحقيق المسـاواة، وفريق الخبراء المعني بشـؤون النوع الاجتماعي لجنوب البحر المتوسـط، "التقرير الإقليمي الموازي لمنطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، بكين بعد ٢٥ عاماً (MENA Regional Parallel Report Beijing+٢٥)"، عام ٢٠١٩.

تاتيانا الغصـين وسـارة بوت وشـذى عقيق وآخرون، "انتشـار عنف الشـريك الحميم ضـد المرأة في العالم العربي: مراجعة منهجية (Prevalence of intimate partner violence against women in the Arab world: a systematic review.)" بي إم سي الدولية للصحة وحقوق الإنسان، عام ٢٠١٩.

"تدابير متسـاوية ٢٠٣٠، تسـخير قوة البيانات من أجل المسـاواة بين الجنسـين (Equal Measures ٢٠٣٠، Harnessing the Power of Data for Gender Equality)"، منظمة Plan International، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "في مهب العواصـف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمسـاواة بين الجنسـين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Beijing Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+٢٠))"، عام ٢٠١٦.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "الشـيخوخة في الدول الأعضـاء في اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا: المراجعة الثالثة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية حول الشـيخوخة (Ageing in ESCWA Member States: Third Review and Appraisal of the Madrid International Plan of Action on Ageing)"، عام ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: التوقعات المتعلقة بتحسـين الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Arab Horizon ٢٠٣٠: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير عن الفقر متعدد الأبعاد لدى العرب (Arab Multidimensional Poverty Report)"، عام ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "المجتمع العربي، خلاصـة وافية للإحصـاءات الاجتماعية (Arab Society, a compendium of Social Statistics)" (العدد رقم ١٢)، عام ٢٠١٦.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "تقرير عام ٢٠٢٠ حول التنمية المسـتدامة العربية (Arab Sustainable Development Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "التقدم نحو الأمن المائي في المنطقة العربية (Moving towards Water Security in the Arab Region)"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "مراكز إيواء للنسـاء الناجيات من العنف: مدى توافرها وإمكانية الوصـول إليها في المنطقة العربية (Women Survivors of Violence: Availability and Accessibility in the Arab Region for Shelters)"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "الوضـع الاجتماعي والاقتصـادي للنسـاء والفتيات الفلسـطينيات (من يوليو ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٨) (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls (July ٢٠١٦– June ٢٠١٨))"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "وضـع العدالة القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "تعزيز الحماية الاجتماعية للأشـخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية (Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries)"، عام ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسـيا، "أهداف التنمية المسـتدامة في المنطقة العربية المتضـررة من النزاعات، رصـد أهداف التنمية المسـتدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن الاسـتبيانات حول الأسـر المعيشـية (The Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Monitoring the Sustainable Development Goals with Household Survey Microdata)"، عام ٢٠١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تتبع الأمن الغذائي في المنطقة العربية (Tracking Food Security in the Arab Region)"، ملخص تنفيذي، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "الصراع في الجمهورية العربية السورية، الانعكاسات على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية (The Economy & MDGs-Conflict in the Syrian Arab Republic, Implications for the Macro)"، عام ٢٠١٤.

منظمة الأغذية والزراعة، "النوع الاجتماعي والتغذية (Gender and Nutrition)"، بلا تاريخ.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والجوع (Near East and North Africa, Regional Overview of Food Security and Hunger)"، عام ٢٠١٨.

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩، إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل الحِميَات الصحية وتحسين التغذية (Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa ٢٠١٩ – Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition)"، لعام ٢٠٢٠.

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٠ تحويل الأنظمة الغذائية إلى أنظمة غذائية صحية ميسورة التكلفة. (The State of Food Security and Nutrition in the World ٢٠٢٠. Transforming food systems for affordable healthy diets.)" روما، منظمة الأغذية والزراعة، عام ٢٠٢٠.

فريدريك فيدرسبيل ومحمد علي، "تفشي الكوليرا في اليمن: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام (The cholera outbreak in Yemen: lessons learned and way forward)". مجلة BMC للصحة العامة ١٨، ١٣٣٨، عام ٢٠١٨.

مايا فهلنج وآخرون، "الشباب الذين يعيشون في خضم الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة أدبية منهجية وتحليل مركّز للمشهد (Youth in crisis in the Middle East and North Africa: a systematic literature review and focused landscape analysis)"، المجلة الصحية لشرق المتوسط، المجلد ٢١، العدد ١٢، عام ٢٠١٥.

هازل جاردنر وآخرون، "الممارسات التي تتبعها المرأة الإماراتية عند تغذية الرضع في مدينة أبو ظبي التي تشهد تطوراً بوتيرة سريعة (Infant Feeding Practices of Emirati Women in the Rapidly Developing City of Abu Dhabi)"، الإمارات العربية المتحدة. المجلة الدولية للبحوث البيئية والصحة العامة. عام ٢٠١٥.

هالة غطاس، "الأمن الغذائي والتغذية في سياق التحوُّل الغذائي العالمي (Food Security and Nutrition in the Context of the Global Nutrition Transition)"، منظمة الأغذية والزراعة، عام ٢٠١٤.

سارة الغزاوي، "صحيفة وقائع: النساء والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women, Peace and Security in the Middle East and North Africa Region)". أوكسفورد: أوكسفام، عام ٢٠١٦.

الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي، "التقرير العالمي عن أزمات الغذاء لعام ٢٠٢٠، تحليل مشترك لاتخاذ القرارات بشكل أفضل (Global Report on Food Crises, Joint Analysis for Better Decisions ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

دنيز جوكينجينا وآخرون، "فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: الاتجاهات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (HIV/AIDS: trends in the Middle East and North Africa region)"، المجلة الدولية للأمراض المعدية، المجلد ٤٤، الصفحات من ٦٦ إلى ٧٣، عام ٢٠١٦.

معهد غوتماشر، "الإجهاض في جميع أنحاء العالم ٢٠١٧: التقدُّم غير المتساوي، والتفاوت في الوصول (Uneven Progress and Unequal Access: Abortion Worldwide ٢٠١٧)"، عام ٢٠١٧.

معهد غوتماشر، "استخلاص النتائج: الاستثمار في وسائل منع الحمل وصحة الأم والوليد (Adding It Up: Investing in Contraception and Maternal and Newborn Health)"، عام ٢٠١٧ - منهجية التقدير، عام ٢٠١٧.

منظمة هيومن رايتس ووتش، "الجرأة في الشدائد: نشاط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Audacity in Adversity: LGBT Activism in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٨.

منظمة هيومن رايتس ووتش، "لا تعاقبني على مَن أنا: التمييز العنصري المنهجي ضد النساء مغايري الهوية الجنسانية في لبنان (Don't Punish Me for Who I Am: Systematic Discrimination Against Transgender Women in Lebanon)"، عام ٢٠١٩.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) ووكالة Concern Worldwide ومؤسسة Welthungerhilfe، "مؤشر الجوع العالمي لعام ٢٠١٩ (Global Hunger Index ٢٠١٩)"، عام ٢٠١٩.

منظمة العمل الدولية، "سلسلة موجزة عن التأثير، العدد رقم ٩: تعزيز تمكين المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقييم سريع لأدلة تدخلات سوق العمل (Promoting Women's Empowerment in the Middle East and North Africa, A Rapid Evidence Assessment of Labour Market Interventions, Issue Impact Brief Series: ٩)"، عام ٢٠١٧.

منظمة العمل الدولية، "حماية حقوق عاملات المنازل الوافدات: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة العربية (Protecting the Rights of Migrant Domestic Workers: Good Practices and Lessons Learned from the Arab Region)"، عام ٢٠١٥.

معهد القياسات الصحية والتقييم، جامعة واشنطن، "العبء العالمي للمرض ٢٠١٧ (GBD ٢٠١٧)"، عام ٢٠٢٠.

الهيئة الطبية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "الصحة العقلية والصحة النفسية والاجتماعية وحماية الطفل للاجئين السوريين اليافعين في الأردن (Mental Health Psychosocial and Child Protection for Syrian Adolescent Refugees in Jordan)"، عام ٢٠١٤.

مركز السياسات الدولية للنمو الشامل، "التركيز على السياسة، والحماية الاجتماعية بعد الربيع العربي (Policy in Focus, Social Protection After the Arab Spring)"، مركز السياسات الدولية للنمو الشامل، المجلد ١٤، العدد رقم ٣، عام ٢٠١٧.

مركز جونز هوبكنز لموارد الفيروسات التاجية، "لوحة معلومات فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ بواسطة مركز علوم النظم والهندسة (COVID-١٩ Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering)"، عام ٢٠٢٠.

أمل قنديل، "لندع العدالة تأخذ مجراها: احترام حقوق الإناث في الأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Let Justice be Done: Respect for Female Land Rights in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠٢٠.

"الإجراءات الرئيسة اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (Key Actions for Further Implementation of the Program of Action of the International Conference on Population and Development)"، الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون، من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو، عام ١٩٩٩، الفقرة ٦٣، وثيقة الأمم المتحدة A/S-٢١/٥/Add.١ (١٩٩٩)؛ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المرجع الوراد في الحاشية ٩ أعلاه، الفقرتان ٧,٢٤ و٨,٢٥.

أظفر خان وهيلين هاروف تافيل، "إصلاح نظام الكفالة: التحديات والفرص في المضي قدماً (Reforming the Kafala: Challenges and Opportunities in Moving Forward)". المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، عام ٢٠١١.

سارة مارتن وكريستين أندرسون، "الاستماع والمشاركة والتمكين: إستراتيجية لتوسيع الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا إستراتيجية لتوسيع نطاق الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا (Engage, and Empower: A Strategy to Expand Upon and Strengthen the Response to Adolescent Girls in Syria)"، عام ٢٠١٧.

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، "مراجعة وطنية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، بعد ٢٥ عاماً (National review of the implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action, after ٢٥ years)"، المملكة المغربية، عام ٢٠١٩.

وزارة الصحة، "السياسة الصحية الوطنية لجميع المواطنين العراقيين في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ (National Health Policy for all Iraqi Citizens ٢٠١٤-٢٠٢٣)"، جمهورية العراق، عام ٢٠١٦.

دينا النجار وآخرون، "إبراز عمل المرأة المصرية في الزراعة وتحسين وصولها إلى الأصول الإنتاجية (Making Egyptian women's agricultural labor visible and improving their access to productive assets)"، عام ٢٠١٩.

لارا نصر الدين، وآخرون. "الحالة التغذوية والاستهلاك الغذائي للأطفال في خضم التحول الغذائي: حالة منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (Nutritional status and dietary intakes of children amid the nutrition transition: the case of the Eastern Mediterranean Region)"، بحث التغذية ٥٧ (عام ٢٠١٨): ١٢-٢٧ ٥.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "المرأة في الحياة العامة – النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women in Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa—Public Life)"، عام ٢٠١٤.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقييم الأولي السريع لغزة، القدس الشرقية، عام ٢٠١٤.

بيس تراك وآخرون، "التغييرات المقبلة: النساء اليمنيات يرسمن خريطة الطريق نحو السلام، العصبة النسائية الدولية للسلم والحرية (Ahead: Changes Ahe s International League for Peace and Freedom'Yemeni Women Map the Road to Peace, Women)"، عام ٢٠١٩.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "التقرير الوطني حول تنفيذ منهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (بكين بعد ٢٥ عاماً): الجزائر (National Report on the Implementation the Beijing Platform for Action after ٢٥years (Beijing +٢٥): Algeria)"، عام ٢٠١٩.

منظمة Plan International، "تدابير متساوية ٢٠٣٠، تسخير قوة البيانات من أجل المساواة بين الجنسين (Equal Measures ٢٠٣٠، Harnessing the Power of Data for Gender Equality)"، عام ٢٠١٩.

جمهورية العراق، "المراجعة الوطنية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (National Review of the Implementation of Beijing Declaration +٢٥ and Platform for Action)"، عام ٢٠١٩.

الجمهورية اليمنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحليل وضع الأطفال في اليمن (Situation Analysis of Children in Yemen)"، نيويورك، عام ٢٠١٤.

رودي فهيمي وفارزانا وآخرون، "حاجة المرأة إلى تنظيم الأسرة في الدول العربية (Women's Need for Family Planning in Arab Countries)"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عام ٢٠١٢.

جين رولي وستيفن فاندر هورن وإلين كورينرومب ونيكولا لو وماغنوس يونيمو وليث جيه أبو رداد وآر ماثيو تشيكو وأليكس سمولاك ولوري نيومان وسامي جوتليب وسو سو ثوين وناتالي بروتي وميلاني إم تايلور (عام ٢٠١٩). "الكلاميديا، والسيلان، وداء المُشعَّرات، والزهري: تقديرات الانتشار والحدوث العالمية (Chlamydia, gonorrhoea, trichomoniasis and syphilis: global prevalence and incidence estimates)"، عام ٢٠١٦. نشرة منظمة الصحة العالمية، ٩٧(٨)، الصفحات من ٥٤٨ إلى ٥٦٢. https://doi.org/١٠,٢٤٧١/BLT.١٨,٢٢٨٤٨٦.

ماري رويل، "الفصل الثاني، الأمن الغذائي والتغذية: الروابط والتكامل، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (Food Security and Nutrition: Linkages and Complementarities, International Food Policy Research institute)"، بلا تاريخ.

إيمان الصيرفي، "أشخاص غير مرئيين: النساء والفتيات ذوي الإعاقة والوصول الى المنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان النساء والفتيات ذوي الإعاقة والوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان، ٢٠١٣.

أليكس سمولاك، وآخرون، "انتشار الأوبئة بسبب المتدثرة الحثرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة منهجية، وتحليل تلوي، وتحوّف تلوي (Epidemiology of Chlamydia trachomatis in the Middle East and north Africa: a systematic review, meta-analysis, and meta-regression)"، جريدة ذا لانسيت، المجلد ٧، العدد ٩، سبتمبر ٢٠١٩

الموجز القطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية لعام ٢٠١٩. يمكن الوصول إليه من خلال: https://www.genderindex.org/.

آن إم ستاررس وآخرون، "ارتفاع وتيرة التقدُّم المحرز – الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع: تقرير لجنة غوتماخر ولانست (Accelerate progress—sexual and reproductive health and rights for all: report of the Guttmacher-Lancet Commission)"، عام ٢٠١٨.

وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين، "التقرير الوطني حول إنجازات إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً والتحديات والإجراءات ذات الصلة (National Report on Beijing +٢٥ Accomplishments, Challenges and Procedures)"، عام ٢٠١٩.

الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالجمهورية العربية السورية، "التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (National Report of the Syrian Arab Republic Beijing+٢٥)"، عام ٢٠١٩.

زينب طه، "المجلة العربية للتغذية والتمارين الرياضية (Arab Journal of Nutrition and Exercise)"، المجلد ٢، العدد ٣، عام ٢٠١٧.

زينب طه، "اتجاهات الرضاعة الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة، المجلة العربية للتغذية والتمارين الرياضية (Trends of Breastfeeding in the United Arab Emirates (UAE), Arab Journal of Nutrition and Exercise)"، المجلد ٢، العدد رقم ٣، عام ٢٠١٧.

"الائتلاف من أجل المراهقات والشركاء والحُلفاء: مجموعة الأدوات المتعلقة بالمشاركة الهادفة للفتيات اليافعات (The Coalition for Adolescent Girls, Partners and Allies: Toolkit for Meaningful Adolescent Girl Engagement)"، عام ٢٠١٥.

الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة، "ترجمة غير رسمية للتقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة حول التقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، بكين بعد ٢٥ عاماً (National Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action The United Arab Emirates Unofficial Translation Beijing +٢٥)"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الوطنية الأردنية المعنية بشؤون النساء، "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (Comprehensive National Review of the Progress in the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Years On ٢٥)"، عام ٢٠١٩.

مكتب نائب الرئيس لشؤون المرأة والأسرة، "المرأة الإيرانية بعد تنفيذ خطة عمل بكين بعد ٢٥ عاماً (بكين بعد ٢٥ عاماً) (Iranian Women ٢٥ Years after the Beijing Action Plan (Beijing+٢٥))"، مكتب الشؤون الدولية، جمهورية إيران الإسلامية، عام ٢٠١٩.

أخبار الأمم المتحدة. "اليمن: صحة الأم والمولود "على حافّة الهاوية" (Yemen: maternal and newborn health on the brink of total collapse)"، تنبيهات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، ١٤ يونيو ٢٠١٩.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقييم الإستراتيجية الوطنية للنساء وتحليل أوضاع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الأردن (Evaluation of the National Strategy for Women and Situational Analysis of Women's Rights and Gender Equality in Jordan)"، عام ٢٠١٩.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "القضاء على الإيدز: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ٩٠-٩٠-٩٠ (Ending AIDS: Progress towards ٩٠-٩٠-٩٠ targets)"، عام ٢٠١٧.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "أمامنا الكثير من الأميال: معلومات عالمية محدثة حول الإيدز ٢٠١٨ (Miles to go: global AIDS update ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "السلطة للشعب (Power to the People)"، عام ٢٠١٩.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ٢٠١٨ (UNAIDS Data ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٨.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، "معلومات محدثة: ٣٠ عاماً من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في المغرب (Update: A ٣٠-year response to HIV in Morocco)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: جيبوتي (Gender Justice and the Law: DjiboutiGe)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: مصر (nder Justice and the Law: EgyptGe)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: ليبيا (der Justice and the Law: LibyaGen)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: المغرب (der Justice and the Law: MoroccoGen)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: فلسطين (ender Justice and the Law: PalestineG)"، عام ٢٠١٨.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معالجة الأعراف الاجتماعية - نقطة تحول بالنسبة إلى عدم المساواة بين الجنسين، ٢٠٢٠.

صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعة المسؤولة عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، "أصوات من سوريا ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Voices from Syria ٢٠٢٠: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview)"، عام ٢٠٢٠.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ونموذج السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير الإقليمي، "قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، "بين العيب* والزواج: نظرة متعمقة حول التثقيف الجنسي الشامل في المنطقة العربية (٣between Region Arab the in Education Sexuality Comprehensive Navigating: Marriage and *eib)"، عام ٢٠٢٠.

المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحركات السكان داخل المنطقة العربية ومنها، عام ٢٠١٨.

المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، منع الإجهاض غير الآمن في الدول العربية، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، خطة عمل التدخلات الإقليمية للدول العربية في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ (Regional interventions Action Plan for Arab States ٢٠١٨-٢٠٢١)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التقرير الإقليمي: قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report: Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "الموضوعات الخمسة للسكان والتنمية (The Five Themes of Population & Development)"، بلا تاريخ

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم المحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region)"، عام ٢٠١٩.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وجهات أخرى، "زواج الأطفال في حالات الطوارئ الإنسانية: تسليط الضوء على الوضع في المنطقة العربية (Child marriage in humanitarian settings: Spotlight on the situation in the Arab region)"، بلا تاريخ.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "الأماكن الآمنة للنساء والفتيات (Women and Girls Safe Spaces)"، عام ٢٠١٥.

برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، "المبادئ الإسلامية والأرض (Islamic Principles and Land)"، عام ٢٠١١.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "البحث عن حلول: معالجة الحرمان من الحصول على الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (n I sness in the Middle East and North AfricaSearch of Solutions: Addressing Stateles)"، عام ٢٠١٦.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتصدي له في أوضاع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (d Violence Prevention and Response in Refugee Situations in base-Sexual and Gender the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٥.

المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "الرضاعة الطبيعية: هدية كل أم لطفلها في السنة الجديدة (s Gift, for Every Child, 'Breastfeeding: A Mother New Year)"، عام ٢٠١٨.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف وجهات أخرى، "تقرير نهائي حول المسوحات الأسرية المتعلقة بصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في العراق لعام ٢٠١٦ (Maternal, Neonatal & Child Health Household Survey-HHS-MNCH ٢٠١٦Iraq) -Iraq (Final Report)"، بغداد، عام ٢٠١٧.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، تحليل المشهد العام للتغذية التكميلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقرير التجميعي (andscape L Analysis of Complementary Feeding in the Middle East and North Africa: Synthesis Report)"، عام ٢٠١٩.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (Life Skills and Citizenship Education Initiative Middle East and North Africa: Conceptual and Programmatic Framework)"، عام ٢٠١٩.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (en Progress for Childr with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٦.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (en Progress for Childr with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، التقرير السنوي لليونيسف لعام ٢٠١٧: المغرب، عام ٢٠١٧.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights)"، عام ١٩٦٦.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "التعليق العام رقم ٣٦ على المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة (General comment No. ٣٦ on article ٦ of the International Covenant on Civil and Political Rights, on the right to life)"، عام ٢٠١٨.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: ليبيا (Humanitarian Needs Overview: ٢٠١٩ Libya)"، عام ٢٠١٩.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية (Humanitarian Needs Overview: ٢٠١٩ Syrian Arab Republic)"، عام ٢٠١٩.

الأمم المتحدة، "المرأة والأمن المائي وبناء السلام في المنطقة العربية (Women, Water Security, and Peacebuilding in the Arab Region)"، موجز للسياسة، عام ٢٠١٨.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظّمة الصّحّة العالميّة، "الاستثمار في المياه والصرف الصحي: زيادة الوصول والحد من حالات عدم المساواة (Investing in Water and Sanitation: Increasing Access, Reducing Inequalities)"، نتائج التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لعام ٢٠١٤ – الجوانب المهمة في منطقة شرق المتوسط، عام ٢٠١٥.

"التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking water (GLAAS))"، استبيان قطري لعام ٢٠١٨/٢٠١٩، عام ٢٠١٩.

المجموعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، "التقرير السنوي لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في السودان لعام ٢٠١٩ (WASH Sector Sudan Annual Report ٢٠١٩)"، عام ٢٠١٩.

البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠٢٠.

المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Report)"، عام ٢٠٢٠.

برنامج الأغذية العالمي، "تحليل أوجه الضعف وإعداد خرائط تحليل الأمن الغذائي، تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية (Vulnerability Analysis and Mapping Food Security Analysis, Impact of COVID-١٩ in the Middle East, North Africa, Central Asia, and Eastern Europe)"، التحديث رقم ٧، ديسمبر ٢٠٢٠.

منظمة الصحة العالمية، "المضي قدماً في تحقيق التغطية الصحية الشاملة (Advancing Universal Health Coverage)، التقرير الرابع للدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط، عام ٢٠١٨.

منظمة الصحة العالمية، "المرصد الصحي العالمي (Global Health Observatory)"، عام ٢٠١٥.

منظمة الصحة العالمية، "الاستعراض الشامل لسياسة التغذية للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧: التقدم المحرز على الصعيد القطري في خلق بيئات سياسية تمكينية لتعزيز النظم الغذائية والتغذية الصحية (Global nutrition policy review ٢٠١٦-٢٠١٧: country progress in creating enabling policy promoting healthy diets and nutrition environments for)"، عام ٢٠١٨.

منظمة الصحة العالمية، "التقرير العالمي حول اتجاهات انتشار تدخين التبغ للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥ (Global report on trends in prevalence of tobacco smoking ٢٠٠٠-٢٠٢٥)"، الطبعة الثانية، منظمة الصحة العالمية، عام ٢٠١٨.

منظمة الصحة العالمية، "التقرير العالمي حول اتجاهات انتشار تدخين التبغ للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥ (Global report on trends in prevalence of tobacco smoking ٢٠٠٠-٢٠٢٥)"، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٨.

منظمة الصحة العالمية، "حقوق الإنسان والصحة، حقائق رئيسة (Human rights and health, Key facts)"، عام ٢٠١٧.

منظمة الصحة العالمية، "تسويق بدائل لبن الأم: التنفيذ الوطني للمدونة الدولية - تقرير الحالة ٢٠٢٠ (Marketing of Breast milk Substitutes: National Implementation of the International Code Status Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

منظمة الصحة العالمية، "أطلس الصحة العقلية لعام ٢٠١٧ (Mental Health Atlas ٢٠١٧)"، عام ٢٠١٨.

منظمة الصحة العالمية، "نشرة حقائق عن السمنة (Obesity Fact Sheet)"، إبريل ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

منظمة الصحة العالمية، "تقرير حول وباء التبغ العالمي (Report on the Global Tobacco Epidemic)"، عام ٢٠١٩.

منظمة الصحة العالمية، "إستراتيجية التغذية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ (Strategy on nutrition for the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٠–٢٠٣٠)"، عام ٢٠١٩.

منظمة الصحة العالمية، "تأثير فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في الخدمات العقلية والعصبية وخدمات تعاطي مواد الإدمان: نتائج تقييم سريع (The impact of COVID-١٩ on mental, neurological and substance use services: results of a rapid assessment)"، عام ٢٠٢٠.

منظمة الصحة العالمية، "إغناء دقيق القمح في إقليم شرق المتوسط (Wheat flour fortification in the Eastern Mediterranean Region)"، عام ٢٠١٩.

منظمة الصحة العالمية، "نشرة الحقائق المتعلقة بالسِّمنة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (World Health Organization Obesity Fact Sheet)"، إبريل ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرّعاية الصّحية: التقرير المرجعي العالمي ٢٠١٩ (WASH in health care facilities: Global Baseline Report ٢٠١٩)"، منظّمة الصّحّة العالميّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، جنيف، عام ٢٠١٩.

الركيزة ٢

التعليم

منى فريد بدران، "تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغيّر (Achieving Gender Equality in the Arab Region amidst the Changing World of Work، International Labour Organization, Regional Office for the Arab States)"، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، عام ٢٠١٧.

مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements)"، النوع الاجتماعي والتجارة، ٢٠١٩.

كاترينا دالاكورا، "الهيكل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط التغييرات الجغرافية السياسية، والنظام الإقليمي والتحوُّلات المحلية، والمرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional order and Domestic Transformations, Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Addressing Policy Dilemmas at the Post-٢٠١١ Juncture)"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Beijing+٢٠ Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region)"، عام ٢٠١٦.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التكنولوجيات الرقمية للتنمية ضمن الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠ (Digital Technologies for Development ٢٠٣٠ Arab Horizon)"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإعاقة في المنطقة العربية، "لوحة متابعة الإعاقة (Dashboard-Disability)"، عام ٢٠٢٠.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشباب العربي: العمل والتعليم والتغيير الاجتماعي (Impact of ICT on Arab Youth, Employment, Education and Social Change)"، عام ٢٠١٣.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء العربيات (Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women)"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير عن السكان والتنمية، العدد الثامن، "آفاق الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية (Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (من يوليو ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٨) (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls (July ٢٠١٦ – June ٢٠١٨))"، عام ٢٠١٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية (Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries)"، عام ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من النزاعات، رصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق البيانات الجزئية الناتجة عن الاستبيانات حول الأسر المعيشية (The Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict, Monitoring the Sustainable Development Goals with Household Survey Microdata)"، عام ٢٠١٨.

الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، برنامج المرأة المتصلة، "تقرير عن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالهواتف المحمولة ٢٠٢٠ (The Mobile Gender Gap Report ٢٠٢٠)"، عام ٢٠٢٠.

الاتحاد الدولي للاتصالات، "قياس التطور الرقمي. حقائق وأرقام لعام ٢٠١٩ (Measuring Digital Development. Facts and Figures ٢٠١٩)"، عام ٢٠١٩.

مركز لايتنر للقانون الدولي والعدالة في كلية الحقوق بجامعة فوردهام، مدينة نيويورك، "مدخلات النهج القائم على النوع الاجتماعي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (عام ٢٠١٨): الدروس المستفادة من عمليات الاستغلال التي تعرَّضت لها اللاجئات السوريات في لبنان وتركيا والأردن (Approach Inputs to UNHCR for the Global Compact on Refugees -Gendered (٢٠١٨): Lessons from Abuses faced by Syrian Female Refuges in Lebanon, Turkey, and Jordan)"، بلا تاريخ.

مبادرة "لا لضياع جيل"، الأزمة السورية، "موجز للدفاع عن مبادرة "لا لضياع جيل (No Lost Generation Advocacy Brief)"، يونيو ٢٠٢٠، عام ٢٠٢٠.

منظمة أوكسفام، "الاعتماد على عمل المرأة من دون تقدير هذا العمل (s Work's Work Without Counting Women'Counting on Women)"، عام ٢٠١٩.

ماكومبا ثيام. تشويه/قطع جزء من الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال في السودان – هل تطرأ أي تغيرات؟ تحليل متعمق باستخدام استقصاءات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، استطلاعات تتعلق بصحة الأسرة في السودان [sic]، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، يونيو ٢٠١٦.

كاثرين توماس، "حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (s Rights in the Middle East and North Africa'Women)"، الباروميتر العربي، عام ٢٠١٩.

صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "عدالة النوع الاجتماعي والقانون في جيبوتي (Djibouti Gender Justice & The Law)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "عدالة النوع الاجتماعي والقانون في فلسطين (Palestine Gender Justice & the Law)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "عدالة النوع الاجتماعي والقانون في تونس (Tunisia, Gender Justice & The Law)"، عام ٢٠١٨.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "العدالة والوصول إلى التعليم ونتائج التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (nal oEquity, Educati Access and Learning Outcomes in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٥.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (en Progress for Childr North Africa with Equity in the Middle East and)"، عام ٢٠١٧.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "وثيقة داخلية تعود إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف بعنوان ديناميات النوع الاجتماعي والعوائق التي تحول دون توظيف الفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شاركتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مع فريق الدراسة البحثية) (Document titled Gender dynamics and barriers for girl child employability in MENA (shared with the research study team by UNICEF))"، بلا تاريخ.

المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "التخطيط التحليلي لتعليم مهارات الحياة والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة، "زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧.

البنك الدولي، "توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa)"، كتيب شامل، عام ٢٠١٩.

البنك الدولي، "التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مذكرة وصفية حول التقدُّم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والفجوات التي تعيق ذلك، تم إعدادها لتوفير سياق ظرفي لخطة العمل الإقليمية القائمة على النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (Towards Gender Equality in the Middle East and North Progress s empowerment in the MNA region,'Africa Region A descriptive note on progress and gaps towards gender equality and women nder Action Plans Regional Ge'produced to provide the situational context to the World Bank Group)"، ١٨FY – ٢٣، عام ٢٠١٧.

مجموعة البنك الدولي، "النساء والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)"، عام ٢٠١٨.

سبل العيش

الباروميتر العربي، "الدورة الخامسة من الباروميتر العربي"، عام https://www.arabbarometer.org/surveys/arab-barometer-wave-v/.

أرزقي، ورابح، وأندريا بارون، وكلاوس ديكر، وداغ ديتر، وراشيل يوتينج فان، وها نجوين، وغراسييلا مورسيغو: " Reaching New Heights: Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa"، البنك الدولي، ٨ أكتوبر ٢٠١٩.. doi:١٠,١٥٩٦/٩٧٨-١-٤٦٤٨-١٥٠٤-١.

رولا عاصي، "مشاركة المرأة في السلطة القضائية في لبنان". الإسكوا، ٢٠١٨

بوفينيك، ومايرا، وميغان أودونيل، وجيمس سي نولز، وشيلبي بورغولت: " Measuring Women's Economic Empowerment .A Compendium of Selected Tools"، Data2x ومركز التنمية العالمية، ديسمبر ٢٠٢٠

.empowerment.pdf-economic-womens-https://www.cgdev.org/sites/default/files/measuring

ديموفا، ورالياتزا، وسارة إلدر، وكريم ستيفان: "'Labour Market Transitions of Young Women and Men in the Middle East and North Africa"، منظمة العمل الدولية، نوفمبر ٢٠١٦. Jordan Enterprise Development 'Women Entrepreneurship in Jordan.'Dudokh, Dana, and Adli Aqel. ٢٠١٧Corporation,.

دودخ، ودانا، وعدلي عقل: "Women Entrepreneurship in Jordan". المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، ٢٠١٧

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشّباب والنساء"، الإسكوا، أغسطس ٢٠١٩

مها السويس، ""Despite High Education Levels, Arab Women Still Don't Have Jobs، ٩ مارس ٢٠١٦

.pdf.٠٦٦١١٠٠٦٧٥٩٠also٠see٣٠Box٠PUB٩٠٢٧١٠/١٩٩٠٥/١٠٩٨٦https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/

جاتي، وروبرتو، ودييغو ف. إنجل-أوردينولا، وجوانا سيلفا، وأندراس بودور: " Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality .in the Middle East and North Africa"، البنك الدولي، ٢٠١٤

مؤسسة التمويل الدولية، ومركز المرأة العربية للتدريب والأبحاث ,Women Entrepreneurs in the .Middle East and North Africa: Characteristics : "Contributions and Challenges"، مؤسسة التمويل الدولية، يونيو ٢٠٠٧

-c٤c٩-٤١٣٦-ef٥٤-٣٥٣٥b٠fYifc.org/wps/wcm/connect/.https://www

-٤١٣٦-ef٥٤-٣٥٣٥b٠fY-pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=ROOTWORKSPACE.٠YMENA_Women_Entrepreneurs_Jun/٩a١dcYb٩ad٨٤

.y٦jkC.U-٩a١dcYb٩ad٨٤-c٤c٩

مكتب العمل الدولي: "ILO Data Explorer"، ٢٠١٩

.EMP_SEX_OCU_NB_A٢lang=en&segment=indicator&id=EMP_٢/٤٣explorerhttps://www.ilo.org/shinyapps/bulk

"World Employment and Social Outlook Trends for Women 2018: Global Snapshot". منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨.

مريم الجابر: "أول امرأة سعودية تحصل على رخصة طيار: قريبًا، سأقوم بقيادة طائرة وطنية". قناة العربية الإنجليزية، ٢٩ أغسطس.

.kingdom-in-captain-your-be-will-I-Soon-pilot-woman-Saudi-First/٢٩/٠٨/٢٠١٨https://english.alarabiya.net/en/features/

كبير وريان وجيني كلوجمان: "Unlocking Refugee Women's Potential: Closing Economic Gaps to Benefit All". لجنة الإنقاذ الدولية، يوليو ٢٠١٩

.reportrescueworksunlockingrefugeewomenspotential.pdf/٣٩٨٧https://www.rescue.org/sites/default/files/document/

جامعة الدول العربية، الإسكوا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية: "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد"، الإسكوا، ٢٠١٧

منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD Family Database: Parental Leave Systems."، OECD، أغسطس ٢٠١٩.

.Parental_leave_systems.pdf_١_٢http://www.oecd.org/els/soc/PF

جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر: "مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠١٧"، دولة قطر، نوفمبر ٢٠١٨.

https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical per

.En.pdf_٢٠١٧statistical_analysis_labor_force_/٢٠١٧Releases/Social/LaborForce/٢٠cent

هبة صالح: "Arab Women Left in Inheritance Trap by Delayed Reforms"، فايننشال تايمز، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨

.c٠٦٤٣٩d٠٤٩f٦-١٤d٨-٨e١١-d٦af-٢٨ea٠b٤https://www.ft.com/content/e

البنك الدولي: "النوع الاجتماعي وريادة الأعمال"، ٢٠١٨.

.https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/entrepreneurship/gender

البنك الدولي: "Gender and Entrepreneurship,' 2018. Measuring the Gap Between Female and Male Entrepreneurs"، يونيو ٢٠١٩

.reneurship/infographicshttps://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/entrep

أوغور، ودولوناي: "Women's Economic Empowerment in Protracted Crisis: Syrian Refugee Women in Southwestern Turkey"، منظمة كير الدولية، ٢٠١٩.

-PROTRACTED-IN-ERMENTEMPOW-ECONOMIC-WOMENS_١٥,٠١,٢٠٢٠https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/

.REPORT.pdf-FULL-TURKEY-SUTHEAST-IN-WOMEN-REFUGEE-SYRIAN-CRISIS

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: "The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region"، الإسكوا/ ٢٠٢٠/موجز للسياسة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠٢٠.

arab per ٢٠office per cent٢٠media/field per cent/-unwomen.org/.٢https://www .٢٠٢٠.

gender per ٢٠on per cent٢٠covid per cent٢٠of per cent٢٠impact per cent/٠٤/٢٠٢٠states/attachments/publications/٢٠cent

.٤٤١٤brief.pdf?la=en&vs=٢٠policy per cent٢٠per cent -٢٠tequality per cen٢٠cent

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتحرير المرأة وبرموندو: " Understanding Masculinities: Results for the International Men and Gender Equality Suvey (IMAGES): Egypt، Lebanon، Morocco، and Palestine." هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتحرير المرأة، برموندو، ٢٠١٧

صندوق الأمم المتحدة للطفولة: "Analytical Mapping of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa"، اليونيسف، أكتوبر ٢٠١٧

LSCE per ٢٠the per cent٢٠of per cent٢٠Mapping per cent٢٠file/Analytical per cent/٦٢٠١edia/https://www.unicef.org/mena/m .pdf.٢٠MENA_EN.pdf per cent٢٠in per cent٢٠cent

صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الإسكوا، " Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States region"، عام ٢٠١٩.

arab per ٢٠office per cent٢٠media/field per cent/-unwomen.org/.٢https://www full /٢٠٢٠١٩update per cent٢٠report per cent٢٠justice per cent٢٠tgender per cen/١٢/٢٠١٩states/attachments/publications/٢٠cent .٢٦٥٩report/regionalreporteng.pdf?la=en&vs=٢٠per cent

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "Woman Alone: The Fight for Survival by Syria's Refugee Women." المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤.

https://www.unhcr.org/ar/53bb8d006.pdf.

رنا زكارنه، "A New Generation of Women Leaders Is Making Waves in the Arab World"،المنتدى الاقتصادي العالمي، أبريل ٢٠١٩.

https://www.weforum.org/agenda/2019/04/a-new-generation-of-arab-women-leaders/

الركيزة ٣

المدافعون عن حقوق الإنسان، منظمة شركاء للتعبئة حول الحقوق (MRA)، "المغرب: التقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، فيما يتعلق بحقوق المرأة (١٧ أكتوبر/تشرين الأول - ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦)،" ٢٠١٦. www.theadvocatesforhumanrights.org/uploads/morocco_ahr_mra_iccpr_shadow_report_sept_ pdf.٢٠١٦

آن ماري عقيقي، "تقرير يتعلق بتقييم اليافعات (Adolescent Girls Assessment Report)"، طرابلس، ليبيا، المجلس النرويجي للاجئين، عام ٢٠١٩.

أحمد وآخرون، "المعارف والمنظورات حول ختان الإناث بين القادة الدينيين المحليين في محافظة أربيل (Knowledge and Perspectives of Female Genital al Religious Leaders in Erbil GovernorateCutting among the Loc)"، إقليم كردستان العراق،" الصحة الإنجابية، عام ٢٠١٨. www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC٥٨٤٢٥٧٦//pdf١٢٩٧٨_٢٠١٨__Article٤٥٩.pdf

أمة العليم السوسوة وطلاية ليڤاني، "الدور المحوري للمرأة في المراحل الانتقالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (The Central Role of Women in the Middle East and North Africa Transition)"، عام ٢٠١٩.

منظمة العفو الدولية، "حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة لعام ٢٠١٨ (Human Rights in the 'Amnesty International, ast and North Africa: Review of Middle E٢٠١٨)"، عام ٢٠١٩. www.amnesty.org/en/documents/MDE/٠١/٩٤٣٣/٢٠١٩/en/

منظمة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنسان في العالم في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧ (s Human Rights 'State of the World ١٧/٢٠١٦)"، عام ٢٠١٧. www.amnesty.org/en/search/?documentType=Annual+Report&q=

إيما بيل، "مخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتسجيل المدني في السياقات الإنسانية (Gender-Based Violence Risks and Civil Registration in Humanitarian Contexts)"، مكتب المساعدة المعني بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، عام ٢٠٢٠.

بيرتون وآخرون، "حماية الأطفال عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقرير الإقليمي (Child Online Protection in the MENA Region: Regional Report)"، مركز العدالة ومنع الجريمة، عام ٢٠١٦. www.researchgate.net/publication/٣٠٩٧٧١٥٢٤_Child_Online_Protection_in_the_MENA_Region

منظمة "كير" الدولية، "تحليل سريع للنوع الاجتماعي - جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Rapid Gender Analysis –COVID ١٩: Middle East and North Africa)"، عام ٢٠٢٠. https://reliefweb.int/report/egypt/rapid-gender-analysis-covid-١٩-middle-east-and-north-africa-region-june-٢٠٢٠

منظمة "كير" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "الارتقاء إلى مستقبل تستحقه الفتاة: تأثير إستراتيجية النمو في التصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) (A Future She Deserves: Impact Growth Strategy to Address Gender Based Violence)"، تقرير التأثير للسنة المالية ١٧"، عام ٢٠١٧. www.care.at/wp-content/uploads/٢٠١٧/١٢/MENA-IGS-CARE-Final-٢٠١٧-compressed.pdf

الشبكة الدولية لمساعدة الأطفال، "أصوات الأطفال والشباب: بيانات الخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة الأطفال لعامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨ (Voices of Young People: Child Helpline Data for Children an ٢٠١٧d & ٢٠١٨)"، عام ٢٠١٩. www.childhelplineinternational.org/wp-content/uploads/٢٠١٩/١١/Children-of-Voices-٢٠١٧-٢٠١٨-FINAL.pdf

الشبكة الدولية لمساعدة الأطفال، "العودة والتسارع العالمي إلى الأمام (Global Rewind and Global Forward)"، عام ٢٠١٢. www.unicef.org/media/files/CHI_Global_Printer.pdf_١٤٤٢٢

آدم كوغل، "جرائم "الشرف" المسجلة في ارتفاع في الأردن (Killings on the Rise in Jordan 'Honor'Recorded)"، منظمة هيومن رايتس ووتش، عام ٢٠١٦. www.hrw.org/news/٢٧/١٠/٢٠١٦jordan-rise-killings-honor-recorded/

كاترينا دالاكورا، "النساء والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعداد خرائط الميدان ومعالجة المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ (Addressing Policy Dilemmas at the Post Women and Gender in the Middle East and North Africa: Mapping the Field and Juncture ٢٠١١)"، التقارير النهائية لمشروع المنارة، رقم ٣، مارس ٢٠١٩، عام ٢٠١٩.

نيجين دارا، "ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة يعشن حتى اليوم في ٣١ دولة قد خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (At least ٢٠٠ million girls and women alive today living in ٣١ countries have undergone FGM)"، بيانات اليونيسف، عام ٢٠١٥. www.toomany.org/blog/٢٨jul//٢٠١٥dara-nigeen-by-blog-guest-east-middle-the-in-fgm/

وزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير حول الإتجار بالبشر (Trafficking in Persons Report)"، عام ٢٠١٩. www.state.gov/trafficking-in-persons-report-٢٠١٩/

وزارة الخارجية، "التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٥ (Country Reports on Human Rights Practices for ٢٠١٥)"، www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/

مبادرات التنمية، "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والعلاقات: الدروس العالمية المستفادة من الاستجابة للأزمة السورية فيما يتعلق بالتمويل والسياسة والممارسة (Global Lessons from the Syria Crisis Response for Financing, Policy and Practice: Gender-Based Violence and the Nexus)"، عام ٢٠٢٠. https://devinit.org/resources/gbv-syria-global-nexus-gbv-syria-crisis/

ويلسي دوكري، أين العالم العربي من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؟ (Where does the Arab world stand on Female Genital Mutilation?)" DW.com، عام ٢٠١٨. www.dw.com/en/where-does-the-arab-world-stand-on-female-genital-mutilation/a-٤٢٤٧٢٩٩١

الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "مصر: تقرير حول العنف ضد المرأة في مصر (Egypt: Report on Violence Against Women in Egypt)"، عام ٢٠١٦. www.euromedrights.org/wp-content/uploads/٢٠١٦/١٢/EMHRN-Factsheet-VAW-EN-Egypt-٢٠١٦.pdf

المؤسسة الدولية لإنهاء استغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية والإتجار بهم لأغراض جنسية، "أوقفوا الإتجار بالأطفال والشباب لأغراض الاستغلال الجنسي (Stop Sex Trafficking of Children and Young People)"، عام ٢٠١٢. www.ecpat.org/wp-content/uploads/٢٠١٦/٠٤/Factsheet_Middle_East.pdf

الغصين وآخرون، "انتشار عنف الشريك الحميم ضد المرأة في العالم العربي: مراجعة منهجية (Intimate Partner Violence Against Women Prevalence of Int in the Arab World: A Systematic Review)"، مجلة BMC الدولية للصحة وحقوق الإنسان، المجلد ١٩، العدد ٢٩، عام ٢٠١٩. https://doi.org/١٠,١١٨٦/s١٢٩١٤-٠١٩-٠٢١٥-٥.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التحديات التي تعترض سبيل التنمية في أوضاع النزاع الحالية: تأثير النزاع في زواج الأطفال وخصوبة اليافعات (Challenges for Development in Current Conflict Settings: The Impact of Conflict on Child Marriage and Adolescent Fertility)"، عام ٢٠١٩.

مجلس شؤون الأسرة في المملكة العربية السعودية، "تقرير حول التقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ منهاج عمل بكين (Report on Progress) (BPfA) and Existing Challenges on the Implementation of the Beijing Platform for Action (BPfA)"، عام ٢٠١٩. www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/csw/٦٤/saudi-national-reviews-arabia/en.pdf?la=en&vs=٥٣٥١

منظمة هيومن رايتس ووتش، "اغتصاب جماعي في ولاية شمال دارفور: هجمات الجيش السوداني ضد المدنيين في تابت (Mass Rape in North Darfur: Sudanese Army Attacks against Civilians in Tabit)"، عام ٢٠١٥. www.hrw.org/report/٢٠١٥/٠٢/١١/sudanese-north-rape-mass-darfur/army-attacks-against-civilians-tabit

منظمة هيومن رايتس ووتش، "فلسطين: تم إلغاء قانون "الزواج بالمغتصب" - إلغاء القوانين التمييزية الأخرى ضد المرأة (Palestine: Marry Your-Rapist' Law Repealed – Revoke Other Discriminatory Laws Against Women)". منظمة هيومن رايتس ووتش في القدس، عام ٢٠١٨. www.hrw.org/news/٢٠١٨/١٠/٠٥/repealed-law-rapist-your-marry-palestine

اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، "أشخاص غير موثقين وغير مرئيين وفي خطر: وضع اللاجئين السوريين الذين يفتقرون إلى التوثيق المدني والقانوني في الأردن (Undocumented, Unseen and at Risk: The Situation of Syrian Refugees Lacking Civil and Legal Documentation in Jordan)"، عام ٢٠١٧. www.icmc.net/sites/default/files/documents/resources/jordan-syrian-refugees-legal-documentation-final-٢.pdf

منظمة العمل الدولية، "حماية حقوق عاملات المنازل الوافدات: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة العربية (Protecting the Rights of Migrant Domestic Workers: Good Practices and Lessons Learned from the Arab Region)"، منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٥.

لجنة الإنقاذ الدولية "النساء والفتيات السوريات: الفرار من الموت ومواجهة التهديدات والإهانات المستمرة (Syrian Women and Girls: Fleeing Death, Facing Ongoing Threats and Humiliation)"، عام ٢٠١٢. https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=٩٠٠

مكتب الشؤون الدولية في إيران، "المرأة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً من خطة عمل بكين (بكين بعد ٢٥ عاماً) (٢٥Iranian Women Years after the Beijing +٢٥Action Plan (Beijing))"، عام ٢٠١٩. /www.unwomen.org/-national/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw/-٤٥٥٧reviews/iran.pdf?la=en&vs=

فريق العمل المعني بنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الأردن، "التقرير السنوي (Annual Report)"، عام ٢٠١٩.

جامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية، "عمالة الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمي ونوعي (Child Labor in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis)"، عام ٢٠١٩. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wcms_٦٧٥٢٦٢_.pdf

الجمهورية اللبنانية، "تقرير رسمي حول التقدم المحرز في تحديد التحديات التي تحول دون تنفيذ منهاج عمل بكين (The Official Report on Progress made in the Implementation and Identification of Challenges to Implement the Beijing Platform for Action)" بيروت، عام ٢٠١٩، www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/lebanon_-national_report_-english_-final.pdf

مارتن إس وآندرسون كيه، "الاستماع والمشاركة والتمكين: إستراتيجية لتوسيع نطاق الاستجابة للفتيات اليافعات وتعزيزها في سوريا (Empower: A Strategy to Expand Upon and Strengthen the Response to Adolescent Girls in Syria and Engage, a)"، عام ٢٠١٧.

حنان مصلح وآخرون، "النهوض بالمجتمع المصري من خلال إنهاء العنف ضد المرأة (Advancing Egyptian Society by Ending Violence Against Women)"، موجز السياسة. واشنطن العاصمة، مكتب المراجع السكانية، عام ٢٠١٥.

المجلس القومي للمرأة، "الإستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: الرؤية والركائز (National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women ٢٠٣٠: Vision and Pillars)"، عام ٢٠١٧. http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٢/national-strategy-for-empowerment-of-egyptian-women-egyptian-of-empowerment-the-٢٠٣٠.pdf

المجلس النرويجي للاجئين، "ما تحتاج إلى معرفته حول زواج الأطفال السوريين (What You Need to Know About Syrian Child Marriage)"، عام ٢٠١٩.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، "المرأة في الحياة العامة: النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women in Public Life: Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٤.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، ٢٠١٩ (Preliminary Results of the Violence Survey in the Palestinian Society, ٢٠١٩)"، رام الله، فلسطين، عام ٢٠١٩. www.pcbs.gov.ps/Downloads/book-pdf.٢٤٨٠

إيمان الصيرفي، "أشخاص غير مرئيين: النساء والفتيات ذوي الإعاقة والوصول الى المنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (Invisible People: Women and Girls with Disabilities and Access to Rights Organizations to in the West Bank, Gaza Strip, and Palestinian Refugee Camps in Lebanon)"، عام ٢٠١٣. https://fada.birzeit.edu/bitstream/١١٨٨٩,٥٠٠,٢٠/٢١٧/١/invisible per cent٢٠people per cent٢٠women per cent٢٠and per cent٢٠girls per cent٢٠with disabilities.pdf

ماي صيقلي ورودساز رحيل وكورين فان إيجتن، "وضع المرأة في بلدان الخليج (The Situation of Women in the Gulf States)"، بروكسل، البرلمان الأوروبي، عام ٢٠١٤. http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=IPOL_STU(٢٠١٤)٥٠٩٩٨٥

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، "تمكين المرأة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدماج المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية: النوع الاجتماعي والتجارة (Empowering Women towards Gender Equality in the MENA Region through Gender Mainstreaming in Economic Policies and Trade Agreements: Gender and Trade)"، عام ٢٠١٩.

الموجز القطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية ٢٠١٩ للجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق وإيران والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن. genderindex.org/countries

منظمة إيقاف التحرش في الشوارع، "الإحصاءات: انتشار التحرش في الشوارع (Statistics: The Prevalence of Street Harassment)"، عام ٢٠١٧. www.stopstreetharassment.org/resources/statistics/statistics-academic-studies/

المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين، "التقرير الوطني لمملكة البحرين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ٢٠٢٠ (The National Report of the Kingdom of Bahrain Regarding the Progress of Implementing the Beijing Declaration and Platform for Action ٢٠٢٠)"، عام ٢٠١٩. /www.unwomen.org/-national/٦٤media/headquarters/attachments/sections/csw/-٠٤٥en.pdf?la=en&vs=١

رونان فان روسم ودومينيك ميكرز، "انخفاض معدل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر منذ عام ١٩٨٧: تحليل الفئات للدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (The Decline of FGM in Egypt Since ١٩٨٧: a Cohort Analysis of the Egypt Demographic and Health Surveys)"، عام ٢٠٢٠.

بي تافاريس وكيو وودون، "الاتجاهات العالمية والإقليمية في الحماية القانونية للمرأة من العنف المنزلي والتحرش الجنسي. سلسلة مذكرات إنهاء العنف ضد المرأة (Ending Violence Against Women Notes Series)"، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، عام ٢٠١٧.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تقييم الزواج المبكر في الأردن (Assessment of Early Marriage in Jordan)،" عام ٢٠١٤. https://www.unicef.org/jordan/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy_COPY_.pdf-٢٠١٤

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "عمالة الأطفال (Child Labour)"، عام ٢٠١٩. https://data.unicef.org/topic/child/labour-protection/child/

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "وجه مألوف: العنف في حياة الأطفال واليافعين (A Familiar Face: Violence in the Lives of Children and Adolescents)"، عام ٢٠١٧. https://data.unicef.org/resources/a/face-familiar/

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "التقييم الآني متعدد البلدان لبرنامج اليونيسف للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في حالات الطوارئ: تقرير دولة لبنان (Gender-Multi UNICEF of Evaluation Time Real -Country Programme: Lebanon in Emergencies Based Violence Country Report)"، عام ٢٠١٦. www.unicef.org/evaldatabase/files/Fina_l_Country_Report_-Lebanon.pdf

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "عنف الأقران (Peer Violence)"، عام ٢٠١٩. https://data.unicef.org/topic/child/violence/peer-protection/violence/

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال بإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Childr en Progress for with Equity in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٧. www.unicef.org/mena/media/٨٦١/MENA/media/ProgressReport-file/MENA-pdf.pd.١٧Feb

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "نبذة عن زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa)"، اليونيسف، نيويورك، عام ٢٠١٨. www.unicef.org/mena/media/٢٦٤١/MENA/media/file-ChildMarriageReport.pdf.pdff

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "دراسة نوعية تتعلق بالأعراف الاجتماعية والأسباب الاقتصادية الكامنة وراء زواج الأطفال في الأردن (A Qualitative Study on the Underlying Social Norms and Economic Causes that Lead to Child Marriage in Jordan)"، عام ٢٠١٩. www.unicef.org/jordan/media/١٧٩٦/Jordan/Reports.pdf-file

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "دراسة عن الزواج المبكر في الأردن (A Study on Early Marriage in Jordan)"، عام ٢٠١٤. https://reliefweb.int/report/jordan/study-jordan-marriage-early-٢٠١٤

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "الموت بسبب العنف (Violent Deaths)"، عام ٢٠١٧. https://data.unicef.org/topic/child/violence/violent/status-protection/violence/violent-deaths/#

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، "التأديب العنيف (Violent Discipline)"، عام ٢٠١٩. https://data.unicef.org/topic/child/violence/violent/discipline-protection/violence/violent-dh/

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: مصر (Gender Justice and the Law: Egypt)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨. www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Dem_Gov/gender-justice-and-the-law-the-study.html

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: الأردن (Gender Justice and the Law: Jordan)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨. https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Jordan per cent-٢٠Assessment per cent٢٠er centCountry p٢٠per -٢٠Assessment per cent٢٠er centCountry p٢٠pdf/Jordan per cent-٢٠English_٢٠cent_.pdf

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: ليبيا (Gender Justice and the Law: Libya)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: المغرب (Gender Justice and the Law: Morocco)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: عُمان (Gender Justice and the Law: Oman)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: فلسطين (Gender Justice and the Law: Palestine)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨. https://arabstates.unfpa.org/en/publications/gender-justice-law-palestine

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: اليمن (Gender Justice and the Law: Yemen)"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠١٨.

Country per ٢٠reports/Yemen per cent٢٠Justice/English/Full per cent٢٠bas/doc/Gender per centwww.undp.org/content/dam/r
English.pdf٢٠per cent -٢٠Assessment per cent٢٠cent

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +٢٠))"، عام ٢٠١٦. Gender per ٢٠er centand p٢٠ESCWA_Women per cent٢٢٨٣https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/
pdf.٢٠Region_Beijing٢٠Arab per cent٢٠the per cent٢٠in per cent٢٠Equality per cent٢٠cent

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "ما وراء الحدود: الاستفادة من أوامر الحماية في توفير استجابة شاملة للعنف الأسري والمنطقة العربية (Beyond Boundaries: Utilizing Protection Orders to Cultivate a Holistic Response to Domestic Violence and the Arab Region)"، عام ٢٠١٩. https://undocs.org/pdf?symbol=en/E/ESCWA/ECW/١/٢٠١٩

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "معيار العناية الواجبة والعنف ضد المرأة وأوامر الحماية في المنطقة العربية (The Due Diligence Standard, Violence against Women and Protection Orders in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨. diligence-due-orders-www.unescwa.org/publications/protection

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "مراكز إيواء للنساء الناجيات من العنف: مدى توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية (Shelters for Women Survivors of Violence: Availability and Accessibility in the Arab Region)"، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، عام ٢٠٢٠. accessibility-availability-region-arab-nescwa.org/publications/shelterswww.u

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls)"، عام ٢٠١٩.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "وضع العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية (State of Gender Justice in the Arab Region)"، عام ٢٠١٧.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة الحواجز وارتفاع الأعداد (Women in the Judiciary in the Arab States: Removing Barriers, Increasing Numbers)"، عام ٢٠١٩. -judiciary-www.unescwa.org/publications/women-states-arab

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في لبنان (Women in the Judiciary in Lebanon)"، عام ٢٠١٨. lebanon-judiciary-www.unescwa.org/publications/women

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجامعة اللبنانية الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "تقرير حول وضع المرأة العربية: العنف ضد النساء، ما حجم الضرر؟ (Status of Arab Women Report: Violence Against Women, What Is at Stake؟)" عام ٢٠١٧. women-against-violence-report-women-www.unescwa.org/publications/arab

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "إساءة المعاملة خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا (Abuse Behind Bars: Arbitrary and Unlawful Detention in Libya)"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عام ٢٠١٨. dBarsArbitraryUnlawful_EN.pdfhttps://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AbuseBehin

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "منع العنف الجنسي القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والتصدي له في أوضاع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Based Violence Prevention and Respon-Sexual and Gender se in Refugee Situations in the Middle East and North Africa)"، عام ٢٠١٥. BVPreventionandResponseOverviewinMENA_Eng.pdfhttps://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SG

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي، "تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان ٢٠١٨ (Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon ٢٠١٨)"، موجز الحالة، عام ٢٠١٩.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "أبلغت امرأة من كل ثلاث نساء فلسطينيات تقريباً عن عنف أزواجهن في عامَي ٢٠١٨ و٢٠١٩ (Almost One in Three Palestinian Women Reported Violence by their Husbands in ٢٠١٨-٢٠١٩)"، عام ٢٠١٩. ٢٠١٨-٢٠١٩-husbands-their-violence-reported-women-palestinian-three-one-www.ochaopt.org/content/almost

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "دراسة عالمية حول جرائم القتل: قتل النساء والفتيات المرتبط بالجنس (Global Study on Homicide: Gender-Relat-ed Killing of Women and Girls)"، عام ٢٠١٩. pdf.٥analysis/gsh/Booklet_-and-www.unodc.org/documents/data

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الوحدة ١٦: الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب (Module ١٦: Linkages between Organized Crime and Terrorism)". https://www.unodc.org/e٤-j/en/organized-crime/module-١٦/key-issues/trafficking-in-persons-and-terrorism.html

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التكلفة الاقتصادية لمسح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، مصر ٢٠١٥ (The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt ٢٠١٥)"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عام ٢٠١٦. https://egypt.unfpa.org/en/publications/eco-nomic-cost-gender-based-violence-survey-egypt-٢٠١٥

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير عن تقييم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في المحافظات المتضررة من النزاعات في العراق (A qReport on the GBV Assessment in Conflict Affected Governates in Ira)"، عام ٢٠١٦.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التقرير الإقليمي، "قوانين الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها في بلدان عربية محددة (Regional Report, Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries)"، عام ٢٠١٦.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "السودان: النظر في الخدمات الصحية والقضائية وخدمات الشرطة والخدمات الاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات الناجيات من العنف في الدول العربية (Sudan: Review of Health, Justice and Police, and Social Essential Services for Women and Girls ence in the Arab Statessurvivors of Viol)"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عام ٢٠٢٠.

المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية، "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحركات السكان داخل المنطقة العربية ومنها (ts within and from the Arab RegionFemale Genital Mutilation and Population Movemen)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "موجز حول إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Brief on the Medicalization of Female Genital Mutilation)"، عام ٢٠١٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن، "خطة العمل: الزواج المبكر (Plan of Action: Early Marriage)"، عام ٢٠١٥.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية (& Gender Justice Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region)"، عام ٢٠١٩. Report per ٢٠gional per centJustice/English/Re٢٠www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender per cent English/RegionalReport.Eng.pdf٢٠cent

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "العدالة بين الجنسين والقانون: تقييم القوانين التي تؤثر في المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية (ender G Justice and the Law: Assessment of Laws Affecting Gender Equality in the Arab States Region)"، عام ٢٠١٨. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publication/٢٠١٨/١٢/gender-justice-and-the-law-in-the-arab-region

صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، والهيئة الطبية الدولية، "تقييم عملية تنفيذ المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٥ بالنسبة إلى تدخلات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في حالات الطوارئ الإنسانية في إطار الاستجابة للأزمات السورية (Evaluation of Violence Interventions in Humanitarian Settings in the Syria Crises IASC Guidelines for Gender based ٢٠٠٥implementation of Response)"، عام ٢٠١٥.

صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعة المسؤولة عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)،" أصوات من سوريا ٢٠٢٠: نتائج تقييم المراجعة الشاملة على الاحتياجات الإنسانية (Voices from Syria ٢٠٢٠: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview)"، عام ٢٠٢٠.

https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/voices_from_syria_٢٠٢٠_final_draft_www.humanitarianresponse.pdf.

البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف الذي يهدف إلى تعجيل الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل إنهاء زواج الأطفال. "زواج الأطفال في البيئات الإنسانية: تسليط الضوء على الوضع في المنطقة العربية (Child marriage in humanitarian settings: Spotlight on the situation in the Arab region)".

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "العمل مع الناجين من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر): دليل تدريبي مرجعي للعاملين في خط الدفاع الأول (Working with Gender Based Violence Survivors: Reference Training Manual for Frontline Staff)"، عمّان، الأردن، عام ٢٠١٢. https://www.unrwa.org/userfiles/٢٠١٢٠٦١١٦٢١٥٢.pdf.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام (General-Children and Armed Conflict: Report of the Secretary)"، عام ٢٠٢٠.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "المساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات: تحديد الفجوات نظرياً وممارسة الولايات القضائية الوطنية في المنطقة العربية (Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab Region)"، عام ٢٠١٨. https://www.arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publication/٢٠١٨/٠٣/sexual-violence-in-conflict-identifying-gaps-in-theory-and-practice-of-national-jurisdictions-in-the-arab-region.pdf

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أنظمة العدالة غير الرسمية: رسم مسار للمشاركة القائمة على حقوق الإنسان (Informal Justice Systems: Charting a Course for Human Rights Based Engagement)"، عام ٢٠١٢. www.unwomen.org/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/٢٠١٣/١/alinform-systems-justice-for-course-a-charting-based-rights-human-for-engagement.pdf?la=en&vs=٥٥٠٠.

معهد الولايات المتحدة للسلام، "شرط ضروري: الوصول إلى العدالة (Necessary Condition: Access to Justice)"، تم الاطلاع عليه في مارس ٢٠٢٠، www.usip.org/guiding-principles-stabilization-and-reconstruction-the-web-version/access-to-justice-law/.

أسمهان وادي، عام ٢٠١٨. "النظر في الخدمات الصحية والقضائية وخدمات الشرطة والخدمات الاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات الناجيات من العنف في الدول العربية: تونس (Review of Health، Justice and Police, and Social Essential Services for Women and Girls Victims/Survivors of Violence in the Arab States: Tunisia)". القاهرة: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

جين وارد، "تقرير موجز: التقييم الإقليمي حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في الشرق الأوسط (Summary Report: Regional Violence in the Middle East-Assessment on Gender based)"، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، عام ٢٠١٧.

وودون وآخرون، "إيقاف زواج الأطفال: العمر القانوني للزواج، وزواج الأطفال غير القانوني، والحاجة إلى التدخلات (Ending Child Marriage: Legal Age for Marriage, Illegal Child Marriages, and the Need for Interventions)"، لندن وواشنطن العاصمة: منظمة إنقاذ الطفل والبنك الدولي، عام ٢٠١٧. www.girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/٢٠١٧/١١/٢٠١٧-١٠-ending-child-marriage.com-pressed.pdf.

منظمة الصحة العالمية، "فهم العنف ضد المرأة والتصدي له: قتل الإناث (Understanding and Addressing Violence Against Women: Femicide)"، عام ٢٠١٢. https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/١٠٦٦٥/٧٧٤٢١/WHO_RHR_١٢,٣٨_eng.pdf?sequence=١.

الركيزة ٤

ACLED. "مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلَّحة وأحداثها". *ACLED*. تم الوصول إليه في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠. https://acleddata.com/.

منظمة العفو الدولية. "'نزلوا علينا مثل المطر': العدالة لضحايا قمع الاحتجاجات في السودان". منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٠. https://www.amnesty.org/download/Documents/AFR٥٤١٨٩٣٢٠٢٠ENGLISH.PDF.

البارومتر العربي. "الدورة الخامسة من البارومتر العربي"، ٢٠١٩. https://www.arabbarometer.org/surveys/arab-wave-barometer-v/.

لوري بيمان وأندرو ديلون. "هل تعريفات الأسرة مهمة في تصميم المسح؟ نتائج من تجربة مسح عشوائي في جمهورية مالي". *مجلة اقتصاديات التنمية ٩٨، العدد ١ (مايو/أيار ٢٠١٢)*: ١٢٤–٣٥. doi: ١٠,١٠١٦/j.jdeveco.٢٠١١,٠٦,٠٠٥.

ليندسي بينستيد وإلين لاست. "الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية في شمال إفريقيا". معهد الشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر/أيلول، ٢٠١٥. https://www.mei.edu/publications/gender-political-gap-participation-north-africa.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "تشجيع المؤسسات القادرة على التكيف في المنطقة العربية: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الأوقات العصيبة". لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٩.

———. "المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات السلم والحرب في المنطقة العربية". بيروت، لبنان: الأمم المتحدة، ٢٠١٧..

نيللي الملاخ وماتيلد موريل وبياجيو سبيشال. "احتجاجات الربيع العربي ونتائج سوق العمل النسائي: شواهد من الثورة المصرية". مجلة الاقتصاد المقارن ٤٦، العدد ٢ (١ يونيو/حزيران ٢٠١٨): ٦٥٦–٨٢. doi:10.1016/j.jce.2017.12.004.

ندوة الأدلة المتعلقة باليافعين والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. "مشاركة اليافعين والشباب والمشاركة المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". عمّان، الأردن، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧. https://www.menayouthhub.org/sites/menayouthhub.org/files/webform/contribute_a_resource/٤٤٧to_nlg/_youth-and-civic-engagement-in-the-mena-region_esay-٢٠١٧.pdf.

منظمة فريدم هاوس. "الحرية في العالم ٢٠٢٠: صراع بلا قائد من أجل الديمقراطية". منظمة فريدم هاوس. تم الوصول إليه في ١٣ سبتمبر/أيلول، ٢٠٢٠. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/٢٠٢٠/leaderless-struggle-democracy.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. "الإستراتيجية الإقليمية، حماية المرأة العربية: والسلام والأمن". مصر: جامعة الدول العربية، ٢٠١٢. http://www.leagueofarabstates.net/ar/sectors/dep/Documents/Regional٢٠Strategy٢٠Protection٢٠of٢٠Arab٢٠Women٢٠Peace٢٠and٢٠Security.pdf.

لجنة الحقوقيين الدولية. "المرأة والقضاء". محكمة العدل الدولية، ٢٠١٤. https://www.icj.org/wp-content/uploads/٢٠١٤/١٠/Universal-Women-and-Judiciary-Gva-For-١-Publications-Conference-Report-٢٠١٤-ENG.pdf.

المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات. "قاعدة بيانات الحصص القائمة على النوع الاجتماعي"، ٢٠٢٠. https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas.

شركة إبسوس. "تفسير الحقائق الجنسانية في النزوح: وضع اللاجئات السوريات في لبنان". هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٨. https://data.unhcr.org/en/documents/download/٧٢٢٠٠.

مؤسسة العراق. "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ترشح النساء لمكتب الانتخابات في العراق: الاحتياجات والتحديات". بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٢٠.

صحيفة جوردان تايمز. "إحسان بركات تصبح أول قاضية في محكمة النقض". جوردان تايمز، ٢٥ يناير/كانون الثاني، ٢٠١٨. http://www.jordantimes.com/news/local/barakat-becomes-first-female-court-cassation-judge.

سينيم كابتان. "قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ في عشرين عاماً: وجهات نظر من ناشطات السلام النسوي والمجتمع المدني". رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠. https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/٢٠٢٠/١١/WILPF_UNSCR-١٣٢٥-at-٢٠-Years_Web.pdf.

روضابي كيشي وميليسا بافليك وهيلاري ماتفس. "عادي بشكل رهيب ومرعب": العنف السياسي الذي يستهدف النساء. مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلَّحة وأحداثها، مايو/آيار ٢٠١٩. https://acleddata.com/acleddatanew/wp-content/uploads/٢٠١٩/٠٥/ACLED_Report_PoliticalViolenceTargetingWomen_٥,٢٠١٩.pdf.

ستيبفانى كرامير. "تعدد الزوجات نادر في جميع أنحاء العالم ويقتصر في الغالب على مناطق قليلة". مركز بيو للأبحاث. تم الوصول إليه في ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١. https://www.pewresearch.org/fact-tank/٢٠٢٠/١٢/٠٧/polygamy-is-rare-around-the-world-and-mostly-confined-to-a-few-regions/.

منى لينا كروك. "العنف ضد النساء في السياسة: اتجاه عالمي صاعد". مجلة السياسة والجندر ١٤، العدد ٤ (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): ٦٧٣–٧٥. doi:١٠,١٠١٧/S١٧٤٣٩٢٣X١٨٠٠٠٥٨٢.

فريق الإدارة الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. "تمكين اليافعين ومشاركتهم وتوظيفهم مع إيلاء اهتمام خاص لليافعات"، إبريل/نيسان ٢٠١٨.

منظمة أوكسفام. "صحيفة وقائع: المرأة والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". منظمة أوكسفام، ٢٠١٦.

السفير رومان أويارزون والسفير ماثيو ريكروفت. "مبادئ توجيهية لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن". مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٦. https://www.peacewomen.org/sites/default/files/N١٦٤٦٥٨٨.pdf.

آنا بارك وفانيسا فارولیلی ألودات. "بعد ثمانية عشر عاماً: تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الدول العربية". هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٩.

كاتي رايلي. "بعد تأجيج ثورة السودان ، يتم تهميش النساء". الوقت، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠١٩. https://time.com/٥٧١٢٩٥٢/salah-alaa-protest-women-sudan/.

إليانا روبيانو ماتوليفيتش وماريانا فيولاز. "الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق باستغلال الوقت: توزيع الوقت بين السوق والأسرة". البنك الدولي، ١٤ أغسطس/آب، ٢٠١٩. doi: ١٠,١٥٩٦/١٨١٣-٩٤٥٠-٨٩٨١.

جورج صادق. "الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية - مشاركة المرأة لأول مرة". صفحة الويب. في عهدة القانون: أمناء مكتبة القانون في الكونغرس، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٥. blogs.loc.gov/law/٢٠١٥/١٢/saudi-arabia-municipal-elections-women-participate-for-the-first-time/.

ماديسون شرام. "هل الحصص تساعد النساء في السياسة فعلاً؟" معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن. تم الوصول إليه في ١٧ يناير/كانون الثاني، ٢٠٢١. https://giwps.georgetown.edu/do-quotas-help-women-in-politics-actually/.

دوبرافكا شيمونوفيتش. "تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، أسباب العنف ضد المرأة في السياسة وعواقبه". الجمعية العامة للأمم المتحدة، أغسطس/آب ٢٠١٨. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N١٨/٢٥١/٠٠/PDF/N١٨٢٥١٠٠.pdf?OpenElement.

آيسلينج سوين. "موازنة الأولويات: الدروس والممارسات الجيدة من العراق والأردن وفلسطين لفرق صياغة خطة العمل الوطنية رقم ١٣٢٥". هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٨.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. "المرأة في الحياة العامة: النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من دون تاريخ.

البنك الدولي. "المرأة والأعمال التجارية والقانون ٢٠٢٠"، ٢٠٢٠. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/١٠٩٨٦/٣٢٦٣٩/٩٧٨١٤٦٤٨١٥٣٢٤.pdf.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدول العربية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. "المشاورة الإقليمية للتوصية العامة المقترحة بشأن حقوق النساء في حالات النزاع وسياقات ما بعد النزاع". عمّان، الأردن: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/Womenconflictsituations/RegionalConsultationAmmanJan٢٠١٣.pdf.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "مؤشرات ودلائل التنمية البشرية: المستجدات الإحصائية لعام ٢٠١٨". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨. human_development_statistical_update.pdf_٢٠١٨ult/files/http://hdr.undp.org/sites/defa.

———. "معالجة الأعراف الاجتماعية: نقطة تحول بالنسبة إلى عدم المساواة بين الجنسين". نيويورك، ٢٠٢٠. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hd_perspectives_gsni.pdf.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "المرأة في السُّلطة القضائية في لبنان". لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. "القرار التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥)"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٠. https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية، ومؤسسة " .FHI360مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٨". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩. https://www.fhi.٣٦٠.resource/documents/media/files/default/sites/org-csosi-٢٠١٨-mena.pdf.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "الاستبيان النموذجي للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية - المرحلة ٨"، يونيو/حزيران ٢٠٢٠. https://dhsprogram.com/publications/publication-DHS-٨DHSQ-and-Questionnaires-Manuals.cfm.

توفا وانغ "تسجيل الناخبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد دراسات الحالة". المعهد الديمقراطي الوطني، مايو/آيار ٢٠١٥. https://www.ndi.org/sites/default/files/MENA per c٢٠Voter per cent٢٠enth_Registration_EN.pdf.

حق المرأة في التصويت وما بعده. "الشرق الأوسط". تم الوصول إليه في ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٠. http://womensuffrage.org/?page_id=١٠٣.

المنتدى الاقتصادي العالمي. "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠٢٠". المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٢٠. https://www.weforum.org/reports/gender-gap-٢٠٢٠-report-١٠٠-years-equality-pay/.

منى يوسف وكندرا هايدمان. "تأملات حول المرأة في الربيع العربي: أصوات النساء من جميع أنحاء العالم". مركز وودرو ولسون الدولي للعلماء، ٢٠١٢. https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/article/International per cent٢٠Women per cent٢٧s per cent٢٠Day per cent٢٠٢٠١٢.pdf.

الإطار المفاهيمي
ملحق ٢

الإطار المفاهيمي

تم تضمين الإطار المفاهيمي على هيئة مستند Word أدناه لتسهيل الوصول إليه. ويتضمن هذا المستند الإطار المفاهيمي ومصفوفة البحث التي توضح بالتفصيل الموضوعات والموضوعات الفرعية ومجالات البحث المحتملة ومصادر البيانات لكل ركيزة. ومن المهم ملاحظة أنه قد تم إعداد هذا المستند في وقت مبكر، وأنه تم إجراء تغييرات طوال مدة الانتداب بناءً على توافر البيانات.

MENA SitAn_Final Conceptual Framewor

النهج والمنهجية
ملحق ٣

النهج والمنهجية

تم توضيح النهج والمنهجية المتعلقة بتحليل الوضع هذا بالتفصيل في التقرير المبدئي عبر الرابط أدناه. وتم الاتفاق مع اليونيسف على أي تغييرات في النهج والمنهجية الواردة في التقرير المبدئي وتم توثيقها في رسائل البريد الإلكتروني أو مذكرات الاجتماع أو مذكرات التوثيق الأخرى، ومع ذلك، فإن التقرير المبدئي أدناه يوضح النهج والمنهجية الأولية..

Sitan Master Report_Final_Clean.do

الإطار المرجعي
ملحق ٤

الإطار المرجعي

تم تضمين مستند الإطار المرجعي لتحليل الوضع هذا على هيئة مستند Word أدناه.

The Finalized SITAN_TOR_Final versi

مصفوفة البحث: الركيزة ١

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	**السؤال البحثي**	**الموضوع الفرعي**	**المؤشر الكمي**	**السن**	**المصدر**
الصحة العامة	نظرة عامة: ما الوضع الصحي للفتيات والنساء؟	وفاة الفتيات الصغيرات	احتمال الوفاة، لكل ١٠٠٠ طفل من الأطفال الذين تتراوح	أعمارهم بين ٥ و١٤ عاماً	منظمة الصحة العالمية
			نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، الوفيات مصنّفة حسب الجنس/البلد	أقل من ٥ سنوات	المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال ((UN IGME، ٢٠١٨
		متوسط العمر المتوقع للإناث	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)، مصنّف حسب الجنس	كل الأعمار	البنك الدولي
		أنواع المشكلات الصحية التي تؤثر بشكل خاص في الفتيات والنساء ومدى انتشارها (على سبيل المثال، الأمراض غير السارية مثل السرطان والسكري وضغط الدم والكوليسترول والنوبات القلبية والسكتة الدماغية، والأمراض السارية مثل وباء الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال والسل والتيفوئيد والتهاب الكبد وداء الليشمانيات)	تقديرات على مستوى الدولة لسنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز وسنوات العمر المفقودة والسنوات المفقودة بسبب الإعاقة للسنوات ٢٠٠٠ و٢٠١٠ و٢٠١٥ و٢٠١٦		منظمة الصحة العالمية التقديرات الصحية العالمية لعام ٢٠١٦: عبء المرض حسب السبب والعمر والجنس والبلد والمنطقة، ٢٠٠٠-٢٠١٦. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨
			سبب الوفاة بسبب الأمراض غير السارية (% من النسبة الإجمالية)	كل الأعمار	
			نسبة الأشخاص (١٨ سنة فأكثر) الذين يعانون من مشكلة السمنة (مؤشر كتلة الجسم >= ٣٠)	أكبر من ١٨ عاماً	المجتمع العربي: خلاصة وافية للإحصاءات الاجتماعية: العدد ١٢
		المخاطر الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وعوامل الحماية الصحية (مثل معدّلات التدخين ومستوى التمارين والنظام الغذائي ومسؤوليات الرعاية) التي تؤثر في الفتيات والنساء	نسبة التدخين حسب البلد والجنس والسنوات المتاحة حالة التحصين بلقاح الدفتيريا والسعال الديكي والكزاز (DPT) ولقاح الحصبة ولقاح BCG ضد السل ولقاح شلل الأطفال ولقاح الالتهاب الكبدي الوبائي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهراً، حسب البلد والجنس والسنة		المجتمع العربي: خلاصة وافية للإحصاءات الاجتماعية: العدد ١٢

		المخاطر الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وعوامل الحماية الصحية التي تؤثر في المجموعات الفرعية المختلفة من النساء، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار	
	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بالحقوق ذات الصلة بالصحة العامة للفتيات والنساء وحصولهن على الرعاية الصحية؟	القوانين والسياسات التي تعزز أو تعرقل الحصول على الرعاية الصحية العامة للفتيات والنساء، على سبيل المثال، التأمين الصحي، وبطاقات الهوية/إثبات الجنسية للحصول على الرعاية الصحية، وتأثير خصخصة الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.	القوانين المتعلقة بالحصول المتفاوت على الرعاية الصحية للرجال والنساء (سواء كانوا ذوي إعاقات أم لا)	كل الأعمار	Woman Stats: DACH-LAW-1

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحقوق ذات الصلة بالصحة العامة للفتيات والنساء وحصولهن على الخدمات والمعلومات؟	حصول الإناث على الرعاية الصحية العامة بالمقارنة مع حصول الذكور عليها والأعراف ذات الصلة	هل النساء/الفتيات مقيَّدات من الحصول الكامل على الرعاية الصحية بسبب جنسهن؟	كل الأعمار	DACHQualitative) Woman stats: PRACTICE-1
		الحصول على المعلومات العامة (بما في ذلك بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، والفتيات/النساء غير المتزوجات، والفتيات والنساء المتزوجات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك)		كل الأعمار	
	ما مدى توافر الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة العامة وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها وجودتها وما العوائق ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات؟	الأمان وسهولة الوصول (الإضاءة، والمسافة/الطرق/وسائل النقل، وطاقم الأمن، والسرية، وغرف الاستشارات، ومناطق الانتظار، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وما إلى ذلك).		كل الأعمار	
		مراعاة النوع الاجتماعي (عدم الوصم، العنصر النسائي، السرية)		كل الأعمار	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
		مراعاة احتياجات الشباب	نسبة المراكز الصحية المراعية لاحتياجات الشباب	١٠ - ٢٤	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
		جودة الرعاية/آليات تقديم التغذية الراجعة/الرضا عن الخدمات		كل الأعمار	
		القدرة على تحمل تكاليف الخدمات	نفقات الرعاية الصحية التي يتحملها الأفراد		مؤشر التنمية العالمي للبنك الدولي (قاعدة بيانات النفقات الصحية العالمية)

		الوصول والجودة بالنسبة إلى مجموعات فرعية محددة من النساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات والمزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار	
		المخاوف الرئيسية المتعلقة بخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي بالنسبة إلى النساء والفتيات (بما في ذلك الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بالرفاهية والانتحار وتأثير العزلة الاجتماعية في الفتيات اليافعات على وجه الخصوص، وما إلى ذلك)	حالات الإصابة بالأمراض النفسية مصنّفة حسب الجنس	كل الأعمار	Woman Stats MISA-DATA-1
			نسبة الوفيات الناجمة عن الانتحار بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٩ عاماً (الوفيات الناجمة عن إيذاء النفس المتعمد لكل ١٠٠٠٠٠ شخص من السكان سنوياً)، حسب الجنس	١٠ - ١٩	
الصحة العقلية	نظرة عامة: ما الحالة الصحية العقلية للفتيات والنساء؟		السؤال 855a، خلال الأشهر الستة الماضية، كم مرة شعرت فيها بالتوتر الشديد لدرجة أن كل شيء بدا مرهقاً؟	البارومیتر العربي، المسح الخامس التصنيف حسب الجنس والموقع	
			السؤال 855b: الحياة تكون مضطربة في بعض الأحيان. خلال الأشهر الستة الماضية، كم مرة شعرت فيها بالاكتئاب الشديد لدرجة الشعور بأنه ليس هناك ما يدعو إلى البهجة؟	المسح الخامس من البارومیتر العربي التصنيف حسب الجنس والموقع	

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
		المشكلات التي تؤثر في مجموعات فرعية محددة من النساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار	
	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بالصحة العقلية للفتيات والنساء وحقوقهن النفسية والاجتماعية وحصولهن على الرعاية؟	القوانين والسياسات التي تعزز أو تعرقل الحصول على الرعاية العقلية والنفسية والاجتماعية	مستوى دعم/تمويل الرعاية الصحية النفسية من قِبَل الحكومة، وخاصة بالنسبة إلى النساء		WomanStats MISA PRACTICE–1
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالصحة العقلية للفتيات والنساء وحقوقهن النفسية والاجتماعية وحصولهن على الرعاية والمعلومات؟	إمكانية حصول الإناث على خدمات الصحة العقلية والرعاية النفسية والاجتماعية بالمقارنة مع إمكانية حصول الذكور عليها والأعراف ذات الصلة (مثل الوصم/تقييد الفتيات والنساء اللاتي لديهن مشكلات في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي أو أولئك اللاتي لا يتصرفن وفقاً للأعراف الجنسانية المحلية/الوطنية)		كل الأعمار	
		الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي (بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك).		كل الأعمار	

ما مدى توافر الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وإمكانية الاستفادة منها وجودتها وما العوائق ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات؟	مجموعة الخدمات المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي		
	الأمان وسهولة الوصول (الإضاءة، والمسافة/الطرق/وسائل النقل، وطاقم الأمن، والسرية، وغرف الاستشارات، ومناطق الانتظار، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وما إلى ذلك).		
	مراعاة النوع الاجتماعي (عدم الوصم، العنصر النسائي، السرية)		كل الأعمار
	مراعاة احتياجات الشباب	نسبة المراكز التي توفر خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي المراعية لاحتياجات الشباب	١٠-٢٤
	جودة الرعاية/آليات تقديم التغذية الراجعة/الرضا عن الخدمات		كل الأعمار
	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات		

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	**السؤال البحثي**	**الموضوع الفرعي**	**المؤشر الكمي**	**السن**	**المصدر**
		الوصول والجودة بالنسبة إلى مجموعات فرعية محددة من النساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات والمزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار	
الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/ الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية	نظرة عامة:ما حالة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/ الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للفتيات والنساء؟	الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بالإنجاب (الحمل غير المرغوب فيه، حمل اليافعات، عدد الأطفال/المواليد، عمر المرأة عند ولادة الطفل الأول، المباعدة بين الولادات، استخدام وسائل منع الحمل، الإجهاض غير الآمن، وما إلى ذلك).	نسبة السكان المشمولين بالحدود الدُنيا/أنظمة الحماية الاجتماعية، حسب الجنس، مع تمييز الأطفال، والعاطلين عن العمل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، وحديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والمستضعفين	الإناث في سن الإنجاب	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
			حمل اليافعات	١٠ - ١٩	
			معدّل الولادات لدى اليافعات (١٠-١٤ سنة: ١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة في هذه الفئة العمرية	١٠ - ١٩	مؤشرات اليونيسف العالمية لأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأطفال تقارير التنمية البشرية
			متوسط عمر النساء عند ولادة الطفل الأول (بالسنوات)	الإناث في سن الإنجاب	المنتدى الاقتصادي العالمي
			متوسط عدد الأطفال لكل امرأة	الإناث في سن الإنجاب	المنتدى الاقتصادي العالمي

معدّل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة (mCPR) في سن الإنجاب	الإناث
النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩) اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة	١٥ - ٤٩

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
		الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بصحة الأم (الإصابة بالمرض/الوفيات، الرعاية السابقة للولادة والرعاية اللاحقة لها، وما إلى ذلك).	نسبة وفيات الأمومة	١٥ - ٤٩	الاتجاهات السائدة في وفيات الأمهات: من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٥، تقديرات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة.
			النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً اللاتي وضعن مواليد أحياء في فترة زمنية معينة وتلقين الرعاية السابقة للولادة من قِبَل اختصاصيين صحيين مهرة مرة واحدة على الأقل خلال فترة الحمل	١٥ - ٤٩	منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً اللاتي وضعن مواليد أحياء في فترة زمنية معينة وتلقين الرعاية السابقة للولادة من قِبَل أي مقدم رعاية أربع مرات أو أكثر خلال فترة الحمل	١٥ - ٤٩	منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			النسبة المئوية للولادات التي تتم تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة (أطباء أو ممرضات أو قابلات)		منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			وفيات حديثي الولادة	أقل من شهر	المجموعة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتقدير وفيات الأطفال ((UN IGME، ٢٠١٨.
			النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً اللاتي وضعن مواليد أحياء في فترة زمنية معينة وتلقين الرعاية اللاحقة للولادة من قِبَل أي مقدم رعاية	١٥ - ٤٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان
			تلبية الاحتياجات إلى القابلات		

		أنواع مشكلات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/ الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية التي تؤثر في مجموعات فرعية محددة من النساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار	
	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للفتيات والنساء؟	القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية (بما في ذلك الموافقة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للفتيات غير المتزوجات، وما إلى ذلك) التي تعزز أو تعرقل حقوق النساء والفتيات في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية	سن الرُشد التي يتوقف عندها اغتصاب القاصرات	غير متوفر	WomanStats LRW-LAW-1
			الإعفاء القانوني للمغتصب في حال زواجه بالضحية		WomanStats LRW-SCALE-9
			الوصول إلى الوسائل العاجلة لمنع الحمل والإجهاض	كل الأعمار	

الركيزة ١: الصحة والرفاهية				
الموضوع الرئيسي	**السؤال البحثي**	**الموضوع الفرعي**	**المؤشر الكمي**	**السن**	**المصدر**
			الحاجة إلى موافقة الوالدين و/أو الزوج للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية		
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للفتيات والنساء وحصولهن على الخدمات والمعلومات؟	الأعراف المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والاستقلالية الجسدية، واتخاذ القرار بشأن الصحة الجنسية والإنجابية بشكل عام، ومنع الحمل، والزواج، والإنجاب، وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً، وما إلى ذلك، والأشخاص الذين يؤثرون في ذلك (من مجموعات قومية مختلفة، متزوجون/غير متزوجين، وما إلى ذلك.	بيانات المسح: مواقف القبول تجاه الطلاق		البارومیتر العربي، 0860a (الدورة الخامسة)
			بيانات المسح: مواقف القبول تجاه زواج القاصرات		البارومیتر العربي، 0860a (الدورة الخامسة)
			بيانات المسح: مواقف القبول تجاه الإجهاض		البارومیتر العربي، 0860a (الدورة الخامسة)
			المواقف تجاه وسائل منع الحمل		
			المواقف تجاه الخصوبة والإنجاب		

		الأعراف المتعلقة بأنواع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المختلفة، مقسمة حسب الخدمة		
		الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك بالنسبة إلى المجموعات الفرعية المختلفة من الفتيات والنساء مثل الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار
		توافر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (منع الحمل وتنظيم الأسرة، والإجهاض الآمن والرعاية بعد الإجهاض، وصحة الأم والطفل قبل الولادة وبعدها، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، والتثقيف الجنسي الشامل، وتعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرارات، والاستقلال الجسدي، وما إلى ذلك).	النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً) اللاتي تُلبّى احتياجاتهن الإنجابية المتعلقة بتنظيم الأسرة باستخدام الوسائل الحديثة	١٥ - ٤٩	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات للبلدان
ما مدى توافر الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الاستفادة منها وجودتها وما العوائق ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات؟			النساء اللاتي يتخذن قراراتهن الخاصة المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية، النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً	١٥ - ٤٩	الباروميتر العربي
			معدّل انتشار وسائل منع الحمل (النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب اللاتي يستخدمن (أو يستخدم شريكهن) وسيلة منع الحمل في وقت معين).	كل الأعمار	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
			النسبة المئوية لليافعات الحوامل اللاتي يحصلن على الوسائل العاجلة لمنع الحمل أو الإجهاض الآمن.	١٠ - ١٩	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			النسبة المئوية للفتيات (١٥-٢٤ سنة) اللاتي لديهن حاجة غير ملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة	١٠ - ٢٤	صندوق الأمم المتحدة للسكان
			نسبة الولادات التي يشرف عليها اختصاصيون صحيون مهرة	١٥ - ٤٩	مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية للأمم المتحدة
			تغطية الرعاية السابقة للولادة	١٥ - ٤٩	مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية للأمم المتحدة المنتدى الاقتصادي العالمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			الاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة (عام)	١٥ - ٤٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			الاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، النساء المتزوجات أو المرتبطات حالياً اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً	١٥ - ٤٩ (المتزوجات)	المنتدى الاقتصادي العالمي صندوق الأمم المتحدة للسكان
		فيروس نقص المناعة البشرية	العدد المقدر للحوامل/اليافعين/حديثي الولادة/المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	عددي	بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونسف
			النسبة المئوية للفتيات (١٥-٢٥) اللاتي لديهن معرفة بفيروس نقص المناعة البشرية	١٥ - ٢٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان
		إدارة سلسلة التوريد وتوافر الأدوية			

الأمان وسهولة الوصول (الإضاءة، والمسافة/الطرق/وسائل النقل، وطاقم الأمن، والسرية، وغرف الاستشارات، ومناطق الانتظار، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وما إلى ذلك).	كل الأعمار
مراعاة النوع الاجتماعي (عدم الوصم، العنصر النسائي، السرية)	كل الأعمار
مراعاة احتياجات الشباب	١٠ - ٢٤
جودة الرعاية/آليات تقديم التغذية الراجعة/الرضا عن الخدمات	كل الأعمار
القدرة على تحمل تكاليف الخدمات	
الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وجودة الرعاية بالنسبة إلى مجموعات فرعية محددة من الفتيات والنساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.	كل الأعمار

الركيزة ١: الصحة والرفاهية				
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التغذية	نظرة عامة: ما الحالة التغذوية للفتيات والنساء؟	المشكلات والمخاطر التغذوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي (التقزم وسوء التغذية وفقر الدم) والعوامل الوقائية التي تؤثر في الفتيات والنساء بشكل عام ومجموعات فرعية مختلفة من النساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.	تقديرات سوء تغذية الأطفال	كل الأعمار	بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بتغذية الفتيات والنساء وحصولهن على الخدمات والمعلومات ذات الصلة بالتغذية؟	القوانين والسياسات التي تعزز أو تعرقل التغذية والحصول على الخدمات والمعلومات ذات الصلة بالتغذية			
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بتغذية الفتيات والنساء وحصولهن على الخدمات والمعلومات ذات الصلة بالتغذية؟	الممارسات الاجتماعية والثقافية أو المحظورات التقليدية أو المعتقدات الثقافية أو ممارسات الرعاية التي قد تؤثر في الحالة التغذوية للنساء والفتيات بشكل مختلف عن الرجال والفتيان			
		التصورات (بما في ذلك الخرافات) حول تغذية الرضع والأطفال الصغار			
		التصورات حول الوزن والسمنة	السؤال 853b: ما مدى أهمية أن ترقى المرأة إلى مستوى مثالي لجسد الأنثى كما تقدمه وسائل الإعلام في رأيك؟		باروميتر العربي: ٩٨٥٣
		التصورات حول مكونات التغذية الصحية			

ما مدى توافر الخدمات والمعلومات المتعلقة بالتغذية وإمكانية الاستفادة منها وجودتها وما العوائق ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات؟	فهم أهمية التغذية في جميع مراحل دورة الحياة
ممارسات الرضاعة الطبيعية والاستشارات التغذوية وبرامج تغذية الأمهات والرُضع والأطفال الصغار	المعارف والمواقف والممارسات والعوائق الأسرية المرتبطة بالمجتمع
الحصول على التغذية المدرسية	
القدرة على تحمل تكاليف الخدمات	

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
		الحصول على الخدمات والمعلومات المتعلقة بالتغذية من قِبَل مجموعات فرعية مختلفة من الفتيات والنساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.	نسبة السكان ذوي الإعاقة حسب العمر والجنس	العمر المحدد (بالضبط)	منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
الأمن الغذائي	نظرة عامة: كيف يتم توفير الأمن الغذائي للفتيات والنساء؟	الحصول على المعلومات المتعلقة بالغذاء والأمن الغذائي بالنسبة إلى الفتيات والنساء بشكل عام ومجموعات فرعية محددة من الفتيات والنساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد	كل الأعمار	مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة
		ما العوامل (الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية) التي تحد من وصول النساء والفتيات من الأسرة/المجتمع/السكان إلى الغذاء والتحكم فيه؟	حصة المرأة من الأراضي		قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق ملكية الأراضي
			١: عدد الوجبات التي تم تناولها أمس (أو التي يتم تناولها عادةً) من قِبَل الرجال والنساء والفتيان والفتيات (أقل من ١٥ عاماً) في الأسرة، ٢: تسلسل أفراد الأسرة الذين يتناولون الطعام باستخدام الرموز ١ = الرجال، ٢ = النساء، ٣ = الرجال والنساء، ٤ = الفتيان، ٥ = الفتيات، ٦ = الفتيان والفتيات	كل الأعمار	برنامج الأغذية العالمي، المسوحات الأسرية

		الوصول إلى أسواق المواد الغذائية: المسافة والوقت اللازمان بالنسبة إلى كل من الرجال والنساء للوصول إلى أقرب سوق دائمة	المسوحات الأسرية (الزملاء من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي)
ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بالأمن الغذائي والمعلومات للفتيات والنساء؟	القوانين والسياسات التي تعزز أو تعرقل الأمن الغذائي للفتيات والنساء وحصولهن على المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي		
ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالأمن الغذائي والمعلومات للفتيات والنساء؟	من الأشخاص الذين يتحكمون في الموارد داخل الأسرة وهل يؤثر ذلك في الأمن الغذائي للنساء والفتيات على مستوى الأسرة؟		
	آليات التأقلم مع انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى الفتيات والنساء	آليات التأقلم مع أنواع الطعام عندما لا يكون لديك ما يكفي من الطعام أو المال لشراء الطعام، هل كان عليك الاعتماد على طعام أقل تفضيلاً وأقل تكلفة؟	المسوحات الأسرية (الزملاء من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي)

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
	ما مدى توافر البرامج التي تهدف إلى دعم الأمن الغذائي والمعلومات ذات الصلة بالنسبة إلى النساء والفتيات وإمكانية الاستفادة منها وجودتها وما العوائق ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات؟	إشراك الفتيات والنساء في الإستراتيجيات والبرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي			
		وصول النساء إلى الزراعة			
		الحصول على البرامج والمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي من قِبَل مجموعات فرعية مختلفة من الفتيات والنساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.		كل الأعمار	
برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الصحية	نظرة عامة: ما احتياجات الفتيات والنساء فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والقضايا ذات الصلة؟	مشكلات ومخاطر برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعوامل الوقائية التي تؤثر في الفتيات والنساء بشكل عام ومجموعات فرعية مختلفة من الفتيات والنساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان	كل الأعمار	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
			المسؤولية الأساسية عن جمع المياه حسب الجنس والعمر (%)	كل الأعمار	بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونسف

	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بحصول الفتيات والنساء على الخدمات والمعلومات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؟	القوانين والسياسات التي تعزز أو تعرقل الحصول على الخدمات والمعلومات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بحصول الفتيات والنساء على الخدمات والمعلومات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؟	الممارسات الاجتماعية والثقافية أو المحظورات التقليدية أو المعتقدات الثقافية أو ممارسات الرعاية التي قد تؤثر في احتياجات الفتيات والنساء من برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الصحية والوصول إليها بشكل مختلف عن الرجال والفتيان
		استخدام/الحصول على المياه وقضايا السلامة ذات الصلة
		الأعراف والممارسات التي تدعم أو تعيق إدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، بما في ذلك سن بداية الحيض، والوصول إلى المواد والمرافق المناسبة، والأعراف المتعلقة بالإدارة، على سبيل المثال، عدم الذهاب إلى المدرسة
		المعارف والمواقف والممارسات والعوائق الأسرية المرتبطة بالمجتمع فيما يتعلق ببرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الصحية

الركيزة ١: الصحة والرفاهية					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
	ما مدى توافر الخدمات والمعلومات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وإمكانية الاستفادة منها وجودتها وما العوائق ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات؟	الإمدادات المناسبة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المنازل والمدارس، وما إلى ذلك.	نسبة اليافعات اللاتي يقمن بالإبلاغ عن حصولهن على ما يحتجنه لإدارة الدورة الشهرية	١٠ - ١٩	المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات
			الحصول على خدمات الصرف الصحي (بشكل أساسي، محدود، عدم الحصول عليها على الإطلاق) في المدارس		بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
			الحصول على خدمات النظافة (بشكل أساسي، محدود، عدم الحصول عليها على الإطلاق) في المدارس		بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
			النسبة المئوية للمرافق الصحية التي لديها إمكانية وصول إلى برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الصحية		دراسة العبء العالمي للمرض ٢٠١٦
			سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز بسبب برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة غير الآمنة (سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)، حسب الجنس والعمر	كل الأعمار	
		الأمان وسهولة الوصول (الإضاءة، والمسافة/الطرق/وسائل النقل، وطاقم الأمن، وما إلى ذلك).		كل الأعمار	

	الوصول الذي يراعي النوع الاجتماعي والمعلومات المتعلقة ببرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الصحية (عدم الوصم، غير ذلك؟)	كل الأعمار
	مراعاة احتياجات الشباب	١٠-٢٤
	جودة الرعاية/آليات تقديم التغذية الراجعة/الرضا عن خدمات/مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	كل الأعمار
	القدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	
	الحصول على الخدمات والمعلومات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من قِبَل مجموعات فرعية مختلفة من الفتيات والنساء، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.	كل الأعمار

*ملحوظة: بالإضافة إلى المؤشرات الكمية المدرجة، سيقوم فريق البحث بمراجعة البيانات الواردة في التقارير التي قدمها أعضاء المجموعة الأساسية للحصول على البيانات النوعية التي تتعلق بالموضوعات الفرعية وتساعد على الإجابة عن الأسئلة البحثية.

مصفوفة البحث: الركيزة 2

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
		التحاق الفتيات بجميع مستويات التعليم الرسمي والاستمرار فيها وإكمالها (من المرحلة ما قبل الابتدائية وحتى التعليم الجامعي) بشكل عام، ومجموعات فرعية مختلفة من الفتيات، بما في ذلك الفتيات ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والفتيات من المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية.	عدد سنوات أ) التعليم الحر، ب) التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي المكفول في الأطر القانونية		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
					منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
التعليم الرسمي: الطالبات	نظرة عامة		مؤشر التكافؤ بين الجنسين: (التعليم)		
			معدّل الإكمال (الابتدائي، الإعدادي، الثانوي)		البوابة العربية للتنمية (معلومات مفصّلة حسب الدولة) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
			السكان الشباب (المجموع)	١٥ - ٦٤	البنك الدولي
				١٥ - ٢٤	البنك الدولي
			محو الأمية حسب الجنس والفئة العمرية	أكثر من ١٥ عاماً متاح أيضاً	البنك الدولي

	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بالتعليم الرسمي الذي يراعي حقوق الطالبات واحتياجاتهن؟	وضع خطة وطنية لقطاع التعليم للفتيات والشابات وإدراجها في الميزانية وتنفيذها	مؤشر ثنائي الحدود: هل لدى بلد x خطة وطنية للفتيات/الشابات، وهل تم إدراجها في الميزانية وتنفيذها؟	البحث الخاص بكل بلد
		المعايير والسياسات والأطر الوطنية الأخرى المراعية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي المعمول بها التي تم إدراجها في الميزانية وتنفيذها	الترتيب وفقاً للأعداد الترتيبية للاختلاف في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث (المرحلة الثانوية)	AFE-SCALE-1 WomanStats
		القوانين والسياسات والمعايير الرامية إلى معالجة إدماج الطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة، على سبيل المثال، اللاجئات/النازحات داخلياً والطالبات ذوات الإعاقة والنساء الحوامل والمرضعات والأمهات الشابات والعائدات إلى المدرسة، وما إلى ذلك		

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحصول على التعليم وفوائده بالنسبة إلى الطالبات؟	الأعراف التي تؤثر في حضور الفتيات/وصولهن إلى المدرسة (على سبيل المثال، استثمار الآباء ورابطات الآباء والمعلمين والعاملين في خط الدفاع الأول في تعليم الفتيات، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي، بما في ذلك الاستعداد لدفع الرسوم المدرسية عند الاقتضاء، والمسؤوليات المنزلية للفتيات، وزواج الأطفال، ووصمة العار للفتيات ذوات الإعاقات، والفتيات اللاجئات، والعقيدة/التوجه الديني، وما إلى ذلك).	نسبة الأطفال العاملين في النشاط الاقتصادي، الفئة العمرية ٥-١٤ سنة (مفصّلة حسب الجنس)	٥ - ١٤	البوابة العربية للتنمية
		الأعراف التي تؤثر في نتائج التعليم للفتيات (على مستوى المجتمع والأفراد)			
		الربط بين زواج الأطفال والتسرب من المدرسة، وسنوات الدراسة الإضافية، والحد من خطر زواج الأطفال والأشكال الأخرى من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)			
	ما التدابير المعمول بها للتأكد من أن التعليم الرسمي يراعي حقوق الطالبات واحتياجاتهن؟ (التوافر وإمكانية الوصول والجودة)	التوافر: وجود مدارس يمكن للفتيات الالتحاق بها			
		إمكانية الوصول: السلامة الجسدية داخل المدارس وحولها، بما في ذلك بيئة خالية من التحرش والعقاب البدني وأشكال العنف الأخرى، وتوفير خدمات الاستجابة المتاحة للطلاب الذين يواجهون التحرش أو العنف			
		أوقات الانتقال/المسافات من/إلى المدارس، وتوافر خدمات نقل مدرسية آمنة/ميسورة التكلفة			
		وجود مراقبي المدرسة ومستشاري الدعم النفسي والاجتماعي/مديري الحالات في المدارس			
		تكلفة/رسوم المدرسة وتوافر الإعانات			

عدم التمييز (على سبيل المثال، المساواة في الحصول على التعليم والتعليم الشامل للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة)

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
		توافر الصرف الصحي الذي يراعي الفوارق بين الجنسين (بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإمدادات الصحية)			
		الجودة: معايير المعلمين الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي وبرامج التدريب ذات الصلة لمعلمي المرحلة ما قبل الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية			
		توفير المواد/الكتب المدرسية الملائمة ثقافياً والمراعية للنوع الاجتماعي للأطفال في مرحلة ما قبل الابتدائية (كتب الأطفال، والألعاب، وما إلى ذلك)			
		إمكانية الوصول إلى المعلومات (مثل المواد المساعِدة للأشخاص ذوي الإعاقة)			
		المدارس لديها إمدادات كافية، وشبكة اتصال، وما إلى ذلك.			
		دعم المشاركة النشطة للطالبات في الفصل (بما يعادل مشاركة الطلاب الذكور)			
		دعم مشاركة الطالبات في التربية البدنية، ومجموعات تمكين الفتيات، والأنشطة الأخرى الخارجة عن المناهج الدراسية			
		مناهج وتدريس التربية الجنسية الشاملة			
		تحديات خاصة تتعلق بالحصول على التعليم الرسمي والاستفادة منه بالنسبة إلى مجموعات فرعية مختلفة من الطالبات، بما في ذلك الفتيات ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والفتيات الريفيات مقابل الحضريات والفتيات المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.			

التعليم الرسمي: المعلمات	نظرة عامة	عدد المعلمات، معلومات ديمغرافية إضافية	معلمو المرحلة الابتدائية، نسبة الإناث	غير متوافر	البوابة العربية للتنمية
	ما الأحكام القانونية والسياسية التي تراعي حقوق المعلمات واحتياجاتهن في نظام التعليم الرسمي؟	سياسة قطاع التعليم الوطنية المتعلقة بتوظيف المعلمين وتعيينهم وتدريبهم بشكل يراعي الفوارق بين الجنسين وإدراجها في الميزانية وتنفيذها	معلمو المرحلة الابتدائية، نسبة الإناث	غير متوافر	البوابة العربية للتنمية

الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
التعليم:					
		سياسات التعليم الوطنية لدعم الإناث في إدارة التعليم			
		سياسات وخطط لحماية المعلمات من التحرش الجنسي، والعنف في المدارس، وإدراجها في الميزانية وتنفيذها			
	ما التدابير المعمول بها لضمان أن يؤدي توفير التعليم الرسمي إلى تعزيز قدرة المعلمات وسلامتهن ورفاهيتهن؟	السلامة الجسدية/الحماية من التحرش الجنسي			
		المواصلات			
		الأجر المتساوي			
		إجازة الأمومة	طول إجازة الأمومة (بالأيام)		منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل الدولية
التعليم غير الرسمي والأشكال الأخرى من التعليم (على سبيل المثال، التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني)، الطالبات		السياسات التي تعزز فرص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للفتيات والنساء على قدم المساواة مع الرجال والفتيان			
	ما الأحكام القانونية والسياسية الداعمة للتعليم غير الرسمي الذي يراعي حقوق الطالبات في المجالات غير التقليدية واحتياجاتهن؟				
		السياسات التي تعزز التعليم غير الرسمي للفتيات والنساء اللاجئات/النازحات			

ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحصول على التعليم غير الرسمي والأشكال الأخرى من التعليم بالنسبة إلى الطالبات في المجالات غير التقليدية؟					
الأعراف التي تؤثر في مشاركة الإناث في مجالات التعليم غير التقليدية (مثل وصم الأمهات عند حصولهن على التعليم غير التقليدي، ووصم الإناث عند حصولهن على أشكال معينة من التدريب التقني، وما إلى ذلك).	معدّل المشاركة في البرامج التقنية والمهنية (١٥ - ٢٤ سنة)، حسب الجنس	١٥ - ٢٤	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة		
السياسات التي تعزز التعليم غير الرسمي للطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة، مثل الطالبات ذوات الإعاقات، والنساء الحوامل والمرضعات، والأمهات الشابات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والطالبات الريفيات مقابل الحضريات والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.					

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
	ما التدابير المعمول بها للتأكد من أن أنظمة التعليم غير الرسمي تراعي حقوق الطالبات في المجالات غير التقليدية واحتياجاتهن؟ (التوافر وإمكانية الوصول والجودة)	التوافر: وجود مراكز تعليم غير رسمي يمكن للفتيات والنساء الحضور فيها			
		إمكانية الوصول: السلامة الجسدية داخل مراكز التعلم وحولها، بما في ذلك بيئة خالية من التحرش والعقاب البدني وأشكال العنف الأخرى، وتوفير خدمات الاستجابة المتاحة للطلاب الذين يواجهون التحرش أو العنف			
		أوقات الانتقال/المسافات من/إلى المدارس، وتوافر خدمات نقل مدرسية آمنة/ميسورة التكلفة			
		وجود مراقبي المدرسة ومستشاري الدعم النفسي والاجتماعي/مديري الحالات في المدارس			
		تكلفة/رسوم مراكز التعليم وتوافر الإعانات			
		عدم التمييز (على سبيل المثال، المساواة في الحصول على التعليم والتعليم الشامل للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة)			
		توافر الصرف الصحي الذي يراعي الفوارق بين الجنسين (بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإمدادات الصحية)			
		الجودة: معايير المعلمين الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي وبرامج التدريب ذات الصلة للمعلمين			
		المواد التعليمية الملائمة ثقافياً والمراعية للنوع الاجتماعي			

إمكانية الوصول إلى المعلومات (مثل المواد المساعِدة للأشخاص ذوي الإعاقة)

مراكز التعلم لديها الإمدادات الكافية، وشبكة الاتصال، وما إلى ذلك.

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
		دعم المشاركة النشطة للطالبات في الفصل (بما يعادل مشاركة الطلاب الذكور)			
		دعم مشاركة الطالبات في أنشطة التمكين كجزء من فرص التعليم غير الرسمي			
		مناهج وتدريس التربية الجنسية الشاملة			
		تحديات خاصة تتعلق بالحصول على التعليم غير الرسمي والاستفادة منه بالنسبة إلى مجموعات فرعية مختلفة من الطالبات، بما في ذلك الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وما إلى ذلك.			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات التعلم الأخرى	نظرة عامة	معلومات عامة عن حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة			
	هل يمكن للفتيات والنساء الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها؟	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الوصول إلى الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة/أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، وما إلى ذلك واستخدامها.			
		محو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
		الفرص المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الفتيات والنساء، بما في ذلك دورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بالمقارنة مع الرجال والفتيان)			

سُبل العيش					
فرص القوى العاملة ومشاركتها	نظرة عامة	التمثيل العام للمرأة في العمل الرسمي وغير الرسمي وغير مدفوع الأجر والمجالات التي تفتقر إلى التمثيل فيها	القوى العاملة (المجموع)		البنك الدولي
			العمالة غير الرسمية (% من إجمالي العمالة غير الزراعية)، حسب الجنس		البنك الدولي
			معدّل المشاركة في القوى العاملة، ذكور/إناث (% من السكان الذكور/الإناث في الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥ و٦٤ عاماً)	١٥ - ٦٤	البنك الدولي
			العاملون بأجر وراتب، الإناث، النسبة المئوية لتوظيف الإناث، تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية		منظمة العمل الدولية (البوابة العربية للتنمية)
			حصة الإناث من العمل في المناصب الإدارية والإدارة العليا والمتوسطة		منظمة العمل الدولية (البوابة العربية للتنمية)
			الشركات التي تشارك الإناث في ملكيتها، النسبة المئوية للشركات		منظمة العمل الدولية (البوابة العربية للتنمية)

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
			نسبة الإناث بين معلمي أو أساتذة التعليم الجامعي		إحصاءات الأمم المتحدة الجنسانية
			الفجوة في الأجور بين الجنسين حسب المهنة (%)		منظمة العمل الدولية
		المواقف تجاه الوضع الاقتصادي للبلاد	النظرة الاقتصادية، حسب الجنس والريف/الحضر		الباروميتر العربي، الدورة الخامسة السؤال ١٠١ و101a
	ما الأحكام القانونية والسياسية وجوانب الحماية التي تدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية؟	القوانين التي تنص على عدم التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي	هل يفرض القانون عدم التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي؟		البنك الدولي
			نسبة البلدان التي تحصل فيها المرأة على الأهلية القانونية الكاملة عند بلوغها سن الرشد ولا توجد فيها قيود على تسجيل المرأة لمشروع تجاري.		البنك الدولي
		فرص حصول النساء على وظيفة أو مزاولة حرفة أو مهنة بشكل قانوني مثل الرجل، بما في ذلك تسجيل مشروع تجاري	هل يمكن للمرأة قانوناً فتح حساب مصرفي مثل الرجل؟		البنك الدولي
			هل المرأة قادرة على العمل في المجالات نفسها مثل الرجل؟		البنك الدولي
			هل يمكن للمرأة توقيع عقد قانوني مثل الرجل؟		البنك الدولي
		الأحكام القانونية المتعلقة بالتحرش الجنسي	هل يوجد تشريع خاص بالتحرش الجنسي في العمل؟		البنك الدولي
			هل هناك عقوبات جنائية أو تعويضات مدنية للتحرش الجنسي في العمل؟		البنك الدولي
		الأحكام القانونية للمساواة في الأجور	هل ينص القانون على المساواة في الأجر بالنسبة إلى الأعمال ذات القيمة المتساوية؟		البنك الدولي

الأحكام القانونية المتعلقة برعاية الأطفال في مكان العمل				
الأحكام القانونية المتعلقة بمنع عمالة الأطفال (بما في ذلك العمل غير الرسمي الأكثر صلة بالفتيات، مثل العمل المنزلي)				
الأحكام القانونية للإجازة مدفوعة الأجر لمدة ١٤ أسبوعاً على الأقل المتاحة للمرأة عند ولادة طفل				
استحقاقات إجازة الأمومة (% من الأجور مدفوعة)				
إجازة الأمومة (الأيام مدفوعة الأجر)				
يفرض القانون إجازة أمومة مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر (١ = نعم، O = لا)				
الإحصاءات للبنك الدولي	الجنسانية	الإحصاءات للبنك الدولي	الجنسانية	الإحصاءات للبنك الدولي	الجنسانية

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
		الأحكام القانونية للعمل غير الاستغلالي (مثل الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل والرعاية الصحية والعطلات، وما إلى ذلك)			
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالوصول إلى العمل الرسمي مقابل العمل غير الرسمي للنساء؟	دليل على الفجوات في الأجور بين الجنسين في كل المجالات أو بعضها/عبر مستويات الإدارة			
		المعايير التي تسهم في قدرة النساء على العمل في القطاع الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي (مثل المسؤوليات المنزلية/عبء الإنجاب/العمل غير المأجور)			
		الارتباطات بين التحصيل العلمي والتوظيف			
		الارتباطات بين الوصول إلى التوظيف وانخفاض آليات التأقلم الضارة (مثل الدعارة القسرية أو الجبرية)			
	ما الفرص المتاحة للنساء في القوى العاملة الرسمية وغير الرسمية، وما العوائق التي تواجهها النساء والشابات؟	أماكن العمل المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، بما يشمل الحماية من التحرش والعنف، والفرص التنظيمية لتنمية المهارات، والإرشاد، والترقية، والمساواة في الأجور، وما إلى ذلك.			
		دعم القطاعين العام والخاص لريادة الأعمال النسائية			
		النطاق والفرص المتاحة للنساء لتقلّد مناصب إدارية رفيعة المستوى في القوى العاملة الرسمية			
		النطاق والفرص المتاحة للنساء للانخراط في الأعمال التجارية الصغيرة وسبل العيش البديلة الأخرى الآمنة التي تعزز تكوين الثروة (بدلاً من الكفاف)			

نطاق وفرص توظيف الإناث في المناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية

تكافؤ الفرص في الأعمال المحددة للنساء مقابل الرجال، أي عدم وجود مخاطر أعلى في العمل الاستغلالي

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
		الفرص المدرة للدخل للمجموعات الفرعية المحددة من النساء، ومن بينها النساء والشابات ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والأقليات العرقية والدينية، إلخ. النساء والشابات المهاجرات واللاجئات والنازحات داخلياً			
		المخاطر الجسدية والجنسية والاجتماعية التي تواجهها النساء في بيئات العمل الرسمية وغير الرسمية			
	ما البرامج التي تدعم مشاركة النساء في القوى العاملة؟	القروض الصغيرة والتدريب الفني، وغيرهما.	حالات المقترضين وفق مؤسسة فينكا (حسب البلد)		الشمول المالي
إدارة الدخل المكتسب/الوصول إلى رأس المال	نظرة عامة	الوصول العام إلى رأس مال النساء بشكل عام، والمجموعات الفرعية المختلفة من النساء، ومن بينها النساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وغيرها.			
	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بإدارة الدخل/الوصول إلى رأس المال؟	الأحكام القانونية التي تنص على أن يكون للمرأة حساب بنكي خاص بها	نسبة البلدان التي ١) لا توجد فيها قيود على فتح المرأة حساباً بنكياً أو ٢) ينص القانون فيها صراحة على أنه يجوز للمرأة المتزوجة فتح حساب بنكي، أو أنه يجوز لكلا الزوجين فتح حسابات بنكية باسميهما		البنك الدولي
			النسبة المئوية للنساء اللاتي لديهن حساب لدى مؤسسة مالية أو مؤسسة توفير خدمات مالية	١٥ <	بيانات التنمية البشرية
		الأحكام القانونية الخاصة بالنساء لإثبات إرادتهن			
		حقوق المساواة في الميراث			
		حقوق المساواة في الملكية والأراضي			

الأحكام القانونية التي تنص على توقيع النساء على عقد مثل الرجال		
الأحكام القانونية التي تمنح الزوجين سلطة إدارية متساوية على الأصول أثناء الزواج		
الأحكام القانونية التي تحكم طلاق/انفصال الزوجين فيما يتعلق بالأصول الفردية أو المشتركة		

البنك الدولي	هل يمكن للمرأة توقيع عقد قانوني مثل الرجل؟ (مؤشر ثنائي)	
البنك الدولي	نسبة البلدان التي يتمتع فيها الزوج بحقوق إدارية على جميع الممتلكات، ومن بينها أي ممتلكات تخص الزوجة.	

الركيزة الثانية: التعلم وسبل العيش					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
التعليم:					
	الأحكام القانونية التي تحدد ائتمانات لمعاشات تقاعدية صريحة خاصة بفترات رعاية الطفل	نسبة البلدان التي ١) ليس لديها ائتمانات معاشات تقاعدية صريحة تُقدَّم خلال فترات رعاية الطفل في نظام (أنظمة) المعاشات الإلزامية القائم على الاشتراكات أو ٢) ليس لديها نظام (أنظمة) معاشات إلزامية قائم على الاشتراكات للعاملين في القطاع الخاص			البنك الدولي
		الحكم القانوني الذي يدعم ريادة الأعمال النسائية			
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بإدارة الدخل/الوصول إلى رأس المال؟	إدارة الدخل (على سبيل المثال، توقع مشاركة الأجور مع الزوج)			
		وصول رائدات الأعمال إلى رأس المال الاستثماري			فينكا
		الممارسات المحددة للمجموعات السكانية الفرعية، ومن بينها النساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، وغيرها.			
	ما البرامج التي تدعم قدرة النساء والشابات على إدارة الدخل و/أو الوصول إلى رأس المال، وما العوائق التي يواجهنها؟	برامج التدريب وبرامج القروض، وغيرها.			

* ملحوظة: بالإضافة إلى المؤشرات الكمية المدرجة، سيقوم فريق البحث بمراجعة البيانات الواردة في التقارير التي قدمها أعضاء المجموعة الأساسية للحصول على البيانات النوعية التي تتعلق بالموضوعات الفرعية وتساعد على الإجابة عن الأسئلة البحثية.

مصفوفة البحث: الركيزة 3

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
العنف ضد النساء والفتيات	نظرة عامة: ما الأنواع الأساسية للعنف ضد النساء والفتيات، ومعدلات انتشارها، وأدلة النتائج الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من النتائج السلبية بالنسبة إلى الناجيات من العنف ضد النساء والفتيات، وأسرهن، ومجتمعاتهن في المنطقة؟	تفضيل الأبناء	النسبة بين الجنسين عند الولادة في جميع البلدان وتقدير الاختلالات الوطنية والمستويات المرجعية الإقليمية	> شهر واحد	وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية
		تشويه الأعضاء التناسلية للإناث	نسبة النساء/الفتيات اللاتي تعرضن لشكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث	١٥ - ٤٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
			معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بين الفتيات من سن ٠ إلى ١٤ سنة، حسب محل الإقامة والشرائح الخمسية حسب توزيع الثروة (%) *يشمل التصنيف حسب المناطق الريفية/الحضرية	٠ - ١٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
			النسبة المئوية للفتيات والنساء في سن ١٥ إلى ٤٩ ممن علمن بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويرين وجوب استمرار هذه الممارسة؟		منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
		الأطفال والزواج القسري	الزواج المبكر قبل سن ١٨ (%)	أقل من ١٨	منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			سن الزواج الأول		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها

	نسبة حالات زواج الأطفال التي تم التحقيق فيها من قِبل الشرطة/التي تمت ملاحقتها بموجب القانون/ترتبت عليها إدانة		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
	النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً من المتزوجات أو المرتبطات قبل سن ١٥ و/ أو ١٨ عاماً	١٨ - ٠	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
	الزواج القسري للإناث الراشدات		
عمالة الفتيات	نسبة الأطفال المشتغلين بنشاط اقتصادي وأعمال منزلية، الفئة العمرية ٥ إلى ١٧ سنة، إناث/ذكور	١٧ - ٥	البوابة العربية للتنمية
المهر	نسبة معاملات الزواج التي تنطوي على تبادل نقود أو سلع أخرى.		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز				
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
العنف ضد النساء والفتيات		عنف الشريك الحميم	هل توجد قوانين ضد العنف الأسري		WomanStats DV-LAW-1
			النسبة المئوية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً ممن يعتقدن أن الزوج/الشريك لديه ما يبرر تعديه بالضرب أو الإيذاء لزوجته/شريكته لأي من الأسباب الخمسة الآتية: الجدال معه؛ أو رفض ممارسة الجنس، أو حرق الطعام، أو الخروج دون إخباره، أو إهمال الأطفال	١٥ - ٤٩	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			نسبة النساء والفتيات البالغات من العمر ١٥ عاماً فأكثر ممن تعرضن لعنف جنسي من غير الشريك حميم في الأشهر الاثني عشر السابقة، حسب العمر ومكان الحدوث	١٥ +	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
			نسبة النساء والفتيات المعاشَرات في سن ١٥ عاماً فأكثر ممن تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من قِبل شريك حميم حالي أو سابق خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب شكل العنف وحسب العمر	١٥ - ٤٩	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
			نسبة الإناث اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً ممن تعرضن لممارسة الجنس بالإكراه في سن ١٨ عاماً (%)	١٥ - ١٩	الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية
			نسبة الإناث اللاتي سبق لهن التعامل مع شريك -ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً- وتعرضن لعنف الشريك الحميم خلال الاثني عشر شهراً السابقة (جنسي) (%)	١٥ - ١٩	الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية
			نسبة الإناث اللاتي سبق لهن التعامل مع شريك -ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً- وتعرضن لعنف الشريك الحميم خلال الاثني عشر شهراً السابقة (جسدي) (%)	١٥ - ١٩	الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية
			مدى كفاية قانون العنف الأسري (مقياس)		WomanStats DV-LAW-1
		أشكال العنف المنزلي غير عنف الشريك الحميم			
		العنف الجنسي، بما في ذلك الاتجار بالجنس			

العنف السيبراني (مثل التحرش عبر الإنترنت؛ المضايقة عبر الإنترنت: المراقبة الرقمية من أجل المطاردة وتتبع سرقة الهوية (بما في ذلك حذف المعلومات الشخصية وتغييرها وأخذها) والاعتداء الجنسي (اللفظي) والتهديدات والتعليقات المسيئة وتحميل الصور ومقاطع الفيديو دون الحصول على موافقة).

جرائم الشرف

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
العنف ضد النساء والفتيات	ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات؟	استغلال المسنات			
		قضايا العنف ضد النساء والفتيات التي تؤثر في المجموعات الفرعية المختلفة من الفتيات والنساء، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمحرومات من الحصول على الجنسية، والريفيات مقابل الحضريات، والمهاجرات، والفتيات المحتجزات، والفتيات المرتبطات بالقوات المسلحة/الجماعات المسلحة، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم، والأقليات العرقية والدينية، إلخ.			
		القوانين والسياسات التي تعزز-أو تعرقل- الحقوق والحماية من أشكال معينة من العنف ضد النساء والفتيات: تفضيل الأبناء، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، والمهر، وعنف الشريك الحميم، والعنف الجنسي، والعنف السيبراني، وجرائم الشرف، واستغلال المسنات، وغيرها	وجود بروتوكول للرعاية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات وإحالتهن على جميع مستويات النظام الصحي	كل الفئات	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
		خطة العمل المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات			
		مدى الارتباط بين القانون التشريعي والقانون الديني والقوانين التقليدية/العرفية/الأحكام المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات وأوجه الاختلاف بينها			
		مواقف/تصورات كل من الذكور والإناث حول مدى قبول العنف ضد النساء والفتيات؟			البارومتر العربي: الدورة الخامسة

			(البيانات المصنفة حسب الجنس/الريف/البلد)
ما الممارسات الثقافية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، وتحديداً من حيث عوامل الخطر والحماية للفتيات والنساء؟		Q105: ما دى شعورك بأن السلامة والأمن بالنسبة إليك وإلى عائلتك مضمونان حالياً؟	
		النسبة المئوية للفتيات والفتيان الذين يبلغون من العمر ١٥ إلى ١٩ عاماً ويرون أن الزوج له مبرر لضرب زوجته لسبب واحد على الأقل من الأسباب المحددة، مثلاً إذا كانت زوجته تحرق الطعام، أو تتجادل معه، أو تخرج دون أن تخبره، أو تهمل الطفل	١٥ - ١٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف مجموعة بيانات المواقف والأعراف الاجتماعية حول العنف
المواقف/التصورات السائدة حول: الطفلة بالمقارنة مع الطفل؛ ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ زواج الأطفال؛ أهمية المهر؛ قبول عنف الشريك الحميم؛ الوصم بالعار بشأن العنف الجنسي؛ الضغط المتعلق "بجرائم الشرف"؛ الجرائم السيبرانية؛ وضع النساء المسنات؛ وغيرها.		النسبة المئوية للفتيات والنساء والنسبة المئوية للفتيان والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ عاماً ممن سمعوا عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويرون وجوب إنهاء هذه الممارسة	١٥ - ٤٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
		النسبة المئوية للرجال غير المتزوجين (أو الفتيان) الذين يقولون إنهم يفضلون الزواج من امرأة تبلغ من العمر ١٨ عاماً فاكثر.		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
		عدد القادة وجهات الاتصال المؤثرين (الدينيين التقليديين، الثقافيين، السياسيين) الذين أصدروا إعلانات عامة بشأن إنهاء زواج الأطفال.		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
العنف ضد النساء والفتيات	ما مدى توافر خدمات ومعلومات الاستجابة متعددة القطاعات للعنف ضد النساء والفتيات، ومدى إمكانية الوصول إليها واستيعابها وجودتها، وما العوائق التي تواجهها النساء والفتيات؟		النسبة المئوية للأطراف المعنيين الرئيسين (الآباء وقادة المجتمع والشباب) الذين يعرفون أضرار زواج الأطفال والتمييز والعنف.		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			نسبة معاملات الزواج التي تنطوي على تبادل نقود أو سلع أخرى.		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			تصورات انتشار المهر		فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
		الخدمات والمعلومات الصحية، بما يشمل وسائل الوقاية بعد التعرض (CMR) والتعامل مع الناجيات من الاغتصاب (PEP) وموانع الحمل الطارئة (EC): التوافر (بما يشمل التوعية عبر الهاتف المحمول)، وإمكانية الوصول (بما يشمل الوصول الآمن ودون رسوم)، والاستيعاب والجودة (بما يشمل رضا العملاء)			UNFPA ASRO ESP MAPPING
		الخدمات والمعلومات الشرطية: التوافروإمكانية الوصول (بما يشمل الوصول الآمن ودون رسوم)، والاستيعاب والجودة (بما يشمل رضا العملاء)	تصورات الثقة للشرطة/قوات الأمن المحلية والقُطرية (مقابلة موسعة) (البيانات المصنفة حسب الجنس/الريف/البلد)		UNFPA ASRO ESP MAPPING, الدورة الخامسة من البارومتر العربي
		الخدمات والمعلومات القانونية/القضائية: التوافروإمكانية الوصول (بما يشمل الوصول الآمن ودون رسوم)، والاستيعاب والجودة (بما يشمل رضا العملاء)	تصورات الثقة للأنظمة القضائية المحلية والقُطرية (مقابلة موسعة) (البيانات المصنفة حسب الجنس/الريف/البلد)		UNFPA ASRO ESP MAPPING, الدورة الخامسة من البارومتر العربي
		حل النزاعات المجتمعية للعنف ضد النساء والفتيات: التوافر وإمكانية الوصول (بما يشمل الوصول الآمن ودون رسوم)، والاستيعاب والجودة، بما يشمل قضايا السلامة المتعلقة بتسوية النزاعات			UNFPA ASRO ESP MAPPING

خدمات ومعلومات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي: التوافر، وإمكانية الوصول (بما يشمل الأماكن الآمنة، وإدارة الحالات، والاستشارة، والتوعية المتنقلة، والوصول الآمن ودون رسوم)، والاستيعاب والجودة (بما يشمل رضا العملاء)		UNFPA ASRO ESP MAPPING
الخدمات والمعلومات الخاصة بالإيواء: التوافر وإمكانية الوصول (بما يشمل الوصول الآمن ودون رسوم)، والاستيعاب والجودة (بما يشمل رضا العملاء)	عدد الأماكن المتاحة في الملاجئ والمآوي لكل ١٠٠٠ من السكان (الحضريين والريفيين)	UNFPA ASRO ESP MAPPING، إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
وجود إجراءات تشغيل قياسية قُطرية/محلية للإحالات، وعمليات الإحالة الأخرى الآمنة والأخلاقية		UNFPA ASRO ESP MAPPING

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	**السؤال البحثي**	**الموضوع الفرعي**	**المؤشر الكمي**	**السن**	**المصدر**
العنف ضد النساء والفتيات	ما مدى توافر البرامج والمعلومات الخاصة بالتخفيف من حدة مخاطر العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منه، وإمكانية الوصول إليها وجودتها؟	الوصول والجودة فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه للمجموعات الفرعية المحددة من النساء، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والفتيات المرتبطات بالقوات المسلحة/الجماعات المسلحة، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم، وغيرها.			
		البرامج الوقائية المتخصصة والقائمة على الأدلة التي تقودها الحكومة والمنظمات غير الحكومية/الدولية، بما يشمل الاهتمام بتغيير الأعراف الاجتماعية وسبل العيش للنساء والفتيات			
		جهود الوقاية التي يقودها المجتمع، كحديث القادة الدينيين والمجتمعيين عن زواج الأطفال، وعنف الشريك الحميم، ولجان حماية الطفل المجتمعية ((CBCPC، وغيرها.			
		تدابير التخفيف من حدة المخاطر عبر القطاعات الأساسية، (على سبيل المثال، الاستجابة الإنسانية -على وجه التحديد- فيما يتعلق بإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي)	دليل على مراجعات السلامة الخاصة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي		
			دليل على التخطيط لمخاطر حماية الأطفال		
			دليل على تعميم المبادئ التوجيهية للجنة الدولية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقضايا الجنسانية		

			دليل على تعميم الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين	
	نظرة عامة: مراجعة المؤشرات المتنوعة لتمكين/عدم تمكين للنساء والفتيات	اتخاذ قرارات على مستوى الأسرة والمجتمع والمستوى الوطني بشأن الرعاية الصحية وحقوق التصويت وغيرهما)		
			النسبة المئوية للفتيات اللاتي يشعرن أنهن يستطعن الدفاع عن أنفسهن	١٥ - ٢٥	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
التمكين والحقوق بالنسبة إلى النساء والفتيات			النسبة المئوية للفتيات/النساء (المتزوجات وغير المتزوجات) اللاتي ذكرن أن لهن رأياً في القرارات المهمة.	١٥ - ٢٥	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			نسبة الفتيات/النساء اللاتي قلن إنهن كن يرغبن في الزواج وقت زواجهن.	كل الفئات	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			نسبة الفتيات اللاتي قلن إنهن على استعداد للإبلاغ عن أي تجربة لنشاط جنسي غير مرغوب فيه.	كل الفئات	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
		الاستقلالية الجسدية والحقوق والحريات الجسدية	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً ويتخذن بأنفسهن قراراتهن المستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية	١٥ - ٤٩	إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة
			معدل استخدام الواقي الذكري في آخر عملية اتصال جنسي عالية الخطورة، للذكور والإناث التي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً	١٥ - ٢٤	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			نسبة الفتيات اللاتي يشعرن بالقدرة على رفض النشاط الجنسي	كل الفئات	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			النسبة المئوية لليافعين من الفتيان والفتيات والنساء الذين يعرفون حقوقهم واستحقاقاتهم	١٠ - ١٤ ١٥ - ١٩	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			عدد مجموعات الأقران ونوادي الفتيات التي تقدم الدعم ودروس المهارات الحياتية والتدريب على محو الأمية المالية والادخار ومحو الأمية الائتمانية وغيرها إلى الأقران.	١٠ - ١٤ ١٥ - ١٩	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
		التنقل والحقوق والحريات الاجتماعية			
التمكين والحقوق بالنسبة إلى النساء والفتيات		الحقوق والحريات المالية، بما في ذلك ملكية الأراضي والميراث، وملكية الأصول الأخرى	حقوق الميراث للبنات (وفاء، حرمان، بشكل جزئي)	كل الفئات	المنتدى الاقتصادي العالمي
			للزوجات والأزواج الأحياء حقوق متساوية في وراثة الممتلكات	كل الفئات	فتيات لا عرائس، قائمة المؤشرات الموصى بها
			وصول النساء الآمن إلى استخدام الأراضي والسيطرة عليها وتملكها، ووصول النساء الآمن إلى الأصول غير العقارية واستخدامها والسيطرة عليها وتملكها (وفاء، حرمان، بشكل جزئي)	كل الفئات	المنتدى الاقتصادي العالمي

	مؤشرات عدم التمكين/التمكين للمجموعات الفرعية المختلفة من النساء، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.
ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بتمكين النساء والفتيات وحقوقهن التي تعزز المساواة بين الجنسين أو تعرقلها؟	القوانين أو السياسات التي تعزز المساواة في الحقوق بين الذكور والإناث أو تعرقلها (ترتبط أيضاً بالمشاركة والقيادة بالنسبة إلى القوانين والسياسات على مستوى الأسرة)
	خطة العمل والأحكام القانونية والسياسية الأخرى القائمة على أساس النوع الاجتماعي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	**السؤال البحثي**	**الموضوع الفرعي**	**المؤشر الكمي**	**السن**	**المصدر**
		الاستقلال الجسدي			
		التنقل والحقوق الاجتماعية، بما يشمل الوصول الآمن إلى الأماكن والخدمات العامة			
		الحقوق والحريات المالية، بما في ذلك قوانين وسياسات الأراضي والميراث، وملكية الأصول الأخرى	النسبة المئوية للأراضي المملوكة للنساء		قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة لحقوق الأراضي
		العلاقة بين القانون التشريعي والقانون الديني والقوانين/الأحكام التقليدية المتعلقة بتمكين النساء والفتيات وحقوقهن			
		القوانين التي تستهدف تمكين المجموعات الفرعية المختلفة من النساء والفتيات، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.			
التمكين والحقوق بالنسبة إلى النساء والفتيات	ما المعايير والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بتمكين النساء والفتيات وحقوقهن؟	المواقف تجاه قوة الذكور مقابل الإناث بشكل عام وقبول عدم المساواة بين الجنسين			
		الممارسات الثقافية في الأسرة (رابط إلى الركيزة ٤)			
		الاستقلال الجسدي			
		التنقل والحقوق الاجتماعية، والوصول الآمن إلى الأماكن والخدمات العامة، بما في ذلك مواقف كل من الذكور والإناث، وفرض قيود ذاتية من جانب الإناث على تنقلهن			

	الحقوق والحريات المالية، بما في ذلك حقوق الأراضي والميراث، وملكية الأصول الأخرى، والحصول على الائتمان الممارسات الثقافية فيما يتعلق بتمكين المجموعات الفرعية المختلفة من النساء، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.	هل يحظر القانون التمييز على أساس النوع الاجتماعي في الحصول على الائتمان؟ (مؤشر ثنائي)

البنك الدولي

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
	ما مدى توافر البرامج والمعلومات الخاصة بتمكين النساء والفتيات ومدى إمكانية الوصول إليها واستيعابها وجودتها، وما العوائق التي تواجهها النساء والفتيات؟	برامج بناء المهارات للفتيات والنساء			
		الأماكن الآمنة للفتيات والنساء			
		التعليم في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما يشمل الاستقلال الجسدي			
		المبادرات التي يقودها اليافعون والشباب			
		برامج محو الأمية المالية			
		برامج تمكين المجموعات الفرعية المختلفة من النساء والفتيات، كالأرامل والأسر التي تعولها النساء، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، وذوات الإعاقات، والمثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، وغيرها.			
	نظرة عامة: استعراض وصول النساء والفتيات إلى آليات العدالة	أنواع أنظمة العدالة في المنطقة			
	ما الأحكام القانونية والسياسية التي تدعم -أو تقيد- وصول النساء والفتيات إلى العدالة؟	الهوية القانونية			
		الوثائق المدنية، ومنها شهادات الميلاد، وشهادات الزواج والطلاق (بما يشمل الزواج غير المسجل وغير الرسمي)، وشهادات الوفاة، وما إلى ذلك.			

الوصول إلى العدالة			
	اكتمال تسجيل المواليد، الإناث/الذكور	كل الأعمار	البوابة العربية للتنمية
	هل طُلب منك شخصياً أو أي من أقاربك أو أي شخص تعرفه أن تقدم تصريحاً أو شهادة حسن سلوك من أجهزة الأمن (الشرطة على سبيل المثال) من أجل الحصول على جواز سفر أو بطاقة هوية أو أي وثيقة أو ورقة أخرى من المؤسسات الحكومية في المنطقة التي تعيش فيها؟		الباروميتر العربي: ٢١٤. (الدورة الخامسة، بيانات آخر استطلاع). الأعوام الأخرى متاحة)

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
			ما إذا كان للنساء والرجال الحقوق نفسها في التقدم للحصول على بطاقات الهوية الوطنية (عند الاقتضاء) وجوازات السفر والسفر خارج البلاد: ٠: دون استثناءات قانونية فيما يتعلق ببعض فئات النساء. لا تطبق القوانين أو الممارسات العرفية، والدينية، والتقليدية التمييز ضد هذه الحقوق: ٠,٢٥: مع ذلك، بعض الممارسات أو القوانين العرفية أو التقليدية أو الدينية تطبق التمييز ضد هذه الحقوق؛ ٠,٥: مع ذلك، لا ينطبق ذلك على جميع فئات النساء: ١: لا تتمتع النساء بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال في التقدم للحصول على بطاقات الهوية الوطنية (عند الاقتضاء) أو جوازات السفر والسفر خارج البلاد.	كل الأعمار	الموجز القُطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية (SIGI)
الوصول إلى العدالة			ما إذا كان للنساء والرجال الحقوق القانونية نفسها في فتح حساب بنكي والحصول على الائتمان في مؤسسة مالية رسمية، دون استثناءات قانونية فيما يتعلق ببعض فئات النساء: ٠: لا تطبق القوانين أو الممارسات العرفية والدينية والتقليدية التمييز ضد حقوق النساء القانونية سالفة الذكر: ٠,٢٥: مع ذلك، بعض الممارسات أو القوانين العرفية أو الدينية أو التقليدية تطبق التمييز ضد الحقوق القانونية للنساء؛ ٠,٥: مع ذلك، لا ينطبق ذلك على جميع فئات النساء؛ ٠,٧٥: للنساء والرجال الحقوق نفسها في فتح حساب بنكي في مؤسسة مالية رسمية. مع ذلك، لا تتمتع النساء بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال في الحصول على الائتمان؛ ١: لا تتمتع النساء بحقوق الرجال نفسها في فتح حساب بنكي في مؤسسة مالية رسمية.		الموجز القُطري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية (SIGI)
			هل يمكن للمرأة أن تتقدم بطلب للحصول على جواز سفر مثل الرجل؟ (مؤشر ثنائي)		البنك الدولي
		الحقوق في الوصول إلى العدالة للذكور والإناث			

		النساء العاملات في مجال القانون (مثل المحاميات والمساعدات القانونيات والمدعيات العموميات والقاضيات وعالمات القانون وأُستاذات القانون، وغيرهن)	النسبة المئوية للنساء المحاميات	منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
	ما الممارسات الثقافية التي تدعم - أو تعوق- وصول النساء والفتيات إلى العدالة؟	المواقف والمعايير المتعلقة بإمكانية وصول النساء والفتيات إلى العدالة		

الركيزة ٣: التحرر من العنف والتمييز					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر الكمي	السن	المصدر
		المواقف والمعايير المتعلقة بإمكانية وصول الفئات الفرعية المختلفة من النساء والفتيات إلى العدالة، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والنساء والفتيات المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعولها النساء، وغيرها.			
	ما مدى توافر الخدمات والمعلومات القانونية والقضائية للنساء والفتيات وإمكانية وصولهن إليها واستيعابها وجودتها، وما العوائق التي تواجهها النساء والفتيات؟	توافر المساعدة القانونية المراعية للمنظور الجنساني، وإمكانية الوصول إليها ومدى استيعابها ونوعيتها (بما في ذلك المحاكم الرسمية، والمحاكم الدينية، والمحاكم التقليدية الأخرى، وحل النزاعات/الوساطة)	الثقة في المحاكم والنظام القانوني (حسب نوع الجنس/البلد) الثقة بالزعماء الدينيين (q2201.b.13)		الباروميتر العربي، السؤال ٢٠١ من الدورة الخامسة
		الوصول إلى المجموعات الفرعية المختلفة من النساء والفتيات، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.			

* ملحوظة: بالإضافة إلى المؤشرات الكمية المدرجة، سيقوم فريق البحث بمراجعة البيانات الواردة في التقارير التي قدمها أعضاء المجموعة الأساسية للحصول على البيانات النوعية التي تتعلق بالموضوعات الفرعية وتساعد على الإجابة عن الأسئلة البحثية.

مصفوفة البحث: الركيزة 4

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة				
الموضوع الرئيسي	**السؤال البحثي**	**الموضوع الفرعي**	**المؤشر(المؤشرات)**	**السن**	**المصدر**
المشاركة والقيادة على مستوى الأسرة	نظرة عامة	وضع النساء بشكل عام في الأسرة من حيث حقوق الأسرة (يجب أن يتم ربط ذلك بعناية بالعنف ضد النساء والفتيات لمنع التداخل)، ووضع المجموعات الفرعية المحددة من النساء، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقة واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعولها النساء، وغيرها.	وضع النساء في الأسرة من حيث حقوق الأسرة (يتعين ربط ذلك بالرعاية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات لمنع التداخل)		البنك الدولي
			صانع القرار بشأن الشراء الأسري الرئيسي: في المقام الأول الزوج (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
			صانع القرار بشأن شراء مستلزمات الأسرة الرئيسية: الزوجة في المقام الأول الزوجة (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
			صانع القرار بشأن شراء مستلزمات الأسرة الرئيسية: الزوج والزوجة بصورة مشتركة (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
			صانع القرار بشأن الرعاية الصحية للمرأة: الزوج في المقام الأول (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩ عاماً)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
			صانع القرار بشأن الرعاية الصحية للمرأة: الزوجة في المقام الأول (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩ عاماً)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
			صانع القرار بشأن الرعاية الصحية للمرأة: الزوج والزوجة بصورة مشتركة (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩ عاماً)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي

		النساء المشاركات في قرار زيارة الأسرة والأقارب والأصدقاء (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩ عاماً)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
		الأسر التي تعيلها النساء (النسبة المئوية من الأسر التي تعيلها النساء)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
ما الأحكام القانونية والسياسية للمساواة في الحقوق وصنع القرار بالنسبة إلى النساء والفتيات على مستوى الأسرة؟	حقوق صنع القرار			
	حقوق الزواج	متوسط العمر عند الزواج الأول، الإناث		البوابة العربية للتنمية
				WomanStats
		الدرجة التي تحظر بها قوانين الدولة زواج القاصرات (الزواج في سن ١٦ أو أقل)		AOM-SCALE-2
				AOM-SCALE-3
				9o0
		هل يمكن إجبار المرأة قانونياً على الزواج رغماً عنها؟ ويمكن أن يشمل ذلك الزواج المدبر، والزواج بالاختطاف، وما إلى ذلك).		WomanStats MARR-LAW-1

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر(المؤشرات)	السن	المصدر
المشاركة والقيادة على مستوى الأسرة	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمشاركة وصنع القرار بالمشاركة (أم من دونها) في المنزل، بين الذكور والإناث، فيما يتعلق بالأسرة؟	حقوق الطلاق			
		حقوق الحضانة			
		حقوق الأم وأطفالها في الجنسية			
		الحقوق على مستوى الأسرة للمجموعات الفرعية المحددة من النساء/الفتيات، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.			
		نفقات الأسرة	صانع القرار بشأن الشراء الأسري الرئيسي: في المقام الأول الزوج (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩)	١٥ - ٤٩	البنك الدولي
			صانع القرار بشأن شراء مستلزمات الأسرة الأساسية: الزوجة في المقام الأول الزوجة (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩)		
			صانع القرار بشأن شراء مستلزمات الأسرة الأساسية الزوج والزوجة بصورة مشتركة (النسبة المئوية من النساء في سن ١٥ إلى ٤٩)		
		المواقف المتعلقة بدور الجنسين في ديناميات الأسرة			
		قرارات رعاية الطفل (مثل إدخال الأطفال إلى المستشفى دون موافقة الزوج/أحد أفراد الأسرة الذكور)			

الممارسات الثقافية في صنع القرار المشترك للمجموعات الفرعية المختلفة من النساء/الفتيات، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والرعفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة				
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر(المؤشرات)	السن	المصدر
المشاركة مع المجتمع المدني وقيادته على المستوى المجتمعي والوطني	نظرة عامة	مشاركة النساء في المجتمع، ولا سيما في نطاق منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية النسائية			
	ما الأحكام القانونية والسياسية للمساواة في الحقوق وصنع القرار بالنسبة إلى النساء والفتيات على المستوى المجتمعي والوطني؟	حقوق تسجيل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية النسائية			
		حقوق النساء في المشاركة في آليات القيادة المحلية بصفتهن قائدات رسميات وغير رسميات، كالمجالس المحلية على سبيل المثال			
	ما الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بمشاركة الفتيات والنساء على المستوى المجتمعي والوطني (سواء بصورة شخصية أو عبر الإنترنت/المشاركة مجهولة الهوية)؟	التصور المجتمعي لمشاركة الفتيات والنساء في الأنشطة المجتمعية ودعمه لها			
		العمل التطوعي النسائي وغيره من أنماط المشاركة المجتمعية	هل تطوعت لأي مجموعة/منظمة محلية بغض النظر عن وضع عضويتك؟ (مصنفة)		البارومتر العربي، 9501a (الدورة الخامسة)
		عدد مرات مشاركة النساء في المنظمات/الجمعيات والنقابات النسائية وغيرها من منتديات المجتمع المدني ومستوى مشاركتهن فيها	النساء الأعضاء في المنظمات أو المجموعات أو النوادي		البارومتر العربي، ٩٥٠١ (الدورة الخامسة)
		التحديات التي تواجه منظمات/جمعيات حقوق النساء وغيرها من منتديات المجتمع المدني			
		قوانين الموافقة الخاصة بالمشاركة العامة (مثل السفر، والزواج، وغيرهما).	هل يمكن للمرأة أن تنتقل خارج منزلها بالطريقة نفسها التي ينتقل بها الرجل؟ (مؤشر ثنائي)		البنك الدولي

الممارسات الثقافية حول المشاركة والقيادة على المستوى المجتمعي للمجموعات الفرعية المختلفة من النساء والفتيات، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، والأسر التي تعيلها النساء، وغيرها.

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر(المؤشرات)	السن	المصدر
المشاركة والقيادة على المستوى السياسي والتمثيلي	نظرة عامة	مشاركة النساء في البرلمانات والحكومات وهياكل الحكم المحلي، كالمجالس البلدية ومشاركة الفتيات في البرلمانات المدرسية	النسبة المئوية للنساء في البرلمان (مجلس النواب أو مجلس الشيوخ)		منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			النسبة المئوية للنساء في السلطة القضائية		منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			النسبة المئوية للنساء في المناصب الوزارية		منشور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
			النسبة المئوية للنساء في الحكم المحلي/المجالس البلدية		منشور الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واتحاد البرلمانات الدولية
			تصورات السياسيات عن تأثيرهن في صنع القرار، حسب مستوى الحكومة		https://static squarespace.com/static/536-4ee8e4b0b6bc6ca7c74/1/5522173e4b04e6c4c5445a0/14ST787331868/GADN+WPL+SDG Indicators+Paper+July+2015.pdf
		السماح للنساء بالتصويت والترشح في الانتخابات ودعمهما	نسبة البلدان التي تسمح للنساء بالتصويت		http://womensuffrage.org/?page_id=103

		نسبة النساء اللاتي يدلين بأصواتهن مقارنة بنسبة الذكور إلى الإناث على الصعيد الوطني	
		النسبة المئوية من السكان المشاركين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إلخ) (نسبة إقبال الناخبين)	https://www.idea.int/datatools/data/voter-turnout
ما الأحكام القانونية والسياسية المتعلقة بتمثيل النساء ومشاركتهن وقيادتهن على المستوى السياسي؟		النسبة المئوية من السكان المسجلين للتصويت (مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، إن أمكن)	المعهد الوطني الديمقراطي
		نسبة السكان الذين يرون أن صنع القرار شامل وسريع الاستجابة، حسب الجنس، والعمر، والإعاقة، والفئة السكانية	https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-07-02.pdf
		نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (a) البرلمانات الوطنية و(b) الحكومات المحلية	الاتحاد البرلماني الدولي
	الحصص القُطرية للنساء في مجال الحوكمة	وجود نظام الحصص ونوعه وأعداد النساء اللاتي يصلن إلى البرلمان/المجالس البلدية بنظام الحصص	https://www.idea.int/datatools/data/gender-quotas/ database

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر(المؤشرات)	السن	المصدر
المشاركة والقيادة على المستوى السياسي والتمثيلي	ما المعايير والممارسات الاجتماعية والثقافية المتصلة بتمثيل النساء والفتيات ومشاركتهن وقيادتهن على الصعيد السياسي؟	الحقوق المتعلقة بالمشاركة السياسية للمجموعات الفرعية المختلفة من النساء، ومن بينها النساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، وغيرها.			
		ممارسات تصويت النساء	نسبة النساء اللاتي يدلين بأصواتهن مقارنة بنسبة الذكور إلى الإناث على الصعيد الوطني		
			النسبة المئوية من السكان المشاركين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إلخ) (نسبة إقبال الناخبين)		https://www.idea.int/datatools/data/voter-turnout
			النسبة المئوية من السكان المسجلين للتصويت (مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، إن أمكن)		https://www.ndi.org/sites/default/files/MENA%20Voter%20Registration EN.pdf
			نسبة البلدان التي تسمح للنساء بالتصويت		http://womensuffrage. org/?page_id=103
			نسبة السكان الذين يرون أن صنع القرار شامل وسريع الاستجابة، حسب الجنس، والعمر، والإعاقة، والفئة السكانية		http:// unstatsun.org/ sdgs/metadata/files/Metadata-16-07-02.pdf
		وجود منظمات نسائية وناشطات نسويات يدعمن/يروجن للمرشحات/السياسيات			
		وجود دورات/تدريبات/ورشات عمل خاصة بالتربية المدنية			

		المشاركة والقيادة على المستوى السياسي للمجموعات الفرعية المختلفة من النساء والفتيات، ومن بينها الفتيات والنساء ذوات الإعاقات، واللاجئات/النازحات داخلياً، والمهاجرات، والريفيات مقابل الحضريات، والفتيات والنساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والمتحولات جنسياً، واليافعات، والفتيات والنساء الأميات، والأقليات العرقية والدينية، والأرامل، وغيرها.	
	هل تدمج هياكل الحوكمة الاهتمام بحقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن؟	نسبة السكان الذين يرون أن صنع القرار شامل وسريع الاستجابة، حسب الجنس، والعمر، والإعاقة، والفئة السكانية (نوعية)	https://static1.squarespace.com/static/536c4ee8e4b0b60bcbca7c74/t/5552217344b04e6c4c5445a0/1437737331868/GADN+WPL+SDG+Indicators+Paper+July+2015.pdf
		مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية داخل الوزارات وزارة مستقلة للشؤون الجنسانية/النساء/حقوق النساء مع ميزانية خاصة بها	

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة					
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر(المؤشرات)	السن	المصدر
المشاركة والقيادة على المستوى السياسي والتمثيلي	هل تشارك النساء بنشاط وعلى قدم المساواة في عمليات السلام؟	اللجان البرلمانية واللجان الفرعية المستقلة المعنية بقضايا النساء/الفتيات، والحقوق التي تدعم الإصلاحات التشريعية والإصلاحات السياسية			
		وجود خطط عمل وطنية للدولة بشأن النساء والسلام والأمن			https://www.cfr.org/interactive/interactive/ womens-participation-in peace-processes/explore-the data
		مشاركة النساء في تحالفات النساء والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن			
		حضور المفاوضات والاتفاقات الخاصة بالسلام			
			نسبة أدوار المفاوضين التي تتولاها النساء أثناء محادثات السلام		https://www.cfr.org/interactive/interactive/ womens-participation-in peace-processes/explore-the data
			نسبة أدوار الوسطاء التي تتولاها النساء أثناء محادثات السلام		https://www.cfr.org/interactive/interactive/ womens-participation-in peace-processes/explore-the data
			تمثيل النساء دور الموقعات على اتفاقات السلام		https://www.cfr.org/interactive/interactive/ womens-participation-in peace-processes/explore-the data
		الوجود ضمن بعثات حفظ السلام	عدد النساء اللائي يعملن في بعثات حفظ السلام بأدوار صغيرة وعليا		

هل تتعرض النساء انتشار العنف من جانب قوات الأمن للتمييز/استهداف قوات الأمن الوطنية (الشرطة، الجيش) و/أو الجهات الفاعلة غير الحكومية؟

عدد الوفيات/السنة

مشروع بيانات موقع وحدث النزاع المسلح

انتشار العنف من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية (الميليشيات، والجماعات الإرهابية، وما إلى ذلك).

قمع مشاركة النساء نتيجة للعنف الموجه من جانب قوات الأمن

الحمايات/الافتقار إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان

عدد الوفيات/السنة

مشروع بيانات موقع وحدث النزاع المسلح

الركيزة ٤: المشاركة والقيادة				
الموضوع الرئيسي	السؤال البحثي	الموضوع الفرعي	المؤشر(المؤشرات)	السن	المصدر
	هل تشارك النساء والفتيات بنشاط وعلى قدم المساواة في هياكل الاستجابة الإنسانية؟	تتلقى النساء والفتيات من جميع الأعمار من السكان المتأثرين بالنزاعات معلومات عن برامج المساعدة/الإغاثة وتتاح لهن الفرصة للتعليق على البرامج خلال جميع مراحل المشروع			
		تمثيل النساء في مكاتب إدارة الكوارث التابع للحكومة الوطنية والوزارات التنفيذية ذات الصلة			
		تمثيل النساء في نظام المجموعات والفريق القُطري الإنساني			
		تمثيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة الاستجابة الإنسانية (HRP)/خطة الاستجابة للاجئين (RRP)/النظرات العامة على الاحتياجات الإنسانية (HNOS)	نوع الجنس مع تحديد العمر وفق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات		